مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

الوثيقة الختامية

المجلد الثالث

الجزء الرابع

المحاضر الموجزة وقائمة المشاركين

نيويورك، ٢٠١٠

الرجاء إعادة استعمال الورق

NPT/CONF.2010/50 (Vol. III)

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

الوثيقة الختامية

المجلد الثالث

الجزء الرابع

المحاضر الموجزة وقائمة المشاركين

نيويورك، ٢٠١٠

ملاحظة

تتألف الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ من أربعة أجزاء في ثلاثة مجلدات:

المجلد الأول NPT/CONF.2010/50 (Vol. I)

الجزء الأول استعراض سير المعاهدة، حسبما هو منصوص عليه في الفقرة ٣ من مادتها الثامنة، مع مراعاة المقررات والقرار التي اتخذها مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥، والوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠

استنتاجات وتوصيات بشأن إجراءات المتابعة

الجزء الثاني تنظيم المؤتمر وأعماله

المجد الثاني NPT/CONF.2010/50 (Vol. II)

الجزء الثالث الوثائق الصادرة في المؤتمر

المجلد الثالث NPT/CONF.2010/50 (Vol. III)

الجزء الرابع المحاضر الموجزة وقائمة المشاركين

الجزء الرابع

المحاضر الموجزة وقائمة المشاركين

المحتويات

الفصل		الصفحة
ألف	**– اللجنة الرئيسية الأولى**	١
المحاضر الموجزة للجلسات العامة الأولى والثامنة والعاشرة والسادسة عشرة		١
قيام رئيس الدورة الثانية للجنة التحضيرية بافتتاح المؤتمر		٣
انتخاب رئيس المؤتمر		٤
بيان من رئيس المؤتمر		٤
خطاب الأمين العام للأمم المتحدة		٤
خطاب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية		٩
إقرار النظام الداخلي		١١
طلبات للحصول على مركز المراقب		١١
انتخاب رؤساء ونواب رؤساء اللجان الرئيسية ولجنة الصياغة ولجنة وثائق التفويض		١٢
انتخاب نواب رئيس المؤتمر		١٣
تعيين لجنة وثائق التفويض		١٣
إقرار تعيين الأمين العام للمؤتمر		١٤
إقرار جدول الأعمال		١٤
برنامج العمل		١٤
المناقشة العامة		١٤
الجلسة الثانية		٢٧
المناقشة العامة (تابع)		٢٧

الجلسة الثالثة ٥٦
المناقشة العامة (تابع) ٥٦
الجلسة الرابعة ٧٩
المناقشة العامة (تابع) ٧٩
الجلسة الخامسة ١٠٠
المناقشة العامة (تابع) ١٠١
وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر (تابع) ١١٩
(أ) تعيين لجنة وثائق التفويض (تابع) ١١٩
تنظيم العمل ١١٩
المناقشة العامة (تابع) ١٢٠
الجلسة السادسة ١٢٧
المناقشة العامة (تابع) ١٢٨
الجلسة السابعة ١٤٨
المناقشة العامة (تابع) ١٤٩
الجلسة الثامنة ١٧٣
المناقشة العامة (تابع) ١٧٤
الجلسة العاشرة ١٩٤
تنظيم العمل ١٩٥
الجلسة الحادية عشرة ١٩٦
تقارير اللجان الرئيسية ١٩٧
وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر ١٩٨
تقرير لجنة وثائق التفويض ١٩٨
الجلسة الثانية عشرة ٢٠٠
تقارير اللجان الرئيسية (تابع) ٢٠١
المناقشة العامة (تابع) ٢٠٣

الجلسة الثالثة عشرة ٢٠٦
المناقشة العامة (تابع) ٢٠٧
الجلسة الرابعة عشرة ٢٢٧
النظر في الوثيقة (الوثائق) الختامية واعتمادها ٢٢٨
الجلسة الخامسة عشرة ٢٢٩
اعتماد ترتيبات للوفاء بتكاليف المؤتمر ٢٣٠
وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر (تابع) ٢٣٠
(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض ٢٣٠
النظر في الوثيقة (الوثائق) الختامية واعتمادها (تابع) ٢٣٠
الجلسة السادسة عشرة ٢٣١
اعتماد ترتيبات للوفاء بتكاليف المؤتمر (تابع) ٢٣٢
وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر (تابع) ٢٣٢
(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض (تابع) ٢٣٢
النظر في الوثيقة (الوثائق) الختامية واعتمادها (تابع) ٢٣٢
باء – اللجنة الرئيسية الأولى ٢٤٧
المحاضر الموجزة للجلسات العامة الأولى والثانية والسابعة ٢٤٧
الجلسة الأولى ٢٤٨
تنظيم الأعمال ٢٤٩
تبادل عام للآراء ٢٤٩
الجلسة الثانية ٢٧١
تبادل عام للآراء (تابع) ٢٧٢
الجلسة السابعة ٢٨٤
تقرير اللجنة الرئيسية الأولى ٢٨٥
جيم – اللجنة الرئيسية الثانية ٢٨٦
المحاضر الموجزة للجلسات العامة الأولى إلى الرابعة والجلسة العاشرة ٢٨٦

الجلسة الأولى ٢٨٧
تنظيم الأعمال ٢٨٨
تبادل عام للآراء ٢٨٨
الجلسة الثانية ٣٠٧
تبادل عام للأراء (تابع) ٣٠٨
دور المعاهدة في تعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية ودور نزع السلاح النووي في تعزيز السلام والأمن الدوليين، والتدابير الرامية إلى تعزيز تنفيذ المعاهدة وتحقيق عالميتها ٣١٨
الجلسة الثالثة ٣٢٠
تبادل عام للآراء (تابع) ٣٢١
الجلسة الرابعة ٣٣٢
تبادل عام للآراء (تابع) ٣٣٣
الجلسة العاشرة ٣٣٧
مشروع تقرير اللجنة الرئيسية الثانية ٣٣٨
دال – اللجنة الرئيسية الثالثة ٣٣٩
الجلسة الأولى ٣٤٠
تنظيم الأعمال ٣٤١
تبادل عام للآراء ٣٤١
الجلسة الثانية ٣٥٧
تبادل عام للآراء (تابع) ٣٥٨
الجلسة الرابعة ٣٧٩
تبادل عام للآراء ٣٨٠
الجلسة العاشرة ٣٨٤
مشروع تقرير اللجنة الرئيسية الثالثة ٣٨٥
هاء – قائمة المشاركين ٣٨٧

ألف – اللجنة الرئيسية الأولى

المحاضر الموجزة للجلسات العامة الأولى والثامنة والعاشرة والسادسة عشرة

NPT/CONF.2010/SR.1

Distr.: General
29 June 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة بالمقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٣ أيار/مايو ٢٠١٠، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس بالنيابة: السيد يلشينكو .....(أوكرانيا)

الرئيس: السيد كاباكتولان . . . . . (الفلبين)

المحتويات

قيام رئيس الدورة الثانية للجنة التحضيرية بافتتاح المؤتمر
انتخاب رئيس المؤتمر
بيان من رئيس المؤتمر
خطاب الأمين العام للأمم المتحدة
خطاب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية
إقرار النظام الداخلي
طلبات للحصول على مركز المراقب
انتخاب رؤساء ونواب رؤساء اللجان الرئيسية ولجنة الصياغة ولجنة وثائق التفويض
انتخاب نواب رئيس المؤتمر
تعيين لجنة وثائق التفويض
إقرار تعيين الأمين العام للمؤتمر
إقرار جدول الأعمال
برنامج العمل
المناقشة العامة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب أن تقدَّم التصويبات بإحدى لغات العمل في مذكرة وتُدرَج في نسخة من المحضر. ويجب أن ترسل التصويبات في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

سيصدر أي تصويب لمحضر هذه الجلسة وأية جلسات أخرى في وثيقة تصويب.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

قيام رئيس الدورة الثانية للجنة التحضيرية بافتتاح المؤتمر

١ - **الرئيس بالنيابة:** ذكّر، وهو يعرض التقرير النهائي للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ (NPT/CONF.2010/1)، بأن المعاهدة أدت دورا حاسما في تعزيز عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين واستعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية منذ بدء نفاذها. وقال إن مؤتمر الاستعراض الراهن يوفر فرصة لأن تؤكد الدول الأطراف مجددا التزامها الكامل بالمعاهدة لكفالة بقائها حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي.

٢ - وواصل القول إن اللجنة التحضيرية قد عقدت ثلاث دورات بين نيسان/أبريل ٢٠٠٧ وأيار/مايو ٢٠٠٩؛ وشاركت ١٣٥ دولة طرفا في المعاهدة في واحدة أو أكثر من هذه الدورات، مع دول غير أطراف في المعاهدة، ووكالات متخصصة، ومنظمات دولية ومنظمات حكومية دولية إقليمية، ومنظمات غير حكومية، وأعضاء في الأوساط الأكاديمية شاركوا وفقا للطرائق المتفق عليها. وفي كل دورة خُصصت جلسة واحدة لعروض تقدمها منظمات غير حكومية.

٣ - وأضاف قائلا إن اللجنة التحضيرية قد توصلت إلى اتفاق على جميع المسائل الرئيسية المتعلقة بتنظيم المؤتمر، بما في ذلك انتخاب الرئيس؛ وتاريخ ومكان المؤتمر؛ ومشروع النظام الداخلي؛ والترتيبات المالية؛ وجدول الأعمال المؤقت؛ وتوزيع البنود على اللجان الرئيسية. وانعكست التوصيات بشأن هذه المسائل في التقرير. ولكن قررت تأجيل النظر في وثيقة أو وثائق نهائية للمؤتمر إلى مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠.

٤ - وقال إن معظم جلسات اللجنة التحضيرية خُصصت لمناقشة موضوعية لجميع جوانب المعاهدة والمجموعات الثلاث للمسائل على أساس توزيع البنود على اللجان الرئيسية لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٥ (NPT/CONF.2005/DEC.1). وأشار إلى أن اللجنة قد نظرت أيضا في المجموعات المحددة الثلاث التالية من المسائل: نزع السلاح النووي والضمانات الأمنية؛ والمسائل الإقليمية، بما في ذلك ما يتعلق بالشرق الأوسط وتنفيذ القرار المتخذ في ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط؛ وأحكام أخرى من المعاهدة، بما في ذلك المادة العاشرة.

٥ - وواصل القول إن رئيسي الدورتين الأولى والثانية للجنة التحضيرية قد أعدّا موجزين وقائعيين واردين في ورقتي العمل لهاتين الدورتين (NPT/CONF.2010/PC.I/WP.78

و NPT/CONF.2010/PC.II/WP.43 على التوالي)؛ ولكن اللجنة التحضيرية لم تستطع في دورتها الثالثة وضع تقرير توافقي يشمل التوصيات الموضوعية لمؤتمر الاستعراض.

انتخاب رئيس المؤتمر

٦ - **الرئيس بالنيابة:** أعلن أن اللجنة التحضيرية قد أوصت بالإجماع، في دورتها الثالثة، بانتخاب السيد ليبران نويفاس كاباكتولان، ممثل الفلبين، رئيسا.

٧ - انتُخب السيد كاباكتولان (الفلبين)، بالتزكية، رئيسا للمؤتمر.

٨ - تولى السيد كاباكتولان (الفلبين) الرئاسة.

بيان من رئيس المؤتمر

٩ - **الرئيس:** قال إن جميع الحاضرين بحاجة، بغية تحقيق مؤتمر الاستعراض لنتائج ذات مغزى بالنسبة إلى الصالح العام، إلى إبداء قدر أقصى من المرونة وتفادي المواقف العنيدة والمتعنتة. وفي هذا الصدد طمأنته حقيقة أن الوفود أكدت هي كلها، خلال المشاورات التي دامت سنة، على الرغبة القوية والملحة في عقد مؤتمر ناجح للاستعراض. إن نتيجة كتلك كانت في الواقع تمس الحاجة إليها.

١٠ - وحثّ الوفود على الحفاظ على الجو الإيجابي الذي أوجده رئيس الدورة الثالثة للجنة التحضيرية، السيد بونيفاس غووا تشيدياوسيكو، ممثل زمبابوي. وهو يعتزم، بصفته رئيسا لمؤتمر الاستعراض، مواصلة العمل الجيد الذي قام به الرئيس الأخير. وتحقيقا لهذا الغرض، أخذ على نفسه عهدا بالعمل بحياد بطريقة صريحة وشفافة وشاملة لمساعدة الوفود على تحقيق التقدم فيما يتعلق بجميع الأركان الثلاثة للمعاهدة.

١١ - ومضى يقول إنه تجب الاستفادة الكاملة الآن من الفرصة النادرة التي يتيحها مؤتمر الاستعراض الحالي، خصوصا على ضوء التطورات الإيجابية الحاصلة مؤخرا. توقع العالم نتائج إيجابية تكفل استمرار المعاهدة في كونها صكا فعالا. وعلى الحاضرين واجب العمل معا للوفاء بذلك التوقع. ودعاهم إلى القيام بذلك.

خطاب الأمين العام للأمم المتحدة

١٢ - **الأمين العام:** قال إن العمل الذي يضطلع به مؤتمر الاستعراض ذو أهمية كبيرة للبشرية. تتزايد الآمال والتوقعات؛ وتتطلع شعوب العالم إلى إجراء من قِبل الدول الأطراف في المعاهدة لحمايتها من القوة التدميرية التي تمتلكها الأسلحة النووية، ولكبح ارتفاع مستوى الإنفاق على الأسلحة النووية، ولبناء عالم أكثر سلامة وأمنا.

١٣ - ومضى قائلا إن نزع السلاح وعدم الانتشار يحتلان أعلى أولوياته. وعلى الرغم من أن تحقيق تلك الأهداف ما يزال ممكنا، فإن جدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار خامل وقتا طويلا أكثر مما ينبغي. ووضع، وهو مقتنع بأن وقت العمل قد حان، خطة للعمل الملموس. وقد سعى أيضا إلى تعزيز القوانين والصكوك الدولية، وهو ملتزم بأن يشكل جسرا فيما بين الشعوب والأمم ذات الآراء المختلفة، العميقة الجذور أحيانا.

١٤ - وواصل القول إن الذكريات التي تقشعر لها الأبدان من زيارته مؤخرا لسيميبالاتنسك، موقع التجارب النووية السابق في كازاخستان، لا تزال حية في ذهنه. في ٦ آب/ أغسطس ٢٠١٠، الذي يصادف الذكرى السنوية الخامسة والستين ليوم إلقاء القنبلة الذرية الأولى، اعتزم زيارة هيروشيما والدفاع عن عالم خال من الأسلحة النووية. بيد أن العالم ما يزال يعيش في ظل الأسلحة النووية. ما هو الوقت اللازم أن ينقضي قبل إزالة ذلك التهديد؟ ما هو طول الوقت الذي ستواصل البشرية خلاله نقل هذه المشكلة إلى الأجيال المتعاقبة؟

١٥ - واستطرد قائلا إن مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٥ كان بكل وضوح وبساطة فاشلا. ويمكن لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ ويجب عليه أن يؤدي أداء أفضل. ثمة اختيار: ترك تركة من الخوف والخمول، أو العمل بالرؤيا والشجاعة والقيادة.

١٦ - وأضاف قائلا إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أحد أهم الاتفاقات المتعددة الأطراف في التاريخ. وعلى الرغم من أنها ليست كاملة فإنها تشكل حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار النووي في العالم، وتتمتع بعضوية عالمية تقريبا. لم يحتج العالم أبدا نظاما كحاجته إلى هذا النظام.

١٧ - ومضى قائلا إنه على الرغم من أن التهديد النووي ما يزال حقيقيا، فإنه قد تطور إلى أشكال جديدة ومتنوعة يجب الآن تناولها. ولذلك، فإن شعوب العالم تتوقع أكثر من ذلك: مزيدا من التقدم بشأن نزع السلاح، ومزيدا من تخفيضات الأسلحة، ومزيدا من الشفافية.

١٨ - وقال إن بعض التحديات المتعددة التي تنبغي مواجهتها تشمل الشكوك فيما يتعلق بالامتثال؛ وحالات الامتعاض بين الذين يمتلكون والذين لا يمتلكون؛ والقلق الشديد والمتنامي من الإرهاب النووي والسوق السوداء في التكنولوجيا والمواد النووية؛ والخطر المتمثل في أن يصبح نزاع إقليمي نوويا. ولا تكمن الحلول في رفع ركن من الأركان الثلاثة على ركن آخر: التقدم فيما يتعلق بنزع السلاح لا يمكنه أن ينتظر عالما خاليا من الحرب أو الانتشار النووي أو الإرهاب النووي؛ التقدم فيما يتعلق بعدم الانتشار لا يمكنه أن ينتظر القضاء على السلاح النووي الأخير؛ والنهوض باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية لا يمكن أن

يؤخذ رهينة إما لنزع السلاح أو لعدم الانتشار. من الأيام الأولى للمعاهدة فهم المجتمع الدولي أن تلك الأهداف متكافلة وأن الواحد منها يعزز الآخر، ولذلك يجب توخيها بالتزامن.

١٩ - واستطرد قائلا إنه نشأت بعض الدلائل المشجعة على إحراز التقدم قبل مؤتمر الاستعراض الثامن: التوقيع على المعاهدة الجديدة وهي معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي؛ ومؤتمر قمة الأمن النووي الذي عقد مؤخرا في واشنطون العاصمة، سيتبعه مؤتمر آخر للقمة في سيول بعد ذلك بسنتين؛ ومختلف المبادرات الحكومية، مقدمة من جهات، منها دول أخرى حائزة للأسلحة النووية؛ وتعبئة المجتمع المدني. ويجب على المجتمع الدولي أن يبني على ذلك الزخم. ولذلك فإنه يرغب في أن يقترح النقاط المرجعية الخمس التالية لتحقيق النجاح.

٢٠ - ومضى قائلا إن النقطة المرجعية الأولى هي التقدم الحقيقي صوب نزع السلاح. ولتحقيق هذا الهدف حثّ الدول الحائزة للأسلحة النووية على التأكيد مجددا على ''التزامها القطعي'' بالقضاء على الأسلحة النووية. لقد حان الوقت لترجمة ذلك الالتزام إلى عمل. والتقاعس عن القيام بذلك من شأنه أن يشكل خطوة إلى الوراء. وفي هذا الصدد، يحث الدول الأطراف في المعاهدة على استكمال وتوسيع الخطوات العملية الـ ١٣ المعتمدة في مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٠. إن الخطوات تشكل منهاجا صلبا يُبنى عليه، وليس ثمة حاجة إلى البدء من نقطة الصفر. إن ما يُفتقَر إليه حتى الآن هو الإرادة السياسية على ترجمة الكلمات إلى أفعال.

٢١ - ومضى قائلا إن النقطة المرجعية الثانية للنجاح هي التحرك صوب عالمية المعاهدة. ولذلك، يحث الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وإلى حين انضمامها إليها تقوم الحاجة إلى اتخاذ تدابير لكفالة سلامة وأمن ترسانات وتكنولوجيا هذه البلدان. إن المواد النووية يجب ألا تحوزها جهات فاعلة وإرهابية من غير الدول. وينبغي أن تشمل تدابير إضافية وقفا اختياريا للتجارب النووية، وضوابط التصدير المتشددة فيما يتعلق بالمواد الانشطارية وما يتعلق بها من التكنولوجيات ونظما صارمة للقيادة والتحكم لترسانات البلدان. وقال إن ثمة أيضا حاجة إلى كفالة ألا تكون للحق في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية نتائج غير مقصودة. ينبغي أن يكون من غير المقبول أن تستخدم بلدان المعاهدة للتستر على تطوير أسلحة نووية، لا يكون منها بعدئذ إلا الانسحاب منها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الطاقة النووية يجب أن تُطور وفقا لضمانات متفق عليها،

وخصوصا نظرا إلى التنبؤات بالعودة إلى استخدام الطاقة النووية في وقت فيه يتنامى الطلب على الطاقة ويزداد الضغط للحد من انبعاثات غاز الدفيئة.

٢٢ - وأضاف قائلا إن النقطة المرجعية الثالثة تنطوي على تعزيز سيادة القانون. وفي هذا الصدد أعرب عن الأمل في أن يشمل أيضا السعي إلى عالم خال من الأسلحة النووية إطارا للصكوك القانونية يكمل المعاهدة. منذ ١٩٩٩، حينما كان رئيسا للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ناصَرَ مناصرة قوية بدء النفاذ المبكر لذلك الصك الأساسي. لقد حان الوقت للتفكير الجاد جدا في وضع إطار زمني للتصديق. إن الآلية الحالية لبدء النفاذ تعود إلى وقت نشأت فيه أسئلة فيما يتعلق بنظام الرصد والتحقق للمعاهدة. بيد أن الأزمنة قد تغيرت. وقد أثبت النظامُ فعاليته.

٢٣ - ومضى قائلا إن ١٥ سنة قد انقضت على فتح معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية للتوقيع. ومرة أخرى، ما هو طول الوقت الذي يجب على المجتمع الدولي أن ينتظره؟ لذلك، يجب إيلاء النظر الجدي في آلية بديلة لإعمال هذه المعاهدة. وفي ذلك السياق، رحب بحرارة بإعلان إندونيسيا أنها ستصدق قريبا على تلك المعاهدة وحثّ الدول الأخرى على أن تحذو حذوها. وهو على استعداد، بوصفه وديع المعاهدة، لزيارة عواصم البلدان المتبقية التي من الضروري تصديقها، ولإجراء المحادثات مع قادة كل منها عن أوجه قلقها.

٢٤ - وقال إن ثمة صكا حيويا آخر وهو الاتفاقية الدولية الهامة لقمع أعمال الإرهاب النووي. ولذلك، دعا إلى عقد مؤتمر إما في ٢٠١٠ أو في ٢٠١١ لاستعراض تنفيذها.

٢٥ - وأضاف قائلا إنه قد دعا مؤتمر نزع السلاح إلى بدء المفاوضات فورا بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة، وإنه إذا لم يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يوافق على برنامج عمله فقد يحتاج إلى زخم أقوى من مستوى سياسي أعلى. ولتحقيق هذا الهدف قد ينظر أعضاء مؤتمر نزع السلاح في عقد اجتماع وزاري على هامش الدورة القادمة للجمعية العامة التي ستعقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

٢٦ - وحثّ أيضا جميع الدول على قبول بروتوكولات إضافية لاتفاقاتها بشأن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. في مؤتمر قمة الأمن النووي استمدّ التشجيع من الدعم الغامر المقدم لتحسين قدرات الوكالة ونظام الضمانات.

٢٧ - وأضاف قائلا إن النقطة المرجعية الرابعة للنجاح هي إحراز التقدم صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، والتقدم بشأن اهتمامات إقليمية أخرى. أسهمت مناطق كهذه إسهامات ذات مغزى في نزع السلاح وعدم الانتشار.

وساعدت أيضا في بناء الثقة، ما يمكن أن يؤدي إلى إحراز التقدم في مجالات أخرى. ولذلك، يؤيد الجهود المبذولة لإنشاء منطقة كهذه في الشرق الأوسط تأييدا قويا، ويحثّ الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة على الانخراط في مناقشة نشطة للمسألة.

٢٨ - وفيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني دعا جمهورية إيران الإسلامية إلى الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن وإلى التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهو يشجعها أيضا على قبول اقتراح الإمداد بالوقود النووي الذي قدمته الوكالة بوصفه تدبيرا هاما من تدابير بناء الثقة، وأكد على أنه ينبغي لرئيس جمهورية إيران الإسلامية أن يبذل على نحو بناء جهودا مستمرة لتبديد الشكوك وأوجه القلق فيما يتعلق ببرنامج البلد.

٢٩ - ومضى قائلا إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ينبغي لها أيضا أن تبذل كل جهد للعودة إلى المحادثات السداسية في أقرب وقت ممكن، ودون شروط مسبقة، بغية تحقيق نزع السلاح الذي يمكن التحقق منه في شبه الجزيرة الكورية.

٣٠ - وواصل قائلا إن النقطة المرجعية الخامسة والأخيرة للنجاح هي تعزيز عملية الاستعراض لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بوسائل منها المشاركة الأكثر نشاطا من قِبل هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، وإن من شأن تنفيذ المعاهدة أن يستفيد من إبلاغ أكثر انتظاما على المستوى الوطني وتقديم الدعم الموضوعي والتنظيمي. وقد ترغب الدول الأطراف في المعاهدة في النظر في طرق يمكن بها لهيكل صغير ودائم أن يكون مصدرا للمساعدة.

٣١ - وقال إن افتقار المعاهدة إلى أداة فعالة لتناوُل عدم الامتثال هو قصور مؤسسي هام. كان لمجلس الأمن أن يؤدي دورا خاصا وحاسما في ردم تلك الفجوة، بوسائل منها الاجتماعات الوزارية المنتظمة لمتابعة مؤتمر القمة التاريخي الذي عقده مجلس الأمن في ٢٠٠٩ بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح. واعترف أيضا بأهمية مبادرات الجمعية العامة، كما ترد في خطته للعمل. وقال إن مجلسه الاستشاري لمسائل نزع السلاح قد تقدم أيضا بمقترحات معقولة تستحق النظر فيها.

٣٢ - وذكّر بأن الغرض من مؤتمر الاستعراض ليس تفادي كابوس نووي فقط، ولكن أيضا بناء عالم أكثر سلامة للجميع. لقد أبدت بلدان كثيرة القيادة العظيمة: تلك التي قضت على الأسلحة النووية؛ وتلك التي أنشأت مناطق خالية من الأسلحة النووية؛ وتلك التي خفضت ترساناتها.

٣٣ - بيد أنه تحداها جميعا بأن تقطع شوطا أبعد: أن تخطو الخطوات الآن للتمهيد لتحقيق الاختراق غدا. إن ما تقوم الحاجة إليه هو مزيد من الأمثلة على ما يمكن تحقيقه، وليس مزيدا من المبررات لعدم إمكان التحقيق. لقد حان الوقت للوفاء بأحد أعمق تطلعات البشرية ولتنفيذ أحد القرارات الأساسية للمنظمة. ولذلك فإنه يتطلع إلى أن تبدي الدول الأطراف في المعاهدة القيادة اللازمة.

خطاب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

٣٤ - **السيد أمانو** (المدير العام، الوكالة الدولية للطاقة الذرية): قال إن جميع أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ذات صلة بعمل مؤتمر الاستعراض. وإجراءات الوكالة لتعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية مهمة على نحو خاص نظرا إلى القبول المتنامي بالطاقة النووية بوصفها مصدرا مستقرا ونظيفا للطاقة يمكنه أن يساعد في تخفيف أثر تغير المناخ. إن أكثر من ٦٠ بلدا تنظر في الشروع في استخدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء، ومن المتوقع أن يكون ١٠ بلدان إلى ٢٥ بلدا بحلول ٢٠٣٠ مشغِّلة لمحطاتها الأولى للطاقة النووية. وعلى الرغم من أن القرار باستخدام الطاقة النووية هو في يد الدولة ذات السيادة، فإن الوكالة الدولية يمكنها أن تساعد البلدان المعنية، المتقدمة النمو والنامية على حد سواء، في إنشاء بنية أساسية نووية معول عليها. ومحطة الطاقة تلك يجب أن تكون كفؤة ومستدامة ومربحة، ويجب أن يكون أي توسيع لنطاق استخدامها مأمونا ومضمونا وألا يزيد خطر الانتشار. واسترعى الانتباه إلى الاتفاق الذي وقّعه مع الاتحاد الروسي، بموافقة مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على تقديم المساعدة في كفالة إمدادات الوقود النووي للدول الأعضاء. وتجري حاليا دراسة آليات إمداد أخرى كتلك.

٣٥ - وأضاف قائلا إن التكنولوجيا النووية توفر أدوات فريدة للوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية في مجالي الطب والعلاج الإشعاعي لتشخيص وعلاج السرطان، وأيضا في استيلاد النبات وتشعيع المواد الغذائية والصحة الحيوانية ومكافحة الآفات وإدارة خدمات إمدادات المياه والرصد البيئي. في أي من هذه الاستخدامات، تجب دوما كفالة السلامة والأمن: كان للوكالة الدولية دور هام في هذا الصدد، في الوقت الذي اعترفت فيه بالمسؤولية الرئيسية للدول الأعضاء. إن من الحقيقي أن السلامة النووية قد تحسنت تحسنا كبيرا منذ كارثة تشيرنوبيل في ١٩٨٦، ولكن لا تزال الحاجة قائمة إلى توخي اليقظة. إن الوكالة الدولية هي أمينة اتفاقيات ومعايير السلامة الدولية ذات الصلة، وهي تقدم للدول الأعضاء المساعدة العملية في تنفيذها، بوسائل منها بعثات استعراض الأقران التي توفدها.

٣٦ - ومضى قائلا إن التقدم الكبير قد حُقق أيضا في جعل المواد النووية والإشعاعية أكثر أمانا، ما أدى إلى المساعدة في مكافحة خطر الإرهاب النووي. لقد اعتُرف بالوكالة الدولية على نطاق واسع بوصفها الجهة المنسقة لتعزيز الجهود في ذلك المجال. وهي نشطة أيضا في تعزيز التعاون التقني عن طريق برنامج التعاون التقني الذي وضعته كما أوصى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، واستطاعت أن تستفيد مما ينيف عن ١٠٠ مليون دولار من الموارد السنوية من أجل مشاريع في أكثر من ١٢٠ بلدا وإقليما. ولكن ثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لكفالة التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به للبرنامج.

٣٧ - وواصل القول إن ضمانات الوكالة الدولية تشكل، كما قد تمّ الاعتراف به في الوثيقة النهائية لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٠، ركنا أساسيا لنظام عدم الانتشار النووي وتؤدي دورا لا غنى عنه في تنفيذ المعاهدة وتساعد في إيجاد بيئة مفضية إلى نزع السلاح النووي والتعاون النووي.

٣٨ - وقال إن الوكالة الدولية تعمل حاليا على حل مسائل هامة تتعلق بتنفيذ الضمانات في ثلاث دول. منذ ٢٠٠٢، لم تسمح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للوكالة الدولية بتنفيذ الضمانات، وفي ٢٠٠٩ أوقف ذلك البلد التعاون كله مع الوكالة الدولية في تنفيذ الترتيب المخصص المتعلق باتفاق الرصد والتحقق وفقا لعملية المحادثات السداسية. والدولة الثانية التي تسبب القلق هي جمهورية إيران الإسلامية التي لم تتعاون مع الوكالة بما يكفي لأن يكون في مقدورها التأكيد على أن جميع المواد النووية لذلك البلد يجري استخدامها في الأغراض السلمية. ودعا مرة أخرى إيران إلى أن تخطو خطوات صوب التنفيذ الكامل لاتفاق الضمانات الشاملة الذي وقعت عليه والقرارات ذات الصلة لمجلس محافظي الوكالة الدولية ولمجلس الأمن للأمم المتحدة، وإلى توضيح النشاطات ذات البعد العسكري. وأخيرا، منذ ٢٠٠٨ لا تتعاون سورية مع الوكالة في تسليط الضوء على طبيعة موقع دير الزور الذي دمرته إسرائيل ومواقع أخرى. وطلب مرة أخرى إلى ذلك البلد أن يشارك الوكالة الدولية في تناوُل جميع المسائل المعلقة.

٣٩ - وحثّ جميع الدول التي لم تضع بعد اتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبروتوكولاتها الإضافية موضع التنفيذ أن تفعل ذلك. والبروتوكولات الإضافية ذات أهمية حيوية بالنسبة إلى الوكالة بأنها توفر تأكيدا على أن المواد النووية المعلن عنها لا تُحرَّف عن الاستخدام في الأغراض السلمية وأيضا على أنه لا توجد أي مواد أو أنشطة نووية غير معلن عنها في أي دولة من الدول. ولاحظ أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية

عامل هام في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية ورحب ببدء نفاذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا منذ مؤتمر الاستعراض السابق. إن المؤتمر العام للوكالة الدولية قد اتخذ في السنوات القليلة الماضية قرارات بشأن إنشاء منطقة كتلك في الشرق الأوسط، بما في ذلك قرار السنة المنصرمة بشأن القدرات النووية لإسرائيل؛ وسيتابع تلك القرارات.

٤٠ - وواصل القول إن التقدم المحرز في نزع السلاح النووي كان له أثر إيجابي في جهود عدم الانتشار والعكس بالعكس، وتعززه الوكالة عن طريق أنشطة التحقق التي تقوم بها. ولذلك يرحب بمعاهدة ٢٠١٠ بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية التي تشكل خطوة صوب نزع السلاح النووي. ومن شأن الثقة المعززة بنظام عدم الانتشار، عن طريق مؤتمر ناجح للاستعراض، أن يوفر للوكالة أساسا أقوى لعملها في جميع المجالات.

إقرار النظام الداخلي

٤١ - **الرئيس:** ذكّر بأن اللجنة التحضيرية وافقت، في دورتها الثالثة، على التوصية للمؤتمر بمشروع النظام الداخلي الوارد في المرفق الثالث من تقريره النهائي (NPT/CONF.2010/1). ويعتبر أن المؤتمر يرغب في إقرار مشروع النظام الداخلي.

٤٢ - تقرر ذلك.

طلبات للحصول على مركز المراقب

٤٣ - **الرئيس:** قال، وهو يتكلم بالإشارة إلى المادة ٤٤ من النظام الداخلي، إنه تمَّ تلقي طلب للحصول على مركز المراقب من فلسطين. وهو يعتبر أن المؤتمر يرغب في الموافقة على ذلك الطلب.

٤٤ - تقرر ذلك.

٤٥ - **الرئيس:** قال إنه، بالإشارة إلى الفقرة ٣ من المادة ٤٤ من النظام الداخلي، تمَّ تلقي طلبات للحصول على مركز المراقب من الاتحاد الأفريقي، والوكالة البرازيلية -الأرجنتينية للمساءلة عن المواد النووية ومراقبتها، واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والاتحاد الأوروبي، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والاتحاد البرلماني الدولي، والمركز الدولي للعلم والتكنولوجيا، وجامعة الدول العربية، ومنظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي، والجمعية البرلمانية لمنظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي،

ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنتدى جزر المحيط الهادئ. وهو يعتبر أن المؤتمر يرغب في الموافقة على هذه الطلبات.

٤٦ - تقرر ذلك.

٤٧ - **الرئيس:** قال، وهو يشير إلى الفقرة ٤ من المادة ٤٤ من النظام الداخلي، إنه تمَّ تلقي طلبات لحضور جلسات اللجنة الرئيسية بكامل قوامها من ١٢١ منظمة غير حكومية ترد أسماؤها في الوثيقة NPT/CONF.2010/INF.4. وفضلا عن ذلك، لقد وافقت اللجنة التحضيرية على التوصية للمؤتمر، وفقا للنظام الداخلي، بأن يُسمح لممثلي المنظمات غير الحكومية بحضور جلسات ما عدا الجلسات المقرر أن تكون مغلقة، وبتلقي وثائق المؤتمر، وبأن يُسمح للمنظمات غير الحكومية، وفقا للممارسات الماضية، بإتاحة المواد المكتوبة، على نفقتها، للمشاركين في المؤتمر وبمخاطبة المؤتمر بما يتمشى مع الوثيقة النهائية لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٠. ويعتبر أن المؤتمر يرغب في الموافقة على تلك الطلبات والمضي قُدُما وفقا لتوصيات لجنتها التحضيرية.

٤٨ - تقرر ذلك.

انتخاب رؤساء ونواب رؤساء اللجان الرئيسية ولجنة الصياغة ولجنة وثائق التفويض

٤٩ - **الرئيس:** ذكّر بأن اللجنة التحضيرية قد وافقت، في دورتها الثالثة، على التوصية بأن يرأس اللجنةَ الرئيسية الأولى ممثل لزمبابوي، واللجنةَ الرئيسية الثانية ممثل لأوكرانيا، واللجنة الرئيسية الثالثة ممثل لليابان. وقد وافقت أيضا على التوصية بأن يتولى رئاسة لجنة الصياغة ممثل لمجموعة دول أوروبا الشرقية ورئاسة لجنة وثائق التفويض ممثل لمجموعة دول عدم الانحياز ودول أخرى. والمرشحون التالية أسماؤهم لتولي الرئاسة أيدتهم المجموعات من الدول، كل منها فيما يخصه: السيد تشيدياوسيكو (زمبابوي) للجنة الرئيسية الأولى؛ والسيد يلتشينكو (أوكرانيا) للجنة الرئيسية الثانية؛ والسيد ناكاني (اليابان) للجنة الرئيسية الثالثة؛ والسيد توبيك (بولندا) للجنة الصياغة؛ والسيد مؤمن (بنغلاديش) للجنة وثائق التفويض.

٥٠ - انتخب السيد تشيدياوسيكو (زمبابوي) والسيد ناكاني (اليابان) والسيد توبيك (بولندا) والسيد مؤمن (بنغلاديش) رؤساء للجنة الرئيسية الأولى واللجنة الرئيسية الثانية واللجنة الرئيسية الثالثة ولجنة الصياغة ولجنة وثائق التفويض على التوالي.

٥١ - **الرئيس:** قال إنه ينبغي للمؤتمر، بمقتضى المادة ٥ من النظام الداخلي، أن ينتخب نائبين للرئيس لكل من اللجان الرئيسية الثلاث ولجنة الصياغة ولجنة وثائق التفويض. وقد وردت الترشيحات التالية لنيابة الرئيس: للجنة الرئيسية الأولى السيدة باربوليسكو (رومانيا)

والسيدة هيغي (نيوزيلندا)؛ وللجنة الرئيسية الثانية السيد عبد العزيز (مصر) والسيدغرينيوس (كندا)؛ وللجنة الرئيسية الثالثة السيد زيمونيي (هنغاريا) والسيد لاب (شيلي)؛ وللجنة الصياغة السيد سلطانية (جمهورية إيران الإسلامية) والسيد أهلستروم (السويد)؛ وللجنة وثائق التفويض السيد إسماعيلي زاده (أذربيجان) والسيد كونغستاد (النرويج).

٥٢ - انتُخبت السيدة باربوليسكو (رومانيا) والسيدة هيغي (نيوزيلندا) والسيد عبد العزيز (مصر) والسيد غرينيوس (كندا) والسيد زيمونيي (هنغاريا) والسيد لاب (شيلي) والسيد سلطانية (جمهورية إيران الإسلامية) والسيد أهلستروم (السويد) والسيد إسماعيلي زاده (أذربيجان) والسيد كونغستاد (النرويج) نوابا لرؤساء اللجنة الرئيسية الأولى واللجنة الرئيسية الثانية واللجنة الرئيسية الثالثة ولجنة الصياغة ولجنة وثائق التفويض على التوالي.

انتخاب نواب رئيس المؤتمر

٥٣ - **الرئيس:** قال إنه، بمقتضى المادة ٥ من النظام الداخلي، يتعين على اللجنة أن تنتخب ٣٤ نائبا لرئيس المؤتمر. وقد وردت الترشيحات التالية لنيابة الرئيس من مجموعة دول أوروبا الشرقية: ألبانيا وبلغاريا وبيلاروس والجمهورية التشيكية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وسلوفاكيا وسلوفينيا؛ ومن المجموعة الغربية: إسبانيا وأستراليا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وجمهورية كوريا وسويسرا وفرنسا والنمسا وهولندا؛ ومن مجموعة دول عدم الانحياز ودول أخرى: إندونيسيا وأوروغواي والبرازيل وبابوا غينيا الجديدة وجامايكا والجزائر والجماهيرية العربية الليبية وسري لانكا والصين وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكوبا وكولومبيا ومصر والمغرب والمكسيك ونيبال ونيجيريا.

٥٤ - انتُخبت إسبانيا وأستراليا و ألبانيا وألمانيا وإندونيسيا وأوروغواي والبرازيل وإيطاليا وبابوا غينيا الجديدة وبلجيكا وبلغاريا وبيلاروس وجامايكا والجزائر والجماهيرية العربية الليبية والجمهورية التشيكية وجمهورية كوريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وسري لانكا وسلوفاكيا وسلوفينيا وسويسرا والصين وفرنسا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكوبا وكولومبيا ومصر والمغرب والمكسيك والنمسا ونيبال ونيجيريا وهولندا نوابا لرئيس المؤتمر.

تعيين لجنة وثائق التفويض

٥٥ - **الرئيس:** قال إنه، بمقتضى المادة ٣ من النظام الداخلي، يتعين على المؤتمر أن يعين ستة أعضاء في لجنة وثائق التفويض بناء على اقتراح رئيس المؤتمر، بالإضافة إلى الرئيس ونائبي الرئيس المنتخبين. وبالتالي، يقترح الدول الأعضاء التالية في لجنة وثائق التفويض، بينما يحيط

علما بأن عضوين آخرين لم يُقترحا بعد: أوغندا والجمهورية التشيكية وجمهورية مولدوفا وموريشيوس.

٥٦ - انتُخبت أوغندا والجمهورية التشيكية وجمهورية مولدوفا وموريشيوس أعضاء في لجنة وثائق التفويض.

إقرار تعيين الأمين العام للمؤتمر

٥٧ - **الرئيس:** قال إن اللجنة التحضيرية قررت، في دورتها الثانية، دعوة الأمين العام للأمم المتحدة، بالتشاور مع أعضاء اللجنة التحضيرية، إلى أن يرشح موظفا بوصفه أمينا عاما مؤقتا لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠. وفي الدورة الثالثة للجنة، رشح الأمين العام السيد ثوماس ماركرام، من إدارة شؤون نزع السلاح، ليعمل بهذه الصفة.

٥٨ - أقر تعيين السيد ماركرام أمينا عاما لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠.

إقرار جدول الأعمال

٥٩ - **الرئيس:** قال إنه يعتبر أن المؤتمر يرغب في إقرار جدول الأعمال المؤقت الوارد في المرفق الرابع من التقرير النهائي للجنة التحضيرية (NPT/CONF.2010/1)، بما في ذلك توصية اللجنة التحضيرية في المرفق الخامس بتوزيع البنود على اللجان الرئيسية للمؤتمر.

٦٠ - تقرر ذلك.

برنامج العمل

٦١ - **الرئيس:** استرعى الانتباه إلى مشروع برنامج العمل (NPT/CONF.2010/INF/3)، الذي ما يزال مفتوحا للتعديلات، ريثما يجري النظر من قِبل المؤتمر، إذا تطلبتها الظروف وبغية كفالة استخدام الوقت بأقصى قدر ممكن من الكفاءة. وعلى أساس هذا الفهم يعتبر أن المؤتمر يرغب في الإحاطة علما بمشروع برنامج العمل.

٦٢ - تقرر ذلك.

٦٣ - **الرئيس:** أحاط علما أيضا بأنه تمّ تعميم نسخة مستكملة من مشروع برنامج العمل للأسبوع الأول من المؤتمر، واردة في الوثيقة NPT/CONF.2010/INF/5.

المناقشة العامة

٦٤ - **السيد ناتاليغاوا** (إندونيسيا): أعرب، وهو يتكلم باسم بلدان حركة عدم الانحياز، عن الأمل في أن يضع المؤتمر خارطة طريق واضحة ومتوازنة لتعزيز تنفيذ المعاهدة

والالتزامات المضطلع بها في مؤتمر الاستعراض والتمديد، ١٩٩٥، ومؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٠. وتتعهد دول حركة عدم الانحياز الأطراف بتعاونها الكامل في المجالين.

٦٥ - وقال إنه بعد بدء نفاذ المعاهدة بـ ٤٠ سنة وبعد نهاية الحرب الباردة بـ ٢٠ سنة ما يزال من اللازم الاضطلاع بقدر كبير من العمل لتحقيق نزع السلاح النووي الكامل. إن إيجاد عالم ينعم بالسلام وخال من الأسلحة النووية يتصدر أولويات الحركة. والتنفيذ الكامل للمعاهدة، حجر الزاوية لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين على الصعيد العالمي، من شأنه أن يؤمن العالم من إمكان تدمير الأسلحة النووية للعالم. والتقيد العالمي بالمعاهدة ينبغي تعزيزه عن طريق اتخاذ نهج متوازن وغير تمييزي في أركانه الثلاثة، أي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والحق الثابت في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٦٦ - وواصل القول إنه على الرغم من أن المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية، وهي المعاهدة التي وقّعتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في نيسان/أبريل ٢٠١٠، تطور إيجابي فإن التخفيض الذي تنص عليه لا يفي بتوقعات المجتمع الدولي لمزيد من جهود نزع السلاح الملموسة والمنتظمة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. ونظرا إلى أن نزع السلاح النووي العالمي يتطلب المشاركة المستمرة من جميع الدول الأطراف، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبدي قدرا أكبر من الإرادة السياسية في الإيفاء بالتزاماتها المتفق عليها على نحو متعدد الأطراف. وتنفيذ الخطوات العملية الـ ١٣، ولا سيما التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالقضاء على الترسانات النووية، حاسم بالنسبة إلى مصداقية المعاهدة.

٦٧ - ومضى قائلا إن الإخفاق المخيب للآمال الذي عانى منه مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ في التوصل إلى نتائج نهائية يجب ألا يردع الدول الأطراف عن الاستفادة من النوايا الحسنة الدولية القائمة وكفالة نجاح المؤتمر الحالي، نظرا إلى أن الفشل ليس خيارا.

٦٨ - وأكد على قلق الحركة من التهديد الخطير للبشرية الذي تشكله الأسلحة النووية ومذاهب الردع النووي. تعيد الدول غير المنحازة الأطراف التأكيد على مواقفها الراسخة منذ وقت طويل بشأن نزع السلاح النووي ولا تزال ملتزمة التزاما كاملا بتعهداتها بمقتضى المعاهدات وبالاتفاقات التي تم التوصل إليها في عام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٠. ومن المهم إنشاء هيئات فرعية تابعة للجان الرئيسية للمؤتمر لتناوُل مسائل محددة.

٦٩ - وقال إن من غير المقبول أن تقوم دول حائزة للأسلحة النووية، انتهاكا للمادة ٦ من المعاهدة، ودول ليست أطرافا في المعاهدة، بالاحتفاظ بترساناتها النووية وبتحديثها، معرِّضة

للخطر السلام والأمن الإقليميين والدوليين، وخصوصا الشرق الأوسط. تحث الحركة المؤتمر على رفض مذهب الردع النووي – وهو عقبة فعالة تعترض نزع السلاح بدلا من أن يكون وسيلة لإحلال السلم والأمن الدوليين – وعلى حظر جميع أشكال التجارب على الأسلحة النووية. ولتحقيق هذا الهدف، يتعين على المؤتمر أن يدعو إلى وضع إطار زمني لتنفيذ المادة السادسة وأن ينشئ آلية للتحقق من امتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزاماتها.

٧٠ – واستطرد قائلا إن الدول غير المنحازة الأطراف تعتبر المعاهدة صكا أساسيا فيما يتعلق بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وهي لازمة لكفالة توازن بين الالتزامات والمسؤوليات المتبادلة للدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها في تنفيذ المعاهدة. وتمديدها إلى أجل غير مسمى لا يتضمن الامتلاك غير المحدود زمنيا للترسانات النووية، ولا يتوقع الاحتفاظ إلى أجل غير مسمى بمركز الطرف غير الدولة، ما من شأنه أن يقوض عالمية المعاهدة. إن النظر في اتفاقية تحظر جميع الأسلحة النووية ينبغي أن يكون جزءا لا يتجزأ من أي خطة للعمل يعتمدها المؤتمر. وإلى حين القضاء الكلي على الترسانات النووية، ينبغي أن تُبذل الجهود على سبيل الأولوية لإبرام صك عالمي وغير مشروط وملزم قانونا بشأن ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

٧١ – ومضى قائلا إن الدول غير المنحازة الأطراف تؤكد على الحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في إجراء البحوث في التكنولوجيا النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية دون تمييز، وهو حق مكرس بصراحة في المادة الرابعة من المعاهدة. تجب كفالة النقل غير المعوق وغير التمييزي للتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، ولا شيء في المناقشة الراهنة ينبغي أن يفسر بأنه يمس بحماية المعاهدة لهذا الحق. وفضلا عن ذلك، نظرا إلى أن المعاهدة نفسها لا تترك حيزا لوضع شروط لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، تنبغي إزالة القيود التي لا موجب لها والسيئة الطالع والتي تُفرض حاليا على كثير من البلدان النامية الأطراف في المعاهدة.

٧٢ – وقال إنه يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تمتنع عن التشاطر النووي للأغراض العسكرية بأي نوع من الترتيبات الأمنية، وإنه ينبغي أن يكون هناك حظر كلي على نقل المعدات أو المعلومات أو المواد أو المرافق أو الموارد أو الأجهزة المتعلقة بالطاقة النووية، وعلى تقديم المساعدة النووية أو العلمية أو التكنولوجية إلى الدول التي ليست أطرافا في المعاهدة. وفي ذلك الصدد تنظر الدول غير المنحازة الأطراف بعين القلق إلى أي اتفاق للتعاون النووي يسمح بنقل المواد النووية إلى مرافق غير خاضعة للضمانات، انتهاكا للمادة الثالثة من المعاهدة.

٧٣ - وقال إنه فيما يتعلق بحق الانسحاب من المعاهدات، كما هو معرف صراحة في المادة العاشرة، ذكر مجددا الموقف المتخذ من قِبل الحركة في مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٥، أي أن الحق في انسحاب الأطراف يحكمه قانون المعاهدات الدولي.

٧٤ - وذكر مجددا تأييد الحركة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، كما يدعو إلى ذلك القرار المتخذ بشأن الشرق الأوسط في مؤتمر الاستعراض والتمديد، ١٩٩٥، وأعرب عن الأسف لأن القرار لم ينفذ بعد.

٧٥ - وقال إن حقيقة أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط غير الطرف في المعاهدة تشكل تهديدا مستمرا للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في المنطقة، نظرا إلى تشغيل مرافق نووية غير خاضعة للضمانات ذات معايير غير معروفة للسلامة وإلى سباق التسلح النووي الإقليمي الذي يمكن أن يعقبه وأن يكون كارثيا. ولذلك يجب على المؤتمر الحالي أن يتناول تلك الحالة غير المستدامة بتجديد التزامها القطعي بتنفيذ قرار ١٩٩٥. وأكدت الحركة مجددا، وهي تذكّر بأن مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٠ قد أعاد تأكيد ضرورة انضمام إسرائيل إلى المعاهدة ووضع جميع مرافقها النووية تحت الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على طلبها بإنشاء هيئة فرعية تابعة للجنة الرئيسية الثانية للنظر في مقترحات بالقيام بتنفيذ قرار ١٩٩٥.

٧٦ - **السيد أحمدي نجاد** (جمهورية إيران الإسلامية): قال، وهو يرد على تعليقات الأمين العام، إن بلده قد وافق على تبادل الوقود من البداية وإن على البلدان التي ينبغي لها أن تتعاون مع إيران أن تتخذ الخطوة التالية.

٧٧ - وواصل القول إن توخي الأمن المستدام دافع بشري أصيل. ليس في وسع أي بلد أن يتجاهل أمنه. سعى الأنبياء المقدسون، استنادا إلى إيمانهم بالله، إلى تقديم مبادئ توجيهية للتعايش المنسجم والآمن في مجتمع عالمي. ومن شأن الجهود الإنمائية أن تكون محكوما عليها بالفشل بغياب الأمن. بيد أن الموارد الضخمة المخصصة حاليا للأمن الوطني في بلدان كثيرة فشلت في تخفيف أثر التهديدات المدرَكة. وفضلا عن ذلك، ارتكبت بعض الدول، وهي تجافي تعاليم الأنبياء القديسين، الخطأ الفاحش والمخزي المتمثل في الاعتماد على امتلاك تلك الأسلحة لضمان أمنها، ما أدى إلى تعريض نفسها للأخطار المقترنة بالإنتاج والتخزين. ومرتكبو القصف الذري الأول، وهو جريمة ذات أبعاد مفزعة، كانوا من بين الأكثر كرها في التاريخ.

٧٨ - وقال إنه طيلة ما ينيف عن ٦٠ سنة، أخفق مجلس الأمن في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وبنفس القدر ظلّ نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي بعيدي

المنال، نظرا إلى عجز الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن الاضطلاع بولايتها. ويطرح المناخ الدولي الحالي تحديات مروعة على نحو خاص، بما في ذلك الحروب، وتهديد الضربات النووية، والأسوأ من ذلك كله السياسات الظالمة التي تتبعها مجموعة مختارة من الدول التوسعية. وخلال العقود الأربعة السابقة حازت بعض البلدان، بما في ذلك الكيان الصهيوني، أسلحة نووية.

٧٩ - ومضى قائلا إن سياسات دول معينة وعدم فعالية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أسهما في نشوء الحالة الراهنة، وهي حالة انعدام الأمن النووي. هددت بعض الدول وقمعت أخرى بغية إظهار سيطرتها، وبفعل ذلك بذرت بذور الكراهية وعززت سباق التسلح دوليا. وبالمثل، برّر إنتاجُ أي دولة للأسلحة النووية وتخزينها وتحسينها النوعي تطوير ترسانات آخرين. ولأن اعتبار أسلحة نووية بوصفها أسلحة ردعية ينطوي بالضرورة على زيادة كميتها وتحسين نوعيتها فإن تلك السياسة، كما تتبعها الولايات المتحدة وغيرها، هي السبب الرئيسي لتصعيد سباق التسلح، وهي تشكل انتهاكا لالتزام الدول بمقتضى معاهدة عدم الانتشار.

٨٠ - وقال إنه مما يؤسف له أن حكومة الولايات المتحدة والنظام الصهيوني، من بين جهات أخرى، لم يستخدما فعلا الأسلحة النووية فحسب ولكنهما يواصلان أيضا توجيه تهديدات تنطوي على استخدامها ضد بلدان أخرى، منها بلده. إن دولا معينة حائزة للأسلحة النووية تتمتع بامتيازات خاصة في أرفع هيئات صنع القرار العالمية، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، استغلت على نحو متكرر تلك المنصات مما ألحق الضرر بالدول غير الحائزة للأسلحة النووية وبطريقة تتنافى مع روح المعاهدة. لم يكن في إمكان الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ممارسة حقها غير القابل للتصرف فيه في تطوير استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية دون مواجهة الضغط أو التهديدات. وعلى الرغم من الأحكام الواضحة للمادة الرابعة من المعاهدة وللنظام الأساسي للوكالة الدولية، لم يصدر مفتشو الوكالة الدولية تقريرا واحدا عن مرافق الأسلحة النووية للولايات المتحدة والجهات المتحالفة معها، ولم توضع خطة لنزع سلاحها. ومن الناحية الأخرى، اتخذت قرارات كثيرة ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بذرائع زائفة، بالنية الواضحة لحرمانها من حقوقها المعترف بها. يتمتع النظام الصهيوني، على الرغم من تخزينه لرؤوس حربية نووية والتهديدات المستمرة لشعوب المنطقة، بالدعم غير المشروط من حكومة الولايات المتحدة وحلفائها ويتلقى المساعدة اللازمة لتطوير برنامج أسلحته النووية. ونفس الدول التي تدعم النظام الصهيوني تمارس الضغط على أعضاء الوكالة الدولية، مستعملة الذريعة الزائفة باحتمال التحريف عن الأنشطة النووية للأغراض السلمية، دون تقديم إثبات لذلك على الإطلاق.

٨١ - وواصل القول إن التكنولوجيا النووية، التي كانت نظيفة وقليلة التكلفة، يمكن أن تطبق بفعالية في ميادين الطب والصناعة والزراعة، ومع ذلك فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية تساوي بلا إنصاف بين الطاقة النووية والأسلحة النووية. وفي الحقيقة أن تلك الدول تسعى إلى احتكار كل من الأسلحة النووية واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بغية فرض إرادتها على المجتمع الدولي، ما يتناقض أيضا مع روح المعاهدة ويشكل انتهاكا سافرا لأحكامها.

٨٢ - واستطرد قائلا إنه على الرغم من أن ولايات المعاهدة الأساسية تشمل تيسير إعمال الحق الثابت للدول الأطراف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية فإن الآليات واللوائح الموضوعة من قِبل المعاهدة تجعل من بالغ الصعوبة على البلدان الساعية إلى تطوير ذلك الاستخدام أن تفعل ذلك. وعلاوة على ذلك، لم توضع آلية فعالة لتناوُل تهديد الأسلحة النووية - وهو ولاية أساسية أخرى للمعاهدة. وفي الواقع أن الجهود في ذلك الصدد كانت مقصورة على محادثات لم تكن ضماناتها ملزمة. وعلى الرغم من أن الوكالة الدولية تواصل ممارسة الضغط القوي على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بذريعة خطر الانتشار، فإن الذين يمتلكون أسلحة نووية يواصلون التمتع بالحصانة الكاملة.

٨٣ - وأضاف قائلا إنه مما هو من المشكوك فيه أن يكون منح سلطة غير عادية للدول الحائزة للأسلحة النووية داخل الوكالة الدولية وإناطة مسألة نزع السلاح النووي الحرجة بها مناسبين. وتوقع قيام تلك الدول باقتراح مبادرات فعالة وطوعية لنزع السلاح وعدم الانتشار ساذج وغير عقلاني. في ذلك الصدد، من الصعب تصديق ''استعراض الوضع النووي'' لحكومة الولايات المتحدة الذي استبعد استحداث أسلحة نووية جديدة وهجمات على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية باستخدام تلك الأسلحة، بخاصة نظرا إلى أن تلك الحكومة لم تحترم أبدا أيا من التزاماتها. إن بعض الدول التي كانت أعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأطرافا ملتزمة بمعاهدة عدم الانتشار قد هُدِّدت فعلا بضربة نووية استباقية. وحكومة الولايات المتحدة حاولت بانتظام صرف الانتباه عن عدم امتثالها وإجراءاتها غير القانونية؛ وفي الآونة الأخيرة، لقد استُخدمت مسألة الإرهاب النووي أساسا للحفاظ على ترساناتها النووية ولتحديثها. وفي ''استعراض الوضع النووي'' الذي قامت به الولايات المتحدة بقيت صامتة فيما يتعلق بإمكانية توجيه ضربات نووية ضد دول معينة حائزة للأسلحة النووية بغية تركيز الضغط على دول مستقلة معينة. وفي هذه الغضون تواصل وكالات الاستخبارات للولايات المتحدة والنظام الصهيوني دعم شبكات إرهابية رئيسية، سيُعلن دليل ذو مصداقية عن وجودها، عند الاقتضاء، في المؤتمر القادم المعني بالمكافحة العالمية ضد الإرهاب الذي سيعقد في طهران. إن التحسين النوعي للأسلحة النووية كما ورد في

''استعراض الوضع النووي'' يعادل الانتشار العمودي. وعلى الرغم من أن مؤتمر قمة الأمن النووي، الذي عُقد في واشنطن العاصمة، كان جهدا قامت به الولايات المتحدة للحفاظ على احتكارها على المناقشات بشأن الأسلحة النووية وتفوقها على بلدان أخرى، فإن مؤتمر نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، الذي عُقد في طهران، كان مبادرة مشتركة من قِبل جميع المشاركين لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، كما أظهره الشعار ''الطاقة النووية للجميع، والأسلحة النووية ليست لأحد''.

٨٤ - وقال إن من الضروري اتخاذ عدد من التدابير لتحقيق نزع السلاح النووي، ولكفالة عدم الانتشار ولتعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وأحد هذه المقترحات هو الاستعراض الشامل لمعاهدة عدم الانتشار، ما ينبغي أن يفضي إلى معاهدة لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين يكون نزع السلاح النووي صميم ولايتها، تحققه آليات شفافة وملزمة وفعالة تدعمها ضمانات دولية قوية. يجب على مؤتمر الاستعراض أن ينشئ فريقا دوليا مستقلا لغرض وضع مبادئ توجيهية لإنفاذ أحكام المادة السادسة من المعاهدة. والفريق، الذي ينبغي أن ينطوي على مشاركة جميع البلدان المستقلة، ينبغي أن يضع جدولا زمنيا محددا للقضاء الكامل على جميع الأسلحة النووية. وينبغي وضع ضمانات أمنية شاملة وملزمة قانونا، دون تمييز أو شروط مسبقة، والحفاظ على تلك الضمانات حتى تحقيق الدول الحائزة للأسلحة النووية لنزع السلاح النووي الكامل.

٨٥ - ومضى قائلا إن من المحتم الإنهاء الفوري والكلي لجميع الأبحاث المتعلقة بالأسلحة النووية وبالمرافق ذات الصلة ولاستحداثها وتحسينها، وأن ينشئ الفريق الدولي المستقل المذكور أعلاه آلية للتحقق لذلك الغرض. ويجب اعتماد صك ملزم قانونا لحظر إنتاج الأسلحة النووية وتخزينها وتحسينها وانتشارها وصيانتها واستخدامها. والدول التي استخدمت أو هددت بأن تستخدم الأسلحة النووية ينبغي أن تعتبر عضويتها في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية معلّقة، نظرا إلى أن النفوذ السياسي لتلك الدول منع الوكالة الدولية من الاضطلاع بولاياتها.

٨٦ - وبالإضافة إلى ذلك، قال إن التعاون النووي مع الدول غير الأطراف في المعاهدة ينبغي أن يتوقف، وينبغي اعتماد تدابير عقابية فعالة ضد الدول التي تواصل ذلك التعاون. ومن الحاسم أن يُعتبر أي تهديد باستخدام الأسلحة النووية أو الهجوم على مرافق نووية للأغراض السلمية انتهاكا للسلم والأمن الدوليين وأن يؤدي إلى إنهاء كل تعاون الدول الأطراف في المعاهدة مع الدول القائمة بالتهديد أو العُدوان. وتشمل التدابير الضرورية الأخرى التنفيذ الفوري وغير المشروط للقرار الذي اتخذه مؤتمر الاستعراض والتمديد،

١٩٩٥، بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط؛ وتفكيك الأسلحة النووية على القواعد العسكرية للولايات المتحدة وحلفائها في بلدان أخرى؛ وبذل جهد جماعي لإصلاح بنية مجلس الأمن، التي تخدم حاليا مصالح الدول الحائزة للأسلحة النووية. إن جمهورية إيران الإسلامية، التي لا تحتاج إلى قنابل نووية لتنميتها ولا تعتبرها مصدرا للشرف أو الكرامة، على استعداد لأن تقوم بدورها في تنفيذ تلك المبادرات.

٨٧ - واستطرد قائلا إن إنتاج الأسلحة النووية وتخزينها والتهديدات المنطوية على استخدامها لم تعد ممارسات قابلة للحياة في العصر الحديث. ولذلك فَرَضَ على الدول التي تواصل الاضطلاع بتلك الأنشطة تغيير طرقها وأن تدرك أن العهد الحالي يعود إلى الدولة التي تسعى إلى الأمن والسلام والعدل عن طريق التفكير المنطقي بدلا من التسلط والصلف.

٨٨ - **السيد أسيلبورن** (لكسمبرغ): قال إن مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ عُقد في منعطف أساسي بالنسبة إلى نظام عدم الانتشار النووي. لقد نشأت دلائل باعثة على الأمل في السنة المنصرمة في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار، بينما تقوم تحديات كبيرة، بما في ذلك الانتشار والتهديد المتمثل في إمكانية وقوع مواد نووية في أيدي إرهابيين، وفي عدم رد المجتمع الدولي بقوة كافية على إجراءات تقوض نظام عدم الانتشار.

٨٩ - وواصل القول إن رؤيا عالم دون أسلحة نووية، بيّنها مؤخرا رئيس الولايات المتحدة، يتشاطرها جميع الذين يرغبون في ضمان الأمن بأخفض مستوى ممكن من الأسلحة، التقليدية أو النووية على حد سواء. إن مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ الذي دعا مجلس الأمن إلى عقده كان سببا في التفاؤل أيضا. نشيد بالولايات المتحدة والاتحاد الروسي على الإبرام مؤخرا لاتفاقهما على تخفيضات أخرى في ترسانتهما النووية، ما يفتح الباب لتخفيضات كبيرة في الأسلحة على الجانبين، ولكن ليس ذلك سوى البداية لعملية؛ يجب توخي نزع السلاح النووي بمقتضى المادة السادسة من المعاهدة. ويمكن لجهود نزع السلاح تلك أن تحرر موارد مالية ضخمة يمكن أن تُستخدَم على نحو أفضل، على سبيل المثال، في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

٩٠ - ومضى قائلا إن السعي إلى تحقيق الأمن على أخفض مستوى ممكن من التسلح يمثل إسهاما ضروريا في الاستقرار العالمي، وإن بلده قد بدأ، مع بلجيكا وهولندا وألمانيا والنرويج، مناقشة ضمن منظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي بغية تكييف استراتيجياتها مع البيئة الأمنية الجديدة. إن مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عُقد في واشنطن العاصمة قد أكد على قيام الحاجة إلى عمل المجتمع الدولي معا لتعزيز وتقوية الأمن النووي. ويجب أيضا إحراز التقدم

الكبير صوب بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وصوب إجراء المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لإيقاف إنتاج المواد الانشطارية.

٩١ - واستطرد قائلا إن من سوء الطالع أن مؤتمر الاستعراض كان يُعقَد في سياق اتسم بحدوث أزمات خطيرة متعلقة بالانتشار، وبخاصة في إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن انتهاك هاتين الدولتين لالتزاماتهما بمقتضى المعاهدة قد زعزع ثقة المجتمع الدولي وقوض نظام المعاهدة.

٩٢ - ومضى قائلا إن إيران تواصل تنفيذ برنامجها النووي انتهاكا لقرارات مجلس الأمن الخمسة وترفض أن تكون شفافة فيما يتعلق بأنشطتها النووية الماضية والحاضرة. وناشد على وجه الإلحاح السلطات الإيرانية ألا تضيع فرصة الحوار. لقد قُدِّمت مقترحات كثيرة لمراعاة أوجه القلق الذي أعربت إيران عنه؛ إذا لم يكن امتلاك الأسلحة النووية مسألة شرف بالنسبة إلى ذلك البلد فلا ينبغي أن يكون التعاون مع تلك المقترحات مشكلة. وناشد أيضا جميع الدول في المنطقة النهوض بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط والامتناع عن اتخاذ تدابير من شأنها أن تمنع تحقيق ذلك الهدف.

٩٣ - وقال إنه يجب دعم جهود الوكالة الدولية لكفالة بقاء فعالية ومصداقية نظام الضمانات الذي وضعته. وناشد جميع الدول التي لم تدخل في اتفاقات الضمانات أن تفعل ذلك. ومن الضروري أيضا الشروع في النظر في اتخاذ تدابير في حالة انسحاب من المعاهدة. وكرست المادة الرابعة حق الدول الأطراف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. إن التطوير المتسم بالمسؤولية للطاقة النووية للأغراض السلمية يجب أن يحدث في ظل أفضل ظروف السلامة والأمن وعدم الانتشار الممكنة.

٩٤ - وواصل القول إن لكسمبرغ تعتبر المعاهدة أداة رئيسية للأمن الجماعي. وفي صالحنا جميعا أن ندعمها ونحافظ على سلامتها ونعزز أركانها الثلاثة. وتقوم الحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى معاهدة قوية بغية كفالة الصالح العام عن طريق السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. وسيكون مؤتمر الاستعراض ناجحا إذا استطاع تعزيز الأمن الجماعي والاستقرار والازدهار للجميع.

٩٥ - **السيد مارتين** (أيرلندا): قال إنه كان لبلده ارتباط طويل ووثيق بمعاهدة عدم الانتشار، وقد عرض فعلا أول قرار في سلسلة من قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى منع المزيد من انتشار الأسلحة النووية، ما مهد الطريق لاعتماد المعاهدة. واعترافا بذلك الدور الرائد، حينما فُتحت المعاهدة للتوقيع عليها في ١٩٦٨، دُعيت أيرلندا إلى أن تكون البلد الأول الذي يوقّع؛ وكانت أيضا البلد الأول الذي صدّق على المعاهدة.

٩٦ - وواصل القول إن الأهوال التي يمكن للأسلحة النووية أن تلحقها بالبشرية والكوكب تجل عن الوصف. بالإضافة إلى الموت والدمار على نطاق واسع، من شأن التكاليف البيئية أن تكون عميقة وأن تدوم وقتا طويلا. خلال عهد الحرب الباردة كان العالم على نحو منتظم على شفا كارثة نووية، ولكن بالمعاهدة رجع المجتمع الدولي على نحو حاسم من حافة الهاوية. في السنوات التي انقضت منذ ذلك الحين أصبحت المعاهدة الحصن الأقوى المتاح ضد الأخطار التي تشكلها الأسلحة النووية, ويشكل دعم المعاهدة حجر الزاوية في السياسة الخارجية الأيرلندية. وما فتئت كفالة عالميتها ذات أهمية حيوية. وهو يدعو العدد الصغير من الدول التي لم تتقيد بعد بالمعاهدة إلى فعل ذلك.

٩٧ - ومضى قائلا إن نظام المعاهدة يواجه حاليا تحديات لم يسبق لها مثيل، وأخطرها انتشار المخاطر التي تشكلها إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويتعرض هذا النظام أيضا لخطر التقويض بتقاعس بعض الدول عن التنفيذ الكامل لأحكامها. وما كان من النُّهج الانتقائية التي أكدت على إلحاح عدم الانتشار بينما قلّلت من شأن الحاجة إلى التقدم في مجال نزع السلاح سوى إضعاف المعاهدة. ولكن نشأت بعض التطورات المشجعة في الأشهر القليلة الماضية، بما في ذلك الاتفاق الجديد الذي وقعته الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على تخفيض الأسلحة النووية. وكان ''استعراض الوضع النووي'' الذي أجرته مؤخرا الولايات المتحدة تطورا إيجابيا آخر.

٩٨ - وقال إن المنجز الأول والأهم من بين المنجزات المرغوب فيها في مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ هو إعادة إنشاء سلطة المعاهدة بعد النكسات في السنوات القليلة الماضية. ينبغي للدول الأطراف أن تؤكد مجددا على التعهدات المقطوعة في مؤتمرات سابقة إذا أريد تحقيق مزيد من التقدم بشأن التوصل إلى مجموعة متوازنة وتوافقية ومتطلعة قُدُما من القرارات بشأن جميع الأركان الثلاثة للمعاهدة وبشأن قرار ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وبالنسبة إلى الأغلبية الكبيرة من الدول الأطراف لن يُعتبر مؤتمر الاستعراض ناجحا ما لم يجر التوصل إلى اتفاق على تدابير محددة للنهوض بنزع السلاح. وتنفيذ قرار ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط موضوع آخر يحظى بالأولوية الهامة، كما كان بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية. وبالمثل ينبغي أن تبدأ في أقرب فرصة المفاوضات بشأن معاهدة لإيقاف إنتاج المواد الانشطارية يمكن التحقق منها.

٩٩ - ومضى قائلا إن أيرلندا تتوخى تحقيق هدفي نزع السلاح وعدم الانتشار على المستوى الوطني وعن طريق عضويتها في الاتحاد الأوروبي وائتلاف البرنامج الجديد ومجموعة فيينا للدول العشر. كل من هذه المجموعات قدمت ورقة عمل أيدتها أيرلندا تأييدا كاملا.

١٠٠ - واستطرد قائلا إن الظروف أكثر مواتاة لإعادة تأكيد ولتعزيز نظام المعاهدة مما كانت طيلة عقد. بيد أن مؤتمر الاستعراض لن ينجح دون توفر القيادة والإرادة السياسية للتوصل إلى الحلول التوفيقية الضرورية والعمل الشاق. ويجب على الجميع أن يؤدوا أدوارهم: ليس في وسع المجتمع الدولي عقد مؤتمر استعراض آخر بنتائج غير حاسمة.

١٠١ - **السيد روموليو** (الفلبين): قال إن معاهدة عدم الانتشار كانت السبب، منذ ١٩٦٨، في تفادي الرؤية الكابوسية، وهي رؤية نشوء ١٥-٢٠ دولة نووية، ولكن لا يزال من الحتمي ردم الفجوات في المعاهدة، وهي الفجوات التي مكّنت بلدانا من حيازة المهارات لصنع أسلحة نووية متقنعة بقناع برنامج نووي مدني.

١٠٢ - وقال إن تعرض بلد واحد للخطر خطر على الجميع - لا يمكن لأي دولة أن تبقى غير متأثرة بالأحداث في بلد آخر أو منطقة أخرى. وبالنسبة إلى بلد مثل الفلبين، التي ينتشر مواطنوها حول العالم، فإن الأخطار التي تشكلها الأسلحة النووية هي شديدة الوضوح على نحو خاص. وتعتقد اعتقادا جازما بأن قرار ١٩٩٥ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يجب تنفيذه. والوفاء بذلك الوعد يمكن أن يساعد في التبشير بإحلال السلم والاستقرار في منطقة لم تعرف أيا منهما.

١٠٣ - وواصل القول إن الجهود صوب نزع السلاح النووي لا تمكن مواصلتها ما لم تُجر تغييرات أساسية في كيفية تناوُل بعض الدول للشواغل الأمنية. إن وجود العزاء في الردع قد أعاق نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، ولإحلال السلام والأمن الدائمين يجب أن يستعاض عن الردع بالدبلوماسية. وتدعو الفلبين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية إلى الإيفاء بالتزاماتها القائمة بالتخفيضات التي لا رجعة فيها في ترساناتها النووية بطريقة شفافة ومحددة الوقت، والدول الأخرى الممتلكة لتلك الأسلحة إلى التخلي عنها فورا.

١٠٤ - ومضى قائلا إن المجتمع الدولي قد وصل منعطفا. على الجبهة المتعددة الأطراف، يتخذ مرة أخرى نزع السلاح النووي الصدارة على جدول أعمال الأمم المتحدة. لقد أشار الأمين العام إلى أن الإنفاق على الأسلحة على النطاق العالمي قد تجاوز تريليون دولار في السنة. لقد أجرت الجمعية العامة مؤخرا مناقشة مواضيعية بشأن نزع السلاح، التي ساعدت في بناء الزخم صوب مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠. وقد أكد مجددا أيضا مؤتمر قمة الأمن النووي في واشنطن العاصمة على الالتزام بنزع السلاح النووي. واتفاق تخفيض الأسلحة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي كان أيضا خطوة رئيسية صوب القضاء الكلي على الأسلحة النووية.

١٠٥ - وقال إن المادة السادسة من المعاهدة تدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى توخي نزع السلاح، ولكنها لم تضع خطوطا زمنية أو قواعد معيارية. ولذلك فإن وضع قواعد معيارية وخطوط زمنية واقعية وواضحة التحديد لأن تنجز تلك الدول الأطراف في مؤتمر الاستعراض ما وعدت به يعود إليها. تعتقد الفلبين بأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تشكل تكملة حيوية لمعاهدة عدم الانتشار، وبأن البدء المبكر لنفاذها من شأنه أن يعزز الجهود العالمية لتخليص العالم من الأسلحة النووية. والتقدم المحرز في مؤتمر الاستعراض من شأنه أيضا أن يعزز عمل مؤتمر نزع السلاح وأن يساعده في الشروع في العمل على إبرام معاهدة لإيقاف إنتاج المواد الانشطارية، وهي عنصر حيوي في نظام شامل لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

١٠٦ - واستطرد قائلا إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية يجب أن تعزز وأن تحظى ضماناتها بالاحترام الكامل. إن النزاهة وتجنب الكيل بمكيالين ضروريان. والمناطق الخالية من الأسلحة النووية تزيد من تعزيز نظام عدم الانتشار ونزع السلاح: لقد أنشأت رابطة أمم جنوب شرق آسيا منطقة كتلك في منطقتها بوصف ذلك إسهاما في إحلال السلم والأمن.

١٠٧ - ومضى قائلا إن الفلبين تؤكد مجددا على الحق الثابت للدول الأطراف في تطوير الطاقة النووية وإجراء البحوث فيها وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية، ولكن من اللازم القيام بما يكفي من الضوابط والضمانات. وبالتالي، تدعم برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية، الذي ساعد البلدان النامية على نحو خاص في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ويجب تناوُل اعتبارات السلامة والأمن لزهاء ٦٠ بلدا أظهرت الاهتمام بتوخي برامج الطاقة النووية على الصعيد الوطني. ويجب أيضا ضمان توفر سبل الوصول إلى الوقود النووي، وألا يسمح بأي احتكار على إمداد الوقود النووي.

١٠٨ - واستطرد قائلا إن المعاهدة، بخلاف اتفاقيات دولية هامة أخرى، ليس لديها الدعم المؤسسي المكرس الخاص بها. وعلى الرغم من أن ما يقرر ما إذا كانت المعاهدة ناجحة أو فاشلة هو في نهاية المطاف قوة التزام الدول الأطراف في المعاهدة وليس دعمها المؤسسي، فحتى أبسط أنواع الدعم المؤسسي يمكنه أن يساعد الدول الأطراف. ينبغي النظر بجد خلال مؤتمر الاستعراض في بضعة مقترحات حول كيفية تعزيز عملية الاستعراض باعتماد آليات مؤسسية.

١٠٩ - وقال إن نظام المعاهدة من شأنه أن يكون أقوى وأكثر مرونة حينما تكون قد حققت العالمية. ودعا الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في ذلك الاتفاق الحيوي إلى أن تفعل

ذلك، وحث الدول التي قد تكون تنظر في الانسحاب على البقاء وعلى بذل كل جهد لتسوية خلافاتها فيما يتعلق بالمعاهدة وتفسيرها.

١١٠ - وقال إن مليارات الدولارات تُنفق سنويا على البحوث في الأسلحة النووية وصيانة الترسانات، وحسب بعض التقديرات ٣٠ مليار دولار. بالنسبة إلى ٢٠١٠ توقع برنامج الأغذية العالمي نقصا يبلغ ٧٥ في المائة من متطلباته. إن جزءا مما كان يُنفَق على الأسلحة النووية يمكن أن يزيل بسهولة ذلك النقص. حينما تستمر البلدان في الإنفاق بسخاء على أسلحة الدمار الشامل، وهي ترهن مستقبل أطفالها وتذر شعبها يموت من المرض والجوع، ثمة بوضوح الكثير مما ينبغي بعد فعله لتحقيق عالم حر وسلمي.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.

NPT/CONF.2010/SR.2

Distr.: General
29 June 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٣ أيار/مايو ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد كباكتولان . . . . . (الفلبين)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب أن تقدَّم التصويبات بإحدى لغات العمل في مذكرة وتُدرَج في نسخة من المحضر. ويجب أن ترسل التصويبات في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

سيصدر أي تصويب لمحضر هذه الجلسة وأية جلسات أخرى في وثيقة تصويب.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

المناقشة العامة (تابع)

١ - **السيدة أشتون** (الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية): أعربت، وهي تتكلم أيضا باسم البلدين المرشحين كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب؛ والبلدين المرشحين المحتملين ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا، عن اقتناع الاتحاد الأوروبي بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، القائمة على أساس الأركان الثلاثة وهي عدم الانتشار ونزع السلاح واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، تمثل إطارا فريدا ليس له بديل لصون وتعزيز السلم والأمن الدوليين. ومن واجب الجميع صون وتعزيز سلطتها وسلامتها ومواصلة تأييد عالميتها. وفي ذلك الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بقرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩) المتعلق بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين والمعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، يتبعه، كما هو مأمول فيه، اتفاق آخر بشأن مسائل استراتيجية أخرى متعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار. ولدى الاتحاد الأوروبي اقتناع بأن الخطوات الوسيطة صوب عالم أكثر سلامة دون أسلحة نووية يمكن أن تؤدي إلى زيادة كبيرة في أمن الجميع، وأكد مجددا على التزامه بتحديد الأسلحة ونزع السلاح النوويين على أساس المعاهدات، بما في ذلك تجديد للجهود المتعددة الأطراف وإنعاش الصكوك المتعددة الأطراف، وعلى نحو خاص مؤتمر نزع السلاح.

٢ - وقالت إن تعزيز نظام عدم الانتشار موضوع يحظى بالأولوية الأولى، وإن القلق البالغ ينتاب الاتحاد الأوروبي من تحديات الانتشار الرئيسية التي تشكلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية إيران الإسلامية، اللتان تواصلان انتهاك التزاماتهما الدولية، متحديتين تحديا واضحا مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية، على الرغم من العروض المتكررة من قِبل المجتمع الدولي بمناقشة المسائل والعمل صوب حل دبلوماسي. ومما لا يُنكَر أن لكل بلد الحق في تعريف استراتيجية الطاقة الخاصة به والحق الثابت في تطوير استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وفقا لضمانات الوكالة الدولية. وسيواصل الاتحاد الأوروبي، بوصفه مقدما رئيسيا للمساعدة الدولية، التعاون بنشاط مع بلدان أخرى، وتقديمَ دعمه الكامل للوكالة الدولية ولبرنامجها للتعاون التقني بغية تعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وتعزيز السلامة والأمن النوويين وتقوية الضمانات الفعالة لمنع الانتشار النووي.

٣ - ومضت قائلة إن الاتحاد الأوروبي قدِم إلى مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ بتصميم راسخ على تعزيز نظام عدم الانتشار النووي الدولي وعلى المساعدة في بناء توافق الآراء من أجل تحقيق نتائج ناجحة تقوم على أساس نَهج متوازن تجاه الأركان الثلاثة في استعراض عمل المعاهدة وعلى أساس اعتماد مجموعة من التدابير المتوازنة والفعالة والتوافقية الرامية إلى تعزيز الجهود الدولية لمكافحة الانتشار، وتوخي نزع السلاح وكفالة التطوير المتسم بالمسؤولية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٤ - وواصلت القول إن الاتحاد الأوروبي يواصل تنفيذ القرار بشأن الشرق الأوسط المتخذ في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥، وأيضا الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٠. ونظرا إلى أهمية عالمية المعاهدة، يدعو الاتحادُ الأوروبي جميع الدول غير الأطراف بعد إلى الانضمام إليها بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية، وإلى التقيد، في هذه الأثناء، بأحكامها، والتعهد بالتزامها بعدم الانتشار ونزع السلاح.

٥ - واستطردت قائلة إن مجلس الاتحاد الأوروبي قد اتخذ مؤخرا قرارا يحدد مختلف المواضيع ذات الأولوية التي يتناولها مؤتمر الاستعراض، بما في ذلك إعادة تأكيد جميع الدول الأطراف على التزامها بالامتثال لتعهداتها ولتحقيق أهداف المعاهدة، وتعزيز تنفيذ المعاهدة عن طريق اعتماد مجموعة من التدابير التوافقية الفعالة للنهوض بأركان معاهدة عدم الانتشار ولتنفيذ قرار ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط؛ وإعادة للتأكيد على الالتزام بإحراز التقدم الملموس في تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح بمقتضى المادة السادسة من المعاهدة؛ وتعزيز فعالية وشمول نظام عدم الانتشار بجعل إبرام اتفاق الضمانات الشاملة وبروتوكوله الإضافي معيار التحقق؛ وتعزيز المعاهدة عن طريق تفاهم مشترك من قِبل الدول الأطراف حول كيفية الاستجابة بفعالية لانسحاب من المعاهدة ولحالات عدم الامتثال؛ وتوسيع نطاق الدعم لمفهوم التطوير المتسم بالمسؤولية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في ظل أفضل ظروف السلامة وعدم الانتشار، بما في ذلك اتخاذ نَهج متعدد الأطراف تجاه دورة الوقود النووي.

٦ - **السيد بيلت** (السويد): قال إن مؤتمر الاستعراض ينبغي أن يسعى إلى تعزيز التزام المجتمع الدولي باتخاذ خطوات ملموسة يمكنها أن تمنح المصداقية والقوة لمعاهدة عدم الانتشار. وتعمل السويد من أجل نجاح المؤتمر باعتبارها عضوا في الاتحاد الأوروبي وفي ائتلاف البرنامج الجديد.

٧ - وواصل القول إنه حُققت أوجه تقدم هامة صوب الهدف الذي يوحد جميع الدول، وخصوصا اجتماع القمة لمجلس الأمن في أيلول/سبتمبر، ومعاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الجديدة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، ومؤتمر قمة الأمن النووي الناجح المعقود في واشنطن في نيسان/أبريل ٢٠١٠. إن المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي ذات أهمية كبيرة موضوعيا ورمزيا، من ناحية التخفيضات المتفق عليها ومن ناحية إظهار أن الأسلحة النووية هي على نحو متزايد أسلحة تعود إلى الماضي. لقد حث أعضاء ائتلاف البرنامج الجديد الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على الانخراط في محادثات أيضا حول التخفيض والإزالة في نهاية المطاف لترساناتهما النووية دون الاستراتيجية.

٨ - ومضى قائلا إن المجتمع الدولي بحاجة إلى تعزيز جهوده لمنع دول جديدة من حيازة أسلحة نووية ولكفالة الاحترام الكامل من قِبل الجميع للمعاهدة. وينتاب السويد القلق العميق من مواصلة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لسياسة الانسحاب التي تتبعها من المعاهدة ومن أنها أجرت تجربتين على جهازين نوويين انتهاكا لقرارات مجلس الأمن. ويجب على ذلك البلد أن يُقنَع بأن ينهي مواجهته للمجتمع الدولي.

٩ - وواصل القول إنه لم يسع أحد إلى حرمان جمهورية إيران الإسلامية من نفس حقوق أي عضو آخر في المعاهدة، بما في ذلك الحق في الطاقة النووية ودورة الوقود النووي، ولكن غيمة سوداء من الريبة تبقى معلقة فوق ذلك البلد حتى توضح جميع المسائل المثارة المقترنة بأنشطتها النووية. ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بالتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من جميع جوانب هذه الأحداث. ومن شأن التقيد بالبروتوكول الإضافي أن يقطع شوطا طويلا صوب إرساء الثقة بأنشطة إيران. والمواجهة ليست في صالح أحد، والتعاون هو الطريق المفضي إلى الأمام.

١٠ - واستطرد قائلا إن السويد تؤيد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، ويجب على المجتمع الدولي أن يكون متحدا في تصميمه على تفادي أي خطوة يمكن أن تعرض ذلك الهدف للخطر، ويجب أن يكون على استعداد لمناقشة الخطوات المؤدية إلى تحقيقه.

١١ - وأكد على أهمية إتاحة استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية لكل دولة ترغب فيه. وعلى الرغم من اعتماد السويد على الطاقة النووية، لم تشهد أبدا الحاجة إلى الاستثمار في الدورة الكاملة للوقود النووي، على الرغم من أن ذلك يقع تماما في نطاق إمكانياتها التكنولوجية. وتؤيد السويد تأييدا قويا عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن

النُّهج المتعددة الأطراف تجاه دورة الوقود. إن رؤية وجود عالم تتوفر فيه لدى كل دولة سبل الحصول على الطاقة النووية للأغراض السلمية، إذا رغبت في ذلك، في متناول اليد تماما.

١٢ - **السيد موراتينوس** (إسبانيا): قال إن مؤتمر الاستعراض الحالي فرصة يجب عدم تفويتها لتجديد وتعزيز المعاهدة. إن المجتمع الدولي بحاجة إلى التوصل إلى اتفاق على خطة عمل طموحة تعزز نزع السلاح، وتمنع انتشار الأسلحة النووية، وتعزز أمن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

١٣ - وواصل القول إن حكومة إسبانيا ملتزمة التزاما راسخا بالإسهام في رؤيا عالم خال من الأسلحة النووية، وبالعمل صوب تعريف لتوافق الآراء يقوم على أساس خطوات ملموسة لا رجعة فيها صوب تحقيق الهدف الذي يسعى إليه الكثير من الشعوب والدول. والزخم الراهن في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين يجب ابقاؤه دعما لمقترحات تشجع تعددية الأطراف وتسعى إلى التوصل إلى توافق جديد في الآراء واتفاقات دولية. والاتخاذ بالإجماع لقرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩) من قِبل رؤساء الدول والحكومات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ كان خطوة إيجابية جدا تُجمِل جدول أعمال طموحا ومعقدا.

١٤ - ومضى قائلا إن جميع الدول تتشاطر الاعتقاد بأن الأمن ونزع السلاح يكمل ويعزز الواحد منهما الآخر. والتهديدات الجديدة للسلم والأمن الدوليين مرتبطة بانتشار أسلحة الدمار الشامل والاتجار غير المشروع بها من قِبل جهات فاعلة من غير الدول، والجماعات الإرهابية والدول خارج إطار القانون الدولي وانتهاكا له. وفي مؤتمر قمة الأمن النووي في واشنطن في نيسان/أبريل، اعترفت الدول المشاركة بأن الإرهاب النووي هو أحد أخطر التهديدات للأمن الدولي وهو يتطلب الحفاظ على أعلى معايير الأمن النووي بوصفها تدبيرا وقائيا.

١٥ - وواصل القول إن مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ يُفتتَح بروح من التفاؤل بأن يستطيع المجتمع الدولي أن يشكل توافقا جديدا في الآراء لتعزيز النظام الدولي وهو نظام نزع السلاح وعدم الانتشار الذي يتجسد في المعاهدة. وهو على اقتناع بأن المحرك السياسي المجدَّد سينجم عنه اعتماد وثيقة سياسية متوازنة تنعكس فيها أوجه التقدم للأركان الثلاثة للمعاهدة والالتزامات القوية بها، ما سيؤدي إلى عالم أكثر أمنا خال من الأسلحة النووية يُضمن فيه الحق الثابت في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

١٦ - وقال إن نزع السلاح النووي، كما تتوخاه المادة السادسة من المعاهدة، أصبح في الوقت الحاضر طموحا واقعيا وذلك في المقام الأول بفضل الإرادة السياسية التي أبدتها الدول الحائزة للأسلحة النووية. بدأ مؤتمر الاستعراض في لحظة مواتية من أوجه التقدم الإيجابي بين

الدولتين الحائزتين للأسلحة النووية اللتين تحوزان ٩٥ في المائة من الترسانات النووية في العالم. إن الاتفاق الجديد بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية خطوة إيجابية جدا ينبغي لها أن تفتح الطريق أمام جولات جديدة من تخفيض الأسلحة النووية، الاستراتيجية وغير الاستراتيجية، على النطاق العالمي. إن ''استعراض الوضع النووي'' الجديد الذي أصدرته حكومة الولايات المتحدة خطوة ذات مغزى صوب إيجاد مناخ جديد. وترحب إسبانيا بانخفاض دور الأسلحة النووية في الاستراتيجية الأمنية وبالالتزام بعدم استحداث أسلحة نووية جديدة، وأيضا بالالتزام من قِبل الولايات المتحدة بالتصديق المبكر على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبالاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر نزع السلاح في جنيف في أيار/مايو ٢٠٠٩ على الشروع في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لإيقاف إنتاج المواد الانشطارية قابل للتحقق منه.

١٧ - وواصل القول إن إسبانيا تؤيد الجهود المبذولة لإضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار. يجب على المجتمع الدولي برمته، ولا سيما البلدان الثلاثة التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة، أن يتقيد بأحكامها. ومن الضروري أيضا وضع تدابير مناسبة في حال إخطار بالانسحاب من المعاهدة، كما هو الأمر في حالة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفقا للمادة العاشرة، بهدف الحفاظ على سلطة وسلامة المعاهدة، واحترام الامتثال لاتفاقات الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٨ - وقال إنه يجب التوصل إلى آليات للتقدم صوب تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط والمتخذ في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥ بغية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، ما من شأنه أن يمثل تقدما جديدا في عملية السلام في الشرق الأوسط وأن يعزز الثقة المتبادلة فيما بين بلدان المنطقة والأمن الإقليمي والعالمي. وأيدت إسبانيا تعيين منسق خاص للشرق الأوسط والدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي، من الممكن أن يكون في ٢٠١١، ما من شأنه أن يشكل خطوة صوب تحقيق الهدف الوارد في قرار ١٩٩٥ وأن يكون له أثر إيجابي في تطوير عملية السلام.

١٩ - ومضى قائلا إن النظام الدولي لمكافحة الانتشار النووي يجب تعزيزه بمزيد من الدعم النشيط لسلطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك تعزيز قدرات التحقق والرصد التي تمتلكها. ودعمت إسبانيا، مع الاتحاد الأوروبي كافة، التنفيذ العالمي للبروتوكول الإضافي بالاقتران باتفاقات الضمانات بوصفها معيار التحقق الجديد، ما من شأنه أن يعزز الشفافية وتدابير بناء الثقة من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٢٠ - وقال إنه نشأت بضع حالات من الانتشار النووي شكلت إخفاقا خطيرا في الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار، أي جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. يجب الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بغية استعادة ثقة المجتمع الدولي وتعزيز الاستقرار والأمن الإقليميين. ولذلك، تحث إسبانيا هاتين الدولتين على الامتثال فورا للقانون الدولي.

٢١ - وواصل القول إن إسبانيا أكدت حق كل بلد في وضع البرامج النووية المدنية وفقا للمعاهدة، ولذلك تسعى إلى تعزيز آليات ترمي إلى كفالة الاستخدام المتسم بالمسؤولية للطاقة النووية في أفضل ظروف الأمن والسلامة وعدم الانتشار. والنُّهج المتعددة الأطراف تجاه دورة الوقود النووي، مثل بنك الوقود النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ينبغي ألا تُفهَم أنها قيود جديدة على استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، ولكن مبادرات فعالة التكلفة مناسبة للتكنولوجيا والاهتمامات الحالية.

٢٢ - واستطرد قائلا إن الثقة وحسن النية يؤديان، في جميع المفاوضات الدبلوماسية، دورا مقررا. وإسبانيا على ثقة بأن جميع الدول الأطراف في المعاهدة تسعى بحسن النية إلى التوصل إلى اتفاق عالمي يشمل الامتيازات والحلول التوفيقية لجميع الأطراف ويسمح للمجتمع الدولي بأن يحدد بعض الأهداف المتوازنة ذات التوجه المستقبلي للحفاظ على نظام معاهدة عدم الانتشار. وإسبانيا، التي تتولى منصب الرئاسة التناوبية للاتحاد الأوروبي، لن تدخر جهدا من أجل التوصل إلى اتفاق عالمي كذلك.

٢٣ - **السيدة كلينتون** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن تخفيض التهديد الذي تمثله الأسلحة والمواد النووية مهمة مركزية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة وإن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تكمن في صميم تلك المهمة. وفي رسالة موجهة إلى مؤتمر الاستعراض الحالي أشار الرئيس أوباما، رئيس الولايات المتحدة، إلى أن نظام المعاهدة يتعرض لضغط متزايد، ما شكّل سببا في أن جعل قبل سنة في براغ من الأمور ذات الأولوية بالنسبة إلى الولايات المتحدة تعزيزَ كل من الأركان الأساسية للمعاهدة بغرض إيقاف انتشار الأسلحة النووية وتوخي السلم والأمن في العالم بدونها. وإذ لاحظ الرئيس أن أنظار العالم موجهة إلى مؤتمر الاستعراض حثّ جميع البلدان على الاجتماع في شراكة للسعي إلى إيجاد عالم بدون أسلحة نووية.

٢٤ - وواصلت القول إنه لا يمكن إنكار أن منظورات وتجارب تاريخية مختلفة كثيرة ممثَّلة في المؤتمر وثمة من شكّك في ما إذا كانت الدول الحائزة للأسلحة النووية، بما في ذلك بلدها، على استعداد للمساعدة في قيادة جهد كذلك. وأكدت على التزام بلدها بعالم بدون أسلحة

نووية وباتخاذ خطوات ملموسة صوب ذلك الهدف. وسيتقدم وفد بلدها لنظر المؤتمر مقترحات مخلصة وجادة للنهوض بالأهداف الأساسية للمعاهدة ولتعزيز نظام عدم الانتشار العالمي.

٢٥ - ومضت قائلة إن بلدها يرى أن ربط الحقوق بالمسؤوليات ليس مجرد شعار ولكنه المبدأ الموجِّه لجهوده. وتعترف الولايات المتحدة بحقوق جميع البلدان امتثالا للمعاهدة في تحقيق فوائد الطاقة النووية وبالمسؤولية الخاصة بها عن تخصيص الموارد التي تساعد في نشر تلك الفوائد على أوسع نطاق ممكن. ويعترف أيضا بمسؤوليته بوصفه دولة حائزة للأسلحة النووية عن التحرك صوب نزع السلاح. إنه يؤيد الالتزامات التي ترتبها عليه الصفقة الأساسية للمعاهدة وطَلَبَ إلى جميع الدول الموقعة فعل نفس الشيء بتعزيز قواعد عدم الانتشار العالمي وباعتبار الذين ينتهكونها مساءلين. إن رسالة المؤتمر هي إيجاد عالم أكثر سلامة يمكن فيه لأجيال المستقبل أن تحقق إمكانها المعطى من الله بدون تهديد الانتشار النووي.

٢٦ - وواصلت القول إنه حينما بدأ نفاذ معاهدة عدم الانتشار في ١٩٧٠ كان العالم على مفترق طرق، كان فيه كثيرون يؤكدون على أن الانتشار النووي حتمي. ولكن المعاهدة قد ساعدت في تبديد التنبؤات الأكثر سوادا في ذلك العهد ولم يستخدم أي سلاح نووي في تلك العقود الأربعة. ووقف العالم مرة أخرى على مفترق طرق، مواجها احتمال نشوء موجة جديدة من الانتشار. ومرة أخرى، كانت هناك ادعاءات بأن انتشار الأسلحة النووية لا يمكن تفاديه وبأن العالم يجب أن يتعلم العيش مع الخوف وعدم الاستقرار النابعين من حدوث زيادة في عدد الدول والشبكات المسلحة بالأسلحة النووية.

٢٧ - وقالت إن الأغلبية الساحقة من الدول تفي بالتزاماتها بعدم الانتشار، ولكن قلة قد أظهرت تصميما على انتهاك القواعد وتحدي المجتمع الدولي. وخلال العقد المنصرم قالت دولة واحدة إنها تنسحب من معاهدة عدم الانتشار بعد أن ضُبِطت وهي تغش وبعد ذلك أعلنت عن إجراء تجربتين نوويتين. وادعت دولة أخرى على نحو ساخر بأنها تتقيد بالمعاهدة بينما تنتهك الضمانات، وتوسع نطاق برنامج التخصيب، ولا تتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتتجاهل أوامر مجلس الأمن.

٢٨ - وواصلت القول إن معظم الدول، في وجه هذه التحديات، كانت لديها فرصة اختيار مسار مختلف. وفي هذا الصدد فإن الرسالة التي أوصلها رئيس الولايات المتحدة في براغ في ٢٠٠٩ كان لها إلحاح جديد. يجب أن تكون القواعد ملزمة، وتجب معاقبة

الانتهاكات، ويجب أن تعني الكلمات شيئا ما، ويجب أن يقف العالم معا لمنع انتشار الأسلحة النووية. لقد حان الوقت لاستجابة دولية قوية في مؤتمر الاستعراض الحالي.

٢٩ - واستطردت قائلة إن مؤتمر الاستعراض الذي يُعقَد كل خمس سنوات خلال العقود الأربعة الماضية قد انشرخ أحيانا كثيرة جدا على طول خطوط مألوفة: الدول الحائزة للأسلحة النووية مقابل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، أو المجموعة الغربية مقابل حركة عدم الانحياز. وبدلا من العمل معا للتصدي لتحد مشترك، تراجعت الدول الأطراف إلى مواقف يمكن التنبؤ بها لحماية مصالحها المفترضة. ومؤتمر الاستعراض الحالي يجب أن يكون مختلفا.

٣٠ - وقالت إن من الواضح أن بعض البلدان اختارت ألا تكون بنّاءة. في الجلسة السابقة قدّم رئيس إيران نفس الاتهامات الممجوجة والزائفة والطائشة أحيانا ضد الولايات المتحدة وغيرها. فعلت إيران ما أمكنها أن تفعله لصرف الانتباه عن السجل الخاص بها إلى محاولة للتهرب من المساءلة. ولكن، في نهاية المطاف، يُصدر الحكم على البلدان ليس بمدى التأكيد على مطالبتها بحقوقها ولكن بمدى إخلاصها في التمسك بمسؤولياتها. وكما سبق للأمين العام أن قال فإن العبء على إيران في هذا الصدد. حتى الآن لم تف إيران بعبئها. إيران هي البلد الوحيد الذي كان ممثّلا في المؤتمر والذي وجده مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية غير ممتثل لالتزامات ضماناته النووية. لقد تحدت مجلس الأمن والوكالة الدولية، وعرّضت للخطر مستقبل نظام عدم الانتشار. وكان ذلك السبب في أنها تواجه عزلة متزايدة وضغطا متزايدا من المجتمع الدولي. ولم تنجح إيران في جهودها لتحويل الانتباه والتقسيم. إن للولايات المتحدة وللأغلبية الكبيرة من الدول الأطراف جدول أعمال أوسع كثيرا: تعزيز نظام عالمي لعدم الانتشار يعزز أمن جميع الدول، والنهوض بكل من حقوقها ومسؤولياتها. لقد حان الوقت للتركيز على تعزيز الحلول العملية، وعدم توخي أهداف غير واقعية؛ وبناء توافق الآراء وعدم اعتراضه. لقد دعت إيرانَ إلى الانضمام إلى جميع الدول الأخرى الأطراف في الإيفاء بالتزاماتها الدولية والعمل على تحقيق هدف إيجاد عالم أكثر سلامة.

٣١ - ومضت قائلة إن المصالح الآن كبيرة كما كانت حينما بدأ أول مرة نفاذ المعاهدة. يجب على الدول الأطراف أن تتسامى فوق الانقسامات القديمة وأن تحدد مسارا لأربعين سنة إضافية من التقدم لكبح مد الانتشار، ومنع استخدام الأسلحة النووية، واستخدام الطاقة النووية في غرض السلم والازدهار.

٣٢ - واستطردت قائلة إن الدول الأطراف يجب عليها أن تلتزم مجددا بتعزيز الأركان الثلاثة لنظام نزع السلاح - نزع السلاح النووي، وتوفر سبل الحصول على الطاقة النووية

المدنية، وعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، كانت الريادة للولايات المتحدة بالأفعال وليس بالكلمات فقط، بدءا من جهودها لتخفيض دور وعدد الأسلحة النووية في الترسانة الخاصة بها. لقد اعترف الرئيس أوباما، عند توليه مهام منصبه، بأن الخطر الممكن الأكبر الذي يواجه الولايات المتحدة يأتي من جماعة إرهابية مثل القاعدة تحصل على جهاز نووي بدائي، وليس من حرب نووية عالمية. إن تهديدات القرن الحادي والعشرين لا يمكن التصدي لها بمخزون نووي ضخم. ولذلك، تخطو الولايات المتحدة خطوات شفافة لا رجعة فيها وقابلة للتحقق منها لتخفيض عدد الأسلحة النووية في ترسانتها. إن المعاهدة التي أبرمت قبل شهر بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية ستحدّ من عدد الأسلحة النووية الاستراتيجية الموزوعة من قِبل البلدين إلى مستويات لم تُر منذ الخمسينيات من القرن العشرين. والمعاهدة الجديدة تتفق مع دعوة الأمين العام إلى توخي نزع السلاح النووي عن طريق صكوك منفصلة ويعزز الواحد منها الآخر.

٣٣ - ومضت قائلة إن ''استعراض الوضع النووي'' الذي أجرته مؤخرا الولايات المتحدة استبعد استحداث أسلحة نووية جديدة ومهام وقدرات جديدة لأسلحة قائمة. وقد أكد أيضا أن الولايات المتحدة لن تستخدم أسلحة نووية ضد دول غير حائزة للأسلحة النووية أطراف في معاهدة عدم الانتشار تمتثل لالتزاماتها بعدم الانتشار النووي. وقد التزم بلدها بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهو على استعداد للشروع في مفاوضات متعددة الأطراف بشأن إبرام معاهدة لإيقاف إنتاج المواد الانشطارية يمكن التحقق منه. وسعت حكومتها إلى موافقة مجلس الشيوخ على التصديق على البروتوكولات لمشاركة الولايات المتحدة في منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية في أفريقيا وجنوب المحيط الهادئ، تعطي الأطراف في الاتفاقات ذات الصلة ضمانات ملزمة قانونا بأن الولايات المتحدة لن تستخدم أو تهدد بأن تستخدم أسلحة نووية ضدها وبأنها ستحترم احتراما كاملا مركز المناطق الخالية من الأسلحة النووية. والولايات المتحدة على استعداد أيضا لاستشارة الأطراف في المنطقتين الخاليتين من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا سعيا إلى التوصل إلى اتفاق يسمح لها بالتوقيع على تلك البروتوكولات أيضا.

٣٤ - وقالت إن الولايات المتحدة تؤيد الجهود لتحقيق هدف إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وفقا للقرار المتخذ بشأن الشرق الأوسط في مؤتمر الاستعراض والتمديد، ١٩٩٥. قد يمثل الشرق الأوسط تماما التهديد الحالي الأكبر، وهو تهديد انتشار الأسلحة. والتقيد بمعاهدة عدم الانتشار ليس عاما في المنطقة، وبلدان قليلة كانت أطرافا انتهكت تعهداتها بمقتضى المعاهدات. وعلى الرغم من تلك الصعوبات فإن

الولايات المتحدة تؤكد مجددا على التزامها بهدف شرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل تلك، وهي على استعداد لدعم تدابير عملية صوب ذلك الهدف.

٣٥ - ومضت قائلة إنه، كما أوضح رئيس الولايات المتحدة، سيحتفظ البلد برادع نووي ما دامت الأسلحة النووية قائمة بغية حماية نفسه وحلفائه. بيد أنه سيواصل السعي إلى تحقيق مزيد من التخفيضات وتوخي مزيد من الشفافية فيما يتعلق بترسانته النووية. وتتعهد الولايات المتحدة بأن تعلن فورا عن عدد الأسلحة النووية في مخزونها وعدد الأسلحة التي فككتها منذ ١٩٩١.

٣٦ - وقالت إن الولايات المتحدة تؤيد تأييدا لا لبس فيه حقوق الدول الممتثلة للمعاهدة في الحصول على التكنولوجيا والطاقة النوويتين للأغراض السلمية. وكانت الدولة التي قدمت أكبر تبرع لصندوق التعاون التقني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، إذ قدمت حوالي ٢٠٠ مليون دولار خلال العقد الماضي، وستقدم تعهدا إضافيا بالتبرع بمبلغ ٥٠ مليون دولار خلال السنوات الخمس القادمة لمبادرة الوكالة الدولية للاستخدام في الأغراض السلمية. وتأمل في أن تقدم دول أخرى مساهمات مناظرة. والموارد الإضافية التي يتم الحصول عليها على هذا النحو يمكن أن تستخدم في أغراض بناءة، بما في ذلك إنشاء بنية تحتية للاستخدام السالم والآمن للطاقة النووية. وهي ترحب بالتأكيد الذي يضعه المدير العام للوكالة الدولية على توسيع نطاق استخدام الطاقة النووية المدنية في الأغراض الإنسانية. وتعزز الولايات المتحدة أيضا ترتيبات التعاون التقني الثنائية مع أكثر من ٤٠ دولة، بخاصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب شرق آسيا.

٣٧ - ومضت تقول إن معاهدة عدم الانتشار أصابها الضعف حينما أمكن لأي دولة أن تنتهك القواعد وأن تنشئ قدرات الأسلحة النووية غير المشروعة. وبالتالي، يجب على الدول الأطراف، وهي تتوخى إحراز التقدم فيما يتعلق بالأركان الثلاثة، أن تلتزم مجددا بتعزيز نظام عدم الانتشار. وحينما تطلب الوكالة الدولية المزيد من الموارد والسلطة لتنفيذ مهمة التحقق المكلفة بها يجب على الدول الأطراف أن تستجيب. وحينما تدعو الوكالة الدولية الدول إلى التوقيع والتصديق على بروتوكول إضافي لكفالة إيفاء الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بالتزاماتها بمقتضى المعاهدات يجب على الدول الأطراف أن تتصرف.

٣٨ - وقالت إن تحسين قدرة الوكالة الدولية على الكشف عن انتهاكات الضمانات ليس كافيا. يجب على الجهات التي يمكن أن تكون منتهكة أن تعرف أنها ستدفع ثمنا باهظا بسبب انتهاك القواعد. وسجل المجتمع الدولي في إنفاذ الامتثال في السنوات القليلة الماضية غير مقبول. يجب أن تُحدد عقوبات تلقائية على انتهاك اتفاقات الضمانات، بما في ذلك تعليق

كل جوانب التعاون النووي الدولي حتى استعادة الامتثال. وينبغي استخدام جميع الأدوات المالية والقانونية الممكنة لتقويض بنيان شبكات الانتشار. وذلك يعني تشديد الضوابط على نقل الشحنة من سفينة إلى أخرى والقيود على عمليات نقل التكنولوجيا الحساسة. وثمة حاجة أيضا إلى التوصل إلى طرق لثني الدول عن استخدام مادة الانسحاب من المعاهدة لتفادي المساءلة.

٣٩ - واستطردت قائلة إن الولايات المتحدة لا تقترح تعديل المعاهدة للحد من حق الدول في الانسحاب. بيد أن من غير المقبول أن تقول دولة مرتكبة لانتهاكات للمعاهدة إنها تنسحب من معاهدة عدم الانتشار محاولة منها للتهرب من العقوبات وتتوخى أيضا حيازة الأسلحة النووية. إن الأطراف في المعاهدة قد استثمرت عقودا في بناء نظام عالمي لعدم الانتشار، وسيفقد ذلك العمل مغزاه إذا واصل المجتمع الدولي السماح للدول بأن تنتهك القواعد بإفلات من العقاب.

٤٠ - وقالت إن مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ يجب أن يوفر أساسا للإجراءات في المستقبل، بما في ذلك تعزيز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإبرام معاهدة عن طريق المفاوضات لإيقاف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح واتخاذ إجراء أقوى من قِبل مجلس الأمن ضد الانتهاكات المتعلقة بالانتشار.

٤١ - ومضت تقول إن السنوات الأربعين المنصرمة أثبتت أن الانتشار النووي ليس حتميا. وتعتقد الولايات المتحدة بأن من الممكن إيقافه، ولكن فعل ذلك يتطلب أن تعترف جميع الدول الأطراف بالأخطار المشتركة وبأن تتوصل إلى أرضية مشتركة، وأن تفكر على نحو خلاق، وأن تخطو خطوات عملية معا في المؤتمر الحالي.

٤٢ - وقالت إن المتشككين قالوا إنه حينما اجتمعت البلدان في الأمم المتحدة لم يحدث شيء، ولكن استُنفد استخدام كلمات كثيرة. على مؤتمر الاستعراض الحالي أن يثبت أن أولئكم المتشككين مخطئون. في وقت طوله ٤٠ سنة سيحتفل العالم بالذكرى السنوية الثمانين للمعاهدة. إن الرجال والنساء الذين سيجتمعون في تلك المناسبة لن يذكروا الكلمات التي نُطق بها في المؤتمر الحالي ما لم تقابل الأعمال تلك الكلمات. وما إذا كان العالم سيكون أكثر أو أقل أمنا يتوقف على المسار الذي يُتخذ في مؤتمر الاستعراض الحالي، ولا يوجد سبب أهم من ذلك للتوصل إلى طريق للعمل معا وللعمل على نحو حاسم.

٤٣ - **السيد أموريم** (البرازيل): قال إن معاهدة عدم الانتشار غير منصفة جوهريا بأنها قسمت العالم إلى ''الذين يمتلكون'' و ''الذين لا يمتلكون'' ولذلك فإنها تعبير عن الاختلالات في النظام الدولي الذي وُضع في عهد كانت فيه القوة العسكرية، وخصوصا

الأسلحة النووية، المصدر الرئيسي، إن لم تكن المصدر الوحيد، للمكانة والقوة السياسية. إن تصور أن تكون الأسلحة النووية وسيلة للبروز السياسي عززه التطابق السبئ الطالع لتحديد هوية الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن مع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية التي تعترف المعاهدة بها. والمادة السادسة من المعاهدة وفرت إمكانية تصحيح ذلك الاختلال المدمِّر، ولكنها لم تُنفذ أبدا على النحو الواجب.

٤٤ - وواصل القول إن البرازيل مقتنعة بأن الضمان الأمثل لعدم الانتشار هو القضاء الكامل على الأسلحة النووية، لأنه ما دامت بعض الدول ممتلكة للأسلحة النووية ستُغرى دول أخرى بحيازتها أو استحداثها. في مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٠ أدت المفاوضات مع الدول الحائزة للأسلحة النووية، بقيادة ''ائتلاف البرنامج الجديد'' إلى حد كبير، الذي كانت البرازيل عضوا فيه، إلى برنامج للعمل واقعي ومتطلع إلى الأمام، أصبح يُعرف باسم ''الخطوات الـ ١٣ لنزع السلاح''. وقد وافق مؤتمر الاستعراض على اتخاذ تدابير من بينها التزام قطعي من قِبل الدول الحائزة للأسلحة النووية بالقضاء الكامل على ترساناتها النووية، ولكن ذلك التعهد وتعهدات كثيرة أخرى بقيت بدون الإيفاء بها.

٤٥ - ومضى قائلا إن ''ائتلاف البرنامج الجديد'' قدّم بعد ذلك، سعيا إلى تنفيذ ''الخطوات الـ ١٣ لنزع السلاح''، ورقة عمل تحمل أكثر من عشر توصيات بشأن نزع السلاح النووي ترمي إلى إضافة المصداقية إلى المعاهدة بوسائل منها التزام واضح بعدم الاستخدام الأول من قِبل الدول الممتلكة، وضمانات أمنية ملزمة قانونا للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ونبذ الأنشطة الرامية إلى تحسين أو تحديث أجهزة نووية جديدة.

٤٦ - وقال إنه اتُّخِذت مؤخرا خطوات إيجابية قليلة، بما في ذلك التزام السنة السابقة من قِبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية؛ وخطاب رئيس الولايات المتحدة في براغ الذي وفّر التشجيع الجديد للذين يتوخون القضاء الكامل على الترسانات النووية؛ واتفاق تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الجديد بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، الذي شكّل خطوة محدودة في الاتجاه الصحيح. وترحب البرازيل أيضا بأوجه التقدم المفاهيمي في استعراض الوضع النووي الجديد للولايات المتحدة، وعلى نحو رئيسي فيما يتعلق بضمانات الأمن السلبية، والتزام حكومة الولايات المتحدة بالسعي إلى التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٤٧ - ومضى قائلا إن قادة من أكثر من أربعين بلدا قد أكدوا، في نيسان/أبريل في واشنطن، على رغبتهم في تناول المسائل المتعلقة بالأمن النووي، وقد أكد بضعة قادة، منهم رئيس البرازيل، على أن الطريق الأكثر فعالية لتخفيض أخطار سوء استخدام المواد النووية

من قِبل الجهات الفاعلة من غير الدول هو القضاء الكامل الذي لا رجعة فيه على جميع الترسانات النووية.

٤٨ - وقال إن التدابير الانفرادية والتدريجية لن تؤدي إلى القضاء على الأسلحة النووية. يتطلب نزع السلاح النووي اتخاذ خطوات شاملة وقابلة للتحقق منها، ووضع جدول زمني دقيق وواقعي. لقد مضت منذ وقت طويل أيام التدمير المؤكد على نحو متبادل، ولكن من التناقض الظاهري أن عقلية ذلك العهد يبدو أنها تبقى وقتا طويلا، على الرغم من أن الأسلحة النووية لم يكن لها محل للاستخدام في تناوُل التهديدات النووية الحالية. لم يمكنها أن تكافح الجريمة عبر الحدود الوطنية، أو أن تمنع النزاعات العرقية والدينية، أو أن تدرأ الحرب الحاسوبية أو الإرهاب. إن عالما يظل فيه وجود الأسلحة النووية مقبولا عالم يفتقر جوهريا إلى الأمن.

٤٩ - وواصل القول إن الاهتمام المشروع بتعزيز عدم الانتشار يجب ألا يعيق إعمال الحق في الاضطلاع بالأنشطة النووية السلمية، وينبغي ألا يُحرم أي بلد من الحق في الاضطلاع بالأنشطة النووية السلمية ما دام ممتثلا لمعاهدة عدم الانتشار وموافقا على اشتراطات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. والشكوك في تنفيذ المعاهدة من قِبل بلدان محددة يجب تناولها، إلى أقصى حد ممكن، بالحوار والمفاوضات.

٥٠ - واستطرد قائلا إن البرازيل، قبل الانضمام إلى المعاهدة بعشر سنوات، قد أوردت في دستورها حظرا للأنشطة النووية في الأغراض غير السلمية. وحتى قبل ذلك، انخرطت البرازيل والأرجنتين في عملية لا سابقة لها لبناء الثقة بتنفيذ نظام شامل للمراقبة والمحاسبة فيما يتعلق بالمواد النووية. والنموذج البرازيلي - الأرجنتيني للتعاون ينبغي أن يكون مصدر إلهام لبلدان ومناطق أخرى. والبرازيل تعتز أيضا بكونها طرفا في معاهدة تلاتيلولكو التي قد أنشأت المنطقة الأولى الخالية من الأسلحة النووية في جزء مأهول من الكوكب.

٥١ - ومضى يقول إن أي التزامات تضاف إلى تلك المحددة في معاهدة عدم الانتشار يجب أن تُعتبر على ضوء التنفيذ الكلي للمعاهدة، بخاصة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. ولن يكون العالم مكانا مأمونا إلا حينما يكون لدى جميع البلدان الشعور بأنها تُعامَل بإنصاف واحترام، وحينما يجري التغلب على الأسباب الجذرية للنزاع مثل الفقر والتمييز. تولد الأسلحةُ النووية عدم الاستقرار وانعدام الأمن، وتعمق الحس بالظلم. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن ينتظر خمس سنوات أخرى لترجمة الهدف المشترك، هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، إلى إجراء سياسي ملموس.

٥٢ - **السيد فيرهاغين** (هولندا): قال إن مؤتمر الاستعراض ينبغي له أن يقتنص الفرص التي يتيحها إعلان الولايات المتحدة عن أنها ستتخذ خطوات ملموسة صوب تحقيق عالم دون أسلحة نووية والتوقيع، في نيسان/أبريل ٢٠١٠، على معاهدة جديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي.

٥٣ - وواصل القول إن الطريق المثلى لوضع تدابير موسعة لنزع السلاح وعدم الانتشار هي تعزيز نظام المعاهدات الدولية القائم على أساس معاهدة عدم الانتشار النووي؛ إن الأفكار التي قام على أساسها ذلك الصك حيوية وذات صلة دائما. ويرحب وفد بلده بإبرام معاهدة ٢٠١٠ بشأن التدابير لزيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بوصف ذلك دليلا على أن الدولتين الحائزتين للأسلحة النووية الكبريين تتوليان مسؤوليتهما الأخلاقية عن قيادة عملية نزع السلاح المعقدة، على الرغم من أنه ينبغي ألا تنشأ أوهام: ذلك الهدف لا يمكن أن يحقق بين عشية وضحاها.

٥٤ - وقال إنه نظرا إلى أن عدم الانتشار ونزع السلاح يعزز الواحد منهما الآخر فإن على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تؤدي دورا. إن منظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي شرعت في النظر في تخفيض مرحلي لدور وعدد الأسلحة النووية في أوروبا، ووفد بلده اقترح أن تكون الأسلحة النووية دون الاستراتيجية الأمريكية على تلك القارة موضوعا للمناقشة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي.

٥٥ - ومضى قائلا إن خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل بعد نهاية الحرب الباردة بعشرين سنة تقريبا لم يكن مقبولا لدى بلده ولدى شعوب العالم. وهو ممتن لرئيس الولايات المتحدة على قيامه بتنظيم مؤتمر قمة الأمن النووي، الذي عُقد في واشنطون العاصمة في ١٢ و ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠، والذي أثبت وجود الحاجة إلى تعزيز نظام عدم الانتشار. وينبغي أن تكون بروتوكولات إضافية جزءا لا يتجزأ من نظام الضمانات الدولية، الذي ينبغي أن يُعزز استجابة للتطورات والرؤى المتبصرة الجديدة. إن بلدانا مثل إيران ينبغي أن تفي بمطالب الوكالة الدولية؛ إن الاتهامات التي لا أساس لها وغير المقبولة التي وجهها رئيس ذلك البلد في الجلسة السابقة لا تساعد في المناقشة الراهنة. وفي ذلك الصدد، يضم صوته إلى التعليقات التي أدلى بها ممثل لكسمبرغ.

٥٦ - واستطرد قائلا إن المعاهدة تبلغ من الأهمية حدا لا يسمح بأن تحتكر مسألةُ إيران انتباهَ مؤتمر الاستعراض. والدول الكثيرة التي قررت استخدام الطاقة النووية تستحق أيضا انتباه وتعاون المجتمع الدولي، الذي ينبغي أن تتوفر لديه وسيلة التحقق من الاستخدام السلمي

لتلك الطاقة من قِبل دول غير حائزة للأسلحة النووية. إن المرافق النووية لبلده مجهزة بضمانات صارمة وقد فُتِحت لاستعراض الأقران، ودعا جميع الدول الأخرى إلى اتخاذ خطوات مماثلة. إن التحقق والامتثال محوريان لبناء الثقة، وعدم الاتفاق على تدابير معالجة حالات عدم الامتثال بطريقة مصممة وشاملة من شأنه أن يقوض سلامة المعاهدة. ولن يتمكن المجتمع الدولي من الاستفادة من ”الربيع النووي الحالي“ إلا حين تعزيز نظام الضمانات النووية.

٥٧ - ومضى قائلا إن الطاقة النووية خيار مشروع لتلبية الطلب على الطاقة مستقبلا. وإمدادات الطاقة المأمونة والوصول المأمون إليها أساسية بالنسبة إلى الدول ذات برامج الطاقة النووية. وبغية كفالة أن يفي تطوير الطاقة النووية بالمعايير العليا للسلامة والأمن وعدم الانتشار، فإن مسألة أمن الإمداد يجب تناولُها على نحو صحيح. لقد أيدت دوماً حكومة بلده المحادثات والجهود المتعلقة بالنُّهج المتعددة الأطراف تجاه دورة الوقود النووي، وستواصل السعي إلى إجراء الحوار مع جميع الأطراف المعنية. و لم تمس تلك المبادرات بحقوق الدولة. على العكس من ذلك، يمكنها أن تعزز ممارسة الحق الأصيل للدول في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وأخيرا، أعرب عن تقديره للعمل الذي اضطلعت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي ينبغي تمكينها من مواصلة جهودها.

٥٨ - **السيد سبينديليغير** (النمسا): قال إنه حينما بدأ نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قبل أربعين سنة كان العالم في غمرة الحرب الباردة. أحيانا، بدا تهديد الحرب النووية وشيكا. بيد أن أهداف المعاهدة واضحة: منع انتشار الأسلحة النووية، والاستفادة من استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وتوخي نزع السلاح النووي.

٥٩ - وواصل القول إن ما يبعث على القلق العميق أن كثيرا من الأسلحة النووية لا تزال، بعد أربعين سنة، قائمة؛ وأن كوريا الشمالية قد استحدثت أسلحة نووية؛ وأن إيران ما تزال، على الرغم من الطلبات من قِبل الوكالة الدولية والأمم المتحدة، غير قادرة على تبديد الشكوك فيما يتعلق بطموحاتها النووية أو غير راغبة في ذلك.

٦٠ - ومضى قائلا إن المعاهدة قد ولّدت، خلال السنوات الأربعين من وجودها، قرارات ومقررات، وآمالا وتطلعات كبيرة، ومع ذلك، ما يزال المجتمع الدولي ينتظر إحراز التقدم بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط؛ وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ وإجراء المفاوضات بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية. وفي هذه السنوات الأربعين حدثت حوادث خطيرة، وحادث فظيع في تشيرنوبيل، وأوجه قلق متنام من سوء استخدام تكنولوجيات نووية حساسة، ومع ذلك لم يكن هناك احتمال لحلول

حقيقية للشواغل البيئية والصحية، ولا التزام عالمي بالاعتراف بالبروتوكول الإضافي للوكالة الدولية بوصفه معيارا للتحقق ولا اهتمام حقيقي بالتحكم المتعدد الأطراف المأمون والمنصف بدورة الوقود النووي عن طريق الوكالة الدولية. وعلى الرغم من ذلك، فإن أوجه نقص النظام يجب ألا تُستعمَل لصرف الانتباه عن السجل الإيجابي الكلي. منذ ١٩٧٠ حازت دول جديدة قليلة أسلحة نووية. وبعض الدول كانت تتخلى عن ترساناتها النووية أو تخفضها وتلغي برامج الأسلحة. لقد أنشأت الوكالة الدولية نظاما بالغ الكفاءة للرصد والتحقق وأصبحت السلطة المقبولة بشأن المسائل النووية.

٦١ - وقال إن أكثر الدلائل أهمية على أهمية المعاهدة هو مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ نفسه الذي تجمع فيه كل العالم تقريبا لتأييد المعاهدة بوصفها حجر الزاوية للنظام الدولي لعدم الانتشار النووي. إن مؤتمر الاستعراض فرصة للتفكير في الماضي، ولكن ينبغي له أيضا أن يركز على المستقبل. كان ثمة حس بالتفاؤل - على نحو رئيسي بفضل النَّهج المُلهم الذي يتبعه رئيس الولايات المتحدة والذي جعل من الممكن التوقيع على معاهدة جديدة بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية من قِبل الاتحاد الروسي والولايات المتحدة قبل ذلك بشهر على وجه التحديد. وما هو مأمول فيه أن يفضي الجو المحسن إلى اتخاذ خطوات ملموسة إلى الأمام في مؤتمر الاستعراض، فيما يتعلق على نحو خاص بتخفيض الترسانات النووية، وحظر التجارب النووية، وحظر إنتاج المواد الانشطارية، والبروتوكول الإضافي، وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وبناء الثقة. ويتطلب إحراز التقدم إسهامات إيجابية من قِبل كل شخص، ولا يتطلب اللهجة الطنانة القائمة على المواجهة.

٦٢ - وواصل القول إن النمسا تسهم بنشاط، كما فعلت في الماضي، في تحقيق نتائج ناجحة، على سبيل المثال باقتراحها إنشاء نظام منصف وشفاف للتحكم المتعدد الأطراف بدورة الوقود النووي. وما هو الأهم بالنسبة إلى النمسا هو أن يصبح هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية الهدف المركزي لمساعي المجتمع الدولي. لقد اعتُبِرت تلك الأفكار أحلاما مثالية قبل ٤٠ سنة، ولكن مجلس الأمن احتضن في السنة السابقة على وجه التحديد هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

٦٣ - ومضى قائلا إن التحرك من حلم إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية إلى ”الصفر الشامل“ الفعلي من شأنه أن يستغرق وقتا وأن يتطلب جهودا كثيرة. ثمة بضع أفكار واعدة بالخير، بما في ذلك خطة النقاط الخمس للأمين العام بان كي - مون، التي تؤيدها النمسا.

والطريق الأكثر فعالية للتحرك صوب ''الصفر الشامل'' هو وضع صك قانوني عالمي ينشئ آلية للتحقق المتعدد الأطراف الصارم.

٦٤ - واستطرد قائلا إن النمسا جادة فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح وكانت في صدارة المبادرات التي نجم عنها إبرام اتفاقيات تحظر الألغام والقنابل العنقودية. إن الحكومة والهيئة التشريعية النمساويتين - اللتين اتخذتا مؤخرا قرارا رسميا بشأن عالم خال من الأسلحة النووية - ستراقبان عن كثب كيف تمَّ تناول نزع السلاح في مؤتمر الاستعراض. وإذا لم يحرز تقدم واضح صوب ''الصفر الشامل''، فستدرسان مع جهات أخرى إمكانية تنفيذ صك عالمي لحظر الأسلحة النووية. وعلى الرغم من أن معاهدة عدم الانتشار ما تزال حجر الزاوية للنظام الدولي لعدم الانتشار النووي، فإن نظاما راكدا فقد رؤيته قد يستفيد من أفكار جديدة.

٦٥ - وقال إن تحقيق نتائج ذات مغزى في المؤتمر من شأنه أن يتطلب إسهامات من أوساط كثيرة. وبعدم وجود أسلحة نووية من اللازم نزعها وبعدم وجود معاهدات دولية من اللازم التصديق عليها وبعدم وجود صناعة نووية من اللازم رصدها سعت النمسا إلى تحديد طرق قد لا يزال من الممكن تقديم الإسهام بها. لقد قررت الحكومة النمساوية تقديم حيز للمكاتب ومعدات ومرتب سنوي للتعويض عن تكاليف الموظفين مدة ١٠ سنوات ودعم مالي للمؤتمرات بغية تمكين مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح من إنشاء وصيانة مكتب دائم للاتصال في فيينا، يمكنه من توجيه انتباه أكبر لاجتماعات متعلقة بمسائل نووية في فيينا. ومن شأن حضور قريب من مؤسسات مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن يساعد أيضا مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في تقديم الدعم لمعاهدة عدم الانتشار، خصوصا إذا أنشئت وحدة لدعم عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار وفقا لخطوط المقترح الكندي. وتعتقد النمسا أيضا اعتقادا راسخا بأن تعزيز دور الرصد للمجتمع المدني يمكنه أن يعزز هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ولذلك تعتزم تقديم المساعدة في أن يُنشأ في فيينا مركز دولي للخبرات في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وستستشير في الأشهر المقبلة الحكومات والمجتمع المدني فيما يتعلق بكيفية إسهام ذلك المركز على نحو فعال في الجهود العالمية من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

٦٦ - **السيد كانن** (كندا): قال إنه في مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عُقد في واشنطون العاصمة في نيسان/أبريل ٢٠١٠ اعتبر ٤٧ بلدا مشاركا الإرهاب النووي تهديدا أمنيا كبيرا وأعربت عن التزامها بتعزيز الأمن النووي. وفي تلك المناسبة، بتقديم عدم الانتشار بوصفه

موضوعا لمؤتمر القمة القادم لمجموعة الثماني برهنت كندا عمليا على التزامها بكفالة ألا تنتشر أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، إلى دول أو إرهابيين على استعداد لاستخدامها في ظل أي ظرف من الظروف. وفي اجتماع في غاتينو في آذار/مارس، أصدر وزراء خارجية المجموعة بيانا بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بصفة ذلك إسهاما في مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠.

٦٧ - وواصل قائلا إن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية عنصر أساسي في نظام عدم الانتشار النووي. وعلى الرغم من تحقيق التقدم منذ مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٥، كان ما يزال على ٢١ دولة عضوا أن توقع على اتفاق الضمانات الشاملة وأن تجعله نافذا عملا بالفقرة ١ من المادة الثالثة من المعاهدة. وعلاوة على ذلك، فإن طبيعة ونطاق الاستنتاجات السنوية للوكالة، بخاصة فيما يتعلق بغياب مواد أو أنشطة نووية غير معلن عنها، تقتصر معرفتهما على دول لم يكن نافذا لديها سوى اتفاق الضمانات الشاملة. إن هذا النقص تم تناوله عن طريق موافقة مجلس محافظي الوكالة الدولية على بروتوكولات إضافية لاتفاقات الضمانات. ولذلك ينبغي للمؤتمر أن يعترف بأن اتفاقا للضمانات الشاملة، مع بروتوكول إضافي، يمثلان معيار التحقق الجديد.

٦٨ - ومضى قائلا إن كندا ما فتئت تؤيد تأييدا قويا استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. والحق الثابت للدول الأطراف في إجراء الأبحاث في تلك الطاقة وفي إنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية، وهو الحق الذي أُكّد عليه في المادة الرابعة من المعاهدة، رُبط بصراحة بمتطلبات الامتثال المحددة في المواد الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة.

٦٩ - واستطرد قائلا إنه نشأت مؤخرا بضعة تحديات لسلطة وسلامة المعاهدة. ودعا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي أثبتت إهمالها الكامل لهدفي عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين بإعلانها عن انسحابها من المعاهدة في ٢٠٠٣، إلى إعادة الانضمام إلى ذلك الصك، وإزالة برنامجها للأسلحة النووية بطريقة كاملة وقابلة للتحقق منها ولا رجعة فيها، وقبول الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية على برامجها النووية. وفضلا عن ذلك، في جلسة الصباح، لقد وضّح الأمين العام أن إيران يقع عليها عبء تبديد الشكوك وإزالة الشواغل فيما يتعلق بطموحاتها النووية. ومن سوء الطالع أن رئيس إيران قد قرر تجاهل تلك الدعوة بإدلائه ببيان من الممكن التنبؤ به وعدواني. إن الأنشطة النووية غير المعلن عنها والواسعة النطاق التي اضطلعت بها إيران في الماضي، مع جهودها من أجل حيازة دورة الوقود النووي الكاملة دون سبب له ما يبرره، تومئ إلى أنها تسعى إلى استحداث قدرة الأسلحة النووية، ما يتنافى مع التزاماتها بمقتضى المعاهدة. من شأن الإيقاف الفوري والكامل

لتخصيبها لليورانيوم ولأنشطة أخرى ذات حساسية حيال الانتشار وفقا لالتزاماتها تجاه مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تشكل المؤشر الموضوعي الوحيد على الطبيعة السلمية لبرنامجها النووي.

٧٠ - ومضى قائلا إن الأمن الإقليمي اعتبار أساسي بالنسبة إلى الدول التي ما تزال خارج المعاهدة. وتؤيد حكومة بلده الجهود من أجل إحلال السلام في الشرق الأوسط وجعله منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. ويدعو وفد بلده الدول الثلاث التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة أن تفعل ذلك بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية.

٧١ - واسترعى الانتباه إلى ورقة عمل معنونة ''أحكام أخرى: الإصلاح المؤسسي، المادة العاشرة'' (NPT/CONF.2010/PC.1/WP.42) قدمتها كندا إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ وتبنتها مجموعة ١٧ دولة من مناطق مختلفة، وهي تقترح اتخاذ قرارات محددة ترمي إلى زيادة تعزيز عملية الاستعراض وجعلها أكثر استجابة للدول الأطراف. ويرحب وفد بلده بالمزيد من الدول المقدمة ويأمل في أن تنعكس القرارات المقترحة فيها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض.

٧٢ - ومضى قائلا إن التحديات الكثيرة التي تواجه المؤتمر ينبغي ألا تكون سببا للتشاؤم أو الافتقار إلى الطموح، ولكن ينبغي أن تكون حافزا لكل دولة طرف على إبداء الإرادة والمرونة السياسيتين اللازمتين للتوصل إلى نتائج قوية ومتوازنة من شأنها أن تعزز المعاهدة. ينعقد المؤتمر في وقت التحدي، ولكن أيضا وقت التفاؤل المجدد والفرصة العظيمة. وهذه الفرصة ينبغي اقتناصها.

٧٣ - **السيد سميث** (أستراليا): أعاد تأكيد التزام حكومته بهدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية واعتقادها بأن المعاهدة، بوصفها حجر الزاوية في نظامي عدم الانتشار ونزع السلاح، أعطت ثمار الأمن الملموسة لجميع الدول الأطراف. إن الصفقة الرئيسية التي هي في أساس المعاهدة - التعهد من قِبل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالا تحوز تلك الأسلحة؛ والالتزام من قِبل الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تتوخى نزع السلاح؛ والحصول المضمون على الطاقة النووية للأغراض السلمية لجميع الدول الأطراف - صحيحة اليوم كما كانت في ١٩٧٠. إن حقيقة أنه لم يُستعمل سلاح نووي في حالة الغضب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كانت إلى حد بعيد بفضل المعاهدة.

٧٤ - وقال إنه يجب على مؤتمر الاستعراض أن يعيد التأكيد على الالتزام المشترك من قِبل الدول الأطراف بالمبادئ الصميمية للمعاهدة، ويجب أن يحقق نتائج تعزز عدم الانتشار ونزع السلاح وتيسر الوصول إلى استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. إن هدف إيجاد

عالم خال من الأسلحة النووية لا يمكن أن يحقق بدون الالتزام باتخاذ إجراءات من قِبل كل من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. يجب على الدول الأولى أن تلتزم بهذا الهدف، وأن تمارس القيادة وأن ترسم المسار إلى إزالة الأسلحة النووية، بينما يتعين على الدول الأخيرة أن تمتثل لالتزاماتها بموجب المعاهدة واتفاقات ضمانات الوكالة الدولية وأن تعمل على تعزيز نظام عدم الانتشار للمعاهدة. وتؤيد حكومة بلده حق الدول الأطراف في المشاركة في تطوير استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ضمن إطار يخفض خطر الانتشار ويتقيد بأعلى معايير الضمانات الدولية.

٧٥ - ومضى قائلا إن التزام حكومته بعقد مؤتمر ناجح للاستعراض انعكس في منجزاتها في التحضير للحدث. في ٢٠٠٨ أنشأت أستراليا واليابان اللجنة الدولية المستقلة المعنية بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وتقرير اللجنة، الذي نشر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، يشتمل على التحليل العميق التفكير وتوصيات باتخاذ إجراءات تتعلق بالمسائل الحرجة. وقد قدمت أستراليا أيضا، مع اليابان، إلى المؤتمر ورقة عمل تحت عنوان ''مجموعة تدابير عملية جديدة لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين مقدمة لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعرض المعاهدة عام ٢٠١٠'' (NPT/CONF.2010/WP.9).

٧٦ - وواصل القول إن المؤتمر ينعقد في وقت يشهد الزخم المتنامي صوب هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وهنأ الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي على التوقيع على المعاهدة الجديدة، معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، المعقودة بينهما، وأشاد بفرنسا والمملكة المتحدة على تخفيض ترساناتهما النووية من مستويات الحرب الباردة. إن ''استعراض الوضع النووي'' الذي نشرته الولايات المتحدة مؤخرا أرسل رسالة واضحة بالالتزام بالتقدم صوب نزع السلاح وعدم الانتشار.

٧٧ - وقال إن مؤتمر قمة الأمن النووي في نيسان/أبريل ٢٠١٠ سلّط الضوء على الحاجة إلى تأمين المواد النووية ومنع أعمال الإرهاب والانتشار النوويين. وتأمل حكومة بلده في أن يكون من الممكن إدامة هذا الزخم والتعجيل به، وتود أن ترى المزيد من التخفيضات الأعمق والقابلة للتحقق منها التي لا رجعة فيها في جميع الترسانات النووية وتخفيضا مستمرا لدورها في الاستراتيجيات الأمنية الوطنية. إن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من شأنه أن يكون خطوة رئيسية لتحقيق نزع السلاح. وحث الدول التي لم تقم بعد بالتوقيع والتصديق على تلك المعاهدة على أن تفعل ذلك، ورحب بالالتزام القوي، الذي أعرب عنه الأمين العام في خطابه الافتتاحي أمام المؤتمر، ببدء نفاذها. وشجع أيضا جميع الدول على دعم المفاوضات لإبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صناعة الأسلحة.

٧٨ - واستطرد قائلا إنه على الرغم من ذلك الزخم الإيجابي حدثت تطورات مقلقة أيضا. ما تزال حكومة بلده قلقة قلقا عميقا من برنامج إيران النووي ودعت تلك الدولةَ إلى التعاون الكامل مع الوكالة الدولية وإلى التقيد بقرارات الوكالة الدولية ومجلس الأمن. ودعت أيضا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي تدعي أنها انسحبت من المعاهدة، إلى استئناف المفاوضات الدولية والعودة إلى الامتثال الكامل لذلك الصك واتفاق الضمانات المقترن بذلك.

٧٩ - وواصل القول إن الطريق المثلى لتعزيز الامتثال هي كفالة أن تتوفر لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية وسيلة تقديم ضمانات ذات مصداقية بالا تمتلك دولة عضو مرافق غير معلن عنها أو خفية وبأن برنامجها النووي يُنفذ للأغراض السلمية. ينبغي أن يُعترف بأن اتفاقا للضمانات الشاملة، يُجمَع إليه بروتوكول إضافي، هو المعيار الأساسي للتحقق. إن حكومة بلده قد جعلت التقيد ببروتوكول إضافي شرطا لتزويد اليورانيوم الأسترالي، وهي تشجع دولا أطرافا أخرى على اتخاذ نهج مماثل. وتعتقد بأن مسألتي عدم الامتثال والانسحاب يجب أن يتناولهما مجلس الأمن، عند الاقتضاء، على نحو واف بالغرض، وفقا لدور المجلس بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة. وذكر مجددا التزام حكومة بلده بمعاهدة عالمية لعدم الانتشار النووي، ودعا الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية ودون شروط مسبقة.

٨٠ - ومضى قائلا إن حكومة بلده تعترف بأهمية تنفيذ قرار ١٩٩٥ بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل قابلة للتحقق منها في الشرق الأوسط، ويأسف لعدم تحقيق أي تقدم متعلق بهذه المسألة. والحكومة على استعداد لدعم جهود بناءة من قِبل الدول الأطراف بغية تنفيذ القرار.

٨١ - وقال إن الصحة الدائمة للمعاهدة وإسهامها في الأمن الجماعي لا يمكن الحفاظ عليهما إلا إذا أبدت الدول الأطراف الإرادة السياسية اللازمة واتخذت إجراءات ملموسة للإيفاء بجميع تعهداتها والتزاماتها. والمشاركون مدينون للأجيال الراهنة والمقبلة بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

٨٢ - **السيد فهري** (المغرب): قال إنه على الرغم من أنه قد نشأت تحديات كبيرة للمعاهدة خلال العقد المنصرم، أوجدت تطورات مؤخرا، من قبيل الخطاب التاريخي الذي ألقاه رئيس الولايات المتحدة في براغ، والمعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية التي وقّعتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، ومؤتمر قمة الأمن النووي في واشنطن العاصمة، وبضع مبادرات أخرى متعلقة بعدم الانتشار، جوا مواتيا لتنشيط النظام النووي الدولي.

ويعتقد بلده بأن الدول الأطراف في المعاهدة ينبغي أن تتسامى فوق المنازعات على تفسير أحكام خاصة وأن تركز على روح أهداف المعاهدة. ويحث الدول على الإيفاء بالتزاماتها النابعة من المعاهدة ومؤتمرات الاستعراض، ويدعو، على نحو خاص، إلى التنفيذ الفعال للخطوات الـ ١٣ العملية المتفق عليها في مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠.

٨٣ - وواصل القول إن بلده دعا البلدان المدرجة في المرفق الثاني، بصفته أحد البلدين المنسقين، مع فرنسا، للمؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، إلى التصديق على تلك المعاهدة دون تأخير. ومما يؤسف له أن القرار الداعي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ما زال يتعين تنفيذه بعد ١٥ سنة من اتخاذه من قِبل مؤتمر الاستعراض والتمديد، ١٩٩٥. ومن شأن إنشاء منطقة كتلك في الشرق الأوسط أن يكون تدبيرا لبناء الثقة بالنسبة إلى بلدان المنطقة، وبالتالي خطوة هامة صوب تعزيز السلم والأمن الدوليين. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يتسامح مع أي محاولات لانتهاك المعاهدة، وينبغي له أيضا أن يعمل على تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٨٤ - ومضى قائلا إنه نظرا إلى ازدياد الطلب العالمي على الطاقة، بالإضافة إلى المشاكل المقترنة بالوقود الأحفوري، تتسم مصادر الطاقة البديلة من قبيل الطاقة النووية بأهمية استراتيجية واقتصادية متزايدة. وينبغي لنظام عدم الانتشار ألا ينال من الحق في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية كما تنص المادة الرابعة من المعاهدة على ذلك. ودعا المجتمع الدولي إلى البناء على نتائج المؤتمر الدولي بشأن الحصول على الطاقة النووية المدنية، الذي عُقد في باريس في آذار/مارس ٢٠١٠، وإلى الاستخدام الكامل لإمكان إسهام استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويرحب بالبيانات التي أدلت بها وزيرة خارجية الولايات المتحدة، وأعرب عن الأمل في أن تستعيد نتائج إيجابية للمؤتمر المصداقية إلى المعاهدة.

٨٥ - **السيد باكونشي** (رومانيا): أشاد بالدول الأطراف الكثيرة التي تنفذ أحكام المعاهدة وتوفي بالتزاماتها بمقتضاها. واعترف بأن من الصعب الإيفاء بالتزامات نزع السلاح في الماضي بينما يجري السعي إلى تعزيز الأمن العالمي، وأكد على الحاجة إلى تحسين التكنولوجيا النووية القادرة على كفالة السلامة العامة والبيئية. وعلى ضوء تلك التحديات يجب على الدول الأطراف العمل معا على تعزيز الدعم للمعاهدة التي، على الرغم من أن لها أحد أعلى معدلات الانضمام إلى أي صك دولي، تتسم بالضعف وتوضع أحيانا كثيرة على المحك. إن الدبلوماسية المتعددة الأطراف والتعاون الدولي هما الأساس لنزع السلاح وعدم الانتشار

النوويين، ولاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ويتوقع العالم أن تفي الدول الأطراف بوعودها ويجب على الدول المشاركة أن تبذل قصارى الجهد لتفادي فشل آخر.

٨٦ - وقال إن حكومة بلده تعتبر المعاهدة صكا أساسيا للأمن الجماعي. وأركانها الثلاثة التي يتعلق الواحد منها بالآخر هي الإطار المناسب لحفظ وتعزيز السلم والأمن الدوليين بينما يُستفاد من استخدام التكنولوجيات النووية في الأغراض السلمية. من مصلحة جميع الدول دعم المعاهدة والمحافظة على سلامتها وسريانها، وزيادة تعزيزها.

٨٧ - وواصل القول إن حكومة بلده ترى أن للطاقة النووية إمكان أن تكون مصدرا للطاقة موثوقا به ومستداما ومراعيا للبيئة، شريطة أن يكون استخدامها مفيدا ومتسما بالمسؤولية ومستداما. ونظام الضمانات هو الصك الذي قبلت رومانيا به تحكم الوكالة الدولية بجميع المواد الخام النووية والمواد الانشطارية الخاصة. هذه المواد مستخدمة في جميع الأنشطة المتعلقة بالنواة في الأغراض السلمية على أراضي رومانيا أو تحت اختصاصها أو سيطرتها. والغرض الوحيد لنظام الضمانات هو التحقق من أن تلك المواد لا يجري تحريفها إلى أسلحة نووية أو أنشطة متعلقة بها.

٨٨ - ومضى قائلا إن التعاون الدولي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمساعدة التقنية منها كانا وما يزالان مساعدين في وضع البرامج النووية لرومانيا. وقد استفاد بلده من الدعم الدولي وتعهد تعهدا تاما بتنفيذ اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي للوكالة الدولية. وفي مصلحة جميع الدول أن يصبح اتفاق للضمانات بالاقتران ببروتوكول إضافي معيار التحقق للوكالة.

٨٩ - وقال إنه، كما لوحظ في ورقة العمل بشأن إعادة كل اليورانيوم الجديد الروسي الأصل والعالي التخصيب وأيضا الوقود المستنفد من رومانيا (NPT/CONF.2010/WP.3)، المقدمة من قِبل رومانيا والاتحاد الروسي، فإن كل اليورانيوم العالي التخصيب ذي الأصل الروسي قد أزيل من الأراضي الرومانية في ٢٠٠٩ في إطار عملية مشتركة أُجريت بمساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبمقتضى مبادرة الحد من التهديدات العالمية، أعيد كل وقود اليورانيوم المستنفد العالي التخصيب من مفاعل البحث للتدريب والبحوث والنظائر والذريات العامة إلى الولايات المتحدة، بلد المنشأ، في ٢٠٠٩.

٩٠ - وناشد جميع الدول الأطراف أن تبدي المرونة وأن تنظر إلى ما يتجاوز المصالح الوطنية والإقليمية وأن تفسح المجال لصورة أوسع للسلم والأمن والازدهار للأجيال الحالية والمقبلة. وينبغي عدم الخشية من اختلافات الرأي، ولكن ينبغي أن يوضع في الحسبان أن

تحقيق نتائج إيجابية للمؤتمر من شأنه أن يبيّن الإرادة السياسية للأطراف للتناول الناجح لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٩١ - **السيد ملادينوف** (بلغاريا): قال إن إيقاف انتشار الأسلحة النووية مهمة تتجاوز الممارسات السياسية والدبلوماسية والطموحات الوطنية والذات الشخصية. إنه التزام عالمي وتعهد مشترك تتعهد به الدول الأطراف في المعاهدة التي يجب عليها، في منعطف حرج بالنسبة إلى مستقبل نظام عدم الانتشار النووي العالمي، إما أن تنتهز الفرصة لعكس اتجاه انتشار الأسلحة النووية وتبني الزخم من أجل إزالتها في نهاية المطاف، أو إطالة فترة التردد في اتخاذ القرار التي من شأن الذين سعوا إلى تحدي المعاهدة أن يصبحوا خلالها أكثر قوة وخطرا.

٩٢ - وواصل القول إن مؤتمر الاستعراض الحالي لا يمكن أن يُعتبَر ''عملا مُعتادا''؛ لقد انتهى مؤتمر ٢٠٠٥ بدون اتفاق موضوعي على التحديات العسيرة التي تواجه المعاهدة. يجب على كل أمة أن تضع معاهدة معززة في مركز دبلوماسيتها الوطنية وأن تتخذ خطوات للمساعدة في تحقيق أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار واستخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية، وهي تعرف أنه لا يوجد بلد يمكنه أن يحققها بمفرده. إن الخلافات والشجارات الإجرائية التي أدت أحيانا كثيرة إلى أزمات يجب أن توضع جانبا. الفشل ليس خيارا؛ والتقيد العالمي بالمعاهدة يجب أن يكون موضوعا يحظى بالأولوية العالمية، وينبغي للدول غير الأطراف أن تُدعى إلى تطبيق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية على جميع أنشطتها النووية المدنية وإلى إيقاف صنع الأسلحة النووية والمواد المتعلقة بها.

٩٣ - واستطرد قائلا إن حسا جديدا بالإلحاح قد نشأ منذ مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٥؛ وأثار الكشف عن شبكات نووية سرية شبح حيازة جهات فاعلة من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل. ومن شأن نظام عدم الانتشار النووي أن يُقوَّض إذا سُمح للمنتهكين بالعمل بإفلات من العقاب. ولأول مرة، أعلنت دولة موقعة عن انسحابها من المعاهدة وجددت برنامجها لإنتاج اليورانيوم العالي التخصيب. إن جميع الدول الأطراف، بما في ذلك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ملزمة بالتزاماتها بمقتضى المعاهدة ولا يمكن أن يحدث الانسحاب بدون نتائج. ولذلك يحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال لجميع التزاماتها الدولية بمقتضى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعلى استئناف المفاوضات بغية الإخلاء القابل للتحقق لشبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية.

٩٤ - ومضى قائلا إن ثمة شواغل لها ما يبررها تتعلق بالبرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية التي ينبغي لها أن تمتثل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومعايير وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية امتثالا كاملا وغير مشروط ولا لبس فيه ودون تأخير. وإن أي شيء دون الامتثال الكامل ينبغي ألا يكون مقبولا. بذل المجتمع الدولي جهودا هامة للاتصال بإيران، وينضم إلى أعضاء آخرين في الاتحاد الأوروبي الذي دعا حكومتها إلى الاستجابة على نحو إيجابي. إن التصديق على البروتوكول الإضافي الذي وقعت فعلا إيران عليه وتطبيقه من شأنهما أن يكونا خطوة واسعة في ذلك الاتجاه. وينبغي للدول الأطراف أيضا أن تعيد التأكيد على التزامها بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، مستفيدة من الإنشاء الناجح لمنطقتين كتلك في أفريقيا وآسيا الوسطى.

٩٥ - وواصل القول إن من الأساسي منع الجهات الفاعلة من غير الدول من حيازة أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها. ولذلك ينبغي للدول الأطراف أن تدعو إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٥) وأن تعيد التأكيد على أن ضبط الخبراء أداة ضرورية لعدم الانتشار بينما ترفض الافتراض الزائف بأنه يعيق التعاون ونقل التكنولوجيا. وينبغي للمؤتمر أيضا أن يرحب بالدور الداعم الذي تؤديه المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار في دعم نظام عدم الانتشار.

٩٦ - وقال إن الأمن النووي لازم تماما لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ومئات الأطنان من المواد الانشطارية التي تصلح للاستخدام في صناعة الأسلحة والتي يمكن أن تكون أهدافا للتخريب أو سوء الاستخدام أو التحريف وملايين المصادر الإشعاعية المنشورة حول العالم ليست محمية حماية محكمة. ولذلك ينبغي للمؤتمر إن يدعو إلى تأمين المواد الانشطارية المعرضة للخطر.

٩٧ - وواصل القول إنه يجب على جميع الدول أن تعترف بأن تعزيز المعاهدة مسعى مشترك ينبغي أن تؤيده إجراءات محددة. ويرحب بقيام حكومة الولايات المتحدة مؤخرا بنشر ”استعراض الوضع النووي“ وبالتزامها بالسعي إلى طرق للحد من دور الأسلحة النووية مع المحافظة على قدرة ردعية سالمة ومأمونة؛ والتوقيع على معاهدة جديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي؛ ومؤتمر قمة الأمن النووي في نيسان/أبريل ٢٠١٠، نوقشت فيه تدابير لتخفيض تهديد الهجوم النووي؛ والالتزام المجدد من قِبل رئيس الولايات المتحدة بالسعي إلى التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وجهوده للشروع في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لإيقاف إنتاج المواد الانشطارية؛

وإعلان وزيرة الخارجية للولايات المتحدة، في الجلسة الحالية، عن قدر أكبر من الشفافية فيما يتعلق بالمخزون النووي لبلدها.

٩٨ - واستطرد قائلا إنه، بغية نجاح مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠، يجب على الدول الأطراف ألا تحجم عن تحقيق أهم أهدافها: تعزيز صكوك التحقق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتعزيز تدابير الإنفاذ لنظام عدم الانتشار، وتشديد أحكام الانسحاب الواردة في المعاهدة حتى لا يكون من الممكن إساءة استعمالها من قِبل الدول غير الممتثلة. وتعتقد حكومة بلده بأن اتفاقا للضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي أساسيان بالنسبة إلى معيار التحقق الراهن للوكالة الدولية. ونظرا إلى التحديات الأمنية الحديثة وخطر حيازة المنظمات الإرهابية على أجهزة نووية، يشكل تعزيز مبادئ وضمانات المعاهدة أداة قيمة لمكافحة الإرهاب النووي. لقد تجمعت الدول الأطراف في المؤتمر بحسن النية وبتشاطر الاقتناع بالعمل صوب ''الصفر الشامل''، وحثها على الاستفادة من تلك الفرصة التاريخية لعكس اتجاه انتشار الأسلحة النووية والبناء على الزخم لإزالتها في نهاية المطاف.

٩٩ - **السيد ناتالاغاوا** (إندونيسيا): قال إن الإخفاق في تحقيق التقدم صوب نزع السلاح يعود إلى إخفاق كل من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الوفاء بالتزاماتها. إن جميع الأطراف بحاجة إلى نبذ مواقف الماضي المتعنتة وإلى التركيز على ردم الخلافات. لقد حدثت بعض التطورات الإيجابية، بما في ذلك المعاهدة الجديدة الموقعة من قِبل الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، و ''استعراض الوضع النووي'' الذي نشرته الولايات المتحدة مؤخرا. ويوفر المؤتمر فرصة للبناء على تلك التطورات. ويسره أن يخبر المؤتمر بأن بلده يشرع في إجراء التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

١٠٠ - ومضى قائلا إن من الأساسي أن تفي الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها بمقتضى المعاهدة وأن تقدم، ريثما تتم الإزالة الكلية للأسلحة النووية، الضمانات الأمنية السلبية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ثمة حاجة إلى تناوُل تهديدات الانتشار دون الكيل بمكيالين. وثمة حاجة، على نحو خاص، إلى حمل إسرائيل على الانضمام إلى المعاهدة، وينبغي إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفقا للقرار الذي اتخذه مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥. وينبغي دعم المناطق القائمة الخالية من الأسلحة النووية، ولا يمكن أن يوجد تبرير لأي تعاون في مجال الطاقة النووية مع الدول التي تضيف إلى زخم الانتشار. ومن الناحية الأخرى، ينبغي احترام الحق الثابت في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، كما هو منصوص عليه في المادة الرابعة من المعاهدة، وينبغي تعزيز الوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى

تكون قادرة على الإيفاء بولايتها في ذلك الصدد. وينبغي تناوُل جميع الأركان الثلاثة للمعاهدة بطريقة متوازنة وشاملة وغير تمييزية. وفي نهاية المطاف، ينبغي اعتماد اتفاقية عالمية لها خط زمني محدد لنزع السلاح الكامل، لأن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمانة الوحيدة لئلا تستخدم تلك الأسلحة أبدا.

١٠١ - **الرئيس:** رحّب بإعلان إندونيسيا عن أنها تشرع في عملية التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

١٠٢ - **السيدة كالمي - رِي** (سويسرا): قالت إن المعاهدة على مفترق طرق. إن المعاهدة الجديدة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي ومؤتمر قمة الأمن النووي في واشنطن العاصمة تطوران إيجابيان. ولكن التعديلات التي أجريت مؤخرا للوضعين النوويين لأكبر دولتين نوويتين ما تزال تخفق في تناول السؤال الأساسي، وهو لماذا لا يزال الردع النووي، بعد نهاية الحرب الباردة بعقدين، جزءا من مذهبيهما العسكريين على الإطلاق؟ إن الأسلحة النووية عديمة الفائدة حيال الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تمتلك قدرة الضربة الثانية كما هي حيال المجموعات الإرهابية التي لن تُردع بتهديد الانتقام النووي. وهي أيضا غير أخلاقية بسبب الأذى العشوائي الذي يمكن أن تتسبب فيه للكائنات البشرية والبيئة وهي غير قانونية بمقتضى القانون الإنساني الدولي.

١٠٣ - وواصلت القول إن بلدها يأمل في أن يعتمد المؤتمر خطة للعمل لإحياء الزخم لنزع السلاح بالبناء على منجزات المؤتمرات السابقة، وعلى وجه الخصوص بتحديث الخطوات العملية الـ ١٣ المتفق عليها في مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٠ وفقا للخطوط المقترحة من قِبل اللجنة الدولية المعنية بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. إن نزع السلاح لم يعد ينبغي أن يعالج بوصفه ''الحلقة الضعيفة'' للركنين الآخرين للمعاهدة، وينبغي اتخاذ إجراءات لتبديد الشكوك حول قدرة الوكالة الدولية على منع الانتشار. إن توسيع نطاق استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في العقود القادمة حتمي، ويحتاج المؤتمر إلى اعتماد صياغة واضحة تعيد التأكيد على العلاقة بين الحق الثابت لجميع الدول في استخدام الطاقة النووية في الأغراض المدنية وواجب كفالة الأمن والسلامة النوويين.

١٠٤ - ومضت قائلة إنه فيما يتجاوز تحقيق النجاح في حل مسائل قيد النظر الفوري يحتاج المؤتمر إلى التحرك قُدُما إلى رؤيا عالم لا محل فيه لاستخدام الأسلحة النووية في المذاهب العسكرية للدول الحائزة للأسلحة النووية. من المهم بالنسبة إلى سويسرا دعم منظور إنساني في المناقشة الحالية لنزع السلاح النووي. ينبغي الحظر الكامل للأسلحة النووية باتفاقية

جديدة وفق الخطوط التي اقترحها الأمين العام. لقد أعدت سويسرا دراسة حول تحريم الأسلحة النووية ستقدمها في حدث جانبي قادم.

١٠٥ - وواصلت القول إن الدول والمجتمع المدني على حد سواء كان لهما دور في ترجمة رؤيا عالم حيث لا توجد أسلحة نووية وحيث تُستخدم الطاقة النووية استخداما متسما بالمسؤولية إلى حقيقة واقعة. ويجب على المؤتمر أن يعزز الحوار الذي يؤدي إلى ما يتجاوز مفترق الطرق الحالي بالنسبة إلى معاهدة عدم الانتشار.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠.

NPT/CONF.2010/SR.3

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

28 June 2010
Arabic
Original: English

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٤ أيار/مايو ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس:السيد كباكتولان . . . . . (الفلبين)
ثـم :السيد بن مهيدي (نائب الرئيس) . . . . . (الجزائر)
ثـم :السيد وولكوت (نائب الرئيس) . . . . . (أستراليا)
ثـم :السيد دي ماسيدو سوارس (نائب الرئيس) . . . . . (البرازيل)
ثـم :السيد كباكتولان (الرئيس) . . . . . (الفلبين)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب أن تقدَّم التصويبات بإحدى لغات العمل في مذكرة وتُدرَج في نسخة من المحضر. ويجب أن ترسل التصويبات في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

سيصدر أي تصويب لمحضر هذه الجلسة وأية جلسات أخرى في وثيقة تصويب.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

المناقشة العامة (تابع)

١ - **السيد غريشينكو** (أوكرانيا): قال إن أوكرانيا اتخذت قبل ١٦ سنة إجراءً غير مسبوق بالتخلي طواعية عن ترسانتها النووية الموروثة، التي كانت في ذلك الوقت ثالث أكبر ترسانة في العالم. وفي سنة ١٩٩٤، انضمت أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير حائزة للأسلحة النووية، ومنذ ذلك الحين عملت دوماً على تشجيع نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وأضاف أن حكومة أوكرانيا مقتنعة اقتناعاً عميقاً بأن الأسلحة النووية لم تعمل على تقوية الأمن بل أنها بالأحرى أوجدت مزيداً من التوترات والمخاطر بالنسبة للدول التي حاولت جاهدة إحراز هذه الأسلحة.

٢ - وذكر أن قرار أوكرانيا أُتخذ على أساس أن ضمانات الأمن التي تلقتها عن طريق مذكرة بودابست، تشكل جزءاً أساسياً من سياستها الخاصة بنزع السلاح النووي. وقال إن ضمانات الأمن لا بد وأن تتجسَّد في وثيقة دولية ملزمة قانوناً. فالدول تتمتع بحق أساسي في اختيار الوسيلة التي تكفل توفير أمنها القومي ومصالحها القومية، وينبغي أخذ هذا الحق في الاعتبار عند وضع كيانات دولية وإقليمية للأمن.

٣ - وقد أعلنت أوكرانيا في نيسان/أبريل ٢٠١٠ أنها ستزيل جميع مخزوناتها من اليورانيوم عالي التخصيب بحلول سنة ٢٠١٢، شريطة أن تتلقى مساعدات دولية كافية في هذا الشأن. وتبين خطوتها التي اتخذتها طواعية أنها تتخذ مسألة عدم انتشار الأسلحة النووية بشكل جدي، ويُعد هذا دليلاً على التزامها بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩).

٤ - وأكد أنه بفضل المعاهدة، تحقق تقدم كبير صوب نزع الأسلحة النووية أثناء فترة الأربعين سنة الماضية. ومع ذلك، ظلَّت الترسانات النووية القائمة والثغرات الكثيرة الموجودة في نظام عدم الانتشار بمثابة أخطار تهدد السلام والأمن العالميين.

٥ - وأشار إلى أن الأحداث الأخيرة تدعو إلى الأمل بأن تدرك الدول مدى خطورة تلك التهديدات وأنها ملتزمة بالتصدي لها. ويعتبر مؤتمر قمة الأمن النووي في واشنطن والتوقيع في نيسان/أبريل ٢٠١٠ على المعاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن تدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، معلمين إثنين يمهدان الطريق نحو إجراءات أخرى. وقال إن أوكرانيا ترحِّب أيضاً بقرار الولايات المتحدة تقديم ضمانات الأمن الملزمة قانوناً إلى البلدان المنتمية إلى المناطق الخالية من الأسلحة النووية، المنشأة في أفريقيا وجنوب المحيط الهادئ.

٦ - وأضاف قائلاً إن أوكرانيا تنادي بقوة لنزع سلاح عالمي شامل وبالتقيُّد الصارم بالمعاهدة. وقال إن هناك حاجة ماسة للاستفادة من نتائج مؤتمري الاستعراض في عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٠. ومن الضروري إعادة التأكيد على سلامة الخطوات العملية الثلاث عشرة في نزع السلاح النووي، ليس هذا فحسب بل أيضاً من الضروري استعراضها بدقة، وإذا استدعت الضرورة، تحديثها وتوسيع نطاقها. فنظام المعاهدة تعرَّض لضغط شديد في السنوات الأخيرة وكانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تكافح من أجل تحديات التحقق والإنفاذ والامتثال. وينبغي أن يولي مؤتمر الاستعراض أهمية مناسبة لتنفيذ التزامات عدم الانتشار.

٧ - وأضاف قائلاً إن المعاهدة تتطلب آلية أكثر فعالية للتصدي للتحديات الحالية، وسوف تتدعم المعاهدة بصياغة طرائق يمكن للدول بمقتضاها أن تنفذ المادة العاشرة من المعاهدة. زيادة على ذلك، يلزم تنفيذ التقيُّد الصارم بقرارات مجلس الأمن بشأن منع الاتجار بالمواد النووية ومنع الأطراف الفاعلة من غير الدول من حيازة هذه المواد. إضافة إلى ذلك يجب تدعيم الحماية المادية للمواد والمرافق النووية، وذلك بسبب زيادة مخاطر الإرهاب.

٨ - وأوضح أن أوكرانيا تعرب عن أسفها لاستمرار المأزق بسبب معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. إضافة إلى ذلك، من المأمول فيه أن الالتزام المتكرر من الدول الأساسية بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية سوف يسمح لها في النهاية بدخولها حيز النفاذ.

٩ - وقال إن الوصول إلى استخدام الطاقة والتكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية يعتبر أمراً أساسياً للغاية للتنمية المستدامة، شريطة أن تخضع هذه الاستخدامات للضمانات كاملة النطاق من الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقال إن وفده يرحب بالاتفاق الذي تم مؤخراً بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتحاد الروسي لإنشاء احتياطي من اليورانيوم المنخفض التخصيب لإمداد الوكالة المذكورة به، وهو ما يمكن أن ييسر إمداد الوقود النووي والخدمات النووية وفي الوقت نفسه تقليل خطر الانتشار إلى أدنى حد.

١٠ - واستطرد قائلاً إن تدعيم السلامة والأمان للمواد والمرافق النووية، إنما يعتبر أكثر أهمية كما يظهر ذلك من الحادثة التي وقت في أوكرانيا قبل ٢٤ سنة في مفاعل الطاقة النووية في تشرنوبيل. وسوف ينعقد مؤتمر دولي في نيسان/أبريل ٢٠١١، بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين للحادثة، وذلك لتحديد التقدم المحرز صوب هدف العودة للحياة الطبيعية ولمعالجة مسألة الاستخدام الآمن للطاقة النووية.

١١ - واختتم قائلاً إنه لضمان أن يكلل بالنجاح مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، يجب تنفيذ القرارات التي تطلب إلى العناصر الفاعلة الرئيسية التخطيط لما بعد سنة ٢٠١٠، ووضع خطط عمل فعالة وتخصيص الموارد للتصدي لتحديات الانتشار.

١٢ - **السيد يريميتش** (صربيا): قال إن وفده يؤيد التنفيذ الكامل لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وأكد على المجتمع الدولي أن يبذل جهوداً متضافرة لتحقيق عالمية شمولها.

١٣ - وأضاف قائلاً إن أول هدف من الأهداف الأساسية الثلاثة للمعاهدة هو عدم الانتشار، وهو أهم تحدي مباشر يتعيَّن التصدي له. ونظراً لأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يمكن أن تؤدي دوراً تكميلياً في هذا المضمار، تعتبر مبادرة الأمين العام لاستضافة اجتماع وزاري لإنفاذ هذا الصك في أقرب وقت ممكن موضع ترحيب بصفة خاصة. ومع ذلك، تحتاج معاهدة عدم الانتشار ذاتها إلى تقديم مزيد من الحماية ضد الخطر الذي تشكله العناصر الفاعلة من غير الدول والتي تحرز مواد صالحة لصنع الأسلحة من خلال مزيد من آليات المساءلة الصارمة والشفافية، بما في ذلك الطرائق المتفق عليها لتعزيز أنشطة التحقق التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي الوقت نفسه، يجب اتخاذ الرعاية الخاصة لضمان أن لا تخضع أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لنوع من التسييس الذي لا وجوب له.

١٤ - وأضاف قائلاً إن الهدف الأساسي الثاني للمعاهدة هو نزع السلاح. وفي هذا الخصوص، يرحب وفده بالمعاهدة الجديدة بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية التي وقَّعت عليها مؤخراً الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. ومع ذلك، يؤكد وفده أن المفاوضات لا تزال تمس الحاجة إلى مضاعفتها بهدف إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

١٥ - وأشار إلى الهدف الأساسي الثالث للمعاهدة وهو يخص استخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وكجزء من التزام حكومته بالتطبيقات النووية السلمية، قال إن حكومته وقعت مؤخراً بروتوكولاً إضافياً لاتفاقها الخاص بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. زيادة على ذلك، اعتمد برلمان جمهورية صربيا في أيار/مايو سنة ٢٠٠٩، قانوناً بشأن الحماية من الإشعاع المؤيَّن والأمان النووي بغية مواءمة التشريعات المحلية مع المعايير الدولية الأكثر صرامة. وقال إن نفس القانون أدى إلى إنشاء وكالة وطنية مستقلة للطاقة، وهي سوف تصبح قيد التشغيل في منتصف سنة ٢٠١٠.

١٦ - وأضاف قائلاً إن صربيا كانت طوال سنوات عديدة تعمل بشكل وثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لنقل ٤٨ كيلوغراماً من اليورانيوم المشعَّع العالي التخصيب من صربيا إلى الاتحاد الروسي من أجل التخزين الآمن في إطار مشروع وقف التشغيل النووي لمعهد

فينسا للعلوم النووية في صربيا، وهو نموذج للتعاون المتعدد الأطراف في ثلاثة مجالات حاسمة: إزالة الوقود المستنفد؛ إدارة النفايات المنخفضة والمتوسطة النشاط الإشعاعي؛ ووقف تشغيل المرافق كبيرة الحجم. وقال إن صربيا على استعداد لتبادل خبراتها الفنية في إطار مشروع وقف التشغيل النووي لمعهد فينسا مع سائر البلدان المهتمة بالأمر.

١٧ - وأخيراً، أكد أن وجود القيادة الشجاعة ورؤية عالمية وبصيرة استراتيجية فحسب يمكن بها إزالة الخطر المستمر في الإفناء الجماعي الذي تشكله الأسلحة النووية. واختتم قائلاً إنه ينبغي اتخاذ إجراء لجعل العالم غداً مكاناً أكثر أماناً.

١٨ - **السيدة موني** (بنغلاديش): قالت إن حكومتها في حين ترحِّب بعديد من التطورات الإيجابية غير مقتنعة بأن ما يُبذل فيه الكفاية لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وما زالت حكومتها تنادي بتنفيذ القرارات التي اتُخذت بتوافق الآراء في مؤتمري الاستعراض عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، وخصوصاً الخطوات العملية الثلاث عشرة.

١٩ - وأضافت قائلة إن بلدها الذي يتمتع بسجل رائع بشأن عدم الانتشار قد اختار دون قيد أو شرط أن يبقى دولة غير نووية، وهي ملتزمة بالتقيُّد التام بمعاهدة عدم الانتشار ومعاهدة حظر التجارب. وفي الواقع، وقَّعت بنغلاديش على بروتوكول إضافي لاتفاق الوكالة الدولية للطاقة الذرية الخاص بالضمانات، ليس هذا فحسب، بل كانت أيضاً أول دولة من جنوب آسيا مدرجة في المرفق ٢ وصدَّقت على معاهدة حظر التجارب.

٢٠ - ومضت قائلة إن بنغلاديش ملتزمة دستورياً بتحقيق نزع السلاح العام الكامل وأن حكومتها قد أيَّدت بثبات نهجاً متعدد الأطراف إزاء عدم الانتشار النووي ونزع الأسلحة النووية. ووفقاً لذلك، اعتمد برلمان بنغلاديش في الآونة الأخيرة قراراً يؤيد مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠؛ مؤكداً على الحاجة إلى تنفيذ جميع الأعمدة الثلاثة لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية؛ ويعرب عن القلق إزاء التهديدات والتحديات المتعددة التي تشكلها الأسلحة النووية؛ معتبراً أن نزع الأسلحة النووية وعدم الانتشار هما عمليتان يدعم كل منهما الآخر.

٢١ - ومضت قائلة إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تستطيع أن تعاون البلدان النامية على تحقيق تنمية مستدامة من خلال أنشطتها في مجال التعاون التقني. وقال إن أية تقييدات غير واجبة بشأن هذه الأنشطة التي تعتبر منافية لروح المعاهدة لا بد أن تزال. ولبلوغ هذه الغاية، ينادي وفدها بإجراء حوار بناء مع جميع أصحاب المصلحة أثناء انعقاد مؤتمر الاستعراض بهدف تنفيذ أحكام المواد الأولى والثانية والرابعة في المعاهدة، في جو من الائتمان والثقة.

٢٢ - وأخيراً، قالت إنها تلاحظ أن البلدان غير الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في المعاهدة، لديها حق مشروع في تلقي ضمانات أمن سلبية من الدول الحائزة لأسلحة نووية. وهذه مسألة تثير القلق لأن هذه الدول الأخيرة لاتضيف فقط مزيداً من القدرة الدقيقة على مخزوناتها القائمة من الأسلحة النووية، بل أنها أيضاً تطوِّر أنواعاً جديدة من الأسلحة. ويجب بالتالي متابعة بذل الجهود المتجددة والقوية لوضع إطار ملزم قانوناً من أجل توفير ضمانات أمن سلبية بهذا الشكل.

٢٣ - تولى السيد بن مهيدي (الجزائر)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

٢٤ - **السيد الكلاي** (البوسنة والهرسك): قال إن المبادرات الأخيرة، رغم النكسات التي شُوهدت على مدى العقد الماضي، أعطت حافزاً جديداً لعملية نزع الأسلحة النووية وعدم انتشارها، وخصوصاً قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩) ونتيجة مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عُقد مؤخراً في واشنطن والخاتمة التي كُللت بالنجاح للمعاهدة الجديدة بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي.

٢٥ - ويتيح مؤتمر الاستعراض الحالي فرصة قيِّمة بالنسبة للدول الأطراف لتجديد التزاماتها إزاء المبادئ الرئيسية لمعاهدة عدم الانتشار. وينبغي أن تعمل جميع الدول الأطراف معاً بروح من الوفاق والمرونة بحيث يمكن التوصل إلى نتيجة بنَّاءة بشأن الأعمدة الثلاثة التي يدعم بعضها بعضاً وذات الأهمية بنفس القدر.

٢٦ - ومضى قائلاً إن وفده يرغب بصفة خاصة أن يؤكد على أهمية نزع الأسلحة النووية ومن ثم يدعم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وهي التي تمثِّل خطوة إيجابية صوب هدف تحقيق نزع الأسلحة على الصعيد العالمي.

٢٧ - ومضى قائلاً إن جميع الدول الأطراف في المعاهدة في حين يحق لها استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، فإنها تحتاج أيضاً إلى التقيُّد بالصكوك الملزمة قانوناً والمنشأة لضمان استخدامها الآمن والمسؤول، وخصوصاً اتفاقات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الخاصة بالضمانات. وقد أظهرت الوكالة نفسها على أنها مراقب دولي للضمانات النووية يتسم بالثقة والحيدة والكفاءة.

٢٨ - **السيد مدلسي** (الجزائر): قال إن هناك اتفاقاً عاماً، رغم الهدف النهائي لمعاهدة عدم الانتشار وهو نزع السلاح على الصعيد العالمي، على أن نزع الأسلحة النووية وعدم انتشارها يساعدان على بناء الثقة واستتباب السلام والأمن الدوليين، وعلى أن استخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية تعتبر أساسية بدرجة متزايدة من أجل التنمية والتقدُّم.

وعلى هذا الأساس، ينبغي أن يسعى المشاركون في المؤتمر الاستعراضي الحالي إلى إقامة توافق آراء باعتماد قرارات متوازنة تلبي توقعات جميع الدول الأطراف دونما تمييز.

٢٩ - ووفقاً لذلك، ينبغي أن يدرك المشاركون أن اتباع نهج انتقائي وتمييزي قد أدى إلى فشل المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٥، وأن يعيد هؤلاء التأكيد على حقوق والتزامات الدول استناداً إلى الأعمدة الثلاثة الأساسية التكميلية والتي لا تتجزأ، وأن يسعى هؤلاء إلى إصلاح المعاهدة بضمان التنفيذ الفعال لجميع موادها دون تمييز. وينبغي أن تكون نقطة الانطلاق لديهم تنفيذ المقررات والقرارات المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي في عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٠.

٣٠ - وأخيراً، قال إن وفده يود بصفة خاصة أن يوجه الاهتمام إلى ضرورة أن تقدِّم الدول الحائزة لأسلحة نووية ضمانات أمن للدول غير الحائزة لأسلحة نووية؛ والاقتراح الجزائري الخاص بالمادة الأولى من المعاهدة ليتم تعزيزها لضمان أن تحجم الدول الحائزة لأسلحة نووية عن التعاون في المجال النووي المدني مع الدول غير الأطراف في المعاهدة؛ والتأييد الكامل من الجزائر لولاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٣١ - **السيدة إسبرسون** (الدانمرك): قالت إن المعاهدة حققت منذ دخولها حيز النفاذ إسهاماً هاماً في الأمن العالمي، ومع ذلك لا تزال توجد أوجه قصور وعدم تيقن. وتبين التطورات الأخيرة تبين مع ذلك أن الزخم الإيجابي أخذ يتدعم. وأعربت عن تأييد حكومتها لنتيجة متوازنة يسفر عنها المؤتمر بحيث تيسِّر إحراز تقدم بشأن أعمدة المعاهدة المترابطة الثلاثة، ويعتبر نجاح المؤتمر مسار قلق للدول الحائزة لأسلحة نووية وللدول غير الحائزة لأسلحة نووية مثل الدانمرك.

٣٢ - وأضافت قائلة إن الاختلافات في أولويات الدول وتوقعاتها المرتقبة فيما يتعلق بالمعاهدة، في حين أنها مشروعة، لا يجب استغلالها انتقائياً لإغفال قضايا أو لعرقلة توافق في الآراء. وأكدت أنها تأمل في تؤكد الدول الأطراف المشاركة في المؤتمر على المبادئ الأساسية للمعاهدة؛ وتتفق على مجموعة من التدابير الملموسة والفعالة والتوافقية على غرار ما ورد في ورقة العمل المقدَّمة من الاتحاد الأوروبي إلى اللجنة التحضيرية في سنة ٢٠٠٩؛ وأن تنظر في طرق للتحسين بشأن إجراءات تنفيذ المعاهدة.

٣٣ - وقالت إن الدانمرك تؤيد الجهود المبذولة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وترحِّب الدانمرك أيضاً بتوقيع المعاهدة الجديدة بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية التي وقعتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في نيسان/أبريل ٢٠١٠ وتشجِّع الأطراف على التفاوض بشأن إجراء تخفيضات إضافية. وإذ

تنوه الدانمرك بالالتزامات المعلنة في مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عقد مؤخراً، تدعو المجتمع الدولي لبذل كل جهد ممكن من أجل إنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وللبدء في مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

٣٤ - وأشارت إلى أن أهداف معاهدة عدم الانتشار لا يمكن تحقيقها دون تقيُّد شامل، ولبلوغ هذه الغاية، يجب على الدول غير الأطراف أن تشجع للانضمام إلى المعاهدة. إضافة إلى ذلك، سيكون من الضروري النظر في نوع الإجراءات المحدَّدة التي قد تكون مناسبة في حال الانسحاب من معاهدة - وهو تهديد محتمل للسلام والأمن الدوليين، وخاصة إذا كانت الدولة الطرف المعنية تنتهك الالتزامات الواردة في المعاهدة. فالانسحاب لا يعفي أي بلد من تلك الالتزامات.

٣٥ - واختتمت قائلة إن الدانمرك، بصفتها عضواً في مجلس المحافظين للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تؤيد بقوة نظام الوكالة الخاص بالضمانات وسوف تعمل من أجل تعزيز الاعتراف بالبروتوكول الإضافي لاتفاقات الضمانات باعتباره معيار التحقق.

٣٦ - وتولى السيد وولكوت (استراليا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

٣٧ - **السيد جودة** (الأردن): قال إن المعاهدة أقامت توازناً دقيقاً بين الأمن والتنمية في سياق توافق الآراء الدولي. وأشار إلى أن توقيع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي مؤخراً على معاهدة بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، في حين يعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح، يحتاج إلى تدعيمه بعمل آخر، وهو توسيع نطاق المبادرة لتيسير انضمام دول أخرى. وقال إن التقيُّد العالمي بمعاهدة عدم الانتشار يجب أن يتحقق أولاً وآخراً. وريثما يتم دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وهو ما يجب أن يتحقق في أقرب موعد ممكن، يحث الأردن الدول على الامتناع عن إجراء تجارب نووية من أي نوع، على النحو المتفق عليه في المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٠. وقد يستخدم قرار الجمعية العامة ٣٥/٦٤، الذي أعلن يوم ٢٩ آب/أغسطس يوماً عالمياً لمناهضة التجارب النووية، لإذكاء الوعي بضرورة إلغاء التجارب النووية.

٣٨ - وأضاف قائلاً إن مناخ الانفراج والشعور بالمسؤولية الذي أظهرته الدولتان العظميان الحائزتان للأسلحة النووية سوف يساعدان بالتأكيد مؤتمر نزع السلاح في جنيف على الإسراع بإبرام معاهدة شاملة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي حين يظهر استعراض مستوى الالتزام بالمادة الرابعة من المعاهدة أنه رائع بوجه عام، تصبح الحالة الوحيدة التي انحرفت عن القاعدة العامة مدعاة لقلق بالغ.

٣٩ - ونظراً لأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي الجهاز المختص للتحقق من الامتثال لنظام عدم الانتشار، لا بد من تقديم الدعم الكامل للوكالة في تصريف واجباتها ولا يجب تقليص سلطاتها. وزيادة على ذلك، من شأن التنفيذ الطوعي للبروتوكول الإضافي أن يعزّز الثقة في نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومع ذلك، لن تؤثّر أية واحدة من تلك الخطوات بأي شكل في الحق الثابت للدول الأطراف في تطوير الطاقة النووية من أجل الاستخدامات السلمية دونما تمييز.

٤٠ - واستطرد قائلاً إن الأردن سيتعاون مع جميع الدول الأطراف ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمان امتثال برنامجه النووي السلمي تماماً مع المعاهدة وجميع الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة. وقد أكّد الأردن في مؤتمر قمة الأمن النووي المعقود في نيسان/أبريل ٢٠١٠. التزامه بالتعاون في المسائل النووية ومنع المواد النووية من الوقوع في أيدي المنظمات الإرهابية أو غيرها من الأطراف غير المسؤولة، ويُحتمل من خلال إنشاء آلية دولية لتبادل المعلومات بشأن أنشطتها.

٤١ - ومضى قائلاً إن ما أعلنه الرئيس أوباما من تجديد التزامه إزاء دبلوماسية متعددة الأطراف ورؤيته بوجود عالم خالٍ من أسلحة الدمار الشامل إنما يساعد في تبديد عدم الثقة الذي يحيط بنظام عدم الانتشار في السنوات الماضية، وفي ضوء الموقف الإيجابي لنظيره الروسي، كان هناك سبب للتفاؤل بشأن آفاق نجاح المؤتمر.

٤٢ - وقال إن توسيع نطاق المعاهدة إلى ما لا نهاية يثير تساؤلات بسبب الجمود الذي لا يمكن تعليله في تنفيذ قرار سنة ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. زيادة على ذلك، لا يزال الإحجام عن إعطاء الدول غير الحائزة لأسلحة نووية ضمانات سلبية وعن تنفيذ الخطوات العملية الثلاث عشرة يعتبر هذا موضع جدال. وقال إن عدم انضمام إسرائيل إلى المعاهدة وعرض مرافقها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية يقوّض مصداقية المعاهدة ويجعلها مصدراً لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط. وتؤكّد التوتّرات في المنطقة على ضرورة أن تضاعِف الدول الأطراف جهودها لتنفيذ القرار. ومن شأن القيام بذلك أن يُنقِذ مصداقية عملية الاستعراض ويُسهم في قيام سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة، فضلاً عن إنشاء دولة فلسطينية مستقلة.

٤٣ - **السيد آل نهيان** (الإمارات العربية المتحدة): أشار إلى المكاسب الهامة التي تحققت في إطار نظام المعاهدة في السنوات الأربعين الماضية، ومع ذلك، لا تزال توجد تحديات ضخمة أمام تنفيذها. ودعماً للجهود العالمية من أجل عدم الانتشار، انضمت الإمارات العربية المتحدة إلى المعاهدة في سنة ١٩٩٥ وصدّقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب

النووية في سنة ٢٠٠٠. وقال إن حكومته قد أبرمت اتفاقاً شاملاً خاصاً بالضمانات في سنة ٢٠٠٣ وهي بصدد التصديق على بروتوكول إضافي. وتشمل الخطوات الملموسة الأخرى القرار بالتخلّي عن قدرات التخصيب وإعادة المعالجة واعتماد سياسة وطنية مؤخراً بشأن التقييم والتطوير المحتمل للطاقة النووية للأغراض السلمية.

٤٤ - وأضاف قائلاً إن الإمارات العربية المتحدة تدعم حق جميع الدول الأطراف في المعاهدة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ومع ذلك، في عالم حيث يُعتبر الانتشار النووي فيه مصدراً للقلق، ينبغي أن تخضع الدول التي تسعى للقيام بذلك إلى إجراء التحقق من الوكالة الدولية للطاقة الذرية وضماناتها وأن تتصدّى لأية شواغل قد تواجه المجتمع الدولي فيما يتعلق بطبيعة برامجها النووية. ويلزم أيضاً أن تقوم الدول المتقدمة تكنولوجيا والتي تمتلك قدرات نووية بمساعدة الدول غير الحائزة لأسلحة نووية على تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية.

٤٥ - وبغية التصدّي للتحديات التي تواجه المعاهدة، من الضروري تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومدى فعاليتها التي تعتبر حاسمة بالنسبة لتطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية. أما بالنسبة للدول التي صدّقت على بروتوكول إضافي لاتفاق الضمانات الشاملة، فينبغي أن تحظى بالأولوية فيما يتعلق بتصدير التكنولوجيا النووية. إضافة إلى ذلك، ينبغي أن تقوم الدول الأطراف بإعادة النظر في حكم الانسحاب من المعاهدة، وخصوصاً لأنه يتصل بالدول التي استفادت من نقل المعرفة والتكنولوجيا النووية بمقتضى الاتفاقية.

٤٦ - وحيث أن الطريقة الوحيدة لضمان عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تتمثّل في القضاء عليها جميعاً، قال إنه يرحّب بما حدث مؤخراً عندما وقّعت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي على معاهدة جديدة بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، وحثّ الدول الحائزة لأسلحة نووية على الوفاء بالتزاماتها بنزع السلاح. وأهاب ثانية بالدول غير الأطراف الانضمام إلى المعاهدة، وأوضح أن الوفاء بالالتزام بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهو من مسائل الأولوية العليا، يشهد بالدليل على مدى فاعلية المعاهدة.

٤٧ - وأضاف قائلاً إن بلده من خلال برنامجها النووي، يسعى إلى إنشاء نموذج للاستخدام الواضح والآمن للطاقة النووية في الأغراض السلمية من جانب الدول غير الحائزة لأسلحة نووية. ورغم تحديات عملية الاستعراض فإنه يأمل في أن تعمل الدول الأطراف في المؤتمر معاً بطريقة بنّاءة لإحراز نتيجة بنّاءة.

٤٨ - **السيد سميث** (أستراليا): تكلّم بالنيابة عن الدول أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ لدى البعثات الدائمة في نيويورك، فقال إن أعضاء المنتدى يسعون إلى ضمان أن تكلَّل المناقشات في المؤتمر بالنجاح. ويجب على الدول الأطراف أن تبذل جهوداً متضافرة لتحقيق تقدّم متوازن بشأن الأعمدة الثلاثة التي تقوم عليها المعاهدة وأن تعزّز نظام المعاهدة الذي عرض طوال ٤٠ سنة فوائد واضحة خاصة بالأمن العالمي. وقال إن تكرار المؤتمر الاستعراضي الذي عُقد في عام ٢٠٠٥ سيكون أمراً غير مقبول.

٤٩ - وأضاف قائلاً إن قادة منتدى جزر المحيط الهادئ، دعوا في عام ٢٠٠٠ الدول الحائزة لأسلحة نووية إلى اتخاذ الخطوات المؤدية إلى نزع السلاح المتفق عليه في المؤتمر الاستعراضي المعقود عام ٢٠٠٠، وهم يرحّبون كذلك بتحديد التدابير الرامية إلى تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار. وكان أعضاء المنتدى في عام ٢٠٠٥ قد شجّعوا الدول الحائزة لأسلحة نووية على أن تقدِّم معلومات محدّثة بشأن الخطوات المتخذة. وإذ نوّه مع الانشراح بالتقدّم المحرز من بعض الدول الحائزة لأسلحة نووية بشأن واجباتها والتزاماتها بموجب المعاهدة، أهاب بها أن تواصل هذه الجهود. وقال إن أعضاء المنتدى يرحّبون بإجراء التصديق منذ عهد بعيد من جانب المملكة المتحدة وفرنسا والصين واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق على البروتوكولات لمعاهدة راروتونغا ويرحّبون كذلك بما أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً عن اعتزامها التصديق.

٥٠ - ومضى قائلاً إن أعضاء المنتدى، بعد أن واجهوا الآثار المدمّرة للتجارب النووية مباشرة، يولون أهمية خاصة لسريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ويحثون البلدان، ولا سيما تلك المذكورة في مرفقها ٢ على التصديق عليها، ويرحبون كذلك بالتزام بعض الدول بالقيام بذلك.

٥١ - ومضى قائلاً إن أعضاء المنتدى يولون أولوية لمسائل الأمان النووي، بما في ذلك تطبيق متطلبات الأمان والمبادئ التوجيهية الخاصة بذلك التي أعلنتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقال إن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ قد أحاط علماً بشواغل الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الدول الساحلية فيما يتعلق بنقل المواد المشعّة عن طريق البحر، مطالباً الدول الأطراف بالعمل بشكل ثنائي ومن خلال المنظمات الدولية المختصة لتحسين تدابير ولوائح الأمان القائمة. وإذ أشاد بالتقدّم المحرز خلال العقد الماضي، قال إنه يشجّع على بذل مزيد من الجهود لتعزيز الإبلاغ بين الدول الملاحية والدول الساحلية بشأن أمان النقل والأمن والتأهب لحالات الطوارئ.

٥٢ - وأردف قائلاً إن أعضاء المنتدى يؤيدون بشكل كامل حقوق الدول غير الحائزة لأسلحة نووية في التمتّع بفوائد استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في إطار تخفيض مخاطرة الانتشار وهم يتقيدون بالمعايير الدولية للأمان. وفي هذا الصدد، قال إنه يؤيد المبادئ الموضّحة في أهداف برنامج التعاون التقني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأضاف أن تعزيز تدابير عدم الانتشار تعاون على تعزيز بيئة تؤدّي إلى تقاسم وتعزيز فوائد استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وبالتالي تيسير تطويرها.

٥٣ - وأضاف قائلاً إن منتدى جزر المحيط الهادئ يقف صامداً للعمل نحو إحراز نتائج حقيقية وعملية عبر جدول عدم الانتشار ونزع السلاح، وتحقيقه الذي يتطلب إرادة سياسية وروحاً من التعاون والتزاماً حقيقياً لتنفيذ الأعمدة الثلاثة التي تقوم عليها معاهدة عدم الانتشار، وحجر زاوية نُظم نزع الأسلحة النووية وعدم انتشارها.

٥٤ - **السيدة هيوهيو** (نيوزيلندا): قالت إن معاهدة عدم الانتشار كانت خلال السنوات الأربعين الماضية منذ دخولها حيِّز النفاذ، في صميم الجهود الجماعية لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وتُدرك نيوزيلندا التي حافظت طويلاً على صوتها المستقل القائم على المبادئ بشأن القضايا النووية وتسلِّم بضرورة تنفيذ الأعمدة الثلاثة بشكل تام؛ رغم أنها لم تحظ بتقبّل عالمي شامل، وهي تتيح وسيلة لحلّ عالمي. وأضافت قائلة إن بلدها مُلتزم بجميع جوانب المعاهدة، بما فيها المقررات والنتائج المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي الذي عُقد في عام ١٩٩٥ وفي عام ٢٠٠٠. وسوف تواصل العمل مع جميع الدول الأطراف في سبيل تحقيق هدف وجود عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ومع ذلك، يتمثّل الخيار الواقعي الوحيد في هذا المسعى في اتخاذ خطوات منهجية وتدريجية وتقييمها دورياً.

٥٥ - واستطردت قائلة إن نيوزيلندا تواصل الدعوة إلى تخفيض الأسلحة النووية المؤدية إلى إزالة الترسانات النووية، والتفاوض بشأن معاهدة خاصة بالمواد الانشطارية، وتخفيض درجة التأهب التعبوي لشبكات الأسلحة النووية، وضمانات الأمن وبدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقالت إنها تحثّ جميع الدول التي لم تصدّق بعد على المعاهدة بأن تقوم بذلك على سبيل الأولوية، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق ٢ اقتداءً بمثال إندونيسيا الذي حدث في الفترة الأخيرة.

٥٦ - وأردفت قائلة إن المساءلة، من خلال نظام ضمانات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تعتبر عنصراً أساسياً في نظام فعّال لعدم الانتشار، ويتضمن التزام جميع الدول الأطراف بتوفير ضمانات بأن تكون الأنشطة النووية المضطلع بها مخصصة للأغراض السلمية دون غيرها. وقالت إن نيوزيلندا دعت إيران إلى تلبية التزاماتها الدولية. وبنفس الروح، قالت

إن بلدها يدعم أي اتفاقات لضمانات قوية، بما في ذلك البروتوكول الإضافي، وكذلك ضوابط قوية للتصدير لمنع انتشار المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية. وينبغي أن تتاح التكنولوجيا النووية لاستخدام الجميع شريطة أن تدار بأمن وأمان وألاّ تسهم في انتشار الأسلحة النووية. وينبغي توفير الحماية المادية للمواد والمرافق النووية ويجب بذل الجهود لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية وغيرها من المواد المشعّة.

٥٧ - وأوضحت أن نيوزيلندا ترحّب بالتطوّرات البارزة العديدة الأخيرة، بما فيها الرؤية التي أوضحها الرئيس أوباما في براغ، والمعاهدة الجديدة التي وقّعتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي في نيسان/أبريل ٢٠١٠ وقرار إدارة الولايات المتحدة بالتماس موافقة مجلس الشيوخ على التصديق على البروتوكولات الخاصة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية التي أنشأتها معاهدتا راروتونغا وبليندابا وكذلك اعتزام الإدارة تحسين الشفافية الخاصة بترسانتها النووية. وهذه مع خطة الأمين العام الخاصة بالنقاط الخمس تعزّز بشكل هام أعمال المؤتمر الاستعراضي.

٥٨ - **السيد أجوموغوبيا** (نيجيريا): قال إن بلده مُلتزم التزاماً صارماً بالأفكار والأهداف المكرّسة في معاهدة عدم الانتشار، التي ظلّت هي الأساس لمناهضة عدم الأمن النووي في العالم. وقد واصلت نيجيريا إظهار هذا الالتزام، وستظل دوماً مؤازرة للمبادرات الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية؛ وساعدت على النهوض باثنين من أعمدة عدم الانتشار ونزع الأسلحة النووية. وفي حين كانت هناك تطورات إيجابية في هذا المضمار، بما في ذلك توقيع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي على المعاهدة الجديدة بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، واستعراض الوضع النووي في عام ٢٠١٠ من جانب وزارة الدفاع بالولايات المتحدة ومؤتمر قمة الأمن النووي الذي عُقد مؤخراً في واشنطن العاصمة، لا تزال هناك مع ذلك حاجة ماسة لاتخاذ تدابير أخرى. ولا يزال عدم التصديق على معاهدة حظر التجارب من جانب الدول الواردة في المرفق ٢ يقف حائلاً دون دخول المعاهدة حيِّز النفاذ. وفي الوقت نفسه، من الأهمية المحافظة على وقف اختياري لإجراء التجارب النووية، ووضع صك مُلزِم قانوناً لحظر إنتاج المواد النووية والأجهزة المتفجرة وتخفيض حالة التأهب التعبوي لشبكات الأسلحة النووية القائمة. وقال إن الدول غير الحائزة لأسلحة نووية مثل نيجيريا لديها اهتمام خاص بوجود إطار مُلزِم قانوناً لحمايتها من مثل هذه الأسلحة.

٥٩ - وبناءً على ذلك أعاد التأكيد على أن تأييد نيجيريا للخطوات المؤقتة العملية الثلاث عشرة نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، مشيراً في الوقت نفسه إلى رغبة نيجيريا في قيام تعاون دولي في استعمال التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية. وقال إن بلده ينظر إلى

المؤتمر الاستعراضي من أجل تأييد تدابير عملية للحفاظ على حقه وحق بلدان أخرى في ممارسة أحقيتها في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستخدام الطاقة النووية في أغراض التنمية. وختاماً، أكّد على ضرورة أن يوافق جميع الدول الأطراف على التنفيذ الكامل للضمانات الدولية المناسبة.

٦٠ - تولى السيد دي ماسيدو سوارس (البرازيل)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

٦١ - **السيد نوجوما** (ناميبيا): قال إن التطوّرات العالمية الهامة ينبغي الانتفاع بها بغية مواصلة الزخم نحو تنفيذ الخطوات العملية الثلاث عشرة المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. وأضاف قائلاً إن المستوى الحالي للترسانات النووية غير مقبول. فمن غير المنطقي الزعم بأن امتلاك أسلحة نووية شيء جيد للبعض ولكنه سيء للآخرين؛ إذ يجب على الدول التي تمتلك هذه الأسلحة أن تقوم بتدميرها. وفي الوقت نفسه، يجب اتخاذ تدابير عالمية مُلزِمة قانوناً لمنع استخدامها، وينبغي إيلاء اهتمام أكبر للتثقيف بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، وأفضل وسيلة لترويج عدم الانتشار هي معاهدة حظر التجارب. ولهذا تحثّ ناميبيا جميع الدول الواردة في المرفق ٢ والتي لم تصدِّق بعد على أن تعمد إلى القيام بذلك. وترحّب ناميبيا بأن تدخل معاهدة بليندابا حيِّز النفاذ، وهي بصدد التصديق عليها. وقال إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع مناطق العالم يعتَبر خطوة هامة نحو نزع السلاح النووي الكامل. وينبغي أن يجدّد المؤتمر الاستعراضي وفقاً لذلك التزام جميع الدول الأطراف بتنفيذ القرار الذي اعتمده المؤتمر الاستعراضي في عام ١٩٩٥ والذي يدعو إلى إنشاء منطقة من هذا النوع في الشرق الأوسط. وأوضح أن أعمدة معاهدة عدم الانتشار مترابطة وينبغي إقامة توازن بينها في جميع الأوقات. ولهذا ينبغي لجميع الدول الموقِّعة بدون اتفاقات الضمانات الشاملة أن تُبرِم هذه الاتفاقات دون مزيد من الإبطاء. وفي الحقيقة ينبغي أن تكون ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية التزاماً لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية.

٦٢ - وأضاف قائلاً إن لكل بلد حقاً ثابتاً في تطوير تكنولوجيته النووية للأغراض السلمية. ومن الأساسي في هذا الصدد تنفيذ المادة الرابعة من المعاهدة دون تمييز، ويتعيّن الإشادة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية لمساعدتها البلدان النامية في الحصول على التكنولوجيا النووية للطاقة النووية. كما تقوم تلك الوكالة ببذل جهد محمود لمكافحة السرطان وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، وينبغي أن تتلقى دعماً أكبر لتعزيز تعاونها التقني. وأضاف قائلاً إن جهود الوكالة لمساعدة الدول الأعضاء في تطوير برامجها الوطنية للطاقة النووية موضع تقدير أيضاً ولا سيما من جانب ناميبيا التي تواصل التماس معونة الوكالة في هذا المجال بغية تحقيق أقصى الفوائد من اليورانيوم لديها. وتدعم ناميبيا سياسة تعدّد الأطراف

في دورة الوقود النووي شريطة أن لا يؤدّي هذا إلى محاولات تركيز التكنولوجيا النووية في أيدي البعض، ويجب أن يستمر السعي إلى توافق الآراء بين الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد. زيادة على ذلك، عملت تحديات الأمن القومي على زيادة مسؤوليات الوكالة التي ينبغي تعزيزها.

٦٣ - **السيد غاي** (غامبيا): قال إن دعم أفريقيا للمنطقة الخالية من الأسلحة النووية التي قررتها بليندابا مُترسّخ في التزامها بالتعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النوية. وتتطلّع غامبيا إلى إنشاء اللجنة الأفريقية المعنية بالطاقة النووية، كوسيلة إضافية لتشجيع هذه الاستخدامات في القارة. وأضاف أن بلده يتطلّع أيضاً إلى قيام تعاون أقوى مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية نظراً لأنها وسّعت نطاق برامجها الخاصة بالتعاون التقني مع البلدان الأفريقية في مجالات التعليم والصحة والطب والزراعة. ويستلزم الأمر تقديم دعم أكبر وخصوصاً فيما يتعلق بمشروع الوكالة الخاص بالتعليم من أجل السرطان في أفريقيا وبرنامج عملها فيما يتعلق بالعلاج من السرطان. وقال إن التكنولوجيا النووية يمكن أن تؤدّي دوراً هاماً في تطوير عملية تحسين التربة، وفي ممارسات إدارة المياه والأغذية في البلدان النامية، وبالتالي تعمل على إحداث زيادة كبيرة في الأمن الغذائي في مناطق مثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. زيادة على ذلك، يمكن أن يعمل التخفيض في إنتاج الأسلحة النووية على الإفراج عن موارد كبيرة للاستخدامات السلمية. ودعا الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تعزّز نظام عدم الانتشار الذي أقرته المعاهدة وذلك لضمان أن تستفيد الدول الأطراف الأخرى من التكنولوجيا النووية وفقاً لذلك. واختتم بتشجيع المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن يضاعِف جهوده لمتابعة القرارات الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بهدف تحقيق سلام دائم في المنطقة.

٦٤ - **السيدة هيوهيو** (نيوزيلندا)؛ تكلمت بالنيابة عن شيلي وماليزيا ونيوزيلندا ونيجيريا وسويسرا (مجموعة إلغاء حالة التأهب): فقالت إن هناك حاجة ماسة إلى تخفيض درجة الاستعداد التعبوي العالية الحالية في عدد هام من شبكات الأسلحة النووية. وهذا سيكون خطوة مؤقتة هامة نحو تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية وسوف يعكس التحسينات الملحوظة في مناخ الأمن الدولي منذ نهاية الحرب الباردة. وسوف يظهِر أيضاً التزاماً محسوساً بتقليص دور الأسلحة النووية وتقليل مخاطر الاستخدام غير المقصود أو الاستخدام عن طريق الخطأ. وقد اعترفت جميع الدول الأطراف في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ بتلك الفوائد. وبالتالي قدّمت مجموعة البلدان التي تمثلها ورقة عمل (NPT/CONF.2010/WP.10) بهدف تحقيق نتيجة بشأن الاستعداد التعبوي الذي سوف يستفيد من هذه النتيجة.

٦٥ - **السيد فام** بينه مينه (جمهورية فييت نام الاشتراكية): تكلّم بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا فقال إن مرحلة ما قبل المؤتمر الاستعراضي الحالي تميّزت بتطوّرات إيجابية، من بينها خطة عمل الأمين العام التي تتضمّن خمس نقاط، والتوقيع على معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، واستعراض الموقف النووي الذي تقوم به حالياً الولايات المتحدة. وأضاف قائلاً إن بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا تحثّ الدول الحائزة لأسلحة نووية على اتخاذ تدابير أخرى لإنفاذ التزاماتها بشأن نزع السلاح النووي الكامل، ولبلوغ هذه الغاية، اقتراح إجراءات مع جداول زمنية تنهض بشكل فعّال بتنفيذها المعاهدة. وأضاف قائلاً إن انتشار المواد النووية الحالي لا يزال مسألة تثير القلق على الصعيد العالمي. فاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية يمكن أن تستخدمه البلدان النامية من أجل خير شعوبها. ولتحقيق هذه الغاية، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على السواء أن تتعهّد بالتقيُّد بالتزامات المعاهدة التي لا يمكن فصلها عن حقوقها بموجب المعاهدة ذاتها.

٦٦ - ومضى قائلاً إن بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا تدعم بشكل كامل، وفقاً لميثاقها، نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، وإزالة جميع أسلحة الدمار الشامل؛ وهي بالتالي ملتزمة بمعاهدة عدم الانتشار وبتنفيذ أعمدتها الثلاثة بشكل متوازن وشامل ودونما تمييز. وتحثّ بلدان الرابطة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على تنفيذ الخطوات العملية الثلاث عشرة من أجل التنفيذ المنهجي والتدريجي للمادة السادسة بطريقة شفّافة وقابلة للتحقّق ولا رجعة فيها. ولحين إنجاز نزع السلاح النووي التام، تحثّ هذه البلدان جميع تلك الدول على أن تعلن فترة وقف مؤقّت على التجارب النووية، وتخفّف حالة التأهب التعبوي لشبكات أسلحتها النووية، واعتماد سياسة ''عدم المبادأة باستخدام الأسلحة النووية''، وتقديم ضمانات أمان سلبية مُلزمة قانوناً لجميع الدول غير الحائزة لأسلحة نووية. وتدعو بلدان الرابطة الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على السواء إلى توحيد الجهود لمنع بسط وانتشار المواد النووية ودعم تعزيز أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتحثّ الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار أن تنضم إليها كدول غير حائزة للأسلحة النووية.

٦٧ - وأوضح أن بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا كلها موقِّعة على المعاهدة الخاصة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. وتعهّدت هذه البلدان بمضاعفة جهودها لتعزيزها في إطار خطة العمل ذات الصلة. ورحّبت هذه البلدان بدخول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى حيّز التنفيذ مؤخراً، وتدعم

إنشاء منطقة حرة من هذا القبيل في الشرق الأوسط، وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة من مجلس الأمن والجمعية العامة.

٦٨ - وقال إن فييت نام تواصل الدعوة إلى حظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها وإزالتها بشكل تام. وقد انضمت إلى جميع المعاهدات الرئيسية المتعددة الأطراف بشأن حظر أسلحة الدمار الشامل، وقامت منذ المؤتمر الاستعراضي الأخير، بالتصديق على معاهدة حظر التجارب ووقّعت على البروتوكول الإضافي. زيادة على ذلك، قررت الحكومة الفييتنامية مؤخراً الانضمام إلى اتفاقية الأمان النووي وتأييد المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. ويدرك بلده كلاً من الفوائد والمتطلبات الخاصة بالأمان والأمن في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، ويدعم الجهود الرامية إلى تعزيزها، بما في ذلك التدابير المطروحة أمام مؤتمر قمة الأمن النووي المعقود في واشنطن العاصمة، وفي الوقت ذاته تولي اهتماماً كبيراً لتوسيع نطاق المساعدات إلى البلدان النامية في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

٦٩ - وتولى السيد كباكتولان (الفلبين)، الرئيس، رئاسة الجلسة.

٧٠ - **السيد ريابكوف** (الاتحاد الروسي): قال إنه سيبدأ بتلاوة رسالة التحية التي بعث بها رئيس الاتحاد الروسي إلى المشاركين في المؤتمر الاستعراضي. وقال إن الرئيس ميدفيديف يريد من المشاركين أن يعرفوا أن زيادة تعزيز نظام عدم الانتشار النووي على أساس أعمدته الأساسية الثلاثة يعتَبر في غاية الأهمية للاستقرار والأمن الاستراتيجيين. ويحتاج المجتمع الدولي إلى أن يعمل معاً لمواجهة التهديدات والتحديات الناشئة من الانتشار استناداً إلى المعاهدة. وإزاء هذه الخلفية، يكتسي المؤتمر الاستعراضي الحالي أهمية خاصة.

٧١ - وأردف قائلاً إن الاتحاد الروسي تقيّد بشكل مستمر بأحكام المعاهدة ويسعى إلى تقديم إسهام موضوعي لأهدافها السامية، على النحو الذي ظهر مؤخراً من المعاهدة الجديدة بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، التي وقّعتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. ويُظهِر هذا الصك للمجتمع الدولي فوائد التعاون البنّاء وكذلك الفرص المتاحة لمزيد من نزع السلاح.

٧٢ - وقال إن ”الذرة السلمية“ تؤدّي الآن دوراً متزايداً في تلبية احتياجات الطاقة على الصعيد العالمي: محطات الطاقة النوية تعتبر أداة فعّالة من أجل النمو الاقتصادي وارتفاع مستويات المعيشة. ورغم ذلك، تحتاج الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى إيجاد استجابة مناسبة لمهام الانتشار المرتبطة بممارسة الدول حقها في استخدام الطاقة النووية في

الأغراض السلمية. ولهذا، ينبغي أن يساعد المؤتمر الاستعراضي على زيادة تعزيز نظام عدم الانتشار.

٧٣ - وأضاف قائلاً إن تصميم المجتمع الدولي على تحسين آليات الأمن النووي أظهره مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عُقد مؤخراً في واشنطن العاصمة. وتماشياً مع البلاغ الصادر من مؤتمر القمة في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠، يعتزم الاتحاد الروسي تقاسم خبراته الواسعة في مجال الأمن النووي مع دول أخرى. وسوف يتعاون أيضاً بشكل وثيق مع المجتمع الدولي لإنشاء صرح حديث يقاوم الانتشار من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية على أساس ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعلى أساس النُهُج المتعدّدة الأطراف إزاء دورة الوقود النووي.

٧٤ - وانتقل المتكلّم إلى البيان الخاص ببلده فقال إن وفده مقتنع اقتناعاً صارماً أنه من مصلحة جميع الدول الالتزام بمعاهدة عدم الانتشار والإسهام في سبيل تعزيزها. فالتطوّرات الإيجابية التي أشار إليها الرئيس ميدفيديف تبشّر بالخير من أجل قدرة المؤتمر الاستعراضي على التصدّي لهذه الشواغل الملحّة مثل ضرورة العمل بشكل شامل على تعزيز نظام عدم الانتشار النووي؛ وخطر وقوع المواد النووية في أيدي الإرهابيين؛ وظهور شبكات سرّية للانتشار وتنامي الأسواق السوداء في المواد النووية؛ وضرورة بناء صرح دولي من أجل التعاون بشأن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وهو ما سيحول دون انتشار تكنولوجيات حسّاسة وفي نفس الوقت تلبية احتياجات الدول الأطراف المشروعة من الطاقة.

٧٥ - ومضى قائلاً إنه ينبغي التصدّي للتحديات الحالية أمام نظام عدم الانتشار النووي، على أساس معاهدة عدم الانتشار وعدم انتهاك أحكامها، في امتثال صارم لقواعد القانون الدولي وإيلاء المراعاة الواجبة لمصالح الدول المشروعة فيما يتعلق بالأمن والتنمية.

٧٦ - وأضاف قائلاً إن مؤتمر قمة مجلس الأمن عام ٢٠٠٩ بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح في المجال النووي، ومؤتمر قمة الأمن النووي المعقود مؤخراً في واشنطن العاصمة، يعتبران علامات هامة لتعزيز المعاهدة. وكجزء من هذه العملية، ينبغي أن يعيد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ التأكيد، ضمن أمور أخرى، على المعاهدة، باعتبارها الأساس المناسب للتصدّي لتهديدات وتحديات الانتشار الحالي؛ واستبانة الآليات اللازمة لتحسين ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعميم طابعها العالمي؛ وتيسير الدخول السريع لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيّز النفاذ؛ وتقديم حافز للمفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية داخل نطاق مؤتمر نزع السلاح، ومعالجة تنفيذ القرار بشأن الشرق الأوسط المعتَمد في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها، المعقود عام ١٩٩٥.

٧٧ - وينبغي للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تسعى لتعزيز نزع السلاح في جميع الدول دونما استثناء. وتقف حكومة الاتحاد الروسي من جانبها مستعدة للعمل في سبيل توسيع نطاق المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وتعزيز نظام عدم الانتشار في الشرق الأوسط وتعزيز فعالية الآليات الهادفة إلى مكافحة الإرهاب النووي.

٧٨ - وأخيراً، قال إن وفده يود التأكيد على أن توضح الوثائق النهائية للمؤتمر أفضل الطرق لتعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وتستطيع الوفود أن تتعرف على الخطوات الكثيرة التي اتخذها بلده على مدى السنوات الخمس الماضية في تقريرها الوطني الذي سيقدّم أثناء المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، بالإضافة إلى المقترحات المحددة المقدمة من الاتحاد الروسي من أجل مواصلة تعزيز المعاهدة الواردة في مختلف بياناته وورقات العمل المقدمة منه.

٧٩ - **السيد بدر** (مصر): تكلّم نيابة عن أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا والسويد ومصر والمكسيك ونيوزيلندا، وهم أعضاء ائتلاف البرنامج الجديد، فأشار إلى التزام الائتلاف الصارم بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وظل الائتلاف يعمل طوال ما يزيد على عقد من الزمن من أجل تحقيق تقدُّم في مجال نزع السلاح النووي. فالإزالة التامة للأسلحة النووية والتأكيد بأنها لن تُنتَج ثانية مطلقاً هو الضمان المطلق الوحيد ضد استخدامها أو التهديد باستخدامها.

٨٠ - وأضاف قائلاً إن الائتلاف دعا جميع الدول الأطراف إلى الوفاء بجميع التزاماتها وواجباتها بمقتضى المعاهدة. زيادة على ذلك، دعا الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة إلى الامتثال لالتزاماتها وواجباتها الخاصة بنزع السلاح بموجب المادة السادسة. ويعتبر الانضمام العالمي إلى المعاهدة غاية في الأهمية. وفي هذا الصدد، دعا الائتلاف الهند وإسرائيل وباكستان إلى الانضمام إلى المعاهدة فوراً ودون أية شروط باعتبارها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية، وانتظاراً لانضمامها، والتقيُّد بقواعدها. زيادة على ذلك، حثّ الائتلاف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تلغي انسحابها المُعلَن من المعاهدة.

٨١ - واستطرد قائلاً إن الائتلاف يرحّب بإجراء التوقيع في نيسان/أبريل ٢٠١٠ على المعاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية وتقييدها، وبالتالي إجراء خفض هام في ترساناتها النووية المنشورة، وتتطلّع إلى دخولها المبكّر حيّز النفاذ. وكخطوة تالية، ينبغي الاتفاق على إجراء مزيد من التخفيضات الكبيرة، بما في ذلك في مجال الأسلحة النووية غير المنشورة وغير

الاستراتيجية. زيادة على ذلك يجب أن تكون التخفيضات في الأسلحة لا رجعة فيها وتتسم بالشفافية والتحقق منها على الصعيد الدولي.

٨٢ - ومضى قائلاً إن الائتلاف يرحّب أيضاً بالتحرّكات قُدماً نحو تخفيض دور الأسلحة النووية واستخداماتها المحتملة في الاستراتيجيات الأمنية لبعض الدول الحائزة لأسلحة نووية، كما أعلنتها في الآونة الأخيرة الولايات المتحدة. ومع ذلك، يلزم بشكل عاجل المزيد من التحوّلات المذهبية الهامة لجميع الدول الحائزة لأسلحة نووية، لإحراز تقدّم صوب وجود عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

٨٣ - وقال إن الائتلاف تساوره شواغل جدّية تتعلق باستمرار وجود أسلحة نووية بعد فترة طويلة من دخول المعاهدة حيّز النفاذ. زيادة على ذلك، يتعيّن أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيّز النفاذ، ولم تُبرَم بعد معاهدة بشأن المواد الانشطارية، وما زال دون تحقيق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وتستحق هذه المسائل اهتماماً عاجلاً.

٨٤ - وأضاف قائلاً إن تزايد الزخم العالمي للمضي قُدماً بنزع السلاح النووي يعتَبر إشارة بأن الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق الأهداف المشتركة لنزع السلاح النووي بدأت تلوح في الأفق، وأن المؤتمر الاستعراضي يعتَبر فرصة حاسمة لتحويل العبارات البلاغية إلى عمل، وتؤذن ببداية عهد جديد من التقدُّم بشأن نزع السلاح العالمي. ومع ذلك، نظراً لنتيجة المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٥ المخيبة للآمال، كان من الضروري التطلُّع كذلك إلى الوراء إلى نقطة مرجعية للانطلاق منها إلى الأمام. وفيما يتعلق بالائتلاف تعتَبر النقاط المرجعية هي الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ والقرارات الثلاثة والقرار بشأن الشرق الأوسط الذي اعتمده المؤتمر الاستعراضي عام ١٩٩٥.

٨٥ - ومن المأمول فيه أن يكون الأساس الذي يُنطلق منه في سنة ٢٠١٥ للأمام هو النجاحات التي يحققها المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠؛ وفي غياب هذا التقدُّم ستتعرض مصداقية معاهدة عدم الانتشار ومقوّمات بقائها لخطر شديد. وقال إن الائتلاف مُلزَم بالعمل مع جميع الوفود لضمان احترام المعاهدة وتعزيزها والتقيّد بها. وهذا لا يمكن تحقيقه إلاّ إذا روعي التوازن بين جميع الأعمدة الثلاثة في المعاهدة. ولهذا يلزم بشكل عاجل إحراز مزيد من التقدّم بشأن العمود الخاص بنزع السلاح.

٨٦ - وطالب المؤتمر الاستعراضي بأن يتجاوز مجرد الكلمات والتلميحات السياسية إلى النوايا للدخول في صميم المسائل بسرعة وبشكل مباشر إذا أريد تحقيق النجاح. وإنه لأمر بالغ الأهمية أن تشمل النتيجة إعادة التأكيد على التعهّد القاطع من جانب الدول الحائزة

لأسلحة نووية لتحقيق الإزالة الكاملة لترساناتها النووية. ويجب أن يشمل هذا دعوة جميع الدول الأطراف في المعاهدة إلى الإسراع بتنفيذ الخطوات العملية فيما يتعلق بالجهود المنهجية والتدريجية لتحقيق نزع السلاح النووي والتي اتّفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، وكذلك دعوة الدول إلى متابعة سياسات تكون متوائمة تماماً مع هدف تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

٨٧ - ومضى قائلاً إنه يجب على الدول الأطراف أن تتفق على خطة عمل توفِّر إطاراً واضحاً ونقاطاً إرشادية يمكن القياس بها وتقييم نجاح أعمالها القادمة. وحيث كان ذلك ماثلاً في الأذهان، قدّم الائتلاف ورقة عمل (NPT/CONF.2010/WP.8) إلى مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ تتضمّن طائفة عريضة من التدابير الملموسة والعملية لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ونظراً لأن ورقة العمل تضمّنت آراء تجمع إقليمي مشترك من البلدان فإنها لا بد وأن تساعد على تعزيز توافق للآراء بشأن العناصر واللغة التي تتضمّنها.

٨٨ - وينبغي أن يرحّب المؤتمر الاستعراضي بدخول معاهدتي سميبالاتينسك وبليندابا حيّز النفاذ وأن يُشجّع على إنشاء مناطق إضافية خالية من الأسلحة النووية. إضافة إلى ذلك، يحثّ الائتلاف جميع الدول المعنية بأن تتخذ التدابير الضرورية من أجل دخول البروتوكولات ذات الصلة الملحقة بالمعاهدات والمنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية حيّز النفاذ، وسحب أية تحفّظات ذات صلة وإعلانات تفسيرية انفرادية وأن تكون متوائمة مع هدف وغرض هاتين المعاهدتين.

٨٩ - ومضى قائلاً إن القرار الخاص بشأن الشرق الأوسط الذي اعتمده المؤتمر الاستعراضي عام ١٩٩٥ يعتَبر مسألة في غاية الأهمية. ومنذ ذلك الحين لم يتحقق أي تقدّم بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة. وينبغي أن يجدّد المؤتمر الاستعراضي تأييده لإنشاء مثل هذه المنطقة وينبغي أيضاً أن يجدّد دعوته إلى إسرائيل، باعتبارها الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تصبح طرفاً في المعاهدة، بالانضمام إليها فوراً كدولة غير حائزة للأسلحة النووية وبدون شروط، وبوضع جميع مرافقها النووية تحت الضمانات الشاملة التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٩٠ - **السيد عسكروف** (أوزبكستان): تكلّم أيضاً بالنيابة عن كازاخستان وجمهورية قيرغيزستان وطاجيجستان وتركمنستان فقال إن فكرة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية اكتسبت تأييداً دولياً متزايداً وهو ينعكس في عدد من الصكوك المتعددة الأطراف، ومن بينها نتيجة المؤتمر الاستعراضي، والدورات الاستثنائية للجمعية العامة بشأن نزع

السلاح وغير ذلك من المنابر. وقد عزّزت المبادرات المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية التحرّك نحو عالم يخلو من الأسلحة النووية.

٩١ - وأضاف قائلاً إن تعزيز وجود مناطق خالية من الأسلحة النووية قد أُعلن باعتباره واحداً من الأولويات الأساسية للمؤتمر الاستعراضي والتمديد لعام ١٩٩٥. وأثناء العملية التمهيدية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، أولت الدول الأطراف اهتماماً كبيراً بالجوانب الإقليمية لتنفيذ المعاهدة، بما في ذلك إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.

٩٢ - ومضى قائلاً إن قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، أيّد الخطوات المتخذة لإبرام معاهدات خاصة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وقد أكّد الاقتناع بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية متفق عليها مسلَّم بها على الصعيد الدولي إنما يعزّز السلام والأمن العالميين والإقليميين، وتعزيز نظام منع الانتشار النووي ويساهم في تحقيق أهداف نزع السلاح النووي.

٩٣ - واستطرد قائلاً إن الدول الخمس في آسيا الوسطى بدأت، منذ سنوات استقلالها، في تنفيذ المادة السابعة من المعاهدة، والتي تنص على إبرام معاهدات واتفاقات إقليمية بشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وبغية تعزيز نظام المعاهدة وضمان الأمن الإقليمي، اتفقت تلك الدول على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى.

٩٤ - وأضاف قائلاً إن المبادرة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى تطورت في إعلان آلماتي الذي أعلنه رؤساء دول آسيا الوسطى، والذي اعتمده في طشقند وزراء الخارجية للدول الخمس في المنطقة، وفي البلاغ الخاص بالاجتماع التشاوري لخبراء بلدان آسيا الوسطى، والدول الحائزة للأسلحة النووية والأمم المتحدة المعتمد في بيشكيك. وقد أظهر عدد من قرارات الجمعية العامة ووثائق المؤتمرات الاستعراضية السابقة أيضاً التأييد الدولي العريض من أجل تصميم دول آسيا الوسطى لتحقيق هدفها.

٩٥ - وقد عقدت الدول الخمس في آسيا الوسطى والدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية اجتماعات تشاورية على مستوى الخبراء بشأن معاهدة لمنطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى وبروتوكولها المرفق بها. وقد قدَّم المجتمع الدولي تأييداً كبيراً لجهودها. وقال إن المساعدة المالية التي قدمتها اليابان كانت سخية بصفة خاصة. وجرى التوقيع على معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى في سميبالاتينسك في كازاخستان في سنة ٢٠٠٦. وهذا الموقع له أهمية رمزية لأن موقع سميبالاتينسك كانت كازاخستان قد أغلقته رسمياً في سنة ١٩٩١ وكان واحداً من أكبر مواقع التجارب النووية في العالم. وقد صدّقت جميع الدول الخمس في آسيا الوسطى على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في

آسيا الوسطى وقد دخلت حيّز النفاذ في آذار/مارس ٢٠٠٩. وبعد ذلك في نفس السنة، عُقد أول اجتماع تشاوري للدول الأطراف في المعاهدة.

٩٦ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، استضافت حكومة الولايات المتحدة مؤتمر قمة الأمن النووي في واشنطن مع مشاركة ما يزيد على ٤٠ دولة وقد تعهّدت بالعمل معاً على ضمان أمن المواد النووية وتعزيز التعاون في مجال عدم الانتشار. وبعد ذلك بشهر واحد، عُقد في نيويورك المؤتمر الثاني للدول الأطراف الموقّعة على المعاهدتين اللتين تتضمنان إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومنغوليا.

٩٧ - ويجب التأكيد على أن المرحلة الراهنة في عملية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية حول العالم ليست نهاية المطاف. فالدول الأطراف في معاهدة المناطق الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى تدعو الدول والمناطق الأخرى في العالم، بما في ذلك تلك الدول في الشرق الأوسط، للاقتداء بنموذجها. وبغية تشجيع إنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية، اقترحت دول آسيا الوسطى بأن الدول الحائزة للأسلحة النووية لا بد وأن تزوّد المناطق الحالية بضمانات الأمن السلبية.

٩٨ - واختتم قائلاً إن دول آسيا الوسطى يسرها أن تقدّم وثيقة عملية أُعدت جماعياً بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، وهي تعكس التقدّم المحرز منذ التوقيع على المعاهدة في سنة ٢٠٠٦ وتعيد التأكيد على التزام الأطراف القوي بمواصلة جهودها لتنفيذ المعاهدة بشكل فعّال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.

NPT/CONF.2010/SR.4

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

28 June 2010
Arabic
Original: English

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٤ أيار/مايو ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس:السيد كباكتولان ..... (الفلبين)

ثم:السيد مانفريدي (نائب الرئيس) ..... (إيطاليا)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب أن تقدَّم التصويبات بإحدى لغات العمل في مذكرة وتُدرَج في نسخة من المحضر. ويجب أن ترسل التصويبات في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

سيصدر أي تصويب لمحضر هذه الجلسة وأية جلسات أخرى في وثيقة تصويب.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

المناقشة العامة (تابع)

١ - **السيد فوكوياما** (اليابان): قال إنه يرحّب بالخطاب التاريخي الذي ألقاه مؤخراً في براغ رئيس الولايات المتحدة وكذلك المعاهدة الجديدة بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية والتي وقّعتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، ومؤتمر قمة الأمن النووي في واشنطن والنقاط الإرشادية الخمس التي اقترحها الأمين العام في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر. وتلا رسالة موجّهة من يوكيو هاتوياما، رئيس وزراء اليابان، ذكر فيها أن البلد الوحيد الذي تعرّض بالفعل لهجوم نووي وبعدد قليل مجرد قنبلتين ذريتين تسببتا في خسائر في أرواح ٠٠٠ ٢٠٠ من المدنيين في هيروشيما ونغازاكي، وتشعر اليابان بمسؤولية خاصة للعمل من أجل القضاء على الأسلحة النووية. وفي تلك الرسالة، حثّ رئيس وزراء اليابان هاتوياما جميع الأطراف في المعاهدة بتضييق هوّة خلافاتها، لتمهيد الطريق من أجل عالم بدون أسلحة نووية تُستخدَم فيه الطاقة الذرية للأغراض السلمية فحسب.

٢ - وأضاف قائلاً إن بلده بوصفه مشاركاً، مع أستراليا، في رئاسة اللجنة الدولية المعنية بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، وهو مشارك مع أستراليا، في صياغة ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر، تتضمّن مجموعة تدابير عملية لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، يدعو بلده جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعيد التأكيد بإعلان تعهّد قاطع بإنجاز إزالة ترساناتها النووية بشكل تام، ويدعو جميع الدول التي تمتلك أسلحة نووية إلى مواصلة إجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي. وأشاد بالإعلان الذي أدلت به الولايات المتحدة أثناء الجلسة الافتتاحية للمؤتمر بأنها ستعلن على الملأ عدد الأسلحة النووية الموجودة في مخزوناتها. ودعا الدول الحائزة لأسلحة نووية وجميع الدول الأخرى التي تمتلك أسلحة نووية بأن تُلزِم أنفسها بتخفيض دور الأسلحة النووية في استراتيجياتها الأمنية الوطنية وتقديم ضمانات أمن سلبية أقوى إلى الدول غير الحائزة لأسلحة نووية. وفي هذا الصدد، قال إنه يرحّب باستعراض الوضع النووي الأخير الذي أصدرته الولايات المتحدة. ودعا إلى دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مبكراً حيّز النفاذ، ورحّب بإعلان إندونيسيا أثناء الجلسة الافتتاحية للمؤتمر بأنها ستبدأ عملية التصديق فيما يتعلق بهذه المعاهدة. ودعا أيضاً إلى البدء فوراً والتبكير في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وفيما يتعلق بالبيان الذي أدلت به إيران في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر بشأن القواعد العسكرية في اليابان، أكد أن بلده سيواصل التقيّد بمبادئها الثلاثة غير النووية الخاصة بعدم امتلاك الأسلحة النووية وبعدم إنتاجها وعدم السماح باستقدامها إلى اليابان.

٣ - وأضاف قائلاً إن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعتَبر أفعل وسيلة لمنع الانتشار النووي، وينبغي تقديم المساعدة إلى البلدان النامية التي تقبل معايير ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك البروتوكول الإضافي. وأضاف قائلاً إن الأنشطة النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعتبر غير مقبولة، وحثّ ذلك البلد على اتخاذ خطوات للتخلّي عن جميع الأسلحة النووية وفقاً للبيان المشترك الصادر عن الجولة الرابعة لمحادثات الأطراف الستة التي جرت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ والقرارات ذات الصلة الصادرة من مجلس الأمن للأمم المتحدة. وحثّ أيضاً إيران على التعاون بشكل تام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن يمتثل لقرارات مجلس الأمن.

٤ - وأعاد التأكيد على الحق الثابت لجميع الدول الأطراف في المعاهدة في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وقال إن بلده قد جنى فوائد كبيرة من استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في حين يحافظ على أعلى معايير السلامة والأمن، ويسعده أن يشارك خبراته مع الدول الأطراف الأخرى. وأعرب عن تأييده لمحور التركيز ذي الأولوية الذي أعلنه المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بشأن استخدام الطاقة النووية لإفادة الصحة البشرية وإدارة الموارد. وطالب بتعميم الطابع العالمي على المعاهدة، ونوّه بأن وزراء خارجية مجموعة الثمانية اتفقوا على اتخاذ خطوات عملية صوب تنفيذ القرار بشأن الشرق الأوسط والذي اعتُمد في مؤتمر الاستعراض والتمديد عام ١٩٩٥.

٥ - وأشار إلى التجربة التي حدثت في هيروشيما وناغازاكي فقال إن بلده يشعر بالتزام لتنبيه العالم إلى أخطار الأسلحة النووية وضرورة العمل من أجل نزع السلاح، وتأييد مبادرات المجتمع المدني مثل بروتوكول هيروشيما - ناغازاكي. ودعا المؤتمر إلى إظهار الإرادة السياسية الضرورية لاستعادة الثقة في المعاهدة.

٦ - **السيد كيمونيتشك** (الجمهورية التشيكية): قال إن السنة السابقة شهدت تجدّد الزَخَم فيما يتعلق بجدول الأعمال النووي، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩) بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، والمعاهدة الجديدة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي التي وُقّعت في عاصمة بلده، ومؤتمر قمة الأمن النووي في واشنطن. وناشد الدول التي تمتلك أسلحة نووية بأن تواصل العمل صوب نزع السلاح العالمي، ودعا جميع الدول إلى الامتثال مع القواعد الحالية والعمل من أجل فرض حظر شامل على التجارب النووية وإنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية. ولا ينبغي السماح للبلدان باستخدام نص الحكم الخاص بالانسحاب من المعاهدة لتجنّب الجزاءات والعقوبات نتيجة انتهاكات ارتُكبت قبل الانسحاب.

٧ - وأشاد بالخبرة الفنية والحيادية اللتين أظهرتهما الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعاملها مع الأزمات التي تعجّل بحدوثها الأنشطة النووية لجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وحثّ على أن تظل الوكالة معصومة من الضغط السياسي ومزوّدة بالموارد التي تحتاج إليها للاضطلاع بمهامها. وقال إن بلده نصير قوي للقبول العالمي للبروتوكول الإضافي بالاقتران مع الاتفاق الخاص بالضمانات الشاملة، وكلها تشكّل آلية فعّالة لردع الانتشار والتحقق من الامتثال.

٨ - **السيد فيري** (زامبيا): قال إن التقدُّم الذي أحرزته مؤخراً الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في تخفيض ترساناتهما من الأسلحة النووية قد وضع نموذجاً لا بد أن تقتدي به الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية. وقال إن إقدام فرنسا والمملكة المتحدة على وقف إنتاج المادة الانشطارية المتعلقة بالأسلحة النووية تعتَبر تطوّراً مشجِّعاً. بيد أن الهدف النهائي لا يزال هو القضاء التام على الأسلحة النووية.

٩ - وأضاف قائلاً إن جميع الدول الأفريقية هي أطراف في المعاهدة وقد أعلنت قارتها منطقة خالية من الأسلحة النووية في معاهدة بليندابا، التي يعتَبر بلده في المراحل النهائية من التصديق عليها. وقال إنه يتطلع إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية يجري أيضاً إنشاؤها في الشرق الأوسط. ويؤيد بلده الجهود الدولية الرامية إلى منع الإرهابيين من الحصول على أسلحة نووية. وهو يؤيد أيضاً حق الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وهو يتشوّق إلى إنشاء شراكات إقليمية ودولية للمساعدة في الاستغلال الآمن والمأمون لاحتياطياته المحتملة من اليورانيوم. وأضاف أن بلده وقّع على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٩. وهو يحثّ الدول الواردة في المرفق ٢ على الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ويدعو إلى تعميم الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار النووي.

١٠ - **السيد تشو** هيون (جمهورية كوريا): قال إن هناك علامات كثيرة مبشّرة فيما يتعلق بحدوث نتيجة إيجابية للمؤتمر الاستعراضي. وقد كانت بعض الدول الحائزة لأسلحة نووية أكثر إيجابية في الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية وفي تخفيض دور الأسلحة النووية في نظرياتها العسكرية. وهناك أيضاً دعم واسع النطاق لرؤية عالم خالٍ من الأسلحة النووية ولتعزيز جميع الأعمدة الثلاثة التي تقوم عليها المعاهدة.

١١ - ومع ذلك، قال إن المعاهدة تواجه تحديات لم يسبق لها مثيل، وأخطرها هو الانتشار النووي الذي تشارك فيه الدول التي تطوّر مواد نووية للأغراض العسكرية تحت ستار

استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وتشكّل الأنشطة النووية التي تضطلع بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإعلان هذا البلد لاحقاً بأنه انسحب من المعاهدة تهديداً خطيراً للسلام والأمن الإقليميين ولنظام منع الانتشار النووي. وقد استجاب المجتمع الدولي لهذا التحدّي، من خلال قرارات مجلس الأمن وجزاءاته، وبالإصرار على أن تتعاون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في نزع السلاح النووي وأن تتعاون مع المجتمع الدولي والعودة إلى المعاهدة. وتحثّ جمهورية كوريا جارتها على استئناف الحوار من خلال عملية المحادثات السداسية الأطراف، وتنفيذ التزاماتها المتعلقة بنزع السلاح النووي. كما أن الأنشطة النووية التي تضطلع بها جمهورية إيران الإسلامية تثير مشاعر مماثلة من القلق فيما يتعلق بالهدف الحقيقي من برنامجها النووي. وتحثّ جمهورية كوريا إيران على الاستجابة بإيجابية للدعوات الدولية الرامية إلى الانفتاح وإجراء الحوار والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٢ - وأضاف قائلاً إن جمهورية كوريا ترحّب بالاتفاق الجديد لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية ودعا إلى دخول حيّز النفاذ عمّا قريب لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والبدء مبكراً في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف المواد الانشطارية. وينبغي اتخاذ إجراء لتعزيز الضمانات النووية التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظام التحقق، بما في ذلك تعميم الطابع العالمي على نظام البروتوكول الإضافي، على النحو المتوخّى في مؤتمر قمة الأمن النووي في واشنطن. وقال إن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية يعتَبر أحد الأعمدة الهامة في المعاهدة وتبدي جمهورية كوريا اهتمامها بصفة خاصة بالنُهُج المتعددة الأطراف إزاء دورة الوقود النووي والمفاعلات النووية المبتكرة.

١٣ - واختتم قائلاً إن جمهورية كوريا مُلتزمة التزاماً تاماً بنجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ الذي يتيح فرصة نادرة لإنعاش المعاهدة والنظام العالمي لعدم الانتشار.

١٤ - **السيد ميتسياليس** (اليونان): قال إن اليونان كانت من بين أوائل الدول الموقّعة على المعاهدة وكذلك الاتفاقات الأخرى التي تعزّز نطاق أهدافها، وتضع كثيراً من آمالها على ذلك الصك من أجل وجود عالم أكثر أمناً. وتتواصل عملية الاستعراض لتتيح أساساً متيناً للأعمدة الثلاثة في المعاهدة - نزع السلاح، وعدم الانتشار، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية - التي يمكن تحقيقها تدريجياً بطريقة متوازنة ومتعاضدة فيما بينها.

١٥ - وقال إنه من المأمول فيه أن تؤدّي معاهدة سنة ٢٠١٠ بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها أن تمهّد الطريق إلى تخفيضات أكبر في المستقبل. وقال إنه يرحّب أيضاً باستعراض الوضع

النووي الذي أجرته مؤخراً الولايات المتحدة وهو سوف ييسّر إحراز تقدّم صوب عالم بدون أسلحة نووية. وثمة خطوات ضرورية أخرى صوب نزع السلاح النووي وهي تشمل البدء في مفاوضات موضوعية تتعلق بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؛ وتقديم ضمانات أمن إلى الدول غير الحائزة لأسلحة نووية؛ وتعزيز تدابير إضافية لبناء الثقة، بما في ذلك تعزيز المناطق الحالية الخالية من الأسلحة النووية وإنشاء مناطق جديدة؛ ودخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيّز النفاذ. وحثّ الدول التسع التي يتطلب الأمر تصديقها على ذلك الصك لزيادة جهودها في استكمال المتطلبات.

١٦ - ومضى قائلاً إن قرار مجلس الأمن الذي اعتُمد مؤخراً ١٨٨٧ (٢٠٠٩) بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي يعيد التأكيد على أن أي أساس شامل لنزع السلاح وعدم الانتشار مع المعاهدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها حجر الأساس للتفاهم الدولي بشأن المسائل النووية. وتعتَبر الضمانات النووية التي تنفّذها الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي أفضل طريقة لردع وكشف ومنع الانتشار؛ وينبغي أن تساعد جميع الدول الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عملها وأن تؤدي دورها في تعزيز نظام الضمانات وذلك بإبرام وتنفيذ بروتوكولات إضافية لاتفاقاتها الخاصة بالضمانات الشاملة. وقال إن تعزيز الضمانات، مقترنا بتنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) يتيح أساساً قوياً من أجل نظام متين لعدم الانتشار ولمواجهة تهديد الإرهاب النووي.

١٧ - ومضى قائلاً إن التحديات الحالية بشأن الانتشار تشكّل تهديداً خطيراً للأمن الدولي وتزعزع الأسس الدولية للشفافية وللثقة المتبادلة. وقال إن وفده يُعرب عن بالغ قلقه إزاء تزايد عدد الأنشطة المتصلة بالمواد النووية والقذائف التسيارية، وخصوصاً في آسيا والشرق الأوسط. ويؤيد وفده جميع الجهود المبذولة لتعزيز تعميم الطابع العالمي للمعاهدة وجميع الاتفاقات المتعددة الأطراف المتصلة بأسلحة الدمار الشامل. وينبغي أن يكون البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية هو معيار التحقق من الضمانات.

١٨ - واستطرد قائلاً إن المادة العاشرة من المعاهدة تعطي للدول الأطراف الحق في الانسحاب من المعاهدة في حالات متطرفة خاصة بالتهديدات لأمنها القومي. ومع ذلك، فإن نتائج الانسحاب ترتب آثاراً خطيرة على الاستقرار الإقليمي والدولي، وخصوصاً عندما يمارَس الحق بسوء نيّة من قِبل دولة غير ممتثلة لواجباتها بموجب المعاهدة، وينبغي أن ينظر المؤتمر في طرائق لمعالجة هذه المخاطرة. كما يجب إيلاء اهتمام خاص إلى الصكوك الدولية، والمبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات التي تروّج لها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بغية تعزيز معالم للأمان النووي والأمن النووي بجميع أنواع الأنشطة النووية السلمية باعتبارها شرطاً

لازماً كل اللزوم من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وأضاف أن حكومته تؤيد الاستخدام السلمي الحذر لهذه الطاقة في تقيّد صارم بالالتزامات المكرّسة في المعاهدة وفي اتفاقات الدول الخاصة بالضمانات. وتولي حكومته أهمية خاصة لإدارة النفايات النووية والتأثيرات البيئية للإشعاع. وترى من الفرص الواعدة التخلّص من المواد التي يمكن استعمالها في صنع الأسلحة أو خفض درجتها أو تحويل المفاعلات، أو الحفظ التدريجي في مكان مأمون أو إزالة مخزونات اليورانيوم المخصّب بدرجة عالية وتعزيز دورة وقود متعددة الأطراف وفعّالة من حيث التكاليف ومحايدة سياسياً.

١٩ - وقال إن وفده يؤيد التزام الاتحاد الأوروبي بتنفيذ القرار بشأن الشرق الأوسط والذي اعتُمد في مؤتمر الاستعراض والتمديد عام ١٩٩٥، والتزام جميع أعضاء شراكة أوروبا والبحر المتوسط للسعي من أجل منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وأنظمة إطلاقها.

٢٠ - **السيدة لارسن** (النرويج): قالت إن الجو الدولي لم يكن أبداً أكثر ملاءمة لإحراز تقدّم صوب عالم أكثر أماناً وخالٍ من الأسلحة النووية. وقالت إن النرويج ترحّب بالاتفاق الجديد لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية والذي أُبرم بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، والاستعراض الجديد للوضع النووي الذي أجرته الولايات المتحدة ونتيجة مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عُقد مؤخراً في واشنطن. وهناك أيضاً علامات مشجّعة بأن توافقاً في الآراء آخذ في التشكّل باعتبار أن أفضل طريقة للتصدّي للأخطار التي تشكلها الأسلحة النووية هي بالقضاء عليها.

٢١ - ومع ذلك هناك علامات مقلقة، وهي شواغل الانتشار التي تثيرها جمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والجمود المستمر في هيئات نزع السلاح المتعددة الأطراف مثل مؤتمر نزع السلاح وعدم قدرة المجتمع الدولي على إدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيِّز النفاذ.

٢٢ - وأضاف قائلاً إن مجموعة المنظمات غير الحكومية في النرويج، وهي تشعر بالقلق إزاء احتمال أن يفشل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ كما حدث في المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٥ في إحراز نتائج مجدية، أبلغت إلى الحكومة توقّعاتها فيما يتعلق بالمؤتمر. وقالت إن حكومتها تجد نفسها متفقة إلى حدٍ كبير مع آراء هذه المنظمات غير الحكومية.

٢٣ - وترى النرويج أن الوثيقة الختامية لا بد وأن تؤكد من جديد على الاتفاق الأساسي لمعاهدة عدم الانتشار، وأن تضع جدولاً استشرافياً يعيد التأكيد على الهدف السياسي

الشامل لعالم خالٍ من الأسلحة النووية، ووضع برنامج لدورة الاستعراض التالية التي تشمل التزامات واضحة ومُلزمة بشأن الأعمدة الثلاثة.

٢٤ - وأضاف قائلاً إن الاتفاق الجديد بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة لا بد وأن يُعتبر مجرد خطوة أولى في عملية أوسع نطاقاً وأعمق بشأن تخفيض الأسلحة وبحيث تشمل جميع فئات الأسلحة وجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، استناداً إلى مبادئ الشفافية والتحقق وعدم الرجعة فيها. وينبغي أن تكون هناك تخفيضات هامة في دور الأسلحة النووية في سياسة الأمن وفي تعزيز ضمانات أمن سلبية. وينبغي أن تتعزّز أيضاً عملية المناطق الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية. ويلزم بذل جهود حازمة لتحقيق دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيّز النفاذ ولاستئناف المفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية فيما يتعلق بأغراض الأسلحة. وينبغي تعزيز الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظامها الخاص باتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية من خلال تعاون دولي أكبر بشأن دورات الوقود النووي، والمزيد من الأمن فيما يتعلق بالمواد النووية الحسّاسة واستبدال اليورانيوم القليل التخصيب بيورانيوم عالي التخصيب في مفاعلات الأبحاث. وأخيراً، يمكن للحق في استخدام التطبيقات النووية السلمية، وكثير منها يمكن أن يسفر عن فوائد اقتصادية واجتماعية، لا بد من إعادة التأكيد عليه.

٢٥ - واختتم قائلاً إن النرويج عمِل مع مختلف الشركاء في السنوات الأخيرة بشأن مشاريع عديدة لدعم نزع السلاح وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، بما في ذلك القضاء على الأسلحة التعبوية في أوروبا وطرائق نزع السلاح النووي والتحقق والمناطق الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية.

٢٦ - **السيد هوير** (ألمانيا): قال إن معاهدة عدم الانتشار كانت، أثناء ٤٠ سنة من تواجدها، أداة في توقّف انتشار الأسلحة النووية، وبالتالي تعزيز الأمن العالمي. وأضاف إن ألمانيا تحبّذ تعزيزاً متوازنا لجميع الأعمدة الثلاثة للمعاهدة، وتأمل في أن يعمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ على إحياء ''الصفقة الكبرى'' بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية، من خلال مقترحات محددة من الدول الحائزة للأسلحة النووية بهدف تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار. وينبغي أن يبعث المؤتمر الاستعراضي بإشارة قوية عن وحدة الموقف، تدعو إلى مزيد من التعاون والرقابة على الأسلحة وتخفيض الأسلحة.

٢٧ - ومضى قائلاً إنه كانت هناك أحداث إيجابية ضخمة في الأسابيع الأخيرة، وعلى سبيل المثال الاتفاق الجديد الخاص بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية والذي وقّعته الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، واستعراض الوضع النووي الجديد الذي أجرته الولايات المتحدة

ومؤتمر قمة الأمن النووي في واشنطن. ويجب أن يكون الهدف المشترك هو وجود عالم خال من الأسلحة النووية. وترحّب ألمانيا بإعلان وزارة الخارجية في الولايات المتحدة بأن بلدها سوف يكشف عن حجم إمكاناته النووية القائمة، وهو ما يعتبر خطوة ملموسة نحو تعزيز الشفافية.

٢٨ - وقال إن الأسلحة النووية شبه الاستراتيجية، التي لا تزال غير خاضعة لأي نوع من آلية الرقابة على الأسلحة، لا بد وأن تُدرَج في عملية نزع السلاح الجارية كما اتّفق على ذلك من حيث المبدأ في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. ويمكن لتدابير بناء الثقة والجهود المبذولة لخلق الشفافية أن تساعد في تخفيض الأسلحة البالية وأخيراً في القضاء على هذه الأسلحة، التي لا تخدم أي غرض عسكري والتي لا تنشئ الأمن. وتعتزم الحكومة الألمانية التفاوض حول إزالة الأسلحة النووية التعبوية من ألمانيا وتحث على زيادة تقليص دور الأسلحة النووية في المفهوم الاستراتيجي لمنظمة معاهدة شمال الأطلسي.

٢٩ - ومن غير المقبول أن يظل مؤتمر نزع السلاح الذي يتخذ من جنيف مقراً له غير ناشط طول سنوات، وأن الحظر على إنتاج مزيد من المواد الانشطارية التي يمكن استعمالها في صنع الأسلحة، لم يحرز أي تقدم وأن الرفض المستمر من عدد من البلدان للتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يمنعها من دخولها حيز النفاذ. وتدعو ألمانيا أيضاً إلى إحراز تقدم بشأن تفويض عام ١٩٩٥ بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط واقترحت في هذا الصدد أن يتبنى الاتحاد الأوروبي مؤتمراً لتلتقي فيه جميع الجوانب حول مائدة التفاوض في أقرب وقت ممكن. وقال إن إحراز مزيد من التقدم في الرقابة على الأسلحة التقليدية سوف يؤدي أيضاً دوراً حيوياً في بناء الثقة وسوف يزيل الذريعة بأن التفاوتات في الأسلحة التقليدية تبرر الحفاظ على الإمكانات النووية.

٣٠ - وقال إنه من الأمور الأساسية تعزيز خيارات الرقابة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال نظام بروتوكولات إضافية باعتبارها جزءاً أساسياً من معايير التحقق. ومن الضروري أيضاً بالنسبة للدول الأطراف في المعاهدة بأن توافق على القواعد التي تنظم الانسحاب من المعاهدة ورد الفعل إزاء انتهاكات المعاهدة. وقال إن الأمر يستلزم اتباع نهج متوازن يضمن بشكل كامل الحق في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وفي الوقت نفسه منع إساءة الاستعمال للأغراض العسكرية. وفي هذا الصدد، تتيح الحلول المتعددة الأطراف إزاء دورة الوقود النووي خياراً يثير الاهتمام.

٣١ - وقال إن هناك خطراً يتمثّل في حالات الانتشار مثل انفصال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية إيران الإسلامية، حيث يمكن أن تعمل على تقويض المعاهدة وأن تؤدي إلى سباق جديد في الأسلحة النووية. وتود الحكومة الألمانية أن تواصل العمل مع الدول الأطراف الأخرى في سبيل إيجاد حل دبلوماسي للبرنامج النووي الإيراني. واتخاذ أي جزاءات أخرى يجب أن يوضّح لهذا البلد أن رفضه مراعاة المجتمع الدولي لا بد وأن يكون بثمن. ويجب على الدول الأطراف أن تبعث بإشارة قوية بأنها جميعاً تقف إلى جانب الحقوق والواجبات التي تفرضها المعاهدة.

٣٢ - واستطرد قائلاً إن نزع السلاح والرقابة على الأسلحة هما حجر الأساس في أي هيكل عالمي للأمن. وقد ضاع الكثير من الوقت فعلاً في العقد الأول من هذا القرن ولهذا تطالب ألمانيا بعقد جديد من نزع السلاح الناشط. ويجب أن يقدِّم مؤتمر الاستعراض الحافز الضروري بوضع اتفاقات وتوصيات استشرافية محدَّدة.

٣٣ - **السيد دانون** (فرنسا): قال إن وفده يرحِّب بالمعاهدة الجديدة الخاصة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. ويعتبر التقدم المحرز في نزع السلاح النووي، والأزمات الحالية الخاصة بالانتشار وزيادة الاستخدام المدني للطاقة النووية، دليلاً على أن المعاهدة أكثر من أي وقت مضى هي حجر الأساس في الأمن النووي الجماعي. ويأمل في أن تؤكد أن تعيد جميع الدول الأطراف التأكيد بقوة على تأييدها للمعاهدة وتصميها على الحفاظ على سلامتها، وأنها سوف تجد أرضاً مشتركة من أجل إيجاد حلول ملموسة وواقعية تهدف إلى تعزيز نظام عدم الانتشار.

٣٤ - وأضاف أن فرنسا ملتزمة بتلبية التزاماتها بمقتضى المعاهدة والالتزامات المعلنة في مؤتمرات استعراضية سابقة. وقال إن فرنسا قامت خلال الـ١٥ سنة الماضية بتخفيض عدد رؤوسها النووية إلى النصف وأعلنت حداً أقصى بوجود ٣٠٠ رأس نووي من أجل مجموع ترسانتها، وبالتالي قامت بتفكيك مكوِّن الأسلحة أرض - أرض وقلَّلت من المكونات المحمولة جواً والموجودة في الغواصات بنسبة ٣٠ في المائة، وصدَّقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وقامت بتفكيك مراكز التجارب، وأوقفت إنتاج البلوتونيوم واليورانيوم اللذين يمكن منهما صنع الأسلحة، وقامت بتفكيك مرافق ذات صلة بتكلفة يبلغ مجموعها ٦ بلايين يورو. وقال إن سياستها الوطنية تحد من استخدام الأسلحة النووية للردع في حالات متطرفة من الدفاع عن النفس. وإن اتخاذ إجراء مماثل من جانب جميع الدول سوف يعزِّز الأمن الدولي.

٣٥ - وقال إن وفده يؤكد على أهمية تعزيز نظام عدم الانتشار وذلك بإدخال معاهدة حظر التجارب حيِّز النفاذ والبدء في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولهذا فإنه يرحِّب بإعلان إندونيسيا في اليوم السابق بشأن اعتزامها الشروع في عملية التصديق على هذا الصك، وأشار إلى أن فرنسا والمغرب، منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ يرأسان ما يسمى ''بمؤتمر المادة الرابعة عشرة'' الذي يهدف إلى تعزيز دخول معاهدة الحظر الشامل حيز النفاذ. وينبغي بذل جهود مماثلة فيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية والكيميائية والتقليدية، وانتشار القذائف التسيارية والمركبات المطلقة في الفضاء بغية تعزيز الأمن الدولي وضمان أن يكون نزع السلاح النووي ليس بداية سباق جديد للتسلح في تلك المناطق.

٣٦ - ومع ذلك، ينبغي أن يكون ماثلاً في الأذهان أن الولايات المتحدة وروسيا والمملكة المتحدة وفرنسا قد أحرزت تقدماً في نزع السلاح وذلك يرجع لسبب وحيد لأن السياق الاستراتيجي قد تغيَّر مع نهاية الحرب الباردة وتوحيد أوروبا. ويمكن تحقيق تقدم ملموس صوب نزع السلاح والقضاء على الأسلحة النووية في الأمد الطويل ليس بالعبارات البلاغية بالنوايا الطيبة، ولكن من خلال استراتيجية شاملة تتضمن تسوية التوترات الإقليمية وتعزيز آليات الأمن الجماعي وتنفيذ خطط العمل التي دعا إليها الاتحاد الأوربي.

٣٧ - ومضى قائلاً إنه لا بد من إيجاد استجابة للطلب المتزايد من أجل الاستخدام المدني للطاقة النووية. وتقف فرنسا التي اختارت بحزم تأييد الطاقة النووية على استعداد للتعاون مع أي بلد يلبي واجباته الدولية. فاحترام الدولة لهذه الواجبات لا يعني التخلي عن حقوقها الثابتة، بل أنه ببساطة يعني ممارستها بمسؤولية في عالم حيث لا يمكن معالجة مسألة الطاقة فيه إلاّ من خلال التضامن وبقصد التنمية المستدامة. وينبغي استخدام الطاقة النووية في مناخ من الثقة ومع تطبيق أعلى معايير الأمن والسلامة وعدم الانتشار والحماية البيئية. وقال إن التحديات المرتبطة بزيادة استخدام هذه الطاقة - مخاطر الانتشار، الأمان وأمن المرافق النووية، ومنع الاتجار بالمواد النووية والمشعة من أجل الأغراض الإرهابية أو الإجرامية، ومعالجة احتياجات التدريب، وضمان أمن التوريد والإمداد، وتمويل تنمية الطاقة النووية وأخذ المسائل البيئية في الاعتبار - كلها ينبغي معالجتها جماعياً في إطار الإدارة الرشيدة العالمية الجديدة. ومثل هذا النهج يتطلب تعزيز نظام الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنع الانتشار غير المحكوم للتكنولوجيات الحساسة وضمان إمداد الوقود النووي، مع المشاركة في بحث مسألة النفايات المشعة، والتركيز على التدريب وفحص التمويل المبتكر للمرافق الأساسية النووية. وقال إن وفده يأمل في أن يتيح المؤتمر الاستعراضي فرصة للدخول في مناقشة أساسية ولإعادة التأكيد على المبادئ الرئيسية لتوجيه وتيسير تنمية الطاقة النووية؛ وهو يعتزم أن يطرح مقترحات لتحقيق هذه الغاية.

٣٨ - وأردف قائلاً إنه ليس من المستطاع نزع السلاح وتطوير الاستخدامات المدنية للطاقة النووية إلاّ إذا توقف الانتشار النووي. وقد أظهرت كوريا الشمالية ما حدث عندما ترك المجتمع الدولي الوقت يمضي واستسلم للأمر الواقع؛ فمخطط الأحداث هذا لا يجب أن يتكرر مع بلدان أخرى. وقد عملت فرنسا، إلى جانب شركائها الخمسة، في مفاوضات مع إيران دون توقف للوصول إلى حل للمسألة النووية الإيرانية التي من شأنها تلبية احتياجات إيران ومعالجة الشواغل الخطيرة التي تساور المجتمع الدولي إزاء الغرض من برنامجها النووي. لكن الحوار ليس غاية في حد ذاته، فهو لا بد أن يسفر عن نتائج. فموقف التحدي من جانب الحكومة الإيرانية وما يتلو ذلك من اهتمام من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبلدان الأخرى في المنطقة والمجتمع الدولي بأسره، اضطر مجلس الأمن إلى النظر في فرض جزاءات جديدة في محاولة لإقناع إيران بالتفاوض.

٣٩ - واستدرك قائلاً إن وفده يشعر بالإحباط أن وفده يتفهَّم الإحباط الذي يشعر به كثير من البلدان إزاء التنفيذ البطيء للقرار بشأن الشرق الأوسط الذي اعتُمد أثناء المؤتمر الاستعراضي عام ١٩٩٥. ويجب على الدول الأطراف أن تبذل أقصى ما في وسعها للإسراع بتنفيذه، وأعرب عن الأمل في أن يجعل المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠ بالإمكان الموافقة على مسارات عمل واقعية.

٤٠ - وبغية تعزيز الجهود الرامية إلى منع الانتشار، يعتبر من الأساسي منح الوكالة السلطة والوسيلة للقيام بمهمتها الفاصلة في التحقق. وحتى الآن وقَّع ١٢٨ بلداً على بروتوكولات إضافية تسمح بتعزيز التحقق من برامجها النووية، ومن المأمول فيه أن تنضم إليها البلدان الباقية نظراً لأن البلدان الباقية سوف تنضم إليها لأن تنمية الطاقة النووية لا يمكن أن تزدهر إلاّ بالثقة المتبادلة. كما أن تعزيز نظام عدم الانتشار يتطلب جهوداً لا تتوقف لتحقيق عالمية المعاهدة، بما في ذلك تشجيع الدول التي ليست أطرافاً في ذلك الصك بالتقيُّد بأحكامه وللانضمام إلى صكوك أخرى خاصة بعدم الانتشار وبنزع السلاح.

٤١ - وأوضح أن الهدف النهائي في السنوات القادمة هو تطوير استراتيجية نووية شاملة من أجل عالم أكثر أماناً، وفيه تعمل جميع الدول بعزم ثابت للمضي قُدماً بنزع السلاح، وفيه تقصر نظريات الدول النووية دور الأسلحة النووية على الظروف المتطرفة الخاصة بالدفاع عن النفس حيث تتعرض مصالحها الحيوية للتهديد وترساناتها تتقلَّص إلى مستوى الاكتفاء الشديد في ضوء السياق الاستراتيجي الدولي؛ وفيه يكافح الانتشار بصرامة، نظراً لأن التاريخ أوضح مدى الثمن الذي لا بد من دفعه بسبب الفشل في اتخاذ رد فعل في الوقت المناسب؛ وفيه يمكن للاستخدامات المدنية للطاقة النووية أن تتطوَّر تحت شروط الآمان الأمثل والأمن

وعدم الانتشار، وفيه تتمتع المواد النووية والمشعة بحماية أفضل، وفيه تبدي الدول غير الأطراف في المعاهدة اهتماماً أدق بنظام عدم الانتشار بالدخول في التزامات جديدة، وفيه يمكن للطاقة النووية أن تصبح رمزاً للتعاون الدولي الفعال والتضامن في إطار التنمية المستدامة على نطاق العالم. واختتم قائلاً إن وفده يأمل في أن يضع المؤتمر الاستعراضي الأُسس لذلك النظام النووي الجديد، باعتماد خريطة طريق طموحة وعملية ويمكن تنفيذها قبل حلول عام ٢٠١٥.

٤٢ - **السيد لي** باودونغ (الصين): قال إن معاهدة عدم الانتشار أدت دوراً ضخماً لا يعوَّض في منع الانتشار النووي، والمضي قُدماً بنزع السلاح النووي وتعزيز استخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تعزيز الطابع العالمي الشامل للمعاهدة وسلطة وفعالية المعاهدة بغية الحفاظ على السلام والاستقرار الدوليين والإقليميين لما فيه صالح جميع البلدان.

٤٣ - وأضاف قائلاً إن هناك توافقاً متزايداً في الآراء لصالح عدم الانتشار وإنشاء عالم خال من الأسلحة النووية، وكذلك الاهتمام بالذرة باعتبارها مصدراً للطاقة المتجددة والنظيفة. وهناك مسؤولية مشتركة تقع على عاتق جميع الدول الأطراف والمجتمع الدولي لجعل المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠ يكلَّل بالنجاح. وينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بإخلاص بواجباتها بمقتضى المادة السادسة من المعاهدة، وأن تتعهّد علناً بالقضاء على أسلحتها النووية. وقال إن الصين ترحّب بالتوقيع الثنائي الطرف على معاهدة نزع السلاح النووي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي. فالتخفيضات الشديدة والتي يمكن التحقّق منها ولا رجعة فيها في الترسانات النووية لدى أكبر قوتين نوويتين سوف تسهم بشكل نهائي في تحقيق نزع السلاح النووي الكامل. وبالمثل، تطالب الصين ببدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في موعد مبكّر، وتطالب بالتبكير في استهلال المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وعندما تصبح الأحوال مهيّأة، ينبغي أن تنضم للمفاوضات المتعددة الأطراف حول نزع السلاح النووي دول أخرى حائزة للأسلحة النووية. وينبغي أن يقوم المجتمع الدولي، في وقت مناسب، بوضع خطة طويلة الأجل قادرة على البقاء لإجراءات لنزع السلاح النووي تدريجياً، بما في ذلك إبرام اتفاقية بشأن الحظر الكامل للأسلحة النووية. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتعهد بشكل صريح بألاّ تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية أو استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد دول أخرى غير حائزة للأسلحة النووية و/أو ضد مناطق خالية من الأسلحة النووية.

٤٤ - واستطرد قائلاً إن نزع السلاح النووي يجب أن يتبع مبدأ الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي والأمن غير المنقوص للجميع. وينبغي التخلي عن تطوير نُظم دفاع بالقذائف، وهو ما يخل بالاستقرار الاستراتيجي العالمي، وكذلك ينبغي التخلي عن الجهود الرامية إلى شن سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وتتقيَّد الصين بسياسة عدم المبادأة باستخدام الأسلحة النووية، وقد أعلنت التزاماً صريحاً بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد دولة غير حائزة للأسلحة النووية أو مناطق خالية من الأسلحة النووية. وتدعم الصين التبكير في إنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وسوف تواصل الحفاظ على قدراتها النووية عند المستوى الأدنى المطلوب للأمن القومي.

٤٥ - وينبغي أن تسعى جميع البلدان إلى تعزيز بيئة أمنية دولية للتعاون والثقة واحترام الشواغل الأمنية للبلدان الأخرى. وفي هذا الصدد، كان من الضروري توطيد النظام الدولي لعدم الانتشار النووي، وتعزيز وظيفة الضمانات التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعزيز الطابع العالمي لاتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية. ويجب التخلي عن الممارسات القائمة على استغلال الظروف والمعايير المزدوجة. وينبغي أن تفي جميع الدول بشكل صارم بواجباتها الخاصة بعدم الانتشار وتعزيز نُظمها الخاصة بمراقبة الصادرات والسعي وراء حلول سلمية للقضايا النووية الإقليمية بإجراء حوار ومفاوضات.

٤٦ - واستطرد قائلاً إن الصين شاركت بنشاط في جميع الأنشطة الدولية الخاصة بعدم الانتشار وقد وضعت إطاراً تشريعاً وتنظيمياً كاملاً للرقابة على الصادرات. وبهدف الحفاظ على النظام الدولي لعدم الانتشار والحفاظ على السلام والأمن العالميين والإقليميين، التزمت الصين بتعزيز الحلول الدبلوماسية للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية والمسألة النووية الإيرانية. ويجدر ملاحظة أن استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية هي من الحقوق المشروعة لجميع الدول الأطراف التي ينبغي احترامها والحفاظ عليها بشكل كامل. وعلى المجتمع الدولي، وخصوصاً البلدان المتقدمة النمو، واجب بتقديم جميع المساعدات الضرورية إلى البلدان النامية في هذا المضمار. وينبغي أن تواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية أداء دور ناشط في تعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وفي التعاون الدولي ذي الصلة. وقد شاركت الصين بشكل ناشط في التعاون وعمليات التبادل مع البلدان المختصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، مع مراعاة الشرط الأساسي وهو أن تلك البلدان تمتثل امتثالاً صارماً لواجبات عدم الانتشار الواردة في معاهدة عدم الانتشار النووي.

٤٧ - وأوضح أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يُعتبر بالغ الأهمية لتعزيز نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية، وينبغي للدول الحائزة لأسلحة نووية أن تدعم بشكل قوي جهود الدول لتحقيق تلك الغاية. وفي هذا الصدد، ترحِّب الصين ببدء نفاذ المعاهدة الأفريقية الخاصة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا والمعاهدة الخاصة بمنطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، ودعت الأطراف المعنيين للعمل معاً لتنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة من الجمعية العامة بشأن الشرق الأوسط وخصوصاً القرار بشأن الشرق الأوسط الذي اعتُمد في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥.

٤٨ - واختتم قائلاً إن الوفد الصيني يأمل بإخلاص في أن تنتهز جميع الأطراف الفرصة الضخمة التي أتاحها مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ وأن تعمل معاً من أجل المضي قُدماً بطريقة متوازنة بالأهداف الثلاثة الواردة في المعاهدة، وهي نزع السلاح النووي، ومنع الانتشار النووي، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٤٩ - **السيد تشيكوليس** (ليتوانيا): قال إن بلده يرحب بالمعاهدة الجديدة المبرمة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، ويرحب كذلك بمؤتمر قمة الأمن النووي في واشنطن. وأضاف قائلاً إن بلده أدى دوراً ناشطاً في المبادرة الأمنية الخاصة بالانتشار ويدعم المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي وتوسيع نُظم الرقابة لتشمل الاتحاد الأوروبي. وينبغي أن يكون من بين الأولويات القضاء على الأسلحة النووية غير الاستراتيجية من خلال الامتثال للمبادرات النووية الرئاسية المعلنة في أوائل التسعينات.

٥٠ - وأضاف قائلاً إن بلده يؤيد الجهود الرامية إلى تحسين فعالية نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال القبول العالمي الشامل للبروتوكول الإضافي إلى جانب اتفاقات الضمانات الشاملة والتي سوف تعمل على منع الانتشار وأيضاً على زيادة الثقة في تدابير الأمن اللازمة لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وأعرب عن الأمل في أن يستمر الاتجاه نحو تزايد المشاركة في الصكوك الدولية مثل الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية ومدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها.

٥١ - وقال إن مشاريع الطاقة النووية ينبغي أن يضطلع بها فحسب بالتشاور المتسم بالشفافية مع البلدان المجاورة. وحث جميع البلدان على استغلال كامل نطاق المساعدات من الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ضمان سلامة وأمن هذه المشاريع. وشجع أيضاً المؤتمر على الاعتراف بالمساهمة التي لا غنى عنها المقدّمة من المجتمع المدني للنهوض بأهداف المعاهدة.

٥٢ - **السيد سكوتي** (إيطاليا): قال إن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار يعتبران الآن مرة ثانية في مقدمة أولويات جدول الأعمال الدولي. وأعرب عن أمله في أن يساعد الالتزام الشخصي من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على تشجيع الوصول إلى نتيجة ناجحة للمؤتمر. وقال إن بيان ''لاكويلا'' بشأن عدم الانتشار الذي اعتمدته مجموعة الثمانية في سنة ٢٠٠٩ قد أبرز التزاماً بإنشاء الظروف الضرورية لهذا االهدف. وينبغي أن يركز المؤتمر الاستعراضي الحالي بنفس القدر على الأعمدة الثلاثة لمعاهدة عدم الانتشار، والتي تعتبر حجز الزاوية لنظام عدم الانتشار النووي. وقال إن إيطاليا ترحِّب بالمعاهدة الجديدة التي وقعتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في نيسان/أبريل ٢٠١٠ وتشجع جميع الدول على اتخاذ تدابير استراتيجية وأمنية للنهوض بعالم يخلو من الأسلحة النووية.

٥٣ - وأضاف قائلاً إن المعاهدة اهتمت في المقام الأول بعدم الانتشار. ووجود عدد من الجهود المبذولة لإنشاء برامج سرية تشكل بالتالي تهديداً غير مقبول. وفي ضوء التحديات التي تطرحها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبسبب البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية، يجب أن يكون الهدف النهائي هو ضمان الامتثال للمعاهدة، والتي تضعف قيمتها بسبب افتقارها إلى طابع عالمي.

٥٤ - وقال إن هناك مخاطرة في إمكان استخدام الأسلحة النووية من جهات فاعلة من غير الدول. ولهذا فإنه يثني على رئيس الولايات المتحدة لأنه استضاف بنجاح أول مؤتمر قمة للأمن النووي. وفي الوقت نفسه، أعادت إيطاليا التأكيد بقوة على التزامها إزاء الحق الثابت لجميع الدول الأطراف في تطوير وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وأضاف قائلاً إنه تحدث الآن نهضة نووية، نظراً لأن الدول تسعى إلى وسائل جديدة لتوليد الطاقة وفي الوقت نفسه تقليل انبعاثات الكربون. وقال إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لديها دور رئيسي تؤديه في ضمان الامتثال للمعاهدة بغية تيسير هذه العملية.

٥٥ - وبغية تعزيز نزع السلاح ونظام عدم الانتشار، يجب دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. وحثّ تلك الدول التي لم توقِّع أو تصدِّق بعد على المعاهدة، أن تعييد تقييم موقفها. إضافة إلى ذلك، يستلزم الأمر معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بحيث يمكن التحقق منها بفعالية. وبوضع نهاية إلى إنتاج المواد الانشطارية التي يمكن استحالتها إلى أسلحة وتشجيع تحويل معامل الصناعة إلى الاستخدامات المدنية، فمن شأن هذه المعاهدة أن تقضي على إمداد العناصر الرئيسية للرؤوس النووية، وبالتالي تجعل نزع السلاح لا رجعة فيه. وأعرب عن الأمل في أن يكسر المؤتمر الجمود وأن يسمح ببدء إجراء مفاوضات بشأن تلك المعاهدة.

٥٦ - واستطرد قائلاً إن إيطاليا تدعو جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد إلى أن تسارع إلى الانضمام إلى البروتوكول الإضافي، وبالتالي تعزز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتعتبر النُهج المتعددة الأطراف إزاء دورة الوقود النووي أداة هامة لمعالجة الحاجة المتزايدة للوقود النووي وفي الوقت نفسه تقليل خطر الانتشار إلى الحد الأدنى.

٥٧ - وأضاف قائلاً إنه ينبغي أن يفحص المؤتمر الطرق لإحراز التقدم في تحقيق أهداف القرار بشأن الشرق الأوسط الذي اعتمد في المؤتمر الاستعراضي عام ١٩٩٥. وينبغي أيضاً أن يعالج مسألة الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار؛ فرغم أن الدول لها الحق في الانسحاب إلاّ أنها لا يمكن السماح لها بالقيام بذلك بغية الهروب من واجباتها. وينبغي إقرار آليات محدَّدة، من بينها إشراك مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بغية ضمان الوفاء بالواجبات الواردة في الضمانات. وبعبارة أعم، ينبغي استعراض عمليات وإجراءات المعاهدة بغية تعزيز فعاليتها، والسماح باستجابة أسرع للأحداث وتمكين الدول الأطراف من إظهار إراداتها السياسية بشكل أفضل.

٥٨ - **السيد فاليرو بريسينيو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن العالم يسعى إلى التماس توازن عالمي يقوم على مبادئ المساواة والتضامن والتعاون الدولي وتعددية الأطراف والتعايش السلمي للدول. وقال إن الممارسات غير المتوافقة مع تمتع الدول بالمساواة أمام القانون ليس لها مكان في العالم المعاصر. وسوف يتسم الوضع بالتمييز بجعل بعض الدول مسؤولة عن واجباتها الدولية في حين يتم إعفاء دول أخرى. وينبغي للدول الأطراف في المعاهدة أن تتعاون لتعزيز نظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح، وتأييد سلطة ومصداقية الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٥٩ - وأضاف قائلاً إن مجرد وجود الأسلحة النووية يشكل تهديداً للبشرية. ويأمل بلده في أن تصبح المعاهدة التي وقعَّت عليها مؤخراً الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي في نيسان/أبريل ٢٠١٠ جزءاً من مبادرة أوسع نطاقاً لتشمل الأسلحة النووية غير الاستراتيجية. ورغم أن المعاهدة الجديدة تركز في المقام الأول على المراقبة بدلاً من التخفيض، فإنها قد تشجع الدولتين على اتخاذ تدابير لتخفيض ترساناتهما.

٦٠ - ومضى قائلاً إن البيئة الحالية ينبغي أن تشجع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على كسر حلقة الجمود التي سببتها المواقف الانفرادية الثابتة. فالدول الحائزة لأسلحة نووية تتحمل المسؤولية الأساسية عن تنفيذ تدابير لتخفيض وإزالة الترسانات النووية. ولسوء الحظ، أن بعض الدول النووية لم تظهر الإرادة السياسية للتواؤم مع التزاماتها

الدولية. ويشكل المؤتمر فرصة لإعادة تأكيد هذه الالتزامات. وسوف يكون اعتماد خطة لنزع الأسلحة النووية بمثابة خارطة طريق لإنشاء عالم يخلو من الأسلحة النووية.

٦١ - ولا تزال الأولويات المقررة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة التي عقدتها الجمعية العامة والدورة الاستثنائية الأولى المكرَّسة لنزع السلاح ذات أهمية خاصة في ضوء استمرار تحديث الأسلحة النووية. وينبغي أن يضطلع مؤتمر نزع السلاح بمسؤوليته نظراً لأنه المنتدى الوحيد للتفاوض بشأن هذه المسألة.

٦٢ - ومضى قائلاً إنه ينبغي التفاوض حول صك دولي ملزم بغية أن تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية بالامتناع عن استخدام أو التهديد باستخدام هذه الأسلحة ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ويجب إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، مع نصوص أحكام محدَّدة من أجل التحقق. وقال إن بلده يرحِّب بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية حول العالم، ويدعم بقوة إنشاء مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط. وقال إن إسرائيل، البلد الوحيد في المنطقة التي لم تصبح طرفاً في المعاهدة أو تعرب عن عزمها القيام بذلك، ينبغي أن تتخلى عن امتلاك الأسلحة النووية وأن تنضم إلى المعاهدة وأن تضع مرافقها النووية تحت ضمانات شاملة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومما يثير القلق أن رئيس وزراء إسرائيل اعترف بأن بلده يمتلك أسلحة نووية، وهذا له عواقب سلبية فيما يتعلق بالسلام والأمن في المنطقة.

٦٣ - ووفقاً للمادتين الأولى والثانية من المعاهدة، يحق لجميع الدول أن تطور أسلحة نووية للأغراض السلمية. وترفض جمهورية فنزويلا البوليفارية أية محاولة لتقييد هذا الحق من خلال إجراءات تعرض للخطر سلامة ونزاهة المعاهدة. وقال إن بعض الدول تبذل ضغطاً على جمهورية إيران الإسلامية بغية إجبارها على التخلي على حقها المشروع في تطوير صناعتها النووية. ومثل هذا الضغط يجب أن يتوقف بغية تيسير الوصول إلى حل سياسي بالتفاوض، بحيث يأخذ في الاعتبار مصالح جمهورية إيران الإسلامية ومصالح الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقال إن إضفاء الطابع السياسي على المسألة قد أضر بسلطة المؤتمر، حيث صرف الاهتمام بعيداً عن الطابع التقني لنظام الضمانات.

٦٤ - **السيد ميدينا موريل** (الجمهورية الدومينيكية): قال إن الجمهورية الدومينيكية دولة خالية من الأسلحة النووية وهي تدعم أية مبادرة متعددة الأطراف تسهم في السلام والتقدّم على المستوى العالمي. وهي طرف في معاهدة عدم الانتشار النووي، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وكذلك اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة

البكتريولوجية (البيولوجية) والسمّية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

٦٥ - وأضاف قائلاً إن التكنولوجيا النووية يمكن أن تسهم في رفاه وتقدّم الإنسانية أو إنتاج أفظع الأسلحة دماراً. ويتمثّل أحد المبادئ الأساسية للحماية من الإشعاع في أن الفوائد المستمدة من استخدام التكنولوجيا النووية لا بد وأن تكون أكبر من الضرر الذي قد تحدثه. وما زالت الجمهورية الدومينيكية، بصفتها دولة طرفاً في المعاهدة منذ سنة ١٩٧١، ملتزمة بالمبادئ والحقوق والالتزامات المكرّسة فيها. وترى حكومته أن تنفيذ أعمدة المعاهدة الثلاثة - نزع السلاح وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية - سيساعد في إعطاء الجيل القادم عالماً خالياً من الأسلحة النووية.

٦٦ - وأردف قائلاً إن حكومته، بصفتها عضواً مؤسّساً في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تشيد بجهود الوكالة لتعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية الآمنة والموثوقة من جميع البلدان، وأشاد ببرنامجها الخاص بالتعاون التقني. وقد وقّعت الجمهورية الدومينيكية اتفاقاً شاملاً للضمانات في سنة ١٩٧٣ وقد قبلت التعديلات التي أُدخِلت على البروتوكول الخاص بالكميات الصغيرة والذي أقره مجلس المحافظين للوكالة الدولية للطاقة الذرية في سنة ٢٠٠٥؛ أما البروتوكول الإضافي لاتفاقها الخاص بالضمانات فقد نشر رئيس الجمهورية مرسوماً بشأنه في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٠ لوضعه موضع التنفيذ. وحثّ الدول الأطراف التي لم توقّع بعد على مثل هذه الاتفاقات والبروتوكولات القيام بذلك من أجل تعزيز تنفيذ المعاهدة.

٦٧ - وأضاف أن حكومته تدعم دون قيد أو شرط إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية كتدبير أساسي من أجل نزع السلاح ومن أجل السلام وعدم الانتشار. وترحّب حكومته بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما اتفاق حكومتي الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لتخفيض ترساناتهما من الأسلحة الاستراتيجية، وتشجّع تعزيز هذه الاتفاقات وتوسيع نطاقها تدريجياً.

٦٨ - وقال إن حكومته تولي أهمية كبيرة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأشاد بجهود اللجنة التحضيرية لتلك المعاهدة وأمانتها الفنية المؤقتة من أجل التشجيع على التبكير في دخول الصك حيّز النفاذ ومن أجل إنشاء نظام التحقق المتوخّى فيها.

٦٩ - وأخيراً، أعاد التأكيد على دعم حكومته للمؤتمر الاستعراضي وأملها في أن يسهم هذا الحدث في تعزيز المعاهدة، وهي صكّ دولي قيِّم، ويعزّز تنفيذ الالتزامات المنبثقة منه.

٧٠ - **السيد أشاريا** (نيبال): قال إن المجتمع الدولي يقف بعيداً عن تحقيق أهداف المعاهدة، فالانتشار الأفقي والرأسي لا يزال يحدث دون توقّف ووفده غير مقتنع بأن الأسلحة النووية حققت لكوكب الأرض أي قدر من الأمان أكثر من ذي قبل. وفي العالم المعاصر، يتجاوز مفهوم الأمن تراكم الأسلحة؛ فالتحديات الأمنية الملحّة الناجمة عن تغيُّر المناخ والفقر وتخلّف التنمية، والأمراض الوبائية والإرهاب إنما تهدد ذات الوجود لقطاع كبير من سكان العالم.

٧١ - ومضى قائلاً إن نزع السلاح لا بد أن يُنظَر إليه باعتباره أمراً لازماً أخلاقيا وبمثابة عدالة للجميع. وفي حين يمشي ملايين الأشخاص حول العالم في ظل ظروف طاحنة غير إنسانية من الفقر والجوع، يجري إنفاق بلايين الدولارات على الأسلحة المصمَّمة للقتل والتشويه بشكل عشوائي على نطاق هائل. وفي ضوء التحديات الهامة أمام تعبئة الموارد المالية من أجل إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية غداة الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، فإن توافر ''عائد نزع السلاح'' يُرسل رسالة إيجابية في ربوع العالم.

٧٢ - وقال إن امتلاك الأسلحة، سواء كانت نووية أو كيميائية أو بكتريولوجية فإنها كفيلة بتوليد التوتّر بدلاً من الأمن. وتعتَبر الأعمدة الثلاثة للمعاهدة - نزع السلاح وعدم الانتشار وتنمية الطاقة النووية للأغراض السلمية جزءاً لا يتجزأ ولا يمكن متابعتها انتقائياً. وفي حين تعتبر عملية نزع السلاح النووي عملية طويلة وشاقة، فإنها لا يمكن تحقيقها إذا ما كانت الدول الحائزة للأسلحة النووية هي التي ستقود المسيرة. ولا بد وأن تشجّع الدول التي لم تصبح أطرافاً بعد في المعاهدة على القيام بذلك نظراً لأن عالمية الصك سوف تعزّز مشروعيته.

٧٣ - واستطرد قائلاً إن وفده يرحّب بتوقيع المعاهدة الجديدة الخاصة بالحدّ من الأسلحة الاستراتيجية، وهو ما فعلته الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، ويأمل وفده بأن تتبع ذلك مبادرات قوية مماثلة. وينبغي أن توافق الدول الأطراف على إعداد خريطة طريق بغية تحقيق نزع السلاح النووي بطريقة مقيّدة زمنياً وبإنشاء عالم خالٍ من الأسلحة النووية في فترة معقولة من الزمن. ولحين اكتمال القضاء على هذه الأسلحة، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقدِّم ضمانات أمن سلبية صريحة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية من خلال صكّ مُلزِم قانوناً.

٧٤ - ويجب على المجتمع الدولي أن يرفض سياسة الردع النووي وأن يضع حظراً دائماً على تجارب الأسلحة النووية؛ وسيكون إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية مع وجود آلية مراقبة دولية خطوة حاسمة أخرى. ويمكن لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع المناطق أن يكون بمثابة لبنات بناء من أجل اكتمال نزع السلاح على

المستوى العالمي. وسيكون تنفيذ القرار بشأن الشرق الأوسط الذي اعتُمد في المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ عاملاً هاماً آخر مسهماً في عدم الانتشار؛ ويطالِب وفده أيضاً بالتنفيذ الفعّال للخطوات العملية الثلاث عشرة المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠.

٧٥ - وبغية ضمان ألاّ تتحوّل المرافق النووية المسموح بها بمقتضى المادة الرابعة من المعاهدة للأغراض العسكرية، يجب أن تعزّز بدرجة كبيرة القدرات الخاصة بالمراقبة والإشراف والتحقّق لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويعتَبر من الأهمية بنفس القدر وجود برنامج ناشط وفعّال للتعاون التقني الذي ييسّر الاستخدام العلمي للتكنولوجيا النووية لأغراض الصناعة والصحة والزراعة وغيرها من الأغراض المفيدة. واختتم قائلاً إن هذه المسألة لا بد وأن تولى الأولوية الواجبة في مداولات الدول الأطراف وفي الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي.

٧٦ - **السيد النصر** (قطر): قال إن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تدرك أنه في إطار الاتفاقية تواصل تطوير ترساناتها النووية، وبالتالي فإنها تخلّ بأهم أحكام المعاهدة. وثمة دول أخرى حائزة للأسلحة النووية لم تصبح أطرافاً بعد أو أنها أبرمت اتفاقات خارج إطار المعاهدة. وينبغي لعملية الاستعراض أن تأخذ في الاعتبار القرارات المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ ولعام ٢٠٠٠. ورغم ما تم من اتفاقات ثنائية بين بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، فإن هدف المعاهدة لا يزال نزع السلاح النووي بالكامل. وينبغي أن يعتمد المؤتمر مقترحات تصوغها حركة بلدان عدم الانحياز، وأن تعمل معاً في سبيل منح ضمانات أمن سلبية بشكل عاجل للدول غير الحائزة لأسلحة نووية.

٧٧ - وأضاف قائلاً إن قطر ملتزمة بتعزيز الأعمدة الثلاثة للمعاهدة. وبوجه خاص، من الأهمية عدم عرقلة الحق الثابت لجميع الدول الأطراف في تطوير تكنولوجيا نووية للأغراض السلمية. وقال إن بلده يدعم أيضاً التبكير في تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وفقاً لموقف جامعة الدول العربية. وقد أنشأت قطر لجنة لمراقبة الامتثال للمعاهدة، وقد عقدت عدة حلقات عمل وأنشطة بشأن تنفيذ الصكوك الدولية بشأن الأسلحة النووية، ومحاربة الإرهاب النووي وأسلحة الدمار الشامل. وقال إنه يأمل في أن تؤدّي المشاورات الدولية في نهاية المطاف إلى اتفاقية دولية بشأن القضاء على جميع الأسلحة النووية.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.

NPT/CONF.2010/SR.5

Distr.: General
8 July 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٥ أيار/مايو، ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد كاباكتولان ..... (الفلبين)

وفيما بعد: السيد كانسيلا (نائب الرئيس)..... (أوروغواي)

وفيما بعد: السيدة شتيغليك (نائب الرئيس)..... (سلوفينيا)

وفيما بعد: السيد كاباكتولان (الرئيس) ..... (الفلبين)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر (تابع)

(أ) تعيين لجنة وثائق التفويض (تابع)

تنظيم العمل

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب أن تقدَّم التصويبات بإحدى لغات العمل في مذكرة وتُدرَج في نسخة من المحضر. ويجب أن ترسل التصويبات في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

سيصدر أي تصويب لمحضر هذه الجلسة وأية جلسات أخرى في وثيقة تصويب.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

المناقشة العامة (تابع)

١- **السيد بايت** (إستونيا): قال إن حكومته تؤيد كل الاتفاقات الدولية المتعلقة بالحد من الأسلحة، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأضاف أنه يرحب بالمعاهدة الجديدة المتعلقة بالحد من الأسلحة الاستراتيجية التي وقعتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في نيسان/ أبريل ٢٠١٠، بوصفها مَعلما هاما نحو نزع السلاح النووي. وإذ شدد على الحاجة إلى زيادة تعزيز نزع السلاح النووي، أشاد بتجدد التعهد الذي أعرب عنه المشاركون في مؤتمر القمة للأمن النووي المنعقد في واشنطن العاصمة، وخاصة الالتزام بوضع كل المواد النووية المعرضة للخطر في مكان آمن خلال أربع سنوات، واعترف بجهود البلدان الساعية للتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر، الأمر الذي سيساعد على منع تطوير أسلحة جديدة. وقال إنه يحث الدول، لا سيما تلك الدول التي ينبغي أن تنضم إلى المعاهدة لكي يبدأ نفاذها، على التوقيع والتصديق عليها بدون تأخير وبدون شروط. وتتمثل الخطوة الإيجابية الأخرى في حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة. وفي هذا الصدد، من الأمور المشجعة، قيام بعض البلدان بالإعلان عن وقف اختياري من جانب واحد لإنتاج المواد الانشطارية.

٢ - وأضاف أنه يجب على بعض الدول اتخاذ إجراء مشترك من أجل التصدي بفعالية لانتهاكات معاهدة عدم الانتشار، ويجب عليها أن تتفق على التدابير اللازمة لثني الدول الأطراف عن الانسحاب منها. ويحث بقوة الدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقية أن تفعل ذلك بدون تأخير. وبالإضافة إلى الحد من انتشار الأسلحة النووية، من الحتمي مواصلة التدابير المتعلقة بالتحقق والشفافية وبناء الثقة. وفي هذا الصدد، اعترف بما لنظام الضمانات الذي وضعته الوكالة الدولية للطاقة الذرية من دور لا غنى عنه. ومن الأمور الحاسمة، تسهيل وضع استراتيجيات دائمة متعددة الأطراف لاستيعاب الاهتمام المتزايد باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، بما في ذلك إنشاء بنك لليورانيوم المنخفض التخصيب تحت رقابة الوكالة الدولية. وخلال عملية تطوير نهج متعددة الأطراف في مجال دورة الوقود النووي، من الأساسي عدم الاكتفاء بضمان حق الدول في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، بل أيضا تجنب تشوهات السوق.

٣ - **السيد كرافينهو** (البرتغال): قال إن الوقت قد حان لاغتنام الفرصة من أجل إحراز مزيد من التقدم في تحقيق أهداف معاهدة عدم الانتشار، التي يتم الاحتفال بذكراها السنوية الأربعين في عام ٢٠١٠. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على المؤتمر الاستعراضي اغتنام فرصة

الزخم الجديد الذي خلقه الاتفاق الأخير بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن معاهدة جديدة لخفض الأسلحة الاستراتيجية. وللاستفادة من هذا الزخم الإيجابي، يتعين على الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار العمل من أجل تعزيز المعاهدة وتصحيح مسارها نصا وروحا.

٤ - وأضاف أنه بما أن العالم يتغير تتسم المفاوضات حول معاهدات طويلة الأمد، بما في ذلك معاهدة عدم الانتشار، بأهمية جديدة، وتحيطها ديناميات جديدة. ويجب على الدول الأطراف في المعاهدة تجنب الانجرار إلى انقسامات غير مجدية وسلبية. والتقدم في كل ركيزة من الركائز الثلاث يشكل العنصر الرئيسي في جعل المعاهدة تمتّ على نحو حيوي بصلة بالقرن الحادي والعشرين.

٥ - ومضى يقول إنه يجب على الدول الأطراف أن تفتح آفاقا جديدة في مجالات هامة، وهي تنفذ صكوك نزع السلاح التي توجد بالفعل تحت تصرفها. وهناك صكان بارزان يحتاجان إلى مزيد من التقدم: معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

٦ - وقال إن البرتغال تؤيد تأييدا قويا بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل على وجه السرعة، وترحب بالتزام حكومة الولايات المتحدة متابعة التصديق عليها. وتدعو البرتغال جميع الدول الواردة في المرفق ٢ التي لم تصدق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك بدون تأخير. وفي انتظار بدء نفاذ هذه المعاهدة تدعو البرتغال جميع الدول إلى التقيد بالوقف الاختياري للتفجيرات النووية التجريبية، وترحب بشدة بعمل اللجنة التحضيرية لا سيما فيما يتعلق بنظام الرصد الدولي الذي يشمل ثلاث محطات ذات مواقع استراتيجية في جزر آزور البرتغالية.

٧ - وقال إن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل في وقت مبكر يمكن أن يساعد أيضا على إيجاد الزخم والثقة السياسية اللازمين لإحراز تقدم في صياغة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وتفضل البرتغال بدء المفاوضات حول هذه المعاهدة في وقت مبكر، وينبغي أن تضم هذه المعاهدة آلية دولية للتحقق. وريثما يتم إبرام المعاهدة، ينبغي للدول المعنية التقيد بالوقف الاختياري الفوري لإنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة التفجيرية. وترحب البرتغال بالالتزام الذي قدمته في هذا الصدد البلدان الخمسة الحائزة للأسلحة النووية. ومن شأن الوقف الاختياري ألا يساهم في إيجاد عالم آمن فحسب بل أيضا في المساعدة على خلق الظروف المؤاتية لبدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

٨ - وأضاف أن إحراز تقدم في الأهداف المذكورة آنفا، سوف يساعد في جملة أمور إلى حد كبير على تحقيق أهداف المادة السادسة لمعاهدة عدم الانتشار.

٩ - وأضاف أن متابعة تحقيق عدم الانتشار يتطلب إضفاء الطابع المتعدد الأطراف على الدورة النووية. ولذلك تؤيد البرتغال إنشاء بنك وقود نووي تحت رعاية الوكالة الدولية لصالح جميع الدول الأطراف في المعاهدة التي وقعت على اتفاقات الضمانات التي وضعتها الوكالة الدولية.

١٠ - ومضى يقول إنه يجب أيضا على الوكالة الدولية تعزيز دورها فيما يتعلق بالتحقق من الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار نفسها، بما في ذلك زيادة تعزيز الضمانات والبروتوكولات الإضافية وإضفاء الطابع العالمي عليها. ويتطلب ذلك توفير الوكالة الدولية بالوسائل اللازمة لمواصلة التصدي بشكل فعال للتحديات التي يشكلها انتشار الأسلحة النووية.

١١ - ويتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقدم ضمانات أمنية سلبية لا لبس فيها إلى جميع الدول التي تمتثل للمعاهدة. ويجب تقديم ضمانات مماثلة إلى جميع المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

١٢ - وأضاف أنه من شأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، مع وضع مصالح جميع الدول في المنطقة في الاعتبار، تعزيز جهود عدم الانتشار في منطقة من العالم تأثيرها حاسم على السلم والأمن الدوليين.

١٣ - وفيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، علّمنا التاريخ أن المفاوضات وحدها المنعقدة في جو من حسن النية يمكن أن تؤدي إلى سلام وأمن دائمين. وعليه تدعو البرتغال إيران إلى الدخول بشكل جدي في مفاوضات حول برنامجها النووي والوفاء بجميع التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن وقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٤ - أما فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فتحث البرتغال حكومة هذا البلد على التخلي عن برنامجها النووي والعودة إلى محادثات الأطراف الستة للوفاء فورا بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٥ - وأضاف أن البرتغال تؤيد تأييدا شديدا تعزيز نظام المعاهدة، بما في ذلك بُعدها المؤسسي، وخاصة الأحكام المتعلقة بالانسحاب من المعاهدة. وينبغي أن يتم توضيح الشروط التي تستطيع بموجبها دولة من الدول الأطراف الانسحاب منها كما ينبغي أن يكون ذلك استثنائيا بشكل مطلق. وينبغي إعادة النظر في المادة العاشرة من المعاهدة كأن يذكر ما للانسحاب من المعاهدة من عواقب واضحة مثل تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر.

١٦ - ومضى يقول إن البرتغال جاءت إلى المفاوضات الراهنة بوصفها دولة غير نووية محبة للسلام ذات عقلية بناءة، وعاقدة العزم على بذل قصارى جهدها لضمان التوصل إلى نتائج ناجحة. ويمكن لمؤرخي المستقبل اعتبار المرحلة الراهنة من التاريخ اللحظة التي وُلد فيها عالم أكثر أمنا. وفي المقابل، يُحتمل أن يرى مؤرخو المستقبل أن تضييع الفرص والمفاوضات غير الناجحة قادت العالم إلى وضع أكثر تقلبا. ومن واجب كل شخص العمل على إيجاد عالم أفضل.

١٧ - **السيدة ألغايروفا** (سلوفاكيا): قالت إن حكومتها تعلق أهمية كبيرة على مبدأ تعددية الأطراف في الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، إلا أنها ترحب بأية مبادرة تؤدي إلى زيادة خفض ترسانات الأسلحة النووية القائمة. وفي هذا الصدد، ترحب بالمعاهدة الجديدة المتعلقة بخفض الأسلحة الاستراتيجية والموقعة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي.

١٨ - وأضافت أن الدول التي لا تفي بالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار أمر غير مقبول: ويجب على المجتمع الدولي أن يكون مستعدا للتصدي بعزم إلى أي انتهاكات للمعاهدة. وعلاوة على ذلك، قالت إنها تدعو جميع الدول الأطراف التي لم توقع و لم تصدق بعد على بروتوكول إضافي أن تفعل ذلك، لأن هذه البروتوكولات جزء لا يتجزأ من نظام ضمانات الوكالة الدولية. وتعترف حكومتها بحق الدول الأطراف غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بوصفه عنصرا حيويا في المعاهدة، إلا أنها تؤكد أن هذا الحق يجب أن يصحبه الالتزام بجميع العناصر الأخرى في المعاهدة. وتلعب الوكالة الدولية وبرنامج تعاونها التقني دورا مركزيا في تسهيل التطوير المسؤول للطاقة النووية والثقة المتبادلة في تطبيقه حصريا في الأغراض السلمية. وحكومتها ملتزمة بالامتثال بأعلى معايير السلامة والأمن، وهي تطور وتستخدم الطاقة النووية التي تعتبرها أساسية في تلبية احتياجات سلوفاكيا من الطاقة.

١٩ - **السيد ريباكوف** (بيلاروس): قال إن معاهدة عدم الانتشار ما زالت تشكل العنصر الأساسي لا في نظام عدم الانتشار الأسلحة النووية فحسب بل أيضا في الحفاظ على الأمن الدولي ككل. ويتطلب التنفيذ الناجح للمعاهدة المحافظة على توازن بين ركائزها الثلاث التي تكمل بعضها البعض وتعزز كل واحدة منها الأخرى.

٢٠ - وأضاف أن بيلاروس التي اتخذت قرارا تاريخيا في التسعينيات للتخلي عن أسلحتها النووية تظل مقتنعة بأن الهدف الاستراتيجي الرئيسي للمعاهدة يتمثل في تحقيق نزع السلاح النووي العالمي الشامل. وتدعم اتّباع نهج واقعي ومتوازن وتدريجي في تحقيق هذا الهدف.

٢١ - وقال إن حكومته ترحب بالتوقيع على المعاهدة الجديدة الرامية إلى خفض الأسلحة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بوصفها خطوة من شأنها أن تسهم مساهمة كبيرة في تعزيز الأمن والاستقرار العالميين. ومع ذلك، ينبغي لعملية نزع السلاح الجارية أن تتيح أكثر من مجرد تدمير الرؤوس النووية البالية ووسائل إيصالها؛ فينبغي أن تطالب أيضا الطرفين بوقف تطوير مزيد من الأسلحة النووية.

٢٢ - ومضى يقول إن جهود عدم انتشار الأسلحة النووية سيتعزّزها بشكل كبير بدء المفاوضات حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح. وثمة شرط أساسي لتعزيز سلطة وفعالية معاهدة عدم الانتشار وهو قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتوفير ضمانات أمنية سلبية لا لبس فيها وغير مشروطة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وإن الامتثال لنظام المعاهدة جزء هام من الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب الدولي، جنبا إلى جنب مع الصكوك المتعددة الأطراف مثل قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

٢٣ - وقال إن حكومته تؤيد تأييدا شديدا المبادرات الرامية إلى تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، واتّباع نهج متعددة الأطراف لدورة الوقود النووي، وإبرام بروتوكولات إضافية لاتفاقات الضمانات التي وضعتها الوكالة الدولية. وتشدد حكومته أيضا على أهمية التنفيذ غير التمييزي للحق في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بموجب المعاهدة.

٢٤ - **السيد سلام** (لبنان): قال، متحدثا بالنيابة عن مجموعة الدول العربية، إنه إذا أريد إعادة الثقة في الدبلوماسية المتعددة الأطراف فيجب للإجراءات الملموسة التي يتم اتخاذها ضمن إطار برنامج زمني واضح لإزالة الأسلحة النووية أن تعزز الخطوات الأخيرة التي اتخذتها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية لتفكيك ترساناتها النووية. وفي هذا الصدد، تُعتبر المعاهدة الجديدة المتعلقة بخفض الأسلحة الاستراتيجية والموقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي خطوة في الاتجاه الصحيح. ومع ذلك، فإن فشل إحراز تقدم نحو إيجاد منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يمكن أن يؤدي إلى انهيار نظام عدم انتشار الأسلحة النووية بأكمله.

٢٥ - وأضاف أن المجموعة العربية تعلق أهمية كبيرة على هدف إزالة الأسلحة النووية. وتحقيقا لهذه الغاية، قدمت المجموعة أربع ورقات عمل حددت فيها موقفها. وأعربت المجموعة عن بالغ قلقها بسبب فشل تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط منذ اعتماده في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها في عام ١٩٩٥ مما قوّض مصداقية القرار والمعاهدة نفسها. وترى المجموعة أن رفض إسرائيل المستمر الانضمام إلى المعاهدة وقبول القرارات الدولية ذات الصلة يشكل تهديدا لأمن الدول العربية، علما بأنها أصبحت جميعها أطرافا في معاهدة عدم

الانتشار، وبأنها تشكك في قدرة المعاهدة على إحلال السلام، مما قد يرغمها على إعادة النظر في النهج التي سوف تتبعه في المستقبل. وتصر المجموعة على أن إيجاد منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط سيشكل خطوة أساسية نحو إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة.

٢٦ - ومضى يقول إن المعاهدة تحقق توازنا بين تعزيز الأمن والسلام الدوليين من خلال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وبين تسهيل ممارسة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والأطراف في المعاهدة حقها في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية بدون استثناء. غير أنه بعد إدراكها ازدواجية المعايير في نقل المواد والتكنولوجيا إلى الدول غير الأطراف، وإزاء الفشل الدولي في تنفيذ المبادرة العربية المتمثلة في إيجاد منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، نظرت الدول العربية في بدائل ملائمة، واعتمدت استراتيجية تتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في مؤتمرات قمتها الأخيرة.

٢٧ - وإذ أشار إلى أن الدول العربية برهنت على التزامها على مدى السنوات بنظام عدم انتشار الأسلحة النووية وتحسين العلاقات مع الوكالة الدولية، أعربت عن أسفها للتعليقات التي أدلى بها المدير العام للوكالة فيما يتعلق بسورية - وهي من أول الدول التي انضمت إلى المعاهدة - وقد استخدم في تعليقاته لغة يمكن إساءة تفسيرها على أنها تتهم هذا البلد بأنه يرفض الوفاء بالتزاماته القانونية بموجب المعاهدة، وباتفاق الضمانات الشاملة الذي أبرمه مع الوكالة الدولية في عام ١٩٩٢.وكانت سورية في طليعة دول المجموعة العربية التي قدمت المبادرة في مجلس الأمن عام ٢٠٠٣ لإزالة أسلحة الدمار الشامل من الشرق الأوسط. وتوخيا للموضوعية قال إنه يريد أن يشير إلى خطورة رفض إسرائيل الانضمام إلى المعاهدة، بالإضافة إلى هجماتها على البلدان المجاورة واحتلال أراضيها، مما يعرقل بالفعل إيجاد منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة.

٢٨ - وأضاف أن اتفاق الضمانات الشاملة هو الإطار القانوني الوحيد المتاح للوكالة لكي تتحقق من استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، في حين أن البروتوكول الإضافي هو تحديدا آلية غير ملزمة وطوعية. وينبغي عدم فرض أية التزامات جديدة على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إلى أن يتم إحراز تقدم حقيقي نحو تحقيق عالمية المعاهدة وإلى أن يتم الوفاء بباقي الالتزامات، لا سيما تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط والمعتمد في مؤتمر استعراض المعاهدة وتنفيذها لعام ١٩٩٥. وعليه، تدعو مجموعة الدول العربية الدول الأطراف إلى أن تطالب إسرائيل بالانضمام إلى المعاهدة كدولة غير حائزة للأسلحة النووية بدون تأخير، وإخضاع منشآتها النووية إلى ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتحقيقا

لهذه الغاية، يجب على الوكالة الدولية تنفيذ جميع قراراتها المتصلة بالمسألة النووية الإسرائيلية وتقديم تقارير دورية عن تنفيذ هذه القرارات إلى مجلس المحافظين والمؤتمر العام. وأخيرا، يجب على الدول الأطراف تكثيف جهودها لتحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار، والامتناع عن نقل المواد النووية والتكنولوجيا إلى الدول غير الأطراف لأن نقلها من شأنه أن يشجع هذه الدول على البقاء خارج المعاهدة، ومن ثم تقويض نظام عدم الانتشار والسلم والأمن الدوليين.

٢٩ - وقال، متحدثا بالنيابة عن بلده، إنه على الرغم من اتخاذ عدد من الخطوات الإيجابية في مجال نزع السلاح النووي، لا يزال هناك كثير من التهديدات النووية التي يجب التصدي لها. وإذ أشار إلى أنه ما زال هناك حوالي ٠٠٠ ٢٣ رأس حربي نووي، حث الدول الأعضاء على تنفيذ قرار الجمعية العامة ٤١/٦٣ المتعلق بتخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومة الأسلحة النووية. ومما يتسم بأهمية قصوى تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط والمعتمد في المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ الذي يطالب إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار كدولة غير حائزة للأسلحة النووية. ولا تزال إسرائيل وفي حوزتها ٢٠٠ رأس حربي نووي تشكل تهديدا للسلام الإقليمي والدولي.

٣٠ - ومن الأمور الحاسمة تنفيذ الخطوات العملية الـ ١٣ الرامية إلى نزع السلاح النووي كما تم الاتفاق عليه في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. وقال إنه يرحب باقتراح الأمين العام أن تكون هناك مساءلة وشفافية أكبر في هذا المجال: تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية أمر غير ممكن إلا إذا تم معرفة العدد الإجمالي للأسلحة النووية، وإذا جعلت الدول الحائزة للأسلحة النووية جهودها في مجال نزع السلاح علنية. ومن الأهمية بمكان أيضا زيادة تعزيز النظام القانوني الدولي. وفي هذا الصدد، حث الدول الأطراف على العمل من أجل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر، وبدء المفاوضات حول صكوك دولية أخرى مثل الاتفاقية النموذجية للأسلحة النووية ومثل معاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية. وهناك حاجة أيضا إلى آليات ملائمة لمعالجة حقيقة مفادها أن عددا قليلا من الدول التي رفضت معاهدة عدم الانتشار ما زالت تجني ثمار التعاون النووي مع بلدان متهاونة معها. وأخيرا ينبغي اتخاذ تدابير على الصعيد الدولي لتوفير ضمانات أمنية للدول الأطراف في المعاهدة غير الحائزة للأسلحة النووية، مثل الالتزام العالمي بمبدأ عدم المبادأة باستخدام الأسلحة النووية، والابتعاد تدريجيا عن الاعتماد على الأسلحة النووية في العقائد العسكرية، والتخلي عن التهديد باستخدام الأسلحة النووية كوسيلة لتحقيق المصالح الاستراتيجية.

٣١ - ومضى يقول إن حكومته تعيد تأكيد حق جميع الدول الأطراف غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وتدعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الجهود التي تبذلها من أجل تعزيز التعاون التقني في هذا المجال.

٣٢ - تولى السيد كانسيلا (أوروغواي)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

٣٣ - **السيد عبد العزيز** (مصر): قال، في معرض إشارته إلى عدد من التطورات الإيجابية فيما يتعلق بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، إنه يجب أن تتوقف محاولات تغيير التوازن الدقيق الذي قامت عليه المعاهدة أو تغيير مسار أو طبيعة عملية الاستعراض. فوفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها في ميدان نزع السلاح النووي لا يولّد عند الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أي التزامات إضافية غير تلك الالتزامات المنصوص عليها في المعاهدة في مجالي عدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وإن الاهتمام المتزايد لدى الدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية بالاستحقاقات المتصلة بالتنمية في مجال الطاقة النووية حق مشروع بموجب المادة الرابعة من المعاهدة، وينبغي عدم استخدام ذلك كمبرر لفرض قيود إضافية على هذه الدول بحجة منع الانتشار، أو فرض قيود جديدة على ممارسة الدول الأطراف حقها غير القابل للتصرف في الانسحاب من المعاهدة.

٣٤ - وأضاف أن نظام التحقق الذي تم الاتفاق عليه بموجب المعاهدة والذي تنفذه الوكالة الدولية للطاقة الذرية ينبغي أن يستند إلى أدلة مادية، بدون تسييس أو انتقائية أو ازدواجية في المعايير، وينبغي احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ومن المؤسف أن مقدمي القرار الثلاثة المتعلق بالشرق الأوسط والمعتمد في المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ لم يحرزوا أي تقدم في تنفيذه. وفي هذا الصدد، يرحب بأي جهد بنّاء يرمي إلى تعزيز المفاوضات حول الاقتراحات التي قدمها وفده في الدورات الثلاث الماضية للجنة التحضيرية بهدف بدء تنفيذ القرار. ويأمل أن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الراهن ستعكس التقدم المحرز بشأن هذه المسألة.

٣٥ - وقال إن عددا من التحديات لا تزال تواجه الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. وأحد هذه التحديات عدم إحراز تقدم كافٍ نحو تحقيق أهداف المعاهدة في ميدان نزع السلاح النووي وتنفيذ الخطوات العملية الـ ١٣. وإذ أشار إلى أن نزع السلاح النووي بحاجة إلى معالجة في إطار دولي متعدد الأطراف، قال إنه يجب على الدول الأطراف ألا تقبل إجراء مفاوضات مباشرة مع الدول الحائزة للأسلحة النووية بمفردها، ومن الأهمية بمكان التوصل إلى اتفاقية دولية ملزمة قانونا بالتخلص من الأسلحة النووية في إطار زمني محدد.

٣٦ - وإذ أعرب عن الأسف لأن الدول الحائزة للأسلحة النووية ما زالت تعتمد على الردع النووي، وتضع الأسلحة النووية في خدمة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، قال إن مثل هذه الممارسات يجب أن تتوقف ويجب بذل كل جهد ممكن لوضع حد للتنفيذ التمييزي للمعاهدة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تحصل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على ضمانات ملزمة قانونا بعدم استخدام الأسلحة النووية ضدها ولا تهديدها بها، إلى حين تحقيق نزع السلاح النووي الكامل. وثمة قضية أخرى تثير القلق، وهي تدخل مجلس الأمن في تنفيذ الدول الأطراف لالتزاماتها بموجب المعاهدة. فالمعاهدة إطار ملزم قانونا وضعته الحكومات المعنية، ولا يمكن أن تعدله إلا الدول الأطراف نفسها. وأخيرا، هناك حاجة إلى إطار مؤسسي للمعاهدة، فضلا عن ولاية واضحة لمتابعة عملها أثناء الفترات الفاصلة بين الدورات، على غرار ما هو متبع بالنسبة لصكوك أخرى، مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٣٧ - **السيد مينتي** (جنوب أفريقيا): قال إن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ ينبغي أن يستند إلى التطورات الإيجابية الأخيرة لتعزيز الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار وإعادة تأكيد الالتزامات التي تم الاتفاق عليها بتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، لا سيما التعهدات التي لا لبس فيها والتي تقدمت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل إزالة ترساناتها النووية بشكل كامل. وبينما تستحق كثير من المؤشرات الإيجابية الصادرة عن هذه الدول الترحيب بها، إلا أنه طال انتظار اتخاذ تدابير ملموسة لتنفيذ الخطوات العملية الـ ١٣ المتفق عليها في عام ٢٠٠٠.

٣٨ - وتحقيقا لهذه الغاية، يمكن أن يستند إطار لتوافق الآراء بين المشاركين في المؤتمر الاستعراضي الراهن إلى النقاط التالية: نزع السلاح النووي وعدم الانتشار يعززان بعضهما البعض ويشكلان عمليتين مكملتين لبعضهما البعض؛ ونظام الضمانات جزء أساسي من الجهود الجماعية المبذولة للتصدي لخطر انتشار الأسلحة النووية؛ والبروتوكولات الإضافية للوكالة الدولية وإن كانت طوعية فهي هامة من حيث أنها تدابير لبناء الثقة؛ وجهود عدم انتشار الأسلحة النووية ينبغي ألا تعرقل إمكانية استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية لا سيما من جانب البلدان النامية؛ وينبغي على سبيل الاستعجال تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط والمعتمد في المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ وإنشاء مناطق إضافية خالية من الأسلحة النووية؛ ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعطي ضمانات أمنية ملزمة قانونا للدول غير الحائزة للأسلحة النووية؛ وما زال بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على وجه السرعة أمرا أساسيا؛ ويجب البدء في مفاوضات حول معاهدة وقف إنتاج

المواد الانشطارية في أقرب وقت ممكن؛ ويجب أن تعالج بشكل فعال الشواغل المتعلقة بالانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٣٩ - وأضاف أن وفده يدعم عملية الاستعراض المعززة التي من شأنها تقوية فعالية المعاهدة لجعلها فعالة من حيث التكلفة دون تكرار الجهود المبذولة. ومع ذلك لا بد من توخي الحذر لضمان أن الإفراط في التأكيد على المسائل الإجرائية لا ينتقص من شأن المسائل الموضوعية.

٤٠ - **السيد العتيبي** (الكويت): أشار إلى أنه على الرغم من تفاؤل المجتمع الدولي بشأن التطورات الأخيرة في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، ما زالت إسرائيل هي الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي ترفض الامتثال لنظام عدم الانتشار النووي، ومن ثم تعرقل تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار، مما يدفع الدول المجاورة إلى استغلال التساهل تجاه إسرائيل مبررا لحيازة أو تطوير الأسلحة النووية الخاصة بها، وبذلك تمنع إسرائيل بمفردها إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ودعا المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في قرار عن القدرات النووية الإسرائيلية تم اعتماده في دورته في عام ٢٠٠٩، إسرائيل إلى الانضمام إلى المعاهدة وإخضاع منشآتها لضمانات الوكالة الدولية. وإلى أن تفعل إسرائيل ذلك يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تمتنع عن منح إسرائيل أية مساعدة مباشرة أو غير مباشرة من أي نوع كانت تمكنها من تعزيز قدراتها النووية، نظرا لما تشكله هذه المساعدة من تهديد للسلام والأمن الإقليميين والدوليين، ولنظام عدم الانتشار. وحث الوكالة الدولية على تعليق برنامج تعاونها التقني مع إسرائيل إلى أن تنضم إلى المعاهدة.

٤١ - وانطلاقا من إيماننا الراسخ بأهمية وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل، انضمت الكويت إلى المعاهدة في عام ١٩٨٩ وصدقت على اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي بالإضافة إلى التصديق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والسامة.

٤٢ - وأضاف أن المسألتين اللتين لهما أولوية قصوى هما تحقيق الامتثال الكامل للمعاهدة والانضمام غير المشروط والعالمي إليها، إذ إنها حجر الزاوية في جهود نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، يدعو وفده إلى وضع خطط عمل وآليات واضحة لضمان الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها بموجب المعاهدة وفي المؤتمرات الاستعراضية الماضية، لا سيما القرار المتعلق بالشرق الأوسط والمعتمد في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥. ويتعين على مؤتمر عام ٢٠١٠ اعتماد قرار يحظر تطوير وإنتاج الأسلحة النووية الجديدة،

ويحث البلدان التي لم تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تفعل ذلك من أجل الإسراع في بدء نفاذها.

٤٣ - وفي سياق تعاون حكومته مع الوكالة الدولية، قال إن مبادرتها الرامية إلى إنشاء برنامج وطني لاستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية ستزود الكويت بما تحتاج إليه لإنتاج الكهرباء وتحلية المياه، مما سيؤدي إلى تحول فعال في الجهود الإنمائية الوطنية. وفي هذا الصدد، تدعم الكويت دعما كاملا إنشاء بنك للوقود النووي لضمان إمداد الدول بالوقود الذي تسعى للحصول عليه، وتعهدت حكومته بتقديم ١٠ ملايين دولار في عام ٢٠٠٩ لهذه المبادرة.

٤٤ - وفيما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية، يؤكد بلده حق جميع الدول في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية تحت إشراف الوكالة الدولية. ويأمل أن الأطراف المعنية بتسوية المسألة الإيرانية سوف تضاعف جهودها للتوصل إلى نتيجة مرضية، ويدعو جمهورية إيران الإسلامية إلى التعاون مع هذه الجهود لكي تبدد مخاوف المجتمع الدولي فيما يتعلق بطبيعة برنامجها النووي، ولكي تساعد على جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.

٤٥ - **السيدة شتيغليك** (سلوفينيا): قالت إنه، نظرا لأن معاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية في السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي، يجب على الدول الأطراف في المعاهدة أن تبذل قصارى جهدها للحفاظ على سلامتها وتعزيز دورها في المستقبل بهدف تحقيق قبول وتنفيذ جميع أهدافها على الصعيد العالمي.

٤٦ - وأضافت أن وفدها يرحب بالمعاهدة الجديدة المتعلقة بخفض الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، وبتقرير الولايات المتحدة المتعلق بمراجعة الوضع النووي والمؤرخ نيسان/أبريل ٢٠١٠، وبمؤتمر القمة للأمن النووي المنعقد في واشنطن العاصمة. وينبغي لهذه التطورات الإيجابية أن تمهد السبيل لاتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح، لا سيما بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على وجه السرعة، وبدء المفاوضات حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في وقت مبكر، وبذل المزيد من الجهود لتحقيق الانضمام العالمي لمعاهدة عدم الانتشار. وفي المقابل، سيحتاج الأمر إلى القيام بشكل فعال بمعالجة تطورات سلبية مثل الانسحاب من جانب واحد من المعاهدة وعدم الالتزام بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٤٧ - وفي حين أن الطاقة النووية يمكن أن تكون عاملا مهما في النمو والتنمية الاقتصاديين، تشكل التكنولوجيات النووية الحساسة خطر انتشار إضافي، وعليه يجب أن تخضع لرقابة ملائمة من أجل منع سوء استخدامها. وتدعم حكومتها دعما كاملا أنشطة

التحقق ذات الصلة التي تقوم بها الوكالة الدولية في هذا الصدد. وإذ تشير إلى أن سلوفينيا صدقت في الآونة الأخيرة على التعديل الذي تم إدخاله على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، دعت جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى أن تفعل الشيء نفسه.

٤٨ - تولت السيدة شتيغليك (سلوفينيا)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

٤٩ - **السيد جمعة** (تونس): قال إنه يرحب بالمؤشرات المشجعة الأخيرة فيما يتعلق بزيادة الإرادة السياسية للتصدي للتحديات في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح، بما في ذلك كل من برنامج عمل عام ٢٠٠٩ الذي وافق عليه مؤتمر نزع السلاح، والمعاهدة الجديدة المتعلقة بخفض الأسلحة الاستراتيجية التي وقعتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. وفي حين أن أهداف معاهدة عدم الانتشار ما زالت بعيدة المنال، هناك أمل الآن في أن يستغل المجتمع الدولي المناخ المواتي الراهن لاتخاذ خطوات واسعة إلى الأمام.

٥٠ - وأضاف أن الدول الأطراف في المعاهدة يجب أن تجد التوازن المناسب بين التزاماتها ومسؤولياتها بموجب أحكام المعاهدة. وفي هذا السياق، كرر وفده تأكيد النداءات الموجهة إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية للوفاء بالتزاماتها التي لا لبس فيها والتي تعهدت بها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ من أجل البدء في إزالة ترساناتها. وتأمل تونس أن هذه الدول سوف تفي بوعودها من خلال الإسراع في المفاوضات حول الخطوات العملية الـ ١٣ المتفق عليها في عام ٢٠٠٠. وفي غضون ذلك، هناك حاجة إلى ضمانات فعالة لحظر استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وهناك أمر حتمي آخر يتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، حيث إسرائيل هي الدولة الوحيدة غير الطرف في معاهدة عدم الانتشار.

٥١ - وأخيرا، قال إن وفده يشدد على أنه يجب تطبيق معاهدة عدم الانتشار بأكملها بطريقة منصفة ومتوازنة. ومما يثير القلق بصفة خاصة أنه لم يبدأ نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي وُضعت لتكون صكا مكملا لمعاهدة عدم الانتشار.

٥٢ - **السيدة أوشير** (منغوليا): قالت إن حكومتها ترحب بالمعاهدة الجديدة المتعلقة بخفض الأسلحة الاستراتيجية والموقعة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، وتتطلع إلى الإسراع في التصديق عليها، وإجراء مزيد من التخفيضات في ترسانات كل من البلدين الهائلة. وتحيط حكومتها علما أيضا بمبادرات هامة أخرى، بما في ذلك مؤتمر القمة للأمن النووي الذي انعقد في واشنطن العاصمة الشهر الماضي.

٥٣ - وأضافت أن اقتراح الأمين العام المؤلف من خمس نقاط فيما يتعلق بنزع السلاح النووي هو مبادرة متوازنة وواقعية وواعدة يدعمها وفدها دعما كاملا. وإن بدء نفاذ العملية المتمثلة في جعل منطقتي آسيا الوسطى وأفريقيا منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية تطور إيجابي آخر يساهم في تحقيق أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار. ومن المشجع أيضا بالنسبة لوفدها إعلان الولايات المتحدة أنها سوف تشرع في عملية التصديق على البروتوكولات والمعاهدات التي تجعل من أفريقيا وجنوب المحيط الهادئ مناطق خالية من الأسلحة النووية، وأنها سوف تدعم الركيزة الثالثة للمعاهدة من خلال توفير دعم إضافي لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٥٤ - ومضت تقول إن وفدها يدعو جميع الدول الأطراف إلى اغتنام هذه الفرصة لإحراز تقدم ملموس في تعزيز ركائز المعاهدة الثلاث جميعها. وتحقيقا لهذه الغاية، لدى الدول الأطراف بالفعل أساس تعتمد عليه في مفاوضاتها وهو: القرارات التي توصلت إليها الدول الأطراف في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥، والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. وتتضمن هذه القرارات اتفاقات هامة تحتاج إلى متابعة، ولا سيما تحتاج إلى تنفيذ الخطوات العملية الـ ١٣ المتفق عليها في عام ٢٠٠٠. ولم يبدأ بعد نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ولذلك يدعو وفدها باقي الدول الواردة في المرفق ٢ إلى الإسراع في التصديق عليها. وما زال يتعين البدء في مفاوضات حول اتفاق وقف إنتاج المواد الانشطارية. ولا تزال معاهدة عدم الانتشار لا تشمل كل الدول، ويدعو وفدها الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

٥٥ - ومن بين بواعث القلق، عدم القبول العام لاتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة الدولية وقلة عدد الدول التي قبلت البروتوكول الإضافي؛ وعدم إحراز تقدم بشأن مسألة عدم حصول الدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية في المعاهدة على ضمانات أمنية ملزمة قانونا؛ وعدم إحراز تقدم في تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط والمعتمد في المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥.

٥٦ - وأضافت أن منغوليا تؤيد تأييدا شديدا إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وأعاد المؤتمر الثاني للدول الأطراف والموقعة على معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومنغوليا تأكيد القناعة بأن الضمان الوحيد ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية هو إزالتها إزالة كاملة. واعتمد المؤتمر الوثيقة الختامية التي يمكن أن يساهم تنفيذها مساهمة كبيرة في تعزيز أهداف معاهدة عدم الانتشار وإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

٥٧ - وقالت إن منغوليا استضافت في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ اجتماعا لمراكز التنسيق في المناطق الخالية من الأسلحة النووية من أجل تشجيع تبادل الآراء وزيادة التعاون فيما بينها. وصدر عن الاجتماع أول بيان مشترك حول المسائل ذات المصلحة المشتركة، وأحال وفدها البيان إلى الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

٥٨ - وأضافت أن منغوليا تعتقد أنه ينبغي القيام بدراسة شاملة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية من أجل الاطّلاع على ما تم إحرازه من تقدم منذ أن أجرت الأمم المتحدة في عام ١٩٧٥ أول دراسة من هذا النوع، ومن أجل إيجاد سبل لدعم هذه المناطق بوصفها تدابير إقليمية عملية تعزز هدف إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

٥٩ - ومضت تقول إن منغوليا تعتقد اعتقادا جازما أن كل بلد يستطيع وينبغي أن يعزز أهداف عدم انتشار الأسلحة النووية، كما ينبغي أن يتمتع مركزه كدولة خالية من الأسلحة النووية بدعم دولي واسع. ومع ذلك، لكي يتسم هذا المركز بمصداقية أكبر، يجب أن يكون واضح المعالم. ومنذ عام ٢٠٠٥، واصلت منغوليا تعزيز فكرة إضفاء الطابع المؤسسي على مركزها الفريد على الصعيد الدولي، وقد انعكس ذلك في مذكرة قدمتها حكومتها إلى المؤتمر، على النحو الوارد في الوثيقة NPT/CONF.2010/12. والهدف من إضفاء الطابع المؤسسي هو القيام مع البلدان المجاورة مباشرة لمنغوليا بتوضيح الجوانب الدولية لمركز منغوليا، وجعله ينعكس على النحو الواجب في معاهدة ثلاثية الأطراف، والسعي في الوقت نفسه للحصول على التزامات منها ومن الدول الثلاث الأخرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن باحترام مركز منغوليا بوصفه شكلا فريدا لمنطقة خالية من الأسلحة النووية يعكس موقعها الجغرافي والجغرافي السياسي.

٦٠ - وإذ تم وضع إضفاء هذا الطابع المؤسسي في الاعتبار، قدمت منغوليا في عام ٢٠٠٧ إلى البلدان المجاورة لها مشروع معاهدة يمكن استخدامها كأساس للمفاوضات. وفي العام الماضي، عقدت منغوليا جولتين من المحادثات مع الاتحاد الروسي والصين فيما يتعلق بمضمون المعاهدة وشكلها. ويؤمل أن الدول الدائمة العضوية الثلاث الأخرى في مجلس الأمن سوف تشارك، في مرحلة من المراحل، في وضع اللمسات الأخيرة على توافق للآراء بشأن ما يعنيه من حيث المضمون مركز منغوليا.

٦١ - ومضت تقول إن منظمات المجتمع المدني شريكة طبيعية للحكومات في تعزيز أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار، ويجب على الحكومات أن تعمل على نحو أوثق مع المنظمات لإطلاع الجمهور على القوة التدميرية للأسلحة وعلى مخاطر انتشارها. وعليه فإن وفدها يدعم اقتراح اليابان تثقيف الجمهور في أمور نزع السلاح وعدم الانتشار.

٦٢ - **السيد الهميميدي** (العراق): قال إن العراق يسعى إلى خلق عالم خالٍ من الأسلحة النووية ويعتبر المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ خطوة هامة نحو عدم انتشار الأسلحة النووية. ويرحب العراق أيضا بمؤتمر القمة للأمن النووي المنعقد في واشنطن العاصمة فضلا عن الاتفاق الأخير بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي حول معاهدة لخفض الأسلحة الاستراتيجية.

٦٣ - وأضاف أن حكومة العراق تعيد تأكيد التزامها بالمعاهدات والاتفاقيات والترتيبات المتصلة بنزع السلاح والحد من الأسلحة وعدم الانتشار واحترامها، وقد اتخذت تدابير تشريعية وتنفيذية لترجمة التزاماتها وواجباتها إلى حقيقة واقعة.

٦٤ - وقال إن الانضمام العالمي للاتفاقات الدولية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والامتثال العالمي لهذه الاتفاقات، بالإضافة إلى الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة من شأنه أن يوفر للمجتمع الدولي بعض الضمانات ضد استخدام أو التهديد باستخدام هذه الأسلحة. وأكد العراق أنه سيكون خاليا من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، كما أكد التزامه بالاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار بعد التجربة القاسية التي عانى منها الشعب العراقي نتيجة للسياسات التي اتبعها النظام السابق. فقد حصل هذا النظام على أسلحة الدمار الشامل واستخدمها مما أدى إلى دمار وخراب العراق وشعبه وثروته وهياكله الأساسية.

٦٥ - وأضاف أنه يتم عقد المؤتمر في وقت حاسم بالنسبة للعراق، الذي يسعى جاهدا لكي يقوم مجلس الأمن بإعادة النظر في القيود المتبقية التي فرضتها عليه قرارات مجلس الأمن في مجال نزع السلاح، لا سيما القراران ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١). وقد اعتمد العراق الجديد سياسة التخلص من تركة النظام السابق، ويطالب الدستور العراقي الحكومة العراقية بأن تحترم وتنفذ التزامات العراق الدولية فيما يتعلق بعدم الانتشار وعدم تطوير وإنتاج واستخدام الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. وبالإضافة إلى ذلك، يحظر الدستور ما يرتبط بهذه الأسلحة من معدات ومواد وتكنولوجيات ونظم للإيصال.

٦٦ - وتنفيذا لهذه السياسة، وفى العراق بجميع التزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن المتصلة بنزع السلاح. وأدى هذا بدوره إلى صدور قرار مجلس الأمن ١٧٦٢ (٢٠٠٧) القاضي بإنهاء ولاية لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش وولاية الفريق الخاص التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في العراق. وعلى الرغم من جهود العراق للتخلص من أسلحة الدمار الشامل وتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتصلة بنزع السلاح، ما زالت هناك بعض القيود التي تمنع العراق من الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي. وأدى ذلك إلى الحد من

إمكانية العراق في أن يصبح عضوا فعالا في المجتمع الدولي، ومن حقه الاستفادة من هذا التقدم وفقا للنظام الأساسي للوكالة الدولية.

٦٧ - وفي هذا الصدد، وجه وزير الخارجية العراقي رسالة إلى رئيس مجلس الأمن والمدير العام للوكالة الدولية ذكر فيها الخطوات التي اتخذها العراق والتي يلتزم باتخاذها في مجال نزع السلاح. وأحرزت السلطات العراقية تقدما ملحوظا، بما في ذلك انضمام العراق إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ووقّع أيضا على بروتوكول إضافي لاتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية، الذي تم عرضه على البرلمان العراقي للتصديق عليه. وفي انتظار التصديق عليه، أعلن العراق رسميا أنه سوف ينفذ طوعيا البروتوكول الإضافي اعتبارا من ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٠ عملا، بالمادة ١٧ من البروتوكول. وفي عام ٢٠٠٨، وقّع العراق أيضا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٦٨ - ومضى يقول إن المدير العام للوكالة الدولية وجه رسالة إلى مجلس الأمن أشار فيها إلى تعاون العراق الممتاز مع الوكالة. ويؤمل أن مجلس الأمن سوف يوصي باعتماد قرار يرفع القيود المتبقية المفروضة على العراق فيما يتصل بنزع السلاح.

٦٩ - وقال إن الشرق الأوسط يختلف عن جميع المناطق الأخرى في العالم من حيث أنه أكثر المناطق الحساسة ذات أهمية استراتيجية، كما أنه فريد من الناحية الاقتصادية. وبناء على ذلك، سيكون لأي تصعيد في مجال الأسلحة في المنطقة آثار بعيدة المدى على السلم والأمن الدوليين. وفي الوقت نفسه، لا يزال الشرق الأوسط يشهد واحدا من أطول الصراعات في العالم - الصراع العربي الإسرائيلي - فضلا عن صراعات عسكرية أخرى واضطرابات سياسية. وعليه، من شأن فشل تنفيذ قرار عام ١٩٩٥، الذي يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، إدامة عدم الاستقرار والتوتر في المنطقة.

٧٠ - ويتطلب الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط إزالة جميع أسلحة الدمار الشامل - لا سيما الأسلحة النووية، عملا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وقرار مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥.

٧١ - وقال إن هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير أمنية مشددة لمنع الإرهابيين من حيازة المواد النووية من السوق السوداء.

٧٢ - وأضاف أن معاهدة عدم الانتشار تضمن حق جميع الدول في إجراء أبحاث في مجال الطاقة النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية، وفي إنتاج وتطوير الطاقة النووية والتعاون

في تطويرها. ومع ذلك، عند معالجة طبيعة الاستخدام المزدوج للطاقة النووية، ينبغي اعتماد ترتيبات دائمة للتوفيق بين الحق في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وبين الحاجة إلى منع انتشار الأسلحة النووية. ويجب التأكيد على تطبيق نظام الضمانات وغيره من التدابير ذات الصلة بالإضافة إلى الامتثال للاتفاقيات الدولية. واقترحت الوكالة الدولية مبادرة دولية محتملة لتوفير اليورانيوم المنخفض التخصيب. وتتضمن هذه المبادرة ضمانات تستطيع بموجبها الدول الأعضاء الحفاظ على حقها في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، والحصول على التكنولوجيا المتقدمة لتخصيب اليورانيوم، والحصول على يورانيوم مخصب بأسعار منصفة وبدون تمييز.

٧٣ - السيد كاباكتولان (الفلبين)، الرئيس، استأنف رئاسة الجلسة.

٧٤ - **السيد موبورو – مويتا** (كينيا): قال إن وفده ينضم إلى البيانات التي أدلت بها كل من مجموعة الدول الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز. وأشار إلى أن نزع السلاح النووي الكامل يجب أن يظل الهدف النهائي. وفي ضوء التهديدات الجديدة، لا سيما تلك التهديدات التي يشكلها الإرهابيون، هناك حاجة إلى إسراع وتيرة مفاوضات نزع السلاح. وعليه ينبغي حث مؤتمر نزع السلاح على القيام بعمل يتعلق بالمضمون على سبيل الاستعجال.

٧٥ - وأضاف أنه بدلا من انتقاد نتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥، ينبغي للدول الأطراف الاستفادة من اتفاقات عام ٢٠٠٠ لتحقيق هدف القضاء الكامل على الأسلحة النووية. ويؤكد وفده فضل الخطوات العملية الـ ١٣ المتفق عليها في عام ٢٠٠٠.

٧٦ - وقال إن هناك حاجة إلى البدء في مفاوضات مبكرة تؤدي إلى إبرام اتفاقية دولية للقضاء الكامل على الأسلحة النووية.

٧٧ - ومضى يقول إن الأجواء الإيجابية الحالية في مجال نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي يوفر فرصة يجب اغتنامها. وإن مؤتمر القمة للأمن النووي المنعقد في واشنطن العاصمة الشهر الماضي يمثل تقدما كبيرا في هذا الصدد وينبغي أن تتبعه خطوات ملموسة ومتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح.

٧٨ - وأضاف أن الانضمام العالمي للمعاهدة أمر حتمي. وبالمثل فمن الأهمية بمكان أن يبدأ نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن.

٧٩ - ومن أجل تعزيز نظام المعاهدة، يجب المحافظة على توازن دقيق بين ركائزها الثلاث. ويجب ألا ننسى أن البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية، عندما تخلت عن حقها السيادي في الحصول على الأسلحة النووية أو إنتاجها أو حيازتها، كانت تدرك دائما أن الدول الحائزة

للأسلحة النووية ستلتزم في المقابل بنزع أسلحتها النووية. وعليه، من دواعي قلق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن نزع السلاح على ما يبدو أصبح يشكل أولوية ثانوية.

٨٠ - وقال إن الوفد الكيني يرحب بتوقيع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي في نيسان/أبريل ٢٠١٠ على المعاهدة المتعلقة بتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها.

٨١ - وقال إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تلعب دورا حيويا، لا سيما في مجال التحقق. وينبغي تعزيز الوكالة وتشجيعها على الاضطلاع بولايتها لضمان القيام بعمليات التحقق بصورة مهنية ومستقلة.

٨٢ - ومضى يقول إن معاهدة بيليندابا مؤشر قوي على التزام أفريقيا بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ويتم تشجيع تلك المناطق التي لم تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية، لا سيما منطقة الشرق الأوسط، على النظر في هذه المسألة بصورة جدية والشروع في مناقشات من أجل تحقيق هذه الغاية.

٨٣ - وقال إن استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية يمكن أن ينطوي على فوائد هائلة، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وعليه، من الأهمية بمكان الاعتراف بحق الدول الأطراف غير القابل للتصرف في تحديد احتياجاتها من الطاقة واتخاذ الترتيبات اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات. ويمكن أن تكون الوكالة الدولية شريكا هاما في ضمان اتّباع نهج غير تمييزي بخصوص الوقود النووي، وفي تعزيز جو من الثقة والتعاون بين الموردين والمستهلكين.

٨٤ - وأضاف أن هدف إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية أمر ممكن إذا عملت الدول الأطراف معا واتخذت قرارات سياسية جريئة في المؤتمر الاستعراضي.

٨٥ - **السيد روغوندا** (أوغندا): قال إن انتشار الأسلحة النووية يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وما دامت بعض البلدان تمتلك هذه الأسلحة فربما تطمح بلدان أخرى في الحصول عليها. وعليه، فإن أوغندا تظل ملتزمة بمعاهدة عدم الانتشار بوصفها حجر الزاوية في الجهود المتعددة الأطراف لاحتواء هذا التهديد، وبوصفها إطارا لنزع السلاح النووي. وتدعم أوغندا مجموعة من الاقتراحات التي تعترف بالالتزامات الماضية وبالتقدم المحرز في ركائزها الثلاث التي ينبغي تنفيذها بطريقة متوازنة وغير تمييزية. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة والعمل على إزالة ترساناتها النووية إزالة كاملة، بينما ينبغي تشجيع الدول غير الأطراف في المعاهدة على الانضمام إليها. وتدعم أوغندا دعما كاملا حظر جميع التفجيرات النووية: فمعاهدة الحظر الشامل تكمل على نحو

مفيد معاهدة عدم الانتشار. ويرحب بلده بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجنوب المحيط الهادئ، وجنوب شرق آسيا، وآسيا الوسطى، وأفريقيا، ومنغوليا ويدعو المناطق الأخرى إلى أن تحذو حذوها.

٨٦ - وإن أوغندا بوصفها بلدا ناميا وأحد البلدان التي فيها رواسب يورانيوم ذات فائدة محتملة، يمكنها أن تستفيد من مزيد من التعاون الدولي في تعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ومن الأهمية بمكان دعم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في هذا الصدد. ويمكن للطاقة النووية أن تكون مصدرا لا غنى عنه وفعالا من حيث التكلفة ونظيفا، ومفيدا أيضا في مجالات أخرى بما في ذلك الطب والزراعة وإدارة المياه والبحوث.

وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر (تابع)

(أ) **تعيين لجنة وثائق التفويض** (تابع)

٨٧ - **الرئيس:** أشار إلى أن المؤتمر في جلسته الأولى، وفقا للمادة ٣ من النظام الداخلي، عين أوغندا والجمهورية التشيكية وجمهورية مولدوفا وموريشيوس أعضاء في لجنة وثائق التفويض، مما يعني أن هناك عضوين ما زالا يتعين تعيينهما. وبناء عليه، اقترح تركيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لتكونا العضوين المتبقيين في هذه اللجنة.

٨٨ - تم انتخاب تركيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية عضوين في لجنة وثائق التفويض.

تنظيم العمل

إنشاء هيئات فرعية

٨٩ - **الرئيس:** قال إنه أعد، بعد إجراء المشاورات، مشروع مقرر عن إنشاء هيئات فرعية (NPT/CONF.2010/CRP.1) وسوف يتم إصدار المقرر كوثيقة رسمية للمؤتمر بعد اعتماده. وفيما يلي أسماء رؤساء الهيئات الفرعية. ويجب على كل هيئة أن تعقد ما لا يقل عن أربع اجتماعات: بالنسبة للهيئة الفرعية ١ (اللجنة الرئيسية الأولى) السيد مارشيك (النمسا)؛ وبالنسبة للهيئة الفرعية ٢ (اللجنة الرئيسية الثانية) السيد كيلي؛ وبالنسبة للهيئة الفرعية ٣ (اللجنة الرئيسية الثالثة) السيد كانسيلا (أوروغواي).

٩٠ - وقال إنه يعتبر أن المؤتمر يود اعتماد مشروع المقرر عن الهيئات الفرعية (NPT/CONF.2010/CRP.1) بصيغته المنقحة شفويا ليضم أسماء رؤساء هذه الهيئات مع إضافة عبارة ''أربعة اجتماعات على الأقل'' في الجملة قبل الأخيرة من الفقرات الفرعية (أ) و (ب)

و (ج) على التوالي. وعليه تكون صيغة الجملة كما يلي: ”وتعقد أربعة اجتماعات على الأقل ضمن الفترة الزمنية العامة المخصصة للجنة الرئيسية“.

٩١ - تم اعتماد مشروع المقرر بصيغته المنقحة شفويا.

تقديم طلبات للحصول على مركز مراقب

٩٢ - **الرئيس:** قال مشيرا إلى الفقرة ٣ من المادة ٤٤ من النظام الداخلي إن طلبا آخر ورد من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ليكون لها مركز مراقب. ويعتبر أن المؤتمر يود الموافقة على هذا الطلب.

٩٣ - وقد تقرر ذلك.

الطلبات المقدمة من المنظمات الحكومية الدولية للإدلاء ببيان

٩٤ - **الرئيس:** قال إن طلبات للإدلاء ببيانات أثناء المناقشة العامة وردت من ممثلي اللجنة التحضيرية لمنظمة الحظر الشامل للتجارب النووية، والاتحاد البرلماني الدولي، وجامعة الدول العربية، على التوالي. ويعتبر أن المؤتمر، وفقا لتوصيات اللجنة التحضيرية، يود الاستجابة إلى هذه الطلبات.

٩٥ - وقد تقرر ذلك.

المناقشة العامة (تابع)

٩٦ - **السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): قال إن بلده كان من بين أول البلدان التي وقعت على معاهدة عدم الانتشار، ذلك أنه رأى أن للأسلحة النووية تأثيرا يزعزع الاستقرار في المنطقة وفي العالم. ويتعين على المؤتمر الاستعراضي الحالي أن يعالج عددا من القضايا المعلقة، ألا وهي هل نجحت الدول الأطراف في جعل المعاهدة وثيقة متوازنة وغير تمييزية؟ وهل تم تحديد برنامج زمني لإزالة الأسلحة النووية؟ وهل تعتزم الدول الأطراف، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، محاسبة إسرائيل على رفضها تنفيذ أي من القرارات الدولية التي تدعو إلى الانضمام إلى المعاهدة؟ وأخيرا، هل تستطيع الدول الأطراف تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار مع الحفاظ على مصداقيتها وسلطتها بوصفها صكا دوليا ملزما قانونا؟

٩٧ - وأضاف أن الجمهورية العربية السورية تؤكد أهمية استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وتدعو الدول الأطراف إلى تنفيذ المادة الرابعة من المعاهدة التي تمنح جميع الدول الأطراف الحق غير القابل للتصرف في حيازة التكنولوجيا النووية لاستخدامها في

الأغراض السلمية. وعلاوة على ذلك، يجب تجنب فرض قيود تمييزية على بعض الدول لأسباب سياسية معروفة. وللأنشطة التي تضطلع بها الوكالة الدولية لدعم استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية أهمية خاصة بالنسبة للدول النامية.

٩٨ - وإن بلده، وفاء لالتزاماته بموجب المعاهدة، يواصل التعاون بشكل كامل مع الوكالة بعد إبرام اتفاق للضمانات الشاملة معها في عام ١٩٩٢، وعرض أنشطته النووية على التفتيش الدولي. وعملا بهذا الاتفاق، أنشأ أيضا نظاما وطنيا لرصد المواد النووية، ووضع تحت تصرف مفتشي الوكالة الدولية جميع المنشآت اللازمة للقيام بمهامهم.

٩٩ - وأضاف أن إسرائيل في عام ٢٠٠٧ دمرت مبنى عسكريا سوريا لا علاقة له على الإطلاق بأي أنشطة نووية، ويمثل ذلك انتهاكا واضحا للقانون الدولي والسيادة السورية. وبعد هذا العمل الأحادي الجانب الذي يستدعي إدانة لا لبس فيها، اعتبرت الوكالة الدولية أن الهجوم قد حال بالفعل دون استطاعة الوكالة أن تتأكد من طبيعة هذا المبنى الذي تم بشأنه تقديم ادعاءات لا أساس لها بعد أشهر من العدوان. وينبغي لهؤلاء الذين يدعون الحرص على قيام الوكالة بمهامها أن يقدموا المعلومات المتصلة بالمبنى قبل وقوع العدوان الإسرائيلي، لا بعد مضي أشهر على وقوع الحادثة.

١٠٠ - وقال إن سورية سمحت للوكالة الدولية بزيارة موقع دير الزور بدون أي عوائق وقدمت كل المعلومات المتوفرة لديها. ووفقا لتقرير المدير العام للوكالة الدولية إلى مجلس المحافظين، لم يتم إجراء أي نشاط نووي في هذا الموقع.

١٠١ - وإذ أكد على دور الوكالة الدولية بوصفها السلطة الدولية الوحيدة المختصة بمتابعة قضايا التحقق والامتثال من خلال نظام الضمانات الشاملة - وهي سلطة بعيدة عن أي تسييس وأي ضغوط تمارسها بعض الأطراف السياسية - قال إن وفده يدعو الدول الأطراف، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى السعي لتحقيق عالمية المعاهدة وعدم فرض أي قيود إضافية على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي انضمت إلى نظام عدم الانتشار ونبذت خيار الأسلحة النووية.

١٠٢ - ومضى يقول إن المؤتمر يجب أن يميز تمييزا واضحا بين الأنشطة التي تضطلع بها الدول الأطراف للوفاء بالتزاماتها الملزمة قانونا بموجب المعاهدة، وبين ما هو تدابير طوعية لبناء الثقة. وإن ما قدمته الدول الحائزة للأسلحة النووية من ضمانات بطريقة أحادية أو متعددة الأطراف للدول غير الحائزة للأسلحة النووية والأطراف في المعاهدة هي ضمانات مشروطة وغير ملزمة ومن ثم لا تلبي احتياجات ومشاغل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بشكل كافٍ؛ ومن هنا تأتي أهمية تنفيذ قرار المبادئ والأهداف المتعلق بعدم انتشار الأسلحة

النووية ونزع السلاح النووي المعتمد في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥ الذي يدعو إلى التفاوض حول صك ملزم قانونا يهدف إلى توفير ضمانات أمنية.

١٠٣ - وأضاف أن هذا المؤتمر ينبغي أن يتناول القلق البالغ الذي تشعر به الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بما في ذلك سورية، فيما يتعلق بفشل المؤتمرات الاستعراضية السابقة واللجان التحضيرية في وضع برنامج زمني ملزم وغير مشروط للدول الحائزة للأسلحة النووية للتخلص من ترساناتها النووية، لا سيما من خلال دعوة مؤتمر نزع السلاح إلى إنشاء لجنة فرعية للقيام بمفاوضات حول مثل هذا البرنامج.

١٠٤ - ومضى يقول إن سورية تؤكد ضرورة المحافظة على الحق السيادي للدول الأطراف في الانسحاب من المعاهدة، لا سيما إذا ارتأت هذه الدولة أن أحداثا غير عادية قد تعرض مصالحها للخطر.

١٠٥ - وقال إنه يجب على المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ تحديد سلسلة من الخطوات العملية الفعالة لتنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط بشكل كامل والمعتمد في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥، ذلك أن هذا القرار جزء لا يتجزأ من نظام عدم الانتشار. وعلاوة على ذلك، يجب إخضاع جميع المرافق النووية في الشرق الأوسط لضمانات الوكالة الدولية. ويتعين أيضا على المؤتمر أن يضع في الاعتبار المشاغل الأمنية المشروعة للدول العربية. ويجب على الدول الأطراف، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية الضغط على إسرائيل للانضمام إلى المعاهدة بدون قيد أو شرط كدولة غير حائزة للأسلحة النووية، بالإضافة إلى التوقف عن تزويدها بالمساعدات أو التكنولوجيا في المجال النووي. ويتعين أيضا على المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ اعتماد قرار يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وحث إسرائيل على المساهمة في تحقيق عالمية المعاهدة من خلال انضمامها إليها وإخضاع جميع منشآتها النووية للتفتيش الدولي الذي تقوم به الوكالة الدولية.

١٠٦ - ومضى يقول إنه من المؤسف أن الدول الحائزة للأسلحة النووية بعد تأمين تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥ - على أن تقوم هذه الدول بالنظر في مشاغل الدول الأطراف في الشرق الأوسط - أصبحت تقدم إلى إسرائيل الدعم في المجال النووي غير مكترثة بمعالجة المشاغل التي أعربت عنها الدول في المنطقة. وقد حان الوقت لوضع إطار زمني لتنفيذ هذا القرار.

١٠٧ - **السيدة بلوم** (كولومبيا): قالت إنه لا يمكن تحرير العالم من خطر الدمار النووي إلى أن يتم إزالة الترسانات النووية بشكل كامل. وعليه، تتسم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بأهمية كبيرة،بوصفها الأداة المتعددة الأطراف الوحيدة التي تطالب الدول الحائزة

للأسلحة النووية باتخاذ تدابير لتحقيق هذه الغاية؛ غير أنه ما زالت هناك حاجة ملحة لصك دولي ملزم يحظر تطوير الأسلحة النووية وإنتاجها وتخزينها واستخدامها.

١٠٨ - وأضافت أن كولومبيا ما زالت ملتزمة بإضفاء الطابع العالمي والفعال على تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ وتدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الوفاء بالتزامها بإزالة ترساناتها النووية بهدف تحقيق نزع السلاح النووي العام والكامل وعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية: وهناك حاجة إلى صك ملزم قانونا لتوفير ضمانات أمنية سلبية. وعلاوة على ذلك، بما أن التهديد النووي يتيح أيضا إمكانية تطوير أسلحة جديدة، فمن الأهمية بمكان التفاوض على معاهدة متعددة الأطراف وغير تمييزية ويمكن التحقق منها تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة النووية المتفجرة، والتوصل إلى حظر شامل لجميع التجارب النووية. وتحث كولومبيا، التي هي نفسها طرف في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، جميع الدول الواردة في المرفق ٢ التي لم تصدق عليها بعد، على أن تفعل ذلك، وتدعو إلى الوقف الاختياري لجميع التجارب إلى حين بدء نفاذ المعاهدة.

١٠٩ - ومضت تقول إن إنتاج واستيراد واستخدام أسلحة الدمار الشامل محظور في أراضي كولومبيا، إذ إنها طرف في الصكوك الدولية الرئيسية حول الموضوع، بما في ذلك معاهدة تلاتيلولكو. وتشارك كولومبيا أيضا في مبادرات سياسية أخرى لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار. وقالت إنها تدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تحترم بدون قيد أو شرط مركز الدول الأطراف في معاهدة تلاتيلولكو بوصفها منطقة لانووية، وإلى سحب بياناتها التفسيرية التي قدمتها عندما وقّعت أو صدقت على البروتوكولين الأول والثاني. وأضافت أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تقدم إسهاما رائدا في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، وهي عامل إيجابي في تحقيق السلم والأمن الدوليين. ووجهت النظر في هذا الصدد إلى فائدة التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار كوسيلة لإيجاد ثقافة سلام.

١١٠ - ومضت تقول إن لجميع الدول الحق غير القابل للتصرف بموجب المادتين الأولى والثانية من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في تطوير استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية؛ ويتطلب ذلك تعاونا دوليا لتعزيز تبادل المعدات والمواد والتدريب في مجال العلوم النووية. وتستطيع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تلعب دورا مهما في هذا الصدد وبالتالي المساهمة في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للدول. وكولومبيا بدورها، جنبا إلى جنب مع

سائر الدول الأطراف في معاهدة تلاتيلولكو ملتزمة باستخدام الطاقة النووية بشكل حصري في الأغراض السلمية. ويتم في الوقت الراهن تطبيق ضمانات الوكالة الدولية في البلد، وهناك بروتوكول إضافي لاتفاق الضمانات بدأ نفاذه في أوائل عام ٢٠٠٩.

١١١ - وختاما، شددت على مخاطر حيازة واحتمال استخدام الإرهابيين والجهات غير القانونية والمسلحة من غير الدول الأسلحة النووية. ومن أجل مكافحة هذا الخطر، لا بد من الامتثال بدقة لجميع أحكام معاهدة عدم الانتشار وتطبيق جميع المعايير والآليات ذات الصلة التي وضعتها الوكالة الدولية.

١١٢ - **السيد أنطونوف** (الاتحاد الروسي): قال، متحدثا بالنيابة عن الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن (الاتحاد الروسي وجمهورية الصين وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية) بخصوص بيانها المشترك للمؤتمر الاستعراضي، إن معاهدة عدم الانتشار لا تزال حجر الأساس في نظام عدم الانتشار، وفي السعي الجماعي لنزع السلاح النووي. وعليه، من الأهمية بمكان أن تنفذها جميع الدول الأطراف تنفيذا كاملا والاعتماد عليها في التصدي بشكل فعال للتحديات الملحة التي تواجه العالم حاليا.

١١٣ - وأضاف أن الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ترحب بالروح البناءة للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، الذي ساهم فيه المجلس في اجتماع للقمة بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، مساهمة هامة، لا سيما من خلال اعتماد القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩) بالإجماع. ومن بين الأحداث الأخيرة الهامة الأخرى إبرام اتفاق لخفض الأسلحة بين الولايات المتحدة وبلده، ومؤتمر القمة للأمن النووي في واشنطن العاصمة، ومؤتمر باريس بشأن الحصول على الطاقة النووية المدنية.

١١٤ - ومضى يقول إن الدول الدائمة العضوية الحائزة للأسلحة النووية أعادت تأكيد التزامها الدائم بالوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة وبمسؤوليتها عن اتخاذ خطوات ملموسة وذات مصداقية لتحقيق نزع سلاح لا رجعة فيه. وفي بيانها المشترك أشارت إلى ما أحرزته من تقدم وما بذلته من جهود لم يسبق لها مثيل في مجال خفض الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي وبناء الثقة والشفافية، وأشارت بارتياح إلى أن مستوى المخزونات من الأسلحة النووية وصل في الوقت الراهن إلى مستوى أدنى بكثير مما كان عليه في أي وقت في منتصف القرن السابق. والدول الدائمة العضوية كل واحدة منها مصممة على الالتزام بالوقف الاختياري لتفجيرات التجارب النووية قبل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واضعة في الاعتبار أن هذا الوقف الاختياري لن يحل محل

الالتزامات الملزمة قانونا بموجب المعاهدة. وتسلّم هذه الدول بأن أحد العناصر الرئيسية للتنفيذ الفعال للمادة السادسة ولمنع الانتشار النووي يتمثل في التفاوض حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. كما دعت إلى بدء المفاوضات في وقت مبكر حول هذه المعاهدة المقترحة في مؤتمر نزع السلاح.

١١٥ - وقال إن الدول الدائمة العضوية تؤكد على ما لنظام الضمانات الفعال الذي وضعته الوكالة الدولية من أهمية أساسية لمنع الانتشار النووي وتسهيل التعاون في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وترحب بتوقيع ١٣١ دولة على البروتوكول الإضافي وببدء نفاذ بروتوكول إضافي بالنسبة لـ ٩٨ دولة. وتدعو جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إلى العمل على بدء نفاذ اتفاق الضمانات الشاملة إذا لم تكن قد فعلت ذلك بعد، كما هو منصوص عليه في المادة الثالثة من المعاهدة. وترحب بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وفقا للمادة السابعة من المعاهدة والمبادئ التوجيهية الصادرة عن دورة عام ١٩٩٩ للجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وتدعم تعزيز المشاورات والتعاون فيما بين الأطراف في المناطق القائمة، وتدعو إلى النظر في إنشاء مناطق جديدة حيثما يكون ذلك ملائما وبما يتفق مع رغبات دول المنطقة. كما أنها ملتزمة بصفة خاصة بتنفيذ قرار المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط تنفيذا كاملا، وتدعم جميع الجهود الجارية لتحقيق هذه الغاية. وإنها على استعداد للنظر في جميع المقترحات ذات الصلة في سياق المؤتمر الاستعراضي الراهن. وتشير إلى أهمية الضمانات الأمنية، كما أنها على استعداد للدخول في مناقشات موضوعية حول هذه المسألة.

١١٦ - وأضاف أن الدول الدائمة العضوية تسلّم بما للدول الأطراف في معاهدة نزع السلاح من حق غير قابل للتصرف، على النحو الوارد في المادة الرابعة، في تطوير وإجراء أبحاث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بدون تمييز، وتشير إلى الطلب المتزايد على الطاقة النووية. وإنها على استعداد لمواصلة العمل مع الدول الأطراف في المعاهدة في هذا الصدد.

١١٧ - وقال إنها تعترف بالحق غير القابل للتصرف في الانسحاب من المعاهدة بموجب المادة العاشرة، على أن يكون من المفهوم أن الدول الأطراف تظل مسؤولة عن الانتهاكات التي ارتكبتها قبل انسحابها من المعاهدة وأن أي قرار تتخذه فيما يتصل بالانسحاب ينبغي ألا يؤدي إلى إعادة النظر في المادة العاشرة أو فتح باب المناقشة بشأن نص المعاهدة.

١١٨ - وأضاف أن الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن قدمت بيانا مشتركا إلى أمانة المؤتمر لكي يتم إصداره كوثيقة رسمية. ويعرب عن أمله في أن يكون البيان بمثابة مساهمة قيمة في الوثيقة الختامية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.

NPT/CONF.2010/SR.6

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

1 July 2010
Arabic
Original: English

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٥ أيار/مايو ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس:السيد كباكتولان . . . . . (الفلبين)

ثـم:السيد بوجا (نائب الرئيس). . . . . (إندونيسيا)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب أن تقدَّم التصويبات بإحدى لغات العمل في مذكرة وتُدرَج في نسخة من المحضر. ويجب أن ترسل التصويبات في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

سيصدر أي تصويب لمحضر هذه الجلسة وأية جلسات أخرى في وثيقة تصويب.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٥.

المناقشة العامة (تابع)

١ - **السيد تومو مونت** (الكاميرون): تكلَّم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، فدعا الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تنفيذ واجباتها بمقتضى المعاهدة بإخلاص. وفي حين كانت هناك بعض المبادرات الانفرادية والثنائية الواعدة التي تمت مؤخراً، قال إنه يرى أن المفاوضات المتعددة الأطراف هي أنجع وسيلة لإتمام نزع السلاح. ولا بد من تحدد الالتزام بالخطوات العملية الثلاث عشرة المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٠، بما في ذلك تقليص دور الأسلحة النووية في سياسات الأمن التي تتبعها الدول الحائزة للأسلحة النووية للحد من المخاطر باحتمال استخدام هذه الأسلحة ولتيسير عملية إزالتها تماماً. وقال إن التبكير في بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتعميمها في نهاية الأمر سيكونان أيضاً خطوتين ملموستين ومجديتين صوب نزع السلاح. وأعاد التأكيد على أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي السلطة المختصة الوحيدة المسؤولة عن التحقق من الاستجابة للواجبات المذكورة في المعاهدة.

٢ - وقال إن المجموعة تشييد بالمعاهدات القائمة الخاصة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، وتدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية وبقية الدول الأخرى التي لم توقِّع بعد على معاهدة بليندابا التي تتضمن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، إلى القيام بذلك دون إبطاء. وأعادت المجموعة تأكيد تأييدها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية بشأن الشرق الأوسط وفقاً للقرار بشأن الشرق الأوسط المعتمد في مؤتمر الاستعراض والتمديد في عام ١٩٩٥، ودعت المجموعة بصفة خاصة ممثلي الدول الثلاث مقدمة ذلك القرار إلى دعم الجهود الإقليمية صوب إنشاء تلك المنطقة. وأكد على الحاجة إلى نقل التكنولوجيا لمساعدة البلدان النامية على الاستفادة من استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٣ - **السيدة غاياردو هرنانديز** (السلفادور): قالت إن التزام حكومتها بالقضاء على خطر الأسلحة النووية يستند إلى مبادئ أخلاقية وسياسية وإلى الخطر الوشيك الذي تشكله هذه الأسلحة على السلام والأمن الدوليين وعلى الحياة ذاتها. وحتى الدول الحائزة للأسلحة النووية أعربت عن القلق إزاء إمكانية استخدامها؛ ففي الواقع، يضع امتلاك هذه الأسلحة تلك الدول عرضة لخطر أكبر يتمثَّل في هجوم من دول أخرى تشعر بأنها مهدَّدة بهذه الأسلحة، وشرعت في تنفيذ برامج للأسلحة النووية خاصة بها.

٤ - وأضافت قائلة إن سباقات التسلح هذه تعتبر باهظة التكاليف وتغيِّر مسار الموارد التي يمكن خلافاً لذلك استخدامها في متابعة الأهداف الإنمائية للألفية. ولهذا ينبغي أن تتخلى الدول الحائزة للأسلحة النووية عن سياساتها العكسية الأثر الخاصة بالردع، وينبغي أن تدرك أنها هي التي ستربح أكثر من غيرها من إجراء الحوار والاتفاقات بشأن نزع السلاح النووي مع وجود نصوص أحكام التحقق، ويمكن لهؤلاء الحفاظ بأفضل شكل على أمنها بتدعيم مناخ الثقة استناداً إلى احترام المبادئ المكرَّسة في ميثاق الأمم المتحدة وفي القانون الدولي. وطالبت هؤلاء الدول بالامتثال للأحكام القانونية لنُظم نزع السلاح وعدم الانتشار وللمبادئ الدولية ذات الصلة.

٥ - وأعربت عن أملها في أن تحقق المعاهدة الانضمام الشامل، وأكدت أن أعمدتها الثلاثة يجب تنفيذها بطريقة متوازنة شفافة وغير انتقائية. ويتيح المؤتمر الاستعراضي فرصة لبحث التطبيق المشروع للمعاهدة ولإعلان التزامات محدَّدة بشأن المادة السادسة منها، ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أيضاً أن تنفذ الخطوات العملية الثلاث عشرة المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٠، بما في ذلك أن تخضع هذه الدول نفسها لنظام الرصد والتحقيق من خلال التفاوض بشأن اتفاق الضمانات.

٦ - وأعادت التأكيد على أهمية تدابير بناء الثقة التي يمكن أن تعزز إطاراً ثنائياً ومتعدد الأطراف لنزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، يتسم بالاستدامة والشفافية بهدف تحقيق السلام والاستقرار والأمن على المستوى الدولي. ويرفض وفدها استخدام الأسلحة النووية كرادع في الاستراتيجيات العسكرية ويرحِّب بإجراء التوقيع على معاهدة سنة ٢٠١٠ بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، وبالتدابير الانفرادية التي اعتمدتها فرنسا والمملكة المتحدة. وأعربت عن الأمل في أن تؤدي هذه المبادرات إلى التزامات إضافية بشأن نزع السلاح، وقالت إنها تمهِّد عملية لنزع السلاح يمكن التحقق منها وخصوصاً بقصد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٧ - وأشارت إلى أن السلفادور طرف في الصكوك الدولية ذات الصلة، وسوف ترحِّب باعتماد صك عالمي شامل ملزم قانوناً وفيه تقدِّم الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات الأمن السلبية غير المشروطة. وفي هذا الصدد، وجَّهت الاهتمام إلى الفتوى الصادرة سنة ١٩٩٦ من محكمة العدل الدولية بشأن شرعية التهديد أو استخدام الأسلحة النووية وقالت إنها تؤيد ملاحظات المحكمة بشأن وجود التزام بالمتابعة

بإخلاص والمساهمة في إجراء مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

٨ - واختتمت قائلة إن خبرات بلدها أظهرت أن السلام والأمن والتنمية مرتبطة ببعضها بشكل لا ينفصم. وأعربت عن أملها في أن تظهر الدول الأطراف وخصوصاً الدول الحائزة للأسلحة النووية الإرادة السياسية ومرونة الموقف اللازمتين لنجاح مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠.

٩ - **السيد نونيز موسكيرا** (كوبا): قال إن الاتفاق الأخير بين الدولتين الرئيسيتين الحائزتين للأسلحة النووية من أجل تخفيض ترساناتهما، وإن كان هذا غير كافٍ، ينبغي أن يشجع على اتخاذ خطوات أخرى نحو إزالة جميع الأسلحة النووية بلا رجعة فيها وبشكل شفاف ويمكن التحقق منه. وقال إن كوبا تقيَّدت تماماً بكل واجباتها بمقتضى معاهدة عدم الانتشار. وقد أثبتت إجراءات التفتيش التي أُجريت في إطار اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية أنها إيجابية. وأضاف أن كوبا طرف في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وفي الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي وغيرهما من الصكوك ذات الصلة. وأضاف أن بلده مشارك أيضاً في قاعدة بيانات الاتجار غير المشروع التابعة للوكالة، ولم يبلَّغ عن وقوع أحداث في الاتجار النووي.

١٠ - وقال إن وفده يشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم صوب الإزالة التامة للأسلحة النووية. ومن المعروف جيداً أن هناك خططاً لنشر منظومات دفاعية مضادة للقذائف. وما زال يجري تعزيز الأسلحة النووية كما يجري توطيد الأحلاف العسكرية. وريثما تتم الإزالة التامة للأسلحة النووية، ينبغي اتخاذ إجراء للحصول على ضمانات أمن شاملة وملزمة ودون قيد أو شرط من أجل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ويجب أن تتعهد جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية بألا تكون البادئة باستخدام هذه الأسلحة. ويجب تنفيذ الخطوات العملية الثلاث عشرة التي أُقرت في المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٠.

١١ - وأوضح أن كوبا تشعر بقلق لأن الردع النووي ما زال جزءاً جوهرياً من نظريات الأمن والدفاع. ومن غير المقبول أن تكون النفقات العسكرية العالمية الآن أعلى من أي وقت أثناء ما يسمى بالحرب الباردة؛ فأي قوة نووية واحدة يخصها حوالي نصف تلك النفقات العسكرية. وفي الوقت نفسه لا تزال الإحصاءات المتعلقة بالفقر على الصعيد العالمي تثير الفزع. وفي مثل هذا النظام الاقتصادي غير العادل، يعتبر نزع السلاح والتنمية مترابطين بشكل وثيق. فالدول غير الحائزة للأسلحة النووية وليس لديها اهتمام بامتلاكها تحرم من فرصة المفاوضات الجدية الموضوعية المتعددة الأطراف من أجل نزع السلاح. ويجب على

المؤتمر أن يعتمد خطة عمل واضحة لتنفيذ جميع أحكام المعاهدة، ولوضع جدول زمني محدَّد جيداً من أجل إزالة جميع الأسلحة النووية إزالة ملزمة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها قبل موعد أقصاه ٢٠٢٥.

١٢ - ومضى قائلاً إن أحدث استعراض للوضع النووي أصدرته واحدة من القوى النووية الرئيسية، ألمح إلى حدوث تغييرات هامة منذ الاستعراض السابق، ولا سيما فيما يتعلق بمنح ضمانات الأمان السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ومع ذلك، فإن هذه التغييرات هي أشياء تجميلية سطحية والمشروطية المقترنة بهذه الضمانات لا تزال قائمة. وقال إن الوثيقة تركز على مجابهة الانتشار والإرهاب النووي، بيد أنها لا تضع التزاماً صارماً على نزع السلاح أو عقد مفاوضات متعددة الأطراف بشأن الموضوع. وعلى النقيض من نهجها المذكور، فإنها تؤكد على تحديث الترسانات النووية، والحفاظ على نظام الردع النووي والشبكات الدفاعية المضادة للقذائف.

١٣ - وتشعر كوبا بالقلق إزاء فرض حلول انفرادية وتدخل هيئات أخرى مثل مجلس الأمن، في قرارات المسؤول الوحيد عنها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمقتضى معاهدة عدم الانتشار. ومثل هذه المسائل لا يمكن معالجتها من خلال فرض آليات تمييزية وغير شفافة، وبها عضوية انتقائية وتتصرف على هوامش الأمم المتحدة. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن تكون الآليات ذات الصلة عالمية الطابع وشاملة وشفافة وغير تمييزية ومفتوحة أمام جميع الدول.

١٤ - وأضاف أن كوبا تأمل في مشاهدة إنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية. ولم يُبذل جهد جدي لتنفيذ القرار بشأن الشرق الأوسط، الذي اعتُمد في مؤتمر الاستعراض عام ١٩٩٥، رغم صدور قرارات عديدة من مجلس الأمن والجمعية العامة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وهيئات أخرى. وينبغي أن يعتمد المؤتمر آلية لتحقيق هذا الهدف. وقال إن كوبا تؤيد فكرة عقد مؤتمر دولي بشأن الموضوع في سنة ٢٠١١. وينبغي لإسرائيل، الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم إلى المعاهدة أو لم تعرب عن عزمها القيام بذلك، أن تصبح طرفاً دون تباطؤ، وأن تخضع مرافقها النووية تحت مظلة الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن تمتثل للمعاهدة. وينبغي أن تتوقف عمليات النقل إلى إسرائيل بما هو في المجال النووي من المعدات والمعلومات والمواد والمرافق والموارد وأدوات الإطلاق، كما ينبغي أن تتوقف أية مساعدات إلى هذا البلد بشأن المسائل النووية.

١٥ - واختتم قائلاً إن جميع الدول لها الحق في تطوير وإنتاج واستخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية. فالتكنولوجيات النووية تسهم بشكل هام في القطاعات الأساسية لاقتصاد كوبا. ولهذا السبب، تولي كوبا اهتماماً كبيراً للتعاون التقني مع الوكالة الدولية

للطاقة الذرية. ومع ذلك، لا يزال بعض الدول تفرض تقييدات مفرطة على صادرات المواد النووية من أجل الأغراض السلمية. وينبغي وقف أي تدخل من هذا النوع.

١٦ - **السيد غوتيريز** (بيرو): قال إن نجاح المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠ يتطلب الإرادة السياسية من جانب جميع الدول للحفاظ على قوة الدفع الحالية في شؤون نزع السلاح من خلال اعتماد وثيقة متوازنة بتوافق الآراء مع أهداف محدّدة تعزّز كل واحد من الأعمدة الثلاثة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهناك موقفان اثنان محدّدان بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار: مجموعة لدول تسعى إلى تبرير امتلاكها الأسلحة النووية بالإشارة إلى احتياجاتها من حيث الأمن وتميل إلى التأكيد على الامتثال الصارم لنظام عدم الانتشار الذي أقرته المعاهدة؛ والمجموعة الأخرى وهي أكبر حجماً، تدعو إلى إزالة الأسلحة النووية بطريقة يمكن التحقق منها. ويتعيّن على هاتين المجموعتين صياغة موقف مشتَرك في المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠.

١٧ - وأشار إلى أن بيرو مقتنعة بأن التخفيضات في الترسانات النووية سوف تعزّز المعاهدة، وهي في هذا الصدد، ترحّب بالإجراء الذي تم مؤخراً بالتوقيع على اتفاق لتخفيض الأسلحة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الروسي وإعلان استعراض الوضع النووي الذي أجرته الولايات المتحدة. وقال إن بيرو تطالب بالتقيُّد العالمي لمعاهدة الحظر الشامل للأسلحة النووية، وترحّب بالإعلانات التي ذكرتها الولايات المتحدة وإندونيسيا بشأن اعتزامهما التصديق على هذه المعاهدة. ومن المأمول فيه أن تقدِّم دول أخرى لم تصدِّق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وخصوصاً تلك الدول المدرجة في مرفقها ٢، على القيام بذلك عمّا قريب. وريثما تدخل المعاهدة حيّز التنفيذ، على جميع الدول أن تمتنع عن إجراء التجارب النووية. وقال إن بيرو تدعم جهود الأمين العام للمضي قُدماً باستهلال المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وتعرب عن الأمل في أن تضع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية موادها الانشطارية تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٨ - واستطرد قائلاً إن بيرو تشاطر الكثيرين الشعور بالقلق لأن معاهدة عدم الانتشار لا تتضمّن أحكاماً محدّدة تتعلق بالدور الذي تؤديه عناصر فاعلة غير الدول في الانتشار النووي، مع احتمال أن تترتب على ذلك عواقب خطيرة. وتدعم كوبا الاقتراحات الرامية إلى تعزيز أمن المواد والمرافق النووية من خلال آليات منشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وترمي إلى تطوير القدرات من أجل الكشف والتحرّي، وترمي إلى تحسين تقاسم المعلومات بين الدول وإنشاء آلية فعّالة للتحقّق. وفي هذا الصدد، ترحّب بيرو بنتيجة مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عُقد مؤخراً في واشنطن، والذي سوف يعزّز الجهود الرامية إلى

مكافحة الإرهاب النووي. وقال إن المشكلة النووية الإيرانية تبعث على الاضطراب تماماً، وتحثّ بيرو جمهورية إيران الإسلامية على فتح مرافقها أمام تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن تراعي قرارات مجلس الأمن الموجّهة إليها.

١٩ - ومضى قائلاً إن بيرو استفادت من التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وهو ما يؤدّي دوراً مفيداً في القطاعات الوطنية الخاصة بالأغذية والصحة والبيئة والطاقة، وبيرو مهتمة بمختلف الاقتراحات المقدّمة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بأمن إمدادات الوقود النووي ومصارف الوقود التي تدار من أطراف متعددة. ولهذا فإنه يحث مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ على التوصية بأن تواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية عقد اجتماعات منتظمة لإعداد مقترحات محددة بشأن مسائل إمدادات الوقود.

٢٠ - ونظراً لكون بيرو عضواً في المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية، فإنها تشجّع إجراء التشاور والتعاون بين هذه المناطق ودعت إلى إحراز تقدّم بشأن تنفيذ القرار بشأن الشرق الأوسط المعتمد في مؤتمر الاستعراض والتمديد عام ١٩٩٥، بما في ذلك عن طريق عقد مؤتمر بشأن الموضوع على النحو الذي اقترحه الأمين العام.

٢١ - ورغم أن حق الدول الأطراف في الانسحاب من المعاهدات مكفول بمقتضى القانون الدولي، فإنه يثير الإشكالات عندما تقوم دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باستحداث تكنولوجيا نووية تثير الارتياب، ومن المفترض أنها تمارس حقها في تطوير استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية، وبعدئذ تسعى إلى الانسحاب من المعاهدة بغية تجنُّب التحقق من امتثالها واجباتها الخاصة بعدم الانتشار. وقال إن بيرو منفتحة أمام جميع المقترحات البنّاءة للتعامل مع هذه المشكلة. وتُظهِر المشاكل المتفاقمة أمام المعاهدة مدى الحاجة إلى وحدة دعم دائم واجتماعات تحضيرية أكثر تواتراً. واختتم قائلاً إن بيرو تدعم الاقتراح المقدّم من كندا ومن دول أخرى كأساس ممكن لمعالجة هذا الاحتياج.

٢٢ - **السيد تايانا** (الأرجنتين): أكّد على الحاجة إلى إحراز تقدّم كبير بطريقة متوازنة بشأن الأعمدة الثلاثة المكرّسة في المعاهدة: نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وقال إن حكومته ملتزمة تماماً بالأهداف والأحكام الواردة في هذا الصك؛ وهي تدعو إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وتعرب عن أسفها لإضافة دول جديدة حائزة للأسلحة النووية، وتعربٍ عن خيبة أملها بالتوسّع المستمر لدى بعض الدول الأطراف في ترساناتها النووية. ومع ذلك مما يبعث على الأمل إبرام المعاهدة الجديدة الخاصة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد

الروسي، وتعرب عن أملها أن يواصل البلدان التفاوض بهدف توسيع نطاق هذا الصك لكي يشمل جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية. ويرحّب بلده أيضاً بالإعلان الانفرادي من جانب الولايات المتحدة بأنها لن تنتج أسلحة نووية جديدة أو لن تجري تجارب نووية.

٢٣ - وأضاف قائلاً إن هذه المبادرات ينبغي أن يستكملها بدء سريان معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية دون إبطاء وبإجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح. ومن الأمور الملحّة أيضاً التفاوض حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وصكّ لضمانات الأمن السلبية؛ والإعلان من جانب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بأنها لن تستخدِم ولن تهدّد باستخدام الأسلحة النووية ضد دول أطراف أخرى في المعاهدة إنما يعتَبر خطوة في الاتجاه الصحيح. وفي هذا الصدد، فإنه يدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية التي صدقت على البروتوكول الإضافي الثاني الملحق بمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتلولكو) مع التحفظات والإعلانات التفسيرية الانفرادية بسحبها؛ ولا ينبغي أن يشوّه الالتزام الذي تمثّله المناطق الخالية من الأسلحة النووية بعدم التيقّن فيما يتعلق بتواجد أو استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية في المناطق المعنية.

٢٤ - وأشاد بأعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبمديرها العام الجديد وأعاد التأكيد على ثقة وفده في قدرة الوكالة على الوفاء بولايتها وأهمية تدعيم جميع المجالات التقنية الأخرى المتصلة بتطوير الطاقة النووية والمرتبطة بالتعاون الدولي.

٢٥ - وأضاف قائلاً إن السنوات الستين الماضية من الأنشطة النووية للأغراض السلمية كانت مفيدة للشعب الأرجنتيني ولشعوب العالم الأخرى التي استخدَمت التكنولوجيا المطوّرة والمُنتَجة والمُصدَّرة من بلده وفقاً للقانون الدولي. وكان انعقاد مؤتمر قمة الأمن النووي مؤخراً في واشنطن العاصمة دليلاً واضحاً يشير إلى أهمية المعالجة الآمنة المسؤولة للمواد والمعدات النووية في ظل الظروف الدولية الحالية. وقال إن الأرجنتين حققت النجاح في الحدّ من استخدام اليورانيوم عالي التخصيب في مفاعلاتها الخاصة بالبحوث النووية، ومن ثم تصبح أول بلد يعتمد تماماً على يورانيوم منخفض التخصيب من أجل الإنتاج الإجمالي للنظائر المشعّة.

٢٦ - ومضى قائلاً إنه من الأهمية تعزيز التعاون الدولي في جعل المعرفة العلمية والعملية فيما يتصل باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية متوافرة لدى جميع الدول. وتقف حكومته مستعدة للعمل بشكل ثنائي أو داخل إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتقاسم الفوائد من مثل هذا الاستخدام، وخصوصاً مع ظهور تطبيقات جديدة. ومن شأن النمو المتوقّع في هذا المجال في السنوات القادمة، أن أصبح من الأهمية تدعيم التبادل التجاري الدولي

وتجنُّب المواقف غير المسؤولة التي يمكن أن تعرقله، وعمِل التبادل التجاري المتسم بالشفافية على تدعيم جميع أهداف المعاهدة.

٢٧ - وأوضح أن الأرجنتين تعلمت من خلال تجاربها مزايا عدم الانتشار. وعمِلت مع البرازيل على إزالة شبح التنافس النووي الذي كان يمكن أن يحوّل مسار الموارد اللازمة لرفاه شعبيهما وبدعم سوء الظن المتبادَل. وقامت الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية المعنية بالمساءلة والرقابة برصد الضمانات بشأن منشآتهما وموادهما النووية. وما كان بالإمكان أن تحرز بلدان أمريكا الجنوبية تقدما صوب التكامل الإقليمي من خلال اتحاد دول أمريكا الجنوبية لولا إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية.

٢٨ - ويجب ملافاة انتشار الأسلحة النووية بطريقة واضحة ويمكن التحقّق منها، وينبغي ألاّ يُظهر المجتمع الدولي أي تردّد في إدانة عدم الامتثال للمعاهدة وأحكامها؛ فمن غير المقبول من أية دولة أن تحاول أو تهدّد بالانسحاب من هذا الصك. وأكّد على ضرورة منع الجهات الفاعلة من غير الدول من اقتناء أسلحة نووية، ورحّب بالالتزام بأعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي أبداه المشاركون في مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عُقد مؤخراً. وأشار إلى أن اجتماعاً على مستوى الخبراء سيعقد في بوينس آيرس متابعة لهذا الحدث، وذلك تحضيراً لمؤتمر القمة المقرّر أن يُعقد في سيول في سنة ٢٠١٢.

٢٩ - **السيد أوربينا** (كوستاريكا): قال إن المؤتمر لا يسعه أن يكَلَّل بفشل آخر. وإهمال أي عمود من الأعمدة الثلاثة في المعاهدة يُعرِّض المنطقة بكاملها للخطر. ومن الأمور العاجلة ضمان دخول حيّز النفاذ لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتحسين ضمانات وبروتوكولات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتعزيز المبادرات الجديدة لنزع السلاح من أجل الدول الحائزة للأسلحة النووية، والشروع في مفاوضات من أجل معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية من أجل الأسلحة النووية.

٣٠ - ورغم أن دوام الأسلحة النووية مُعتَرف به عالمياً وتأكدت عدم شرعيتها بمقتضى القانون الدولي من خلال فتوى من محكمة العدل الدولية، لا تزال هناك حفنة من الحكومات تتمسك بالتبريرات العسكرية من أجل الحفاظ على مخزونات نووية وهي في حد ذاتها تهديد أخطر من أي شيء يُقصَد به المواجهة. وقال إن بلده يؤيد تعزيز جميع المبادئ الأساسية للمعاهدة، بما في ذلك الشفافية وعدم الرجعة فيها والتحقق الموضوعي، وعدم إضفاء الطابع العسكري على الفضاء الخارجي، وإدراج الأسلحة غير الاستراتيجية والتشجيع على وجود المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

٣١ - وأضاف قائلاً إن اعتماد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٨٨٧ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، والاتفاق بين أكبر قوتين نوويتين لتخفيف ترسانتهما وانعقاد مؤتمر قمة الأمن النووي مؤخراً، كلها علامات بارزة على الطريق. ومع ذلك من الأهمية استعادة الزَخم فيما يتعلق بترع السلاح الذي كان متواجداً عندما اعتُمدت المعاهدة في سنة ١٩٦٨، وخصوصاً منذ أن أصبحت الأسلحة النووية متعددة بهذه الكثرة، ومنتشرة ومدمّرة خلال أربعة عقود. وبهذه الروح، قدّم بلده إلى دورة اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي نسخة محدّثة من الاتفاقية الإطارية للأسلحة النووية التي عُرضت أولاً مع ماليزيا قبل ما يزيد على عقد من الزمن، والتي يأمل بلده في أن تصلح كنموذج لصك دولي متين. وقال إن بلده شارك أيضاً في رئاسة المؤتمر حيث أُطلقت في لاهاي مدوّنة قواعد السلوك ضد القذائف التسيارية، ورأس اللجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن أسلحة الدمار الشامل وأدلى بصوته مؤيداً قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩) باعتباره عضواً منتخباً في مجلس الأمن. وطالب الدول بأن ترتفع فوق مستوى المصالح الوطنية الضيّقة لإنشاء عالم خالٍ من الأسلحة النووية لما فيه مصلحة الإنسانية جمعاء.

٣٢ - **السيد كافاندو** (بوركينا فاسو): قال إن موازنة الأعمدة الثلاثة في المعاهدة، حيث يزخر العالم بأسلحة نووية أكثر عدداً وتدميراً من أي وقت من قبل، تعتَبر مهمة عاجلة بقدر ما هي قضية دقيقة. ورغم أنه كان يوجد عدد من الإشارات المبشّرة في السنة السابقة، من بينها التوقيع على معاهدة جديدة للحد من الأسلحة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، تحتاج الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقوم بما هو أكثر لطمأنة الدول غير الحائزة لأسلحة نووية بحسن نيّتها. وفي الوقت نفسه، تحتاج الدول التي ترغب في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية أن تكون أكثر شفافية. وينبغي تدعيم قدرات الوكالة الدولة للطاقة الذرية كما ينبغي أن يتسم بالطابع العالمي قبول البروتوكول الإضافي إلى جانب اتفاقات الضمانات الشاملة. وطالما تم الامتثال لأحكام الأمن في المعاهدة، كان للطاقة النووية إمكانية كبيرة للمساهمة في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

٣٣ - وينبغي أن تعمل الدول من أجل التبكير في دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيّز النفاذ، وهي تحتاج إلى التحرّك وراء هدف التخفيض إلى هدف الإزالة الكاملة للمخزونات النووية. فليس هناك مكان في النظرية العسكرية لاستخدام الأسلحة النووية؛ وفي هذا الخصوص، قال إنه يأمل في أن تعمد الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم توقّع على البروتوكول الأول الملحق بمعاهدة بليندابا، إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. وينبغي اتخاذ جميع التدابير الفورية لضمان الحماية المادية للمواد النووية، مع إسناد دور الصدارة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في حين ينبغي استمرار تشجيع نقل التكنولوجيا

لأغراض التنمية. ويحتاج جميع الأطراف إلى جعل التسويات ضرورية لاستعادة النزاهة والمصداقية للمعاهدة.

٣٤ - **السيد لابيه** (شيلي): تكلّم بالنيابة عن الدول الأطراف والموقّعة على المعاهدات التي أنشأت مناطق خالية من الأسلحة النووية ومنغوليا، فأشار إلى أن المؤتمر الثاني للدول الأطراف الموقّعة على المعاهدات والتي تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية ومنغوليا، قد عُقد في نيويورك في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠ وسبقه عقد اجتماع نظمه ممثلو المجتمع المدني. وطلب أن تعمّم الوثيقة الختامية لذلك المؤتمر والتي تتضمّن في مرفق بها نتائج اجتماع المجتمع المدني، وذلك بوصف الوثيقة الختامية وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠.

٣٥ - وأضاف قائلاً إن الرسالة الواردة في تلك الوثيقة أُرسلت من موقع قوة سياسية وأدبية من أعضاء المجتمع الدولي الذين نجحوا في تحويل قضايا نزع السلاح الهدف الأسمى للمعاهدة إلى حقيقة واقعة. ونوّه مع الارتياح بأن الهدف تجاوز منتصف الطريق نحو الإنجاز، في ضوء التغطية الجغرافية للمناطق الحالية الخالية من الأسلحة النووية؛ في الدائرة القطبية الجنوبية (أنتاركتيكا) تشغل تقريباً جميع نصف الكرة الجنوبي، وهي تتحرك باطراد نحو الشمال. وتأمل البلدان الممثّلة في الوثيقة الختامية في إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية، ولا سيما في الشرق الأوسط، وأن تقتدي دول أخرى بهذا المثال الذي وضعته منغوليا في إعلان أراضيها منطقة خالية من الأسلحة النووية على بقاع دولة واحدة. وتُعرب هذه الدول عن الأمل في أن تتصرف كأصدقاء للرئيس في مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠.

٣٦ - **فينافيزر** (ليختنشتاين): قال إن فشل مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٥ في تحقيق نتيجة ملموسة يُبرز ما لوحظ من غياب التوازن في تنفيذ المعاهدة. وقال إن المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠ يتيح فرصة نادرة لاستعادة التوازن الدقيق بين الأعمدة الثلاثة وهي: نزع السلاح النووي، عدم الانتشار النووي، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وقال إن ليختنشتاين تدعم من جانبها نزع السلاح الكامل للأسلحة النووية وفقاً للمادة الرابعة من المعاهدة والخطوات العملية الثلاث عشرة المعتمدة في مؤتمر الاستعراض سنة ٢٠٠٠.

٣٧ - واستطرد قائلاً إن التطورات الأخيرة في ميدان نزع السلاح تعطي المجتمع الدولي بعض الأمل للتفاؤل. فالاتفاق الجديد الخاص بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية والذي أُبرم بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي يحدّ بشدة من عدد الرؤوس الحربية النووية المنشورة من أكبر دولتين نوويتين، ومن المأمول فيه أن يتابع الطرفان مبادرات تخفيض آخر

* أُصدرت لاحقاً بوصفها الوثيقة NPT/CONF.2010/41.

في الأسلحة ونزع السلاح. وقال إن قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩) يُبرز أيضاً التزام العالم بعدم الانتشار. وقد تقدّم مؤتمر قمة الأمن النووي المعقود في واشنطن في نيسان/أبريل أيضاً بجهود لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى الجهات الفاعلة من غير الدول.

٣٨ - واستدرك قائلاً إنه ما زال هناك الكثير مما يجب القيام به. وتؤيد ليختنشتاين الهدف الطويل الأجل بشأن اتفاقية للأسلحة النووية، تماشياً مع خطة النقاط الخمس التي اقترحها الأمين العام، وحثّ المؤتمر الاستعراضي على تمهيد الطريق لمثل هذا المشروع باعتماد برنامج عمل له أهداف محدّدة ومواعيد زمنية محدّدة. ودعا أيضاً إلى إلغاء حالة الاستنفار بشأن الأسلحة النووية، التي من خلال إطالة إجراءات الإطلاق النووي، ستحد من مخاطر الخطأ وتحدّ من دور الأسلحة النووية في الاستراتيجية العسكرية.

٣٩ - وأضاف قائلاً إن ليختنشتاين تشيد بما جرى مؤخراً في بدء نفاذ معاهدة بليندابا التي تنشئ منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، ومعاهدة سميبالاتينسك التي أنشأت منطقة من هذا النوع في آسيا الوسطى، ولا تزال تؤيّد إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وفقاً للقرار الخاص بالشرق الأوسط الذي اعتُمد في مؤتمر الاستعراض والتمديد عام ١٩٩٥.

٤٠ - وأوضح أنه يمكن اتخاذ عدد من الخطوات العملية لتحسين السلامة والأمن على الفور، على النحو الموضّح في الخطوات العملية الثلاث عشرة المعتمدة في مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٠. ومن الأمور الأساسية منع إساءة استعمال البرامج النووية المدنية لأغراض عسكرية أو حتى الأغراض الإرهابية. وقال إن الطلب على الطاقة آخذ في الاتفاع في ربوع العالم، مما يزيد الاهتمام بالطاقة النووية. وفي هذا الصدد، كان من الأهم أكثر من أي وقت مضى، التصدّي للأخطار التي تشكّلها دورة الوقود النووي. ويمكن التصدّي لبعض هذه الأخطار بجعل معيار التحقق هو البروتوكول الإضافي الذي وضعته الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتؤيّد ليختنشتاين أيضاً الاقتراح الرامي إلى إنشاء بنك دولي للوقود تحت إشراف الوكالة، مما يكفل عملية الإمداد ويقلّل إلى حدٍ كبير مخاطر الانتشار النووي.

٤١ - وأردف قائلاً إنه ينبغي أن تمتثل الدول تماماً للآليات المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي يسعى إلى الحد من مخاطر إمكان حصول الإرهابيين على المواد النووية، كما يجب تنفيذ تلك الآليات. وبينما يراعى احترام حق الدول الأطراف في المعاهدة في إجراء البحوث وإنتاج الطاقة النووية، وفقاً للمواد الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة يحتاج المجتمع الدولي إلى ضمان استعمال هذه التكنولوجيا الحسّاسة، بشعور بالمسؤولية، وألاّ تساهم في انتشار الأسلحة النووية. وقال إن الأنشطة التي اضطلعت بها

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية إيران الإسلامية في الماضي القريب تعتَبر سبباً لبالغ القلق في هذا المضمار، وهي تحاول اختبار تصميم المجتمع الدولي بشكل خطير.

٤٢ - ومضى قائلاً إن ليختنشتان طرف في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وترى أن إنهاء التجارب النووية سوف يسهم في السلامة والأمن ويعرض مرقاة للعبور نحو نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وأوضح أن وفده يرحّب بإعلان الولايات المتحدة أنها تسعى للتصديق على المعاهدة، وحثّ الأطراف الأخرى من غير الدول، خصوصاً تلك الأطراف المدرجة في المرفق ٢ بتلك المعاهدة، بأن تفعل نفس الشيء. وقال إن الافتقار الكامل في إحراز تقدّم في مؤتمر نزع السلاح يثير بالغ القلق. وينبغي بدء المفاوضات في تلك الهيئة بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية وغيرها من أجهزة التفجير النووي. وإلى حين استكمال معاهدة من هذا النوع، تنضم ليختنشتاين مع الآخرين في دعوة جميع الدول المعنية بأن تعلن وتؤيّد فترة توقّف مؤقت بشأن إنتاج هذه المواد الانشطارية.

٤٣ - واستطرد قائلاً إن الهدف المباشر المشتَرك ما زال قائما، وهو اعتبار جميع الدول غير الأطراف في نظام عدم الانتشار النووي دولاً غير حائزة للأسلحة النووية، ولضمان التقيُّد العالمي الشامل بالمعاهدة وتطبيقها. وتؤيد ليختنشتان الاقتراحات الرامية إلى تعزيز عملية استعراض المعاهدة بالاستعاضة عن السلسة الحالية من اللجان التحضيرية باجتماعات سنوية أقصر وأكثر تواتراً وذات طابع إجرائي وموضوعي، وإنشاء وحدة دعم صغيرة. وينبغي أن توضّح عملية الاستعراض أيضاً معنى الانسحاب من المعاهدة وما يترتب عليه من نتائج. فمن الناحية القانونية، من الواضح أن الدول التي تكتشف أنها تنتهك واجباتها المقررة في المعاهدة لا ينبغي السماح لها بالتخلّي عن مسؤوليتها بمجرد الانسحاب من المعاهدة.

٤٤ - **السيد بورغ** (مالطة): قال إن مالطة مقتنعة بأن تعزيز نظام المعاهدة شيء يمكن إنجازه باتباع نهج متوازن وتدريجي إزاء أعمدتها الثلاثة التي يدعم بعضها البعض: عدم الانتشار، نزع السلاح، استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وفي هذا الصدد، تقدِّم الخطوات العملية الثلاث عشرة المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٠، توجيهات للسير في الطريق إلى الأمام. ومع ذلك، يحتاج المؤتمر الاستعراضي عام ٢٠١٠ إلى أن يعالِج بشكل جدّي وشامل قضايا عدم الامتثال والإنفاذ، فضلاً عن المشاكل التي تطرحها الجهات الفاعلة غير الدول التي تسعى إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل. وتحث مالطة الدول التي لم تصبح أطرافاً بعد في مختلف الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب أن تبادر إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن والتقيُّد بأحكام قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

٤٥ - واستطرد قائلاً إن مالطة لا تزال تؤيد جميع الجهود والتدابير الرامية إلى توحيد وتعزيز المعاهدة، وتدعو الدول غير الأطراف إلى إعادة النظر في وضعها والانضمام إلى المعاهدة باعتبارها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية دون أي قيد أو شرط. وقال إن مالطة تؤيّد أيضاً بشكل كامل الحق في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية طالما تتقيّد الدول المهتمة بشكل فعّال بالأحكام القابلة للتطبيق والواجبات المحدّدة في المعاهدة والمحدّدة من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتشجّع مالطة أيضاً تعميم الطابع العالمي للبروتوكول الإضافي للوكالة باعتباره النظام المعياري للضمانات والتحقّق.

٤٦ - وبغية تحقيق الهدف الشامل لعالم خالٍ من الأسلحة النووية، تشجّع مالطة إدراج أسلحة نووية تعبوية وغير استراتيجية في مبادرات لنزع السلاح بشكل لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه، وإجراء تخفيض هائل في الرؤوس الحربية المنصوبة لأغراض العمليات وإقدام الدول النووية على تهميش دور الأسلحة النووية في أوضاعها الاستراتيجية. وقال إن مالطة تؤيد أيضاً التبكير في دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيّز النفاذ، وتحثّ جميع الدول، إلى حين أن تدخل المعاهدة حيّز النفاذ، على أن تواصل الوقف الاختياري بشأن التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية، وعلى الامتناع عن أية أفعال تعتبر منافية للواجبات ولأحكام هذه المعاهدة. وأضاف قائلاً إن مالطة تولي أيضاً أولوية للتبكير للبدء في مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح دون شروط مسبقة بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بما في ذلك أحكام التحقق.

٤٧ - وإذ تلاحظ مالطة أن الأمن في منطقة البحر المتوسط يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن الأوروبي وأيضاً بالسلام والأمن الدوليين، فإنها تحثّ جميع بلدان البحر المتوسط على العمل من أجل تعزيز تدابير بناء الثقة في المنطقة، بما في ذلك في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا السياق، تدعو مالطة إلى اتخاذ تدابير ملموسة وعملية من أجل تنفيذ القرار بشأن الشرق الأوسط المعتَمد في مؤتمر الاستعراض والتمديد عام ١٩٩٥، والذي حثّ على إنشاء منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية. ولحين إنشاء مثل هذه المنطقة، من الأهمية الحاسمة أن تخضع جميع الأنشطة والمرافق النووية في المنطقة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتؤيّد مالطة جميع المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي أنشئت بالفعل وتشجّع البلدان الأخرى على إنشاء مناطق مماثلة في أقاليم أخرى من العالم على أساس الترتيبات التي تم التوصّل إليها بحرّية فيما بين دول المنطقة المعنية.

٤٨ - واستطرد قائلاً إن مالطة ترحّب باعتماد قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩) بشأن عدم الانتشار النووي ونزع الأسلحة النووية والبلاغ المعتَمد من مؤتمر قمة الأمن النووي

المعقود في واشنطن في نيسان/أبريل ٢٠١٠ حيث أنهما جدّدا الزخم الحاسم في عدم انتشار الأسلحة النووية وفي الرقابة العالمية على الأسلحة ونزع السلاح.

٤٩ - ومضى قائلاً إن أمن مالطة، مثل كثير من البلدان، خاصة البلدان الصغيرة، يستند إلى الأمم المتحدة وإلى هيئاتها المنشأة بموجب معاهدات، بما في ذلك تلك التي عرضت آلية للرقابة على الأسلحة وتتناول أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية. ويخدم التعاون المتعدد الأطراف القائم على نظم نزع السلاح واتفاقات عدم الانتشار مصالح جميع الدول كبيرها وصغيرها والدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لأسلحة نووية. واختتم قائلاً إنه من مصلحة جميع الدول أن تواصل بل وأن تضاعِف الزخم في الجهد الدولي لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

٥٠ - **السيد شلقم** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن الجهود المبذولة في ميدان نزع السلاح ما زالت تفتقر إلى التوازن والموضوعية، بل وتتأثر بسياسات انتقائية وغير عادلة. فما زالت هناك ترسانات نووية هائلة، وما زال عدد من الدول يطوّر أسلحة نووية. هذا ولم يحدث تقدّم يُذكَر في تنفيذ القرارات التي اعتُمدت في مؤتمري الاستعراض عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، وخاصة القرار المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وقد حاولت بعض القوى ربط تنفيذ قرار الشرق الأوسط بتدابير وشروط أخرى قد لا تتحقق حتى في الأجل الطويل بسبب الموقف الإسرائيلي المتعنّت.

٥١ - وأضاف قائلاً إن الجماهيرية العربية الليبية اتخذت في عام ٢٠٠٣ خطوات عملية بالتخلّي طواعية عن جميع برامجها الخاصة بالسلاح النووي والكيماوي. وقال إن نظام عدم الانتشار لا يمكن له البقاء والنجاح إلاّ من خلال مثل هذه الإجراءات التي ينبغي أن تتم بطريقة تتسم بالشفافية والقابلية للتحقق وفقاً لجدول زمني محدّد جيداً.

٥٢ - وأوضح أن ولاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية تركِّز على عدم الانتشار، وليس على التحقق من أن الدول الحائزة لأسلحة نووية تمتثل لواجباتها بشأن نزع السلاح. ولكي تكون الوكالة دولية بحق، ينبغي أن تراقب جميع الدول دون استثناء، ولا بد أن تقوم بتفتيش المرافق النووية الإسرائيلية في ديمونه، وإلاّ فإن جميع دول الشرق الأوسط لها الحق في امتلاك السلاح النووي. وينبغي أن تُخضِع جميع الدول مرافقها النووية للضمانات الشاملة التي تطبّقها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولا بد من إبرام اتفاق دولي، وفقاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وللنظام الأساسي للوكالة، بغية التحقق من وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها. وهذه المبادرة ستمنع استخدام الموارد النووية للأغراض العسكرية وتحظر نقلها إلى الدول غير الأطراف في المعاهدة.

٥٣ - ومضى قائلاً إن البيانات الإيجابية التي أدلى بها رؤساء بعض الدول الحائزة لأسلحة نووية، وخاصة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، تفسح المجال للتفاؤل. فالتوقيع في نيسان/أبريل ٢٠١٠ على معاهدة جديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي إشارة أخرى تقابَل بالترحيب. ولحين أن تتم إزالة الأسلحة النووية بالكامل، ينبغي إبرام صك دولي غير مشروط ومُلزِم قانوناً لضمان أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وقال إن وفده يؤيد إنشاء لجنة فرعية في مؤتمر الاستعراض بشأن الضمانات للعمل على تحقيق هذا الهدف.

٥٤ - وأضاف قائلاً إنه من الأهمية بمكان تحقيق توازن في التنفيذ بين الأعمدة الثلاثة لمعاهدة عدم الانتشار، وذلك لمساندة الحق غير القابل للتصرّف لجميع الدول الأطراف في الاستخدام السلمي للتكنولوجيات النووية دون تقييدات أو شروط مسبقة. وقال إن الوكالة هي السلطة المختصة الوحيدة المسؤولة عن التحقق والتأكد من امتثال الدول الأطراف لاتفاقات ضماناتها. وأي تعاون نووي فيما بين دول أطراف في معاهدة ودول غير أطراف فيها، إنما يمثل خرقاً صريحا لنصّ وروح وأهداف معاهدة عدم الانتشار النووي، ولا يشجّع مثل هذا التعاون على تحقيق عالمية المعاهدة.

٥٥ - وقال إن الجماهيرية العربية الليبية تؤيد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، وترحّب في هذا الصدد بدخول معاهدة جعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية (معاهدة بليندا) حيّز التنفيذ. ودعت إلى تنفيذ القرار الصادر عن المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بعنوان ''القدرات النووية الإسرائيلية''، الذي اعتمده المؤتمر في دورته الثالثة والخمسين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وتعتَبر إسرائيل الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم و لم تعلن عن رغبتها في الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، وينبغي أن تنضم إلى المعاهدة دون إبطاء كدولة غير حائزة للأسلحة النووية وتُخضِع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة، وذلك لتجنيب المنطقة السباق نحو التسلّح. واختتم قائلاً إن ورقة العمل المقدمة من جامعة الدول العربية (NPT/CONF.2010/WP.29) توضح الخطوات العملية لضمان تنفيذ القرار بشأن الشرق الأوسط المعتمد في مؤتمر الاستعراض عام ١٩٩٥.

٥٦ - **السيد محمد** (السودان): قال إن المعاهدة ما زالت بعد أربعة عقود من اعتمادها بعيدة عن تحقيق أهدافها. وما زالت بعض الدول تفسّر أحكام المعاهدة بطريقة انتقائية، حيث تطوّر أسلحتها النووية في حين تقيّد حصول الدول النامية على المواد النووية للأغراض السلمية والطبية والزراعية والصناعية التي أصبحت أكثر أهمية في ضوء أزمة الطاقة العالمية الأخيرة.

٥٧ - وأعرب عن أمله أن تؤدي المبادرات الثنائية الإيجابية والتغيّرات الأخيرة في النظريات العسكرية إلى تقدّم ملموس في الجداول الزمنية المحددة والعلامات الإرشادية الواضحة من أجل نزع السلاح، وإمكان إحراز تقدّم سريع بشأن التفاوض بخصوص معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وضمانات الأمن السلبية، ودخول حيّز النفاذ لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقال إن الحق غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية يعتبر مبدأً رئيسياً من مبادئ المعاهدة، وأعرب عن أمله أن تحافظ الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على خلاف مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، على حياديتها في هذا الصدد.

٥٨ - واستدرك قائلاً إن المناطق الخالية من الأسلحة النووية رغم أنها تغطي ما يزيد على نصف الكرة الأرضية، فإن إنشاء مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط لا تزال تلاقي العراقيل من إسرائيل. وينبغي أن ينشئ المؤتمر لجنة فنية لوضع جدول زمني محدّد لتنفيذ القرار الخاص بالشرق الأوسط والذي اعتمده مؤتمر الاستعراض والتمديد عام ١٩٩٥ وينبغي أن تمارس الدول الوديعة الثلاث الضغط على إسرائيل للانضمام إلى المعاهدة ولإخضاع برنامجها النووي إلى ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تحجم الدول الحائزة لأسلحة نووية عن نقل تكنولوجيا الأسلحة النووية إلى إسرائيل، وينبغي للدول الأطراف التي لديها معلومات عن البرنامج النووي الإسرائيلي أن تعلن ذلك على الملأ. وينبغي أن يعتمد المؤتمر أيضاً تدابير فعّالة لتكفل للدول غير الحائزة لأسلحة نووية عدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية.

٥٩ - وأضاف قائلاً إنه بعد التوقيع على معاهدة بليندابا في تموز/يوليه ٢٠٠٩، أصبحت أفريقيا أكبر منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم. وطالب تلك الدول التي لم تصدّق على تلك المعاهدة بعد أن تبادر إلى ذلك. وقال إن بلده كان من أوائل الدول الموقّعة على عدد من صكوك نزع السلاح، وكانت عاصمته تستضيف أول اجتماع إقليمي للسلطات الوطنية للدول الأطراف الأفريقية في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، والتي أنتجت توصيات هامة لجعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية. وأعرب عن الأمل أن يمضي المؤتمر قُدماً في تحقيق مقاصد ومبادئ المعاهدة وبلوغاً لعالم آمن ومستقر.

٦٠ - **السيد على** (ماليزيا): قال إنه من الأمور الأساسية من أجل قيام عالم دون أسلحة نووية، الامتثال لجميع الأعمدة الثلاثة الواردة في المعاهدة. وقال إن البيان الذي أدلى به رئيس الولايات المتحدة في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في براغ، وإبرام معاهدة جديدة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في نيسان/أبريل ٢٠١٠، وإصدار الولايات المتحدة الأمريكية

استعراض الوضع النووي الجديد، كل هذا أعطى سبباً للتفاؤل. وفي الوقت نفسه، يجب أن تتخذ الدول الحائزة للأسلحة النووية مزيداً من الإجراءات في سبيل إزالة الترسانات النووية بشكل كامل. وقال إن بعض دول ما زالت تواصل برامجها الخاصة بالأسلحة النووية، والبعض يصرّ على أن يبقى خارج نطاق المعاهدة. وأضاف أن التقدّم في تخفيض ترسانات الأسلحة، وزيادة الشفافية وعكس اتجاه وضع الاستنفار الشديد للأسلحة النووية ما زال بطيئاً.

٦١ - وأضاف قائلاً إنه يجب، من أجل تعزيز الشفافية، أن تكون الجهود المبذولة من أجل إزالة الأسلحة النووية متوازنة وقابلة للتحقّق. وينبغي أن يستفيد مثل هذا الإجراء من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، ومن الدورة الاستثنائية الأولى المكرّسة لنزع السلاح، والاستفادة من نتائج المؤتمر الاستعراضي في عام ١٩٩٥ وفي عام ٢٠٠٠. وينبغي اعتماد نهج تدريجي وشامل يتضمّن التدابير التي اتخذت خطوة بعد خطوة في إطار خطة محدّدة زمنياً. وينبغي أن تحظى الدول الأطراف الممتثلة تماماً لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمعاملة تفضيلية من أجل إنشاء برامج وطنية سلمية.

٦٢ - ومضى قائلاً إن ماليزيا قدّمت بانتظام إلى الجمعية العامة مشروع قرار بشأن متابعة الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية بشأن شرعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية حيث أعادت التأكيد على واجبات الدول الحائزة للأسلحة النووية إزاء نزع السلاح بموجب المادة السادسة من المعاهدة. ودعا جميع الدول إلى البدء في الأعمال التحضيرية للمفاوضات المتعددة الأطراف. وجرى إصدار تشريعات وطنية للإشراف والرقابة على جميع الأصناف أو الأنشطة النووية التي يمكن أن تيسّر استحداث أو إنتاج أسلحة الدمار الشامل أو وسائل إيصالها. واختتم قائلاً إن ماليزيا تدعم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وحثّ على نزع الأسلحة النووية من الاستنفار الشديد باعتبار ذلك خطوة عملية للحد من خطر الحرب النووية.

٦٣ - **السيدة آيتيموفا** (كازاخستان): أشار إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على أنها حجر الزاوية في الأمن الدولي فقال إنه من المسلّم به عموماً أنه لا يوجد خطر يهدد الأمن أكبر من وجود وانتشار الأسلحة النووية. وقال إن كازاخستان تشارك الآخرين وجهة النظر بأن الدول تحتاج بشكل عاجل إلى تعزيز الرقابة على الأنشطة النووية على أراضيها ومنع الأعمال الإرهابية التي تدخل فيها أسلحة ومواد نووية. وفي هذا الخصوص، قالت إنها ترحّب بإحياء الأنشطة مؤخراً بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، ولا سيما استعراض الوضع النووي الذي قامت به الولايات المتحدة، والاتفاق الجديد بشأن تخفيض

الأسلحة الاستراتيجية، الذي وقّعه الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، ومؤتمر قمة الأمن النووي الذي عُقد مؤخراً في واشنطن. وقد قام الأمين العام بزيارة الموقع السابق لإجراء التجارب النووية في سميبالاتينسك في كازاخستان في نيسان/أبريل ٢٠١٠، وأشاد بالقرار المتخذ لإغلاق الموقع كرمز قوي للأمل في عالم يخلو من الأسلحة النووية. وقد اعتمدت الجمعية العامة القرار (٣٥/٦٤) وهو يتضمّن إعلان يوم ٢٩ آب/أغسطس، اليوم الذي أغلق فيه الموقع الضخم لإجراء التجارب النووية في سميبالاتينسك باعتباره اليوم الدولي لمكافحة التجارب النووية.

٦٤ - وأضافت قائلة إن المجتمع الدولي، رغم إحراز بعض الخطوات الإيجابية، لم يتمكّن من النهوض بالأهداف الأساسية لنزع السلاح داخل إطار معاهدة عدم الانتشار أو منع انتشار الأسلحة النووية. ونشوء بلدان جديدة حائزة للأسلحة النووية. ومن الأساسي على الإطلاق تحقيق الامتثال غير المشروط من جانب الدول الأطراف لواجباتها بمقتضى المعاهدة، المجسّمة في الأعمدة الثلاثة لنزع السلاح ولعدم الانتشار ولاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. زيادة على ذلك، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تضاعِف جهودها لتنفيذ المادة السادسة من المعاهدة بتخفيض ترساناتها النووية.

٦٥ - ومضت قائلة إن كازاخستان تؤيد إبرام صك دولي مُلزِم قانوناً بشأن ضمانات الأمن من الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الدول غير الحائزة لأسلحة نووية. وحثّت الدول الحائزة لأسلحة نووية على مراجعة نظرياتها العسكرية بغية استبعاد كل الاستخدام الممكن للأسلحة النووية. وأعربت عن أملها في أن يصلح إعلان كل من الولايات المتحدة وإندونيسيا عن اعتزامهما التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بمثابة مثال تقتديه الدول الأخرى، وتيسّر دخول هذه المعاهدة حيّز النفاذ. وقالت إن كازاخستان تؤيد أيضاً الحق الثابت لكل دولة طرف في تطوير استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وفقاً لمتطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بدون احتكارات أو معايير مزدوجة. وينبغي لجميع الدول الأطراف التي لم تُبرِم بعد اتفاقات بخصوص الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية والبروتوكولات الإضافية أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن. وقالت إنه ينبغي أيضاً تدعيم دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التفتيش والتحقق من انتقال واستخدام المواد الانشطارية.

٦٦ - وأضافت أن كازاخستان، بوصفها مُنتجة ضخمة لليورانيوم وذات خبرة وقدرة على تنقية اليورانيوم المخصّب بدرجة عالية إلى شكله المخصّب بدرجة منخفضة، قد عرضت على الوكالة الدولية للطاقة الذرية اقتراحاً باستضافة بنك دولي للوقود النووي. وقالت إن هذا

سوف يساعد على إزالة بعض الثغرات في الساحة القانونية الدولية فيما يتعلق بوضع برامج وطنية نووية سلمية.

٦٧ - ومضت قائلة إن منطقة آسيا الوسطى أصبحت في العام الماضي أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الشمالي، وهي تطل على حدود دولتين حائزتين للأسلحة النووية. ومن المأمول فيه أن هذه المنطقة الجديدة سوف تتلقى ضمانات الأمن السلبية، وهي ستظهر الاهتمام الحقيقي للدول الحائزة للأسلحة النووية في تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، ترحّب كازاخستان باستعداد الولايات المتحدة للمساعدة في حسم مسألة التوقيع على البروتوكول الإضافي. وترحّب كازاخستان أيضاً بدخول معاهدة بليندابا حيِّز النفاذ وهي تنشئ منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا وتحثّ على إنشاء مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط. وإذ تستلهم كازاخستان الرؤية الخاصة بعالم خالٍ من الأسلحة النووية، فإنها تحثّ الدول الأطراف على النظر في اعتماد ''إعلان عالمي لعالم خالٍ من الأسلحة النووية''. وبالمثل، تدعو كازاخستان إلى التبكير في بدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، والتي ستكون خطوة هامة في سبيل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

٦٨ - **السيد اليسايا** (ساموا): أشار إلى أن المحيط الهادئ قد شهد العديد من التجارب النووية وشهد فحسب الاستخدام العدائي للأسلحة النووية فقال إن مجرد وجود الأسلحة النووية يشكّل خطراً داهماً. ورغم أن المعاهدة أدّت دوراً رادعاً وتقييدياً، يعتبر التعويل عليها من أجل منع الحرب النووية بمثابة وضع ثقة عمياء في البشرية كما لو كانت المعاهدة منزهة عن الخطأ وبالتالي خالدة. وإذ يُدرك كثير من الدول الأطراف مدى تقلّب الأطوار وعدم إمكانية التنبؤ بأحوال الطبيعة البشرية، يرى هؤلاء أن وجود عالم بدون أسلحة نووية سيكون أكثر أماناً وازدهاراً.

٦٩ - وأضاف قائلاً إن ساموا ليست عضواً في أي تجمّع عسكري وليس لديها تطلّع لأن تصبح عضواً في أيٍ منها. وليس في ساموا أي جيش وقوة الشرطة لديها تعتَبر غير مسلّحة. وترى ساموا وهي صديقة لجميع الدول الأطراف في الأمم المتحدة وهي لا تعادي أحداً، أن الضمان المطلق الوحيد لمكافحة استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية هو إزالتها تماماً. وتعتبر الأعمدة الثلاثة في المعاهدة متعاضدة يدعم بعضها البعض، ويجب تنفيذها.

٧٠ - وأشار إلى مؤتمر الاستعراض وقال إنه يتيح فرصة للدول الجزرية الصغيرة مثل ساموا للإسهام بآراء عن كيفية جعل المعاهدة أكثر فعالية. وقد دعا بلده باستمرار إلى إزالة أسلحة

الدمار الشامل تماماً. وهذه الأسلحة تمثّل أكبر تناقض معاصر؛ فالدول تنشد السلام بيد أن مبالغ أكبر تنفَق على الأسلحة النووية أكثر من ذي قبل.

٧١ - ومضى قائلاً إن ساموا طرف في عدد من الاتفاقات ذات الصلة وهي تشيد بمعاهدة بليندابا، وبالمعاهدة الجديدة التي وُقّعت في نيسان/أبريل ٢٠١٠ بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، واستعراض الوضع النووي الذي قامت به الولايات المتحدة والإعلان من جانب حكومة الولايات المتحدة بأنها تتحرك صوب التصديق على معاهدة راروتونغا.

٧٢ - **السيد المنصور** (البحرين): قال في حين أن مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عُقد مؤخراً في واشنطن والمعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة التي وقّعتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي هي تطوّرات إيجابية، تواجه المعاهدة عدداً من التحديات الضخمة. فالقرار بشأن الشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر الاستعراض والتمديد عام ١٩٩٥ كان الأساس لاتفاق الدول العربية على تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمّى. واستدرك قائلاً إنه بعد مرور ١٥ سنة، ما زال يتعيّن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية على غرار المنطقة المنشأة في أفريقيا وفي أمريكا اللاتينية وفي جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى. وقال إن استمرار الصمت الدولي في مواجهة البرنامج النووي الإسرائيلي ورفض ذلك البلد الانضمام إلى المعاهدة كدولة غير حائزة للأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية إلى نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية إنما يلقي بالشكّ في مصداقية مؤتمرات الاستعراض ومستقبل المعاهدة. وطالب بعقد مؤتمر دولي بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وأكّد أيضاً على مدى أهمية إقرار حق الدول في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.

NPT/CONF.2010/SR.7

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

1 July 2010
Arabic
Original: English

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٦ أيار/مايو ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد كباكتولان . . . . . (الفلبين)

المحتويات

تنظيم الأعمال

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب أن تقدَّم التصويبات بإحدى لغات العمل في مذكرة وتُدرَج في نسخة من المحضر. ويجب أن ترسل التصويبات في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

سيصدر أي تصويب لمحضر هذه الجلسة وأية جلسات أخرى في وثيقة تصويب.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

تنظيم الأعمال

طلبات مقدّمة من منظمات حكومية دولية للإدلاء ببيان

١ - **الرئيس:** قال إنه تلقى طلباً إضافياً للإدلاء ببيان أثناء المناقشة العامة من ممثل الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر ومراقبة المواد النووية. وقال إنه يعتبر أن المؤتمر، وفقاً لتوصية اللجنة التحضيرية، يود الموافقة على هذا الطلب.

٢ - وقد تقرر ذلك.

المناقشة العامة (تابع)

٣ - **السيد لابيه** (شيلي): قال إن المؤتمر الاستعراضي الأخير يفتتح دورته في مناخ أكثر ملاءمة من المؤتمر السابق، وذلك يرجع بالتحديد إلى الدور القيادي الرائد الذي اضطلعت به البلدان ذات المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وقال إن تطوّرات هامة حدثت مؤخراً تتمثل في إبرام معاهدة جديدة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لتخفيض الأسلحة، وآخر التطورات هو استعراض الوضع النووي من جانب الولايات المتحدة، وانعقاد مؤتمر قمة الأمن النووي المعقود في واشنطن العاصمة، ومن شأن هذه التطورات التشجيع على ممارسة أكثر مرونة للحق الثابت لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٤ - وأضاف قائلاً إن شيلي تعتبر أن الأمن الدولي كل لا يتجزأ، وهي ترى أن جميع الدول مسؤولة عن الحفاظ عليه، بغض النظر عن حجمها وقوتها. وتتحمل جميع الدول الأطراف في المعاهدة، التي لا تزال هي حجر الزاوية في نظام الأمن الجماعي، مسؤولية مشتركة عن نجاح المؤتمر.

٥ - ولبلوغ هذه الغاية، تقترح شيلي أن تحترم الدول الأطراف جميع الاتفاقات والقرارات السابقة المتعلقة بعملية استعراض المعاهدة، وبدلاً من إعادة التفاوض حول اتفاقات جرت من قَبل مثل الخطوات العملية الثلاث عشرة، أن تجد هذه الدول ترتيبات حديثة من أجل تنفيذها، حسب الاقتضاء. وينبغي لهذه الدول الأطراف القيام بما يلي: الموافقة بشكل واقعي على إجراءات مقنعة من أجل نزع السلاح، بما في ذلك المجموعة الجديدة من التدابير التي اقترحتها أستراليا واليابان؛ وتأييد خطة النقاط الخمس التي اقترحها الأمين العام، وبالتحديد يضع هؤلاء الأسس اللازمة لمناقشة أوّلية من أجل اتفاقية لحظر الأسلحة النووية؛ وإيلاء اهتمام خاص لطرق عملية للمضي قُدماً للأمام وخصوصاً من أجل تخفيض في

الاستنفار التعبوي للأسلحة النووية، على النحو الذي اقترحته نيوزيلندا؛ واستهلال مفاوضات بسرعة بشأن معاهدة من أجل حظر إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية؛ وإعادة التأكيد على ضرورة دخول معاهدة حظر التجارب النووية حيّز النفاذ بشكل سريع؛ وإعلان الأهمية العملية لوجود مناطق خالية من الأسلحة النووية، باعتبارها مرحلة وسيطة نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية، والحثّ على التوسّع لتشمل نصف الكرة الشمالي؛ وإبراز أهمية الإعلان الذاتي من منغوليا باعتبارها دولة خالية من الأسلحة النووية؛ والسعي على سبيل الأولوية، وراء طرق المضي قُدماً بتنفيذ القرار بشأن الشرق الأوسط الصادر في ١٩٩٥، بما في ذلك آليات للمراقبة فيما بين الدورات؛ وتحديد المخاطر القائمة للانتشار وإدانتها بشكل حازم، والبحث عن آليات وقائية فعّالة؛ وتعزيز نظام الضمانات الدولية من خلال تعميم البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وإعادة التأكيد على الحق الثابت في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، مع امتثال كامل لأحكام المواد الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة؛ وإنشاء قاعدة مؤسسية للمعاهدة، مع اعتبار الاقتراح الذي قدمته كندا وشاركت في رعايته شيلي نقطة الانطلاق، مع مشاركة هامة من المجتمع المدني؛ وتنظيم ممارسة الحق في الانسحاب من المعاهدة بمقتضى المادة العاشرة، وخصوصاً من جانب الدول التي ليست ممتثلة لواجباتها الخاصة بعدم الانتشار؛ وإثارة الوعي الجماهيري بضرورة إلغاء الأسلحة النووية، من خلال برامج التثقيف والتوعية بنزع السلاح، وفي الوقت نفسه منع انتشارها.

٦ - واسترعى انتباه المشاركين إلى الوثيقة NPT/CONF.2010/2، التي توضّح، في كل مادة، وجهات نظر شيلي بشأن المعاهدة وأفضل الطرق لتعزيزها.

٧ - **السيد سوبكوف** (بولندا): قال إنه من قبيل المفارقة أن الأسلحة النووية لا تزال، رغم انهيار النظام العالمي الثنائي القطبين، تؤدّي دوراً هاماً. ولا يزال انتشار الأسلحة النووية واحداً من أكبر التحديات ليس فقط بالنسبة لنظام معاهدة عدم الانتشار، بل بالنسبة للأمن الدولي بأسره.

٨ - وأضاف قائلاً إن الاتفاق الأخير بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن معاهدة جديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية إنما يعزّز عدم الانتشار في حين يستفيد من الاتفاقات التي تم التوصّل إليها في أوائل التسعينات من القرن الماضي. وهو يبني الثقة ويعزّز الشفافية، وبالتالي يساهم في الأمن الدولي. وقال إن الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح تعمل أيضاً على جعل الأسلحة النووية أقل جاذبية بالنسبة لمناصري الانتشار المحتملين.

٩ - وأضاف قائلاً إن الإعلان من جانب الولايات المتحدة بأنها سوف تفرج عن معلومات بشأن مخزونها من الأسلحة النووية موضع ترحيب من جانب بولندا. ومن المتوقّع أن تحذو دول أخرى حائزة للأسلحة النووية حذو الولايات المتحدة.

١٠ - ومضى قائلا إن هذه التطورات الإيجابية أطلقت الجدال بشأن معاهدة لتخفيض الأسلحة في المستقبل، وهي ينبغي أن تضع قيوداً جديدة ليس على الأسلحة الاستراتيجية فحسب بل على أنواع أخرى من الأسلحة النووية، وخصوصاً تلك المصمّمة كأسلحة تعبوية أو شبه استراتيجية. وقال إن تخفيض وإزالة هذه الأسلحة لم يكونا موضوع أي اتفاق دولي مُلزِم قانوناً. و لا يمكن أن يتحقق الهدف من وجود عالم يخلو من الأسلحة النووية دون التصدّي لهذه المسألة بشكل مباشر. فوجود ترسانات كبيرة من الأسلحة النووية شبه الاستراتيجية يبدو كمفارقة تاريخية تتنافى مع روح العصر في عالم ما بعد الحرب الباردة وهو يزيد من مخاطر الانتشار من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول. وبدلاً من تعزيز الأمن الدولي، فإنها تجعل هذا الأمن أكثر اضطراباً. وقال إن وزيري خارجيتي بولندا والنرويج اضطلعا بالتالي بمبادرة مشتركة حيث يمكن إدراج ترسانات الأسلحة النووية شبه الاستراتيجية في إطار مراقبة الأسلحة.

١١ - وقال إن الوزيرين اقترحا اتخاذ نهج تدريجي دون تحديد آجال زمنية، بحيث يتسم بالمرونة والواقعية. وهذه العملية سوف تهدف إلى تحقيق أهداف في ثلاث مراحل. وتتمثّل المرحلتان الأوليان، اللتان ينبغي إيلاء الأولوية العليا لهما، في تعزيز الشفافية واستحداث تدابير بناء الثقة. أما المرحلة الثالثة فتقترح تخفيض الأسلحة النووية شبه الاستراتيجية وإزالتها بالاقتران بعملية نزع سلاح عام. وأعرب الوزيران عن الأمل في أن تسهم مبادرتهما بشكل كبير في المناقشة بشأن نزع السلاح النووي.

١٢ - ومضى قائلاً إن مخاطر الانتشار تتصل أيضاً بأمن المواد النووية والإشعاعية الحسّاسة، وفي هذا الصدد، يشكّل الإرهاب الدولي وانتشار التكنولوجيات الحسّاسة دون ما رقابة خطراً أكبر بكثير. وقال إن بولندا، باعتبارها بلداً من بلدان المرور العابر، لديها اهتمام مباشر بتعزيز المعايير الدولية المتصلة بالرقابة على هذه المخاطر. ولهذا فإنها حضرت مؤتمر قمة الأمن النووي في واشنطن المعقود في نيسان/أبريل ٢٠١٠. ومن بين المسائل التي نوقشت في مؤتمر القمة هذا، الدور الهام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز الأمن النووي وعدم الانتشار. وأضاف أن بولندا تؤيد بقوة جميع المبادرات التي تهدف إلى إمداد الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالأدوات التي تحتاجها للاضطلاع بولايتها الهامة. وتدعو بولندا جميع الدول إلى التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية واستعمال الشفافية الكاملة فيما يتعلق بأنشطتها

النووية الحسّاسة. وهذا يعني تعميم البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتباره معياراً من معايير الضمانات.

١٣ - ومضى قائلاً إن بولندا لا تدعو إلى أن تتخذ أي دولة خطوات اتخذتها بولندا بالفعل. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، قررت الحكومة البولندية وضع برنامج للطاقة النووية. وتأمل في أن تضرب مثالاً إيجابياً بالامتثال للمعايير الدولية الخاصة بعدم الانتشار والشفافية نظراً لأنها توسّع نطاق مرافقها النووية. واختتم قائلاً إن بولندا نفّذت بروتوكولاً إضافياً للوكالة الدولية للطاقة الذرية وهي تُعتبر منذ سنة ٢٠٠٦ مشمولة بنظام الضمانات المتكاملة.

١٤ - **السيد هيلر** (المكسيك): قال إن امتلاك الأسلحة النووية يعتَبر خطراً يهدد السلم والأمن الدوليين ويعتَبر استخدامها جريمة ضد الإنسانية. وأضاف أن المكسيك إذ امتثلت لجميع واجباتها بمقتضى معاهدة عدم الانتشار واتخذت كل خطوة ممكنة في سبيل قيام عالم خالٍ من الأسلحة النووية، يمكن أن تطلب بشكل مشروع أن تمتثل الدول الأخرى لتلك الواجبات. وقال إن كون المعاهدة قد امتدت في عام ١٩٩٥ لأجل غير مسمى فإن هذا لا يعني ضمناً قبول امتلاك الأسلحة النووية من جانب الدول الخمس المعنية إلى أجل غير مسمى.

١٥ - وقال إن وفده يرحّب بالتطورات الإيجابية الأخيرة، وخصوصاً إبرام معاهدة جديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، ودعا إلى بذل جهود ليس لتخفيض الاستنفار التعبوي للأسلحة النووية فحسب بل أيضاً للمضي قُدماً نحو تدميرها بشكل شفاف ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. وقال إن نافذة جديدة من الفرص قد افتتحت أمام المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف لتعزيز الأعمدة الثلاثة الواردة في المعاهدة، وخصوصاً في السياق الاقتصادي الحالي، نظراً لأن الإنفاق الضخم على الأسلحة النووية إنما يضر بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب. وفي حين أنه من الصحيح أن امتلاك الأسلحة النووية يمكن أن يكون بمثابة رادع لاستخدام هذه الأسلحة، فيمكن ظهور افتراض زائف بأن الأمن الفردي والجماعي ليس ممكناً بدونها: فمجرد وجودها يفرز حاجة لامتلاكها.

١٦ - وأضاف أنه ليس من الممكن إغفال التحديات التي تواجه المعاهدة. فالهند وباكستان أعلنتا نفسيهما دولتين نوويتين خارج المعاهدة؛ وإسرائيل من المفترض أن لديها قوة نووية؛ وأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أعلنت انسحابها من المعاهدة ونفّذت تجربتين نوويتين. وهذا غير مقبول و يتنافى في الواقع مع هدف المعاهدة بأن عدداً متزايداً من الدول لا بد وأن يمتلك القدرة النووية للأغراض العسكرية.

١٧ - ومضى قائلاً إن المكسيك، بوصفها من مهندسي معاهدة تلاتيلولكو، تؤيد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وفي الوقت نفسه الاعتراف بأن الشرق الأوسط منطقة يمكن التفكير فيها فحسب كجزء من ترتيب سياسي شامل يتناول جميع مسائل الأمن ذات الصلة. وما زالت المكسيك مع ذلك تؤيد إنشاء مثل هذه المنطقة وتدعو جميع الأطراف المعنية بإجراء مفاوضات لتحقيق هذه الغاية.

١٨ - وفيما يتعلق بإيران، لا يمكن أن تنفصل سياستها النووية عن سياستها الخارجية، التي يبدو أنها تكشف عن نوايا غير متوافقة مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وهذا البلد مطلوب منه، بروح الشفافية الكاملة، أن يمتثل لقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن يستجيب إلى الطلبات من أجل تقديم معلومات عن برنامجها النووي وإعطاء ضمانات يمكن التحقق منها، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بأنها لن تسعى إلى امتلاك الأسلحة النووية.

١٩ - ومضى قائلاً إن المكسيك تدعو إسرائيل والهند وباكستان إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن تعميم المعاهدة يعتبر مسؤولية جميع الدول الأطراف وهذا يناوئ النتائج التي توصلت إليها الاتفاقات مع الدول خارج المعاهدة والتي تسير في اتجاه مضاد للالتزامات المسندة في إطار مؤتمرات الاستعراض. وتوافق المكسيك على أن الأسلحة النووية لا بد وأن تُسحَب من أراضي الحلفاء الأوروبيين في منظمة معاهدة شمال الأطلسي، وفقاً للمادتين الأولى والثانية من المعاهدة. وتؤيد المكسيك إنشاء آلية متعددة الأطراف خاصة بالوقود النووي، شريطة أنها تُشرك الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولا تحدّ من الحق الثابت للدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

٢٠ - وقال إن المكسيك تأمل، إضافة إلى التقدّم المحرز بشأن الخطوات العملية الثلاث عشرة في أن يُسفر المؤتمر عمّا يلي: التزام من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تفعل ذلك بعد بأن تعلن علناً عدد الرؤوس الحربية النووية في ترساناتها ومستويات الاستنفار لديها؛ وإنشاء نظام لحصر الترسانات النووية داخل الأمم المتحدة؛ والتعهّد من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم البدء باستخدام هذه الأسلحة؛ وتعهّد بإجراء مفاوضات حول صكّ مُلزِم قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية؛ وإعادة تأكيد الالتزام من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بتدمير ترسانتها النووية والتفاوض بشأن اتفاقية حول حظرها. وفي الختام، قال إن وفده يؤكد على أهمية مشاركة المجتمع المدني في تعزيز معاهدة عدم الانتشار.

٢١ - **السيد كاريون–مينا** (إكوادور): قال إن الأسلحة النووية في إكوادور بمقتضى دستورها محظورة ولا يُسمَح بوجود منشآت عسكرية أجنبية على أرضها. وكانت إكوادور منذ وقت طويل تنادي بحظر هذه الأسلحة، ووفقاً لذلك، باعتبارها موقِّعة على معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو)، تأمل في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع مناطق العالم حيث لا توجد بها بالفعل. وقال إن هذه المناطق تعتبر إسهاماً أساسياً في عملية نزع السلاح وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. والطريق الوحيد لإزالة التهديد الذي يمثّله خطر استخدام الأسلحة النووية يكمن في إزالتها بشكل كامل، وخصوصاً من خلال تعميم الطابع العالمي لمعاهدة عدم الانتشار النووي.

٢٢ - وأضاف قائلاً إن إكوادور ترحّب بالتطوّرات الإيجابية والتكميلية الأخيرة في مناخ الأمن الدولي، وخصوصاً المعاهدة الجديدة الخاصة بتخفيض الأسلحة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي؛ وينبغي أن تشكّل هذه التطوّرات جزءاً من الجهود الزائدة المتعددة الأطراف المؤدية إلى مزيد من هذه التخفيضات، التي يجب أن تكون شفافة ولا عودة فيها وقابلة للتحقق من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولبلوغ هذه الغاية، يؤيد وفده سرعة تنفيذ الخطوات العملية الثلاث عشرة التي اعتمدها مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٠ وخطة النقاط الخمسة التي اقترحها الأمين العام. ويحثّ بلده الدول الحائزة لأسلحة نووية على التفاوض بشأن معاهدة عالمية شاملة مُلزمة بحيث تتعهّد هذه البلدان بعدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لأسلحة نووية، وفي الوقت نفسه الامتثال لضمانات الأمن السلبية. وتطالب جميع الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن تنضم إلى اتفاق الضمانات النووية التابع للوكالة وأن تسمح بدخول المفتشين بشكل كامل إلى جميع المنشآت النووية. أما إسرائيل، وهي البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي ليس طرفاً في معاهدة عدم الانتشار، فينبغي أن تغيِّر هذا الموقف وأن تضع جميع منشآتها النووية بحيث تخضع لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وعندئذ سيكون بالإمكان إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في تلك المنطقة. وتدعو إكوادور بالمثل الهند وباكستان إلى الانضمام إلى المعاهدة كدول غير حائزة للأسلحة النووية وأن تنضم إلى نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تصبح أيضاً طرفاً في المعاهدة وأن تخضع منشآتها النووية لذلك النظام مع توخي الهدف النهائي وهو تحقيق نزع الأسلحة النووية الكامل من شبه الجزيرة الكورية.

٢٣ - ومضى قائلاً إن إكوادور تتطلع إلى التبكير في دخول معاهدة حظر التجارب حيّز النفاذ؛ وفي الوقت نفسه، تؤيد إكوادور استمرار فترة توقّف اختياري بشأن جميع التجارب

النووية. وهي تتطلع أيضاً إلى بدء المفاوضات في سبيل الوصول إلى معاهدة يمكن التحقّق منها لحظر إنتاج المواد الانشطارية التي يسهل استخدامها كأسلحة. وقال إن بلده يسلّم بأن لكل بلد حق غير قابل للتصرّف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وأن التقييدات الوحيدة لهذا يجب أن تكون لأسباب خاصة بعدم الانتشار بموجب المعاهدة. وتدعم إكوادور جميع المبادرات الرامية إلى التعاون في تعزيز نزع السلاح والتوعية بعدم الانتشار كوسيلة للإسراع بقدوم عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وهو لا يمكن أن يتحقق إلاّ على أساس تدريجي خطوة بعد خطوة. وقالً إن معظم الشعوب تتطلع إلى هذا العالم، الذي تستخدم فيه الموارد التي تبتلعها الأسلحة النووية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأجيال الحاضرة والمقبلة.

٢٤ - **السيد كريستيان** (غانا): قال إنه في حين يدرك الحق السيادي لكل دولة في معاهدة عدم الانتشار لتقرر برنامجها الخاص بالأمن، قال إن هذا البرنامج يجب أن يحترم أحكام نظام عدم الانتشار. وقال إنه يرحّب بدخول المعاهدة الخاصة بوجود منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا حيز النفاذ، ويحثّ الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على التوقيع على البروتوكولات المختصة بهذه المعاهدة والتصديق عليها والعمل مع دول أخرى موقِّعة على المعاهدة لضمان أن تظل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. وباعتبار غانا بلداً نامياً، فإنه يولي أهمية ضخمة لحق الدول الأطراف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وللدور الذي لا غنى عنه وتؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مساعدة العالم النامي. ومنذ إنشاء لجنة الطاقة الذرية في غانا، منذ عدة عقود، حرصت حكومته على أن تعزّز بنشاط استحداث واستغلال تطبيقات التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وفي الوقت نفسه الامتثال لعمليات التفتيش الضرورية.

٢٥ - وأضاف أنه يرحّب بالمعاهدة الجديدة بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية التي وقعت عليها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، وكذلك الالتزامات التي أعلنتها البلدان التي حضرت مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عُقد مؤخراً في واشنطن العاصمة. وبغية إعطاء مغزى فعّال للجهود العالمية الرامية إلى إزالة جميع أسلحة الدمار الشامل، يجب على جميع الدول أن توقّع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها، وعلى المعاهدات الأخرى ذات الصلة لتيسير نزع السلاح النووي والإسراع به. واختتم قائلاً إنه من خلال الانضمام العالمي الشامل لنظامي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي على الصعيد الدولي بحيث يمكن ضمان الحدّ من الأسلحة النووية والحفاظ على الإنسانية.

٢٦ - **السيد سيبانوفيتش** (الجبل الأسود): قال إن وفده يضم صوته مؤيداً البيان الذي أدلى به الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بسياسة الشؤون الخارجية والأمن. وقال إنه يرحّب بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل نزع السلاح، ويحثّ الدول على البدء في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وترحّب حكومته، بوصفها طرفاً متعاقداً في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بالتصديق عليها من جانب ثلاث دول في سنة ٢٠٠٩، وترحّب بإعلان الولايات المتحدة اعتزامها التصديق عليها كذلك.

٢٧ - واستطرد قائلاً إن اتباع نهج متعدّد الأطراف إزاء قضايا نزع السلاح والأمن سوف يؤدّي إلى تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل. وقال إن حكومته ملتزمة بمواصلة تعزيز نظامها الوطني الخاص بالأمن والمساهمة في الآليات الدولية والتعاون لمنع الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والإشعاعية. وقال إن منع احتياز أسلحة الدمار الشامل من الجماعات الإرهابية يتطلب نهجاً شاملاً إزاء التحديات الدولية مثل الفقر والإدارة الرديئة والنزاع.

٢٨ - ومضى قائلاً إن قدرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على التحقق ينبغي تعزيزها والتوسّع في نطاقها. فالتصديق والتنفيذ الكامل للبروتوكولات الإضافية لاتفاقات الضمانات الشاملة ينبغي الاعتراف بها كمعيار للتحقق من امتثال الدول للتحقق من امتثال الدول للواجبات بمقتضى معاهدة عدم الانتشار. وقال إن الجبل الأسود اتخذ خطوات لتطوير إطاره المؤسسي والتشريعي من أجل التحقق وحماية المواد النووية والإشعاعية من إساءة الاستعمال، بما في ذلك عن طريق إبرام عدة اتفاقات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعددٍ من صكوكها الدولية الأخرى. وأعاد تأكيد تأييد حكومته للجهود الدبلوماسية في سبيل نزع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية والقرار الخاص بالقضية النووية الإيرانية بطريقة سلمية.

٢٩ - وأضاف قائلاً إن الحصول على فوائد استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية لا يمكن حرمان دول منها تمتثل بإخلاص لواجباتها إزاء عدم الانتشار. ومن الأهمية ربط استخدام الطاقة النووية بعدم انتشار الأسلحة النووية؛ فهذا الهدف لا يمكن تحقيقه بتأمين الحصول على نواتج وخدمات دورة الوقود النووي بالنسبة للبلدان المعنية من خلال آلية متعددة الأطراف. وينبغي تشجيع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك البلدان النامية التي كانت تطلق مشاريع خاصة بالطاقة النووية، وذلك للمشاركة في تحديد النُهُج المتعددة الأطراف لتحقيق هذا الإجراء.

٣٠ - **السيد نوبيلو** (كرواتيا): قال إن وفده يضم صوته مؤيداً البيان الذي أدلى به الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بسياسة الشؤون الخارجية والأمن. وقال إنه يرحّب بنتيجة مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عُقد مؤخّراً في واشنطن العاصمة وكذلك يرحّب بالمعاهدة الجديدة بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، التي وقّعت عليها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في نيسان/أبريل ٢٠١٠. وقال إن معاهدة عدم الانتشار ما زالت ذات أهمية حاسمة في جهود المجتمع الدولي صوب نزع السلاح النووي، وعدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وقال إنه يرحّب بالمشاركة القوية لمنظمات المجتمع المدني في مؤتمر الاستعراض.

٣١ - وأضاف قائلاً إن الأعمدة الثلاثة الواردة في المعاهدة تتعاضد فيما بينها. وينبغي التصدي بفعالية للأخطار الكامنة الحالية في الانتشار، بما في ذلك عدم امتثال الدول لواجباتها بمقتضى قرارات مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية ليس هذا فحسب بل أيضاً محاولات الجهات الفاعلة من غير الدول للحصول على المواد النووية. وزيادة على ذلك، فإن استحداث الطاقة النووية للأغراض السلمية لا ينبغي أن يكون ميزة لقلة من البلدان بل أن يكون حقاً لجميع البلدان، شريطة أنها تمارس الشفافية والمسؤولية فيما يتعلق بالصكوك الدولية لعدم الانتشار والضمانات. وقال إن اتفاقات الضمانات الشاملة التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبروتوكولاتها الإضافية تتيح المعايير السليمة للتحقّق. وطالب بتعزيز هذا النظام ودعا جميع الدول الأطراف بأن تُبرِم وأن تنفّذ هذه الاتفاقات. وقال إن حكومة كرواتيا تؤيد أيضاً أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن النُهُج المتعددة الأطراف إزاء دورة الوقود النووي، بما في ذلك ضمانات الإمداد النووي، كوسيلة فعّالة للتصدّي للحاجة المتزايدة إلى الوقود النووي.

٣٢ - ودعا جميع الدول التي لم تصدّق على المعاهدة أن تنظر في التصديق عليها، باعتبارها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية. وقال إنه من الأهمية المناقشة بكثير من التفصيل الإجراءات والنتائج المترتبة على الانسحاب من المعاهدة. وقال إن انتشار الأسلحة النووية المشبوه من جانب بعض البلدان، بغض النظر وضعها بمقتضى المعاهدة، يعتَبر أمراً يثير بالغ القلق، ليس أقلها لأنها تساعد على إضرام سباق التسلّح. وقال إن الترحيب بالبيان الذي أدلت به حكومة الولايات المتحدة عن اعتزامها التصديق على المعاهدة الشاملة لحظر التجارب النووية، وكذلك البيانات المماثلة التي أدلت بها دول أخرى مدرجة في المرفق ٢ من تلك المعاهدة، وحثّ جميع الدول التي لم توقّع و لم تصدّق على المعاهدة أن تبادر إلى القيام بذلك. وبعد أن لاحظ مع الارتياح اعتماد برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح دعا إلى التبكير في اختتام

مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ورحّب بالخطوات المتخذة لإبرام معاهدات بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي تعزّز الأمن الإقليمي والعالمي.

٣٣ - وأضاف قائلاً إن كرواتيا واصلت دعم أعمال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وشاركت بنشاط في الاستعراض الشامل الذي جرى مؤخراً لتنفيذ القرار. وقد كرَّست حكومته جهوداً خاصة لمكافحة عدم الانتشار وتعزيز الشبكة المؤسسية للمؤسسات في جنوب شرق أوروبا. ولا تزال ناشطة في تبادل خبراتها الفنية مع البلدان في المنطقة، وخصوصاً فيما يتعلق بضوابط الصادرات. فقد أنشأت كرواتيا إجراءات تشريعية وعملية تتعلق بعدم الانتشار وبضوابط التصدير وبالأمان النووي. وقد اعتمدت تشريعات بشأن الأمان والأمن في المجال النووي وفقاً لتشريعات الاتحاد الأوروبي وأنشأت مكتباً وطنياً للأمان النووي. وقال إن كرواتيا هي زيادة على ذلك طرف في جميع الاتفاقات الدولية الهامة بخصوص عدم الانتشار النووي، وقد وافقت على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقال إنه يدعو جميع الدول التي ليست أعضاء فعلاً في نُظم مراقبة الأسلحة وعدم الانتشار إلى استخدام المعايير والإجراءات ذات الصلة. وشاركت كرواتيا أيضاً في مبادرات خاصة بعدم الانتشار مثل مبادرة أمن الانتشار والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي.

٣٤ - **السيد مينون** (سنغافورة): قال إنه من الأهمية بمكان إقناع جميع الدول أن الأسلحة النووية أنقصت بدلاً من زادت الأمن و لم تحسِّن هيبة الدولة. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تأخذ زمام المبادرة في هذا المجال، خشية أن يؤدي الفشل في إحراز تقدم بشأن المادة السادسة إلى جعل المعادلة بأسرها تفقد المصداقية. ورحِّب بالمعاهدة الجديدة بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية التي وقعتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي باعتبارها خطوة هامة للأمام وحث جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية على استخدام الزخم الذي تولَّد لمعالجة قضايا حساسة أخرى، وعلى سبيل المثال تخفيض دور الأسلحة النووية في نظريات الدفاع الاستراتيجي، وتقديم ضمانات الأمن إلى الدول غير الحائزة لأسلحة نووية ومواصلة تخفيض الأسلحة النووية بدرجة كبيرة بطريقة شفافة وقابلة للتحقق. وينبغي لجميع الدول الحائزة لأسلحة نووية، زيادة على ذلك، أن تلتزم بإنهاء التجارب والتحسين النوعي للأسلحة النووية. وبعد أن رحِّب بقرار الحكومة الإندونيسية للشروع في عملية التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، حث الدول الحائزة لأسلحة نووية وجميع الدول المدرجة في المرفق ٢ من هذه المعاهدة والتي لم تصدق عليها بعد إلى القيام بذلك دون إبطاء. ومن المحتَّم إشراك الدول التي لم توقع على المعاهدة بل التي لديها قدرات نووية، في مناقشة هذه القضايا.

٣٥ - وطالما أن بعض البلدان لديها أسلحة نووية وغيرها ليس لديها هذه الأسلحة، فسوف يسود شعور باختلال التوازن وعدم الأمن على المستوى الدولي. ولهذا فإنه يرحب بالخطوات المتخذة في سبيل تحقيق رؤية عالم خالٍ من الأسلحة النووية، بما في ذلك إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. ولا بد من تشجيع وجود نهج عملي بدلاً من خطابي عقائدي، إزاء هذه المناطق، بغية إعطاء جميع الأطراف المعنية الثقة بأن مصالحهم الأمنية الحيوية لن تتعرض للخطر. وأعرب عن تأييده للجهود التي تبذلها مجموعة الدول العربية في سبيل تحقيق منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، بل أكد على أن وجود إطار جغرافي سياسي أوسع نطاقاً لهذه المنطقة لا ينبغي تجاهله: فوجود عدد من الشروط، من بينها حل عادل ومستدام للدولتين في القضية الفلسطينية واعتراف جميع دول المنطقة بإسرائيل، شيء ضروري لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية هدفاً واقعياً.

٣٦ - ومع تأييد الاهتمام المتجدد لكثير من الدول بتطوير طاقة نووية لتلبية احتياجاتها من الطاقة، من الأهمية الاعتراف بأن هذا التطوير ينطوي على مخاطر، نظراً لأنه يعجل حتماً بانتشار التكنولوجيا النووية، بما في ذلك القدرات والمعرفة التي يمكن استغلالها لبرامج الأسلحة النووية. ولهذا من المحتَّم أن لا تدخر جميع الدول التي تختار ممارسة حقها بمقتضى المادة الرابعة من المعاهدة، جهداً في طمأنة المجتمع الدولي من خلال الإجراءات وكذلك التصريحات، بمدى فائدة الاتجاه السلمي لنواياها، وفي هذا الخصوص، ينبغي لجميع الدول التي لم توقع على اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تفعل ذلك دون إبطاء. ويحتاج المجتمع الدولي بشكل عاجل إلى تعزيز الأمان والأمن في المجال النووي وفي الوقت نفسه تمكين الدول التي تمتثل لواجباتها الدولية بأن تجني فوائد استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وينبغي أن تعتمد جميع الدول معايير أعلى للأمان والأمن فيما يتعلق بالمواد والمرافق النووية. وينبغي تعزيز ولاية وقدرة الولاية الدولية للطاقة الذرية في إرساء هذه المعايير. ويمكن للترتيبات الإقليمية أن تؤدي دوراً مفيداً في دعم أنشطة الوكالة. وينبغي وضع ضوابط قوية وعالمية شاملة للصادرات للاحتراس من الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والأسلحة النووية وأجهزة إطلاقها، وفي الوقت نفسه عدم عرقلة التبادل التجاري المشروع. ويمكن أن يساعد إنشاء آلية متعددة الأطراف خاصة بضمانات الوقود أن تساعد على منع نقل الخبرة الفنية النووية الحساسة، بيد أنها تعطي للبلدان المهتمة بمتابعة التكنولوجيا النووية الوسائل للقيام بذلك.

٣٧ - ومضى قائلاً إن الأمر يستلزم بشكل عاجل وجود آلية لتشجيع البلدان ذات القدرات في مجال الأسلحة النووية والتي ليست أطرافاً في المعاهدة بأن تخضع لنفس القواعد

والضمانات الدولية. ويجب إعطاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حوافز لكي تنضم إلى النظام العالمي لمنع الانتشار. وفيما يتعلق بإيران، أنه من مصلحتها أن تفعل كل ما يمكن أن تقوم به لاستعادة الثقة الدولية، وخصوصاً بالتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وينبغي للدول الأطراف أن توافق على إجراءات ملموسة محدَّدة زمنياً وقابلة للتحقق بغية منع المعاهدة من أن تصبح غير ذات قيمة. وإذا ما انتهى مؤتمر الاستعراض الحالي بنفس الطريقة مثل المؤتمر السابق، فإنه يخشى أن يصبح انهيار نظام عدم الانتشار شيئاً لا رجعة فيه.

٣٨ - **السيد باجي** (السنغال): قال إن معاهدة عدم الانتشار كانت حجر الزاوية في مجال نزع السلاح على المستوى الدولي ونظام عدم الانتشار طوال الأربعين سنة الماضية. ورغم بطء خطى التقدم خلال هذه الفترة، فإن وفده مقتنع تماماً بأن المعاهدة يمكن أن تمكِّن المجتمع الدولي من تحقيق هدف وجود عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وخصوصاً في ضوء التطورات الإيجابية الأخيرة مثل مؤتمر قمة مجلس الأمن في سنة ٢٠٠٩ بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع هذه الأسلحة والمعاهدة الجديدة بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية المبرمة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي.

٣٩ - وأضاف قائلاً إنه في مجال نزع السلاح النووي، ينبغي أن يعمل مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ لتعزيز سلطة معاهدة عدم الانتشار وذلك بتعزيز التقيُّد العالمي بالمعاهدة والامتثال للالتزامات المتفق عليها سابقاً. ولبلوغ هذه الغاية، ينبغي أن يعمد المؤتمر إلى جملة أمور من بينها: إعادة تأكيد وتنفيذ على سبيل الاستعجال، الخطوات العملية الثلاث عشرة المعتمدة في مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٠؛ ووضع قائمة بالإجراءات المحددة اللازمة لتنفيذ المادة الرابعة من المعاهدة على أساس جدول زمني متفق عليه؛ وأن يقرر الطرائق المتعلقة بمعاهدة بشأن نزع السلاح العام والكامل عملاً بالمادة السادسة من المعاهدة. وفي هذا الصدد، قال إن بلده لا يزال مقتنعاً بأن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، سوف يقدِّمان إسهاماً حاسماً من أجل أهداف المادة السادسة. زيادة على ذلك، في حين يعتبر موضع الترحيب تقديم ضمانات الأمن الانفرادية للدول غير الحائزة لأسلحة نووية، فإن معاهدة عدم الانتشار سوف يتواصل تعزيزها إذا ما قُدمت هذه الضمانات من خلال وثيقة ملزمة قانوناً.

٤٠ - وأوضح أن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية مترابطان وهما هدفان على نفس القدر من الأهمية في إطار معاهدة عدم الانتشار: منع انتشار الأسلحة النووية يعدّ أساسياً لمنع الدول غير الحائزة لأسلحة نووية وأكثر من ذلك الإرهابيون أو الجهات الفاعلة غير الدول، من اقتناء أسلحة نووية. ونظراً لأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لديها دور رائد

تؤديه في هذا المجال، يجب توفير موارد كافية لتمكين الوكالة من تعزيز قدراتها في مجال التحقق والمراقبة.ويُعدّ نظام عدم الانتشار الحالي بعيداً عن المصداقية وقد حان الوقت لتنفيذ قرارات مؤتمرات الاستعراض السابقة ذات الصلة في هذا المجال. وينبغي للبلدان الحائزة لأسلحة نووية أيضاً أن تكفل الامتثال الصارم للمواد الأولى والثانية والثالثة من معاهدة عدم الانتشار عند التعاون مع الدول غير الأطراف في المعاهدة.

٤١ - وأضاف قائلاً إن الجهود الرامية إلى تعزيز نظام عدم الانتشار ينبغي أن تعزّز أمن جميع الدول ويجب ألاّ تعرقِل التنفيذ الكامل للمادة الرابعة من المعاهدة. ويعتَبر الوصول إلى التطبيقات السلمية للطاقة الذرية حاسماً بالنسبة للتنمية في أي دولة مثل السنغال، التي تمتثل تماماً لواجباتها بمقتضى المعاهدة.

٤٢ - وأخيراً، ترحّب السنغال بدخول معاهدة بليندابا حيّز النفاذ وتوجّه نداءً عاجلاً لإيجاد منطقة خالية من الأسلحة النووية مماثلة لكي تنشأ في الشرق الأوسط عملاً بالقرارات المعتمدة في مؤتمر الاستعراض والتمديد عام ١٩٩٥.

٤٣ - **السيد سينيرليوغلو** (تركيا): قال إن تركيا ما زالت ملتزمة بالتنفيذ الكامل ومواصلة تعزيز وتعميم معاهدة عدم الانتشار. وتعتَبر الأعمدة الثلاثة في المعاهدة أموراً لا تتجزأ ويدعم بعضها البعض، وهي تتطلّب المعاملة العادلة والمتوازنة.

٤٤ - وأضاف قائلاً إن النتيجة غير الحاسمة لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٥ كانت مظهراً صارخاً من مظاهر التحديات التي تواجه المعاهدة. وقال إن الدول الأطراف تستطيع مواجهة هذه التحديات بإعادة تأكيد وتعزيز التزاماتها السابقة. وفي الواقع، تعتبر الإنجازات السابقة، مثل تلك الإنجازات التي تحققت في مؤتمري الاستعراض عام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٠، بما في ذلك الخطوات العملية الثلاث عشرة المعتمدة في عام ٢٠٠٠، تشهد دليلاً على قدرة الدول الأطراف على تحقيق الإجماع أثناء الأوقات العصيبة.

٤٥ - ومضى قائلاً إن الوفد التركي يعتقد أن جميع الاتفاقات الخاصة برقابة الأسلحة النووية ونزع السلاح القائمة في المعاهدة، تؤدّي أدواراً متميّزة في تلبية الواجبات المدرجة في المادة السادسة بمقتضى معاهدة عدم الانتشار. وأشاد الوفد بالخطوات التي اتخذها فعلاً الدول الأطراف في المعاهدة والحائزة للأسلحة النووية صوب مواصلة التخفيضات والشفافية، وأعرب عن أمله أن يتواصل الزَخَم الذي تكوّن حتى الآن. وفي هذا الصدد، ترحّب تركيا بالاتفاق الأخير بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن معاهدة جديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية. ويرحّب الوفد أيضاً بالالتزام المتجدّد من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بمبادئ نظام عدم انتشار الأسلحة النووية ورؤية عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

٤٦ - وأضاف قائلاً إن تركيا سوف تواصل تشجيع المزيد من الخطوات الإيجابية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية لتعزيز الأمن العالمي. وتولي تركيا اهتماماً خاصاً بمبادئ استحالة العودة إلى الوراء والقابلية للتحقق والشفافية في هذه الجهود.

٤٧ - وقال إن تركيا تواصل أيضاً تأييد التبكير في دخول معاهدة حظر التجارب النووية حيّز النفاذ. وفي هذا الخصوص، كان من المشجِّع إعلان إندونيسيا أنها سوف تبدأ في التصديق على المعاهدة. وتدعو تركيا جميع الدول التي لم توقّع أو تصدّق على المعاهدة حتى الآن، وخصوصاً تلك التي يتطلّب الأمر التصديق عليها من أجل دخول المعاهدة حيّز النفاذ، أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تواصل الدول مراعاة إعلان وقف اختياري والامتناع عن أية أفعال منافية لأحكام معاهدة حظر التجارب النووية. وبالمثل، تؤيد تركيا بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية خلال إطار مؤتمر نزع السلاح. وهذا يمكن أن يمهّد الطريق لخطوات متقدمة موازية في مجالات ذات صلة، من بينها مواصلة التقدّم بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وضمانات الأمن السلبية ومنع سباق التسلّح في الفضاء الخارجي.

٤٨ - وأضاف قائلاً إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي الهيئة المشروعة الوحيدة لتحديد الامتثال لنظام عدم الانتشار. وتدرك تركيا ضرورة مواصلة تعزيز وتعميم سلطة الوكالة في مجال التحقق وتشجيعها على استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وهي تدعو جميع الدول التي لم توقّع أو تصدّق وتنفّذ اتفاق الضمانات الشاملة وكذلك البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تقوم بذلك في أسرع وقت ممكن.

٤٩ - ومضى قائلاً إن تركيا تؤيد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، حيثما أمكن ذلك. وبصفة خاصة، تؤيد تركيا إنشاء منطقة خالية من هذه الأسلحة في الشرق الأوسط بشكل يمكن التحقق منه بشكل فعّال وكذلك وسائل إطلاقها. وتشجّع تركيا جميع الجهود المبذولة لإيجاد تفاهم إقليمي مشتَرك حول هذا المشروع، مع مشاركة جميع الأطراف المعنية.

٥٠ - وترى تركيا أن الدول الأطراف في المعاهدة لها الحق في الانسحاب منها في ظل ظروف تنصّ عليها المعاهدة نفسها. ومع ذلك ترى تركيا أن الدول الأطراف ينبغي أن تضع إجراءات وآثاراً مترتبة تنطبق على هذه الدول التي تختار ممارسة حق الانسحاب في حين تجد الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنها غير ممتثلة لواجباتها في إطار المعاهدة.

٥١ - وقال إنه لا ينبغي التهوين من خطر الإرهابيين وغيرهم من الجهات الفاعلة من غير الدول التي تحتاز أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وقال إن الخطوة الأولى والأهم

صوب إزالة خطر الإرهاب النووي تتمثّل في مواصلة جهود نزع السلاح وتقليص دور الأسلحة النووية في السياسات الوطنية الخاصة بالأمن. وتظهر النتيجة المتوازنة والتي جرت صياغتها بدقة في مؤتمر قمة الأمن النووي المعقود في واشنطن في نيسان/أبريل ٢٠١٠ إرادة مشتركة لتعزيز الأمن النووي. ويجب على المجتمع الدولي أن يضاعِف جهوده لضمان التنفيذ الفعّال والشامل لجميع صكوك عدم الانتشار، بما في ذلك قرارا مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٨٨٧ (٢٠٠٩) ومبادرة الأمن لمكافحة الانتشار. وتعتَبر من الأهمية أيضاً الإسهامات المقدمة من ترتيبات أخرى متعددة الأطراف مثل مجموعة مورّدي المواد النووية ولجنة زانغر.

٥٢ - ومضى قائلاً إن تركيا تؤيد تمتّع الدول الأطراف التي تمتثل امتثالاً تاماً لواجباتها بمقتضى المعاهدة بفوائد الطاقة النووية إلى أقصى حد. وفي الوقت نفسه، ترى تركيا أن جميع الخطوات الضرورية يجب اتخاذها بغية ضمان ألاّ تكون هناك زيادة في الانتشار مرتبطة بالتوسّع في الطاقة النووية.

٥٣ - وقال إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تؤدّي دوراً أساسياً في معاونة الدول النامية الأطراف على الحصول على وسائل استغلال الطاقة النووية للأغراض السلمية. وقد كانت تركيا تتابع بشكل وثيق الجهود الرامية إلى إنشاء إطار جديد متعدد الأطراف من أجل توريد الوقود النووي. ويعتَبر توفير الوقود النووي بطريقة يمكن التنبؤ بها وثابتة وفعّالة من حيث التكلفة على المدى الطويل دون تدخّل بغير داع، وكذلك امتلاك هذه الآليات في إطار طرائق متفق عليها من عضوية أوسع في الوكالة، من الأمور الأساسية لوجود أساس أوسع نطاقاً من أجل تنفيذها.

٥٤ - **السيد بيك** (جزر سليمان): قال إن تغيُّر المواقف العسكرية العالمية يوجد نوعاً من عدم اليقين في النظام الدولي. فهذه المواقف تكفل الأمن بالنسبة للبعض وعدم الأمن بالنسبة لآخرين. وقال إن التسليح والعسكرة والتهديدات من جانب الجهات الفاعلة غير الدول باستخدام ترساناتها آخذ في الازدياد.

٥٥ - وقال إنه يجب على مؤتمر الاستعراض أن يتوصّل إلى خطوات عملية من أجل إزالة الأسلحة النووية بشكل منهجي وتدريجي من خلال صكّ دولي مُلزِم قانوناً وتوفير ضمانات الأمن غير المشروطة للدول غير الحائزة لأسلحة نووية. وهذا لا يمكن أن يتحقق إلاّ من خلال حوار وتعاون حقيقيين.

٥٦ - وأضاف قائلاً إن الأمر يستلزم إجراء مفاوضات متسارعة بغية وضع خطة عمل محدّدة زمنياً من أجل إزالة الأسلحة النووية. وليس لدى بلده أي اعتراض على الاقتراح

بإنشاء لجنة دائمة لاستعراض ومراقبة نزع السلاح المضطلع به انفرادياً وعلى مستوى ثنائي الأطراف والتحقق من ذلك. ومثل هذه الخطة ينبغي أن تشمل ثلاث مراحل، بما في ذلك التنفيذ الكامل لمعاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية عن طريق الدول الحائزة للأسلحة النووية قبل حلول سنة ٢٠١٥؛ وإبرام مفاوضات بشأن زيادة تخفيض الترسانات النووية ونقل الأسلحة النووية إلى مواقع تخزين آمنة تحت إشراف دولي في الفترة ما بين ٢٠١٥ و ٢٠٢٠؛ وإزالة جميع الأسلحة النووية وتطبيق الضمانات المتعلقة بالمرافق النووية على أساس عالمي شامل.

٥٧ - وأضاف قائلاً إن وفد جزر سليمان يشعر بالألم إزاء الإجراءات المتضاربة التي اتخذها بعض الدول الأطراف أثناء الأسبوع الماضي. ويجب على جميع الدول الأطراف أن تتعاون من أجل نجاح المؤتمر الاستعراضي.

٥٨ - وقال إن استمرار وجود الأسلحة النووية يمثّل تهديداً خطيراً للإنسانية. وقد شهدت جزر سليمان التجارب النووية في الغلاف الجوي وتحت الأرض من جانب عدد من الدول الحائزة للأسلحة النووية. وما زال شعب جزر سليمان يعاني من وقع هذه التجارب.

٥٩ - وقال إن وفد جزر سليمان يشيد بالاتفاق الأخير بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي الرامي إلى تخفيض ترساناتهما النووية. ومع ذلك، يجب أن تتضافر في هذه الترتيبات مبادئ الشفافية والتحقق وتفكيك الترسانات النووية بطريقة لا رجعة فيها. وقال إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي الهيئة المختصة الوحيدة. ويجب استعادة وتأييد الثقة في حيادية أعمال وبرامج الوكالة، ويجب تجنُّب أي تسييس في أعمالها.

٦٠ - ومضى قائلاً إن جزر سليمان تقع في إقليم أنشئت فيه منطقة خالية من الأسلحة النووية عملاً بمعاهدة راروتونغا. وانضمت جزر سليمان إلى دول أخرى في الترحيب بدخول مناطق مماثلة حيّز النفاذ في أفريقيا وآسيا الوسطى وسوف ترحّب بإنشاء هذه المناطق على المستوى العالمي بما في ذلك في الشرق الأوسط.

٦١ - وأخيراً، أعادت جزر سليمان التأكيد على أن إزالة الأسلحة النووية بشكل كامل هي الضمان المطلق الوحيد الذي تسعى إليه وهي تطالب بالتنفيذ الكامل من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزاماتها بشأن نزع السلاح بمقتضى المعاهدة.

٦٢ - **السيد بالسون** (أيسلندا): قال إن معاهدة عدم الانتشار هي أكثر اتفاق متعدد الأطراف بشان نزع السلاح جرى التقيُّد به في التاريخ. وتوفّر المعاهدة، ضمن أمور أخرى، الأساس لأعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وممثلة بآلاف من عمليات التفتيش المكثفة التي

اضطلعت بها الوكالة في عدد كبير من البلدان كل سنة. وبفضل المعاهدة، أصبح عدم الانتشار واحداً من المعايير العالمية.

٦٣ - وأضاف قائلاً إن المعاهدة كانت تحت ضغط هائل طوال عدد من السنوات. وتعرّضت المعاهدة مع ذلك لإجهاد خطير طوال عدة سنوات. وكان انتشار الأسلحة النووية والقدرات على إطلاقها على بعد مسافات طويلة واحداً من التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي وواحداً من أكثر الأمور صعوبة لحلّه.

٦٤ - واستطرد قائلاً إن الغرض من مؤتمر الاستعراض هو وضع مسار للسنوات الخمس القادمة أو ما يزيد عنها. وكان أول ما مهّد المسرح لإحراز تقدّم هو التطورات الأخيرة، ومن بينها الاتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على معاهدة جديدة لخفض الأسلحة الاستراتيجية، وقرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩) ومؤتمر قمة الأمن النووي المعقود في الشهر الماضي في واشنطن العاصمة، بالإضافة إلى الالتزام المتجدد من الولايات المتحدة في السعي للتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والشروع في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

٦٥ - وقال إنه من الضروري المضي إلى ما وراء الجمود الذي تم التوصّل إليه في مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٥. وينبغي أن تظهر نتيجة المؤتمر الحالي أن الدول الأطراف في مجموعها مستعدة لتقلُّد مسؤوليتها الكاملة في تأييد المعاهدة من أجل منفعة الجميع. ويجب تحقيق تقدُّم بشأن استعراض متوازن لكل واحد من الأعمدة الثلاثة في المعاهدة. وينبغي أن يكون الهدف تعزيز المعاهدة وإعادة التأكيد عليها، كجزء من نظام أوسع نطاقاً لمنع الانتشار.

٦٦ - ومضى قائلاً إنه من الأمور الأساسية لتحقيق هذا الهدف الامتثال الصارم للواجبات القائمة بخصوص عدم الانتشار. وتشارك أيسلندا مشاعر القلق الذي أعرب عنه كثيرون في هذا الصدد بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية إيران الإسلامية، ودعت الدولتين إلى الوفاء بواجباتهما بما يتفق مع قرارات مجلس الأمن واتفاقات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتعتَبر الأنشطة النووية التي تضطلع بها إيران أيضاً مسألة من مسائل الأمن الإقليمي. وتدعم أيسلندا الجهود التي تبذلها الدول لإحراز التقدّم صوب منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، بما يتفق مع قرار مؤتمر الاستعراض عام ١٩٩٥.

٦٧ - وقال إن معاهدة عدم الانتشار تذكر صراحة الحق الثابت لجميع الدول الأطراف في المعاهدة بتطوير البحوث والإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وقال إن وجود إمدادات موثوقة من الطاقة تعتبر أمراً حيوياً من أجل التنمية المستدامة وهناك مزيد من البلدان تدرس مسألة الطاقة النووية كوسيلة لتلبية احتياجاتها من الطاقة.

٦٨ - وقال إن كل واحد يدرك ضعفاً من أوجه الضعف المتأصلة في المعاهدة، أي أنها تعطي نطاقاً للبلدان لكي تحوز التكنولوجيات التي أوردتها إلى حافة قدرة الأسلحة النووية دون انتهاك الاتفاق صراحة. ويجب البحث عن موقف مشترك إزاء كيفية الاستجابة لانسحاب دولة من المعاهدة، وهو ما لا يجب أن يمضي دون عواقب بالنسبة للدولة المعنية.

٦٩ - واستطرد قائلاً إن أيسلندا واثقة بأن الزَخَم الذي أنشأته المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية وغيرها من التطوّرات الأخيرة في مجال نزع السلاح النووي سوف تساعد على تحقيق إزالة جميع الأسلحة النووية بالفعل على النحو المتوخّى في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وهذا سيكون أكبر خدمة يمكن أن يحدثها المؤتمر لقضية السلام والأمن الدوليين.

٧٠ - **السيد كوهونا** (سري لانكا): قال إن مؤتمر قمة الأمن النووي الأخير المعقود في واشنطن والاتفاقات الثنائية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية تعتَبر علامات تقابل بالترحاب. وهذه العلامات الخاصة بالإرادة السياسية يجب أن تؤدّي إلى عمل. وهناك سبب يدعو للأمل بأن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية يمكن تحقيقها.

٧١ - وأضاف قائلاً إن سري لانكا ملتزمة التزاماً تاماً بالاضطلاع بواجباتها بمقتضى معاهدة عدم الانتشار. ودعت مع ذلك إلى اتباع نهج متوازن إزاء أعمدة المعاهدة الثلاثة. وقال إن سري لانكا تؤيد الخطوات العملية الثلاث عشرة المعتمدة في مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٠. وسري لانكا ملتزمة أيضاً بمعاهدة عدم الانتشار وبالتبكير في دخولها حيِّز النفاذ. وسوف يساعد وجود معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية على مجابهة انتشار الأسلحة النووية. وتؤيد سري لانكا بقوة التحقّق من القدرات النووية في إطار النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة عدم الانتشار. وقال إن نزع السلاح النووي يتطلب خطوات شاملة وقابلة للتحقق، ويتطلب كذلك وضع جدول زمني دقيق وواقعي، وتؤدي الوكالة الدولية للطاقة الذرية دوراً مفيداً في هذا المجال.

٧٢ - واستطرد قائلاً إن وفده يتفق مع اليابان بأن تدابير الضمانات الشاملة إلى جانب البروتوكول الإضافي ينبغي أن يكون هو المعيار الحالي لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبغية تطبيق البروتوكولات الإضافية لكي تصبح شاملة وعالمية، ينبغي تقديم المساعدة إلى البلدان النامية التي كانت راغبة في قبول معيار الضمانات هذا.

٧٣ - وأضاف قائلاً إن سري لانكا في حين تدعم الجهود غير التمييزية في سبيل نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، فإنها تدرك أيضاً، على النحو المنصوص عليه في المادة الرابعة من المعاهدة، الحق الأساسي للدول الأطراف في تطوير البحوث والإنتاج

واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون تمييز وبالمواءمة مع المادتين الأولى والثانية من المعاهدة. وتوافق سري لانكا أيضاً مع الأمين العام بأن الحق في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية لا ينبغي أن تكون له آثار غير مقصودة. وفي هذا الصدد، قال إن سري لانكا تؤيد تأييداً كاملاً أي مبادرة دولية لتعزيز وتدعيم التعاون التقني فيما يتصل بتطوير الطاقة النووية في إطار وخارج إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن المأمول فيه أن تشمل أوجه التقدّم التكنولوجي تدابير جديدة للأمان تنطبق على الطاقة النووية وعلى التخلص من النفايات النووية.

٧٤ - وأضاف قائلاً إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها دولياً على أساس الاتفاقات المبرمة بحريّة من دول كل منطقة إنما يعزز السلام والأمن على المستويين العالمي والإقليمي، ويعزّز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية ويساهم في نزع السلاح النووي.

٧٥ - وقال إن الأمر يستلزم وجود ضوابط صارمة ومزيدٍ من التعاون لمنع الإرهابيين من اقتناء المواد النووية. وفي هذا الصدد، تعتَبر اتفاقية قمع أعمال الإرهاب النووي صكّاً مفيداً.

٧٦ - وثمة حاجة إلى آلية مؤسسية لتسترشد بها عملية المعاهدة. ويجب أن تؤخَذ في الاعتبار آراء جميع الوفود بشأن هيكل وواجبات أية أمانة دائمة.

٧٧ - وباستطاعة جميع الدول، وخصوصاً الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تدرك أن وجود مفهوم شامل للأمن لا يمكن أن يتحقق إلاّ إذا كان هناك التزام جدّي بتحقيق نزع الأسلحة النووية، وفي الوقت نفسه متابعة تدابير عدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي تقييم تنفيذ القرارات المتخذة في مؤتمري الاستعراض عام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، وينبغي تبسيط عملية استعراض المعاهدة. ولن يكون مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ ناجحاً إلاّ إذا اعتُمدت القرارات ونُفِّذت على النحو الواجب.

٧٨ - وأخيراً، قال إن وفده يعتقد أن وجود التزام حقيقي بعدم الانتشار لا يمكن تحقيقه إلاّ بوجود الثقة حيث ينعدم الأمن. ومع تقدّم عملية المعاهدة للأمام يجب أن يؤخذ في الاعتبار الإطار الأوسع نطاقاً للسلام والأمن العالميين.

٧٩ - **السيدة نيامو ديزا** (زمبابوي): قالت إن مؤتمر الاستعراض ينبغي أن يعزّز الأعمدة الثلاثة لمعاهدة عدم نشر الأسلحة النووية دون تمييز. وقالت إن التنفيذ الانتقائي للأعمدة الثلاثة للمعاهدة لن يساعد على المضي نحو تحقيق الأهداف الواردة بها.

٨٠ - وقالت إن زمبابوي ترحّب بالمعاهدة الجديدة بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية التي وقّعتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. ومع ذلك، يجب متابعة الخطوات الإيجابية

بغية الاقتراب أكثر من الهدف النهائي لنزع الأسلحة النووية. ويجب أن يوافق مؤتمر الاستعراض على خطط عمل واضحة وشفّافة ولا رجعة فيها ويمكن التحقّق منها وعلى إطار زمني من أجل تنفيذ المادة الرابعة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. وينبغي أن تنفّذ الدول الحائزة للأسلحة النووية الخطوات العملية الثلاث عشرة لإزالة الأسلحة النووية، على النحو المتفق عليه في مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٠. ولحين أن تتم الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ثمة حاجة عاجلة إلى صكّ شامل وغير مشروط ومُلزِم قانوناً بشأن ضمانات الأمن إلى الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار وغير الحائزة للأسلحة النووية.

٨١ - وأضافت قائلة إن عالمية المعاهدة تعتَبر أمراً حاسماً بالنسبة لنجاح أية عملية لنزع السلاح النووي وعملية عدم الانتشار. وكون بعض الدول ليست طرفاً في المعاهدة إنما يقوّض بشكل خطير قابليتها للدوام.

٨٢ - ومضت قائلة إن زمبابوي تؤيد تماماً إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع مناطق العالم باعتبار هذا تدبيراً هاماً في تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار في المجال النووي. ومما يدعو للأسف أنه قد مضت ١٥ سنة بعد اعتماد مؤتمر الاستعراض عام ١٩٩٥ القرار بشأن الشرق الأوسط كمنطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة و لم يصبح حقيقة واقعة بعد. ولهذا من الأهمية لمؤتمر الاستعراض الحالي اعتماد خطط عملية فيما يتعلق بإنشاء مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط. وترحب زمبابوي بدخول معاهدة بليندابا حيّز النفاذ، التي قامت بالتصديق عليها ودعت الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تصدّق بعد على البروتوكولات الملحقة بتلك المعاهدة أن تقوم بذلك دون قيد أو شرط ودون إبطاء. وهي ترحّب بإعلان الولايات المتحدة عن اعتزامها الشروع في عملية التصديق.

٨٣ - وأضافت قائلة إن التشجيع على استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية إجراء مكرّس في المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار باعتبار ذلك حقاً ثابتاً لجميع الدول. وقال إن هذا من الأهداف القانونية التي تمارسها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأية قيود على هذا الحق إنما تشكّل انتهاكاً لنص وروح المعاهدة. ويمكن أن تفيد التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية البلدان الأفريقية بشكل هائل في جهودها الإنمائية ولهذا تطالب زمبابوي بزيادة التعاون الدولي في هذا المجال.

٨٤ - واختتمت قائلة إن إذكاء الوعي بالآثار المأساوية لاستخدام الأسلحة النووية من خلال التعليم تعتبر أمراً هاماً ويستلزم الأمر الدعم الجماهيري للمضي قُدماً إلى الأمام ببرنامج نزع السلاح وعدم الانتشار.

٨٥ - **السيد سينهاسيني** (تايلند): قال إن المجتمع الدولي يجب أن يتابع جهوده لتحقيق التقيّد الشامل بمعاهدة عدم الانتشار، التي لا تزال حجر زاوية نزع السلاح النووي على المستوى الدولي. وفي الوقت نفسه، يجب الحفاظ على نهج متوازن وغير تمييزي إزاء تنفيذ الأعمدة الثلاثة للمعاهدة. وينبغي لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ بالتالي أن يعيد تأكيد الالتزامات ذات الصلة التي تضطلع بها الدول الأطراف وذلك لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار والحق في استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية. وفي هذا الصدد، يدعم وفده اقتراح الأمين العام الصادر في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ والذي يتضمّن خمس نقاط بشأن نزع السلاح النووي، ويؤيد وفده النقاط الإرشادية الخمس من أجل النجاح والمطروحة منه في بيانه الافتتاحي لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠.

٨٦ - وفي ميدان نزع الأسلحة النووية، ترحّب تايلند بالمعاهدة الجديدة بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية التي وقّعتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في نيسان/أبريل ٢٠١٠ وتنادي بالتبكير في بدء المفاوضات بشأن معاهدة لعدم إنتاج المواد النووية من جانب مؤتمر نزع السلاح الذي لا بد من اعتماد برنامج عمله وتنفيذه في أقرب وقت ممكن.

٨٧ - وقال إن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تعتَبر من التدابير الهامة لبناء الثقة وهي تؤدّي دوراً محورياً في ضمان السلم والأمن الإقليميين. زيادة على ذلك، فإن ضمانات الأمن السلبية المكرّسة في المعاهدات التي تنشئ هذه المناطق تعتبر ضماناً أساسياً من أجل النظام العالمي لعدم الانتشار. ولهذا، تدعم تايلند إنشاء هذه المناطق وتشجّع على المزيد من التنسيق فيما بينها للمضي قُدماً نحو هدف عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

٨٨ - وفي ضوء زيادة أهمية مختلف تطبيقات التكنولوجيا النووية، ينبغي تدعيم برامج التعاون التقني التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتدعيم حقوق الدول الأطراف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ويجب تأييد هذا تماشياً مع المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار. وسوف تحتاج النُهُج المتعددة الأطراف إزاء دورة الوقود النووي أيضاً إلى معالجتها في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية بغية تحقيق الشبكة العالمية لإمداد الوقود النووي ولضمان أمن الطاقة.

٨٩ - **السيد كانسيلا** (أوروغواي): أعاد تأكيد التزام حكومته بالامتثال الكامل والصارم بمعاهدة عدم الانتشار والحاجة إلى تعزيز جميع الأعمدة الثلاثة الواردة بها. وفي حين تعتَبر التطورات الإيجابية الأخيرة موضع ترحيب، وخاصة المعاهدة الجديدة بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، يجب اقتناص الفرصة التي يتيحها مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ لإحراز تقدُّم ملموس بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشار

الأسلحة النووية. وقال إن وجود عالم خالٍ من الأسلحة النووية لا يزال بعيد المنال بيد أنه يمكن رغم ذلك تحقيقه بوجود إرادة سياسية كافية. وينبغي لمؤتمر الاستعراض بالتالي أن يكون نقطة انطلاق نحو إزالة الأسلحة النووية إزالة تامة على أساس مفاوضات تتم بإخلاص.

٩٠ - وأضاف أن بلده يعيد تأكيد دعوته الموجّهة إلى جميع الدول بالتوقيع أو التصديق على البروتوكولات الإضافية لاتفاقاتها الخاصة بالضمانات في أقرب وقت ممكن. زيادة على ذلك فإن التحفّظات أو التفسيرات الانفرادية من جانب الدول الحائزة لأسلحة نووية والتي تؤثر تأثيراً سيئاً على وضع منطقة خالية من الأسلحة النووية ينبغي تعديلها أو سحبها.

٩١ - وقال إن أوروغواي تشارك مشاعر القلق المشروعة التي يحس بها آخرون بأن الدول الحائزة لأسلحة نووية يجب أن تقدِّم ضمانات أمن سلبية حقيقية إلى الدول غير الحائزة لأسلحة نووية، بما في ذلك من خلال صكّ مُلزِم قانونياً بهذا المعنى. ويعتَبر مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ المنتدى المناسب لبدء المشاورات بشأن هذه المسألة.

٩٢ - ومضى قائلاً إن وجود نظام متين للضمانات سوف يساعد المجتمع الدولي على أن يكافح بشكل فعّال خطر انتشار الأسلحة النووية. وقال إن أوروغواي ملتزمة التزاماً كاملاً بجعل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ذات فعالية وكفاءة قدر الإمكان في جهودها المبذولة لمكافحة انتشار الأسلحة النووية.

٩٣ - وأخيراً، قال إن مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠ ينبغي أن يقدِّم الدعم الفعّال لنقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وهو أداة حيوية للتنمية ليس هذا فحسب بل إنه العمود الثالث من معاهدة عدم الانتشار.

٩٤ - **السيد كوجبا** (جمهورية مولدوفا): قال إن معاهدة عدم الانتشار هي صكّ رئيسي للحفاظ على السلام والأمن الدوليين. وقال إن التقدُّم المحرز نتيجة التطورات الإيجابية الأخيرة يتيح فرصة نادرة أمام مؤتمر استعراض عام ٢٠١٠ لتعزيز مصداقية المعاهدة من خلال معالجة أعمدتها الثلاث بطريقة بنّاءة ومتوازنة، وباعتماد برنامج عمل واقعي ومركّز.

٩٥ - ومضى قائلاً إن دخول المعاهدات التي تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى وأفريقيا حيّز النفاذ موضع ترحيب، ذلك لأنها تعزّز صيانة السلام والأمن على المستويين الدولي والإقليمي. وقال إن إنشاء مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط يساعد بدرجة كبيرة في تعزيز الأمن الجماعي في ذلك الجزء من العالم وينبغي تشجيع ذلك.

٩٦ - وأضاف قائلاً إن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية تؤدّي دوراً مركزياً رئيسياً في توفير ضمانات بأن تواصل الدول أنشطة نووية للأغراض السلمية. وقال إن جمهورية مولدوفا أظهرت التزامها بتعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار وذلك بإبرام اتفاق شامل للضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبالتصديق على المعاهدة الشاملة لحظر التجارب النووية. إضافة إلى ذلك، قامت حكومته مؤخراً بإيداع صك تصديقها على الاتفاقية المشتركة بشأن سلامة إدارة الوقود المستنفَد وبشأن سلامة إدارة النفايات الإشعاعية، وسوف تعمل عمّا قريب على التوقيع بشكل مناسب على البروتوكول الإضافي لاتفاقها الخاص بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٩٧ - وأضاف قائلاً إن جمهورية مولدوفا، التي تمتعت بالتعاون المثمر مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال برامجها للتعاون التقني طوال ١٥ سنة الماضية، ملتزمة أيضاً بالتنمية المسؤولة لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية عملاً بالمادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار.

٩٨ - وقال إن حكومته تؤيد بشكل صارم التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي يؤدّي دوراً حاسماً في منع الجهات الفاعلة من غير الدول من حيازة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وقامت أيضاً حكومته بالتوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي في سنة ٢٠٠٨ بهدف معالجة امتلاك أو استخدام الوسائل النووية أو المواد النووية بشكل غير مشروع من قِبَل الجهات الفاعلة غير الدول.

٩٩ - ومضى قائلاً إن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيّز النفاذ في الوقت المناسب، وهو ما يعتَبر جزءاً أساسياً من نظام نزع السلاح النووي ونظام عدم انتشار الأسلحة النووية، ينبغي أن يكون ذات أولوية عليا بالنسبة لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. وقال إن وفده يرحّب بالالتزامات التي أعلنتها الولايات المتحدة وإندونيسيا للتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهو ما سوف يشجّع الدول الباقية المدرَجة في المرفق ٢ على التوقيع والتصديق على المعاهدة.

١٠٠- وأضاف قائلاً إن التقدّم المحرز في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار في المجال النووي ينبغي أن يستكمل بإجراء تخفيضات في الأسلحة التقليدية. وتُعتَبر مراقبة الأسلحة التقليدية ذات أهمية خاصة لجمهورية مولدوفا بسبب النظام الانفصالي في منطقة ترانسنيستريا. ويعتَبر من الأمور الحتمية إيفاد بعثة لتقصّي الحقائق لتقييم المخزونات الضخمة من الأسلحة والذخائر في تلك المنطقة الانفصالية.

١٠١- **السيد هوكسها** (ألبانيا): قال إن بلده ملتزم بمواصلة تعزيز الأعمدة الثلاثة لمعاهدة عدم الانتشار، التي لا تزال حجر زاوية السلام والأمن الدوليين. وأضاف أنه يجب على مؤتمر استعراض عام ٢٠١٠ أن يوافق على نظام معاهدة أقوى يعزّز الأمن ويكفل السلام والاستقرار في العالم.

١٠٢- وأضاف قائلاً إن وفده إذ يدرك تنامي الزَخَم الذي أوجدته الدول الحائزة للأسلحة النووية في سبيل عالم خالٍ من الأسلحة النووية، يرحّب بالمعاهدة الجديدة بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية التي وقّعتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، بالإضافة إلى التزام الولايات المتحدة بالعمل صوب التصديق على معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية ومواصلة تقليص دور الأسلحة النووية في سياساتها الوطنية بشأن الأمن. وقال إن هذه التطوّرات الإيجابية ينبغي الاستفادة منها أثناء مؤتمر الاستعراض الحالي بغية صدور نتيجة ناجحة ومتوازنة.

١٠٣- وأضاف قائلاً إن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيِّز النفاذ سوف يسهم إسهاماً كبيراً في سبيل تعزيز السلام والأمن العالميين. ويطالِب وفده جميع الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة أن تبادر إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. ومن المأمول فيه أيضاً أن يتمكّن مؤتمر نزع السلاح من التغلّب على الجمود الحالي بغية البدء في مفاوضات بشأن معاهدة لمنع إنتاج المواد الانشطارية.

١٠٤- وأضاف قائلاً إن الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعتَبر أجزاء أساسية من نظام عدم انتشار الأسلحة النووية. وتحتاج صكوك التحقق التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مراعاتها بدقّة ومواصلة تعزيزها، وخصوصاً في ضوء أهميتها في مكافحة الإرهاب النووي. وفي هذا الصدد، تولي ألبانيا اهتماماً كبيراً إلى الحق الثابت في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وفي الوقت نفسه، يعتبر هذا الحق متوقّفاً على الامتثال الصارم للواجبات المكرّسة في المواد الأولى والثانية والثالثة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

١٠٥- واختتم قائلاً إن ألبانيا اتخذت عدداً من الخطوات العملية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والإشعاعية، بما في ذلك إجراء تحسينات على الإطار القانوني الوطني لضوابط التصدير الخاصة بالأسلحة والأصناف ذات الاستخدام المزدوج، وإدخال تحسينات للارتقاء بالمرافق الأساسية في نقاط التفتيش عند الحدود.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.

NPT/CONF.2010/SR.8

Distr.: General
9 July 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النوويــة لاستعـراض المعاهدة عام ٢٠١٠

محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٦ أيار/مايو ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد كاباكتولان . . . . . (الفلبين)

وفيما بعد السيد مارشيك (نائب الرئيس) . . . . . (النمسا)

وفيما بعد السيد كاباكتولان (الرئيس) . . . . . (الفلبين)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب أن تقدَّم التصويبات بإحدى لغات العمل في مذكرة وتُدرَج في نسخة من المحضر. ويجب أن ترسل التصويبات في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

سيصدر أي تصويب لمحضر هذه الجلسة وأية جلسات أخرى في وثيقة تصويب.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

المناقشة العامة (تابع)

١ - **السيد أنطونيو** (موزامبيق): قال إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أقرب الآن مما كانت عليه في أي وقت مضى إلى العالمية. وقد تم إحراز تقدم في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. ومما له أهمية خاصة بالنسبة لقارة أفريقيا بدء نفاذ معاهدة بيليندابا التي أنشأت في أفريقيا منطقة من هذا النوع. وهنأ منغوليا لأنها أصبحت دولة خالية من الأسلحة النووية، ورحّب بالمعاهدة الجديدة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي الموقعة في نيسان/أبريل ٢٠١٠. وأثنى أيضا على جهود بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية الرامية إلى تبادل المعلومات عن الخطوات التي اتخذتها أو التي تعتزم اتخاذها بغية الحد من عدد الأسلحة النووية.

٢ - وقال إن موزامبيق مستعدة للعمل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في برامج تضمن نقل التكنولوجيا وبناء القدرات الوطنية. وبلده ملتزم التزاما كاملا بالعمل على الإزالة التامة للأسلحة النووية، ويدعم الجهود الدولية لمكافحة الفقر ومعالجة مسألة تغير المناخ، وتعزيز التنمية المستدامة.

٣ - **السيد سولون – روميرو** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قال إن الأسلحة النووية هي أكثر أشكال الأسلحة التي تم اختراعها لاإنسانية. ووفقا للجنة الدولية المعنية بعدم انتشار ونزع السلاح النوويين، ما زال هناك ما لا يقل عن ٠٠٠ ٢٣ رأس حربي نووي، حوالي ٠٠٠ ٢٢ منها في حوزة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي؛ والباقي في حوزة فرنسا والمملكة المتحدة والصين والهند وباكستان وإسرائيل. وهناك حوالي ٠٠٠ ٢ سلاح نووي في حالة تأهب قصوى، ويمكن نشرها في غضون أربع إلى ثماني دقائق. وما دامت توجد أسلحة من هذا القبيل، فمن غير المعقول ألا تستخدم. وتشكل المعاهدة الجديدة التي وقعتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي خطوة إيجابية ينبغي أن تتبعها إجراءات أخرى.

٤ - وأضاف أنه ما لا يمكن الدفاع عنه الحجة التي تقدمها بعض الدول ومفادها أنها بحاجة إلى أسلحة نووية لضمان أمنها، بينما لا يحق لدول أخرى حيازتها. وينبغي للمؤتمر الاستعراضي الحالي أن يتوصل إلى توافق جديد للآراء على أساس الخطوات الـ ١٣ التي تم الاتفاق عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. وتعتقد دولة بوليفيا المتعددة القوميات أنه يجب تخفيض كل من الترسانتين النوويتين للولايات المتحدة والاتحاد الروسي إلى ٥٠٠ رأس حربي بحلول عام ٢٠١٥. ويتعين على باقي الدول الحائزة للأسلحة النووية تخفيض ترساناتها بمقدار النصف خلال تلك الفترة. ومن شأن هذه التدابير ترك ما مجموعه ٥٠٠ ١ رأس

حربي نووي فقط. ويتعين على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية تقديم ضمانات أمنية حازمة للدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية في المعاهدة. ويمكن دعم هذه الضمانات من خلال قرار لمجلس الأمن. وينبغي أن يكون العالم الخالي من الأسلحة النووية حقيقة واقعة بحلول عام ٢٠٢٠.

٥ - وأضاف أن وفده يرحب بجميع الجهود المبذولة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، لا سيما في الشرق الأوسط. وينبغي احترام حق الدول غير القابل للتصرف في تطوير واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية باعتبارها أحد الركائز الثلاث للمعاهدة. وينبغي توفير المزيد من الموارد لهذه الأنشطة من خلال برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويتعين على جميع الدول اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز أمن موادها ومنشآتها النووية، لا سيما من خلال اعتماد وتنفيذ اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. كما أن نزع السلاح النووي أمر أساسي من أجل المحافظة على أمّنا الأرض.

٦ - **السيد باويتز** (بلجيكا): قال إن المعاهدة تمر الآن بمفترق طرق: ويمكن إما تعزيزها أو تقويضها. وتعتقد بلجيكا أن المعاهدة تقدم مسارات متوازنة وشاملة تنطوي على التزامات واضحة في جميع الميادين ذات الصلة. وهي ليست وثيقة جامدة، بل توفّر الاستقرار أثناء عملية التطوير المستمرة للضوابط والموازين. وتدعو بلجيكا الهند وباكستان وإسرائيل إلى الانضمام إلى المعاهدة والالتزام بها، وتدعو الدول الأخرى إلى البقاء ملتزمة بها إلى أجل غير مسمى. والمعاهدة هي المعيار المطبق في المسائل المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية، ونزع السلاح، واستخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية. وهناك حاجة إلى اتباع نهج فعال ومتعدد الأطراف ومتعدد الجوانب لمعالجة الأسباب الجوهرية المعقدة للانتشار ومن أجل التصدي للتحدّي الذي تشكله جهات من غير الدول.

٧ - وأضاف أن بلجيكا ترحب بقرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩) الذي يدعم عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها من الهيئات ذات الصلة. ويدعو هذا القرار إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لكي يتمكن مؤتمر نزع السلاح من التفاوض على معاهدة تحظر إنتاج جميع المواد اللازمة للأسلحة النووية أو لأجهزة متفجرة أخرى، ولكي يبدأ مؤتمر نزع السلاح أعماله الفنية في وقت مبكر.

٨ - ومضى يقول إن مجلس الأمن متحد في التأكيد على أن تُعرض عليه أية حالة من حالات عدم الوفاء بالالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار. وتدعو بلجيكا جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الالتزام بأحكام المعاهدة. ويدعو بلده

جميع الدول إلى التوقيع على بروتوكول إضافي والتصديق عليه وتنفيذه. ويشكل اتفاق الضمانات الشاملة ومعه بروتوكول إضافي المعيار الحالي للتحقق.

٩ - وأضاف أن المعاهدة الجديدة الموقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي في نيسان/أبريل ٢٠١٠ بشأن اتخاذ مزيد من التدابير للحد من الأسلحة الاستراتيجية ينبغي أن تلقى تشجيع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية لدعم الخيار الصفري. وسيحتاج تحقيق هذا الهدف إلى اتباع نهج تدريبي وواقعي. وتأمل بلجيكا أن تعقد الدولتان مزيدا من المناقشات في أقرب وقت ممكن.

١٠ - ومضى يقول إن بلده أثار مسألة الأسلحة النووية ونزع السلاح في منطقة منظمة حلف شمال الأطلسي. وتتيح معاهدة ليشبونة فرصة فريدة للاتحاد الأوروبي لكي يعزز أهداف معاهدة عدم الانتشار. وتعكس ورقات العمل المقدمة باسم الاتحاد الأوروبي هذا الالتزام.

١١ - **السيد دوس سانتوس** (باراغواي): قال إنه ينبغي أن يعتمد تجديد وتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على جدول أعمال طموح وفني وواقعي يجعل من نزع السلاح النووي الهدف النهائي، ويؤدي إلى نظام يعزز الأمن من خلال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية استنادا إلى قدر أكبر من التنوع والشفافية في نظام التفتيش والتدقيق.

١٢ - وأضاف أن باراغواي تحث الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة أن تفعل ذلك على وجه السرعة وبدون تحفظ. ويدعو أيضا وفده إلى التنفيذ السريع للقرار الذي تم اتخاذه في المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وترحب باراغواي ببدء نفاذ المعاهدة التي أنشأت منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى في آذار/مارس ٢٠٠٩، ومعاهدة بيليندابا التي أنشأت منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا في تموز/يوليه ٢٠٠٩، فضلا عن اعتماد قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، وغير ذلك من المبادرات الجديدة في مجال نزع السلاح النووي، على الصعيد الثنائي مثل الاتفاق الذي تم توقيعه في نيسان/أبريل ٢٠١٠ بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي.

١٣ - ومضى يقول إن المؤتمر الثاني للدول الأطراف والموقعة على معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية المعقود في مقر الأمم المتحدة في نيسان/أبريل ٢٠١٠ أظهر أن أكثر من ١١٠ دول أصبحت أعضاء في هذه المناطق، أي ما يقرب من ثلثي أعضاء الأمم المتحدة، مما يشير بوضوح إلى الالتزام المتزايد لأغلبية المجتمع الدولي الساحقة بهدف تحقيق نزع السلاح النووي.

١٤ - وقال إن باراغواي طرف في جميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بنزع السلاح من مختلف جوانبها، ولكنها تدرك تماما أن المخاطر الكامنة في انتشار أسلحة الدمار الشامل والاتجار بها، وإمكانية قيام جهات من غير الدول باستخدامها ما زالت تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، كما اعترف بذلك مؤخرا مؤتمر القمة للأمن النووي المنعقد في واشنطن العاصمة. وفي هذا الصدد، تحث باراغواي على الامتثال الكامل لاتفاقية الحماية الدولية للمواد النووية والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

١٥ - وقال إن باراغواي تدعو أيضا إلى بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح في وقت مبكر حول معاهدة تتعلق بإنتاج مواد انشطارية للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، أشار إلى القرار الذي اتخذه اتحاد أمم أمريكا الجنوبية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، مؤكدا أن أمريكا الجنوبية لا تزال منطقة خالية من الأسلحة النووية بموجب معاهدة تلاتيلولكو وأنه يجب استخدام التكنولوجيا النووية حصريا في الأغراض السلمية.

١٦ - وأضاف أن باراغواي ترحب أيضا بالدور الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية بغية التحقق من أنه يقتصر استخدام الطاقة النووية على الأغراض السلمية، مع التأكيد على حق جميع الدول غير القابل للتصرف في إجراء أبحاث في مجال الطاقة النووية وتطويرها واستخدامها في الأغراض السلمية. وساعد عمل وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تحقيق مختلف الأهداف المنصوص عليها في المعاهدات الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية.

١٧ - وقال إن باراغواي تدعو المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ إلى اعتماد خطة عمل لتعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وتوفير الوسائل التكنولوجية والمالية اللازمة لمنع الاستخدام العسكري للتكنولوجيات النووية.

١٨ - **رئيس الأساقفة ميغليوري** (المراقب عن الكرسي الرسولي): قرأ رسالة قصيرة موجهة إلى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ من البابا بينيدكتوس السادس عشر يشجع فيها المبادرات التي تسعى إلى نزع السلاح بصورة تدريجية وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وأشار إلى أنه ما زال يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبدأ بصورة جدية المفاوضات المؤدية إلى إزالة الأسلحة النووية، كما هو مطلوب في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وفي الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في عام ١٩٩٦، أو يتعين عليها اتخاذ الخطوات المطلوبة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠.

١٩ - وأضاف أن الكرسي الرسولي يدعو بشدة إلى نزع السلاح النووي بصورة شفافة، وعلى نحو يمكن التحقق منه، ويكون عالميا، ولا رجعة فيه، وإلى التصدي بجدية للقضايا والمخاطر التي تشكلها الأسلحة الاستراتيجية والتكتيكية النووية ووسائل إيصالها. وفي هذا السياق، يرحب الكرسي الرسولي بالاتفاق الجديد المتعلق بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية الذي وقعته الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، ويدعو إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر، وبدء المفاوضات في وقت مبكر حول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، والتصديق على المعاهدات القائمة المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وإنشاء مناطق جديدة من هذا القبيل، لا سيما في الشرق الأوسط.

٢٠ - ومضى يقول إن كل خطوة يتم اتخاذها سعيا إلى تحقيق عدم الانتشار ونزع السلاح يجب أن تكون موجهة نحو ضمان أمن وبقاء الإنسانية، والاستفادة من المبادئ المرتكزة على ما لكرامة الإنسان من قيمة متأصلة تعتبر أساس القانون الإنساني الدولي.

٢١ - **السيد بالي** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): قال إنه يرحب بالأحداث الأخيرة التي أدت إلى تعزيز مناخ الثقة اللازمة للحوار والتفاوض في مجال نزع السلاح، بما في ذلك الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده مجلس الأمن بشأن نزع السلاح النووي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، ومؤتمر القمة للأمن النووي الذي انعقد مؤخرا في واشنطن العاصمة، والتوقيع الأخير على اتفاق الحد من الأسلحة الاستراتيجية بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، وإعلان الولايات المتحدة أنها تعتزم التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويبدو أن هناك دلائل تشير إلى أن المجتمع الدولي يتجه نحو إجراء مفاوضات حول اتخاذ تدابير فعالة لوضع حد لسباق التسلح النووي.

٢٢ - وأضاف أن معاهدة عدم الانتشار تظل حجر الزاوية في النظام الدولي لنزع السلاح النووي وانتشار الأسلحة النووية، ولكن طبيعتها التمييزية أضعفتها. وعلاوة على ذلك، ظهور مجموعة جديدة من الدول الحائزة للأسلحة النووية غير الأطراف في المعاهدة أضعف فعاليتها. وتوفر المعاهدة منبرا مثاليا للتعاون المتعدد الأطراف كما يمكن أن تكون بمثابة صك قانوني عالمي إذا أصبحت جميع الدول أطرافا فيها. وتدعو جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الانضمام العالمي للمعاهدة وتحث الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة أن تفعل ذلك، وتخضع منشآتها النووية لضمانات الوكالات الدولية للطاقة الذرية.

٢٣ - ومضى يقول إنه يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية احترام التزاماتها المتمثلة في تنفيذ التوصيات التي اعتمدها المؤتمران الاستعراضيان لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، والخطوات

العملية الـ ١٣ التي اعتمدها مؤتمر عام ٢٠٠٠. ويجب أن يكون تفكيك وتدمير الأسلحة النووية شفافا وتدريجيا ولا رجعة فيه.

٢٤ - وقال إن مؤتمر القمة للأمن النووي الذي انعقد في واشنطن العاصمة في أبريل/نيسان الماضي شدد على الخطر المتزايد لانتشار المواد النووية غير المشروعة في السنوات الأخيرة، بما في ذلك وقوعها في أيدي جهات من غير الدول، ودعا إلى اتخاذ تدابير وقائية وتعزيز أمن المواد الانشطارية. وقال إن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية وغيرها من المواد المتفجرة النووية لاستخدامها في الأغراض العسكرية سيساهم في تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويجب البدء في المفاوضات الرامية إلى تحقيق هذه الغاية. ويعلق وفده أيضا أهمية كبيرة على بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وعليه يدعو جميع الدول، ولا سيما الدول الواردة في المرفق ٢، إلى التصديق على هذه المعاهدة.

٢٥ - ونظرا لمشكلة الاحترار العالمي، يبدو أن للطاقة النووية مستقبلا مهما، لا سيما بالنظر إلى العديد من تطبيقاتها في ميادين الطب والزراعة وتربية الحيوانات. ويجب ضمان حق جميع الدول بدون تمييز أو تقييد في المشاركة في إجراء بحوث في مجال الطاقة النووية، وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية. ومع ذلك، يجب الاعتراف بأن نظام ضمانات الوكالة الدولية لا يزال هو آلية الرصد الأساسية لمنع تحويل المواد النووية لاستخدامها في الأغراض العسكرية.

٢٦ - وأضاف أن وفده يدعو أيضا إلى التعاون التقني بين الدول النووية والدول غير النووية في موضوع الالتزامات الدولية المناسبة. وينبغي تزويد الوكالة الدولية بالموارد الكافية لتعزيز دورها باعتبارها السلطة المختصة المسؤولة عن التحقق والتأكد من الامتثال للاتفاقات، بما في ذلك البروتوكول الإضافي.

٢٧ - ومضى يقول إن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تساهم بشكل كبير في تحقيق أهداف نزع السلاح والأمن الدولي. ويعزز بدء نفاذ إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى وأفريقيا في عام ٢٠٠٩ الهيكل الأمني والسلمي الدولي. ويدعم وفده الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة والقرار الذي اتخذه المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥. ويشجع وفده أيضا الجهود الرامية إلى اعتماد صك ملزم دوليا يمنح ضمانات أمنية للدول غير النووية. ويتطلب كل من أهداف عدم الانتشار وإزالة جميع الترسانات النووية التعاون وتعزيز النظام الذي وضعه قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) عن أسلحة الدمار الشامل، وغير ذلك من

الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة. وينبغي أن يتم هذا التعاون تحت رعاية الأمم المتحدة بطريقة شفافة وغير تمييزية.

٢٨ - **السيد جينبايف** (قيرغيزستان): قال إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تواجه تحديات غير عادية، على الرغم من التطورات الإيجابية التي تشمل التوقيع على اتفاق جديد لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. وعلاوة على ذلك، بدأ نفاذ معاهدتين جديدتين لإنشاء منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية، على أساس ترتيبات تم التوصل إليها بحرية بين الدول، بما في ذلك منطقة من هذا النوع في آسيا الوسطى. وتضم الآن هذه المناطق، كما تم إبراز ذلك في مؤتمر الدول الأطراف والموقعة على معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، نصف الكرة الجنوبي بأكمله، وأجزاء من نصف الكرة الشمالي، بما في ذلك الأراضي التي كانت في السابق تشكل قاعدة للأسلحة النووية. وترد في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى أحكام تدعو إلى بذل جهود لمعالجة الضرر الذي أصاب بيئة المنطقة والذي نجم عن نشاط سابق في مجال الأسلحة النووية، كما ترد في المعاهدة مطالبة الأطراف بالانضمام إلى البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٢٩ - وأضاف أن بلده لا يزال يعتبر أن معاهدة عدم الانتشار تشكل حجر الزاوية في نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، ولكن بلده مضطر إلى الاعتراف بأن العالم قد تغير تغيرا ملحوظا في السنوات الأخيرة. فقد ظهرت تحديات لعدم الانتشار. ويتعين تكييف المعاهدة ونظام عدم الانتشار الأوسع لتغير الظروف، ومن بينها زيادة مخاطر الإرهاب النووي. فالضمانات الدولية والحماية المادية للمواد والمنشآت النووية هي خط الدفاع الأول ضد الإرهاب النووي. ومن الأهمية بمكان تعزيز دعم الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية لتقوية نظام الضمانات الدولية، بما في ذلك عن طريق اعتماد البروتوكول الإضافي بوصفه معيارا للضمانات.

٣٠ - وقال إن بلده يدعم أيضا الجهود المبذولة لتعزيز اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. وبالمثل، تسعى الآلية التي أنشأها قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) إلى التصدي لما تشكله جهات من غير الدول من تحديات جديدة لعدم الانتشار.

٣١ - وأضاف أن بلده يعلق أهمية كبيرة على مسألة تخفيف ما لتعدين اليورانيوم من آثار بيئية، وما يرتبط بذلك من أنشطة تتعلق بدورة الوقود النووي في إنتاج الأسلحة النووية. ويكرر بلده دعوة جميع الحكومات والمنظمات الدولية التي لديها خبرة في تنظيف الملوثات المشعة والتخلص منها إلى النظر في تقديم المساعدة الملائمة. وتم في بشكيك في نيسان/أبريل

٢٠٠٩ وفي جنيف في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ عقد اجتماعات حول المشاكل المرتبطة بالتخلص من النفايات المشعة ومخلفات اليورانيوم.

٣٢ - وأضاف أن التعليم والتدريب يلعبان دورا حيويا في تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، أشار إلى توصيات فريق الأمم المتحدة للخبراء الحكوميين حول هذا الموضوع (A/57/124) وإلى قرار الجمعية العامة ٥٧/٦٠. وتواصل اليابان ودول أطراف أخرى إثارة هذه القضية في سياق معاهدة عدم الانتشار، وقال إنه يحث الوفود على الانضمام إلى الجهود المبذولة لوضع خطوات عملية من أجل تنفيذ التدابير التي تدعو إليها دراسة الأمم المتحدة.

٣٣ - **السيد موللر** (جزر مارشال): أشار إلى أن جزر بلده، في الوقت الذي كانت فيه إقليما مشمولا بوصاية الأمم المتحدة، تم استخدامها في الخمسينيات موقعا لإجراء أكثر من ٦٥ تجربة سطحية للأسلحة النووية على نطاق واسع، الأمر الذي أدى إلى تشريد السكان وظهور مخاطر صحية خطيرة. وعلاوة على ذلك، تم بناء منشأة كبيرة للنفايات على واحدة من الجزر على بعد أمتار من المحيط. وتم في المؤتمرات الاستعراضية الأخيرة إثارة المسائل المتعلقة بإعادة التوطين الآمن، واستعادة الإنتاجية الاقتصادية، والمساعدة على تدارك الوضع والتخلص من النفايات بعد إجراء التجارب النووية، واعترفت الدول الأطراف بمسؤولية المسؤولين السابقين عن الأقاليم المشمولة بوصاية الأمم المتحدة. وقامت السلطة القائمة بالإدارة السابقة التي أجرت التجارب بمعالجة بعض هذه المسائل، غير أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. وذكّر الدول الأطراف أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتحمل بعض المسؤولية كذلك، ذلك أنه تم إجراء هذه التجارب بتفويض من مجلس وصاية الأمم المتحدة، على الرغم من احتجاجات أصحاب الالتماسات من سكان جزر مارشال.

٣٤ - وقال إن جزر مارشال صدقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتأمل أن يبدأ نفاذها قريبا. وإن وفده قلق للغاية لأنه لا يزال هناك عدد قليل من الدول، بعضها أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تواصل انتهاك قواعد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، محاولة على ما يبدو تصنيع واختبار أسلحة نووية. وتعيد جزر مارشال النظر في موقفها تجاه معاهدة راروتونغا المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ. ويرحب بلده بالاتفاق الجديد لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية الموقع بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، وبوثيقة استعراض الوضع النووي الصادرة عن الولايات المتحدة، فضلا عن مؤتمر القمة للأمن النووي الذي انعقد مؤخرا في واشنطن العاصمة.

٣٥ - **السيد أيسي** (بابوا غينيا الجديدة): أعرب عن تقديره للرئيس على جهوده الدؤوبة التي بذلها السنة الماضية من خلال المشاورات العالمية الواسعة النطاق مع الدول الأطراف، للتوصل إلى توافق للآراء يضمن الحفاظ على سلامة نظام عدم الانتشار الذي وضعته معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومنذ انعقاد المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠٠٥، تم اتخاذ مختلف التدابير التي عززت المعاهدة، لا سيما الإجراءات المشمولة في أحكام نزع السلاح الواردة في المادة السادسة، ومنها التوقيع الأخير على اتفاق تخفيض الأسلحة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي.

٣٦ - وفيما يتعلق بالمسائل الواردة في المادة السادسة، أشار إلى التعاون الذي تتيحه الوكالة الدولية في ميداني الصحة وإنتاج الأغذية. ويدعم أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ، بما في ذلك بابوا غينيا الجديدة، حقوق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في التمتع بفوائد استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، غير أن هذا الاستخدام ينبغي أن يتم في إطار التقليل إلى أدنى حد من مخاطر الانتشار، والتمسك بأعلى المعايير الدولية في مجال السلامة والأمن والضمانات.

٣٧ - وأضاف أن بابوا غينيا الجديدة، بوصفها دولة في منطقة جنوب المحيط الهادئ، تتمتع بالحماية الناشئة عن كونها في المنطقة الخالية من الأسلحة النووية التي أنشأتها معاهدة راروتونغا. وقال إنه يرحب بما أعلنته وزيرة خارجية الولايات المتحدة أن بلدها يعتزم التصديق على هذه المعاهدة، التي يمكن أن تحث دول أخرى في المحيط الهادئ على أن تفعل الشيء نفسه.

٣٨ - وأعرب عن الأمل في أنه سيصدق قريبا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية العددُ اللازم لكي تدخل حيز النفاذ. ويرحب بإعلان إندونيسيا عزمها على التصديق على المعاهدة، وقال إن بابوا غينيا الجديدة منخرطة حاليا في عملية التصديق.

٣٩ - **السيد ماهيغا** (جمهورية تترانيا المتحدة): قال إن وفده يؤيد تأييدا كاملا المعايير الخمسة التي وضعها الأمين العام لكي يتحقق نجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. وفي هذا الصدد، يحث المؤتمر على الاستفادة من الخطوات العملية الـ ١٣ المتعلقة بنزع السلاح النووي والمعتمدة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. وهناك اتجاه إيجابي لم يسبق له مثيل نحو نزع السلاح النووي، وينعكس ذلك في الاتفاق الجديد لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية المبرم بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي من أجل تخفيض مخزوناتهما من الأسلحة النووية تخفيضا كبيرا، وفي رؤية رئيس الولايات المتحدة أوباما المتمثلة في وجود عالم خالٍ من

الأسلحة النووية. ويؤمل أنْ يبشر كلا الأمرين بالتزام عالمي لا رجعة فيه بترع السلاح تتعهد به الدول الحائزة للأسلحة النووية والمجتمع الدولي ككل.

٤٠ - وفي هذا الصدد، تردد بلده في البداية في الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار لأنه رأى أن تخفيض وإزالة المخزونات النووية القائمة والتخلي عن نظريات الردع النووي شرط مسبق ضروري لتحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار بصورة جدية. وبما أن الحرب الباردة قد انتهت، وبدأت القوتان العظميان النوويتان تخفيض مخزوناتهما من الأسلحة النووية، انضم بلده إلى المعاهدة، ودعم الانضمام العالمي لها.

٤١ - أما من الناحية السلبية، فيساور وفده القلق بسبب انتشار الأسلحة النووية في السنوات الأخيرة، وبسبب المشاكل ذات الصلة التي نشأت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، فينبغي معالجة كل هذه الأمور بصورة جماعية وشفافة في إطار معاهدة عدم الانتشار. ولا يمكن للعمل من جانب واحد إلا أن يولد الشكوك والتوترات الإقليمية والدولية، فيستدعي الأمر إلى اتخاذ مجموعة من تدابير بناء الثقة. وترى تترانيا، بوصفها بلدا ناميا، ما للطاقة النووية من أهمية عظيمة كمصدر للطاقة وترى قيمة التكنولوجيات النووية في تنمية مجالات مثل إنتاج الأغذية، ومعالجة الآثار الضارة لتغير المناخ، والتطبيقات في مجال الطب والعلوم المتصلة به.

٤٢ - وأضاف أن لتترانيا موارد معروفة من اليورانيوم، وستواصل العمل مع الوكالة الدولية من أجل تطوير تكنولوجيات نووية. وتواصل أفريقيا جهودها الجماعية لتعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار من خلال اتّباع نُهج ومبادرات إقليمية، مثل معاهدة بيليندابا التي جعلت من أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، الأمر الذي عزز نظام عدم الانتشار وشجع على التعاون على استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وعلى نزع السلاح. والاتحاد الأفريقي في سبيل إنشاء اللجنة الأفريقية المعنية باستخدام الطاقة النووية في تنمية الدول الأعضاء في الاتحاد. وتشجع تترانيا على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وتنفيذها بصورة فعالة في مناطق أخرى بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط التي يسودها الاضطراب بشكل دائم.

٤٣ - **السيد السعدي** (اليمن): قال إن التعددية والشفافية والحوار تشكل أفضل وسيلة لتعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح. وركائز المعاهدة الثلاث كلها ضرورية وتعزز بعضها البعض. ويظل اليمن ملتزما بأهداف المعاهدة، ويحرص على أن هذه الأسلحة ومكوناتها لا تعبر حدوده.

٤٤ - وأضاف أن مبدأ الردع النووي الذي لا يزال ساريا يشكل مصدر قلق، كما أنه يتم الاستمرار في تطوير أسلحة نووية جديدة. وتقوم الاستراتيجيات الأمنية على حيازة واستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية مما يقوض مصداقية وشرعية نظام عدم الانتشار. وإلى أن يتحقق القضاء الشامل على الأسلحة النووية، ينبغي حظر استخدامها والتهديد باستخدامها، وينبغي أن تحصل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على ضمانات أمنية. ومما يستحق الترحيب به التطورات الأخيرة في موضوع عدم الانتشار ونزع السلاح، الأمر الذي ينبغي أن يؤدي إلى اتخاذ مزيد من الخطوات العملية. ويحث بلده جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على إجراء مفاوضات ثنائية أو متعددة الأطراف بهدف تحقيق نزع السلاح.

٤٥ - ومضى يقول إن سياسات إسرائيل النووية يمكن أن تسبب سباق تسلح في المنطقة. وإن صمت المجتمع الدولي سمح لإسرائيل بمواصلة رفضها الانضمام إلى المعاهدة وتحديها للقرارات الدولية ذات الصلة. وينبغي إخضاع منشآت إسرائيل النووية للضمانات الشاملة التي وضعتها الوكالة الدولية. ويتعين على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات من أجل ضمان تنفيذ قرارات الوكالة الدولية ذات الصلة، ناهيك عن قراراته المتعلقة بنزع السلاح النووي، بما في ذلك القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

٤٦ - ومن أجل ضمان المحافظة على مصداقية مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥، يتعين على البلدان الحائزة للأسلحة النووية التي دعمت القرار المتعلق بالشرق الأوسط أن تؤكد مجددا التزامها الكامل بأهداف القرار. وينبغي وضع آليات عملية من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٤٧ - وقال إن للدول الأطراف في المعاهدة الحق في امتلاك وتطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية بدون عائق. وينبغي أن تتم هذه الأنشطة بروح من الشفافية وبالتعاون الكامل مع الوكالة الدولية. وينبغي أن تقدم الدول المتقدمة المساعدة التقنية إلى الدول النامية لتطوير الطاقة النووية لاستعمالها في الأغراض السلمية.

٤٨ - استأنف السيد كباكتولان (الرئيس) رئاسة الجلسة.

٤٩ - **السيد باعمر** (عمان): قال إن المعاهدة تشكل حجر الزاوية في النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، وعليه يجب المحافظة عليها. غير أن فشل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ أدى إلى طريق مسدود في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمعالجة المسائل المتعلقة بالأسلحة النووية. ومما سمح بتمديد المعاهدة في عام ١٩٩٥ اعتماد القرار المتعلق بالشرق الأوسط. وكانت حجة معظم الدول في المنطقة أن رفض إسرائيل

الانضمام إلى المعاهدة يعرض هذه الدول إلى خطر هجوم نووي. وهذه الحالة لم تتغير. وبذلك أصبحت المعاهدة سببا لعدم الاستقرار بالنسبة لجميع الدول في الشرق الأوسط باستثناء إسرائيل، الأمر الذي يؤدي إلى خطر حدوث سباق تسلح إقليمي. وإن صمت المجتمع الدولي مكّن إسرائيل من أن تستمر في رفضها الانضمام إلى المعاهدة.

٥٠ - وأضاف أن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ أكدت على أهمية قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. وينبغي الاستفادة من المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ من أجل اتخاذ خطوات عملية فورية ترمي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وعدم القيام بذلك من شأنه أن يشير إلى تآكل كبير في الأسس القانونية والسياسية والعملية للمعاهدة. ومن الأهمية بمكان التأكيد على هدف عالمية المعاهدة. ومن الصعب على الدول الأطراف أن تقبل المزيد من الالتزامات بينما تواصل الدول غير الأطراف في تطوير منشآتها النووية والاستفادة من التعاون الدولي. ويجب أيضا التمسك بحق الدول الأطراف غير القابل للتصرف في تطوير واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٥١ - وقال إن وفده يرحب بالتوقيع في نيسان/أبريل ٢٠١٠ على معاهدة جديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. ويؤمل أن الروح الإيجابية التي أبداها رئيس الولايات المتحدة سوف تسهّل تحقيق أهداف المؤتمر، ومن ثم تمكينه من إحراز تقدم في القرار المتعلق بالشرق الأوسط، والمضي قدما في بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

٥٢ - **السيدة براون** (جامايكا): قالت إن سبب التشكيك في شرعية المعاهدة هو سوء استخدام التكنولوجيا النووية، والتهديد الذي يشكله حصول جهات من غير الدول على الأسلحة النووية، وانتشار الخبرة النووية سرا، وعدم الامتثال للالتزامات بموجب المعاهدة. والمؤتمر فرصة لتجديد التصميم الدولي على تحقيق أهداف المعاهدة والاستفادة من التطورات الإيجابية الأخيرة، بما في ذلك الخطاب التاريخي الذي ألقاه رئيس الولايات المتحدة في براغ في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، والمعاهدة الجديدة التي وقعتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، واعتماد مؤتمر نزع السلاح برنامج عمل بعد مضيّ عقد من الجمود، واجتماع القمة لمجلس الأمن للأمم المتحدة حول عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، ومؤتمر القمة للأمن النووي المنعقد مؤخرا في واشنطن العاصمة. وما زالت هناك تحدّيات كثيرة، بما في ذلك إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة، وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٥٣ - وبسبب التركيز على عدم الانتشار على حساب الركيزتين الأخريين في المعاهدة، فشلت الدول الحائزة للأسلحة النووية في أداء دورها بموجب ''الصفقة الكبرى''، ويتعين عليها أن تثبت حسن نيتها في المناقشات حول معاهدة تتعلق بنزع السلاح العام والكامل، كما هو منصوص عليه في المادة السادسة من المعاهدة. ولن تشجع زيادة المخزونات إلا إلى اختلاق مزيد من الذرائع لحيازة الأسلحة النووية.

٥٤ - وإن جامايكا بوصفها واحدة من أوائل البلدان الموقعة على معاهدة تلاتيلولكو لحظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ترحب ببدء نفاذ إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في كل من أفريقيا وآسيا الوسطى في عام ٢٠٠٩، وتعرب عن دعمها لمنغوليا لقيامها بإضفاء الطابع المؤسسي على مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية. ونظرا لقرب جامايكا من خطوط الملاحة الدولية، فإن بلدها يشدد بصفة خاصة على حماية المناطق الخالية من الأسلحة النووية من التهديد الذي تشكله وقوع الحوادث الناجمة عن النقل العابر للنفايات النووية وغير ذلك من المواد الخطرة. وأدت أزمة الوقود الأخيرة إلى تزايد أهمية استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وينبغي أن تكون للدول التي تمتثل إلى آليات ضمانات الوكالة الدولية القدرة على الاستفادة غير المقيدة من فوائد استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٥٥ - **السيد غوماكوي** (بوتسوانا): قال إن بلده يعلق أهمية كبيرة على التطبيقات السلمية للطاقة النووية في مجالات الزراعة والطب وإدارة الموارد، ويدعم نداء المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل الحصول على تمويل كافٍ لبرنامج التعاون التقني الذي وضعته الوكالة. وقال إن بلده وقّع على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، ومدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها، والاتفاق التكميلي المنقح المتصل بتوفير الوكالة الدولية المساعدة التقنية. ووقّع بلده أيضا على اتفاق الضمانات للوكالة الدولية بالإضافة إلى البروتوكول الإضافي، وسنّ في عام ٢٠٠٦ القانون الوطني للحماية من الإشعاعات بغية إدراج أحكام الاتفاقات الدولية ذات الصلة في قانونه الوطني. وأعرب عن تأييده لدعوة الأمين العام إلى عقد مؤتمر لاستعراض تنفيذ الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وإن بلده من البلدان الموقعة على معاهدة بيليندابا التي أنشأت منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. وانضم إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ويأمل بدء النفاذ السريع لهذه المعاهدة. وأعرب عن التفاؤل في أن نكسات عام ٢٠٠٥ لن تكرر في المؤتمر الاستعراضي الراهن.

٥٦ - **السيد بريز غوتييريز** (غواتيمالا): قال إنه يدعو إلى الانضمام العالمي إلى المعاهدة والوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في المؤتمرات الاستعراضية السابقة. والمؤتمر الحالي يتيح فرصة هامة لإحراز تقدم نحو وضع آليات موضوعية للتحقق من الامتثال لركائز المعاهدة الثلاث. وتحتاج الخطب الإيجابية التي نسمعها من الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تترجم إلى أعمال. وفي هذا الصدد، فإن المعاهدة الأخيرة التي وقعتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، ومراجعة الوضع النووي الذي قامت به الولايات المتحدة خطوتان في الاتجاه الصحيح.

٥٧ - وأضاف أن الخطوات العملية الـ ١٣ التي تم اعتمادها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ تشكل نقطة انطلاق جيدة لتحقيق مزيد من التقدم. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح البدء فورا في التفاوض حول كل من معاهدة تتعلق بالمواد الانشطارية، وصك بشأن الضمانات الأمنية السلبية، ويجب المحافظة على الوقف الاختياري للتجارب النووية إلى أن يبدأ نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. كما يجب التعامل مع نزع السلاح وعدم الانتشار على قدم المساواة. وأكد على أهمية اتباع الوكالة الدولية نهجا شفافا وغير تمييزي في التحقق من الطبيعة السلمية لبرامج الطاقة النووية. وحث اللجنة التحضيرية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على إزالة العقبات المالية التي تحول دون قيام بلدان مثل بلده بالتصديق على المعاهدة.

٥٨ - ومضى يقول إن بلده فخور بالتوقيع على معاهدة تلاتيلولكو التي أنشأت منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبالمشاركة في مؤتمر الدول الأطراف والموقعة على معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومنغوليا، علما بأن بيانها الختامي يشكل مساهمة هامة في المؤتمر. وأعرب عن الأسف لأنه لم يتم تنفيذ القرار المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها في عام ١٩٩٥. ويتيح المؤتمر فرصة للدول الأطراف لكي تعيد إلى المعاهدة مصداقيتها من خلال الوفاء بالتزاماتها التي تشكل أساس ''الصفقة الكبرى'' الأصلية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة للأسلحة النووية.

٥٩ - **السيد السديري** (المملكة العربية السعودية): قال إن استمرار فشل المجتمع الدولي في الضغط على إسرائيل للانضمام إلى المعاهدة وإخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية يهدد دخول الشرق الأوسط بأكمله في سباق للتسلح النووي الإقليمي. وسبق أن قدم بلده تقريرا إلى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ حول الخطوات اللازمة لتعزيز إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وتعتمد الجمعية العامة للأمم المتحدة، كل سنة منذ عام ١٩٧٤، قرارا يدعم إنشاء مثل هذه المنطقة. ويحث المؤتمر على توجيه دعوة إلى المدير العام للوكالة الدولية لمتابعة القرار المتعلق بقدرات إسرائيل النووية الذي اعتمده مؤتمرها العام في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وتخفيض تعاون الوكالة التكنولوجي مع إسرائيل إلى أن ينضم هذا البلد إلى المعاهدة.

٦٠ - وأضاف أن بلده قدم تقريره الوطني إلى اللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ١٥٤٠ (٢٠٠٤) عن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، ويعتزم تنظيم حلقة عمل إقليمية حول تنفيذ هذا القرار. وأبرم في الآونة الأخيرة اتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو على استعداد أن يمارس حقه في تطوير برنامج نووي سلمي تحت رعاية مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة التي سيتم إنشاؤها قريبا.

٦١ - وأعرب عن قلقه إزاء العقبات التي تواجهها المفاوضات بشأن برنامج جمهورية إيران الإسلامية النووي، ويشجع هذا البلد على التعاون مع الوكالة الدولية بهدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وأثنى على نجاح مؤتمر القمة للأمن النووي في واشنطن العاصمة. وحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة وتنفيذ الخطوات الـ ١٣ التي تم اعتمادها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، على أن يوضع في الاعتبار أن أفضل الضمانات ضد استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية هو إزالتها بشكل كامل.

٦٢ - **السيد وولكوت** (أستراليا): قال، متحدثا بالنيابة عن مجموعة فيينا للدول العشر (أستراليا وأيرلندا والدانمرك والسويد وفنلندا وكندا والنرويج والنمسا ونيوزيلندا وهنغاريا وهولندا)، إن تركيز المجموعة، سعيا منها إلى تعزيز دور معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كان على مراجعة المادتين الثالثة والرابعة من المعاهدة، أي على مراجعة الركيزتين المتعلقتين بعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وتحقيقا لهذه الغاية، أعدت وقدمت المجموعة ورقات عمل حول سبعة مواضيع، ألا وهي استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، والنهج المتبعة في دورة الوقود النووي، والامتثال والتحقق، ومراقبة الصادرات، والسلامة النووية، والحماية المادية والاتجار غير المشروع، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (NPT/CONF.2010/WP.15-21). وتقترح كل ورقة صيغة محددة تُستعمل في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. وتم إعداد ورقة عمل منفصلة تتضمن عناصر خطة عمل تطلّعية ليعتمدها المؤتمر (NPT/CONF.2010/WP.38).

٦٣ - **السيد بودينغ** (سان مارينو): قال إنه يرحب بحماس الدول الأطراف وعزيمتها على تحسين معاهدة عدم الانتشار، وفي نهاية المطاف إزالة جميع الأسلحة النووية. والمعاهدة أداة

فريدة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ويجب أن يكون المجتمع الدولي حازما في إعادة تأكيد التزامه بوجود عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وتسعى سان مارينو، شأنها في ذلك شأن الكثير من الدول الصغيرة، إلى تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار. وفي هذا الصدد تثني على التزام رئيس الولايات المتحدة أوباما والرئيس الروسي ميدفيديف بتخفيض ترسانة بلديهما النووية تخفيضا كبيرا.

٦٤ - وأضاف أن سان مارينو تحث جميع الدول على التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إذا لم تكن قد فعلت ذلك بعد، وتثني على تلك البلدان التي قررت إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والإبقاء عليها. ويتزايد الطلب على الطاقة النووية غير أنه ينبغي ألا تستعمل هذه التكنولوجيا إلا للأغراض السلمية من أجل مواصلة التنمية الاقتصادية والنمو الاجتماعي. ومن شأن التكنولوجيا الجديدة أن توفر وسائل التطوير الآمن للمحطات النووية في المستقبل، بالإضافة إلى كثير من التطبيقات السلمية الأخرى. وتحث سان مارينو جميع الدول الأطراف على دعم جهود الوكالة الدولية من خلال تأكيد سلطتها وتزويدها بموارد جديدة للاضطلاع بمهمتها.

٦٥ - **السيد توث** (اللجنة التحضيرية لمنظمة الحظر الشامل للتجارب النووية): قال إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على الرغم من التحديات الكثيرة لسلطتها، تتمتع المعاهدة الآن بدعم شبه عالمي، نتيجة توقيع ١٨٢ دولة عليها وتصديق ١٥١ دولة عليها، غير أنه ما زال يتعين على تسعة بلدان ترد في المرفق ٢ التصديق عليها لكي يبدأ نفاذها الذي سيكون تعبيرا واضحا عن الثقة العالمية في نظام واسع النطاق لعدم الانتشار ونزع السلاح. وأصدر مؤتمر تسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، المنعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في نيويورك، بيانا ختاميا شديد اللهجة يدعو فيه باقي الدول إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة.

٦٦- وأضاف أن معاهدة الحظر الشامل توفر حاجزا قانونيا منيعا ضد التجارب النووية ومن ثم تضع حدّا لتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية وتصاميم جديدة لها على يد دول حائزة لها الآن ودول يحتمل أن تكون حائزة لها في المستقبل، كما أن المعاهدة بمثابة تدبير قوي لبناء الثقة والأمن. ونظام التحقق بموجب المعاهدة على وشك الاكتمال: فقد أرسلت بالفعل ٨٠ في المائة من محطات الرصد العالمي التابعة للنظام بيانات إلى المقر في فيينا. وللمعاهدة، كأداة لعدم الانتشار النووي، أهمية مماثلة. ومن شأن جعل المعيار الدولي الفعلي ضد التجارب النووية ملزما قانونا، من خلال بدء نفاذ المعاهدة، أن يغلق الباب بصورة نهائية أمام واحد من سبل الانتشار. ويظل نظام ضمانات الوكالة الدولية المعيار القانوني الحاسم في

التحقق من الأنشطة النووية السلمية لدولة من الدول، إلا أن آلية الامتثال في المراحل الأولى تعرضت لضغوط شديدة في السنوات الأخيرة. ومع عودة ظهور الطاقة النووية في العديد من الدول القادرة على السيطرة على تكنولوجيا دورة الوقود النووي، أصبح بصورة متزايدة التمييز بين التكنولوجيات المستخدمة في الأغراض السلمية وتلك المستخدمة في الأغراض العسكرية مسألة سياسية وقانونية و لم يعد التمييز بينهما مسألة تكنولوجية.

٦٧ - وبمجرد أن يصبح العمل بنظام التحقق بموجب معاهدة الحظر الشامل ساريا تماما، يمكن التعامل مع عدم الامتثال بطريقة محددة ومتفق عليها مسبقا. وفي ضوء المخاوف المتزايدة من عدم الالتزام في مجالات أخرى بنظام عدم انتشار الأسلحة النووية، تصبح آليات الامتثال الكامنة في صلب معاهدة الحظر الشامل ذات أهمية كبيرة لتعزيز ما لمعاهدة عدم الانتشار من أهداف عامة.

٦٨ - وقال إن نظام عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي الذي يستند بشكل محض إلى معاهدة عدم الانتشار يواجه تحديات من العديد من الجبهات. وما لم تتصدَّ الدول الأطراف للمسائل الصعبة المعروضة عليها بهدف تعزيز النظام العام لعدم الانتشار ونزع السلاح، سوف تنمو خلافات، وسوف يغتنم البعض الفرص لكسر توافق الآراء، مما سيؤدي إلى نتائج فاشلة أو ضعيفة.

٦٩ - وأضاف أن إحراز تقدم في تحقيق الهدف المتمثل في بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل يمكن أن يؤدي إلى تجسير الهوة التي تفصل بين أطراف معاهدة عدم الانتشار بشأن كل ركيزة من الركائز الثلاث. ومعاهدة الحظر الشامل جزء لا يتجزأ من النظام الشامل لعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. وتتمتع المعاهدة بعضوية شبه عالمية، ونظام التحقق فيها على وشك الاكتمال، وتم تجربته واختباره إثر قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتفجيرين تجريبيين نووين.

٧٠ - **السيدة فاغنر** (الاتحاد البرلماني الدولي): قالت إن نزع السلاح النووي وتحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية مسألتان تهمان الناس في كل أنحاء العالم بصورة مباشرة للغاية. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، اعتمد الاتحاد البرلماني الدولي قرارا بشأن دور البرلمانات في تعزيز عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، وضمان بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر، فتشمل المعاهدة سلسلة من التوصيات العملية حول ما ينبغي أن تفعله البرلمانات لتأمين التصديق العالمي على معاهدة الحظر الشامل، وتعزيز خطة الأمين العام للأمم المتحدة المؤلفة من خمس نقاط لنزع السلاح

النووي، والعمل من أجل تخفيض مخزونات الأسلحة النووية، وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، والبدء في مفاوضات حول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

٧١ - وقال إن البرلمانيين، بعد مرور عام واحد، قدموا تقارير عما فعلوه متابعةً للقرار. ويتراوح عملهم بين تجريم الأنشطة المحلية في مجال الأسلحة النووية وبين وضع تشريعات تقوم على أساسها صناديق المعاشات التقاعدية الحكومية بسحب استثماراتها من الشركات المتورطة في إنتاج الأسلحة النووية ونظم إيصالها. وعلى الصعيد الإقليمي، يعمل البرلمانيون مع شركاء حول مقترحات لنزع الأسلحة النووية وعدم انتشارها على الصعيد الإقليمي، ويبذلون الجهود من أجل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر.

٧٢ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، وجّه الأمين العام للأمم المتحدة رسالة يسلط فيها الضوء على أهمية المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ وجهود البرلمانيين المبذولة للمضي قدما في اقتراح وضع اتفاقية بشأن الأسلحة النووية - وهو أحد الأجزاء الرئيسية في خطته المؤلفة من خمس نقاط - وشجع الأمين العام البرلمانيين على بذل المزيد من الجهود للتوصل إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية. واعتمدت عدة برلمانات قرارات برلمانية تدعم وضع اتفاقية بشأن الأسلحة النووية أو بشأن خطة أشمل تتناول نقاط الأمين العام الخمس.

٧٣ - وخلال الأسبوع الأول من المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، عقد الاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع الشبكة البرلمانية لنزع السلاح النووي، حوارا برلمانيا في مقر الأمم المتحدة عن دور البرلمانيين في التشجيع على عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. ومن بين المواضيع الرئيسية التي برزت، الحاجة إلى الاعتراف بالزخم المتنامي نحو نزع السلاح النووي والعمل من أجله؛ والدور الذي يمكن أن تلعبه المناطق الخالية من الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في تطوير المكونات المؤسسية والتقنية لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية؛ والدور الذي يمكن أن يلعبه البرلمانيون لدعم نزع السلاح النووي عن طريق التخلص التدريجي من الأسلحة النووية المذكورة في العقائد الأمنية لبلدانهم؛ واستكشاف المتطلبات القانونية والتقنية والمؤسسية والسياسية لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية؛ وما تستفيده التنمية من نزع السلاح النووي نتيجة تحرير الموارد لاستخدامها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وأهمية التعاون بين المشرعين والحكومات والمجتمع المدني؛ وأهمية نزع السلاح وثقافة السلام في تنمية مناصرين سياسيين لدعم ما يقوم به البرلمانيون والحكومات من أجل نزع السلاح النووي.

٧٤ - **السيد الأسد** (المراقب عن جامعة الدول العربية): قال، متحدثا بالنيابة عن جامعة الدول العربية، إنه على الرغم من أن كلا من مؤتمر القمة للأمن النووي الذي انعقد في

واشنطن العاصمة ومن اتفاق تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الذي تم التوقيع عليه مؤخرا بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي تطوران واعدان، إلا أنه لم يتم التطرق إلى القضايا الرئيسية التي تعيق إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. فلا يزال هناك اختلال في التوازن بين نزع السلاح الذي تم التعامل معه على أنه هدف طويل الأجل تحققه الدول الحائزة للأسلحة النووية في المستقبل البعيد، وبين عدم الانتشار الذي يُنتظر من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تتخذ بشأنه الآن إجراء فوريا.

٧٥ - وأضاف أنه تم الإعلان عن مواقف جامعة الدول العربية في مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في سرت في الجماهيرية العربية الليبية في آذار/مارس ٢٠٠٩، وتم تفصيل هذه المواقف في ورقات العمل التي قدمتها مختلف الدول العربية في المؤتمر الاستعراضي. وقال إنه يدعو المؤتمر إلى اعتماد قرارات تحظر تطور وإنتاج أسلحة نووية جديدة، وتحظر استخدام أو التهديد باستخدام أسلحة نووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وينبغي عدم فرض التزامات جديدة على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية قبل الوفاء بالتعهدات التي تم تقديمها بالفعل في مؤتمرات سابقة. وينبغي ألا تكون عالمية المعاهدة هدفا بلاغيا طويل الأجل بل أولوية ملحة، وينبغي أن تدفع الدول الثلاث التي ما زالت مصممة على رفض الانضمام إلى المعاهدة ثمن هذا الرفض. وشدد على أولوية الحق في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وأعرب عن عدم اتفاقه مع هؤلاء الذين يحثون على جعل البروتوكول الإضافي إلزاميا.

٧٦ - ومضى يقول إن الدول العربية تعلق أهمية خاصة على القرار المتعلق بالشرق الأوسط والمعتمد في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥. وكان هذا القرار حافزا هاما للدول العربية من أجل الانضمام إلى المعاهدة، وعنصرا أساسيا من عناصر الاتفاق على تمديدها إلى أجل غير مسمى. غير أنه لم يتم، خلال السنوات الـ ١٥ منذ اعتماد هذا القرار، اتخاذ خطوة واحدة من أجل تنفيذه. ودعا المؤتمر إلى اتخاذ خطوات عملية نحو تنفيذ هذا القرار، وحث الوكالة الدولية للطاقة الذرية على متابعة القرار المتعلق بالقدرات النووية الإسرائيلية الذي تم اعتماده في مؤتمرها العام في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. ولم تؤد الحجة التي قدمتها بعض البلدان ومفادها أنه ينبغي ربط اتخاذ إجراء بشأن برنامج إسرائيل النووي بإيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي إلا إلى تشجيع بلدان أخرى على الاعتقاد بأن حيازة الأسلحة النووية أمر أساسي لأمنها. ومن شأن إخضاع المنشآت النووية الإسرائيلية لضمانات الوكالة الدولية، وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط أن يجنّب المنطقة سباق تسلح غير ضروري. والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ فرصة هامة لتعجيل تنفيذ قرارات المؤتمرات السابقة، لا سيما قرارات مؤتمري عام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٠، واستعادة التوازن بين ركائز المعاهدة الثلاث.

٧٧ - **السيد دو كانتو** (الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر ومراقبة المواد النووية): قال إن إنشاء الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر ومراقبة المواد النووية جاء نتيجة اتباع نهج ثنائي في مجال عدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وبينما تعترف البرازيل والأرجنتين بالحق السيادي لكل أمة في الحصول على التكنولوجيا النووية لأغراض التنمية العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية لسكانها، وقّعتا على اتفاق للقيام على نحو مشترك بإدارة استخدام الطاقة النووية في كل بلد بشكل حصري في الأغراض السلمية، فأنشأتا نظاما مشتركا لحصر ومراقبة المواد النووية تديره الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية. ويفترض الاتفاق وجود التزام واضح ومحدد باستخدام جميع المواد والمنشآت النووية الخاضعة للولاية أو الرقابة الوطنية بشكل حصري في الأغراض السلمية.

٧٨ - وأضاف أنه تم القيام بالأنشطة النووية خلال السنوات الـ ١٨ الماضية في البلدين بموجب اتفاق رباعي بين البرازيل، والأرجنتين، والوكالة البرازيلية - الأرجنتينية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق الضمانات. وبموجب الاتفاق الرباعي، التزمت كلتا الدولتين بقبول تطبيق الضمانات على جميع الأنشطة النووية التي تضطلعان بها في إطار ولايتهما ورقابتهما، وفي إطار هدف واحد ألا وهو الحرص على أنه لن يتم تحويل هذه المواد لاستخدامها في أغراض تتعلق بالأسلحة النووية.

٧٩ - ومنذ تأسيس الوكالة، أجري أكثر من ١ ٠٠٠ تفتيش في البلدين. والنظام الذي وضعته الأرجنتين والبرازيل فريد من نوعه، ويتمثل بتميّز واضح مقارنة باتفاقات الضمانات بصفة عامة. ويتجاوز الاتفاق الرباعي نظام الضمانات القياسي الذي يربط بين دولة طرف والوكالة الدولية. فهو يضم دولتين طرفين متجاورتين ووكالة أنشأتها الدولتان والوكالة الدولية للطاقة الذرية، الأمر الذي يشكل نظام ضمانات أكثر شمولا.

٨٠ - ومن المنتظر أن تلعب الطاقة النووية دورا رائدا في تلبية تزايد الاحتياجات من الطاقة. غير أن عدم الاستقرار السياسي أدى أيضا إلى ظهور قلق فيما يتعلق بإمكانية تحويل المواد النووية لاستخدامها في أغراض غير سلمية. وتتمثل أحد المهام في جعل توليد الطاقة النووية ذا جدوى من الناحية الاقتصادية وآمنا في حد ذاته، الأمر الذي يتطلب في جملة أمور التفاهم والتعاون بين الأمم. وقررت الأرجنتين والبرازيل تنشيط برامجهما في مجال الطاقة النووية، مما أضاف مغزى لدور الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية في أنشطة التفتيش والحصر والمراقبة التي تقوم بها. وحث الدول الأطراف على النظر في إنشاء أنظمة ضمان إقليمية مستقلة وموثوقة بالتعاون مع الوكالة الدولية، والحرص في نفس الوقت على حسن استخدام الموارد المحلية.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.

NPT/CONF.2010/SR.10

Distr.: General
19 October 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

محضر موجز للجلسة العاشرة*

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٢ أيار/مايو ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد كاباكتولان ..... (الفلبين)

المحتويات

تنظيم الأعمال

* لم يتم إعداد محضر موجز للجلسة التاسعة. والبيانات التي قدمتها المنظمات غير الحكومية في تلك الجلسة متاحة من خلال الموقع الإلكتروني للمؤتمر http://un.org/en/conf/npt/2010/ngopresentations.shtml.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وتبيانها في مذكرة وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدوره** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة وسائر محاضر الجلسات في وثيقة تصويب.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

تنظيم الأعمال (NPT/CONF.2010/DEC.1)

١ - **الرئيس:** اقترح أن يعتمد المؤتمر الاقتراح التالي: ”إن المؤتمر، بصرف النظر عن مقرره السابق بشأن إحالة البنود إلى اللجنة الرئيسية، يوافق على معالجة المسائل المؤسسية داخل الهيئة الفرعية المنشأة ضمن إطار اللجنة الثالثة وطبقاً للمقرر المعتمد في ٥ أيار/مايو ٢٠١٠ بشأن الهيئات الفرعية والوارد في الوثيقة NPT/CONF.2010/DEC.1“.

٢ - تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

NPT/CONF.2010/SR.11

Distr.: General
12 July 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

محضر موجز للجلسة الحادية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ١٤ أيار/مايو ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد كاباكتولان ..... (الفلبين)

المحتويات

تقارير اللجان الرئيسية

وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر

تقرير لجنة وثائق التفويض

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب أن تقدَّم التصويبات بإحدى لغات العمل في مذكرة وتُدرَج في نسخة من المحضر. ويجب أن ترسل التصويبات في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

سيصدر أي تصويب لمحضر هذه الجلسة وأية جلسات أخرى في وثيقة تصويب.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

تقارير اللجان الدائمة

التقارير المرحلية للجان الرئيسية

١ - **الرئيس:** قال إن الغرض من الجلسة العامة المعقودة هو تقييم التقدُّم المحرَز حتى الآن من جانب اللجان الرئيسية والهيئات الفرعية المناظرة الثلاث، وكذلك من جانب لجنة وثائق التفويض. ودعا رؤساء اللجان الرئيسية الثلاث إلى إبلاغ المؤتمر بالتقدُّم الذي حققته اللجان التي يرأسونها.

٢ - **السيد تشيدياأوسيكو** (زمبابوي): تحدّث بصفته رئيس اللجنة الرئيسية الأولى وقال إن اللجنة قد عقدت ثلاثة اجتماعات جرى خلالها الاستماع إلى عدد من البيانات العامة ومناقشة مسائل معيّنة. وذكر أن اللجنة في وضع يسمح لها بتقديم تقرير إلى الرئيس، وكذلك الهيئة الفرعية التابعة لها التي عقدت ثلاثة اجتماعات بشأن المسائل المتعلقة بنزع السلاح والتأكيدات الأمنية. وسوف يُعلَن قريباً عن توزيع الوثيقتين.

٣ - **السيد يلشينكو** (أوكرانيا): تحدث بصفته رئيس اللجنة الرئيسية الثانية وقال إن اللجنة عقدت أربع جلسات عامة، في حين عقدت الهيئة الفرعية للجنة اجتماعين مغلقين. وأضاف قائلاً إنه بعد مناقشة البنود التي أحيلت إلى اللجنة عكفت اللجنة على إجراء مناقشة تفاعلية بشأن البنود المختلفة، وخاصة تعزيز نظام الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية والأمن النووي. وقد قُدِّمت إلى الرئيس مشاريع تقارير اللجنة والهيئات الفرعية وسوف يُنظَر فيها في الأسبوع القادم وفقاً لبرنامج العمل الذي سيجري توزيعه قريباً.

٤ - **السيد ناكاني** (اليابان): تحدث بصفته رئيس اللجنة الرئيسية الثالثة وقال إن اللجنة قد عقدت أربعة اجتماعات لبحث بنود جدول الأعمال المحالة إليها. وبالإضافة إلى تبادل الآراء بشكل عام فإن المناقشات المركّزة تناولت مسائل معيّنة من بينها مسائل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، والسلامة النووية، والتعاون التقني، والترتيبات النووية المتعددة الأطراف بما يشمل إمدادات الوقود النووي. وأضاف قائلاً إن اللجنة ستواصل مناقشاتها البنّاءة في فترة ما بعد الظهر مع التركيز على إمدادات الوقود النووي. وسوف يقدَّم مشروع التقرير إلى الرئيس قريباً. وعقدت الهيئة الفرعية اجتماعها الأول في ١١ أيار/مايو وأدلى ١٦ وفداً ببيانات لمعالجة مسائل في إطار المادتين ٩ و ١٠ من معاهدة عدم الانتشار. وأعدّت الهيئة الفرعية أيضاً تقريراً سيقدّم قريباً إلى الرئيس. وأشار إلى أن الهيئة الفرعية تخطّط لأن

تجتمع مرتين خلال الأسبوع القادم من أجل النظر في مشروع التقرير، وهي تأمل في أن يُعتَمد التقرير بتوافق الآراء كي يُدرَج في تقرير اللجنة.

٥ - **الرئيس:** قال إن تقارير اللجان الرئيسية قد قُدِّمت إليه بالفعل كتابة. وأشار إلى أنه سوف تُدرَج في التقارير، إلى أقصى حدٍ ممكن، عناصر إضافية تستند إلى المناقشات التي ستجرى في الاجتماعات التي ستُعقد في ذلك اليوم. وقال إنه سيعتَبر أن المؤتمر يرغب في أن يحيط علماً بالتقارير المرحلية التي ستقدمها اللجان الرئيسية.

٦ - وقد تقرّر ذلك.

وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر

تقرير لجنة وثائق التفويض

(NPT/CONF.2010/CC/L.1)

٧ - **الرئيس:** دعا رئيس لجنة وثائق التفويض إلى إبلاغ المؤتمر بالتقدّم الذي أحرزته اللجنة في عملها.

٨ - **السيد مؤمن** (بنغلاديش): تحدّث بصفته رئيس لجنة وثائق التفويض وقدَّم التقرير المؤقت للجنة (NPT/CONF.2010/CC/L.1) الذي يتضمّن معلومات عن الوضع بالنسبة لوثائق التفويض التي جرى استلامها حتى ١٣ أيار/مايو ٢٠١٠. وقال إن اللجنة قد اجتمعت مرتين لفحص وثائق التفويض الخاصة بالممثلين الذين يشاركون في المؤتمر. واستناداً إلى المعلومات التي وردت من الأمين العام للمؤتمر قررت اللجنة قبول وثائق التفويض الخاصة بدول أطراف مشاركة في المؤتمر عددها ١٦٥ دولة وذلك على أساس أن الوفود التي لم تقدِّم وثائق تفويضها بالشكل المطلوب وفقاً للقاعدة ٢ من القواعد الإجرائية سوف تقدّمها في أقرب وقت ممكن. ومن المقرّر مبدئياً أن تجتمع اللجنة في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠ لاستعراض الوضع.

٩ - **الرئيس:** قال إنه سيعتَبر أن المؤتمر يرغب في الإحاطة علماً بالتقرير المؤقت للجنة وثائق التفويض.

١٠ - وقد تقرّر ذلك.

١١ - **الرئيس:** أشار إلى المبادئ التوجيهية للوثائق التي أبلغت إلى الوفود قبل المؤتمر، وقال إنه في حين أن وفوداً عديدة قدّمت وثائق قبل حلول الموعد النهائي فإن عدد الوثائق قد تجاوز حتى الآن العدد الإجمالي للوثائق التي قُدِّمت في أي مؤتمر استعراضي سابق. وأشار إلى

أنه وفقاً لاتصال من وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات سوف تصدر الوثائق التي قُدّمت بعد ٤ أيار/مايو في الوقت المناسب وقد يكون من المتعذّر إصدارها بجميع اللغات الرسمية خلال الفترة الباقية من المؤتمر. وذكر أن الأمانة العامة قد أبلغته بأن الوثائق التي لم تصدر حتى الآن بجميع اللغات الرسمية سوف تتاح باللغة الأصلية لجميع الوفود دون تأخير. وسوف تتاح نُسَخ من تقارير اللجان الرئيسية في الساعة ١٥/٠٠ في غرفة الاجتماعات ٢ لتمكين اللجان من أن تبدأ أعمالها.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

NPT/CONF.2010/SR.12

Distr.: General
2 July 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

محضر موجز للجلسة الثانية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٩ أيار/مايو ٢٠١٠، الساعة ١٧/٠٠

الرئيس: السيد كاباكتولان . . . . . (الفلبين)

المحتويات

تقارير اللجان الرئيسية (تابع)

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب أن تقدَّم التصويبات بإحدى لغات العمل في مذكرة وتُدرَج في نسخة من المحضر. ويجب أن ترسل التصويبات في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

سيصدر أي تصويب لمحضر هذه الجلسة وأية جلسات أخرى في وثيقة تصويب.

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.

تقارير اللجان الرئيسية (تابع)

التقارير المرحلية للجان الرئيسية (تابع)

١ - **الرئيس:** دعا رؤساء اللجان الرئيسية الثلاث لإبلاغ المؤتمر عن كيفية تقدُّم أعمالهم.

٢ - **السيد يلتشينكو** (أوكرانيا)، رئيس اللجنة الرئيسية الثانية، أشار إلى أن اللجنة قدمت المشروع الأول لتقريرها، الوارد في الوثيقة NPT/CONF.2010/MC.II/CRP.1، لكي تستعرضه جميع الوفود يوم الجمعة، ١٤ أيار/مايو ٢٠١٠. ودعت اللجنة إلى عقد جلسة عامة للنظر في مشروع التقرير يوم الاثنين، ١٧ أيار/مايو. وفي تلك المناسبة، دعا جميع الوفود إلى تقديم تعليقاتها على مشروع التقرير وإلى مواصلة العمل بصورة بنَّاءة نحو تحقيق توافق في الآراء بشأن النص خلال الأسبوع الحالي كيما تتمكن اللجنة من إحالة نتائج مداولاتها إلى المؤتمر يوم الجمعة، ٢١ أيار/مايو. وخلال الجلسة العامة التالية، المعقودة في ١٨ أيار/مايو، أتيحت للوفود الفرصة للتعليق على النص واقتراح تعديلات عليه. وذكر أن الهيئة الفرعية من المتوقع أيضا أن تقدم إسهاما ذا صلة بالموضوع بشأن مشروع تقرير اللجنة.

٣ - واستطرد قائلا إن اللجنة ستواصل جهودها خلال الأيام المقبلة لتناول جميع المقترحات التي قدمتها الوفود ومجموعات الدول. بيد أنه سيلزم التوفيق بين بعض المقترحات التي يستبعد أحدها الآخر في مشروع منقَّح لكي يمكن التوصل إلى توافق في الآراء. وسيقوم عندئذ بتعميم مشروع التقرير المنقَّح للجنة الرئيسية الثانية يوم الخميس، ٢٠ أيار/مايو. وأضاف أنه اتخذ ترتيبات لكي تواصل اللجنة مداولاتها في جلسة عامة تُعقد يوم الجمعة، ٢١ أيار/مايو. وفي هذا الصدد، دعا جميع الوفود إلى العمل سويا بصورة بنَّاءة لتيسير إنجاز عمل اللجنة بنجاح في غضون الوقت المتبقي.

٤ - **السيد ناكاني** (اليابان)، رئيس اللجنة الرئيسية الثالثة: قال إنه منذ تقديم تقريره المرحلي السابق يوم الجمعة، ١٤ أيار/مايو ٢٠١٠، عقدت اللجنة ثلاث جلسات استمرت فيها مناقشات مركزة حول البندين المتبقيين، وهما التعاون التقني والنُّهج النووية المتعددة الأطراف، بما في ذلك ضمانات الإمداد بالوقود النووي.

٥ - وأضاف قائلا إن اللجنة بدأت في يوم الاثنين، ١٧ أيار/مايو، النظر في مشروع تقريرها الوارد في الوثيقة NPT/CONF.2010/MC.III/CRP.2، الذي وزِّع على جميع الوفود يوم الجمعة، ١٤ أيار/مايو. كما شرعت اللجنة للتو في إجراء مفاوضات بشأن نص مشروع التقرير كل فرع على حدة. وتلقت اللجنة حتى الآن تعليقات على نحو ٣٠ فقرة، فضلا عن

عدد كبير من التعديلات المقترحة. لذلك فإنها ستحتاج إلى جلسة واحدة أخرى على الأقل لإكمال الجولة الأولى من جولات النظر في مشروع التقرير. وقال إنه يعتزم تقديم نص منقَّح إلى اللجنة قريبا على أساس ما سيرد من تعليقات واقتراحات. وشدد في هذا الصدد على أنه ينبغي إتاحة وقت كافٍ للدول الأطراف للانتهاء من مفاوضاتها بصورة مرضية.

٦ - واستطرد قائلا إن الهيئة الفرعية التابعة للجنة قد عقدت أيضا ثلاث جلسات منذ تقديمه لتقريره المرحلي الأول. وخلال تلك الجلسات، ناقشت الهيئة الفرعية الطابع العالمي لمعاهدة عدم الانتشار والانسحاب من المعاهدة، في إطار البند ١٦ (ج) من جدول الأعمال، فضلا عن المسائل المؤسسية عملا بالمقرر الذي يدعو إلى إدراج تلك المسائل في البند ١٧ من جدول الأعمال. وبيَّنت المناقشات المتعلقة بالمسائل المؤسسية أنه ما زالت هناك آراء متباينة بشأن المقترحات التي طرحتها كندا فيما يتعلق بالدعم المؤسسي الرسمي لمعاهدة عدم الانتشار. لذلك طلب رئيس الهيئة الفرعية من الوفود أن تنتهي من المشاورات الثنائية من أجل التوصل إلى نص متَّفق عليه لإدراجه في مشروع تقرير اللجنة.

٧ - وعلاوة على ذلك، فإنه بعد أن انتهت الهيئة الفرعية من النظر في نص مشروع تقريرها، اتخذ الرئيس ترتيبات لتيسير دخول الأطراف المهتمة في مشاورات غير رسمية بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن نص متَّفق عليه.

٨ - وعُلِّقت الجلسة الساعة ١٧/٢٥ واستؤنفت الساعة ١٧/٣٠.

٩ - **السيد تشيدياوسيكو** (زمبابوي)، رئيس اللجنة الرئيسية الأولى: قال إن اللجنة عقدت جلستين منذ يوم الجمعة، ١٤ أيار/مايو ٢٠١٠، للنظر في مشروع تقريرها الأول، الوارد في الوثيقة NPT/CONF.2010/MC.I/CRP.2. وخلال هاتين الجلستين، قدمت فرادى الوفود ومجموعات الدول ملاحظاتها الشفوية والخطية لمواصلة النظر فيها. واستنادا إلى ما أُبدي من آراء، أعرب عن أمله في أن يتمكن قريبا من إنجاز تقرير منقَّح يتضمن صياغةً توافقية مقبولة لدى جميع الدول الأطراف.

١٠ - **الرئيس**: أوجز ما تقدم، فقال إنه من الواضح أن نصوص مشاريع التقارير التي قدمها رؤساء اللجان الرئيسية حظيت بقبول حسن بصفة عامة وأن النظر فيها بصفة أولية قد أسفر عن عدد لا بأس به من المقترحات لإجراء تعديلات من فرادى الوفود ومجموعات الدول. وذكر أنه يشعر بالتفاؤل إزاء الجهود الجادة التي يجري بذلها ويحث اللجان الرئيسية الثلاث جميعها على الانتهاء من وضع الصيغة المتَّفق عليها لتقاريرها لكي يتسنى للجنة الصياغة أن تبدأ عملها.

المناقشة العامة (تابع)

١١ - **السيد دَنكان** (المملكة المتحدة): أوضح أن تشكيل حكومة وطنية جديدة قد حال دون قيام وفده بأخذ الكلمة في وقت سابق، فذكَّر بأن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ قد عرضت ١٣ خطوة عملية اتفقت الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على تنفيذها للوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة. وباستثناء الخطوتين ٧ و ٨، اللتين لا تنطبقان على المملكة المتحدة، يود وفده أن يقدم تقريرا مستكملا عن التقدم الذي أحرزه بلده في تنفيذ كل خطوة من الخطوات.

١٢ - ففيما يتعلق بالخطوتين ١ و ٢، قال إن المملكة المتحدة وقَّعت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦ وصدَّقت على المعاهدة في عام ١٩٩٨. وهي تلتزم بوقفٍ اختياري بشأن التجارب النووية و لم تجرِ أي تفجيرات تجريبية نووية منذ عام ١٩٩١.

١٣ - واستطرد قائلا إنه اتساقا مع الخطوة ٣، دعت المملكة المتحدة مرارا إلى البدء الفوري في إجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وعلاوة على ذلك، فإنها قامت بتنفيذ وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية و لم تُنتِج أي مواد من هذا القبيل منذ عام ١٩٩٥.

١٤ - وفيما يتعلق بالخطوة ٤، قال إن المملكة المتحدة تؤيد إنشاء فريق عامل بشأن نزع السلاح النووي كجزء من برنامج العمل الذي اعتُمد بتوافق الآراء في مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٠٩ ودعا مؤتمر نزع السلاح إلى الموافقة على برنامج عمل لعام ٢٠١٠ يوضع على ذلك الأساس.

١٥ - وفيما يتعلق بمبدأ اللارجعة الوارد في الخطوة ٥، أشار إلى أن المملكة المتحدة لم ترجع في أي من التدابير التي اتخذتها في مجال نزع السلاح النووي. وعلاوة على ذلك، فإنها اعتمدت نظام إيصالٍ وحيد مصمَّم لحمل رأس حربي واحد ومنصة إطلاق وحيدة.

١٦ - وفيما يتعلق بالخطوة ٦، قال إن المملكة المتحدة حددت التزامها بشكل لا لبس فيه بهدف إخلاء العالم من الأسلحة النووية في بياناتها الوطنية وإعلاناتها المتعددة الأطراف.

١٧ - ووفقا للخطوة ٩، قال إن المملكة المتحدة استضافت مؤتمرا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية لمناقشة تدابير بناء الثقة الرامية إلى نزع السلاح النووي. وللمرة الأولى، حشد المؤتمر عددا من العلماء النوويين وكبار مقرري السياسات من

الدول الحائزة للأسلحة النووية للنظر في التحديات المتعلقة ببناء الثقة والتحقق والتقيُّد المرتبطة بتحقيق مزيد من التقدم نحو نزع السلاح وعدم الانتشار، فضلا عن اتخاذ خطوات لمواجهة تلك التحديات. كما قامت المملكة المتحدة برعاية بحوث أكاديمية مستقلة بشأن الظروف المفضية إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية وتوفير الأمن العالمي في عالم توجد به أعداد منخفضة من الأسلحة النووية.

١٨ - ومضى قائلا إنه اتساقا مع الخطوة ٩ أيضا، خفضت المملكة المتحدة عدد ما لديها من رؤوس حربية جاهزة للتشغيل إلى أقل من ١٦٠ رأسا كما خفضت القوة التفجيرية لترسانتها النووية بنحو ٧٥ في المائة منذ نهاية الحرب الباردة. وهي تمارس الشفافية فيما يتعلق بمخزوناتها من المواد الانشطارية وعدد الرؤوس الحربية الجاهزة للتشغيل وأصدرت سجلات تاريخية لمخزوناتها الدفاعية من كل من البلوتونيوم واليورانيوم العالي التخصيب. وهي لا تملك أي أسلحة نووية غير استراتيجية وقلصت إلى حد كبير الوضع التشغيلي لمنظومتها من الأسلحة النووية، التي لا تستهدف أي دولة. وأعلنت المملكة المتحدة صراحة سياستها المتعلقة بالضمانات الأمنية السلبية؛ ووقعت معاهدات تلاتيلولكو، وراروتونغا وبيليندابا وصدّقت عليها؛ وهي مستعدة لإدراج ترسانتها النووية في إطار مفاوضات متعددة الأطراف أوسع نطاقا لنزع السلاح.

١٩ - وعملا بالخطوة ١٠، قال إن المملكة المتحدة أخضعت ٤,٤ من الأطنان من المواد الانشطارية العسكرية الفائضة لديها لضمانات الجماعة الأوروبية للطاقة النووية كما أخضعتها للتفتيش من قِبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأعلنت المملكة المتحدة أيضا في عام ١٩٩٨ أنها ستتخلى عن ممارسة حقها في سحب مواد انشطارية من المخزونات المؤمَّنة لأغراض صنع أسلحة نووية.

٢٠ - وأردف قائلا إن المملكة المتحدة وافقت على المبدأ الذي تجسِّده الخطوة ١١، المتعلق بنزع السلاح العام الكامل تحت رقابة دولية فعالة. وذكر أن بلده يتمتع بسجل قوي في الوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بنزع السلاح غير النووي والعام.

٢١ - وفيما يتعلق بالخطوة ١٢، أشار إلى أن الورقة البيضاء المقدمة من الحكومة والمعنونة ''مستقبل سياسة المملكة المتحدة للردع النووي''، المؤرخة كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، تُحدد العقيدة النووية لبلده وموقفه الحالي. كما تقدم المملكة المتحدة تقارير دورية في بياناتها الوطنية إلى اللجان التحضيرية والمؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم الانتشار.

٢٢ - وأخيرا، فيما يتعلق بالخطوة ١٣، قال إن المملكة المتحدة تعكف على إجراء بحوث بشأن الجوانب التقنية وغير التقنية للتحقق من تفكيك الرؤوس الحربية النووية من خلال مشروع ثلاثي مع النرويج ومركز البحوث والتدريب والمعلومات في مجال التحقق، وهو منظمة غير حكومية للتحقق. واختتم كلمته بقوله إن العمل في المشروع يشمل توثيق وجود الرؤوس الحربية، ومراقبة مرافق التخزين، وتوفير إمكانية الوصول إلى المواقع النووية دون المساس بالأمن الوطني.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.

NPT/CONF.2005/SR.13

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

10 October 2005
Arabic
Original: English

محضر موجز للجلسة الثالثة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإربعاء، ١١ أيار/مايو ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد دي كيروز دوارتي ..... (البرازيل)

وفيما بعد: السيد هاينسبيرغ (نائب الرئيس) ..... (ألمانيا)

وفيما بعد: السيد دي كيروز دوارتي (الرئيس) ..... (البرازيل)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب أن تقدَّم التصويبات بإحدى لغات العمل في مذكرة وتُدرَج في نسخة من المحضر. ويجب أن ترسل التصويبات في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

سيصدر أي تصويب لمحضر هذه الجلسة وأية جلسات أخرى في وثيقة تصويب.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

المناقشة العامة (تابع)

١ - **الرئيس:** رحب بممثلي ١١٩ منظمة من المنظمات غير الحكومية في كل أنحاء العالم جاءت للمشاركة في مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٥ والإعراب عن آراء منظماتهم حول انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح. وقال إنه اجتمع منذ أسبوع فقط برؤساء بلدية السلام وهيبكوشا (الناجون من القنبلة الذرية) واستلم التماسات من رابطة رؤساء البلديات العاملين من أجل حملة السلام (المعروفة باسم حملة الرؤية لعام ٢٠٢٠) من أجل التخلص من الأسلحة النووية بحلول عام ٢٠٢٠، كما استلم التماسات من حملة المواطنين. ولعبت المنظمات غير الحكومية دورا رئيسيا في تعزيز النظام العالمي لمنع انتشار الأسلحة النووية، وكانت خبرتها وتفانيها حاسمتين في الجهود المبذولة للتوصل إلى عالم غير معرض لتهديدات الأسلحة النووية. وإن الاجتماع الراهن، المعقود عملا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية، ووفقا للوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠، أتاح فرصة أخرى للاستماع إلى القلق الذي تشعر به الجماهير. وإنه مقتنع بأن الصوت المشترك للمجتمع المدني سوف يوفر دفعة أخرى للجهود المبذولة في المؤتمر من أجل تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٢ - **السيدة هال** (رابطة الأطباء الدوليين لمنع نشوب حرب نووية): قالت، متحدثة باسم جميع المنظمات غير الحكومية المشاركة في المؤتمر إن المنظمات غير الحكومية تلعب دورا هاما في اتخاذ القرارات الدولية، بما أنها تسمح للمواطنين في كل أنحاء العالم بالمشاركة في العملية السياسية، مما يجعل أصواتهم مسموعة. وتمثل المنظمات غير الحكومية الممثلة اليوم ملايين من الناس في كل أنحاء العالم يريدون العيش في عالم خال من الأسلحة النووية وتكون فيه الحكومات ناضجة بما فيه الكفاية لحل الصراعات بطريقة أكثر فعالة، وبطرق غير فتاكة. وإنها تؤيد حملة الرؤية لعام ٢٠٢٠. وشاركت كل سنة المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال نزع السلاح النووي في مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة، من أجل تعزيز وجود عالم خال من الأسلحة النووية مع التأكيد بشكل متساو على الركائز الثلاث التي تقوم عليها المعاهدة. وبخلاف الآراء التي يعرب عنها بعض الناس، من الأهمية للغاية الاعتراف بأن المعاهدة تمر بأزمة - كما أشار إلى ذلك الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير - إذا كان الهدف هو أن تؤدي المعاهدة وظيفتها. وبالفعل، للمنظمات غير الحكومية والدول الأطراف مسؤولية مشتركة لوقف التناقص المستمر لأهمية المعاهدة ولتعزيزها ذلك أن المعاهدة حددت معايير عدم الانتشار ونزع السلاح لمدة ٣٥ سنة وتظل تعتبر خطوة إلى

الأمام نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وبعد مناشدة جميع الدول الأطراف للعمل بلا كلل لحماية وتعزيز المعاهدة، حثت المؤتمر على النظر في الأسباب التي جعلت مختلف المنظمات غير الحكومية خلصت إلى أن الأسلحة النووية غير مفيدة في العالم اليوم، وعلى النظر في التوصيات التي قدمتها.

٣ - وعلى الرغم من انتهاء الحرب الباردة لا تزال هناك آلاف من الأسلحة النووية في أقصى حالات الاستنفار، ويمكن أن تنطلق خطأ أو من خلال استخدام غير مأذون به. وعلى الرغم من معاهدة عدم الانتشار، هناك الآن تسع دول حائزة للأسلحة النووية. والتكنولوجيا النووية متاحة في السوق السوداء. وإذا انهار نظام معاهدة عدم الانتشار، فمما لا شك فيه أنه تظهر عشرات من الدول الحائزة للأسلحة النووية، بدون رقابة. وما دامت بعض الدول حائزة للأسلحة النووية، يصعب أن يُطلب من الدول الأخرى ألا تعمل على اقتنائها. ومع ذلك، فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية تواصل تحديث ترساناتها، وتخطط لأنواع جديدة من الأسلحة النووية، وتحد من عتبة إمكانية استخدامها. وإن التهديدات الرئيسية التي تواجه العالم اليوم، مثل الأمراض التي تهدد حياة الإنسان، والفقر، وتغير المناخ، والحروب الأهلية، لا يمكن تجنبها من خلال امتلاك الأسلحة النووية.

٤ - ولا يسع المرء إلا أن يشير إلى التسونامي الآسيوي لعام ٢٠٠٤، ليتساءل ما السبب الذي من أجله يتم إنفاق بلايين الدولارات على الدفاع المضاد للقذائف، والأسلحة النووية بدلا من استثمار هذه الأموال في التكنولوجيا الرامية إلى تعزيز أمن الإنسان. فكل تدبير يتخذ في مجال نزع السلاح يعزز الثقة ويحرر الموارد من أجل اتخاذ تدابير أمنية حقيقية، في حين أن امتلاك الأسلحة النووية يجعل الدول هدفا نوويا. وفي حالة نشوب حرب نووية، ستنهار الخدمات الصحية وسيموت كثير من الأشخاص شر موت، بدون أي إغاثة طبية. وإن الأشخاص المستعدين للتضحية بحياتهم من أجل قضيتهم لن تردعهم أي تهديدات، بما في ذلك التهديد النووي، كما أن وجود الأسلحة النووية والمواد الانشطارية يجعل العالم أكثر تعرضا للهجمات من جهات لا تتمتع بمقومات الدولة. وعلى الرغم من أن التخلص من الأسلحة النووية هدف بعيد المدى، فإن القضاء عليها هو الطريقة الوحيدة لتحقيق ذلك، وكلما أسرعنا في اتخاذ الخطوات اللازمة، حققنا هذه الغاية بسرعة أكبر. وإذا عملت المنظمات غير الحكومية على نحو وثيق مع الدول الأطراف، فعلى الأرجح أننا سنحقق الأهداف المشتركة المتمثلة في السلم والأمن والاستدامة.

٥ - السيد هاينسبيرغ (ألمانيا)، نائب الرئيس، تولى الرئاسة.

٦ - **السيدة سوندبيرغ** (الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية): قالت إنه من الأساسي بناء الثقة بشكل عام، لا بشكل انتقائي، امتثالا للمعاهدة. وأفضل طريقة لتحقيق ذلك هي عن طريق زيادة الشفافية، وليست الشفافية إلزامية فحسب بالنسبة للدول، بموجب الخطوات العملية الـ ١٣، بل إنها أيضا في مصلحتها، بما أنه يمكّنها من الإشارة إلى الخطوات التي اتخذتها لتحقيق أهداف المعاهدة. وخلافا للآراء التي أعرب عنها بعض المنتقدين، فإن التقارير المقدمة حتى الآن تقدم معلومات جوهرية ومفصلة، ومن شأن ذلك أن يزيد الشفافية ويبرهن على أن الدول تنظر إلى التزاماتها في إطار المعاهدة بجدية. وإن الدورات الثلاث التي عقدتها اللجنة التحضيرية منذ اعتماد ضرورة تقديم التقارير في عام ٢٠٠٠ حققت درجة أكبر من الشفافية. وعلى الرغم من أن إضفاء الطابع المؤسسي على تقديم التقارير يتقدم ببطء، إلا أن ٣٩ مما مجموعه ١٨٨ دولة من الدول الأطراف في المعاهدة، بما في ذلك ٢٥ دولة مما مجموعه ٤٠ دولة طرف في المعاهدة ترد في المرفق ٢ من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، قدمت ما لا يقل عن تقرير واحد. والواقع أن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية تبادلت شيئا من المعلومات، إلا أنها حتى اليوم لم تقدم تقريرا رسميا. والتقارير الرسمية مهمة بما أنه يتم ترجمتها وضمها إلى سجل الاجتماعات، وهي طريقة أكثر فعالية لزيادة الشفافية. وفي هذا الصدد، طلبت المتحدثة إلى جميع الدول الأطراف، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية وتلك التي ترد في المرفق ٢، تقديم تقارير جوهرية تفصل الخطوات المتخذة لتنفيذ المعاهدة، واحترام التزامها بتقديم التقارير في هذا المؤتمر. وطلبت أيضا إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية تقديم تقارير عن ما تمتلكه من رؤوس حربية (داخل حدودها وخارجها)، وعن ناقلات الأسلحة النووية والمواد الانشطارية، والوضع التشغيلي لأسلحتها النووية، والمبادرات التي اتخذتها في مجال نزع السلاح، واستراتيجياتها في مجال تخفيض أسلحتها، ومبادئها الاستراتيجية، والضمانات الأمنية.

٧ - وأضافت أن الطريقة الأخرى لتحسين الشفافية تتمثل في زيادة فتح المجال أمام المنظمات غير الحكومية للمشاركة في العملية الاستعراضية. ويشكل المجتمع المدني الحلقة الحاسمة بين الحكومات والجمهور. وكما جاء في ورقة عمل كندية في عام ٢٠٠٣، فإن مساهمة المنظمات غير الحكومية في نزع السلاح النووي عنصر رئيسي في توعية الجمهور وزيادة الإرادة السياسية، وتثبيت المعايير العالمية، وتعزيز الشفافية، ورصد الامتثال، ووضع إطار لفهم الجمهور للموضوع، وتوفير التحليل القائم على الخبرة. وإن تقرير عام ٢٠٠٤ لفريق كاردوسو عن علاقات الأمم المتحدة بالمجتمع المدني خلص أيضا إلى أن تعزيز الحوار والتعاون مع المجتمع المدني من شأنه أن يجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية. ومع ذلك، وعلى الرغم من المساهمات الهامة للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال نزع السلاح النووي

وعدم انتشار الأسلحة النووية، إلا أن إمكانية مشاركتها في الاجتماعات الدولية كانت أقل من الإمكانية المتاحة للمنظمات غير الحكومية التي تركز على مسائل مثل حقوق الإنسان، والعجز، والشؤون الإنسانية. كما تم زيادة تقييد مشاركة المنظمات غير الحكومية في هذا المؤتمر. فلم يتم تخصيص إلا ثلاث جلسات للمنظمات غير الحكومية أثناء هذا المؤتمر الذي دام أربعة أسابيع، كما أن القرار الذي اتخذ بعقد جلسات في قاعة الجمعية العامة حال دون إمكانية مشاركة ممثليها في المشاورات، أو ترك مواد مطبوعة على الموائد المخصصة لهذا الغرض. ورحبت المتحدثة بفتح الباب أمام المنظمات غير الحكومية للمشاركة في المناقشات التي تدور في مجموعات، وكان ذلك للمرة الأولى في عام ٢٠٠٤، وتتطلع إلى فتح الباب بشكل أكبر إمكانيات للمشاركة في الأعمال والاتصال بالوفود عندما تبدأ اجتماعات اللجان الرئيسية. وقد تقدمت بالطلب التالي: جعل جميع الجلسات غير المخصصة للمفاوضات مفتوحة؛ توفير مقاعد كافية للمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى الوثائق أثناء الجلسات المفتوحة؛ وتوفير فرص إضافية للمنظمات غير الحكومية للمشاركة في المناقشات المواضيعية؛ وزيادة الحوار بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية؛ وتقديم أمانة المؤتمر و/أو الدول الأطراف الدعم المالي واللوجستي للمنظمات الآتية من المناطق الممثلة تمثيلا ناقصا. ويجب تدوين هذه الممارسات في الوثيقة الختامية لهذا المؤتمر. وإن الدعم والتفهم العالميين لنزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية عناصر رئيسية تضمن الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار ولا يمكن تحقيق ذلك بدون شفافية متزايدة، من خلال وضع الحكومات موضع مساءلة أمام الشعوب التي تدعي أنها تمثلها فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل لالتزاماتها في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٨ - **السيد إيلسبيرغ** (مؤسسة السلام في العصر النووي): قال، في معرض تقديم التحية إلى رجل تصرف بشكل شجاع دعما للشفافية، إن موردخاي فانونو، وهو خبير تقني في مرفق إنتاج الأسلحة النووية السرية في إسرائيل في ديمونة، كشف في عام ١٩٨٦ الحقيقة عن أنشطة إسرائيل النووية التي كانت حكومته تنفيها منذ مدة طويلة. ولم يكشف كون إسرائيل دولة حائزة للأسلحة النووية فحسب، كما كان معروفا منذ عقد من الزمن، بل أظهر أيضا أن المجتمع الدولي لم يقدّر حق تقدير مدى سرعة ونطاق الإنتاج السري لإسرائيل في مجال الأسلحة النووية والرؤوس الحربية. وإن التقديرات الأخيرة بناء على ما كشفه تشير إلى أن ترسانة إسرائيل في عام ١٩٨٦ تتألف من حوالي ٢٠٠ رأس حربي (بدلا من ٢٠) وهي في الوقت الراهن تقترب من ٤٠٠ رأس حربي، مما يجعل إسرائيل أكبر رابع قوة نووية بعد فرنسا، وربما تكون أكبر ثالث دولة نووية بعد الولايات المتحدة وروسيا.

٩ - ومما لا شك فيه أن المواطنين الإسرائيليين والمجتمع الدولي ككل يحق لهم معرفة الحقائق وينبغي اعتبار فانونو قدوة تحتذى في قول الحقيقة رغم المخاطر الشخصية التي تعرض لها. وكانت حجة العالم النووي جوزيف روتبلات مفادها أن الثقة الموضوعة في التفتيش وإنفاذ الاتفاقات المتعلقة بنزع السلاح النووي يمكن بل يجب أن ترتكز جزئيا إلى ''تحقق المجتمع''، وبعبارة أخرى، على شجاعة وضمير العلماء والتقنيين والمسؤولين الذين يستطيعون أن يكشفوا للمفتشين عن الأنشطة التي تنتهك تلك الاتفاقات. وللأسف، منذ أن بدأ نفاذ معاهدة عدم الانتشار، لم تكن هناك إلا أمثلة قليلة من هذا النوع، على الرغم من الوضوح المتزايد الذي تنطوي عليه القيمة المحتملة لمثل هذا الكشف. فلو كان قد كشف في حينه مواطن هندي على علم بالاستعدادات السرية لحكومته للتحضير لتجربة نووية، لكان من الممكن تجنب كل من التجربة الهندية والتجربة الباكستانية التي كانت ردا على التجربة الهندية. وعلى الرغم من أن هذا الشخص المعني ربما كان مصيره السجن لفترة طويلة، إلا أن هذا العمل كان يستحق بالفعل جائزة نوبل للسلام، التي تم ترشيح روتبلات لها بدلا من فانونو مرارا وتكرارا.

١٠ - وفي الوقت الراهن، بعد سنة من قضاء ١٨ سنة بالكامل في السجن، يواجه فانونو إمكانية العودة إلى السجن لانتهاكه التقييدات المفروضة على حرية التعبير، مما ينتهك بوضوح حقوق الإنسان الأساسية الخاصة به. غير أنه يستمر في التحدث تأييدا لوجود منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، والقضاء العالمي على الأسلحة النووية، كاشفا ما يعرفه دعما لهذه الأهداف. وإن الادعاء بأن الكشف عن مزيد من الحقائق يمكن أن يقوض أمن إسرائيل الوطني هو من باب العبث، بما أنه لم يصب إسرائيل أي ضرر منذ اعترافات فانونو في عام ١٩٨٦. بل إن منعه من التحدث مع المواطنين الأجانب عن أي مسألة، أو إلى المواطنين الإسرائيليين عن المسائل النووية يهدف بوضوح إلى عقابه إلى أجل غير مسمى. وفي عالم بحاجة ماسة إلى أشخاص مثل فانونو، لا سيما في الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تنتهك التزاماتها بموجب المادة السادسة، لا يمكن أن تمر مثل هذه الرسالة الرادعة بدون تحد. وسعيا لتحقيق مصلحة الشفافية الحيوية والتحقق المجتمعي المقبل، ينبغي أن يحتج المجتمع الدولي على الإدانة الجديدة لفانونو وعلى التقييدات المفروضة على حقه في التكلم والسفر. وفي هذا الصدد، يحث الحاضرين على تقديم احتجاجاتهم إلى مكتب أوسلو للسلام الدولي.

١١ - وحان الوقت لكي ينضم العالم إلى موردخاي فانونو مطالبا بأن تعترف إسرائيل بأنها دولة حائزة للأسلحة النووية ولديها ترسانة كبيرة ومتزايدة، وأن جميع الدول الحائزة

للأسلحة النووية، ولا سيما الولايات المتحدة وروسيا، ينبغي أن تتفاوض على جدول زمني محدد للقضاء على الأسلحة النووية عالميا وعلى نحو يمكن التحقق منه.

١٢ - وأخيرا، قال إنه يرى نفسه مضطرا إلى الإعراب عن أسفه العميق لأنه لم ينشر الوثائق التي كتبها وهو يعمل مستشارا للخطط الحربية النووية، وفي القيادة والسيطرة النووية في البنتاغون في أوائل الستينات، بما أن ذلك كان يمكن أن يكشف عن الطبيعة الحقيقية لهذه الخطط الحربية إلى العالم. فلم تساوره هذه الفكرة إلى أن أصبح فانونو مثالا يحتذى. وقال إنه يحث الدول الأطراف على الضغط على إسرائيل، ومطالبتها بالإفراج عن موردخاي فانونو لكي يستطيع أن يواصل عمله من أجل قضية القضاء على الأسلحة النووية.

١٣ - **السيدة كاباسو** (المؤسسة القانونية للدول الغربية): قالت إن الادعاء المتفائل لفرنسا، والاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، قبل مؤتمر عام ١٩٩٥، ومفاده أن سباق الأسلحة النووية توقف هو ادعاء خاطئ. صحيح أن هناك تقدما في تخفيض الترسانات النووية كميا، غير أن القوى النووية، باستثناء الصين، كانت تعمل في مجال تحديث قواتها النووية نوعيا. وإن أي ادعاء من طرفها بأن التحديث شيئ لا مفر منه عند استبدال الأنظمة القائمة يشير إلى أنها لا تعتزم القضاء على الأسلحة النووية على مدى عقود من الزمن. وبالإضافة إلى ذلك، التحديث في بعض الحالات هو بمثابة سباق للتسلح. وكان بإمكان كل من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والمعاهدة المقترحة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أن تضعا حدا لسباق التسلح لو كان هناك اتفاق حولهما في تاريخ مبكر كما كان مفروضا. وحتى اليوم كان بإمكان هاتين المعاهدتين منع سباق التسلح. وبالإضافة إلى ذلك، لم تتخذ الدول الحائزة للأسلحة النووية مبادرات لوقف تحديث قواتها النووية، ولم تبذل جهودا لزيادة الشفافية أو تخفيض تأهب القوات. ويمكن بل ينبغي للمملكة المتحدة وفرنسا والصين أن تتخذ هذه الخطوات، ولكنها تتذرع بحجة مفادها أن القضاء الشامل يجب أن يأتي بعد التخفيضات الحادة للقوات النووية التي تمتلكها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي.

١٤ - وفي المملكة المتحدة، السلاح النووي التشغيلي المتبقي الوحيد هو قذيفة ترايدنت التي تطلق من الغواصات، والمجهزة بثلاثة أو أربعة رؤوس حربية. ووفقا لأحدث تقرير سنوي، تتمثل مهمة هيئة الأسلحة الذرية في إبقاء القدرة على تأمين رؤوس حربية لنظام لاحق بدون اللجوء إلى التجارب النووية، وعلى الأرجح أن يتخذ البرلمان المنتخب مؤخرا قرارا عما إذا كان ينبغي تبديل نظام ترايدنت. أما فرنسا فقد استمرت في تصميم وبناء أنظمة أسلحة جديدة لاستخدامها حتى عام ٢٠٤٠ - بما في ذلك قذائف جديدة تطلق من الغواصات وقذائف انسيابية طويلة المدى، مزودة برؤوس حربية جديدة - ووضع برنامج متقدم للغاية

لتطوير القدرة على تصميم وصناعة أسلحة نووية معدلة أو جديدة بدون ضرورة إجراء تجارب نووية تفجيرية. وتعمل الصين في الوقت الراهن على تبديل صواريخها الطويلة المدى التي تطلق من صوامع وعددها ٢٠ صاروخا، بصواريخ أبعد مدى، كما تقوم بتطوير قذيفة تسيارية متنقلة متوسطة المدى عابرة للقارات، من المقرر أن يتم نشرها في نهاية العقد، فضلا عن صيغة أخرى من قذيفة أطول مدى. أما فيما يتعلق بالقذيفة التسيارية التي تطلق من الغواصات، وتعمل الصين في الوقت الراهن على الاستعاضة عن القذيفة التجريبية بقذيفة أكثر موثوقية، متوسطة المدى بالإضافة إلى تطوير غواصة جديدة.

١٥ - أما الاتحاد الروسي فيقوم بتطوير رأس حربي جديد قادر على تجنب الدفاعات الصاروخية ويواصل صناعة قذائف ذات رأس حربي واحد تطلق من صوامع، لنشرها على عربة متحركة مجهزة برؤوس حربية متعددة من المقرر أن يبدأ العمل بها في عام ٢٠٠٦. وفي الوقت الذي يسحب فيه الاتحاد الروسي القذائف النووية ذات القاعدة البرية والرؤوس الحربية المتعددة يقوم ببناء قذائف ذات رأس حربي واحد. ويجري تطوير جيل جديد من القذائف التسيارية العابرة للقارات القادرة على حمل عشرة رؤوس نووية، كما يجري تطوير صيغة نووية لقذيفة انسيابية جديدة من المقرر نشرها في عام ٢٠٠٥، وقذيفة جديدة تطلق من غواصتين يجري بناؤهما. ويقوم الاتحاد الروسي بإعادة هيكلة قوته الاستراتيجية المنتشرة، في الوقت الذي تخفّض فيه مع الولايات المتحدة عدد الرؤوس الحربية الاستراتيجية بحيث لا يتجاوز عددها ٢٢٠٠ رأس حربي بحلول عام ٢٠١٢، كما هو محدد في معاهدة موسكو. غير أن الاتحاد الروسي يقوم أيضا بتحديث وتبديل نظمه القائمة وذلك بهدف الاعتماد على القوى النووية إلى أجل غير مسمى. وتنفق الولايات المتحدة حوالي ٤٠ بليون دولار سنويا على القوات النووية، أي أكثر من الميزانيات العسكرية الإجمالية لكل الدول تقريبا. وإن برنامج التحديث الذي تقوم به، يغطي في جملة أمور، القذائف ذات القاعدة البرية، وهياكلها الداعمة، وقذائف ترايدنت التسيارية التي تطلق من الغواصات، والقاذفات النووية الطويلة المدى، وتقموم الآن بأبحاث على نظم إيصال جديدة لتحل محل القذائف التسيارية ذات القاعدة البرية. وهدف البرنامج هو المحافظة على التفوق النوعي للولايات المتحدة من حيث قدرتها على القتال النووي خلال الفترة الزمنية ٢٠٢٠-٢٠٤٠. وقد تم أو سوف يتم تمديد عمر عدد من الرؤوس الحربية، كما تم توفير الأموال لإجراء أبحاث من أجل استبدالها برؤوس حربية أكثر موثوقية، بالإضافة إلى صناعة قنبلة قوية خارقة للأرض. والعمل يتقدم أيضا في مجال تحسين التكنولوجيا من أجل زيادة قدرة الولايات المتحدة على التخطيط للهجمات النووية وتنفيذها، بما في ذلك برمجيات تقدر ''الأضرار التبعية'' المحتملة. وأخيرا، تعتزم الولايات المتحدة المحافظة إلى أجل غير مسمى على ''هياكل أساسية متجاوبة'' بما فيه

الكفاية لتمكينها من إعادة تشكيل مستويات أكبر من القوات، إذا دعت الحاجة إلى ذلك، وتهيئة أسلحة نووية جديدة أو معدلة للرد على مخزونات ''فجائية'' أو الوفاء باحتياجات جديدة، وضمان التأهب لإجراء تجارب نووية في باطن الأرض، إذا كانت هناك ضرورة لذلك. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، تقوم الولايات المتحدة بإنفاق بلايين من الدولارات على مرافق أبحاث متقدمة وتخطط لبناء مصنع جديد لإنتاج مغلفات من البلوتونيوم (وهو جوهر القنبلة الهيدروجينية). وهناك في الوقت الراهن في المخازن أكثر من ٠٠٠ ١٢ غلاف من الأسلحة النووية المفككة، جاهزة للاستخدام إذا تقرر إنتاج أسلحة نووية جديدة. كما استؤنف إنتاج الهيدروجين – تريتيوم المشع.

١٦ – بالنظر إلى هذه المجموعة الكبيرة من الأنشطة، يمكن أن يخلص المرء إلى أن الدول الحائزة للأسلحة النووية، وتتزعمها الولايات المتحدة، تقوم بتحديث ترسانتها النووية، وهو بمثابة سباق للتسلح، كما أنها تعتزم المحافظة على قوات نووية كبيرة لعقود كثيرة قادمة.

١٧ – **السيد سبايز** (لجنة المحامين المعنية بالسياسات النووية): قال في معرض إشارته إلى الخطوات العملية المعتمدة في عام ٢٠٠٠، بوصفها دليلا لا غنى عنه على ما هو مطلوب بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار ألا وهو إجراء مفاوضات بحسن نية لاتخاذ تدابير فعالة ترمي إلى تحقيق نزع السلاح النووي. ولكل هذه الخطوات ومبادئ التحقق، والشفافية وعدم إمكانية العودة إلى الوضع السابق، دورها اليوم كما كان الحال عند اعتمادها. وإذ أشار إلى ضرورة عدم رجوع الدول عن الوعد الذي قطعته على نفسها، أكد أن الخطوات العملية قد تم الاتفاق عليها بتوافق الآراء.

١٨ – وأضاف أن الدول الحائزة للأسلحة النووية أخفقت في الموافقة على إنشاء هيئة تعالج موضوع نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح، ولكنها قدمت التزامين أساسيين في هذا الصدد في عام ٢٠٠٠. الأول هو الالتزام باتخاذ تدابير محددة متفق عليها للحد من الوضع التشغيلي لنظم الأسلحة النووية وقد تم بشأنها إحراز تقدم بطيء. أما الالتزام الثاني وهو التزام مهم بصفة خاصة، فيتمثل في تخفيض دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية للحد من خطر استخدام هذه الأسلحة وتسهيل عملية القضاء عليها بشكل كامل. وبينما وفت الصين بالتزامها في هذا الصدد، إلا أنه لا يمكن إطلاق نفس هذا الحكم على فرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وفيما يتعلق بهذه الدولة الأخيرة، فإن الظروف التي يمكن في إطارها استخدام الأسلحة النووية قد اتسعت. واستشهد في هذا الصدد بمصادر رسمية تؤيد هذا الدور المعزز للأسلحة النووية في أمن البلد. وأكد أن ارتكاز الأمن المزعون لشعوب العالم على التوازن النووي للإرهاب بذئ أخلاقيا.

١٩ - **السيد باراوز** (لجنة المحامين المعنية بالسياسات النووية): أبرز التزام الدول الذي أقرته محكمة العدل الدولية بأن تجري المفاوضات بحسن نية بحيث تؤدي إلى نزع السلاح النووي تحت رقابة دولية صارمة وفعالة، وهذا في حد ذاته يمثل تقدما نحو تحقيق نزع السلاح العام الكامل. وقال إن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تواصل إحراز تقدم نحو نزع السلاح النووي ولكنها تجعل ذلك يتوقف على التقدم المحرز في جوانب أخرى لنزع السلاح والأمن، وإن لم تكن هناك صلة قانونية بين القضاء على الترسانات النووية ونزع السلاح الشامل. غير أن هناك صلات عملية من حيث أن وجود نظام تحقق عن حظر الأسلحة البيولوجية ونظام يمنع استخدام الأسلحة في الفضاء الخارجي من شأنه أن يعطي للدول الحائزة للأسلحة النووية ثقة أكبر في التوجه نحو القضاء على الترسانات النووية.

٢٠ - وواضاح أن الولايات المتحدة ليست في وضع يسمح لها بأن تعطي دروسا عن الالتزام بنزع السلاح العام والكامل، نظرا لأنها وضعت في عام ٢٠٠١ حدا لسبع سنوات من المفاوضات على بروتوكول للتحقق من اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وهي تواصل في الوقت الراهن تطوير أسلحة تقليدية. وإذا كانت الولايات المتحدة ترغب في التأكيد على أهمية التقدم المحرز نحو نزع السلاح العام والكامل من أجل تحقيق القضاء على الأسلحة النووية، فعليها أن تنظر إلى نفسها أولا. وأشار في الختام إلى أن المادة السادسة ترسم خطة طريق ممتازة لنزع السلاح النووي وعلى هذا الأساس ينبغي إعادة تأكيد دور مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة.

٢١ - السيد دي كيروز دوارتي (البرازيل)، الرئيس، تولى الرئاسة.

٢٢ - **السيدة كالديكوت** (معهد البحوث للسياسات النووية): قالت، محذرة من الخطر الوشيك لفناء العالم باستخدام وتطوير التكنولوجيا النووية، ليست الطاقة النووية، خلافا لما يدعى، خالية من الانبعاثات، وإنما تساهم في الاحترار العالمي. كما أنه لا تولى أهمية كافية للتكلفة، لا لتكلفة اليورانيوم المخصب فحسب، بل أيضا وبصفة خاصة للحوادث النووية، ووقف استخدام جميع المفاعلات النووية القائمة والجديدة، ونقل وتخزين الفضلات المشعة. وبينما قررت إسبانيا وألمانيا وبلجيكا والسويد إنهاء استخدام المفاعلات النووية على مراحل، تعتزم الصين والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بناء المزيد منها.

٢٣ - وأضافت أن الطاقة النووية ليست خضراء أو نظيفة. فتطلق المفاعلات النووية كميات هائلة من الإيزوتبات المشعة في الهواء والماء، مما يسبب أمراضا وراثية. وتتراكم الفضلات المشعة بصورة منتظمة في مواقع المفاعلات في كل أنحاء العالم، وليست هناك خطط لمنع انطلاق المواد السامة التي تسبب السرطان في الغلاف الجوي، مما يؤدي إلى تلوث

الأغذية. وبالإضافة إلى ذلك، تفتح الفضلات المشعة الباب للإرهابيين لاستخدامها في عمليات التخريب.

٢٤ - وقامت بوصف الآثار الثابتة والمدمرة لأربعة من العناصر الأكثر خطورة لمصانع الطاقة النووية ألا وهي الإيودين ١٣١ والاسترونتيوم ٩٠، والسيسيوم ١٣٧، والبلوتونيوم ٢٣٩، مشيرة إلى أنه بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تستخدم كمية التيتنيوم الصادرة عن كل مصنع من مصانع الطاقة النووية كل السنة في صناعة ٤٠ قنبلة نووية.

٢٥ - وختاما، أشارت إلى البروتوكول التكميلي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومن شأنه أن يمكّن الدول الموقعة عليه أن تفي بالتزاماتها في إطار المادة الرابعة من خلال تقديم المعونة التقنية في شكل تكنولوجيات للطاقة المتجددة، وسوف تشكل أساسا لإنشاء وكالة دولية للطاقة المتجددة.

٢٦ - **السيد دي بروم** (الهيئة الائتمانية ''لوليلابلاب''): وصف معتمدا على خبرته الشخصية ما لبرنامج التجارب الذرية والنووية الحرارية للولايات المتحدة من أثر على جزر مارشل، التي عانت كل يوم ولمدة ١٢ سنة من انفجارات تعادل انفجارات هيروشيما بمقدار ١,٦ مرة. ولم تقتصر هذه الآثار على التفجيرات ولكنها امتدت لتشمل تعرض السكان التجريبي للإشعاعات. وبعد التجارب الذرية، وعلى الرغم من الادعاءات الأولية بأنه ليست هناك صلة إيجابية بين التجارب والصحة الجسدية لسكان جزر مارشل، تنبأت الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة بزيادة نسبتها ٥٠ في المائة للسرطان في جزر مارشل.

٢٧ - وعلى الرغم من أن التجارب انتهت منذ ٤٨ سنة، ما زال السكان يعانون من آثار التعرض للإشعاعات بما في ذلك التشوهات، والأمراض غير الطبيعية، والعاهات عند الولادة، بالإضافة إلى التقلبات الاجتماعية التي وقعت عند الإجلاء. ويدعي المتحدث أن الأنشطة النووية الأمريكية في جزر مارشل تخدم مصالحها الشخصية وتتسم بعدم المسؤولية، وأن الولايات المتحدة لم تكشف عن المعلومات العلمية خشية من المطالب الهائلة التي يحتمل أن يتقدم بها سكان جزر المارشل إذا تم معرفة كامل الحقائق حول الأضرار التي وقعت، لا سيما في إينيوتاك.

٢٨ - وشكك أيضا في التأكيدات التي قدمتها حكومة الولايات المتحدة ومفادها أنه بعد انتهاء وصاية الأمم المتحدة، ستظل الولايات المتحدة تشعر بالمسؤولية تجاه المجتمعات المتضررة.

٢٩ - وبعد مرور سنوات على التجارب التي أجريت على القذائف التسيارية العابرة للقارات، تستضيف جزر مارشل في الوقت الراهن برنامج التجارب على الدرع الواقي من القذائف الذي تبنيه حكومة الولايات المتحدة والذي يؤثر أيضا على كل جانب من جوانب حياة السكان المحليين وبيئتهم الطبيعية. وبناء عليه تم إجلاء سكان كوايالين من جزيرتهم وحشرهم في مكان كئيب ومحصور في جزيرة مجاورة، في الوقت الذي تلوثت فيه المياه المجاورة بسبب اليورانيوم المخصب وغير ذلك من المواد، على الرغم من احتجاجات قيادة الكوايالين.

٣٠ - وناشد، متحدثا باسم السكان الأصليين الذين عانوا على نحو غير متناسب من إنشاء ونشر وتخزين الأسلحة، المجتمع الدولي لكي يساعد سكان جزر مارشل في التغلب على ما خلفه العصر النووي، وتخفيف العبء الذي تحملوه من جراء استخدام جزرهم مكانا لإجراء التجارب على أسلحة الدمار الشامل. وإن أمن الشعوب الأصلية يشمل حقهم في التمتع بمكان صحي، وموارد صحية، وأجساد صحية، ولا يستطيع زعماء العالم أن يسمحوا بانتزاع هذا الحق من أجل مصالحهم الأمنية الشخصية.

٣١ - **السيد زيلير** (هيئة الدفاع عن البيئة ''بلو ريدج''): قال إن إعادة تجهيز فضلات البلوتونيوم لاستخدامها كوقود يعرض السلامة العامة للخطر والبيئة لمخاطر شديدة ويقوض هدف عدم انتشار الأسلحة النووية. وتساور هيئة الدفاع عن البيئة ''بلو ريدج'' قلقا بالغا بسبب أحكام الاتفاق الثنائي للتخلص من البلوتونيوم بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، مما يسمح لكل أمة باستخدام ٠٠٠ ٣٤ كيلوغرام من فضلات البلوتونيوم الناجمة عن الرؤوس الحربية النووية في مصانع الطاقة الكهربائية النووية المدنية.

٣٢ - وبالقرب من موقع نهر سافانا في كارولينا الجنوبية، وهو النهر الذي تلوث نتيجة مرور خمسة عقود على صناعة الأسلحة الذرية، تجاوز معدل الوفيات المعدلات الطبيعية بنسبة ١٩,٨ في المائة نتيجة أمراض القلب والسرطان، ونتيجة الإشعاعات المؤينة. كما أن المركب الصناعي ''مایاك'' سبب نفس المشكلة، وكان قد أنتج هذا المركب البلوتونيوم لأول قنبلة ذرية سوفياتية. وسبب نفس المشكلة المختبر الكيميائي السيبيري الذي ضخ سموم مشعة في مستودعات المياه الجوفية لمدة تزيد عن ٤٠ سنة. وقد تم إجلاء كثير من المقيمين في المنطقة، ولكن المدينة المجاورة، موسلوموفو، ظلت مسكونة، ويخشى سكانها من أنه تم الاستفراد بهم لأنهم مسلمون ليكونوا حقلا للتجارب الإشعاعية الشنيعة. وتعرب الهيئة عن قلقها بسبب خطط وزارة الطاقة الذرية في الاتحاد الروسي (ميناتوم) وتتمثل هذه الخطط في بناء مصنع جديد للطاقة يستعمل البلوتونيوم، في موقع المختبر الكيميائي السيبيري، باستخدام

التكنولوجيا التي قدمتها الشركة الفرنسية ''كوجيما''، وساورت الهيئة نفس القلق بسبب القرار الأخير الذي اتخذته اللجنة الأمريكية لتنظيم الطاقة النووية بمنح إذن لبناء مصنع مماثل في موقع نهر سافانا في كارولينا الجنوبية.

٣٣ - إن من شأن إنتاج الوقود من البلوتونيوم أن يخلق كميات هائلة من الفضلات المشعة، وسيتطلب نقل البلوتونيوم المستخدم في صناعة الأسلحة والوقود الجديد عبر آلاف الأميال على المكشوف، وينطوي ذلك على احتمال وقوع حوادث في السكك الحديدية يمكن أن تؤدي إلى تلوث البيئة بالبلوتونيوم. ويمكن أن يؤدي البلوتونيوم المستخدم في المفاعلات الروسية القديمة إلى انتشاره من مواقع المفاعلات المدنية. وفي الولايات المتحدة، ستعتمد شركة طاقة ''دوك''، التي مُنحت إعفاء من التدابير الأمنية التي اتخذت بعد حوادث ١١ أيلول/سبتمبر لكي تشغل مفاعل التجارب على الوقود المستمد من البلوتونيوم، على سلات غير موثوقة من الثلج لعمليات التبريد أثناء الطوارئ.

٣٤ - ويوفر التثبيت بديلا لوقود البلوتونيوم، وهو صعب المناولة والتخزين والنقل. وإن خلط البلوتونيوم بسائل زجاجي وبفضلات إشعاعية من شأنه أن يجنب المخاطر التي تتعرض لها صحة الإنسان، وتوفير مئات الملايين من الدولارات، ويمهد السبيل لسياسات أكثر معقولية في مجال عدم الانتشار. ويجب عدم استخدام البلوتونيوم كوقود في المفاعلات المدنية، كما يجب الاحتفاظ به في مواقع محمية بشكل جيد، وتثبيته من أجل منع تهريبه وإعادة استخدامه في الأسلحة النووية.

٣٥ - وإن الخطوات العملية وعددها ١٣ خطوة الموضوعة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ من أجل تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة، لا سيما الخطوة العاشرة فيما يتعلق بالمادة الانشطارية، تشكل أساس الاعتراض على إعادة تجهيز البلوتونيوم. غير أنه بموجب البرنامج الأمريكي الروسي للتخلص من الفائض من البلوتونيوم سوف يتم نقل إدارة الموارد الانشطارية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، ومن ثم لن يتوفر بعد اليوم تحقق دولي فعال بشأنها. وترى هيئة الدفاع عن البيئة أنه يتعين توسيع نطاق معاهدة وقف المواد الانشطارية لتشمل حظرا على إنتاج البلوتونيوم المدني. وتحث الهيئة أيضا اليابان على التخلي عن خططها لفتح مصنع روكاشو لإعادة التجهيز في عام ٢٠٠٧ بوصفه أول مصنع على نطاق تجاري في دولة غير حائزة للأسلحة النووية.

٣٦ - وسوف يتم تقويض عدم انتشار الأسلحة النووية بسبب جعل القطاع التجاري مسؤولا عن التعامل بوقود البلوتونيوم. ومن شأن ذلك أن يزيد المخاطر إذ لا يمكن التأكد من أن مرافق تجهيز البلوتونيوم لأغراض الطاقة الكهربائية لن تستخدم لأغراض عسكرية.

٣٧ - **السيدة واسلي** (هيئة الحج الدولي من أجل السلام) **والسيدة كيم** (نشاط الشباب في مجال معاهدة عدم الانتشار): ذكّرتا، وهما تقدمان بيانا مشتركا بالنيابة عن شباب العالم، الدول الأطراف في المعاهدة بمسؤوليتها الأساسية في إطار ميثاق الأمم المتحدة من أجل إنقاذ الأجيال القادمة من آفة الحرب. وللأسف، فإن القيم الأخلاقية والديمقراطية التي تم زرعها في الأطفال في المدارس وفي المنازل وبواسطة الكتب وفي وسائط الإعلام لم يحترمها هؤلاء الذين في السلطة. فالأعضاء الدائمون الخمسة في مجلس الأمن الذين لديهم حق الفيتو هم أيضا الدول الحائزة للأسلحة النووية المعترف بها. ويوصي شباب العالم بإعادة هيكلة مجلس الأمن بشكل منصف وبالمحافظة على العملية الديمقراطية.

٣٨ - ومن المؤسف بصفة خاصة أن الدول الحائزة للأسلحة النووية منذ مدة طويلة مثل الولايات المتحدة تعتمد مبادئ جديدة تدعم الانتشار، وتعتزم تطوير أسلحة نووية جديدة. ويتم بصفة عام تطوير الترسانات النووية تحديا للالتزام بنزع السلاح كما هو منصوص عليه في معاهدة عدم الانتشار.

٣٩ - ويدعو شباب العالم إلى الخروج من المأزق المواجه في مؤتمر نزع السلاح عن طريق المفاوضة على اتفاقية للسلاح النووي، وتنفيذ الخطوات العملية الـ ١٣ المتفق عليها منذ خمس سنوات، وإنشاء هيئة فرعية لرصد الوفاء بالالتزام بنزع السلاح. ومما سيكون له خطوة أكثر فعالية اعتماد حملة الرؤية لعام ٢٠٢٠ التي يقوم بها رؤساء البلديات من أجل السلام - وهي الخطة الوحيدة التي تشمل جدولا زمنيا محددا وتاريخا محددا للقضاء على جميع الأسلحة النووية. ويتعلم الأطفال في المدارس أنه ينبغي تطبيق القواعد واحترام القوانين، ومع ذلك فإن القويّ في المجتمع الدولي يتجاهل الأحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية ويضع مصلحته الوطنية فوق المصلحة العالمية.

٤٠ - ويتطلع شباب العالم إلى مستقبل تكون فيه الأمم ملتزمة بالاحترام المتبادل واحترام القانون الدولي. ويدعو الشباب إلى القضاء بشكل فوري وكامل وشامل على جميع الأسلحة النووية من أجل رفاهية جميع الشعوب والأجيال المقبلة.

٤١ - **السيدة نوتون** (مجلس المعلومات الأمنية البريطاني - الأمريكي): قالت إن المجلس ينظر إلى القوات النووية التي تنشرها منظمة دول حلف شمال الأطلسي على أنها موضع جدل وتؤدي إلى عكس ما هو مرغوب فيه. وبالإضافة إلى الأسلحة الاستراتيجية التي تقدمها الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة، والأسلحة النووية دون الاستراتيجية أو التكتيكية التي تقدمها الولايات المتحدة، توصلت خمس دول من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية - ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وتركيا وهولندا - إلى ترتيبات مع الولايات المتحدة لتقاسم الخبرة

النووية، بينما استضافت المملكة المتحدة كل من الأسلحة النووية الأمريكية، وطائرات وطياري السلاح الجوي الأمريكي.

٤٢ - غير أنه، في الآونة الأخيرة، بدأت دول أوروبية أخرى تشكك في تقاسم الخبرة النووية. ويرحب المجلس بدعوة البرلمانيين البلجيكيين وغيرهم في ألمانيا والدانمرك وهولندا إلى إزالة أسلحة منظمة دول حلف شمال الأطلسي النووية من أوروبا. وإن ممثل ماليزيا الذي تحدث باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل مصر، انتقدا في بيانهما الافتتاحيين ترتيبات منظمة دول حلف شمال الأطلسي لتقاسم الخبرة النووية.

٤٣ - إذ إن ترتيبات تقاسم الخبرة النووية انتهاك واضح للمادة الثانية من المعاهدة، التي تحظر على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من نقل الأسلحة النووية إليها. وشككت المكسيك وحركة بلدان عدم الانحياز في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض وتمديد المعاهدة في تفسير الولايات المتحدة ومفاده أن ترتيب التقاسم لا يشكل نقلا إلى أن يتم الإعلان عن الحرب، وشككت في ذلك التفسير أيضا، بعد سنوات، قليلة مصر وائتلاف البرنامج الجديد.

٤٤ - وتتضمن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ عددا من الالتزامات التي تمتّ بصلة إلى منظمة دول حلف دول حلف شمال الأطلسي، بما في ذلك مزيد من التخفيضات من جانب واحد في الترسانات النووية، وزيادة الشفافية، ومزيد من تخفيضات في الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، وزيادة تخفيض الوضع التشغيلي لنظم الأسلحة النووية، وتخفيض دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية.

٤٥ - وقالت المتحدثة، وهي تلاحظ أن عدد الرؤوس الحربية النووية الأمريكية المنصوبة في أوروبا ظلت بدون تغيير منذ عام ١٩٩٤، إن الوضع النووي لمنظمة دول حلف شمال الأطلسي يتعارض مع الضمانات الأمنية السلبية ومع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أوروبا. وإن رفض أمريكا استبعاد أن تكون أول من يستخدم الأسلحة النووية يشكل عقبة رئيسية أمام تعزيز ضمانات الأمن السلبية كما هو مقترح في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض وتمديد المعاهدة. وقد جددت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة اتفاقهما الثنائي للدفاع المتبادل في عام ٢٠٠٤ لمدة عشر سنوات أخرى، ولدى الولايات المتحدة اتفاق دفاع متبادل مع فرنسا كذلك.

٤٦ - ويطلب المجلس إلى الولايات المتحدة أن تسحب جميع أسلحتها النووية المتبقية من أوروبا. فالأسلحة بالية من الناحية العسكرية و لم تعد تمت بصلة إلى العلاقات عبر المحيط الأطلسي. ويحث أيضا منظمة دول حلف شمال الأطلسي على النظر في تخفيض دور الأسلحة النووية والالتزام بألا تكون المنظمة أول من يستخدم الأسلحة النووية، كخطوة أولى نحو

إزالتها كاملا من القارة الأوروبية. وينبغي للولايات المتحدة والاتحاد الروسي المفاوضة على معاهدة صالحة للبقاء بشأن القضاء على جميع الأسلحة النووية دون الاستراتيجية أو التكتيكية، وينبغي لفرنسا والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة أن تضع حدا لتحديث جميع أسلحتها النووية وبرامج استبدالها. وأخيرا، ينبغي أن يعلن المؤتمر الاستعراضي أن المعاهدة ملزمة في جميع الأوقات وفي جميع الظروف.

٤٧ - **السيد فيلمير** (حملة القانون الدولي): قال إن العلاقة المتبادلة بين عدم الانتشار ونزع السلاح كامنة في الوعد الأساسي المذكور في المعاهدة، وهناك قيود زمنية موضوعة على نزع السلاح. وإن القضاء على الأسلحة النووية هو العنصر الرئيسي في بناء الثقة فيما بين الشركاء في عملية المفاوضات ومنع زيادة البرامج النووية الخفية. وحث المؤتمر الاستعراضي الراهن على عدم إجراء مزيد من المناقشات حول الخطوات العملية الـ ١٣، بما في ذلك التعهد الذي لا لبس فيه من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل إنجاز التخلص الكامل من ترساناتها النووية، وبدلا من ذلك مناقشة الوسائل الكفيلة بضمان تنفيذها.

٤٨ - ويلاحظ العيب الكامن في المعاهدة في مادتها الرابعة، كما أشار إلى ذلك تقرير أكيسون ليلينثال لعام ١٩٤٦. ومفعول الضمانات محدود؛ فحيث تكون التجارة حرة في التكنولوجيا والمواد النووية لا مفر من إساءة استعمالها، كما أنه من غير الممكن حصر جميع المواد في المصانع الكبيرة لإعادة التجهيز مثل سيلافيلد، ولاهاي، وروكاشاو. فيجب وضع جميع مرافق الإثراء وإعادة التجهيز تحت رقابة متعددة الأطراف، كما يجب إعلان وقف كامل لإثراء اليورانيوم وفصل البلوتونيوم.

٤٩ - وينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية عدم التشجيع على استخدام الطاقة النووية بأي شكل من الأشكال. وإن كثيرا من البلدان تربط البرامج النووية بالتنمية، ولكن البلدان المتقدمة فعلا تستثمر في مصادر أنظف ومتجددة للطاقة. والحاجة ملحة لإنشاء وكالة دولية للطاقة المتجددة من أجل مساعدة البلدان على بناء إمدادات للطاقة لا تعتمد على الطاقة النووية أو الوقود الأحفوري.

٥٠ - وينبغي للشركاء في منظمة دول حلف شمال الأطلسي ألا تشجع الدول الحائزة للأسلحة النووية فتوافق على نشر الأسلحة النووية في أراضيها أو الدخول في ترتيبات لتقاسم الخبرة النووية والتخطيط لها. وينبغي للدول أن تعتمد تشريعا يتجاوز قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) من خلال تجريم الدول، والجهات التي لا تتمتع بمقومات الدولة، إذا قامت بأنشطة تتصل بأسلحة الدمار الشامل. وأكد المتحدث على ضرورة بدء المفاوضات بشأن اتفاقية للأسلحة النووية تكمل معاهدة عدم الانتشار، وتوفر الأساس القانوني لتجريم أنشطة

الأسلحة النووية بشكل عام، وهي أنشطة سبق الإعلان عن عدم قانونيتها بموجب القانون الدولي ومن خلال محكمة العدل الدولية في الفتوى التي أصدرتها في عام ١٩٩٦. وبما أنه تم إعلان عدم قانونية أسلحة الدمار الشامل بموجب القانون الدولي، ترى ''حملة القانون الدولي'' أن الأسلحة النووية بحكم طبيعتها، هي أيضا غير قانونية.

٥١ - **السيدة بيرلمان** (علماء النفس من أجل الشعور بالمسؤولية الاجتماعية): قالت بعد أن لاحظت الطبيعة المتناقضة للأسلحة النووية التي تسمح للبشرية بأن تتعايش في ظل التهديد بالفناء وتشعر في نفس الوقت بالأمان، إن التخدير النفسي، والنفي، والخوف الناجم عن حجم الخطر، مضافا إلى ذلك زيادة الثقة والتوهم بالسيطرة، يتعارض مع التفكير والإجراء الأمثل، ويمكن أن يكون له عواقب غير مقصودة لا يمكن الرجوع عنها. فإن رد الفعل تحت الضغط لهجوم مزعوم يمكن أن يؤدي إلى سوء تقدير وعواقب طويلة الأجل غير مرغوب فيها. وكثيرا ما يمكن لتأثير سياسات الدول على دول أخرى أن تستغل هذه الأخيرة ما ينتابها من هلع وتخيلات. وهكذا، فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية توفر حوافز للأمم الأخرى لتطوير أسلحة تردع تهديدا خياليا. ويتم النظر إلى التهديدات والعنف والقمع على أنها أكثر فعالية من الاستراتيجيات التي لا تعتمدعلى العنف.

٥٢ - وإن الرغبة في الحصول على الأسلحة النووية ظاهرة لشيء أعمق، أي للاعتقاد بأن هناك علاقة وثيقة بين امتلاك الأسلحة النووية والقوة. فيمكن استفزاز الجهات الأضعف فتقوم بعمل عسكري أو تلجأ إلى إرهاب نووي - ويشكل ذلك رد الضعيف على القوي. وبينما تعالج الضمانات المتعلقة بالمواد الانشطارية جانب العرض بالنسبة للإرهاب، من الضروري أيضا معالجة جانب الطلب بالنسبة للإرهاب. وبما أن التهديد والترهيب لا يمكن إلا أن يؤديا إلى مزيد من الخوف، وتجنيد الإرهابيين، والدعم الشعبي للأسلحة النووية، فالتكتيك الأفضل والطريقة الأمثل للأمن تتمثل في جعل العدو يشعر بأمان أكبر. وإن عدم نزع السلاح يخلق جوا من سوء النية، والإحباط، والترهيب، والإذلال. وقد حان الوقت للاستعاضة عن الحرب بطرق أكثر فعالية للحد من التوترات ومنع العنف، وتحويل الصراعات.

٥٣ - **السيد كونيشي** (نيهون هيدانكيو): طالب في معرض ندائه بالنيابة عن الناجين من القنبلة الذرية (هيباكوشا) بتنفيذ التعهد الواضح المنصوص عليه في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، وباتخاذ إجراء فوري للقضاء على جميع الترسانات النووية. وعندما كان عمره ١٦ سنة رأى ومضة القنبلة الذرية التي تسبب العمى في هيروشيما، وشاهد المدينة يحاصرها اللهيب من جميع الجوانب. وما زال يستطيع أن يسمع صراخ

عشرات الآلاف من الأمهات والأطفال وصوت رجل ينازع يطلب ماء. وما زالت تشعر أجيال بالآثار الوحشية وغير الإنسانية للتفجير الذي قلب المنطقة إلى جحيم وستظل تشعر بهذه الآثار الأجيال القادمة.

٥٤ - ويرتعب الناجون من التقارير التي تفيد بأن الولايات المتحدة تقوم بتطوير أسلحة نووية ''قابلة للاستخدام'' أو ''صالحة للقتال''. وطلبوا من جميع الحكومات أن تستفيد من دروس هيروشيما وناغازاكي وتبدأ على الفور مفاوضات متعددة الأطراف حول اتفاقية تهدف إلى القضاء الكامل على الأسلحة النووية. واختتم الحديث بقراءة إحدى قصائد ساكيشي توغي، وهو شاعر توفي في هيروشيما.

٥٥ - **السيدة محتشم** (عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام الضمانات الدولية): لاحظت أن القلق حول البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية نشأ بسبب انتهاكها لاتفاق الضمانات الذي وضعته الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لأنها لم تقدم لمدة عقدين تقارير عن التفاصيل التقنية للبرنامج، وازداد هذا القلق بسبب الاتهامات التي وجهتها الولايات المتحدة وحلفاؤها، ومفاداها أن جمهورية إيران الإسلامية ترعى الإرهاب. وفي البلد نفسه، لم تجر أية مناقشات عامة حول المصالح الأمنية الوطنية المتصلة بمسألة الإرهاب أو بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وإن كانت المناقشة الصريحة من شأنها أن تحسن بالفعل علاقاتها مع الغرب.

٥٦ - ومن ناحية أخرى، هناك دلائل إيجابية تشير إلى التزام جمهورية إيران الإسلامية لمعاهدة عدم الانتشار. فقد تعاونت في نهاية المطاف بشكل نشط مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتستدرك الأخطاء الماضية، كما يدل على ذلك تقريرها المفصل المقدم إلى الوكالة في عام ٢٠٠٣، وتوقيعها على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في نفس السنة، مع تقديم تأكيدات تتعلق بالتنفيذ الفوري للبروتوكول. وقد علقت إيران بصورة طوعية إثراء اليورانيوم في عام ٢٠٠٣. وإن تقريرها الأول المقدم في إطار البروتوكول الإضافي، في عام ٢٠٠٤، قدم معلومات كثيرة عن برنامجها النووي، وتم فتح الباب في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ أمام مفتشي الوكالة الدولية لزيارة عدد من المواقع العسكرية المشبوه في إقامة تجارب نووية فيها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المفاوضات التي أجريت منذ عام ٢٠٠٣ مع عدة أعضاء من الاتحاد الأوروبي أظهرت استعداد إيران للعمل على حل المشاكل.

٥٧ - ومن أجل تهدئة أي قلق سياسي وتكنولوجي، ينبغي لجمهورية إيران الإسلامية أن تزيد الشفافية في جميع مجالات برنامجها النووي، بما في ذلك القدرة النووية المدنية، وتشرح الطبيعة الدقيقة لعلاقتها مع جماعات يصنفها الغرب على أنها جماعات إرهابية. ويجب أيضا

تهدئة القلق العاطفي والنفسي الذي ينتاب المجتمع الدولي بسبب النظام السياسي لجمهورية إيران الإسلامية.

٥٨ - وإن جمهورية إيران الإسلامية، شأنها في ذلك شأن الدول الأخرى غير الحائزة للأسلحة النووية، ترغب من الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقدم لها ضمانات أمنية سلبية بالإضافة إلى التحرك الملموس نحو نزع السلاح. فهناك انطباع واسع النطاق بين الإيرانيين أن بلدهم بخلاف الشرق الأوسط بأكمله وجنوب ووسط آسيا والقوقاز، هو البلد الوحيد الذي لا يتمتع بحماية أمنية كافية، ورأى بعض الإيرانيين أن برنامجهم النووي المدني يشكل راداعا نوويا كامنا، مثل مرافق دورة الوقود النووي الكامل في اليابان. وعليه من الحيوي في أي مناقشة حول برنامج إيران النووي، أن ينظر إلى الموضوع في سياقه، وأن يوضع في الاعتبار قلق إيران الشرعي عن أمنها.

٥٩ - وإن هجوما عسكريا على المرافق النووية الإيرانية المعروفة من شأنه أن يولد مشاكل أمنية أخرى بالنسبة للمنطقة بأكملها ويجعل جمهورية إيران الإسلامية تنسحب من معاهدة عدم الانتشار والشروع بشكل لا لبس فيه في برنامج للأسلحة النووية. وواضح أنه يجب متابعة الحلول الدبلوماسية بدلا من ذلك.

٦٠ - **السيد سميلي** (المؤتمر العالمي للأديان من أجل السلام): قال إن الجماعة المؤلفة من عدة معتقدات اجتمعت معا منذ أكثر من ٣٠ سنة بمختلف التشكيلات للدعوة إلى وضع حد للحروب، والقضاء على الأسلحة والنظم المستعملة في القتال. فالنصوص الأساسية لديانات العالم وتقاليدها هي أساس الالتزامات المشتركة للمتدينين. وإن الجمعيات الدورية للمؤتمر العالمي أصدرت تأكيدات بخصوص جميع جوانب حياة الإنسان في المجتمع، والتنمية المستدامة، والبيئة، وصلاحية الصكوك الدولية المتعلقة بالحكم الرشيد، والنظام، وحقوق الإنسان، والعدل. غير أنه ليس هناك من حق يتسم بأساسية أكبر من الحق في السلام والأمن.

٦١ - وإن نزع السلاح العام والكامل هو الهدف النهائي، وعليه فإن الديانات تطالب بانتظام بوضع حد لانتشار الأسلحة النووية عموديا وأفقيا؛ والقضاء على جميع الأسلحة النووية وتفكيكها ووقف الأبحاث على الأسلحة؛ وإنهاء التجارب النووية كلها في جميع البيئات؛ ووضع حد لإنتاج المواد الانشطارية لغرض بناء الأسلحة؛ وتقديم القوى الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استخدام الأسلحة النووية إلى أن يتم التخلص منها؛ ودعم المناطق القائمة الخالية من الأسلحة النووية وإنشاء مناطق جديدة في الشرق الأوسط ووسط وشمال وشرق آسيا؛ وتخفيض جميع الدول إنفاقها على الأسلحة، وإعادة توجيه الموارد نحو

التنمية البشرية؛ وجعل إنتاج وبيع واستخدام أسلحة الدمار الشامل جريمة ضد الإنسانية، مع وجود آليات قضائية لتحميل المنتهكين مسؤولية ذلك.

٦٢ - وطلب المؤتمر العالمي للديانات من أجل السلام من الحكومات والهيئات الحكومية الدولية متابعة حل الصراعات بوسائل لا تلجأ إلى العنف، وتجديد التزامها بالسعي من أجل تحقيق السلام عن طريق العدل.

٦٣ - **السيد شيونغ وكسيك** (مستودع السلام): قال إن العداء بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وصل إلى أبعاد تسببت في خلق أزمة منذ انعقاد المؤتمر الاستعراضي الأخير، وتترتب على ذلك عواقب وخيمة بالنسبة لعملية معاهدة عدم الانشار. وفي عام ٢٠٠٠، بعث اجتماع قمة تاريخي بين الكوريتين آمال كبيرة في وضع حد للحرب الباردة في شبه جزيرة كوريا، ولكن هذا التطور الإيجابي توقف بشكل كامل مع تغيير الزعامة في البيت الأبيض في عام ٢٠٠١. فقد أنكرت إدارة بوش من جانب واحد العلاقة الجديدة بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وهي العلاقة التي التزمت بها إدارة كلينتون، فتدهورت الحالة بشكل منتظم منذ ذلك الوقت إلى أن انسحبت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عام ٢٠٠٣ من المعاهدة، وأعلنت في عام ٢٠٠٥ أنها صنعت أسلحة نووية من أجل الدفاع عن النفس. ويتحمل كلا البلدين المسؤولية الكاملة عن أزمة الانتشار الراهنة في شمال شرق آسيا، وذلك صحيح بصفة خاصة بالنسبة لإدارة بوش بسبب سياسة العداء الشديدة التي تتبعها، مما بعث بدون شك مخاوف من حدوث هجوم محتمل، في إطار غزو الولايات المتحدة غير القانوني الأخير للعراق. وعليه يتعين على الولايات المتحدة، أن تتخذ تدابير لبناء الثقة من أجل إزالة أي شكوك أو مخاوف عميقة تنتاب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٦٤ - ويجب على حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تعود إلى المحادثات التي لا غنى عنها بين الأطراف الستة حول هذه الأزمة النووية في أقرب وقت ممكن؛ ولكن ينبغي على الخصمين الرئيسيين أن يدخلا في محادثات مباشرة، ويؤمل أيضا في أن الولايات المتحدة ستظهر مرونة في المفاوضات وتقدم اقتراحات واقعية إلى حكومة أبدت استعدادها في الماضي للتخلي عن برنامجها للأسلحة النووية.

٦٥ - ومما سبب خيبة أمل أن اليابان، بعد النهج البالي الذي اتبعته في الاعتماد على الحماية النووية للولايات المتحدة، قد قررت الانضمام إلى النظام الأمريكي للدفاع ضد القذائف. وقال إن حكومته، جمهورية كوريا، على وشك أن تنضم إلى هذا النظام. وتحث منظمته جميع الدول في المنطقة على إنشاء نظام أمني تعاوني إقليمي مبتكر، والتخلي عن الاتفاقات

الأمنية العسكرية الثنائية. وإن حكومة اليابان وحكومته، العاملتين مع المجتمعات المدنية، يجب أن تتزعم الحركة لإنشاء نوع جديد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية في المنطقة. وفي عام ٢٠٠٤، طور عدد من المنظمات غير الحكومية والخبراء في المنطقة مشروع معاهدة نموذجية لجعل شمال شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، كخطوة أولى، وتجمع هذه المعاهدة ستة أطراف تشترك فيها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية كوريا، واليابان بوصفها الجهات المركزية للمعاهدة، بالإضافة إلى ثلاث دول حائزة للأسلحة النووية – الصين والاتحاد الروسي والولايات المتحدة – بوصفها جهات داعمة تقدم الضمانات الأمنية السلبية. ويمكن مواصلة المفاوضات حول إنشاء مثل هذه المنطقة في سياق المحادثات التي تشترك فيها الأطراف الستة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠.

NPT/CONF.2010/SR.14

Distr.: General
29 June 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠.

الرئيس: السيد كاباكتولان . . . . . (الفلبين)

المحتويات

النظر في الوثيقة (الوثائق) الختامية واعتمادها

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب أن تقدَّم التصويبات بإحدى لغات العمل في مذكرة وتُدرَج في نسخة من المحضر. ويجب أن ترسل التصويبات في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

سيصدر أي تصويب لمحضر هذه الجلسة وأية جلسات أخرى في وثيقة تصويب.

النظر في الوثيقة (الوثائق) الختامية واعتمادها (NPT/CONF.2010/CRP.2/Rev.1)

١ - **الرئيس:** قال إنه قد نشر، وفقا للاتفاق الذي توصل إليه مؤتمر الاستعراض في جلسته العامة السابقة المعقودة يوم الجمعة، الموافق ٢١ أيار/مايو ٢٠١٠، نصا موحدا لمشاريع تقارير الرؤساء عن أعمال اللجان الرئيسية، التي تشمل أعمال هيئاتها الفرعية كل في مجالها. وبالمساعدة من فريقه جَعَلَ ذلك النص الموحد متمشيا مع الشكل المستعمل في الإعلانات أو الوثائق الختامية لمؤتمرات الاستعراض التي عقدت منذ ١٩٧٥. والنص المنقح قليلا المنشور قبل وقت قصير، الذي يرد في الوثيقة NPT/CONF.2010/CRP.2/Rev.1، يشمل فهرسا قُصد به مساعدة الوفود على فهم مصدر الفقرات.

٢ - وواصل القول إن الوفود تلاحظ أن الوثيقة تحذو عن كثب حذو بنية الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٠، التي اشتملت على استعراض لتنفيذ معاهدة عدم الانتشار وأيضا على تدابير عمل، من قبيل الـ ١٣ خطوة عملية. وذلك النهج يتفق مع القرار ١ بشأن تعزيز عملية الاستعراض للمعاهدة، الذي اتخذ في مؤتمر الاستعراض والتمديد، ١٩٩٥ وأعيد التأكيد عليه في مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٠. ولاحظ أيضا أن الوثيقة قد سُمّيت ''إعلانا ختاميا'' للتعبير عن روح الاتفاقات التوافقية التي توصلت إليها مؤتمرات الاستعراض المعقودة من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٥.

٣ - ومضى قائلا إن الجلسة ستتوقف عن الانعقاد مؤقتا وستُستأنف بوصفها جلسة مغلقة غير رسمية في وقت لاحق من هذا اليوم.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

NPT/CONF.2010/SR.15

Distr.: General
29 June 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

محضر موجز للجلسة الخامسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٠، الساعة ١٦/٣٠

الرئيس: السيد كاباكتولان ..... (الفلبين)

المحتويات

اعتماد ترتيبات للوفاء بتكاليف المؤتمر

وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر (تابع)

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض

النظر في الوثيقة (الوثائق) الختامية واعتمادها (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب أن تقدَّم التصويبات بإحدى لغات العمل في مذكرة وتُدرَج في نسخة من المحضر. ويجب أن ترسل التصويبات في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

سيصدر أي تصويب لمحضر هذه الجلسة وأية جلسات أخرى في وثيقة تصويب.

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٢٥.

اعتماد ترتيبات للوفاء بتكاليف المؤتمر (NPT/CONF.2010/47)

١ - **الرئيس:** وجَّه الانتباه إلى الوثيقة NPT/CONF.2010/47 المتضمِّنة جدول قسمة التكاليف على أساس المشاركة الفعلية للدول الأطراف في المؤتمر. وقال إنه ينبغي النظر في الوثيقة في ضوء القاعدة ١٢ من النظام الداخلي وتذييلِه، الذي اعتمده المؤتمر في ٣ أيار/مايو ٢٠١٠.

وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر (تابع)

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض (NPT/CONF.2010/CC/1)

٢ - **الرئيس:** وجَّه الانتباه إلى التقرير النهائي للجنة وثائق التفويض الوارد في الوثيقة (NPT/CONF.2010/CC/1).

النظر في الوثيقة (الوثائق) الختامية واعتمادها (تابع) (NPT/CONF.2010/L.1 و L.2)

٣ - **الرئيس:** وجَّه الانتباه إلى الوثيقة NPT/CONF.2010/L.1، المتصلة بتنظيم المؤتمر وأعماله، وإلى الوثيقة NPT/CONF.2010/L.2، المتضمنة مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر. وذكر أن مشروع الوثيقة الختامية جاء محصِّلة لجهود شاقة من أجل التوصل إلى توافقٍ في الآراء وأن أي تغييرات تُجرى عليها لاحقا يمكن أن تعرِّض للخطر النتيجة الناجحة التي توصل إليها المؤتمر الاستعراضي. لذلك، أعرب عن أمله في أن يحظى مشروع الوثيقة الختامية بموافقة جميع الوفود بعد النظر فيه.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.

NPT/CONF.2010/SR.16

Distr.: General
8 July 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

محضر موجز للجلسة السادسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد كاباكتولان . . . . . (الفلبين)

المحتويات

اعتماد ترتيبات للوفاء بتكاليف المؤتمر (تابع)

وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر (تابع)

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض (تابع)

النظر في الوثيقة (الوثائق) الختامية واعتمادها (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب أن تقدَّم التصويبات بإحدى لغات العمل في مذكرة وتُدرَج في نسخة من المحضر. ويجب أن ترسل التصويبات في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

سيصدر أي تصويب لمحضر هذه الجلسة وأية جلسات أخرى في وثيقة تصويب.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

اعتماد ترتيبات للوفاء بتكاليف المؤتمر (تابع) (NPT/CONF.2010/47)

١ - **الرئيس:** وجه الانتباه إلى الوثيقة NPT/CONF.2010/47 التي تتضمن جدول تقسيم التكاليف على أساس المشاركة الفعلية للدول الأطراف في المؤتمر. وينبغي النظر إلى الوثيقة في ضوء المادة ١٢ من النظام الداخلي وتذييله الذي اعتمده المؤتمر في ٣ أيار/مايو ٢٠١٠. وقال إنه يعتبر أن المؤتمر يرغب في اعتماد جدول تقسيم التكاليف بصيغته الواردة في الوثيقة NPT/CONF.2010/47.

٢ - تقرر ذلك.

وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر (تابع)

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض (تابع) (NPT/CONF.2010/CC/1)

٣ - **السيد مؤمن** (بنغلاديش) رئيس لجنة وثائق التفويض: عرض التقرير النهائي للجنة وثائق التفويض (NPT/CONF.2010/CC/1)، الذي يوضح أن ٩٨ دولة من الدول الأطراف قدمت وثائق تفويض رسمية وأن ٧٤ دولة قدمت وثائق تفويض مؤقتة وأن ١٨ دولة لم تقدم وثائق تفويضها أو أي إشعار خطي بأنها ستحضر المؤتمر. ومنذ إعداد التقرير، وردت وثائق تفويض رسمية من بلجيكا وجمهورية جزر فيجي وجمهورية موزامبيق، وسوف تصدر إضافة في هذا الشأن. وقد قررت اللجنة قبول وثائق تفويض جميع الدول الأطراف المشاركة في المؤتمر، وذلك على أساس أنه ستقدم إلى الأمين العام للمؤتمر، بأسرع ما يمكن، وثائق تفويض أصلية بالصيغة الواردة في المادة ٢ من النظام الداخلي.

٤ - **الرئيس:** قال إنه يعتبر أن المؤتمر يرغب في أن يحيط علما بتقرير لجنة وثائق التفويض.

٥ - تقرر ذلك.

النظر في الوثيقة (الوثائق) الختامية واعتمادها (تابع) (NPT/CONF.2010/L.1 و L.2)

٦ - **الرئيس:** وجه الانتباه إلى مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر الوارد في الوثيقة NPT/CONF.2010/L.2. وقال إنه يعتبر أن المؤتمر يرغب أولا في أن يحيط علما بالقسم المعنون ”استعراض سير المعاهدة حسبما هو منصوص عليه في مادتها الثامنة (٣)، مع مراعاة ما اتخذ من مقررات وقرار في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدها والوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠“، الذي سُجل في الحاشية بوصفه تصور

الرئيس على حد علمه لما بات معروفا فيما يتعلق بمسائل الاستعراض. وأضاف أنه يعتبر أيضا أن المؤتمر يرغب في اعتماد القسم المعنون ''استنتاجات وتوصيات لأعمال المتابعة''.

٧ - تقرر ذلك.

٨ - **الرئيس:** قال إنه يعتبر أن المؤتمر يرغب بعد ذلك في اعتماد مشروع الوثيقة الختامية، كما ورد في الوثيقة NPT/CONF.2010/L.1 قسما بقسم.

٩ - تقرر ذلك.

١٠ - اعتمد القسم المعنون ''مقدمة''.

١١ - اعتمد القسم المعنون ''تنظيم المؤتمر''.

١٢ - اعتمد القسم المعنون ''المشاركة في المؤتمر''.

١٣ - اعتمد القسم المعنون ''الترتيبات المالية''.

١٤ - اعتمد القسم المعنون ''أعمال المؤتمر''.

١٥ - اعتمد القسم المعنون ''الوثائق''.

١٦ - **الرئيس:** اقترح أن تكون صيغة القسم المعنون ''استنتاجات المؤتمر'' كما يلي:

''نظر المؤتمر في جلسته العامة السادسة عشرة والأخيرة المعقودة في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠ في مشروع الوثيقة الختامية. وأحاط المؤتمر علما بـ 'استعراض سير المعاهدة، كما ورد في مادتها الثامنة (٣)، مع مراعاة ما اتخذ من مقررات وقرار في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدها والوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠' الذي سُجل في الحاشية بوصفه تصور الرئيس على حد علمه لما بات معروفا فيما يتعلق بمسائل الاستعراض. واعتمد المؤتمر 'استنتاجات وتوصيات لأعمال المتابعة'.''

١٧ - وأضاف أنه يعتبر أن المؤتمر يرغب في اعتماد القسم المعنون ''استنتاجات المؤتمر''.

١٨ - تقرر ذلك.

١٩ - **الرئيس:** قال إنه يعتبر أن المؤتمر يرغب في اعتماد مشروع الوثيقة الختامية ككل بصيغته الواردة في الوثيقتين NPT/CONF.2010/L.1 و L.2.

٢٠ - تقرر ذلك.

٢١ - **السيد عبد العزيز** (مصر): تحدث نيابة عن مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم الانتشار فرحب باعتماد الوثيقة الختامية بوصفها خطوة هامة صوب تحقيق أهداف المعاهدة. وقال إن المفاوضات التي أجريت أثناء المؤتمر الاستعراضي غطت طائفة واسعة من القضايا ذات الأهمية الحاسمة لكل من مصداقية المعاهدة وأمن الدول الأطراف فيها.

٢٢ - وأضاف أنه فيما يتعلق بالقضايا ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للتنفيذ التام للمعاهدة، وافقت الوفود على ثلاث خطط عمل تطلعية؛ وأعادت تأكيد الأهمية الحاسمة لعالمية المعاهدة وتنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمد في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها؛ ودرست مدى الحاجة إلى التوصل إلى اتفاقية حول الأسلحة النووية بغية الإزالة الكاملة لتلك الأسلحة في إطار زمني محدد، فضلا عن صك ملزم قانونا بشأن ضمانات أمنية سلبية.

٢٣ - ومضى يقول إن الوثيقة الختامية التي اعتمدت للتو تتيح أساسا سليما لاستمرار التعاون بين جميع الدول الأطراف بغية التحقيق المبكر لعالم خال من الأسلحة النووية. ومع ذلك فلم تجر الاستفادة كثيرا من الاقتراحات التي قدمتها المجموعة إلى المؤتمر في ورقتي عملها ذات الصلة، وهما بالتحديد الوثيقتين NPT/CONF.2010/WP.46 و WP.47. وفي هذا السياق، ستسعى المجموعة بنشاط إلى تحقيق الأهداف التالية بالتعاون مع جميع الدول الأطراف: تنفيذ الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاماتها بنزع السلاح تنفيذا تاما بغية إزالة جميع الأسلحة النووية بحلول عام ٢٠٢٥، وعالمية الالتزام بمعاهدة عدم الانتشار وأهدافها، والبدء الفوري في المفاوضات بشأن التوصل إلى اتفاقية حول الأسلحة النووية وصك ملزم قانونا بشأن ضمانات أمنية سلبية. وستواصل المجموعة أيضا التأكيد من جديد على الحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية في السعي إلى استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية بدون قيود ليس لها ما يبررها. وفي هذا الصدد يجب عدم الخلط بين أية ترتيبات طوعية أو تدابير لبناء الثقة تقوم بها الدول الأطراف والواجبات الملزمة قانونا بموجب المعاهدة.

٢٤ - واستطرد قائلا إن المجموعة تعتزم أن تعمل على نحو بناء مع جميع الأطراف المعنية لتعزيز خطة عمل من أجل تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وقد أكدت الوثيقة الختامية، التي شددت من جديد على أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار ودعت إسرائيل إلى إخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على عزم الدول الأطراف المستمر على متابعة الالتزامات التي قطعت في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ في هذا الصدد.

٢٥ - وأضاف أن اعتماد الوثيقة الختامية التطلعية يدلل بوضوح على أن مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أظهرت أقصى حد ممكن من المرونة طوال المفاوضات التي جرت في المؤتمر. ورغم وجود أجه نقص في مجموعة القواعد المتفق عليها، فمن الممكن البناء عليها ومواصلة تحسينها في المستقبل القريب. ودعا جميع الدول الأطراف الأخرى إلى الانضمام إلى المجموعة في هذا العمل الهام.

٢٦ - **السيد سلام** (لبنان): تكلم نيابة عن مجموعة الدول العربية فرحب باعتماد الوثيقة الختامية التي وافقت عليها المجموعة بدون تعديل بغية ضمان تحقيق نتائج ناجحة للمؤتمر. ويتيح القسم الرابع من الوثيقة بوجه خاص آلية واضحة لانضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار باعتبارها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، ولتخليص الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل. ودعا جميع الوفود إلى تخطي وجهات النظر السياسية الضيقة والعمل معا لبناء مستقبل أفضل للشرق الأوسط.

٢٧ - **السيد أغيري دي كارسير** (إسبانيا): تكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي فرحب باعتماد المؤتمر للوثيقة الختامية وأكد استعداد الاتحاد الأوروبي للعمل صوب التنفيذ الكامل لخطط العمل التطلعية التي اعتمدت بموجب الركائز الثلاث للمعاهدة وقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

٢٨ - **السيدة تاوشر** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الأطراف في المعاهدة عملت طيلة الأسابيع الأربعة الماضية بدون كلل لاستعراض تنفيذ المعاهدة والتأكيد من جديد على توافق الآراء الدولي الذي تجسده. وقد أعادت الولايات المتحدة، بقيادة الرئيس أوباما، تأكيد التزاماتها بإحراز تقدم صوب نزع السلاح النووي وكفالة إمكانية حصول جميع الأطراف المقيدة بالتزاماتها بعدم الانتشار على الطاقة النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية. وتعود أهمية المعاهدة إلى أنها الصك الدولي الرئيسي لمحاسبة الأطراف المسؤولة ونبذ الانتشار وجلب فوائد الطاقة النووية إلى جميع أنحاء العالم.

٢٩ - وأضافت أن الوثيقة الختامية التي اعتمدت للتو تعكس الالتزام الجماعي بدعم وتعزيز حجر الزاوية هذا في النظام الدولي لعدم الانتشار، وتدلل على العزم على تدعيم الركائز الثلاث للمعاهدة بإدراج توصيات لأعمال المتابعة. وتلزم الوثيقة الختامية الأطراف بالعمل على تحقيق الرؤية المتمثلة في السعي نحو إحلال السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية، كما تعترف بالخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة وغيرها لإحراز تقدم في عملية نزع السلاح. وتعترف الوثيقة بالاتفاق الجديد بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، وتعكس المصلحة المشتركة في إجراء تخفيضات أكبر في جميع أنواع الأسلحة النووية

والحد من دورها في النظام الدولي. وتشجع الوثيقة أيضا على التبكير ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتقر بالضرورة الملحة للشروع في المحادثات التي تأخرت طويلا بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. كما تؤكد الوثيقة أن البروتوكول الإضافي واتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية يمثلان معيار التحقق.

٣٠ - ومضت تقول إن الوثيقة الختامية تؤكد أن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ينبغي أن تتاح لجميع الأطراف بما يتفق مع أحكام عدم الانتشار، وتعترف بأهمية الآليات المتعددة الأطراف لضمان إمدادات الوقود النووي. وتلقى الوثيقة الضوء أيضا على وجهة نظر الأغلبية بمسؤولية الأطراف عن الانتهاكات التي تطال المعاهدة قبل الانسحاب، وبضرورة قيام موردي المواد النووية بإجراء مشاورات واتخاذ إجراءات لمنع إساءة استخدام أحكام الانسحاب.

٣١ - واستطردت قائلة إن الوثيقة الختامية تدعو أيضا الدول إلى الامتثال التام للمعاهدة بغية دعم سلامتها وسلطة نظام ضماناتها. وفي هذا الصدد فإيران، وهي البلد الوحيد الذي وجد مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنه لا يمتثل لالتزاماته بالضمانات النووية، لم تفعل شيئا لتعزيز ثقة المجتمع الدولي بأدائها في المؤتمر الاستعراضي.

٣٢ - وأضافت أن الوثيقة الختامية تتضمن أيضا اتفاقا على عقد مؤتمر إقليمي في عام ٢٠١٢ لمناقشة مسائل تتعلق بإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها في الشرق الأوسط. وقالت إن حكومة بلدها تؤيد منذ أمد بعيد إقامة مثل هذه المنطقة، إلا أنها تدرك ضرورة وجود متطلبات أساسية لتحقيق ذلك. وستعمل حكومة بلدها مع بلدان المنطقة لتهيئة الظروف المؤاتية لنجاح المؤتمر، إلا أن قدرتها على ذلك أضيرت بشدة من جراء الوثيقة الختامية التي تشير إلى إسرائيل تحديدا في القسم المعني بالشرق الأوسط، وهي حقيقة تشعر الولايات المتحدة إزاءها ببالغ الأسف.

٣٣ - ووجهت الانتباه أيضا إلى النص المتعلق بكوريا الشمالية. وقالت أن الولايات المتحدة تشجب تحدي كوريا الشمالية المتكرر للقانون الدولي والاستخفاف بواجباتها والتزاماتها الدولية. وينبغي لكوريا الشمالية أن تفهم أنها لن تحقق الأمن أو تحظى بقبول المجتمع الدولي مطلقا دون التخلي عن برنامجها للأسلحة النووية على نحو كامل وقابل للتحقق. وعدم تنفيذ كوريا الشمالية التزاماتها في إطار المحادثات السداسية الأطراف للعودة إلى معاهدة عدم الانتشار وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الدرية في موعد قريب يدعو إلى التساؤل حول فائدة المفاوضات. ولا يمكن أن تكون المباحثات السداسية الأطراف آلية فعالة

إلا إذا اتخذت كوريا الشمالية خطوات مبكرة ولا رجعة فيها للعودة إلى الامتثال للمعاهدة وقامت بإجراءات لترسيخ مصداقيتها كشريك في المفاوضات.

٣٤ - واختتمت كلامها قائلة إن وفد بلدها لا يزال يشعر بعميق الامتنان للإسهامات التي أسفرت عن الاختتام البناء للمؤتمر الاستعراضي. وعلى أي حال فقد بدأ العمل الدؤوب للتو، حيث تتحمل جميع الأطراف الآن مسؤولية الوفاء بالالتزامات المبرمة.

٣٥ - **السيد دانون** (فرنسا): قال إن وفد بلده يرحب باعتماد الوثيقة الختامية التي تضمنت خريطة طريق طموحة من أجل تنشيط هذه المعاهدة الأساسية. وأضاف أن اعتماد الوثيقة الختامية يشكل نجاحا جماعيا من أجل عدم الانتشار ونزع السلاح والأمن الجماعي، ويدلل على تمسك المجتمع الدولي بالمعاهدة. وبالرغم من أن خطة العمل صلبة ومتوازنة، يرى وفد بلده أنه كان لزاما عليها أن تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك بالنسبة لأنشطة الانتشار في جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والكلمات لا تكفي، فقد حان وقت العمل فيما يتعلق بالاستخدامات المدنية المسؤولة للطاقة النووية والتعبئة من أجل نزع السلاح.

٣٦ - **السيد تشنغ جنغي** (الصين): قال إنه بعد ١٠ سنوات حقق المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ مرة أخرى نتائج هامة من شأنها أن تدعم فعالية وسلطة وعالمية معاهدة عدم الانتشار. وأعرب عن أمله في أن تنفذ الوثيقة الختامية على نحو فعال.

٣٧ - وأضاف أن وفد بلده يود أن يؤكد ضرورة التدمير الكامل والتام للأسلحة النووية، ودعمه لإبرام معاهدة بشأن هذا الموضوع. ويؤيد وفد بلده أيضا إجراء مفاوضات حول اتفاق ملزم دوليا بشأن ضمانات الأمن السلبية والتبكير بإجراء مفاوضات، في إطار مؤتمر نزع السلاح، بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بوصفها السبيل الوحيد الفعال للتحكم في مثل هذه المواد. وسيعزز وفد بلده أيضا التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبدء نفاذها في وقت مبكر. وتؤيد الصين التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية، وبخاصة تلك المتصلة بالشرق الأوسط.

٣٨ - **السيد أنتونوف** (الاتحاد الروسي): قال إن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، رغم الشكوك المتعلقة بتحقيقه نتائج إيجابية، أضاف صفحة إلى تاريخ معاهدة عدم الانتشار باعتماده خطة عمل مستقبلية واضحة لعدم الانتشار ونزع السلاح وتنمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. واتخذ المؤتمر الاستعراضي، للمرة الأولى في الخمسة عشر سنة منذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، تدابير ملموسة لبذل جهود مشتركة بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها في الشرق الأوسط.

٣٩ - وأضاف أن أربعة أسابيع من المناقشة أوضحت أن المعاهدة لا تزال تشكل حجز زاوية لنظام الأمن الدولي وعنصرا رئيسيا في وقف الانتشار وإحراز تقدم في مجال نزع السلاح. وتشمل الخطوات التالية التصديق على الاتفاق الجديد بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية وتنفيذه، فضلا عن تنفيذ القرارات المتخذة في المؤتمر الاستعراضي. ومن شأن التقدم المحرز في نزع السلاح أن يؤدي إلى زيادة الاستقرار والأمن. ولا يمكن تجزئة أمن جميع البلدان، ولا يمكن التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية إلا إذا عملنا معا.

٤٠ - **السيد فان دين إيجسل** (هولندا): قال إن وفد بلده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إسبانيا نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وبالنسبة لتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، كان وفد بلده يفضل نصا أكثر توازنا فيما يتعلق بالتحديات في المنطقة. ويأمل وفد بلده في أن يساهم في الجهود المبذولة لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

٤١ - **السيد بن مهيدي** (الجزائر): قال إن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ عقد في وقت كان فيه المناخ الدولي مؤاتيا لعقد اتفاق ومهيأ لزخم جديد. واجتمعت الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها على حد سواء لتجديد شراكتها من أجل عالم أكثر أمنا. وأضاف أن الاتفاق المعني بقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط بعد ١٥ سنة من الجمود يعد إنجازا رئيسيا، وأثنى على المجموعة العربية للروح البناءة التي جلبتها إلى المفاوضات. واختتم كلامه قائلا إن الأسلحة النووية أخطر تهديد يواجهه العالم، وإن القضاء التام عليها هو الهدف الرئيسي للمعاهدة.

٤٢ - **السيد سودا** (اليابان): قال إن المفاوضات التي أدت إلى اعتماد الوثيقة الختامية كانت صعبة، إلا أن جميع الوفود تحلت بالمرونة والتعاون. ومهدت المبادرات التي اتخذتها الولايات المتحدة وغيرها من الدول الحائزة للأسلحة النووية الطريق للتوصل إلى اتفاق. والاتفاق حول خطط العمل بشأن جميع الركائز الثلاث للمعاهدة غير مسبوق. ورحب بالتأكيد على الشفافية والبروتوكولات الإضافية واتفاقات الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٤٣ - وأضاف أنه مع ذلك فالوثيقة الختامية لم تكن على مستوى التوقعات في مجال واحد. ومما يؤسف له عدم وجود وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية واختبارها. وظلت مجموعة من الناجين من التفجيرات النووية في هيروشيما وناغازاكي تتابع باهتمام المداولات التي جرت في إطار المؤتمر؛ وهذه النتيجة غير مرضية بالنسبة لتلك المجموعة.

٤٤ - **السيد دونكان** (المملكة المتحدة): رحب بالإنجاز الذي حققه المؤتمر الاستعراضي بعد عقد من الركود. وقال إن اعتماد الوثيقة الختامية، وبخاصة الاتفاق غير المسبوق حول ركائز المعاهدة الثلاث جميعها، يدلل على التزام المجتمع الدولي المستمر بالتغلب على الانقسامات التقليدية بروح من المصالح المشتركة والتعاون والشراكة. وفي هذا السياق شجع جميع الأطراف على إحراز مزيد من التقدم لتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

٤٥ - وذكر، بشأن مسألة منفصلة، أنه مما يؤسف له أن الفقرة ١١٨ من الوثيقة NPT/CONF.2010/L.2 هي إشارة غير دقيقة إلى الفقرة ١٢ من المقرر ٢ لمؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥. وذكر أيضا أنه ينبغي تفسير الفقرة ١١٨ دون المساس بحقوق الدول الأطراف في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وفقا للمادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار.

٤٦ - **السيد بينيتيز فيرسون** (كوبا): قال إن المؤتمر الاستعراضي كان فرصة مثالية لكي يمضي المجتمع الدولي قدما بعد سنوات عديدة من الجمود. ومع ذلك، فالنتيجة النهائية للمؤتمر متباينة، فتتضمن النتائج والتوصيات المعتمدة تقدما متواضعا إلا أنه بعيد عما هو مطلوب. ولا تزال هناك فجوة شاسعة بين النوايا الطيبة التي تكرر الدول الحائزة للأسلحة النووية الإعراب عنها والخطوات الملموسة التي ترغب في اتخاذها بالفعل.

٤٧ - وأبدى أسفه لعدم اعتماد وثيقة توافقية تهدف إلى استعراض تنفيذ المعاهدة، حيث لا تعكس اللغة المعتمدة في هذا الصدد إلا آراء رئيس المؤتمر. وقال إن وفد بلده يرغب في التأكيد على أن الإجراء المعتمد في المؤتمر فيما يتصل بعملية الاستعراض يجب ألا يشكل سابقة للممارسة في المستقبل.

٤٨ - وأضاف أنه رغم أن خطة العمل التي جرى اعتمادها بشأن نزع السلاح النووي تتضمن عناصر إيجابية، إلا أنها محدودة وغير كافية. وكثير من المقترحات المحددة التي تقدمت بها كوبا ومجموعة دول عدم الانحياز الأطراف، بما فيها جدول زمني محدد بوضوح للإزالة الكاملة للأسلحة النووية بحلول عام ٢٠٢٥، لم تذكر في الوثيقة الختامية إلا كتطلعات غامضة. وتتضمن أوجه النقص الأخرى في الوثيقة إغفالها ذكر ضرورة إجراء مفاوضات فورية حول اتفاقية للأسلحة النووية؛ وعدم وجود التزام واضح من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بإيقاف استحداث تلك الأسلحة؛ وعدم الدعوة إلى الإزالة الفورية للأسلحة النووية من أراضي الدول غير الحائزة لها؛ وإغفال ذكر التزامات واضحة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بتوفير ضمانات أمنية سلبية ملزمة قانونا للدول غير الحائزة لتلك الأسلحة.

٤٩ - ومضي يقول إنه لا ينبغي للنهج التدريجي الذي يعززه البعض، وهو النهج الذي استخدم لتخفيف جزء كبير من اللغة المستخدمة في الوثيقة الختامية، أن يكون ذريعة لإبقاء الوضع الراهن. وأظهرت نتائج المؤتمر أنه ما زال يتعين إحراز تقدم كبير بغية تنفيذ جميع أحكام معاهدة عدم الانتشار. وتحقيقا لهذه الغاية، دعا المجتمع الدولي إلى العمل معا لتخليص العالم في نهاية المطاف ومن جميع الأسلحة النووية.

٥٠ - **السيد سبندليغر** (النمسا): قال إن وفد بلده انضم إلى توافق الآراء بشأن الوثيقة الختامية لأنه يعتبر أن معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار، ويرغب في الإسهام بشكل إيجابي في الزخم الحالي صوب نزع السلاح. ويرحب الوفد بالتقدم المحرز صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط كما يرحب بخطة العمل بشأن نزع السلاح النووي التي تتضمن مجموعة قوية من الأهداف والتدابير الملموسة التي يمكن استخدامها لرصد المزيد من التقدم في دورة الاستعراض التالية.

٥١ - وأضاف أنه يرغب أيضا في الإشارة إلى أن الفقرة ٥٦ والإجراءات ٣٧ و ٣٨ و ٤٩ و ٥٧ و ٦٣ من الوثيقة NPT/CONF.2010/L.2 سيجري تنفيذها وفقا للدستور الاتحادي للنمسا. واختتم كلامه قائلا إن النمسا، مثلها مثل دول أخرى كثيرة، ليس لديها مصلحة في تطبيقات الطاقة النووية، وبالتالي فلن تشارك في إنشاء مفاعلات نووية جديدة.

٥٢ - **السيد سلطانية** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن الأسلحة النووية تشكل أعظم خطر داهم تتعرض له الإنسانية وينبغي حظرها بموجب القانون الإنساني الدولي. وعلاوة على ذلك ينبغي أن يدين المجتمع الدولي حيازة هذه الأسلحة المدمرة والعشوائية، بدلا من التغاضي عنها. وبالتالي، فأية زيادة في قدرات الأسلحة النووية يساويها خفض في المصداقية السياسية.

٥٣ - وأضاف أن المجتمع الدولي كانت لديه توقعات كبيرة بأن يعتمد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، بعد ما ضاع من فرص أثناء العقد الماضي، خطوات عملية عاجلة لإزالة الأسلحة النووية في إطار زمني معين. ومع ذلك فمما يؤسف له أن دولا معينة حائزة للأسلحة النووية ما زالت غير راغبة حتى في التأكيد من جديد على تعهداتها السابقة التي جرت الموافقة عليها في المؤتمرين الاستعراضيين لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. ومن دواعي الأسف أن الوثيقة الختامية لم تتضمن بعض المبادئ الأساسية التي أقرت في المؤتمرات الاستعراضية السابقة.

٥٤ - ومضى يقول إن نص الوثيقة الختامية، على سبيل المثال، خفف إلى حد كبير من التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية بتخفيض الوضع التعبوي لترساناتها وإيقاف تطوير

أسلحتها النووية وتحسينها نوعيا؛ ولا يلزم النص الدول الحائزة للأسلحة النووية بإلغاء دور تلك الأسلحة في مذاهبها العسكرية أو قبول صك ملزم قانونا من أجل حظر الأسلحة النووية؛ ولا يدعو النص إلى سحب الأسلحة النووية من أراضي الدول غير الحائزة لها؛ ولا يتضمن النص إطارا زمنيا معينا للإزالة الكاملة للأسلحة النووية التي تدعو إليها دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة؛ وأغفل النص على وجه الخصوص دعوة إسرائيل، وهي العقبة الوحيدة التي تحول دون إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، إلى وقت تطوير الأسلحة النووية والانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار دون شروط مسبقة.

٥٥ - واستطرد قائلا إنه بالرغم من أن هناك أمثلة أخرى عديدة يمكن ذكرها للتدليل على أوجه قصور الوثيقة الختامية، إلا أن الإنجازات المحدودة للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ يمكن مع ذلك رؤيتها بمثابة خطوة إلى الأمام في الطريق صوب النزع الكامل للسلاح النووي. وبالتالي فجمهورية إيران الإسلامية، التي انضمت إلى توافق الآراء لإظهار حسن النية السياسية واحترامها لآراء الآخرين، تعقد العزم على العمل بنشاط إلى جانب الدول الأخرى غير الحائزة للأسلحة النووية، ليس للتنفيذ الكامل للقرارات التي جرى الاتفاق عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ فحسب، بل أيضا من أجل اعتماد خطوات عملية إضافية تتناسب مع التوقعات الكبيرة للمجتمع الدولي.

٥٦ - **السيد وولكوت** (أستراليا): رحب باعتماد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ وثيقة نتائج ختامية موضوعية تضمنت خطة عمل تطلعية واسعة النطاق عبر الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار التي بنيت على نتائج المؤتمرين الاستعراضيين لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. وقال أن جميع الوفود أظهرت روحا محمودة من التعاون والاستعداد لقبول حلول وسط، وهو الأمر الذي كان حاسما بالنسبة لنجاح المؤتمر. وفي الوقت نفسه كان وفد بلده يود أن تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية بوقف اختياري فوري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، كما كان وفد بلده يأمل في أن تعزز تلك الدول شفافية جهودها لنزع السلاح النووي. كما توقع وفد بلده أيضا نتيجة أقوى بشأن تدابير تعزيز نظم ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولذلك سيواصل وفد بلده العمل للتوصل إلى توافق أكبر في الآراء حول هذه المسألة في السنوات المقبلة.

٥٧ - **السيد غارسيا موريتان** (الأرجنتين): قال إن المرونة التي أظهرتها جميع الدول الأطراف في المفاوضات والتي سمحت باعتماد الوثيقة الختامية أمر جدير بالثناء. وقد مثلت الوثيقة تقدما كبيرا عن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، وقدمت خطة ملموسة وبناءة لإرشاد الدول الأطراف في عملها صوب تنفيذ الالتزامات المقطوعة.

وقد جرى تدعيم دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما يمكن توقع اتخاذ إجراءات بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في السنوات المقبلة. والمؤتمر المعني بإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، المزمع عقده في عام ٢٠١٢ بمشاركة الأمين العام للأمم المتحدة بوصفه الميسر، يشكل أيضا خطوة رئيسية إلى الأمام.

٥٨ - **السيد الدباشي** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن وفد بلده يمكنه قبول الوثيقة الختامية التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي رغم تحفظاته عليها. وكان الوفد يأمل في أن يتناول النص التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية بموجب المادة السادسة من المعاهدة بوضع أطر زمنية لنزع السلاح والتفاوض حول إبرام معاهدة تحظر الأسلحة النووية، فضلا عن إنشاء آلية للتحقق من تخفيض الترسانات النووية، إلا أن تلك المقترحات واجهت معارضة شديدة من الدول الحائزة للأسلحة النووية. ومما يؤسف له أن عدم اتخاذ إجراءات بخصوص هذه المجالات سيؤخر الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وهو الهدف الرئيسي للمعاهدة. وستنظر الجماهيرية العربية الليبية في إيجاد طرق لتعديل المعاهدة بغية أن تتيح نظاما للتحقق في الدول الحائزة للأسلحة النووية.

٥٩ - وأضاف أنه من دواعي الأسف أن الدول العظمى تطبق معايير مزدوجة لتلائم برامجها الوطنية. ولا يوجد ذكر لبلدان معينة، بينما يسلَّط الضوء على بلدان أخرى. ومع ذلك فليس هناك بلد فوق القانون أو بمنجى عن الانتقاد. وقال إن وفد بلده انضم إلى توافق الآراء رغم الطريقة التي تناولت بها الوثيقة الختامية إسرائيل. وأعرب عن أمله في أن يجري تشجيع إسرائيل على الانضمام إلى المعاهدة وحضور مؤتمر عام ٢٠١٢ بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية.

٦٠ - **السيد مينتي** (جنوب أفريقيا): قال إن وفد بلده يرى ضرورة أن يقوم المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ ببناء توافق جديد في الآراء يقيم توازنا بين الركائز الثلاث للمعاهدة. وستتضمن العناصر الأساسية لهذا التوافق في الآراء تعهدا بنزع السلاح النووي، وشفافية، وتنفيذ الـ ''١٣ خطوة عملية'' من مؤتمر عام ٢٠٠٠، وضمانات أمنية سلبية، وإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وتعزيز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ورغم أن الوثيقة الختامية دون التوقعات، إلا أن وفد بلده انضم إلى توافق الآراء بغية تعزيز المعاهدة بعد إحراز تقدم محدود أثناء العقد الماضي. ومع ذلك فلن يعتبر المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ ناجحا إلا إذا نفذت الالتزامات المقطوعة.

٦١ - **السيد لابي** (شيلي): قال إن اعتماد الوثيقة الختامية أكد من جديد على المعاهدة وبعث إشارة إيجابية إلى النظام المتعدد الأطراف بكامله. ورغم أن مضمون الوثيقة الختامية بعيد من الكمال، فقد أبقى على الأمل في عالم خال من الأسلحة النووية. والأقاليم التي أنشئت فيها مناطق خالية من الأسلحة النووية يسرها أن رسالتها قد سُمعت وأُدمجت في نسيج العملية الاستعراضية. وأقر أيضا بالحضور الفعال للمجتمع المدني وبتفاني وإيمان الرجال والنساء الذين يمثلون المنظمات العديدة المشاركة في المؤتمر.

٦٢ - **السيد غرينيوس** (كندا): أشار إلى وصف الرئيس للوثيقة الختامية التي اعتمدت للتو بأنها أفضل ما يمكن تقديمه، وبأنها تقدم بذور الأمل، وقال إن وفد بلده يعرب عن تأييده الكامل لهذه الوثيقة. وقد ذهبت استنتاجات الوثيقة وتوصياتها إلى أبعد من أي وقت مضى صوب تعزيز الركائز الثلاث للمعاهدة. كما تحقق تقدم في تدعيم عملية استعراض المعاهدة. وأضاف أن وفد بلده كان يأمل أن يرى نتيجة موضوعية وأن يبدأ في بناء نظام دعم للمعاهدة للمساعدة على تحقيق أهدافها إلا أنه لم يمكن التوصل إلى توافق كامل في الآراء. ومضى يقول إنه يتوقع أن تواصل الدول بذل كل ما في وسعها لتعزيز إصلاح عملية استعراض المعاهدة. ورغم الانتكاسة فيما يتعلق بالإصلاح، فكندا تدرك أنه توجد قوى مؤثرة أكبر، وستعمل كندا على دعم الوثيقة الختامية بأكملها وإجراءات المتابعة، والمضي في عملية الإصلاح قدما.

٦٣ - **السيد ماسيدو** (المكسيك): قال إنه بالرغم من أن النص المعتمد لا يمثل الكمال، إلا أنه سيدفع العالم بعيدا عن حرب نووية. وأشار بصفة خاصة إلى التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بمناقشة نزع السلاح فيما بينها وإبلاغ الأطراف بالتدابير التي تعتزم اتخاذها لتخليص العالم من تلك الأسلحة. وقد تمكن المؤتمر الاستعراضي من بعث رسالة موحدة إلى المجتمع الدولي تتعلق بنزع السلاح النووي ومنع الانتشار.

٦٤ - **السيد كليب** (إندونيسيا): قال إن إحباطات المؤتمرات الاستعراضية السابقة لم تعق إحراز تقدم في مؤتمر عام ٢٠١٠ بفضل الشجاعة السياسية التي أبدتها العديد من الدول الأطراف. وأضاف أن الوثيقة الختامية بداية جديدة تقدم توازنا كافيا يجذب جميع المجموعات الموجودة إلى التوصل إلى توافق في الآراء. ويجب على المجتمع الدولي أن يغتنم هذه الفرصة ويعمل على تنفيذ جميع الالتزامات الواردة في الوثيقة الختامية.

٦٥ - **السيد فام فينه كوانغ** (فييت نام): تكلم نيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا فأيد البيان الذي أدلت به مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. ورحب باعتماد الوثيقة الختامية.

٦٦ - **السيد دي ماسيدو سواريس** (البرازيل): قال إن الوثيقة الختامية المتوازنة التي اعتمدها المؤتمر تتيح أساسا صالحا للمضي قدما ويتعين على المجتمع الدولي الاستفادة من البيئة الدولية المؤاتية والنتائج الناجحة للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ لمواصلة جهود نزع السلاح في جميع الهيئات الأخرى ذات الصلة، بدءا باعتماد مؤتمر نزع السلاح لبرنامج للعمل.

٦٧ - وتكلم نيابة عن ائتلاف البرنامج الجديد فأعرب عن اعتقاد الائتلاف بأن الجهود التي بذلها منذ الأعمال التحضيرية للمؤتمر أسفرت عن نتائج ملموسة في مجال نزع السلاح النووي.

٦٨ - **السيد رييس رودريغيز** (كولومبيا): قال إن اعتماد المؤتمر للوثيقة الختامية بعد عشر سنوات من الشلل أمر يلقى ترحيبا كبيرا جدا. وذكر أن وفد بلده يود أيضا أن يؤكد أن الإجراءات ٣٦ و ٤٤ و ٤٥ تحدد بوضوح مسؤوليات الدول إزاء الأفراد والكيانات المشاركين في أعمال إرهابية.

٦٩ - **السيد هارت** (نيجيريا): قال إن النتيجة الناجحة للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ تأثرت بالبيئة الدولية المؤاتية التي تدلل على ما يمكن أن تحققه الإرادة السياسية الكافية والقيم والمصالح المشتركة. وينبغي للمجتمع الدولي الآن أن يستفيد من هذه الوحدة لزيادة تعزيز وتدعيم معاهدة عدم الانتشار.

٧٠ - **السيد كونغستاد** (النرويج): رحب بالنتيجة الناجحة للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، التي كانت أمرا أساسيا لمصداقية معاهدة عدم الانتشار. وقال إنه، بالرغم من أن وفد بلده كان يأمل في إجراء أكثر طموحا بالنسبة للركائز الثلاث جميعها، بما في ذلك وضع أطر زمنية معينة لنزع السلاح وبذل جهود أكبر لعدم الانتشار، فهو يدرك أنه قد تم اعتماد أفضل خطة عمل ممكنة في المرحلة الراهنة. وأضاف أن جميع الوفود تستحق الثناء لاستعدادها الكبير للتوصل إلى حلول، وبخاصة في ضوء توافق الآراء الذي جرى التوصل إليه حول تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

٧١ - **السيد إم هان - تايك** (جمهورية كوريا): قال إن من شأن النتيجة الهامة التي تمخض عنها المؤتمر الاستعراضي الحالي تبديد أية شكوك متبقية حول مستقبل معاهدة عدم الانتشار وتمهيد الطريق إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وأضاف أن وفد بلده يرحب بصفة خاصة بالموقف الموحد للمؤتمر فيما يتعلق بالمسألة النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي تشكل تهديدا خطيرا للمجتمع الدولي.

٧٢ - **السيدة آنسيدي** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): رحبت باعتماد الوثيقة الختامية التي تمثل خطوة هامة صوب تحقيق الهدف الطويل الأجل لعالم خال من الأسلحة النووية. وقالت إن وفد بلدها يأمل في هذا الصدد أن يرى المزيد من التقدم ي عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٧٣ - وأضافت أنه بالرغم من أن الدول الأطراف حققت نتائجا عملية في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ فإن أعمالها لم تكتمل بعد، وبخاصة لأن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم توافق على جدول زمني معين لنزع السلاح النووي بالكامل أو تقديم ضمانات أمنية سلبية ملزمة قانونا إلى الدولة غير الحائزة للأسلحة النووية. وأعربت عن أسفها بصفة خاصة لعدم التوصل إلى اتفاق لاستعراض تنفيذ المعاهدة وأملها في أن تكون مؤتمرات الاستعراض القادمة أكثر نجاحا في هذا الصدد.

٧٤ - **السيد حسن** (السودان): قال إن اعتماد الوثيقة الختامية بتوافق الآراء يمثل تقدما صوب تنفيذ المعاهدة. وأعرب عن أمله في أن تكون النتيجة الناجحة للمؤتمر حافزا للتنفيذ العاجل لقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط وأن تشهد السنوات الخمس المقبلة تقدما صوب عالم خال من الأسلحة النووية.

٧٥ - **السيد سيروهير** (جمهورية تنزانيا المتحدة): كرر الإعراب عن تأييد وفد بلده لركائز المعاهدة الثلاث، كما أعرب عن الأمل في الحفاظ على الزخم اللازم لتنفيذها. وأضاف أنه يتعين على الدول الأطراف مواصلة الحوار فيما بينها حول خطة الأمين العام ذات النقاط الخمس. وتقدم جنوب أفريقيا مثالا طيبا لبلد أزال ترسانته النووية، وينبغي للمجتمع الدولي أن يستفيد من تجربتها.

٧٦ - **السيد دوارتي** (ممثل الأمم المتحدة السامي لشؤون نزع السلاح): تلا رسالة من الأمين العام رحب فيها بالنتائج الناجحة للمؤتمر لاستعراضي لعام ٢٠١٠ الذي اعتمد خطة عمل لتعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية خلال السنوات الخمس القادمة. وقال أن روحا قوية من التراضي والتعاون قد حققت اتفاقا هاما لبناء عالم أكثر سلامة وأمانا.

٧٧ - وهنأ رئيس المؤتمر وأثنى على الدول الأطراف لإيجاد أرضية مشتركة لمواصلة تعزيز المعاهدة بوصفها حجر الزاوية للنظام العالمي لعدم انتشار السلاح النووي والدعامة الأساسية صوب نزع السلاح النووي. وأضاف أن خطة العمل أرست أساسا صلبا لمواصلة تعزيز المعاهدة والتصدي للتحديات المقبلة. ومن شأن الاتفاق حول الإجراءات الملموسة أن يعزز جميع الركائز الثلاث للمعاهدة، وهي نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية

للطاقة النووية. ورحب بالالتزام الثابت للدول الحائزة للأسلحة النووية بتعزيز جهودها لإزالة جميع الأسلحة النووية والالتزام القوي للدول الأطراف بمنع الانتشار النووى والإرهاب النووي.

٧٩ - ومضى يقول إن الأمين العام يتطلع إلى تعاون الدول الأطراف وهو يتابع المبادرات المبينة في الوثيقة الختامية. وفي هذا الصدد رحب على نحو خاص بالاتفاق حول عملية تؤدي إلى التنفيذ الكامل لقرار عام ١٩٩٥ بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها في الشرق الأوسط.

٨٠ - وأضاف أن الأمين العام يشجع الدول الأطراف على ترجمة جميع التزاماتها إلى إجراءات ملموسة. وهو يتطلع إلى العمل مع المجتمع لدولي على تحقيق الهدف المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية، كما أنه لا يدخر وسعا لمساعدة الدول الأطراف على تنفيذ اتفاقاتها.

٨١ - **الرئيس**: قال إن الدول الأطراف وافقت على وثيقة ختامية وحققت طيلة أربعة أسابيع من المفاوضات فهما أفضل لمواقف كل منها وتقديرا واضحا لضرورة زيادة تعزيز الركائز الرئيسية للمعاهدة. وقد حافظت روح التعاون القوية ورغبة جميع المشاركين في النجاح على الزخم العالمي، بل وزادته، صوب اليوم الذي تتحرر فيه الإنسانية من ويلات الأسلحة النووية.

٨٢- الرئيس: أعلن اختتام المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.

باء – اللجنة الرئيسية الأولى

المحاضر الموجزة للجلسات العامة الأولى والثانية والسابعة

NPT/CONF.2010/MC.I/SR.1

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

8 July 2010
Arabic
Original: English

اللجنة الرئيسية

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٧ أيار/مايو ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تشيديا‌وسيكو . . . . . (زمبابوي)

المحتويات

تنظيم الأعمال

تبادل عام للآراء

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب أن تقدَّم التصويبات بإحدى لغات العمل في مذكرة وتُدرَج في نسخة من المحضر. ويجب أن ترسل التصويبات في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

سيصدر أي تصويب لمحضر هذه الجلسة وأية جلسات أخرى في وثيقة تصويب.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

تنظيم الأعمال

١ - **الرئيس:** قال إن اللجنة الرئيسية الأولى تقوم بمهمة تناول البندين الفرعيين (أ) و (ب) للبند ١٦ والبند ١٧ من جدول الأعمال (NPT/CONF/2010/1). وإضافة إلى هذا فإن المؤتمر العام قد أنشأ هيئة فرعية ستركّز على نزع السلاح النووي وضمانات الأمن. ولفت الانتباه إلى برنامج العمل المقتَرح للجنة وهيئتها الفرعية الوارد في الوثيقة NPT/CONF.2010/MC.1/INF/1.

٢ - اعتُمد برنامج العمل.

٣ - **السيد مرشيك** (النمسا): تحدّث كرئيس للهيئة الفرعية الأولى، وقال إن الهيئة الفرعية سوف تضع خطة عمل بشأن نزع السلاح النووي كي تُدرج في التقرير الذي ستقدمه اللجنة الرئيسية الأولى إلى المؤتمر.

تبادل عام للآراء

٤ - **السيد بدر** (مصر): تحدّث نيابة عن مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأشار إلى أن صيغة البند ١٦ من جدول الأعمال توضّح أنه ينبغي ألاّ يقتصر دور اللجنة الرئيسية الأولى على مجرد استعراض المعاهدة بل ينبغي أن يأخذ في الاعتبار أيضاً المقررات والقرارات التي تم الاتفاق عليها في المؤتمرين الاستعراضيين اللذين عُقدا في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠.

٥ - واستطرد قائلاً إن مجموعة دول عدم الانحياز، التي لا تزال ملتزمة تماماً بالهدف النهائي المتمثل في تحقيق نزع السلاح النووي بشكل عام وكامل، تعتبر أن المعاهدة الجديدة المتعلقة بخفض الأسلحة الاستراتيجية والتي جرى التوقيع عليها من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الروسي تشكّل خطوة في الاتجاه الصحيح. وأضاف قائلاً إن هذه التخفيضات لا تزال، مع ذلك، أقل من توقّعات المجتمع الدولي. وأشار إلى أنه لذلك فإن المجموعة تشجّع الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بنزع السلاح التي تنصّ عليها معاهدة عدم الانتشار وذلك على نحو يتسم بالشفافية واللارجعة والقابلية للتحقق وبخطى أسرع.

٦ - وأشار إلى أن المجموعة عازمة على أن تعمل مع اللجنة الرئيسية الأولى من أجل التوصّل إلى اتفاق بشأن وضع خطة عمل قوية ومتماسكة لنزع السلاح النووي خلال فترة

زمنية محدَّدة. ولتحقيق ذلك فإن المجموعة سوف تقترح قريباً على الهيئة الفرعية خطة عمل من ثلاث مراحل.

٧ - وقال إنه إضافة إلى هذا فإن المجموعة تعتقد بأنه ينبغي على المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، ضمن أمور أخرى، مع الإعراب عن القلق الشديد، أن يشير إلى المبادئ الأمنية التي تطبّقها الدول الحائزة للأسلحة النووية بما يشمل المفهوم الاستراتيجي لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)؛ وأن يؤكّد من جديد أنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لتنفيذ معاهدة عدم الانتشار بجميع جوانبها دون إعاقة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من جانب الدول الأطراف في المعاهدة؛ وأن يؤكّد، في هذا السياق، الأهمية الخاصة للمراعاة الدقيقة للمادتين الأولى والثانية من أحكام المعاهدة؛ وأن يشدِّد على أهمية أن تؤكّد من جديد الدول الحائزة للأسلحة النووية التزامها بأن تنفِّذ تماماً المادتين الأولى والثانية من أحكام المعاهدة.

٨ - وثانياً، بالنسبة لمجال نزع السلاح النووي، ينبغي أن تؤكّد الوثيقة الختامية من جديد أنه سوف تجرى مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وفقاً للولاية الواردة في تقرير شانون؛ وأن تشدِّد من جديد على أهمية أن تطبِّق الدول الحائزة للأسلحة النووية مبادئ الشفافية والقابلية للتحقق واللارجعة في تنفيذ جميع التدابير المتعلقة بنزع السلاح النووي؛ وأن تعرب عن القلق إزاء احتمال حدوث سباق تسلّح في الفضاء الخارجي وعن وجود اتفاق على أن تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية من شأنه أن يؤدّي إلى الإخلال بالالتزامات المتعلقة بنزع السلاح ويتعارض مع أحكام معاهدة عدم الانتشار.

٩ - وثالثاً، بالنسبة للتجارب النووية ينبغي أن يؤكّد التقرير النهائي من جديد أن الطريقة الوحيدة لتخليص العالم من التهديد باستخدام الأسلحة النووية تتمثّل في إزالة هذه الأسلحة بشكل كامل؛ وتأييد دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيّز النفاذ؛ والتأكيد على أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تقع عليها مسؤولية خاصة بأن تقوم بالدور الريادي في تحقيق ذلك.

١٠ - وأخيراً، ينبغي أن يشير التقرير النهائي للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ إلى أن الدول الأطراف في المعاهدة قد اتفقت، بتوافق الآراء، في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ على تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية بأن تقدّم الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تأكيدات أمنية مُلزمة قانوناً؛ وأن يؤكّد من جديد أن إدخال تحسينات على الأسلحة النووية الموجودة واستحداث أسلحة جديدة يتعارضان مع التأكيدات الأمنية التي قدَّمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية ويُعتبران انتهاكاً للالتزامات التي قدمتها تلك الدول عند إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ وأن

يعيد تأكيد أن إزالة الأسلحة النووية بشكل كامل هي الضمان المطلق ضد استخدام تلك الأسلحة. وعلى هذا فإنه ينبغي أن تبذل جهود لإبرام صك عالمي وغير مشروط ومُلزم قانوناً بحيث يقدِّم ضمانات أمنية إلى جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وذلك كمسألة لها أولوية.

١١ - **السيد غارسيا** (الفلبين): قال إنه ينبغي أن يعزّز المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ التعهّدات التي قدَّمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تزيل ترساناتها النووية وتنفّذ الخطوات العملية البالغ عددها ١٣ خطوة وذلك بالتوصّل إلى اتفاق بشأن معايير وجداول زمنية محدَّدة لتنفيذ تلك الخطوات بما يشمل إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية أو سلسلة اتفاقات قانونية يعزّز بعضها بعضاً.

١٢ - واستطرد قائلاً إنه بصفة خاصة ينبغي على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تصدِّق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ وأن تقدّم ضمانات أمن سلبية إلى جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وتصبح أطرافاً في المعاهدات المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وخاصة معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.

١٣ - وأخيراً، ذكر أن حكومته تؤيد مبادرات تهدف إلى دعم أعمال مؤتمر نزع السلاح، وخاصة بهدف إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؛ وتدعو جميع الدول التي ليست أطرافا في معاهدة عدم الانتشار إلى أن تنضم إلى المعاهدة؛ وتحثّ الدول بقوة على عدم الانسحاب من المعاهدة.

١٤ - **السيد بدر** (مصر): تحدّث نيابة عن ائتلاف البرنامج الجديد وقال إنه في حين أن الائتلاف لا يزال ملتزماً التزاماً كاملا بتنفيذ الدعائم الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار جميعها فإن تركيزه ينصبّ على نزع السلاح النووي.

١٥ - وقال إن الائتلاف كان له دور فعّال في نجاح اعتماد الخطوات العملية البالغ عددها ١٣ خطوة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، وهي خطوات لم يتم، للأسف، ترحيلها إلى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥. وفي حين أن التطوّرات الإيجابية التي حدثت مؤخراً، وخاصة المعاهدة الجديدة المتعلقة بخفض الأسلحة الاستراتيجية التي جرى التوقيع عليها من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، قد شجّعت المجموعة فإنه ينبغي أن تعمل جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل تحقيق المزيد من الخفض الكبير بهدف إزالة جميع الأسلحة النووية بالكامل.

١٦ - وواصل حديثه قائلاً إنه لذلك توجد حاجة إلى تحقيق تقدّم أكبر بالنسبة لتنفيذ التزامات نزع السلاح التي تنصّ عليها الاتفاقية بموجب المادة السادسة، وخاصة بالنسبة لتنفيذ الالتزامات التي سبق أن اتُفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ والتي تتعلّق بدور الأسلحة النووية في سياسات الأمن؛ ورفع مستوى الأسلحة النووية الموجودة أو استحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية؛ وقيام مؤتمر نزع السلاح بإجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

١٧ - وقال إنه إلى أن يتم إبرام هذه المعاهدة يتعيَّن على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تضع ما يلزم من ترتيبات للتحقق وصكوك مُلزمة قانوناً. واختتم حديثه قائلاً إنه إضافة إلى هذا يجب أن تكون مبادئ اللارجعة والشفافية والقابلية للتحقق منطبقة على جميع الجهود التي تهدف إلى نزع السلاح وذلك لضمان نجاح تلك الجهود.

١٨ - **السيد لوبير** (سويسرا): قال إن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ قد أتاح فرصة فريدة للاعتماد على قوة الدفع الإيجابية الحالية في اتجاه نزع السلاح النووي. وينبغي أن تكون الوثيقة الختامية وثيقة متوازنة، كما يجب أن تؤكّد من جديد الالتزامات التي سبق الاتفاق عليها وأن تقرّ بالنتائج التي تحققت حتى الآن وأن تطلب تحقيق المزيد من التقدّم وتوضّح كيفية تحقيقه. وبالنسبة للنقطة الأخيرة فإنه ينبغي أن يعتمد المؤتمر الاستعراضي خطة عمل لتحريك عملية نزع السلاح النووي إلى الأمام بطريقة محدَّدة وتدريجية وعملية. ولتحقيق هذا الغرض يمكن تحديث الخطوات العملية البالغ عددها ١٣ خطوة، مع وضع إطار زمني محدَّد للتنفيذ.

١٩ - وواصل حديثه قائلاً إنه كي تنجح خطة العمل هذه ينبغي أن تتضمّن عناصر كمّية وعناصر كيفية. ومن هذه الناحية تشجِّع سويسرا جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تشارك بشكل كامل في عملية الحدّ من الأسلحة؛ وإنهاء برامج تطوير الأسلحة النووية؛ وزيادة خفض جاهزية نظم الأسلحة النووية للعمل؛ والحدّ من دور الأسلحة النووية في وضع المبادئ العسكرية.

٢٠ - واختتم حديثه قائلاً إنه إضافة إلى هذا فإنه ينبغي أن تدعو خطة العمل المعتمدة جميع الدول إلى أن تبدأ في إجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح من أجل إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وإلى تقديم ضمانات أمنية سلبية ملزمة والتصديق بسرعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٢١ - **السيد كوينلان** (أستراليا): أعرب عن ترحيبه بقوة الدفع الحالية في اتجاه نزع السلاح النووي التي نتجت عن التطوّرات الإيجابية الأخيرة، ودعا إلى أن يؤكّد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ من جديد التعهدات التي قدمتها بشكل قاطع الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تحقق الإزالة الكاملة لأسلحتها النووية. ومن هذه الناحية قدمت أستراليا واليابان ورقة عمل (NPT/CONF.2010/WP.9) تتضمّن مجموعة جديدة من التدابير العملية المتعلقة بنزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية كي ينظر فيها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

٢٢ - وقال إنه ينبغي أن تعكس الوثيقة الختامية للمؤتمر الحالي، بصفة خاصة، اللارجعة في عملية نزع السلاح النووي وقابليتها للتحقق؛ وأن تؤكّد من جديد الالتزامات التي قدمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تحدّ من دور الأسلحة النووية في استراتيجياتها الأمنية الوطنية؛ وأن تقدم تأكيدات أمنية سلبية معزّزة إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وينبغي أيضاً أن يعرب المؤتمر الاستعراضي بوضوح عن تأييده لإنشاء مناطق خالية من السلاح النووي وأن يعمل مع الدول الحائزة للأسلحة النووية لحل أية مسائل معلّقة تمنعها حالياً من إعطاء تأكيدات أمنية سلبية إلى أعضاء تلك المناطق.

٢٣ - وأخيراً، ينبغي أن يؤكّد المؤتمر ضرورة أن تتخذ الدول الحائزة للأسلحة النووية جميع الخطوات المعقولة لتقليل مخاطر الإطلاق العارض أو غير المأذون به لأسلحتها؛ وأن يؤيد دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيّز النفاذ في وقت مبكّر؛ وأن يعرب عن خيبة الأمل لأن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من تنفيذ برنامج عمله لعام ٢٠٠٩ الذي تم الاتفاق عليه. وفي هذا السياق ينبغي أن يؤكد المؤتمر الاستعراضي من جديد أن هناك حاجة ملحَّة إلى إجراء مفاوضات، دون شروط مسبقة، بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. واختتم حديثه قائلاً إنه إلى أن يتحقق ذلك ينبغي أن يدعو المؤتمر الاستعراضي جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تعلن عن وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية التي تستخدم في صنع الأسلحة النووية أو عن استمرارها في تنفيذ ذلك الوقف الاختياري.

٢٤ - **السيد ماتجيلا** (جنوب أفريقيا): قال إن الدول الأطراف بحاجة إلى القيام بعملية مفاوضات متسارعة حسبما جرى الاتفاق عليه في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ وذلك لإضفاء محتوى حقيقي على ما عليها من التزامات بموجب المادة السادسة من المعاهدة. وبغض النظر عن التدابير الجديرة بالثناء التي تهدف إلى الحد من الترسانات النووية فإنه يجب التمييز بين هذه التدابير والخطوات التي اتخذت في اتجاه نزع السلاح النووي: فهذه التدابير لن تتم ترجمتها تلقائياً إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وذكر أن جنوب أفريقيا ترحّب

بالإشارات الإيجابية التي ظهرت مؤخراً والتي تبيّن تجدّد الالتزام بعملية تحديد الأسلحة التي تدعو، مع ذلك، إلى زيادة خفض الأسلحة الاستراتيجية وغير الاستراتيجية على أساس الشفافية واللارجعة والقابلية للتحقق. وأشار إلى أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية ترغب، كما هو واضح، في الاحتفاظ بأسلحتها النووية إلى أجل غير مسمّى. وليس من المقبول ألاّ تتحمّل بعض الدول مسؤولياتها إلاّ انتقائياً؛ إذ أن المبادئ الأساسية للمعاهدة ونتائج المؤتمرات الاستعراضية السابقة يجب احترامها بالكامل، بما يشمل الالتزام القاطع من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بإزالة أسلحتها النووية بشكل كامل. وأعرب عن عدم رضائه بالنسبة لعدم توفّر دليل ملموس على هذا الالتزام، وهو ما يدعو إلى تحقيق المزيد من التقدّم في تنفيذ النهج اللازم وهو نهج العمل ''خطوة - خطوة''. وقال إن وفده يقدّر رغبة بعض الدول الحائزة لأسلحة نووية في تبادل المعلومات المتعلقة بترساناتها النووية وبأهدافها المتعلقة بنزع السلاح ويدعو تلك الدول جميعها إلى أن تفعل المزيد من أجل تعزيز الشفافية وبناء الثقة.

٢٥ - وواصل حديثه قائلاً إن جنوب أفريقيا تشعر بالقلق إزاء حالة الجمود في أعمال مؤتمر نزع السلاح الذي ينبغي أن يبذل كل جهد لبدء مفاوضات تهدف إلى فرض حظر عالمي يمكن التحقق منه على إنتاج المواد الانشطارية التي تستخدم في الأسلحة النووية وذلك لصالح نزع السلاح ومنع الانتشار على حدّ سواء. وأشار إلى أن معاهدة حظر الاختبارات تشكّل إسهاماً هاماً آخر بالنسبة لتحقيق هذه الأهداف. وذكر أن وفده يرحّب باعتزام الصين والولايات المتحدة السعي من أجل التصديق على ذلك الصك، خاصة وأن عدم التصديق من جانب دول معيَّنة يعوق دخوله حيِّز النفاذ.

٢٦ - واختتم حديثه قائلاً إن جنوب أفريقيا باعتبارها البلد الوحيد، حتى الآن، الذي قام طوعاً ومن طرف واحد بتدمير طاقته من الأسلحة النووية لا تزال تشعر بالقلق إزاء الدول التي تحتفظ بتلك الأسلحة، بما يشمل بعض الدول التي ليست طرفاً في الاتفاقية وتوجد لديها منشآت نووية غير خاضعة للضمانات. واختتم حديثه قائلاً إن جنوب أفريقيا سوف تواصل دعم جميع التدابير المتعلقة بنزع السلاح النووي وذلك من أجل إخلاء العالم من جميع أسلحة الدمار الشامل بما يشمل الأسلحة النووية.

٢٧ - **السيد شوشليبين** (الاتحاد الروسي): قال إن بلده، إذ يدرك كقوة نووية ما عليه من مسؤوليات خاصة بموجب المادة السادسة من المعاهدة، يواصل إجراء تخفيضات تتسم بالعمق واللارجعة والقابلية للتحقق في قدرته النووية. وأضاف قائلاً إن المعاهدة الجديدة المتعلقة بخفض الأسلحة التي وقّع عليها بلده مع الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر خطوة هامة في هذه

العملية وجزءاً من الإسهام المتزايد للاتحاد الروسي في مسألة نزع السلاح النووي. وأشار إلى أن المعاهدة الجديدة قد حلَّت محل اتفاق من أكثر اتفاقات نزع السلاح أهمية وهو المعاهدة التي أبرمت في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩١ (معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الأولى) وجعلت العالم أكثر أمانا واستقراراً وكانت بداية فترة شهدت المشاركة والتعاون. وكانت أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان أطرافاً في تلك المعاهدة، مع الاتحاد الروسي والولايات المتحدة؛ ولم يكن للمعاهدة أن تلعب مثل هذا الدور التاريخي إذا لم تكن تلك البلدان الثلاثة قد وافقت على إزالة الأسلحة النووية من أراضيها والانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار كدول غير حائزة للأسلحة النووية؛ وقد أدّى هذا إلى دعم الأمن فيها وتعزيز استقرارها الاستراتيجي.

٢٨ - وواصل حديثه قائلاً إن المعاهدة الجديدة، إضافة إلى أنها تحدّ من الأعداد الإجمالية للأسلحة الهجومية الاستراتيجية خلال سبع سنوات من دخولها حيّز النفاذ، قد أدخلت منصات الإطلاق الموزَّعة وغير الموزَّعة، وكذلك قاذفات القنابل الثقيلة، ضمن مجالها القانوني وقدَّمت زخماً إضافياً لإزالة تلك الأسلحة أو تحويلها. وقد اتفقت الأطراف على خفض العدد الإجمالي للرؤوس الحربية بمقدار الثلث، من الحدّ الأقصى السابق وهو ٢ ٢٠٠، وبما يزيد عن نصف العدد الإجمالي لوسائل الإيصال الاستراتيجية، من الحدّ الأقصى السابق وهو ١ ٦٠٠. وليس من الممكن تحقيق نزع السلاح النووي دون أن تؤخذ في الاعتبار التطوّرات في مجال الأسلحة الدفاعية الاستراتيجية والحاجة إلى وضع حدود على وزع نظم الدفاع بالصواريخ الاستراتيجية. وذكر أن الاتحاد الروسي لا يزال ملتزماً بتحقيق هذا الهدف الذي ينبغي أن يتم على أساس تعدد الأطراف وبرعاية الأمم المتحدة. وأشار في هذا السياق إلى مشروع المعاهدة المتعلقة بمنع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، وهو المشروع الذي قدِّم من جانب الاتحاد الروسي والصين كي ينظر فيه مؤتمر نزع السلاح، وإلى المقترح الذي قدَّمه بلده لإضفاء الطابع العالمي على المعاهدة التي عُقدت بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق بشأن إزالة صواريخهما المتوسطة المدى والبعيدة المدى. وبالمثل فإن دخول معاهدة حظر التجارب حيّز النفاذ في أقرب وقت ممكن سيكون خطوة أساسية في اتجاه نزع السلاح النووي؛ وأي وقف اختياري للتجارب النووية، ولو كان ملموساً، لا يمكن أن يكون بديلاً للالتزامات القانونية ذات الصلة.

٢٩ - وقال إنه يجب أن يكون الهدف النهائي لنزع السلاح النووي العام والكامل منطوياً على تعزيز الاستقرار الاستراتيجي والالتزام بمبدأ الأمن المتساوي للجميع. وبالإضافة إلى هذا فإنه ينبغي أن تشارك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية في جهود الحدّ من الأسلحة التي يجري الاضطلاع بها فعلياً من جانب الاتحاد الروسي والولايات المتحدة؛ كما ينبغي اتخاذ

خطوات لمنع وزع الأسلحة في الفضاء الخارجي ووقف تكديس الأسلحة التقليدية مع بذل جهود لتسوية النزاعات الإقليمية.

٣٠ - تولت الرئاسة السيدة باربوليسكو (رومانيا) نائبة الرئيس.

٣١ - **السيد غرينيوس** (كندا): قال إن الركائز الثلاث للمعاهدة لا بد وأن تصبح أكثر ترابطاً وذلك بعد تحقيق المزيد من التقدم في اتجاه جعل العالم خالياً من الأسلحة النووية. والتطوّرات الإيجابية التي تحققت مؤخراً من هذه الناحية ينبغي أن تعقبها تطوّرات أخرى؛ فهناك حاجة إلى أن تتخذ جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية تدابير تتسم بالشفافية لدعم الالتزامات التي تنص عليها المادة السادسة. وأشار إلى الدعوة التي وجهتها مجموعة الثمانية إلى البلدان الصناعية الكبرى بأن يعتمد المؤتمر وثيقة ختامية متوازنة ومتناسقة بحيث تتضمّن خطة عمل للمتابعة. وذكر أن كندا منذ أن تولت رئاسة المجموعة تحثّ البلدان التي لم تصدّق بعد على معاهدة حظر التجارب على أن تصدّق عليها؛ إذ أن دخول المعاهدة حيّز النفاذ يمثّل مهمة رئيسية للمجتمع الدولي. وأضاف قائلاً إنه من خلال الشراكة العالمية لمنع انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، التي تقودها مجموعة الثمانية، يبذل بلده أيضاً جهوداً كبيرة لحماية هذه الأسلحة وتدميرها، حيثما يكون ممكناً، في أجزاء مختلفة من العالم. وأشار إلى أن بلده يدعو أيضاً إلى إجراء مفاوضات من أجل إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لصناعة أسلحة نووية؛ وإلى أن يبدأ فوراً العمل الرسمي في إعداد هذه المعاهدة بغض النظر عن مدى ضمان نتائجه. ويجب ألاّ يؤدي عدم التوصل إلى توافق في الآراء إلى إعاقة أعمال لجنة نزع السلاح.

٣٢ - وواصل حديثه قائلاً إن التزام كندا الثابت بنزع السلاح النووي قد استمر مع المراعاة الكاملة لعضويتها في منظمة حلف شمال الأطلسي؛ كما أنها ظلّت ملتزمة التزاماً راسخاً باتباع سياسة نووية مشتركة داخل تلك المنظمة، وستواصل وفقاً لذلك السعي من أجل إجراء مناقشات مستفيضة بشأن مسائل مثل مسألة الوضع النووي ومسألة الأسلحة التكتيكية الفرعية في سياق استعراض مفهومها الاستراتيجي. غير أن هذا لا يُعتبر حكماً مسبقاً على التطورات المستقبلية التي تشمل النظر في اتخاذ تدابير عملية لنزع السلاح. ودعا إلى أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لتلك الأسلحة، على حد سواء، تقارير تفصيلية من أجل زيادة الشفافية وبناء الثقة بالنسبة لالتزامها المشترك بتنفيذ المعاهدة. وأخيراً، أكّد على ضرورة الاستفادة من التغييرات الإيجابية في مناخ الأمن الدولي ومن مجموعة الإجراءات الجديدة التي اقترحت من جانب أستراليا واليابان ومن ورقة العمل

التي قدمها ائتلاف البرنامج الجديد وذلك من أجل وضع خطة عمل لنزع السلاح تعطي زخماً للخطوات العملية الثلاث عشرة.

٣٣ - **السيد شوشليين** (الاتحاد الروسي): تحدّث نيابة عن وفد الاتحاد الروسي ووفد الولايات المتحدة الأمريكية وقال إن المعاهدة المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن اتخاذ تدابير لزيادة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحدّ منها والتي جرى التوقيع عليها في براغ في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠ هي خطوة هامة في اتجاه نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وقال إنه بالتوقيع على المعاهدة يكون البلدان قد أعربا مرة أخرى عن تعهدهما الراسخ بالوفاء بما عليهما من التزامات وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وأشار إلى أن التخفيضات التي يمكن التحقق منها ولا يمكن الرجوع عنها والتي وافق عليها الطرفان سيكون من شأنها خفض ترسانتيهما النوويتين إلى المستويات التي كانتا عليها منذ ٥٠ عاما. وسوف يكون لتلك التخفيضات أثر إيجابي على الاستقرار والأمن الدوليين بما يفيد المجتمع الدولي بأسره. واختتم حديثه قائلاً إن وفد الاتحاد الروسي ووفد الولايات المتحدة الأمريكية يدعوان في هذا السياق جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تقدم إسهاماً فعّالاً في اتجاه خفض أسلحتها النووية والحدّ منها وذلك بغية تعزيز الاستقرار الدولي وضمان توفير الأمن المتساوي والمتكامل للجميع.

٣٤ - **السيد دانون** (فرنسا): قال إن معاهدة عدم الانتشار هي المحور الرئيسي للأمن الجماعي ولذلك فإنه يجب دعمها. ولأن فرنسا قد أوفت بما عليها من التزامات تفرضها المعاهدة، وخاصة بموجب المادة السادسة، فإنها تكون قد قدمت مثالاً للدول الأخرى بتحملها لمسؤولياتها بالكامل؛ غير أنها لم تتمكّن من أن تحقق تقدماً وحدها إذ أن التقدّم في اتجاه تحقيق الهدف النهائي للمعاهدة يتطلب أن تُبذل جهود منسّقة من جانب جميع الأطراف، ولو أنه ينبغي ألاّ يكون هذا ذريعة للتقاعس.

٣٥ - واستطرد قائلاً إنه وفقاً لذلك اقترحت فرنسا عدداً من التدابير التي تقود إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية ويسوده السلم والاستقرار. وتلك التدابير التي نظر فيها الاتحاد الأوروبي تشمل الوقف الفوري لإنتاج المواد الانشطارية التي تستخدم في صنع الأسلحة النووية، وتفكيك المنشآت النووية ومواقع الاختبار، وكذلك الرؤوس النووية التي تم سحبها من الخدمة؛ وخفض جميع الترسانات النووية بدافع من روح المعاهدة الجديدة التي أبرمت بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي؛ والعمل على أن يقتصر دور الأسلحة النووية في مبادئ الدفاع على حالات الضرورة القصوى للدفاع عن النفس؛ وزيادة الشفافية بالنسبة لعدد الأسلحة النووية الموجودة لدى كل دولة، مثلما فعلت فرنسا والولايات المتحدة؛ والتصديق

السريع على معاهدة حظر التجارب النووية من جانب جميع الدول وخاصة الدول المدرجة في المرفق الثاني التي لم تصبح بعد أطرافاً في ذلك الصك؛ وإجراء مفاوضات فورية بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

٣٦ - وقال إنه من الضروري أيضاً أن تؤخذ في الاعتبار الظروف السياسية والاستراتيجية التي تؤدّي إلى تحقيق تقدّم في اتجاه نزع السلاح النووي. وهذا يشمل، أولاً وقبل كل شيء، وقف انتشار الأسلحة النووية مع الإشارة بصفة خاصة إلى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وإيران. وإذا لم تتم تسوية المسألة الإيرانية سيكون هناك احتمال لأن تحدث في المنطقة وفي العالم فوضى نووية تقضي على جميع الآمال بالنسبة لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وتعرّض للخطر أي احتمال لتحقيق نزع السلاح النووي. وإضافة إلى هذا فقد دُعي إلى بذل جهود في كل مجال من أجل الحدّ من التوترات الإقليمية وتعزيز الأمن الجماعي.

٣٧ - وأضاف قائلاً إنه ينبغي أيضاً أن يخصّص جزء من أعمال المؤتمر لمسألة تقديم ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وذكر أن مبدأ الردع النووي الذي تؤمن به فرنسا هو أحد تلك الضمانات. وأشار إلى أن بلده قد قدَّم أيضاً من طرف واحد ضمانات أمنية إيجابية وسلبية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة. وقال إن دولاً يزيد عددها عن مائة دولة تتمتع بهذه الضمانات التي يقدمها بلده في حدود إطار إقليمي بموجب معاهدات تتعلق بمناطق خالية من الأسلحة النووية. وعلى هذا فإن فرنسا طرف في البروتوكولات ذات الصلة لمعاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبيليندابا، وهي تتطلع لاستئناف الحوار البنّاء مع جميع الأطراف المعنية من أجل حل المشكلات المعلقة التي نجمت عن المعاهدات الأخرى المماثلة. ودعا في ختام كلمته إلى أن يوصي المؤتمر الاستعراضي باتخاذ خطوات عملية في اتجاه نزع السلاح بحيث يكون من الممكن تنفيذها خلال فترة زمنية قصيرة من أجل تحقيق تقدّم ملموس نحو إزالة جميع الأسلحة النووية في نهاية المطاف.

٣٨ - **السيد سودا** (اليابان): قال إن التجربة المفجعة التي عاشها الشعب الياباني قد أوجدت فيه إصراراً لا يلين على أن يصبح العالم مأموناً وخالياً من الأسلحة النووية، وهو هدف يشاركه فيه العالم بأسره. وأضاف قائلاً إنه من المهم من هذه الناحية أن تتولى القيادة الدولتان اللتان تملكان أكبر مخزونات من الأسلحة النووية، ولهذا فإن اليابان ترحّب بالتوقيع على المعاهدة الجديدة المتعلقة بخفض الأسلحة النووية التي أبرمت بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي. وقال إن بلده يثني على تلك التخفيضات الثنائية وعلى التدابير

التي اتخذتها فرنسا والمملكة المتحدة من طرف واحد لخفض ترساناتها النووية وزيادة الشفافية. وذكر أن اليابان تعلّق أيضاً أهمية على إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار، ودعا الدول التي ليست أطرافاً في المعاهدة إلى الانضمام للمعاهدة كدول غير حائزة للأسلحة النووية وذلك دون تأخير ودون شروط.

٣٩ - واستطرد قائلاً إن اليابان قدَّمت، بالتعاون مع أستراليا، مقترحاً لسياسة مشتركة يتضمّن الخطوط العريضة لمجموعة جديدة من التدابير العملية لنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، وهي تدابير تهدف إلى الاستفادة من التطوّرات الإيجابية الحالية في مجال نزع السلاح ومن الاتفاقات والإنجازات التي نتجت عن المؤتمرين الاستعراضيين لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، مع التطلّع إلى مستقبل يكون العالم خالياً فيه من الأسلحة النووية. وذكر أن أحد التدابير الأولى في تلك المجموعة يتمثل في أن تؤكد من جديد الدول الأطراف تعهّدها بشكل قاطع بأن تحقق الإزالة الكاملة لترساناتها النووية بما يؤدّي إلى نزع السلاح النووي.

٤٠ - وواصل حديثه قائلاً إن مجموعة التدابير تتضمّن أيضاً مناشدة لتوسيع نطاق المبادرة المشتركة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، وهي مبادرة ثنائية حتى الآن، كي تشمل الدول الأخرى الحائزة لأسلحة نووية. والمجموعة تدعو أيضاً جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية إلى خفض ترساناتها النووية، كما تدعو الدول التي تعمل على زيادة ترساناتها وتوسيع نطاقها إلى خفض تلك الترسانات، أو على الأقل الإبقاء عليها عند مستواها الحالي. ويتعيّن أيضاً على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقلّل من دور الأسلحة النووية في استراتيجياتها الأمنية الوطنية وأن تقدّم تأكيدات أمنية سلبية أكثر قوة إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وتتضمّن المجموعة أيضاً اقتراحاً يدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تتخذ تدابير لتقليل احتمال حدوث إطلاق عرضي أو غير مأذون به. ويجب أن يطبّق على عملية خفض الترسانات مبدأ اللارجعة ومبدأ القابلية للتحقّق. ودُعي أيضاً إلى زيادة الشفافية بالنسبة للقدرات في مجال الأسلحة النووية وذلك، مثلاً، عن طريق تقديم تقارير منتظمة إلى الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار. ويُعتَبر دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيّز النفاذ في وقت مبكّر أحد الشواغل الرئيسية الأخرى للدول الأطراف.

٤١ - وقال إنه مما يؤسف له أنه على الرغم من حدوث بعض التطوّرات الإيجابية لا يزال مؤتمر نزع السلاح في حالة جمود وأن المفاوضات المتعلقة بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لم تبدأ بعد. وأضاف قائلاً إن اليابان تدعو إلى البدء فورا في وضع المعاهدة

وإبرامها في وقت مبكّر، كما أنها تحثّ جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الإعلان عن وقف إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية وعلى إدامة ذلك الوقف.

٤٢ - وأضاف قائلاً إنه مع فشل المؤتمر الاستعراضي الأخير الذي عُقد في عام ٢٠٠٥ سيكون حدوث فشل آخر ضربة مدمّرة لنظام معاهدة عدم الانتشار ونكسة كبيرة بالنسبة للجهود الجماعية التي تبذل لتخليص العالم من الأسلحة النووية. واختتم حديثه قائلاً إن اليابان تأمل من هذه الناحية في أن تسهم المقترحات التي قدمتها، بالتعاون مع أستراليا، في إعداد وثيقة ختامية متوازنة وتطلّعية.

٤٣ - **السيدة كندي** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن المؤتمر الاستعراضي قد أتاح فرصة أمام جميع الدول الأطراف كي تعرب عن تحديد التزامها بالهدف الرئيسي للمعاهدة وهو: منع الآثار المدمّرة للحرب النووية. وأضافت قائلة إن استعراض الوضع النووي الذي أجرته حكومتها مؤخراً يشدِّد على أهمية أن يستمر إلى الأبد سجل عدم استخدام الأسلحة النووية، الذي يشمل فترة ٦٥ عاماً، بالنسبة لجميع الأمم وليس بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وحدها. وذكرت أن منع نشوب حرب نووية ليس، مع ذلك، أمراً يمكن لأية دولة أن تحققه وحدها. وأشارت إلى أن كل دولة تستفيد، وكل شخص على كوكب الأرض يستفيد، من الجهود التي تبذل لمواجهة الأخطار النووية العالمية، كما أنه يمكن لكل دولة أن تسهم في نجاح تلك الجهود. وهناك ثلاثة مجالات يحتاج المجتمع الدولي إلى أن يعمل فيها بتعاون للحدّ من المخاطر النووية، وهي مجالات نزع السلاح ومنع الانتشار والأمن النووي.

٤٤ - وفيما يتعلق بنزع السلاح، قالت إن حكومتها قد أكَّدت من جديد التزامها بالسعي من أجل تحقيق السلم والأمن لعالم خالٍ من الأسلحة النووية، وهي رؤية يتطلب تحقيقها العمل بصبر وعلى نحو مستمر. والخطوات المحددة التي ينبغي اتخاذها في اتجاه تحقيق هذا الهدف تشمل التوقيع على المعاهدة المبرمة مع الاتحاد الروسي بشأن خفض الأسلحة النووية وبذل جهود في اتجاه التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأشارت إلى أن الولايات المتحدة قد ضاعفت أيضاً الجهود التي تبذلها للتفاوض بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

٤٥ - وفيما يتعلق بمنع الانتشار، قالت إن الولايات المتحدة ملتزمة بتعزيز المعاهدة كأساس للتعاون الدولي من أجل منع زيادة انتشار الأسلحة النووية. وأضافت أن الصفقة الرئيسية التي ستعقدها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تتمثل في أنها سوف تحصل مقابل التزامها بعدم اقتناء أسلحة نووية على التزام من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بنزع السلاح. والصفقة تعمل في الاتجاهين: فالتعهدات بمنع الانتشار من جانب الدول غير الحائزة للأسلحة

النووية تساعد في إيجاد بيئة دولية مستقرة وآمنة تجعل من الممكن العمل في اتجاه تحقيق هدف نزع السلاح النووي. غير أن هذه الجهود قد لا تحقّق نجاحاً إذا ما سُمح للمخالفين بالعمل مع الإفلات من العقوبة، كما أنه ستكون هناك حاجة إلى إنشاء آليات تحظى بدعم دولي لإحباط عدم الالتزام ومنعه. وينبغي أيضاً أن تعمل عناصر المجتمع الدولي معاً لحل المنازعات الإقليمية التي قد تشجِّع الدول المتنافسة على اقتناء الأسلحة النووية والاحتفاظ بها وذلك من أجل تقليل انعدام الثقة والتعجيل بزيادة خفض تلك الأسلحة وإزالتها في نهاية المطاف.

٤٦ - وذكرت أنه لزيادة الفوائد التي تحققها المعاهدة بالنسبة للأمن إلى أقصى حدّ ممكن لا تزال حكومتها ملتزمة بتحقيق هدف الالتزام العالمي. وقالت إن حكومتها تدعو الدول التي لم توقّع بعد على الاتفاقية إلى اتباع المعايير والممارسات الواردة في المعاهدة وفي النظام الأوسع نطاقاً المتعلق بعدم انتشار الأسلحة النووية، كما تدعو جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وهي الدولة التي أعلنت انسحابها، إلى أن تلتزم من جديد بالمعاهدة وبالضمانات التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٤٧ - وواصلت حديثها قائلة إن التحقّق الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية يوفّر ارتباطاً هاماً بين الأهداف المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح التي وُضعت الاتفاقية لتحقيقها. ويمكن للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تختار قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتحقق من المواد التي تقرر تلك الدول أنه لم تعد توجد حاجة إليها لأغراض صنع الأسلحة. ومنذ نهاية الحرب الباردة قامت الولايات المتحدة بخلط حوالي ١١٨ طناً من اليورانيوم العالي التخصيب المستخرج من برامج الدفاع لتحويله إلى وقود منخفض التخصيب للمفاعلات، وكان جزء كبير منه خاضعاً لإجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تتعلق بالضمانات والتفتيش. والولايات المتحدة تعمل مع الاتحاد الروسي للتخلّص من ما لا يقل عن ٦٨ طناً من البلوتونيوم المستخرج من برامج الأسلحة، كما أن الوكالة ستقوم بدور حاسم للتحقق في إطار هذا الجهد. وينبغي أيضاً أن تسند إلى الوكالة مسؤولية التحقّق من أن الدول لا تنتج مواد انشطارية جديدة لاستخدامها في الأسلحة النووية.

٤٨ - وأضافت قائلة إن العنصر الثالث في البرنامج هو الأمن النووي. ويجب أن يُمنَع استخدام الأسلحة النووية ليس فقط من جانب الدول بل أيضاً من جانب الجهات الفاعلة التي تمارس العنف وليست دولا. واحتمال توفّر مواد تصلّح لصنع الأسلحة وانتشار المعرفة بكيفية صنع سلاح نووي بسيط يجعل من ذلك تهديداً حقيقياً وخطيراً. وقالت إنه لذلك فإن الرئيس أوباما قد حدَّد الهدف المتمثل في تأمين أكثر المواد النووية حساسية في العالم خلال

فترة أربع سنوات. والأمن النووي هو جزء أساسي من الجهود التي تبذل لتوفير الظروف التي تؤدّي إلى جعل العالم خالياً من الأسلحة النووية.

٤٩ - وذكرت أن ركائز المعاهدة الثلاث تشكّل هيكلاً صلباً للجهود الأوسع نطاقاً التي تهدف إلى التصدّي للمخاطر النووية في جميع أنحاء العالم، غير أن الهيكل قد لا يكون قادراً على الصمود إذا تلقت الدعم بعض الأجزاء دون أن تتلقاه أجزاء أخرى. واختتمت حديثها قائلة إن الخيار المتاح واضح: يجب على جميع دول العالم أن تعمل معاً لدعم ركائز المعاهدة الثلاث من أجل ضمان أن تستفيد الأجيال المقبلة من فوائدها.

٥٠ - **السيد بوجا** (إندونيسيا): قال إنه يجب ألاّ يكون عدم إحراز تقدّم في السابق بالنسبة لجدول الأعمال العالمي لنزع السلاح سبباً لتجاهل البوادر التي تدعو للتفاؤل. وأضاف قائلاً إن إندونيسيا تفخر بوضعها كدولة غير حائزة للأسلحة النووية وبدأت مؤخراً عملية التصديق على معاهدة حظر الاختبارات النووية.

٥١ - واستطرد قائلاً إن وفده على اقتناع بأنه لا يوجد مكان لمبادئ أمنية تستند إلى الأسلحة النووية. وينبغي بدلاً من ذلك أن يتعاون المجتمع الدولي لتحقيق السلام والرخاء استناداً إلى مبادئ التعددية والقانون الدولي. وطالما ظل سلاح نووي واحد موجوداً سيظل احتمال استخدامه، عمداً أو عن طريق الخطأ، قائما. ولذلك فإنه يجب أن تعمل الدول الأعضاء معاً لإبرام معاهدة عالمية للأسلحة النووية تتضمّن إطاراً زمنياً محدداً لتحقيق نزع السلاح النووي بالكامل.

٥٢ - وقال إن الضمانات الأمنية قد قدِّمت من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية من خلال بروتوكولات لبعض المعاهدات التي أنشئت بموجبها مناطق خالية من الأسلحة النووية. وعلى الرغم من أن هذا التطوّر قد لقي ترحيباً فإنه كان مجرد حل جزئي وذلك بالنظر إلى أن تلك المناطق لم تشمل جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. والقرار الذي اتخذه مؤتمر نزع السلاح بتوفير أرضية مشتركة لبدء المفاوضات سيتيح فرصة مناسبة لبحث الضمانات الأمنية بطريقة تتسم بالشفافية والشمولية. كذلك فإن المجتمع المدني العالمي يقوم بدور هام في المناصرة لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

٥٣ - وواصل حديثه قائلاً إن أي تهديد بالانتشار، أيّاً كان مصدره، ينبغي أن يعالج بشكل مباشر ولكن دون تمييز أو استخدام معايير مزدوجة. غير أن التعاون في مجال الطاقة النووية مع الدول التي ليست طرفاً في المعاهدة لا يعزّز مصداقيتها ويعطي إشارة غير مشجّعة للأطراف. وذكر أن انضمام إسرائيل إلى المعاهدة ووضع جميع مرافقها التي لها صلة بالمواد

النووية تحت حماية الوكالة الدولية للطاقة الذرية لهما أهمية حيوية. وفي ختام كلمته حثّ الدول التي لا تزال غير منضمة إلى المعاهدة إلى أن تنضم إليها في أسرع وقت ممكن.

٥٤ - **السيد دي ماسيدو سوريس** (البرازيل): قال إنه قبل عشر سنوات اشتركت البرازيل وشركاؤها في تحالف البرنامج الجديد في مفاوضات بشأن وضع برنامج عمل تطلّعي وعملي، وهو برنامج أصبح معروفاً باسم ''١٣ خطوة عملية لنزع السلاح''. وقد كان هذا بمثابة خطوة أولى حاسمة بالنسبة لعملية الاستعراض المعزّزة بعد تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمّى.

٥٥ - وأضاف قائلاً إنه ليس من المتصوّر أن يظل مفهوم الردع النووي، مع كل ما له من آثار استراتيجية، مستخدماً في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ولا توجد حاجة إلى استخدام الأسلحة النووية لردع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، كما أن تلك الأسلحة لا تزال قليلة الفائدة بالنسبة لردع التهديدات الإرهابية. والاستنتاج المنطقي الوحيد هو أن الردع والمبادئ المناظرة لا تنطبق إلاّ على الدول الحائزة للأسلحة النووية في علاقاتها مع بعضها البعض. والمبادئ الاستراتيجية المتطوّرة التي يدَّعى أنها قد برَّرت امتلاك الأسلحة النووية لها معنى أساسي بدرجة أكبر وهو إثارة الشعور بالسلطة والسيطرة بالنسبة لمن يمتلكونها. ومبدأ الأمن غير المنقوص للجميع لا ينطبق على الجميع إذا كان مستنداً إلى الأسلحة النووية.

٥٦ - وواصل حديثه قائلاً إن نجاح اللجنة في تحقيق نتائج إيجابية يتطلب: (أ) تعهّد الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تزيل ترساناتها النووية بالكامل؛ و (ب) الالتزام بتحقيق الهدف المتمثل في إبرام اتفاقية تتعلق بالأسلحة النووية وتحرِّم تلك الأسلحة تماماً؛ و (ج) الالتزام بتقليص دور الأسلحة النووية في المبادئ الاستراتيجية للتحالفات العسكرية؛ و (د) زيادة الإجراءات التي تتخذها الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل جعل ترساناتها النووية متسمة تماماً بالشفافية والمساءلة؛ و (هـ) التوقّف عن صيانة آلاف الأسلحة النووية الموجودة في حالة تأهب قصوى والبدء فوراً في عملية تسريح غير قابلة للإلغاء؛ و (و) استئناف العمل في مؤتمر نزع السلاح، وخاصة من أجل إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؛ و (ز) اتخاذ خطوات فورية لضمان دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيّز النفاذ؛ و (ح) سحب أية تحفّظات أو إعلانات تفسيرية من طرف واحد تكون قد قدّمتها دولة حائزة للأسلحة النووية وتتعارض مع هدف المعاهدات المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة ومع الغرض منها.

٥٧ - واستطرد قائلاً إن البرازيل وشركائها في ائتلاف البرنامج الجديد قد قدموا ورقة عمل تتضمن ٢٢ توصية بشأن نزع السلاح النووي بالاستناد إلى الخطوات العملية الثلاث عشرة. وقال في نهاية حديثه إن الغالبية العظمى من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لم تتوقف في أي وقت عن أداء واجباتها المتعلقة بعدم الانتشار وتشترط للوفاء بها توفير ظروف دولية غير محدودة وأكثر ملاءمة. ومن المتوقع أن يكون للدول الحائزة للأسلحة النووية موقف مماثل بالنسبة لنزع السلاح.

٥٨ - **السيد أغويري دي كارسير** (إسبانيا): تحدّث نيابة عن الاتحاد الأوروبي وقال إن البيان قد حظي بالتأييد من جانب البلدين المرشحين كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والبلدان المحتمل ترشيحها للعضوية وهي ألبانيا والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود وصربيا، وأيسلندا العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، وهي عضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وكذلك جورجيا وأرمينيا وأوكرانيا.

٥٩ - وأضاف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يؤكّد من جديد التزامه بالسعي من أجل جعل العالم خالياً من الأسلحة النووية. وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي يرحّب بتدابير ومبادرات نزع السلاح النووي التي اتخذتها الدولتان الحائزتان للأسلحة النووية العضوان في الاتحاد الأوروبي. وقال إنه في قرار صدر مؤخراً شدَّد مجلس الاتحاد الأوروبي على الحاجة إلى تحقيق تقدّم ملموس في عملية نزع السلاح النووي وخاصة من خلال إجراء خفض شامل في المخزون العالمي للأسلحة النووية وفقاً للمادة السادسة من المعاهدة وإلى دخول معاهدة الحظر الشامل حيّز النفاذ على وجه السرعة وبدء المفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

٦٠ - وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بالتخفيضات الكبيرة للأسلحة النووية التي أجريت منذ انتهاء الحرب الباردة، بما يشمل التخفيضات التي أجرتها الدولتان الحائزتان للأسلحة النووية العضوان في الاتحاد الأوروبي، وبالاتفاق الجديد الهام الذي عُقد بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن الحدّ من الأسلحة الاستراتيجية. وأشار إلى أن هذا يُعتَبر خطوة أساسية إلى الأمام لأن هذين البلدين لا يزالان يحتفظان بنسبة ٩٥ في المائة تقريباً من مخزونات العالم من الأسلحة النووية. وقال إن الاتحاد الأوروبي يشير إلى استمرار وجود ترسانات غير استراتيجية كبيرة موزّعة ومكدّسة، وهي ترسانات غير مشمولة في الاتفاقات الرسمية لتحديد الأسلحة وفي الالتزام المنصوص عليه في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي

لعام ٢٠٠٠. وخفض تلك الترسانات وإزالتها في نهاية المطاف هما جزء لا يتجزأ من عملية نزع السلاح وفقاً للمادة السادسة من المعاهدة.

٦١ - وقال إن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيّز النفاذ في وقت مبكّر والبدء في إجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سوف يوفّران غطاءً عالمياً آخر للترسانات النووية، وهو غطاء له أهمية حاسمة بالنسبة لتحقيق المزيد من التقدّم بالنسبة لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وإلى أن تدخل تلك المعاهدة حيّز النفاذ يدعو الاتحاد الأوروبي الدول إلى الالتزام بوقف للتجارب النووية، والامتناع عن القيام بأعمال تتعارض مع المعاهدة، والقيام في أقرب وقت ممكن بتفكيك جميع مرافق التجارب النووية بطريقة تتسم بالشفافية والانفتاح. وسوف يواصل الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم العملي من أجل إضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتعزيز الثقة في نظام التحقّق الخاص بها. وقال إن الاتحاد الأوروبي يثني على التقدّم الذي جرى إحرازه من خلال نظام الرصد الدولي الذي أثبت كفاءته في الكشف عن التجارب النووية السرّية التي أجرتها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

٦٢ - وأضاف قائلاً إن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هو عنصر مكمّل لمعاهدة عدم الانتشار ومعاهدة حظر التجارب، ويجب أن يحثّ المؤتمر الاستعراضي الدول على البدء في إجراء مفاوضات دون مزيد من التأخير. وإلى أن تدخل تلك المعاهدة حيّز النفاذ يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول إلى أن تؤيد فرض حظر فوري على إنتاج المواد الانشطارية التي تستخدم في صنع الأجهزة النووية، ويرحّب بالإجراءات التي اتخذتها في هذا الشأن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية.

٦٣ - وواصل حديثه قائلاً إن الاتحاد الأوروبي سوف يتابع مسألة ربط الضمانات الأمنية على نحو قانوني بالدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأعضاء في معاهدة منع الانتشار، ودعا جميع الدول إلى أن تتخذ تدابير عملية للحد من احتمالات نشوب حرب نووية عن طريق الخطأ.

٦٤ - وأخيراً فإن مسألة انتشار الصواريخ التي يمكن استخدامها لإطلاق أسلحة دمار شامل هي أيضاً مسألة تثير القلق في سياق الأمن الدولي، وهو قلق تزايد بسبب التجارب التي أجريت مؤخراً خارج نطاق جميع نظم الإخطار الموجودة. وهناك حاجة إلى ردّ جماعي على انتشار الصواريخ، وهو ما ينبغي أن يبدأ بإجراء مشاورات بشأن إبرام معاهدة متعددة الأطراف تحظر صنع الصواريخ القصيرة المدى والمتوسطة المدى التي تطلق من الأرض إلى الأرض. واختتم حديثه قائلاً إن تعزيز مدوّنة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف

التسيارية يمكن أن يدعم بدرجة كبيرة الجهود العالمية المتعلقة بمنع الانتشار ونزع السلاح وذلك بزيادة الثقة والشفافية.

٦٥ - **السيد مانفريدي** (إيطاليا): قال إن المهمة ذات الشقين التي تنظر فيها اللجنة تتضمّن تقييم التقدّم المحرز في اتجاه نزع السلاح النووي ووضع خطة عمل من أجل المستقبل. وينبغي أن يركِّز التقييم على الأهداف الفعلية التي تحققت وأن يستمر كطريقة محايدة بقدر الإمكان؛ مع تفادي إصدار أحكام تقييمية واتخاذ مواقف سياسية. وينبغي أن تكون خطة العمل - التي ستضعها الهيئة الفرعية الأولى - مستندة إلى الخطوات العملية الثلاث عشرة التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. ويجب أن تكون خطة العمل خطة طموحة ولكن دون مبالغة، وذلك لتفادي تكرار حالات الفشل السابقة في تنفيذ تلك الخطوات. وإضافة إلى هذا فإن مبدأ اللارجعة ومبدأ القابلية للتحقق يجب أن تجسدهما خطة العمل باعتبار أنهما يمثّلان عاملين ثابتين في الجهود التي تبذلها الدول الأطراف لتحقيق الهدف المتمثل في جعل العالم خالياً من الأسلحة النووية.

٦٦ - وواصل حديثه قائلاً إن نزع السلاح النووي يشكّل عملية معقّدة تنطوي على عدة عناصر هي: دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيّز النفاذ؛ وإبرام معاهدة يمكن التحقّق من تنفيذها لوقف إنتاج المواد الانشطارية؛ وتوفير ضمانات أمنية سلبية؛ وإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية؛ وتحقيق توافق في الآراء بشأن منع حدوث سباق تسلّح في الفضاء الخارجي.

٦٧ - وقال إن التوقيع مؤخراً على معاهدة جديدة للحدّ من الأسلحة الاستراتيجية من جانب الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، وهما البلدان الحائزان فيما بينهما على نسبة من الأسلحة النووية في العالم تزيد عن ٩٠ في المائة، يمثّل نجاحاً مشهوداً يجب الاستفادة منه وليس التقليل من شأنه، وهو ما سيؤدي إلى تسهيل أعمال اللجنة الرئيسية الأولى.

٦٨ - وأضاف قائلاً إن العالم يمر بمنعطف خطير وذلك بالنظر إلى أن الدول الخمس الكبرى الحائزة للأسلحة النووية تدرك أن الردع الذري قد أصبح بشكل متزايد غير منطبق على الدفاع الوطني وتعمل على مواءمة مبادئها النووية وفقاً لذلك، كما أن بعض البلدان التي لا تزال مقتنعة بأن تلك الأسلحة لا يمكن الاستغناء عنها تنفق أموالاً طائلة لتوسيع ترساناتها التي تعتبر واسعة أصلاً وذلك على أساس اعتقادها الخاطئ بأن عدم إجراء ذلك التوسيع سيؤدي إلى تهديد وجودها الوطني أو إلى أن يصبح صوتها غير مسموع في الساحة الدولية. واختتم حديثه قائلاً إنه من الضروري ضمان أن يكون الرأي الأول هو الرأي السائد.

٦٩ - **السيد غارسيا موريتان** (الأرجنتين): قال إنه على الرغم من حدوث تطوّرات إيجابية مثل توقيع الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية على معاهدة جديدة للحدّ من الأسلحة الاستراتيجية فإنه يتعيّن على الدول الأطراف أن تضاعِف جهودها من أجل تحقيق التنفيذ الكامل للمعاهدة، وخاصة للمادتين الأولى والسادسة. وبالنظر إلى أن خفض الترسانات، رغم أهميته المؤكّدة، لا يشكل وحده وفي حد ذاته جهداً لنزع السلاح فإنه ينبغي أن يُنظَر في المعاهدة الثنائية الجديدة في سياق عملية واسعة النطاق ومستمرة لتحقيق خفض منتظم يكون من شأنها في نهاية المطاف توسيع نطاق ذلك الخفض كي يشمل جميع الأسلحة النووية من أجل إزالة ترسانات تلك الدول بالكامل.

٧٠ - وواصل حديثه قائلاً إنه يجب الإقرار بأن المؤتمر الاستعراضي ليس في وضع يسمح بإجراء مفاوضات بشأن وضع برنامج شامل لنزع السلاح النووي، وهو ما يدخل ضمن مهام مؤتمر نزع السلاح. وينبغي بدلاً من ذلك أن تضع اللجنة الرئيسية الأولى خارطة طريق تحدّد الخطوط العريضة لأولويات محدّدة هي: عملية مستدامة لنزع السلاح النووي تشترك فيها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية؛ ونشاط متعدد الأطراف مع التأكيد بصفة خاصة على أن يُجري مؤتمر نزع السلاح مفاوضات عاجلة بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؛ ودخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والصكوك الأخرى التي جرى بالفعل التفاوض بشأنها حيّز النفاذ؛ والالتزام التام بمعاهدات يتم بموجبها إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بما يشمل سحب، أو تعديل، الإعلانات التفسيرية المتعلقة بتلك المناطق. واختتم حديثه قائلاً إن وفده سوف يتعاون بالكامل في إعداد خارطة الطريق.

٧١ - **السيد نجفي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن نزع السلاح النووي وتقديم ضمانات أمنية كانا ضمن العناصر الرئيسية في مجموعة القرارات التي أدّت إلى تمديد معاهدة منع الانتشار إلى أجل غير مسمّى في عام ١٩٩٥. وأضاف قائلاً إن اعتماد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ للخطوات العملية الثلاث عشرة قد جدّد الآمال بالنسبة لتنفيذ نزع السلاح الذي يشكّل إحدى الركائز الأساسية للمعاهدة. وذكر أنه مما يؤسف له أن التطورات التي أعقبت ذلك في هذا المجال لم تكن تبشّر بالخير. فعلى الرغم من التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية وفقاً للمادة السادسة من المعاهدة والتعهّدات التي قدَّمتها تلك الدول في المؤتمرات الاستعراضية ظل السلم والأمن الدوليان مهدَدين بسبب استمرارها في تطوير ووزع آلاف الرؤوس الحربية النووية والإبقاء عليها في ترساناتها.

٧٢ - وواصل حديثه قائلاً إنه بغض النظر عن التصريحات الرنانة التي أدلي بها مؤخراً بشأن خفض الترسانات النووية فإن عدم اتخاذ إجراءات عملية في هذا المجال واستمرار الجهود التي

تهدف إلى التوسّع في الصواريخ الدفاعية بعد إلغاء معاهدة الحدّ من القذائف المضادة للقذائف التسيارية هما من بين العقبات التي تعترض تنفيذ الاتفاقات التي وضعت في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، وهو المؤتمر الذي دعت وثيقته الختامية الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تجعل المواد الانشطارية المستخرجة من الأسلحة المسحوبة من الخدمة خاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأشار إلى أن المعاهدة الجديدة المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية التي جرى التوقيع عليها في نيسان/أبريل ٢٠١٠ من جانب الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية تنص فقط على أن تُسحب من الخدمة الأسلحة النووية الموجودة لدى الدول الأطراف بينما لا يزال التدمير الفعلي لتلك الأسلحة أمراً اختيارياً. وبالنظر إلى أن المعاهدة ليست لها آلية تحقق فإنها لا تتضمّن مبادئ زيادة الشفافية أو تناقص دور الأسلحة النووية أو اللارجعة، وهي المبادئ التي جرى الاتفاق عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. وبالإضافة إلى هذا فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تتمكّن من اتخاذ خطوات عملية في اتجاه تخفيض الأسلحة النووية التكتيكية، وهو ما ينطوي على عدم تنفيذ التزام آخر جرى تحديده في مؤتمر عام ٢٠٠٠.

٧٣ - واستطرد قائلاً إن جمهورية إيران الإسلامية تؤمن إيماناً راسخاً بأنه ينبغي أن يشكّل المؤتمر الحالي لجنة دائمة لضمان الوفاء بالتزامات نزع السلاح النووي والتحقق منه وذلك بالنظر إلى عدم وجود آليات لهذا الغرض. وأشار إلى أن المجتمع الدولي يتوقّع، عن حق، صدور بيانات بشأن خفض الترسانات النووية بحيث يتم اتخاذ إجراءات بشأنها على نحو يتسم بالشفافية والقابلية للتحقق واللارجعة. وذكر أنه على الرغم من التعهّدات التي قدمتها الحكومة الحالية للولايات المتحدة الأمريكية فإن استعراض الوضع النووي الجديد الذي أجرته يشير إلى تطوير وتحديث الترسانة النووية لذلك البلد مع عدم قيامه باتخاذ تدابير محدَّدة في اتجاه التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كما أنه يقدّم مؤشرات واضحة لاستمراره في اتباع سياسة التهرّب من الوفاء بالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح النووي. وبيَّن الاستعراض أيضاً أن من الممكن استخدام الأسلحة النووية، أو التهديد باستخدامها، ضد الدول غير الحائزة لها وهو ما يتعارض مع الضمانات التي قدمتها في عامي ١٩٦٨ و ١٩٩٥ الدول الحائزة للأسلحة النووية. والتطوّرات الأخرى التي تبعث على القلق تشمل برنامج ''ترايدنت'' (Trident) للمملكة المتحدة وإضافة فرنسا لغوّاصة مزوَّدة بصواريخ تسيارية تحمل رؤوساً نووية إلى ترسانتها النووية، وكذلك التزام فرنسا الصمت بالنسبة للبرنامج النووي السرّي الإسرائيلي.

٧٤ - وقال إنه يجب أن يعالج المؤتمر الحالي على وجه السرعة شواغل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالنسبة لتطوير ووزع أسلحة نووية جديدة ووسائل إطلاقها وذلك بالنظر

في إصدار قرار يمنع تطوير الأبحاث المتعلقة بتلك الأسلحة والوسائل وتحديثها وإنتاجها ويفرض حظراً على إنشاء أية مرافق لهذا الغرض. ويجب أيضاً أن يهتم المؤتمر الحالي ببحث الانتهاك العلني من جانب الولايات المتحدة الأمريكية للمادة الأولى من المعاهدة الذي أشير إليه في الاستعراض الجديد للوضع النووي ويتمثل في وزع أسلحة نووية في مناطق تابعة للاتحاد الأوروبي. وينبغي بالمثل أن تمتنع الدول الحائزة للأسلحة النووية عن التشارك النووي تحت أية ذريعة حتى لو كانت وضع ترتيبات أمنية للتحالفات العسكرية.

٧٥ - وواصل حديثه قائلاً إن سياسة التقاعس التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأخرى الحائزة لأسلحة نووية بالنسبة لما تشكّله الترسانة النووية للنظام الصهيوني من تهديدات حقيقية للسلام والأمن الإقليميين والدوليين تكشف بوضوح عن ازدواجية المعايير وتشكّل عملاً من أعمال الانتشار الأفقي. وفي حين يجب بحث الدور الذي يمكن أن تؤديه الجهات الفاعلة خلاف الدول بالنسبة للانتشار النووي فإنه مما يؤسف له أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تستخدم هذه المسائل كذرائع للاحتفاظ بالأسلحة النووية ولتجاهل ما عليها من التزامات بالنسبة لنزع السلاح.

٧٦ - وأضاف قائلاً إنه بالنظر إلى أنه ليس من الممكن أن ينتظر المجتمع الدولي لفترة غير محددة كي تتحقق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية ينبغي أن يعتمد المؤتمر إطاراً زمنياً واضحاً لتنفيذ المادة السادسة تنفيذاً كاملاً. وذكر أن بلده يدعم بحزم، من هذه الناحية، الاقتراح الذي قدمته حركة بلدان عدم الانحياز بتحديد عام ٢٠٢٥ كموعد نهائي لتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وأكّد من جديد الدعوة التي وجّهها بلده لإنشاء لجنة مخصصة تابعة لمؤتمر نزع السلاح لإجراء مفاوضات بشأن اتفاقية تتعلق بالأسلحة النووية. وقال إنه إلى أن يتحقق إبرام هذه الاتفاقية يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تمتنع عن تطوير الأسلحة النووية وإجراء بحوث بشأنها، والتهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لها، وتحديث الأسلحة النووية ومرافقها، ونشر الأسلحة النووية في أراضي بلدان أخرى، وإبقاء أسلحتها النووية في حالة تأهب قصوى.

٧٧ - وانتقل إلى مسألة الضمانات الأمنية وأشار إلى أنه في أوائل الثمانينيات تعهّدت جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، مع بعض التحفّظات، بأن تمتنع عن استخدام الأسلحة النووية ضد الدول الأطراف في المعاهدة والدول التي تخلّت عن إنتاج تلك الأسلحة واقتنائها، وهو تعهّد أشير إليه في مجموعة المقرّرات التي اتُّخذت في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها والمنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥). وينبغي ألاّ ينتظر المجتمع الدولي دون أن يرد على ذلك إلى أن يتم تطوير تلك الأسلحة بل والتهديد

باستخدامها. وهذا المبدأ البغيض الذي جرى الإعلان عنه رسمياً من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة حلف شمال الأطلسي يشير إلى أنه لم تستخلص دروس من كابوس هيروشيما وناغازاكي.

٧٨ - وقال إن جمهورية إيران الإسلامية تعتقد بأنه ينبغي ألاّ تضفي الأسلحة النووية تأثيراً سياسياً أو قدرة سياسية بما يؤثّر على الأحداث العالمية أو يؤدّي إلى تغيير قرارات الدول ذات السيادة. وذكر أن دولاً معيّنة حائزة لأسلحة نووية، مثل فرنسا، قد حاولت التعتيم على عملية استعراض المعاهدة وتقديم ادّعاءات لا أساس لها من الصحة ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من أجل صرف الأنظار عن سجلاتها وسياساتها المزرية.

٧٩ - وواصل حديثه قائلاً إنه يجب أن يتناول المؤتمر الحالي بشكل ملموس مسألة عدم إصدار المؤتمرات السابقة لتوصيات بشأن تقديم ضمانات سلبية غير مشروطة، دون تمييز، إلى جميع الدول غير الحائزة لأسلحة نووية التي هي أطراف في المعاهدة. وذكر أن أي اقتراح لجعل هذه الضمانات مشروطة، باستخدام أوجه القلق المتعلقة بعدم الانتشار كذريعة، محكوم عليه بالفشل. وأضاف قائلاً إنه لذلك فإن حكومته تقترح إنشاء لجنة مخصصة تتولى صياغة صك مُلزِم قانوناً بشأن عدم مشروعية الأسلحة النووية وتقديم ضمانات أمنية غير مشروطة بحيث يقدَّم الصك إلى المؤتمر كي ينظر فيه ويعتمده. وينبغي أيضاً أن يعتمد المؤتمر مقرّراً يحظر استخدام الأسلحة النووية، أو التهديد باستخدامها، ضد الدول غير الحائزة لأسلحة نووية.

٨٠ - وقال إن إيران قد عقدت أيضاً في نيسان/أبريل ٢٠١٠ في طهران مؤتمراً دولياً بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. وقد بحث المؤتمر التحديات الحالية التي تواجه تنفيذ الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح النووي. وأشار إلى أن المرشد الأعلى للبلد قد شدَّد على أن المسؤولية عن حماية البشرية من التهديد الخطير الذي يشكّله استخدام أسلحة الدمار الشامل تقع على عاتق الجميع. واختتم حديثه قائلاً إن المحافظة على التوازن الدقيق بين الركائز الثلاث للمعاهدة لها أهمية حيوية بالنسبة للمحافظة على مصداقيتها ونزاهتها؛ ولن يكون في مقدور الدول غير الحائزة للأسلحة النووية قبول أية التزامات طالما أن الالتزامات التي تعهدت بها الدول الحائزة لتلك الأسلحة لم تتحقّق.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.

NPT/CONF.2010/MC.I/SR.2

Distr.: General
7 July 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

اللجنة الرئيسية الأولى

محضر موجز (جزئي)* للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ١١ أيار/مايو ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تشيدياوسيكو ..... (زمبابوي)
ثم: السيدة باربوليسكيو ..... (رومانيا)
ثم: السيد تشيدياوسيكو ..... (زمبابوي)

المحتويات

تبادل عام للآراء (تابع)

* لم يتم إعداد محضر موجز لبقية الجلسة.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب أن تقدَّم التصويبات بإحدى لغات العمل في مذكرة وتُدرَج في نسخة من المحضر. ويجب أن ترسل التصويبات في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

سيصدر أي تصويب لمحضر هذه الجلسة وأية جلسات أخرى في وثيقة تصويب.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥.

تبادل عام للآراء (تابع)

١ - **السيد فان دين إجسيل** (هولندا): قال إنه قد تم الجمع بين العديد من التطورات والمبادرات في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ مع وجود احتمال لأن تعزز تلك التطورات والمبادرات بعضها بعضاً. وأشار إلى أن إبرام معاهدة جديدة بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي يعكس التزام البلدين بالحد من أسلحتهما النووية. وأعرب أيضاً عن ترحيبه بالخطوات التي اتخذها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية للحد من دور الأسلحة النووية في سياساتها الأمنية بما يتفق مع الالتزامات المفروضة بموجب معاهدة عدم الانتشار والتعهدات التي قُدمت، بصفة خاصة، في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠.

٢ - وواصل حديثه قائلاً إن نزع السلاح وعدم الانتشار يعزز أحدها الآخر. وينبغي ألاّ يكون وجود دول حائزة للأسلحة النووية مبرراً لزيادة الانتشار النووي. وبذل جهود مكثّفة لنزع السلاح سيؤدي إلى تعزيز معايير عدم الانتشار لصالح الجميع: فالمخاطر التي تنطوي على وجود أسلحة نووية في العالم واحدة بالنسبة لجميع الدول. وإضافة إلى هذا فإن الحقيقة القائلة بأن الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولة أساساً عن نزع السلاح لا يعفي الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من مسؤوليتها بالنسبة للإسهام في هذه العملية.

٣ - واستطرد قائلاً إن هناك ضغط من البرلمانيين والرأي العام على الدول الأطراف كي تحقق تقدماً في اتجاه جعل العالم خالياً من الأسلحة النووية. ولتحقيق هذا الهدف سيكون من المحتّم أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وأن تبدأ مفاوضات بشأن منع إنتاج المواد الانشطارية.

٤ - وقال إنه ينبغي أن يؤكد المؤتمر الاستعراضي، ويعزز، مبادئ الشفافية والقابلية للتحقق واللارجعة بالنسبة لنزع السلاح. وأضاف قائلاً إن بلده يرحّب من هذه الناحية يرحب بكشف الولايات المتحدة الأمريكية عن عدد الأسلحة النووية الموجودة في حوزتها. وذكر أنه ينبغي أيضاً أن تُطبِّق الدول الأطراف هذه المبادئ التوجيهية في تعهدها بخفض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية وإزالتها في نهاية المطاف، وهو التزام يجب أن يعيد المؤتمر تأكيده. واختتم حديثه قائلاً إن من الأمور التي تبشر بالخير أن الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية قد أعربا عن استعدادهما لإدراج الأسلحة النووية غير الاستراتيجية ضمن الموضوعات التي ستُجرى بشأنها في المستقبل مفاوضات لنزع السلاح.

٥ - **السيد بينيتيز فيرسون** (كوبا): قال إنه بدلاً من أن يكتفي المؤتمر بإعادة التأكيد على الالتزامات السابقة يجب أن يعتمد تدابير محددة يكون من شأنها الإسهام في نزع السلاح النووي، وهو هدف لم يعد من الممكن تأجيله إلى وقت غير محدَّد. ويتعيَّن على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تجري مفاوضات تؤدي إلى وقف سباق التسلح النووي وإلى نزع السلاح النووي بحيث تفي بما عليها من التزامات بموجب المادة السادسة من المعاهدة. ومن هذه الناحية فإن التوقيع من جانب الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية على معاهدة جديدة بشأن خفض الأسلحة الاستراتيجية، ولو أنه يعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح، يجب إلاّ يؤدي إلى تنمية الشعور بالرضا عن النفس أو إلى تحويل الاهتمام بعيداً عن الهدف الأساسي المتمثل في الإزالة والحظر الكاملين للأسلحة النووية. وأشار إلى أنه ليس من المقبول أن تكون هناك مبادئ أمنية تستند إلى ما يسمى ''الردع النووي'' وإلى تحديث الترسانات النووية. وقال إنه بالمثل فإن كوبا تدعو إلى الوقف الفوري لوزع الأسلحة النووية في الدول الحائزة لتلك الأسلحة داخل أراضي دول غير حائزة لها. وذكر أن الوقت مناسب الآن لإنهاء سياسة ازدواجية المعايير والانتقائية وهي سياسة تتبعها دول معيَّنة بأن تخص بالذكر دولاً نامية وتزعم أن تلك الدول لم تف بالتزامات منع الانتشار وتقوم هي نفسها بتعزيز ترساناتها النووية.

٦ - واستطرد قائلاً إنه لذلك ينبغي أن تنظر اللجنة والهيئة الفرعية التابعة لها، على سبيل الأولوية، في التدابير التالية: إجراء دراسة متعمِّقة للوضع بالنسبة لتنفيذ الالتزامات التي إتُفق عليها في المؤتمرين الاستعراضيين لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، بما يشمل الخطوات العملية الثلاث عشرة وذلك لتحديد الأسباب الكامنة وراء عدم تنفيذ تلك الالتزامات والاتفاق على مسار عمل تصحيحي. وأضاف قائلاً إنه سيكون من الضروري أيضاً أن يبدأ التفاوض بشأن برنامج مرحلي لتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية خلال فترة زمنية محدَّدة، قبل عام ٢٠٢٥، ولاعتماد اتفاقية بشأن الأسلحة النووية. وإلى أن يتحقق ذلك يجب على الدول الأطراف أن تبرم صكاً دولياً ملزماً من الناحية القانونية بحيث تلتزم بموجبه الدول الحائزة للأسلحة النووية بالامتناع عن استخدام تلك الأسلحة، أو التهديد باستخدامها، ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. واختتم حديثه قائلاً إنه يجب أن تبدأ الدول في إجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف وقابلة للتحقق بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية.

٧ - **السيدة هيغي** (نيوزيلندا): تحدثت بصفتها ممثلة لبلدها وقالت إن بلدها يسوده شعور بالرضا نتيجة لحدوث عدة تطورات إيجابية في سياق التقدم العام الذي أُحرز منذ انعقاد المؤتمر الاستعراضي السابق في اتجاه نزع السلاح النووي. وفي حين أن استعراض

الوضع النووي الذي أعلنت عنه مؤخراً الولايات المتحدة الأمريكية كان من الممكن أن يتناول مجالات مثل الاستعداد التشغيلي فإنه يُعتبر خطوة هامة في الاتجاه الصحيح مثلما كان تجديد ذلك البلد لتعهده بخفض حجم ودور ترسانته النووية. وأعربت أيضاً عن ترحيبها بإبرام الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية لمعاهدة جديدة بشأن خفض الأسلحة الاستراتيجية، وبصفة خاصة إقرار البلدين بأن المعاهدة تمثل بداية عملية من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من التخفيضات. وحثت القوتين النوويتين معاً على الإشارة إلى الاتفاق الذي عُقد في عام ٢٠٠٠ بأن يُطبَّق مبدأ اللارجعة على تدابير نزع السلاح النووي. وبالإضافة إلى هذا فإن دولاً أخرى حائزة للأسلحة النووية قد اتخذت خطوات لتنفيذ ما عليها من التزامات بموجب المادة السادسة، كما أن الأمين العام قد أصدر خطة من خمس نقاط لتحقيق تقدم في إتجاه جعل العالم خالياً من الأسلحة النووية.

٨ - وواصلت حديثها قائلة إنه على الرغم من تلك التطورات الإيجابية ظل العالم يعيش في ظل الأسلحة النووية لمدة أربعين عاماً بعد دخول معاهدة عدم الانتشار حيز النفاذ. وقد أتاح المؤتمر الاستعراضي فرصة ممتازة لمواصلة التقدم الملموس في اتجاه خفض عدد الأسلحة النووية وتقليص دورها في الاستراتيجيات الأمنية. وسوف يكون خفض الاستعداد التشغيلي لتلك الأسلحة واحدة من الطرق التي من شأنها أن تؤدي إلى تقليص هذا الدور.

٩ - واستطردت قائلة إن نيوزيلندا لا تزال تهيب بالدول التي لم تصدِّق بعد على اتفاقية الحظر الشامل للأسلحة النووية أن تفعل ذلك دون تأخير. ومن هذه الناحية ترحب نيوزلندا بالإعلانات التي أصدرتها مؤخراً الولايات المتحدة الأمريكية وإندونيسيا بأنهما تعتزمان النظر في التصديق على الاتفاقية، وبإعلان بابوا غينيا الجديدة عن عزمها على أن تصدق على الاتفاقية قريباً. وقالت إن بلدها يشعر بنفس الإحباط الذي جرى الإعراب عنه لعدم إحراز تقدم في مؤتمر نزع السلاح نحو التفاوض بشأن إبرام معاهدة لوقف انتشار المواد الانشطارية، كما أنه على استعداد للعمل من أجل تحقيق توافق في الآراء بشأن البدء في إجراء مفاوضات، ولو أن صبره له نهاية.

١٠ - وذكرت أنه على الرغم من رغبة بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية في زيادة الشفافية بالنسبة لترساناتها النووية بتقديم معلومات عن الأسلحة النووية الموجودة في حوزتها، وهو أمر مشجِّع، فإن النهج المخصص الحالي المتعلق بتقديم التقارير لا يفيد كثيراً معاهدة عدم الانتشار. وأشارت من هذه الناحية إلى أنه مما يسعد نيوزلندا أن تنضم إلى استراليا في تشجيع وضع مبادرة بشأن اتباع نهج أكثر انتظاماً إزاء التقارير التي تقدَّم وفقاً للمادة

السادسة، وهو ما تعتقد نيوزيلندا بشدة بأنه سوف يعزز إيجاد مناخ يؤدي إلى تحقيق المزيد من التقدم في نزع السلاح.

١١ - وقالت متحدثة نيابة عن شيلي وماليزيا ونيوزيلندا ونيجيريا وسويسرا، وهي الدول الأعضاء في مبادرة تشمل مناطق مختلفة وتتعلق بخفض درجة الاستعداد التشغيلي لنُظم الأسلحة النووية، وهي مبادرة معروفة باسم ''مجموعة إلغاء حالة الاستنفار''، إن المسألة قد جرى في البداية التعبير عنها بوضوح في واحدة من الخطوات العملية البالغ عددها ١٣ خطوة التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. وبقبول هذه الخطوة تكون الدول الحائزة للأسلحة النووية قد تعهدت بوضع تدابير محددة متفق عليها لتحقيق هذا الهدف.

١٢ - وأضافت قائلة إن المجموعة قد جعلت مسألة الاستعداد التشغيلي موضوعاً لسلسلة من قرارات الجمعية العامة. وقد واصلت المجموعة أيضاً إجراء حوار بنَّاء مع الدول الحائزة للأسلحة النووية على المستوى الوزاري وقدمت ورقة عمل (NPT/CONF.2010/WP.10) سعت من خلالها إلى ضمان أن يكون الناتج النهائي للمؤتمر متضمناً الالتزام من جانب هذه البلدان بأن تتخذ خطوات محدَّدة لإلغاء حالة الاستنفار بالنسبة لأسلحتها النووية. وقد حثت ورقة العمل الدول الأطراف على أن تدعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تقدِّم بانتظام تقارير عن هذه الخطوات.

١٣ - واختتمت حديثها قائلة إنه في حين أن المجموعة تدرك وجود تباينات في مستويات التأهب التشغيلي فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وحقيقة أن عدم التوازن في الترسانات العسكرية قد يعوق إحراز تقدم في اتجاه إلغاء حالة الاستنفار على نطاق واسع فإن المجموعة تصر على أنه يجب أن تتوصل الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى طرائق للتغلب على هذه المسائل إذا كانت جادة في السعي من أجل جعل العالم أكثر أماناً.

١٤ - **السيد بدر** (مصر): تحدث باسم بلده وقال إن نزع السلاح النووي يمثل أحد الأهداف الرئيسية لسياسة بلده الخارجية وذلك انطلاقاً من اقتناعه بأنه لا يمكن أبداً تحقيق السلم والأمن الدوليين بالكامل ما دامت الأسلحة النووية موجودة. وأشار إلى أنه وفقاً للمادة السادسة من المعاهدة وللخطوات العملية الثلاث عشرة يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخذ تدابير محدَّدة المدة ولا رجعة فيها من أجل تحقيق نزع السلاح النووي.

١٥ - وأعرب عن ترحيبه بتوقيع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي على معاهدة جديدة تتعلق بالحد من الأسلحة الاستراتيجية وقال إنه يتطلع إلى التصديق على المعاهدة ويأمل في أن يعقب ذلك اتخاذ مزيد من الخطوات في إتجاه الحد من الأسلحة من جانب جميع

الدول الحائزة للأسلحة النووية. غير أن مجرد بذل جهود فردية وثنائية سوف يترك آلاف الأسلحة النووية موزعة ولا يمكن لذلك أن يحل محل تدابير جماعية تتخذها تلك الدول من أجل التنفيذ الكامل للالتزامات التي تنص عليها معاهدة منع الانتشار داخل الإطار المتعدد الأطراف. وإضافة إلى هذا فإن الإبقاء على دور الردع بالنسبة للأسلحة النووية من شأنه بصفة خاصة أن يعوق تحقيق أهداف عدم الانتشار وذلك مثلما هو الحال بالنسبة لتبادل المواد النووية ووضع أسلحة نووية في أراضي دول غير حائزة لتلك الأسلحة وهو ما يتعارض مع المادة الأولى للمعاهدة.

١٦ - واستطرد قائلاً إن مصر تنظر بانزعاج إلى المحاولات التي تهدف إلى ربط جهود نزع السلاح النووي بشروط مسبقة، مثل إيجاد وضع سياسي معيَّن أو تنفيذ الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لالتزامات إضافية تتعلق بمنع الانتشار. فهذه الاشتراطات تلقي على نحو غير منطقي بعبء نزع السلاح النووي على عاتق هذه الدول. وقال إن بلده يؤكد من جديد دعوته للدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تفي تماماً بما عليها من التزامات قانونية بموجب المعاهدة وأن تبدأ في إجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن وضع اتفاقية تتعلق بالأسلحة النووية.

١٧ - وأضاف قائلاً إنه ينبغي أن يؤكد المؤتمر الاستعراضي من جديد الحاجة الملِّحة لتنفيذ الخطوات العملية البالغ عددها ١٣ خطوة والتي تمثل خطة معتمدة دولياً لتحقيق نزع الأسلحة النووية بالكامل. وإلى أن يتحقق ذلك يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقدِّم إلى الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة ضمانات أمنية سلبية شاملة وقاطعة وغير مشروطة وملزمة قانوناً ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها وهو ما يتفق مع فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استعمالها ومع المقرر ٢ المتعلق بمبادئ وأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح التي اعتمدها مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها. وهناك حاجة إلى البدء في التفاوض بشأن إصدار صك دولي لتقديم هذه الضمانات في أقرب وقت ممكن وذلك من أجل تعزيز أهداف عدم الانتشار وزيادة مصداقية المعاهدة. وإلى أن تتحقق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية ينبغي أيضاً أن تتخذ الدول الحائزة لتلك الأسلحة تدابير لإلغاء حالة التأهب لأسلحتها النووية، والامتناع عن زيادة إنتاج رؤوسها الحربية النووية، وتفادي تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية بما يشمل الرؤوس الحربية النووية التكتيكية.

١٨ - وتحدث باسم البلدان الأعضاء في تحالف البرنامج الجديد وهي أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا والسويد ومصر والمكسيك ونيوزلندا، وقدَّم ورقة العمل التي أعدها التحالف (NPT/CONF.2010/WP.8) والتي تستند إلى جميع ورقات العمل السابقة التي قُدمت خلال دورة الاستعراض الحالية. وتتضمن ورقة العمل مجموعة كبيرة من التوصيات العملية التي تهدف إلى تحقيق نزع السلاح النووي. واختتم حديثه قائلاً إن كون ورقة العمل تتضمن آراء مجموعة بلدان من مناطق مختلفة سيؤدي إلى زيادة احتمال التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العناصر الواردة في ورقة العمل.

١٩ - **السيد علي** (ماليزيا): قال إنه على الرغم من التطورات الإيجابية التي حدثت في الأشهر القليلة الماضية فإن الدول الأطراف لم تحقق كمجموعة التقدم نحو نزع السلاح النووي الذي توخته المعاهدة والمؤتمرات الاستعراضية السابقة. ولذلك فإنه سيكون من الضروري إعادة إحياء المعاهدة بالتأكيد من جديد على الالتزامات السابقة وتنفيذ تلك الالتزامات.

٢٠ - واستطرد قائلاً إن نزع السلاح النووي لا يزال يشكل أعلى أولوية بالنسبة لبلده وذلك لاعتقاده بأن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الطريقة الوحيدة لتفادي استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها. وذكر أن مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها قد وافق على ألاّ يؤدي تمديد المعاهدة لفترة غير محدَّدة إلى منح الدول الحائزة للأسلحة النووية الحق في امتلاك الأسلحة النووية إلى الأبد. ومعايير نزع السلاح النووي التي تتضمنها الخطوات العملية الثلاث عشرة لم تتحقق بعد. لذلك فإنه ينبغي أن تكون الدول الحائزة للأسلحة النووية هي البادئة بتحقيق جميع التزاماتها ذات الصلة خلال فترة زمنية محدَّدة وأن تعمل من أجل عقد اتفاقية بشأن الأسلحة النووية. وذكر أنه في هذا السياق، في حين أن المعاهدة المتعلقة بالحد من الأسلحة الاستراتيجية التي أُبرمت مؤخراً من جانب الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية هي تطور جدير بالترحيب فإن ماليزيا تعتبرها جزءاً من وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزاماتها المتعلقة بنزع السلاح وهي التزامات كان يتعيَّن الوفاء بها منذ عهد بعيد. وذكر أن الحد من نشر الأسلحة ليس بديلاً لإجراء تخفيضات لا رجعة فيها من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

٢١ - وأشار إلى وجود ميل نحو إعطاء الالتزام بمنع الانتشار أولوية أعلى من أولوية الالتزام بنزع السلاح - وهو دليل على الانتقائية وازدواجية المعايير اللتين أضعفتا المعاهدة - وشدَّد على أن تحقيق تقدم ملموس في اللجنة الرئيسية الأولى يتوقف على التأكيد بنفس القدر على الركيزتين باعتبار أنهما تمثلان هدفين يعزز أحدهما الآخر.

٢٢ - وواصل حديثه قائلاً إن ماليزيا لا تزال تشعر بالقلق البالغ إزاء الوزع المستمر للأسلحة النووية بدرجات استعداد عالية كما أنها تؤمن أيماناً شديداً بأن إلغاء حالة التأهب بالنسبة للأسلحة النووية يشكل خطوة نوعية عملية تكمِّل خطوة الخفض التي تمثِّل خطوة كمِّية. وبالإضافة إلى هذا فإنه يجب، كمسألة لها أولوية، أن تبذل جهود لإبرام صك عالمي وغير مشروط وملزم قانوناً بشأن تقديم ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ومن هذه الناحية أعرب عن ترحيبه بالتعهد الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية في استعراض الوضع النووي الذي أجرته بأن تمتنع عن استخدام الأسلحة النووية، أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة التي تفي بالتزاماتها المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية، وأعرب عن الأمل في أن يؤدي إعلان النوايا هذا إلى حفز دول أخرى حائزة للأسلحة النووية على أن تحذو حذوها وتحدد المناقشات المتعلقة بالضمانات الأمنية السلبية في المؤتمر الاستعراضي.

٢٣ - وقال إنه ينبغي أن يوفِّر مؤتمر عام ٢٠١٠ مثالاً للمحافل الأخرى المعنية بنزع السلاح، وخاصة مؤتمر نزع السلاح الذي يأمل في أن يحقق تقدماً في اتجاه بدء التفاوض بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. واختتم حديثه قائلاً إن ماليزيا تؤيد أيضاً القرار المتعلق بإعادة إنشاء لجنة مخصصة معنية بالضمانات الأمنية السلبية بحيث تكون لها ولاية التفاوض في مؤتمر نزع السلاح؛ كما أنها تدعم الجهود الرامية إلى وضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية موضع التنفيذ ومواصلة الوقف الاختياري للاختبارات النووية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية.

٢٤ - تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة باربوليسكيو (رومانيا).

٢٥ - **السيد بلعورة** (الجزائر): قال إن معاهدة عدم الانتشار، باعتبارها الإطار الملائم للجهود الرامية إلى احتواء أخطر تهديد يواجه البشرية، تتطلب التنفيذ الكامل لجميع أحكامها إضافة إلى جميع الالتزامات ذات الصلة التي حدِّدت في المؤتمرات الاستعراضية السابقة. وأضاف قائلاً إن المؤتمر الحالي، الذي عُقد في سياق الاهتمام المتجدد بخيار الصفر بالنسبة للأسلحة النووية، ينبغي أن يعتمد على هذا الزخم لاعتماد توصيات وخطة عمل فيما يتعلق بالمسائل المعروضة عليه مع الحفاظ على التوازن اللازم بين دعائم المعاهدة الثلاث ودون التمييز بين مصالح الدول الأطراف.

٢٦ - وأعرب عن ترحيبه بالمعاهدة الجديدة لخفض الأسلحة التي أُبرمت بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي؛ وقال إنه مع ذلك فإن المعاهدة لها أثر أكبر إذا شكلت جزءاً من جهد يهدف إلى تحقيق نزع السلاح النووي وليس مجرد معالجة التهديد النووي. ودعا الدول

الأخرى الحائزة للأسلحة النووية على اتخاذ خطوات مماثلة لخفض ترساناتها النووية مشيراً إلى مسؤوليتها الخاصة في هذا الصدد. وأشار إلى أنه مع ذلك لن يُقبل في نهاية المطاف ما هو أقل من الإزالة الكاملة لتلك الأسلحة.

٢٧ - ودعا المؤتمر إلى وضع خطة متماسكة لتحقيق ذلك، بما يشمل اتخاذ تدابير عملية وتدريجية وتكميلية، في فترات زمنية قصيرة ومتوسطة وطويلة، وإلى توفير آلية للمتابعة من أجل رصد تنفيذ الالتزامات. وقال إنه ينبغي أن تعطي خطة العمل أولوية لإبرام معاهدة تحظر استخدام المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة وذلك من خلال البدء في إجراء مفاوضات موضوعية في مؤتمر نزع السلاح خلال فترة زمنية معقولة؛ كما ينبغي أيضاً أن تحث على أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ على وجه السرعة. وأضاف قائلاً إن التصديق من جانب تسعة من البلدان المدرجة في المرفق ٢ جعل المعاهدة رهينة؛ وأعرب عن ترحيب وفده بالتعهدات التي قدَّمها بلدان إثنان من تلك البلدان، هما إندونيسيا والولايات المتحدة، بأن يصدقا على الصك، ودعا البلدان الأخرى إلى أن تحذو حذوهما.

٢٨ - وأضاف قائلاً إنه إلى أن يتم تحقيق نزع السلاح الكامل ينبغي على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تسعى من أجل إلغاء دور الأسلحة النووية في استراتيجياتها الدفاعية والأمنية، وإزالة تلك الأسلحة في نهاية المطاف وتقديم ضمانات أمنية إلى الدول الأخرى؛ وإنه ينبغي أن يكون مجال ومضمون هذه التأكيدات غير قابلين للتغيير وألاّ يكونا موضعاً لفرض حدود جغرافية. واختتم حديثه قائلاً إنه ينبغي لذلك أن يؤكد المؤتمر من جديد طلب إبرام صك دولي لتحقيق ذلك.

٢٩ - استأنف الرئاسة السيد تشيديا وسيكو (زمبابوي).

٣٠ - **السيدة لاوسي** (نيجيريا): قالت إن معاهدة عدم الانتشار هي العائق الرئيسي الذي يحول دون حدوث فوضى نووية ولذلك فإنها تعتبر اتفاق نزع السلاح المتعدد الأطراف الذي حظي بالقبول على أوسع نطاق في التاريخ. وأضافت قائلة إن نيجيريا لا تزال ملتزمة بتحقيق أهداف المعاهدة وترحب بالتطورات الإيجابية التي طرأت مؤخراً على مناخ الأمن الدولي. وأشارت إلى الحجج التي قدمها بلدها ضد تمديد سريان المعاهدة إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥ وقالت إنه قد أصبح من الواضح أن هناك حاجة إلى وضع إطار زمني للمحافظة على ما تحقق على مدى فترة الأربعين سنة الماضية. وذكرت أنه ينبغي أن يستفيد مؤتمر عام ٢٠١٠ من التقدم الذي تحقق مؤخراً في اتجاه نزع السلاح النووي وأن يعتمد تدابير محدَّدة لوضع برنامج دولي واقعي في هذا المجال خلال فترة زمنية معقولة. واختتمت

حديثها قائلة إن الطريقة الوحيدة للحفاظ على قوة الدفع التي نتجت عن الإجراءات الإيجابية التي إتُخذت مؤخراً من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الروسي تتمثَّل في تحديد مواعيد ووضع مؤشرات للأهداف المطلوب تحقيقها.

٣١ - **السيد تاجوري** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن أحد أوجه القلق بالنسبة لبلده، وهو قلق جرى التأكيد عليه خلال المناقشة العامة وفي ورقة العمل التي قدمها (NPT/CONF.2010/WP.12) ويود وفده أن يرى أنه قد أشير إليه في الوثيقة الختامية للمؤتمر، هو أنه ينبغي أن تقوم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة التي تطبّقها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبيان ذلك في اتفاق يجري التفاوض عليه وإبرامه مع الوكالة. وأضاف قائلاً إنه بذلك سيكون من الممكن التحقق من وفاء تلك الدول بالتزاماتها بالنسبة لنزع السلاح العام والكامل وفقاً للمادة السادسة من المعاهدة. وفي نهاية كلمته دعا تلك الدول إلى أن تحذو حذو بلده الذي أوقف في عام ٢٠٠٣ برنامجه المتعلق بالأسلحة النووية.

٣٢ - **السيد وانغ** كون (الصين): قال إن فرض حظر كامل على الأسلحة النووية هو أحد الأهداف الرئيسية لمعاهدة منع الانتشار، كما أنه يمثل التطلع المشترك لجميع الشعوب المحبة للسلام. وأضاف قائلاً إن تحقيق تقدم على نطاق واسع في تنفيذ المعاهدة يعتمد على إيجاد بيئة أمنية دولية مستقرة من خلال جهود تبذلها جميع الدول لمعالجة أوجه القلق الأمنية للدول الأخرى داخل إطار قانوني دولي ملائم؛ وعلى إجراء تخفيضات في الترسانات النووية للدول الحائزة على أسلحة نووية تكون متسمة بالشفافية واللارجعة والقابلية للتحقق؛ ودخول معاهدة منع التجارب حيز النفاذ في وقت مبكر؛ والبدء على وجه السرعة في إجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح من أجل وضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة؛ واعتماد صك ملزم قانوناً لضمان إتباع سياسة عدم البدء بالاستخدام من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية التي ينبغي أيضاً أن تحد من دور الأسلحة النووية في سياساتها الأمنية؛ وتنفيذ التزام تلك الدول بعدم توجيه أسلحتها النووية ضد أي بلد؛ وسحب الدول المعنية لمنشآتها النووية الموجودة في بلدان أخرى؛ وإجراء مناقشة متعددة الأطراف بشأن وضع خطة طويلة الأجل وقابلة للتحقق لاتخاذ إجراءات مرحلية لنزع السلاح بحيث تشمل صكاً ملزماً يتعلق بحظر الأسلحة النووية ومعاهدة متعددة الأطراف لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

٣٣ - وواصل حديثه قائلاً إن الصين هي البلد الوحيد الذي ينفذ دائماً ما عليه من التزامات بموجب المعاهدة بحُسن نية وبطريقة تتسم بالشفافية. وتُطبِّق الصين سياسة عدم

البدء بالاستخدام، وهو ما يضمن ألاّ تهدد أسلحتها، التي لا تزيد عن الحد الأدنى المطلوب لحماية أمنها، تهديداً لبلدان أخرى؛ كما أنها لا تقوم بوزع تلك الأسلحة في بلدان أخرى ولم تستخدمها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو في مناطق خالية من الأسلحة النووية. والصين تؤيد دخول معاهدة حظر التجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر ومواصلة فرض حظر على التجارب النووية إلى أن يتحقق ذلك؛ كما أنها تؤيد بالمثل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وفي الختام، لفت الانتباه إلى ورقة العمل التي قدمها بلده بشأن منع انتشار الأسلحة النووية (NPT/CONF.2010/WP.64) وأعرب عن الأمل في أن يرد مضمونها، حسب الأصول، في الوثيقة الختامية.

٣٤ - **السيد فاليرو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن فنزويلا، وهي بلد مسالم تقليدياً وملتزم بأن يكون العالم خالياً من الأسلحة النووية، تدعو إلى تبادل الآراء على نحو يتسم بالانفتاح والشفافية بشأن طرائق إحتواء التهديد النووي. وعلى الرغم من أن بعض الدول عليها مسؤوليات ملزمة بموجب المعاهدة فإنها لا تزال تعمل على تطوير ترساناتها النووية كجزء من سياساتها الأمنية الاستراتيجية، بل إنها تنظر في استخدام تلك الترسانات ضد دول أخرى. والدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمَّل المسؤولية الرئيسية عن خفض وإزالة جميع الأسلحة؛ ويُعتبر إجراء مفاوضات بحسن نيّة لتحقيق هذا الهدف وسيلة أساسية لإقامة السلام. وبالنظر إلى عدم توفر الإرادة السياسية من جانب بعض من هذه الدول فإن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى لم يحقق النتيجة المتوقعة وهي الاقتراب من تحقيق نزع السلاح أو تحقيق تقدم بالنسبة لتنفيذ الخطوات العملية الثلاث عشرة. وذكر أنه لذلك فإن المؤتمر الاستعراضي الحالي يتيح فرصة طيبة لإعادة تأكيد التزام الدول الأطراف بأهداف المعاهدة من خلال اعتماد خطة عمل لنزع السلاح النووي، حسبما اقترحته بلدان حركة عدم الانحياز، وتحديد مراحل قابلة للقياس والتحقيق للوصول إلى هذا الهدف خلال فترة زمنية محددة. واختتم حديثه قائلاً إن هناك حاجة عاجلة لوضع صك ملزم قانوناً بحيث يقدِّم للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية سلبية؛ وهو صك من شأنه ليس فقط أن يسهم في عدم الانتشار بل أن يؤدي إلى حدوث تقدم بالنسبة لإضفاء الطابع العالمي على المعاهدة.

٣٥ - **السيد كونغستاد** (النرويج): قال إن المعاهدة تتعلق بنزع السلاح بقدر ما تتعلق بعدم الانتشار. وأضاف قائلاً إن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥ والقيام بعد ذلك، في عام ٢٠٠٠، باعتماد الخطوات العملية الثلاث عشرة كان من شأنهما تعزيز التزامات الدول الأطراف بالنسبة لنزع السلاح. والخطوة السادسة، بصفة خاصة، يترتب عليها تعهد قاطع من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تزيل في نهاية المطاف

ترساناتها النووية. وعلى هذا فإنه كي ينجح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ يجب أن يستند إلى اتفاق الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٠ وأن يتجاوزه. وهذا يعني تصحيح عدم وجود أُطر زمنية لإقامة نظام لنزع السلاح وعدم الانتشار يكون متسماً بالتماسك والموثوقية بعد دخول معاهدة حظر التجارب حيز النفاذ وإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية خلال خمس سنوات، وهما أمران لا يزالان معلقين. وقد دُعي إلى أن توضع خطة عمل بالنسبة لنزع السلاح النووي بحيث تتضمن مؤشرات واضحة ومواعيد محددة. ويجب أن يؤكد المؤتمر من جديد تصميم الدول الأطراف على أن تتخذ خطوات عملية لجعل العالم خالياً من الأسلحة النووية وأن تتفق على برنامج عمل محدَّد يشمل الركائز الثلاثة للمعاهدة حتى عام ٢٠١٥.

٣٦ - وواصل حديثه قائلاً إن النرويج ترحِّب بإجراء تخفيضات في الترسانات النووية، سواءً تقرر إجراؤها من جانب واحد أو، كما حدث مؤخراً، بين دولتين هما الولايات المتحدة والاتحاد الروسي اللتين يناشدهما وفده أن تواصلا المحادثات بينهما بغية إدراج جميع فئات الأسلحة النووية، بما يشمل الأسلحة التكتيكية، في عمليات تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح. وذكر أن بلده قد انضم إلى عدد من تلك المبادرات؛ وأنه ينبغي بالمثل أن تشارك في هذه العملية جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية وذلك لأنها جميعها ينطبق عليها بنفس القدر الالتزام بنزع السلاح؛ كما أنه ينبغي عليها أن تفعل ما فعلته مؤخراً الولايات المتحدة، ولقي الترحيب، بأن تكفل الشفافية الكاملة.

٣٧ - واستطرد قائلاً إنه من أجل بناء الثقة في أنه يجري تنفيذ عملية نزع السلاح من المهم أن تكون هناك آلية للتحقق؛ كما ينبغي أن تكون الدول غير الحائزة للأسلحة النووية جزءاً من هذه العملية وذلك وفقاً لما عليها من التزامات بموجب المعاهدة. وإضافة إلى هذا فإن تحقيق تقدم في اتجاه نزع السلاح يتطلب وقف تطوير فئات جديدة من الأسلحة النووية؛ إذ يجب ألاّ يكون هناك سباق جديد للتسلح النووي. ولذلك فإنه من الضروري ضمان دخول معاهدة حظر التجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر. وبالنسبة للمعاهدة المتوقعة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، التي اعتُبرت لفترة طويلة الخطوة التالية في عملية نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف والتي ينبغي أيضاً أن تعالج مسألة المخزونات الموجودة، فإن الطريق المسدود الذي وصلت إليه الأعمال ذات الصلة التي يقوم بها مؤتمر نزع السلاح يدعو إلى التساؤل عن مدى جدوى هذا المحفل.

٣٨ - وواصل حديثه قائلاً إنه إلى أن تتم الإزالة الكاملة للأسلحة النووية من المهم تقليص دور تلك الأسلحة في السياسات الأمنية والاستفادة من التوجه المشجع الحالي نحو زيادة تعزيز الضمانات الأمنية السلبية. وهناك حاجة أيضاً إلى القيام بالمزيد من أجل خفض درجة التأهب التشغيلي للأسلحة النووية، وهو مسألة تثير قلق الجميع ولا يمكن تركها للدول الحائزة للأسلحة النووية وحدها كي تعالجها. وقال إن هناك مسألة أخيرة لها أهمية متزايدة وهي الحاجة إلى وضع صك قانوني إضافي لتنظيم العالم الخالي من الأسلحة النووية الذي تتطلع إليه جميع الدول الأطراف في المعاهدة باعتبار أن ذلك يمثل التعبير الأسمى لتعهداتها بموجب المادة السادسة. واختتم حديثه قائلاً إنه لتحقيق ذلك هناك حاجة إلى إمعان التفكير في مسألة الأسلحة النووية في سياق القانون الإنساني الدولي.

انتهت في الساعة ١١/٤٠ المناقشة التي ترد في المحضر الموجز.

NPT/CONF.2010/MC.I/SR.7

Distr.: General
13 July 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

محضر موجز للجلسة السابعة*

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تشيديوسيكو. . . . . (زمبابوي)

المحتويات

تقرير اللجنة الرئيسية الأولى

* لم تصدر محاضر موجزة للجلسات من الثالثة إلى السادسة.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب أن تقدَّم التصويبات بإحدى لغات العمل في مذكرة وتُدرَج في نسخة من المحضر. ويجب أن ترسل التصويبات في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

سيصدر أي تصويب لمحضر هذه الجلسة وأية جلسات أخرى في وثيقة تصويب.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠

تقرير اللجنة الرئيسية الأولى

١ - **الرئيس:** اقترح الاستعاضة عن الفقرة ٩ من مشروع تقرير اللجنة الرئيسية الأولى (NPT/CONF.2010/MC.I/CRP.4/Rev.1) بالنص التالي: ''في الجلسة السادسة للجنة الرئيسية الأولى، المعقودة في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٠، قدم رئيس الهيئة الفرعية الأولى، الكسندر مارشيك (النمسا)، تقريرا شفويا عن أعمال الهيئة وقدم مشروعا منقحا لخطة عمل الرئيس (NPT/CONF.2010/MC.I/SB.I/CRP.1/Rev.1). وفي الجلسة السابعة للجنة الرئيسية الأولى، المعقودة في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٠، خلُص الرئيس إلى أن اللجنة لم تتوصل إلى توافق في الآراء لارفاق المشروع المنقح للرئيس بشأن العناصر الموضوعية (NPT/CONF.2010/MC.I/CRP.3/Rev.1) والمشروع المنقح للرئيس لخطة عمل الهيئة الفرعية الأولى (NPT/CONF.2010/MC.I/SB.I/CRP.1/Rev.1) بالتقرير النهائي للجنة الرئيسية الأولى وإحالته إلى المؤتمر للنظر فيه بمزيد من التفصيل. وقد أحاطت اللجنة علما ببيان الرئيس''. وستحال الوثيقة المعدلة إلى المؤتمر بكامل هيئته.

٢ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.

جيم – اللجنة الرئيسية الثانية

المحاضر الموجزة للجلسات العامة الأولى إلى الرابعة والجلسة العاشرة

NPT/CONF.2010/MC.II/SR.1

Distr.: General
13 July 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

اللجنة الرئيسية الثانية

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٠ أيار/مايو ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد يلشينكو . . . . . (أوكرانيا)

المحتويات

تنظيم الأعمال

تبادل عام للآراء

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب أن تقدَّم التصويبات بإحدى لغات العمل في مذكرة وتُدرَج في نسخة من المحضر. ويجب أن ترسل التصويبات في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

سيصدر أي تصويب لمحضر هذه الجلسة وأية جلسات أخرى في وثيقة تصويب.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠

تنظيم الأعمال

١ - **الرئيس:** قال إن مهمة اللجنة الرئيسية الثانية هي تناول البندين ١٦ (ج) و ١٧ من بنود جدول الأعمال (NPT/CONF.2010/1). وبالاضافة إلى هذا، أنشأ المؤتمر بكامل هيئته هيئة فرعية لدراسة المسائل الاقليمية والشرق الأوسط، بما في ذلك القرار المعني بالشرق الأوسط الذي اعتمد في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥. ولفت الانتباه إلى برنامج العمل المقترح للجنة وهيئتها الفرعية، الوارد في الوثيقة NPT/CONF.2010/MC.II/INF/1، ولاحظ أنه قد خصصت للجنة ٧ جلسات، بما في ذلك جلستان للهيئة الفرعية. وقال إنه يعتزم تقديم مشروع تقرير بشأن أعمال اللجنة كي تنظر فيه في أقرب وقت ممكن.

٢ - وقد اعتمد برنامج العمل.

تبادل عام للآراء

٣ - **السيد عبد العزيز** (مصر): تحدث باسم مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولاحظ أن صياغة البند ١٦ من جدول الأعمال توضح أنه ينبغي ألا تقوم اللجنة الرئيسية الثانية باستعراض المعاهدة فحسب وإنما ينبغي لها أن تراعي المقررات والقرارات التي تمت الموافقة عليها في مؤتمري الاستعراض لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. وتعتزم المجموعة العمل مع اللجنة للاتفاق على نتائج قوية ومتماسكة. وتحقيقا لهذه الغاية، لفت الانتباه إلى ورقة العمل الشاملة التي قدمتها المجموعة (NPT/CONF.2010/WP.46) وبصفة خاصة الاقتراحات المحددة الواردة في الفقرات المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية والشرق الأوسط والضمانات والتحقق.

٤ - **السيد وولكوت** (أستراليا): قال إن للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مصلحة مشتركة في إقامة نظام ضمانات فعال ومعزز وعالمي في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي لجميع الدول غير الأطراف في المعاهدة أن تنضم إليها في أقرب وقت ممكن، وبدون أي شروط مسبقة، وينبغي لجميع الدول أن توقع وتصدق على بروتوكولات إضافية لاتفاقات الضمانات الخاصة بها، لا سيما من تضطلع منها بأنشطة نووية كبيرة. وفي هذا الصدد، ينبغي للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ أن يعلن بطريقة لا لبس فيها أن الضمانات الشاملة والبروتوكولات الاضافية تمثل الآن معيار التحقق عملا بالفقرة ١ من المادة الثالثة من المعاهدة.

٥ - ومضى قائلا إنه يجب أن يؤكد المؤتمر أيضا أهمية امتثال الدول لالتزاماتها المتعلقة بالضمانات امتثالا صارما. وفي هذا السياق، أعرب عن قلق أستراليا بشأن استمرار إيران في العمل بما ينتهك قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة ودعاها إلى التعاون مع الوكالة تعاونا كاملا لمعالجة الاهتمامات الحالية بشأن الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامجها النووي. واستطرد قائلا إن استمرار عدم امتثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لالتزاماتها المتعلقة بالضمانات يشكل تحديا خطيرا آخر للنظام الدولي لعدم الانتشار. وبناء على ذلك يدعو هذا البلد إلى الوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بالمحادثات سداسية الأطراف والامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتزاماته المتعلقة بالضمانات.

٦ - وأردف قائلا إنه ينبغي لجميع الدول أن تكفل إنفاذ الرقابة على صادراتها إنفاذا صارما بما يتمشى مع الأنظمة الرئيسية للرقابة على الصادرات النووية. وتتبع أستراليا سياسة عدم بيع اليورانيوم إلا للدول الأطراف التي وقعت بروتوكولات إضافية وشجع موردي المواد النووية الآخرين على اعتماد النهج نفسه.

٧ - وذكر أنه ينبغي للمؤتمر أن يحث الدول على اتخاذ المزيد من التدابير لتعزيز أمن المواد والمرافق النووية من أجل الحد من خطر الإرهاب النووي. وتستخدم أستراليا من جانبها شبكتها من الاتفاقات الثنائية لكفالة تحقيق مستويات عالية من الأمن لليورانيوم الذي تنتجه في جميع أنحاء العالم؛ وهي تشترك بقوة مع الوكالة في مجال الأمن النووي؛ وتتعاون في جهود بناء القدرات في جنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

٨ - وأخيرا قال إن وفده يود أن يعكس تقرير اللجنة العناصر الواردة في الفقرات ١٠ و ١١ و ١٦ من ورقة العمل المشتركة المقدمة من أستراليا واليابان (NPT/CONF.2010/WP.9)، والتي تتضمن مجموعة جديدة من التدابير العملية لنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وأعرب عن أمله أيضا في أن تتيسر أعمال اللجنة من جراء مشروع الصياغات الواردة في ورقات عملها المشتركة الأخرى بشأن الرقابة على الصادرات (NPT/CONF.2010/WP.17)، والحماية المادية والاتجار غير المشروع (NPT/CONF.2010/WP.20) والامتثال والتحقق (NPT/CONF.2010/WP.21).

٩ - **السيد عبد العزيز** (مصر): قال إن اتفاقات الضمانات الشاملة هي آلية التحقق الوحيدة التي أنشأتها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأكد أن مصر، على عكس دول أخرى ليست أطرافا في المعاهدة، بما في ذلك إسرائيل، تلتزم التزاما راسخا بالامتثال لاتفاقها. بيد أنه في ضوء استمرار وجود مرافق لا تخضع لهذه الضمانات في الشرق الأوسط، من

المستغرب للغاية أنه يطلب من دول في المنطقة تمتثل لالتزاماتها المتعلقة بالضمانات الآن بالدخول في التزامات تحقق إضافية عن طريق إبرام بروتوكولات إضافية للوكالة.

١٠ - ومضى قائلا إن هذه المحاولات لإعادة تعريف الالتزامات الحالية بموجب المادة الرابعة من المعاهدة تقوض الجهود الرامية إلى تحقيق عالمية الضمانات الشاملة للوكالة، مما ينتقص من مصداقية المعاهدة. ويجب أن ينجح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ في التصدي لهذا التحدي من أجل تعزيز وكفالة استمرار فعالية المعاهدة.

١١ - **السيد غومبي** (جنوب أفريقيا): قال إنه يجب على المجتمع الدولي مضاعفة جهوده لتحقيق عالمية التقيد بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتعزيز المؤسسات متعددة الأطراف المسؤولة عن نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، واليقظة ضد أي خطوات قد تقوض إحراز التقدم في هذه المجالات. وفي هذا السياق، ينبغي لجميع الدول أن تبرم اتفاقات ضمانات شاملة وبروتوكولات إضافية كجزء من جهودها الجماعية للتصدي للخطر الذي يفرضه انتشار الأسلحة النووية.

١٢ - ومضى قائلا إنه ينبغي بصورة خاصة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تنهي تماما وبطريقة يمكن التحقق بها أي برامج للأسلحة النووية، وأن تعود إلى معاهدة عدم الانتشار، وأن توقع وتصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأن تخضع جميع مرافقها وموادها النووية للضمانات الشاملة للوكالة. وينبغي لإيران أيضا أن تتعاون تعاونا كاملا مع الوكالة لتوضيح جميع المسائل المعلقة وأن تنفذ بروتوكولا إضافيا تنفيذا كاملا ريثما تصدق عليه.

١٣ - واستطرد قائلا إنه يجب أن تشترك الوكالة اشتراكا كاملا في جميع المناقشات بشأن ترتيبات إمدادات الوقود النووي، التي ينبغي الاتفاق عليها على أساس توافق الآراء، وينبغي ألا تفرض أي قيود أو ضوابط لا مبرر لها على الاستخدام المشروع للطاقة النووية للأغراض السلمية.

١٤ - ومضى قائلا إن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تشكل جزءا لا يتجزأ من نزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار. وبناء على ذلك يرحب وفده ببدء نفاذ إنشاء هذه المناطق، وحث الدول ذات الصلة على أن توقع وتصدق على بروتوكولات المعاهدات المنشئة لها، وأن تدعم إنشاء مناطق إضافية. وفي هذا الصدد، ينبغي للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ الاتفاق على تدابير لتنفيذ القرار المعني بالشرق الأوسط، الذي اعتمد في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥، وذلك على سبيل الاستعجال.

١٥ - **السيد دومينغو** (الفلبين): قال إن وفده يود أن يشدد على ضرورة أن يحقق المؤتمر الاستعراضي توازنا بين الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار.

١٦ - ومضى قائلا إن القرار المعني بالشرق الأوسط الذي اعتمده المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ ينص على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ويجب تنفيذ هذا الحكم في أقرب وقت ممكن وينبغي عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط في أقرب تاريخ ممكن. وينبغي إنشاء مناطق خالية من الأسلحة في أقاليم أخرى وينبغي لجميع الدول في كل إقليم أن تنضم إلى أي معاهدة تنشئ منطقة من هذا القبيل.

١٧ - ومضى قائلا إنه ينبغي زيادة تطوير إطار عدم الانتشار في الوكالة عن طريق إبرام اتفاقات ضمانات شاملة إضافية واعتماد بروتوكولات إضافية على الصعيد العالمي. وينبغي تعزيز قدرات الوكالة على التحقق النووي عن طريق توفير الأدوات القانونية والموارد التشغيلية المناسبة لها.

١٨ - وأكد ضرورة دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن، والتقيد بوقف اختياري للتجارب النووية، ريثما يتم دخولها حيز النفاذ. وبالاضافة إلى ذلك، يجب أن تبدأ في أقرب فرصة ممكنة الأعمال المتعلقة بوضع معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

١٩ - وأردف قائلا إنه يجب تحسين تنفيذ واستمرارية إطار معاهدة عدم الانتشار على الصعيد المؤسسي. ويمكن أن يساعد رئيس المؤتمر الاستعراضي على كفالة الاستمرارية بين المؤتمرات الاستعراضية. كما يجب تعزيز إدارة عمليات نظام المعاهدة عن طريق إنشاء آلية مخصصة لدعم التنفيذ.

٢٠ - **السيد دانون** (فرنسا): قال إن مجلس محافظي الوكالة خلُص في عام ٢٠٠٥ إلى أن إيران تنتهك اتفاق ضماناتها، وخمسة قرارات لمجلس الأمن و ١٠ قرارات لمجلس محافظي الوكالة. وما زالت إيران تكدس لديها اليورانيوم منخفض التخصيب وبدأت في تخصيبه حتى ٢٠ في المائة، وليس هناك ما يبرر ذلك للأغراض المدنية. وقد رفضت إيران عروض الحوار والتعاون التي قدمتها الدول الست التي تشترك في محادثات معها (مجموعة الدول الست) وأحدث تحد من تعاونها مع الوكالة فيما يتعلق بمختلف المسائل، بما في ذلك الأبعاد العسكرية المحتملة لأنشطتها النووية. وبناء على ذلك يلزم أن يرد المجتمع الدولي ردا قويا على ذلك. وقد ضاعفت فرنسا الجهود التي تبذلها مع شركاءها في مجموعة الدول الست من أجل إيجاد حل عن طريق التفاوض يلبي احتياجات إيران ويعالج أيضا الاهتمامات الجدية لدى المجتمع

الدولي. وستعزل إيران نفسها أكثر مما هي معزولة إذا تقاعست عن تلبية مطالب الوكالة ومجلس الأمن.

٢١ - ومضى قائلا إن كوريا الشمالية قامت منذ عام ٢٠٠٥ بإجراء تجربتين نوويتين واختبرت أيضا عددا من القذائف التسيارية القادرة على إيصال رؤوس حربية نووية. وقد طالب مجلس الأمن، في القرارين ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) بالتفكيك الكامل والقابل للتحقق والذي لا رجعة فيه للبرامج النووية في كوريا الشمالية. وعزز الاتحاد الأوروبي الجزاءات عن طريق تشديد الحظر وزيادة اليقظة المالية إزاء كيانات كوريا الشمالية. والرسالة الموجهة إلى بيونغ يانغ واضحة وهي: لا يمكن التسامح بشأن مواصلتها المتهورة لبرنامج الأسلحة النووية ولا أنشطة الانتشار التي تضطلع بها. وتدعو فرنسا جميع البلدان الأخرى قيد التحقيق من جانب الوكالة إلى التعاون التام معها، وهو السبيل الوحيد لتبديد الشكوك بشأن أنشطتها الحالية والسابقة.

٢٢ - وأردف قائلا إنه يجب أن يدعو المؤتمر الاستعراضي إلى عالمية وتعزيز نظام ضمانات الوكالة. وبالاضافة إلى ذلك، لا يمكن أن تضطلع الوكالة بمهمتها على نحو موثوق به إن لم تنضم دولة طرف إلى بروتوكول إضافي. والبروتوكول الإضافي هو السبيل الوحيد لتقديم ضمانات موثوق بها للمجتمع الدولي باستخدام برنامج نووي مدني للأغراض السلمية على وجه الحصر. وبناء على ذلك تشجع فرنسا المجتمع الدولي والوكالة وجميع الدول الأطراف على مواصلة تعزيز الضمانات. وستواصل فرنسا مساعدة الوكالة، وعلى وجه التحديد عن طريق برنامجها لدعم الضمانات، وذلك بإتاحة خبرتها الفنية والمساعدة في تطوير تكنولوجيات للكشف عن الأنشطة النووية السرية.

٢٣ - ومضى قائلا إن تحقيقات الوكالة كشفت النقاب عن وجود شبكة واسعة تتجر بتكنولوجيات حساسة. وبناء على ذلك يجب إخضاع تصدير التكنولوجيا والمعدات والمواد النووية الحساسة لضوابط صارمة وتطبق على الصعيد العالمي.

٢٤ - وذكر أنه يجب تعزيز جهود المنع وعدم الانتشار أيضا من أجل تحسين الرقابة على الصادرات والحصول على التدريب الذي يشمل معلومات حساسة، لمكافحة الانتشار الناجم عن الاتجار، وتجريم أنشطة الانتشار، والقضاء على مصادر تمويلها. وقد كثفت كل من فرنسا والاتحاد الأوروبي من جهودهما في هذا الشأن واعتمدا في عام ٢٠٠٨ سلسلة جديدة من الاستراتيجيات لمكافحة الانتشار.

٢٥ - وقال إنه يجب أيضا تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) تنفيذا كاملا. ولم تدخر فرنسا جهدا في هذا الشأن وشمل ذلك تنظيم حلقات دراسية إقليمية.

٢٦ - **السيد آبي** (اليابان): قال إن ورقة العمل المقدمة من اليابان (NPT/CONF.2010/WP.5/Rev.1) تؤكد أهمية تعزيز نظام عدم الانتشار عن طريق تعزيز ضمانات الوكالة. وييسر تنفيذ بروتوكول إضافي الاستخدام السلمي للطاقة النووية ولا يقيده. وتدعو اليابان جميع الدول التي لم توقع بعد اتفاق ضمانات شاملة أو بروتوكولا إضافيا إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن وتدعو أيضا الدول المعنية لبذل المزيد من الجهد لتحقيق عالمية البروتوكولات الاضافية وذلك عن طريق تقديم المساعدة التقنية للدول التي تطلب ذلك، على سبيل المثال.

٢٧ - وترى اليابان أن من المهم بصورة خاصة تقديم المساعدة للبلدان النامية من أجل إنشاء وصيانة نظم الدولة للمحاسبة والرقابة فيما يتعلق بالمواد النووية كي يتسنى لها تنفيذ الضمانات وتطوير أنشطة نووية سلمية دون القلق بشأن الانتشار.

٢٨ - وأعرب عن تأييد اليابان الكامل للقرار المعني بالشرق الأوسط الذي اعتمده المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ والحكم الوارد فيه بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك، تدعو اليابان مرة أخرى إسرائيل وباكستان والهند إلى الانضمام فورا ودون شروط إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية. كما تدعو جميع دول الشرق الأوسط إلى المشاركة في أنظمة نزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك معاهدة حظر التجارب، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية.

٢٩ - ومضى قائلا إنه نظرا للتهديد الذي تشكله الأنشطة النووية التي تضطلع بها جمهورية كوريا الشعبية الديموقراطية، لينبغي للمؤتمر الاستعراضي أن يندد بالتجارب النووية التي أجراها هذا البلد. وينبغي لهذا البلد التقيد بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتراجع عن انسحابه المعلن من معاهدة عدم الانتشار والامتثال لضمانات الوكالة. وينبغي أن يتخلى أيضا عن جميع الأسلحة والبرامج النووية، وفقا للبيان المشترك الذي أصدرته المحادثات سداسية الأطراف في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ويجب أن تشير الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي إلى هذا الوضع كي لا تخطئ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إدراك إرادة الدول الأطراف.

٣٠ - ومضى قائلا إن الوكالة أبلغت عن أن إيران لم تقدم التعاون اللازم كي يسمح للوكالة بالتأكد من أن جميع المواد النووية في البلد تستخدم في الأنشطة السلمية. وتعرب اليابان عن قلقها لاستمرار إيران في توسيع نطاق أنشطة التخصيب التي تضطلع بها. ومن أجل التوصل إلى حل سلمي ودبلوماسي في هذا الصدد، ينبغي لإيران أن تبذل جهودا أكيدة

لاستعادة ثقة المجتمع الدولي وأن تمتثل امتثالا تاما دون تأخير لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومتطلبات مجلس محافظي الوكالة. وأعرب عن تأييد اليابان للجهود النزيهة والمهنية التي تبذلها الوكالة لتوضيح جميع المسائل المعلقة التي تتصل برنامج إيران النووي. وينبغي للمؤتمر أن ينظر في كيفية توجيه رسالة قوية بشأن هذه المسألة.

٣١ - وقال إن اليابان شاركت في تقديم ورقة العمل (NPT/CONF.2010/WP.4) بشأن تعزيز عملية الاستعراض. وتقترح الورقة عقد مؤتمر عام سنويا كي يتخذ قرارات إجرائية وموضوعية معا من أجل جعل عملية الاستعراض أكثر استدامة واستجابة.

٣٢ - **السيد كليب** (إندونيسيا): قال إن إندونيسيا كانت من أوائل البلدان التي انضمت إلى بروتوكول إضافي مع الوكالة. وينبغي استخدام الآلية غير الرسمية التي يشار إليها باسم ''أصدقاء البروتوكول الإضافي'' لتوليد المزيد من الدعم للبروتوكول الإضافي النموذجي. ويمكن أيضا طرح اقتراحات تتعلق بالبروتوكول الإضافي في محافل نزع السلاح متعددة الأطراف ذات الصلة، مثل اللجنة الأولى للجمعية العامة. وينبغي أيضا للدول أن تعمل معا من أجل زيادة التوعية المتعلقة بالبروتوكول الإضافي، بما في ذلك عن طريق حلقات دراسية وحلقات عمل ودورات تدريبية تنسقها الوكالة.

٣٣ - ومضى قائلا إنه يجب تعزيز سرية معلومات الضمانات حتى لا يتسنى بعد ذلك استخدام دواعي السرية كذريعة لعدم تقديم البلدان المعلومات التي يطلبها مفتشو الوكالة.

٣٤ - وأعرب عن أمل إندونيسيا في أن تواصل الدول الحائزة للأسلحة النووية التعاون مع الدول الموقعة على المعاهدة في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا من أجل حل المسائل العالقة والانضمام إلى بروتوكول المعاهدة دون تأخير.

٣٥ - وأردف قائلا إنه يمكن للمؤتمر الاستعراضي أن يوصي بإجراء مفاوضات في أبكر تاريخ ممكن فيما بين جميع دول الشرق الأوسط لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية هناك. ومن أجل التعجيل بهذه العملية، يمكن إنشاء لجنة دائمة في إطار معاهدة عدم الانتشار لبدء إجراء اتصالات مع إسرائيل والدول الأخرى في المنطقة. ويمكن أن تتألف هذه اللجنة من رئيس اللجنة التحضيرية ومكتب المؤتمر الاستعراضي ومقدمي القرار المعني بالشرق الأوسط الذي اعتمد في المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥.

٣٦ - **السيد غيريرو** (البرازيل): قال إن بلده كان من أبرز المؤيدين لتحقيق التوازن بين الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويتسم التوازن بأهمية حاسمة بصورة خاصة في حالة نزع السلاح وعدم الانتشار، حيث أنهما عمليتان مترابطتان ترابطا وثيقا

ويعزز كل منهما الآخر، بصرف النظر عن النتائج، ولأن التزامات عدم الانتشار المنصوص عليها في المعاهدة يمكن التحقق منها وهي موضوعية في حين الالتزامات بنزع السلاح مفتوحة.

٣٧ - واستدرك قائلا إنه رغم ما يشوب المعاهدة من تباينات خطيرة لا يمكن استدامتها على المدى البعيد، ثبت النجاح الشديد للمعاهدة في منع الانتشار. ويعزى هذا في قدر ليس قليل لمصداقية وفعالية نظام ضمانات الوكالة. وتمس الحاجة إلى تحقيق عالمية اتفاقات الضمانات الشاملة.

٣٨ - وأردف قائلا إن التوازن بين الالتزامات الذي أقيمت المعاهدة على أساسه يوسع أيضا الطريقة التي يتم بها التحقق من التزاماتها. ولا يشكل البروتوكول جزءا من هذه الصفقة. وليس من المنصف توقع أن تنفذ الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، التي عقدت بالفعل التزامات لا لبس فيها وذات مصداقية ويمكن التحقق منها بالتخلي عن الأسلحة النووية، المزيد من تدابير التحقق المحسنة، في حين لم يقدم للمجتمع الدولي بعد إطار زمني لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وينبغي إدماج آليات التحقق المحسنة في اتفاقية مقبلة لحظر الأسلحة النووية. ومن شأن هذا أن يحقق المساواة بين الجميع بجعل عدم وجود أسلحة نووية هو القاعدة لجميع الدول.

٣٩ - ومضى قائلا إنه فيما يتعلق بالترتيبات المعروفة بالمشاركة النووية، تذكر البرازيل بأن كل مادة من مواد المعاهدة ملزمة للدول الأطراف المعنية في جميع الأوقات وفي جميع الظروف، وبأنه ينبغي لجميع الدول الأطراف أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن الامتثال الصارم لالتزاماتها بموجب المعاهدة.

٤٠ - وأعرب عن تأييد البرازيل الشديد لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك في الشرق الأوسط. وهي تأمل في أن تؤدي التغييرات التي طرأت مؤخرا على المبدأ الاستراتيجي لدولة حائزة للأسلحة النووية إلى تمهيد السبيل أمام سحب التحفظات التي قدمتها تلك الدولة ودول أخرى حائزة للأسلحة النووية لدى التصديق على البروتوكول الإضافي الثاني لمعاهدة تلاتيلولكو، كي تصبح ضمانات الأمن السلبية التي تقدمها دول حائزة للأسلحة النووية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ضمانات واضحة ولا لبس فيها. بيد أن تحقيق ضمانات الأمن السلبية لا تشكل هدفا في حد ذاتها وإنما تشكل تدبيرا مؤقتا ريثما يتم التوصل إلى القضاء التام على الأسلحة النووية.

٤١ - وتدعو البرازيل جميع الدول إلى التوقيع والتصديق على معاهدة حظر التجارب دون تأخير، لا سيما الدول التسع المتبقية في المرفق ٢ والتي لا يزال يلزم تصديقها على المعاهدة

كي تدخل حيز النفاذ. وبدلا من أن تكون المعاهدة رهينة لقضايا أخرى أو تستخدم كورقة مساومة، ينبغي النظر إليها في ضوء مزاياها الخاصة، حيث أن دخولها حيز التنفيذ سيسهم إسهاما واضحا في الأمن والاستقرار الدوليين على جميع المستويات.

٤٢ - **السيد غرينيوس** (كندا): قال إن وزراء خارجية مجموعة الثمانية قد اجتمعوا مؤخرا في كندا وأصدروا بيانا عاما بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ويهدف هذا البيان صراحة إلى المساهمة في أعمال المؤتمر الاستعراضي ولجنته الرئيسية الثانية، وهذا هو سبب تناوله عددا من المسائل التي تتصل بولاية اللجنة على وجه التحديد. وأوصى جميع المشتركين في اللجنة بقراءته للاستفادة منه في مناقشاتهم.

٤٣ - ومضى قائلا إنه خلال المشاورات مع مجموعة فيينا للدول العشر، ساعد ممثلو كندا في صياغة نصوص يمكن إدراجها في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي. وهناك صلة مباشرة بين نتائج هذه المشاورات وأعمال اللجنة الثانية ويمكن الاطلاع عليها في ورقات العمل من ١٥ إلى ٢١ (NPT/CONF.2010/WP.15 إلى NPT/CONF.2010/ WP.21).

٤٤ - وأكد ضرورة أن توقع الدول الأطراف اتفاق ضمانات مع الوكالة وأن تدخله حيز التنفيذ. ويجب أن يحث المؤتمر الدول الأطراف البالغ عددها ٢١ دولة التي لم تف بعد بالتزامها بهذا على القيام بذلك. ويجب أن يؤكد المؤتمر من جديد أيضا أهمية الامتثال الكامل للمادة الثالثة وسائر مواد معاهدة عدم الانتشار. وينبغي للمؤتمر أن يؤكد أن اتفاق الضمانات الشاملة وتوقيع بروتوكول إضافي يشكلان معيار التحقق اللازم لتقديم ضمان موثوق به بأن الدولة تمتثل لالتزاماتها بالاستخدام السلمي بموجب المعاهدة. وينبغي للمؤتمر أن يدعم أيضا استمرار تطور ضمانات الوكالة كي تصبح نظاما يعتمد أكثر على المعلومات يقوم فيه التقييم والتنفيذ على أساس جميع المعلومات ذات الصلة عن الدولة.

٤٥ - ومضى قائلا إنه ينبغي للمؤتمر أن يقر بأهمية نظم الرقابة الوطنية الفعالة على الصادرات وينبغي أن يشجع الدول الأطراف التي لديها هذه النظم على تقديم المساعدة للدول التي تطلبها. وينبغي لجميع الدول الأطراف أن تراعي، لدى تنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدة، التوجيهات المتفق عليها بطريقة متعددة الأطراف بشأن ما يشكل تدابير فعالة للرقابة على الصادرات.

٤٦ - واستطرد قائلا إنه بالاضافة إلى ذلك، ينبغي للمؤتمر أن يبرز أهمية مواصلة اتخاذ تدابير فعالة للحماية المادية للمواد والمرافق النووية. وأعرب عن اعتقاد كندا بضرورة أن يدعم المؤتمر مساعدة الوكالة للدول في الجهود التي تبذلها للحيلولة دون الاتجار بالمواد النووية وغيرها من المواد المشعة وذلك بالتأكيد على أهمية تقديم مساهمات عادية في صندوق الأمن

النووي بالوكالة. وينبغي للمؤتمر أيضا أن يحث جميع الدول الأطراف على التصديق على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

٤٧ - وأردف قائلا إن كندا ناقشت خلال العام الماضي اقتراحات بشأن الاصلاح المؤسسي مع مجموعة دول شاملة لعدة أقاليم ونقحت اقتراحاتها لتصبح سلسلة من مشاريع القرارات الواردة في ورقة العمل ٤ (NPT/CONF.2010/WP.4). ولن يتطلب أي قرار من القرارات المقترحة إجراء تعديل على المعاهدة ولن يؤثر على المسؤوليات والعلاقات الحالية بين المعاهدة ومجلس الأمن أو الوكالة. وعلاوة على ذلك، تشكل جميع الاقتراحات وحدات مستقلة إلى حد أنه يمكن تقديم كل منها على حده للنظر فيه بدلا من تقديمها كمجموعة.

٤٨ - وأخيرا أعرب عن ترحيب كندا بإنشاء هيئة فرعية في اللجنة الرئيسية الثانية لمعالجة مسائل إقليمية.

٤٩ - **السيد أغيري دي كارسير** (إسبانيا): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحان للانضمام إليه جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود، بالاضافة إلى أوكرانيا وأيسلندا وجمهورية مولدوفا وليختنشتاين، فقال إن على جميع الدول أن تعمل من أجل تعزيز نظام عدم الانتشار. وبغية الحفاظ على الدور المركزي لمعاهدة عدم الانتشار في تعزيز الأمن الجماعي، يجب أن يؤكد المؤتمر الاستعراضي من جديد ضرورة أن تتخذ جميع الدول إجراءات متضافرة لكفالة الامتثال الصارم لالتزاماتها بعدم الانتشار، ويجب أن يرد المجتمع الدولي بسرعة وفعالية على حالات عدم الامتثال.

٥٠ - ومضى قائلا إن مجلس الاتحاد الأوروبي شدد في قرار أخير على ضرورة أن يعزز المؤتمر الاستعراضي فعالية نظام عدم الانتشار عن طريق جعل إبرام اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الاضافية معيار التحقق بموجب المادة الثالثة من معاهدة عدم الانتشار وعن طريق التوصل إلى تفاهم مشترك فيما بين الدول الأطراف بشأن كيفية الاستجابة بفعالية لانسحاب دولة من المعاهدة وحالات عدم الامتثال. وينبغي للوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ تناول هذه القضايا بفعالية.

٥١ - واستطرد قائلا إن إدماج الاقتراحات الاستشرافية التي قدمها الاتحاد الأوروبي بشأن جميع الركائز الثلاث للمعاهدة، والواردة في الفقرة ٥ من ورقة عمله (NPT/CONF.2010/PC.III/WP.26) سيحسن كثيرا أيضا القدرة الجماعية على تعزيز نظام عدم الانتشار.

٥٢ - ومضى قائلا إن الاتحاد الأوروبي ما زال يشعر بقلق شديد إزاء التحديات الكبيرة للانتشار التي تشكلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية إيران الإسلامية، اللتان تواصلان انتهاك التزاماتهما الدولية. وقال إن هذا التحدي يستلزم ردا واضحا وأكيدا من المجتمع الدولي لإعادة هذين البلدين إلى التقيد بالتزاماتهما المتعلقة بعدم الانتشار والضمانات، بما في ذلك تعزيز دور مجلس الأمن كي يتسنى له اتخاذ الإجراءات المناسبة. وينبغي أيضا أن تنعكس الدروس المستفادة من أزمات الانتشار في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

٥٣ - واستطرد قائلا إنه يجب أن تقوم الجهود الدولية الفعالة المبذولة لمكافحة الانتشار على أساس التعاون الحازم لمنع ووقف عمليات النقل غير المشروعة والرقابة على الصادرات ومكافحة الشبكات غير القانونية وتأمين المواد الحساسة ومنع تمويل الإرهاب. وفي هذا الصدد، يلتزم الاتحاد الأوروبي بفرض ضوابط منسقة وطنيا ودوليا قوية على الصادرات؛ واتخاذ تدابير مناسبة للرصد والرقابة؛ وفرض أعلى معايير عدم الانتشار والسلامة والأمن لتكنولوجيات التخصيب وإعادة التجهيز؛ واتخاذ جميع التدابير للتصدي لخطر الإرهاب النووي، لا سيما قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

٥٤ - وأردف قائلا إن الاتحاد الأوروبي يؤكد من جديد أيضا التزامه بتعزيز الأمن النووي، لا سيما عن طريق بذل جهود مثل صندوق الأمن النووي في الوكالة، ويدعو جميع الدول الأطراف في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية إلى التصديق على تعديل الاتفاقية من أجل التعجيل بدخوله حيز النفاذ؛ وأعرب عن الترحيب بالتعهدات ذات الصلة التي أقرت في مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عقد مؤخرا في واشنطن.

٥٥ - ومضى قائلا إن الاتحاد الأوروبي ما زال يعلق أهمية كبيرة على تطوير مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها دوليا؛ وأعرب عن الأمل في أن تتم تسوية بعض الاهتمامات المعلقة عن طريق المشاورات مع جميع الأطراف المعنية وكرر تأكيد التزامه الراسخ بالتنفيذ الكامل للقرار المعني بالشرق الأوسط الذي اعتمد في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥. وسيقدم أيضا بيانا محددا إلى الهيئة الفرعية التابعة للجنة بشأن مسألة إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٥٦ - **السيد ديفيز** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن حكومته ستعمل من أجل تعزيز معاهدة عدم الانتشار وكفالة دعم الحقوق والمسؤوليات المنصوص عليها في جميع الركائز الثلاث للمعاهدة. وأعرب عن اعتقاده الشديد بضرورة تحسين نظام ضمانات الوكالة ليس

فقط للاستجابة للتهديدات المعروفة والناشئة، وإنما أيضا للاستجابة للتحديات المقبلة غير المتوقعة. ومن أجل تمكين الوكالة من أداء ولايتها النظامية، ستعمل الولايات المتحدة من أجل حشد الدعم لزيادة الميزانية العادية للوكالة وستزيد أيضا مساهماتها من الموارد الخارجة عن الميزانية.

٥٧ - ومضى قائلا إن الضمانات الشاملة، التي تعززها بروتوكولات إضافية، توفر للوكالة الأداتين الأساسيتين اللازمتين لاكتشاف الأنشطة النووية المعلنة أو غير المعلنة. وبناء على ذلك ينبغي للمؤتمر الاستعراضي أن يؤكد أن الأداتين معا تحققان أهداف المادة الثالثة من المعاهدة على أفضل وجه؛ وأن يحث جميع الدول الأطراف على إبرامهما وإنفاذهما في أقرب وقت ممكن؛ وأن يؤيد اتخاذ خطوات لزيادة تعزيز وإنفاذ ضوابط قوية على الصادرات وذلك بجعل البروتوكولات الاضافية معيار التحقق من ترتيبات الإمدادات النووية.

٥٨ - ومضى قائلا إنه يجب على الوكالة على وجه التحديد أن تطور نظام ضمانات قوي ومرن يراعي جميع المعلومات المتاحة للمفتشين وتدعمه قاعدة تكنولوجية دولية مطوعة للضمانات المتقدمة. وفي هذا السياق، ينبغي للمؤتمر أن يدعو الوكالة إلى تقييم وتنفيذ تدابير لتعزيز أعلى معايير الضمانات الدولية، ويحث الدول الأطراف على أن تقدم للوكالة الموارد اللازمة وأن تمنح الوكالة السلطة الواجبة من أجل تحقيق هذا الهدف.

٥٩ - ومضى قائلا إن الولايات المتحدة، من جانبها، على استعداد، في جملة أمور، لتقديم المساعدة للدول الأطراف لمساعدتها في تنفيذ اتفاقات ضماناتها وبروتوكولاتها الاضافية على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة، والمساهمة في صندوق للتبرعات لمساعدة البلدان في بناء القدرة على الوفاء بالتزاماتها عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)؛ ودعم اتخاذ تدابير واقعية لتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المعني بالشرق الأوسط؛ والتوقيع على بروتوكولات لمعاهدات لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس كل حالة على حدة، والعمل بنشاط مع شركاء دوليين لضمان القضاء على المخزونات الفائضة من المواد النووية الحساسة من ناحية الانتشار، ضمن مبادرات أخرى.

٦٠ - ومضى قائلا إن تعزيز نظام عدم الانتشار لن يتطلب في نهاية المطاف آلية كشف فعالة فحسب وإنما سيتطلب أيضا الاستجابة الفعالة من جانب المجتمع الدولي لكفالة تحقيق امتثال جميع الدول التي تنتهك المعاهدة امتثالا كاملا لها. وبناء على ذلك يعرب عن أمل حكومته في أن تحقق جميع الدول الامتثال الكامل للمعاهدة وأن يصبح نظام ضمانات الوكالة أقوى وأكثر مرونة ومقبولا عالميا وذلك بحلول موعد انعقاد المؤتمر الاستعراضي المقبل.

٦١ - **السيد كروز** (أستراليا): تكلم أيضا باسم مجموعة دول فيينا العشر (أستراليا وأيرلندا والدانمرك والسويد وفنلندا وكندا والمجر والنرويج والنمسا ونيوزيلندا وهولندا)، فقال إن من المهم أن تتوصل اللجنة الرئيسية الثانية إلى تفاهمات مشتركة بشأن تعزيز فعالية نظام ضمانات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبشأن التعامل بشكل فعال مع قضايا عدم الامتثال والانتشار، وبشأن الخطر الذي تشكله جهات فاعلة من غير الدول تسعى للحصول على أسلحة أو مواد نووية أو سلع ذات صلة. ويجب التصدي لهذه التحديات بطريقة حازمة تدعم سلامة المعاهدة وسلطة نظام ضمانات الوكالة.

٦٢ - وأردف قائلا إن المجموعة قد أعدت عدة ورقات ذات صلة مباشرة بعمل اللجنة، مع مراعاة هذه التحديات، وتم تعميمها بوصفها ورقات العمل (NPT/CONF.2010/WP.17 و 20 و 21 و 38).

٦٣ - **السيدة موسلي** (نيوزيلندا): قالت إنه ينبغي إبراز البروتوكول الاضافي، بالاضافة إلى اتفاق الضمانات الشاملة، دائما كشرط لأي ترتيب جديد للإمدادات. وتحث نيوزيلندا بقوة جميع الدول الأطراف التي لم تبرم وتنفذ بعد بروتوكولا إضافيا على القيام بذلك دون تأخير.

٦٤ - ومضت قائلة إنه في حين تقدر نيوزيلندا الجهود التي تبذلها الوكالة لتوضيح جميع المسائل المعلقة بشأن البرنامج النووي السابق لإيران، ما زالت لديها مشاعر قلق بشأن طبيعة هذا البرنامج وبُعده العسكري المحتمل.

٦٥ - ولاحظت نيوزيلندا أن برنامج الأسلحة النووية لدى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يزال يشكل تحديا خطيرا لنظام عدم الانتشار فضلا عن السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وخارجها. وقد أدانت التجارب النووية التي أجراها هذا البلد في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩ وأيدت دعوة هذا البلد إلى الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والعودة إلى المحادثات سداسية الأطراف، والوفاء بالالتزامات التي قطعها بالفعل في تلك المحادثات، والالتزام بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٦٦ - ومضت قائلة إن لجميع الدول حرية كفالة استمرار نظم الرقابة على الصادرات في العمل بفعالية واستمرارها في دعم الإطار الدولي لعدم الانتشار. وينبغي الاستمرار في تعزيز الشفافية في الرقابة على الصادرات وذلك في إطار الحوار والتعاون فيما بين جميع الدول المعنية الأطراف في المعاهدة. كما تحث نيوزيلندا جميع الدول الأطراف على كفالة ألا تساعد صادراتها المتصلة بالمواد النووية في تطوير أسلحة نووية وأن تتفق مع أهداف المعاهدة ومقاصدها.

٦٧ - ومضت قائلة إن نوزيلندا تتطلع إلى اليوم الذي ستنشأ فيه مناطق شاملة خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الشرق الأوسط.

٦٨ - وأخيرا ذكرت أن نيوزيلندا قدمت ورقة عمل (NPT/CONF.2010/WP.4)، تتضمن اقتراحات مفيدة لتعزيز الإطار المؤسسي للمعاهدة.

٦٩ - **السيد سلطانية** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن عدم الانتشار ونزع السلاح ركيزتان متكاملتان، من شأن تنفيذهما تعزيز السلامة والأمن. كما تؤدي الركيزة الثالثة، وهي الاستخدام السلمي للطاقة النووية، دورا جوهريا في تعزيز التنمية والسلام والرخاء.

٧٠ - ويواجه عدم الانتشار، مع الركيزتين الأخريين لمعاهدة عدم الانتشار، تحديات خطيرة نظرا لعدم امتثال بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزاماتها بموجب المواد الأولى والثانية والرابعة من المعاهدة. وتساهم هذه الدول الحائزة للأسلحة النووية في ظهور حائزين جدد للأسلحة النووية وذلك باحتفاظها بترساناتها النووية وانتشارها الأفقي عن طريق نقل التكنولوجيات النووية ومواد من درجة الأسلحة إلى غير الأطراف في المعاهدة. ويشكل هذا انتهاكا واضحا لالتزاماتها بموجب المادة الأولى.

٧١ - ومضى قائلا إنه في السنوات الأخيرة الماضية، بُذلت جهود لتغيير المعاهدة كي تصبح ذات هدف واحد. وتم التجاهل التام لالتزامات نزع السلاح النووي ورفض إتاحة الحصول على مواد وتكنولوجيات نووية للاستخدام السلمي. وفي الوقت نفسه، يجري المغالاة في التشديد على أهمية التزامات عدم الانتشار للدول غير الحائزة للأسلحة النووية كما لو أن المعاهدة لا تتضمن أي أحكام أخرى. وحاولت بعض الدول فرض قيود أكثر تطرفا وأعمق على الحصول على التكنولوجيا النووية وسعت إلى قصر هذه التكنولوجيا على الدول الحائزة للأسلحة النووية وعدد قليل من حلفائها المقربين، وبعضهم ليسوا حتى أطرافا في المعاهدة. وبالاضافة إلى ذلك، فرضت الدول الحائزة للأسلحة النووية قيودا على دول أخرى أطراف تؤمن بعدم استخدام الطاقة النووية كسلاح. ومن بين الأمثلة الواضحة على ذلك تزايد التعاون النووي بين إسرائيل والولايات المتحدة والقرار الذي اتخذته مؤخرا مجموعة موردي المواد النووية الذي يبين أن بعض غير الأطراف في المعاهدة يتمتعون بمزايا خاصة بل وتكافئهم الدول الغربية.

٧٢ - وأردف قائلا إن الدول الأعضاء في الوكالة لا تعامل على قدم المساواة وبطريقة غير تمييزية فيما يتصل بنظام الضمانات. ففي حين تخضع دول غير حائزة للأسلحة النووية أطراف في المعاهدة لعمليات قوية للتحقق والرصد والرقابة، تستثنى دول حائزة للأسلحة النووية غير أطراف من الضمانات الشاملة. وطالما لا يطبق اتفاق الضمانات الشاملة على

الجميع ولا تمتثل دول حائزة للأسلحة النووية امتثالا كاملا لالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة، لا يوجد أي مبرر إطلاقا لقبول التزامات قانونية إضافية مثل البروتوكولات الإضافية. وليست البروتوكولات الإضافية سوى مجرد توصيات يصدرها مجلس محافظي الوكالة، وليست نصوصا تفاوضت جميع الدول الأعضاء بشأنها، وهي من ثم طوعية وليست الزامية.

٧٣ - وقال إن القرار الذي اتخذته مجموعة موردي المواد النووية والذي لم يسبق له مثيل بتوفير مواد انشطارية نووية لدولة غير طرف لديها برنامج نشط للأسلحة النووية يشكل انتهاكا واضحا للفقرة ٢ من المادة الثالثة من المعاهدة. كما يشكل هذا القرار، الذي اتخذ تحت ضغط مارسته الولايات المتحدة، انتهاكا لالتزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتعزيز عالمية المعاهدة، وفقا لقرار المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ بشأن المبادئ والأهداف المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح والوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠.

٧٤ - واستطرد قائلا إن التحديات الحالية التي يواجهها نظام المعاهدة تتطلب إنشاء ترتيب جديد واستراتيجية قوية لمنع تدابير الانتشار التعسفية التي تتخذها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية.

٧٥ - وترى الولايات المتحدة وحلفاؤها أن هناك ما يبرر قيام دول غير أطراف في المعاهدة بالتطوير السري للأسلحة النووية. والأسوأ من ذلك أنهم يعتقدون أنه يمكن دعم هذه البرامج النووية من خلال قيام مجموعة موردي المواد النووية بالتعاون معها ونقل التكنولوجيا والمواد والمعدات النووية إليها. ومما يثير القلق الشديد اتباع هذا النهج بشأن برنامج الأسلحة النووية لدى النظام الاسرائيلي.

٧٦ - ومضى قائلا إنه ينبغي للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ أن يقوم على أساس التنفيذ الكامل لالتزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بعدم الانتشار وينبغي أن يراعي عددا من المسائل الرئيسية. يشكل الانتشار الذي تضطلع به بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية أخطر تهديد فوري لنظام عدم الانتشار. وينبغي تعريف الوضع القانوني للمادة الأولى من المعاهدة وتنفيذ الدول الحائزة للأسلحة النووية لها. ومن الجوهري إنشاء آلية للتحقق على غرار الآلية المنصوص عليها في إطار المادة الثالثة من المعاهدة. وينبغي أن يعهد إلى الوكالة بالتحقق من المواد النووية المفرج عنها من الأسلحة النووية المسحوبة من الخدمة. وينبغي إعادة النظر في الرأي الذي يفيد بأن خطر الانتشار ينشأ من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وينبغي تركيز الاستراتيجية الجديدة للمؤتمر الاستعراضي على مخاطر الانتشار من

الدول الحائزة للأسلحة النووية. ومن الجوهري دراسة جميع قضايا الانتشار الذي قامت به بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية. ومن أجل تعزيز عدم الانتشار، يجب أيضا أن تمتنع الدول الحائزة للأسلحة النووية عن التعاون مع غير الأطراف في المعاهدة وأن تتعهد بعدم نقل أي مواد أو معدات أو معلومات أو معارف أو تكنولوجيا لهم. ويتمثل الحل الوحيد لكفالة عدم الانتشار وإزالة الخطر الذي يهدد بإمكانية استخدام الأسلحة النووية في الرفض التام للردع النووي، من خلال إبرام معاهدة عالمية ملزمة قانونا لنزع السلاح النووي. وينبغي للوكالة أن تثبت، أكثر من أي وقت مضى، التزامها بتنفيذ الضمانات وتيسير تطوير الطاقة النووية بوصف ذلك الغرض الأساسي منها.

٧٧ - وترى جمهورية إيران الإسلامية أن الوكالة هي السلطة الوحيدة المختصة بالتحقق من البرامج النووية للدول الأطراف وعلى هذا النحو تؤدي دورا هاما وحساسا في تناول الأنشطة النووية للدول الأعضاء فيها. وفي هذا الصدد، ينبغي للوكالة أن تتصرف في إطار ولايتها ونظامها الأساسي واتفاقات الضمانات المبرمة مع الدول الأطراف. ومن المؤكد أن من شأن أي تدخل تقوم به هيئات أخرى، مثل مجلس الأمن، فضلا عن ممارسة بلدان منفردة ضغوطا لا موجب لها، أن ينال من مصداقية الوكالة ونزاهتها ووظائفها النظامية. وعلاوة على ذلك، يجب تعزيز سياسات السرية التي تتبعها الوكالة للحيلولة دون تسرب أي معلومات حساسة أو سرية. وينبغي للوكالة أن تنشأ آلية لتناول انتهاكات السرية.

٧٨ - ومضى قائلا إن هناك مسألة أخرى تثير القلق لدى دول أطراف في المعاهدة وهي زيادة الادعاءات التي لا أساس لها ضد الأنشطة النووية السلمية التي تضطلع بها دول أخرى. وتؤدي الادعاءات ذات الدوافع السياسية التي تقوم على أساس أدلة غير موثوق بها ومختلقة إلى عدم الثقة والمواجهة فيما بين الدول الأطراف. وبناء على ذلك يجب أن تمارس الوكالة أقصى قدر من اليقظة في معالجة المعلومات التي لا تنسب إلى أحد والادعاءات التي لا أساس لها والوثائق التي تفتقر إلى الحجية. وعلاوة على ذلك، تنص المادة الثالثة من المعاهدة على ضرورة تنفيذ الضمانات بطريقة تتلافى عرقلة التنمية الاقتصادية والتكنولوجية للدول الأطراف.

٧٩ - وأردف قائلا إن لجميع الدول الأطراف الحق الأساسي وغير القابل للتصرف في تطوير الطاقة الذرية للأغراض السلمية ولا ينبغي تفسير أي شئ على أنه يقيد هذا الحق ويجب احترام قرارات الدول فيما يتعلق بالاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية وسياساتها المتعلقة بدورة الوقود النووي.

٨٠ - ويجب الاعتراف بأن الوكالة هي السلطة الوحيدة المختصة بالتحقق من التزامات الضمانات الخاصة بكل دولة طرف. ومن المنتظر أن يؤكد المؤتمر الاستعراضي على عدم ممارسة أي ضغط بلا موجب أو التدخل في أنشطة الوكالة، خاصة عملية التحقق التي تضطلع بها.

٨١ - ومضى قائلا إنه ينبغي التذكير بقرارات المؤتمر العام للوكالة، خاصة القرار ٥٣٣، وإعادة تأكيد حرمة الأنشطة النووية السلمية. وينبغي أن يؤكد من جديد أيضا أن أي هجوم أو تهديد بالهجوم على مرافق نووية سلمية، سواء كانت قيد التشغيل أو الإنشاء، يشكل خطرا جديا على أرواح بشرية وانتهاكا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي للوكالة. وفي هذا السياق، يجب أن يعلن المؤتمر الاستعراضي مسيس الحاجة إلى صك شامل يتم التوصل إليه عن طريق إجراء مفاوضات متعددة الأطراف يحظر الهجوم أو التهديد بالهجوم على مرافق نووية مكرسة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

٨٢ - وينتظر من المؤتمر الاستعراضي أن يدعو النظام الإسرائيلي إلى الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار فورا وبدون شروط وإخضاع جميع مواده ومرافقه النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تيسير إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وأي اقتراح يستبعد الانضمام الفوري كشرط مسبق لإنشاء هذه المنطقة مصيره الفشل.

٨٣ - ويجب أن يؤكد المؤتمر الاستعراضي الفرق الأساسي بين الالتزامات القانونية للدول بموجب اتفاقات الضمانات المعنية، من ناحية، وتدابير بناء الثقة الطوعية، التي لا تشكل التزاما قانونيا، من ناحية أخرى.

٨٤ - وينتظر أن يقترح المؤتمر إنشاء آلية قانونية لتسوية المنازعات وتوفير إطار للتعويض عن الأضرار التي أحدثتها البلدان متقدمة النمو نتيجة عدم امتثالها للمادة الرابعة من المعاهدة، وعلى وجه التحديد رفض نقل الحقوق وفرض قيود على البلدان النامية الأطراف في المعاهدة.

٨٥ - وينتظر من المؤتمر اقتراح إنشاء آلية لحماية سرية عملية التحقق التي تضطلع بها الوكالة.

٨٦ - ومضى قائلا إن أنشطة إيران النووية، التي بدأت في عام ١٩٥٦ قد أخضعت لمعاهدة عدم الانتشار. وفي عام ١٩٥٧ وقعت حكومتا إيران والولايات المتحدة اتفاق تعاون. وبعد ذلك، تم تشييد مفاعل بحوث طاقته خمسة ميغاوات وتم إنتاج أول وقود بلغت

نسبة تخصيبه ٩٣ في المائة واستخدم بصورة رئيسية لإنتاج النظائر المشعة. وفي عام ١٩٧٤، أنشئت منظمة الطاقة الذرية في إيران. وتشارك تلك المنظمة في جميع مراحل دورة الوقود النووي، وتعاونت معها العديد من البلدان – بما فيها الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا – تعاونا كاملا في هذا المجال.

٨٧ – وبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران، ندد المرحوم الإمام الخميني، مؤسس جمهورية إيران الإسلامية، بالأسلحة النووية في عدد من المناسبات. وقال في إحدى خطبه أنه لا يزال يجري صنع الأسلحة الذرية، وقد يُدفع العالم إلى التهلكة، وينبغي على الجميع توعية الناس بشأن هذا الخطر كي يقفوا في وجه القوى النووية ويمنعوا انتشار هذه الأسلحة.

٨٨ – وفي العديد من المناسبات، بما في ذلك مؤتمر طهران الدولي المعني بنزع السلاح وعدم الانتشار، أعلن الزعيم الأعلى لجمهورية إيران الإسلامية أن الأسلحة النووية محرمة شرعا.

٨٩ – وبعد الثورة الإسلامية، اعتمدت إيران ثلاث ركائز لسياستها النووية. أولا، يمكن أن تكون الطاقة النووية خيارا في مزيج الطاقة لديها. ثانيا، أن الأسلحة النووية لا تشكل خيارا ولا محل لها في عقيدتها الدفاعية؛ وستواصل إيران الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ثالثا، ستمتثل إيران لمبادئ عدم الانتشار ونزع السلاح. وبالتالي، ستواصل إيران امتثالها بوصفها طرفا في معاهدة عدم الانتشار حتى على الرغم من أنه قد تم التصديق على المعاهدة خلال نظام الحكم السابق.

٩٠ – وبعد الثورة الإسلامية، واجهت السلطات الإيرانية وضعا حرجا، حيث أنه تم وقف جميع المشاريع النووية وعلق جميع الموردين الأجانب، ومعظمهم أوروبيون وأمريكيون، أنشطتهم وتقاعسوا عن الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية. ونظرا لاعتماد إيران التقني الكامل على الموردين الأجانب، واجهت إيران مصاعب جمة. وبناء على ذلك، تعين اتخاذ خطوات عملية يشوبها الحذر، مع مراعاة الهياكل الأساسية الإيرانية الموجودة واستهدفت نقل التكنولوجيا النووية.

٩١ – ومضى قائلا وفي السنوات الأخيرة، حولت الأنشطة النووية التي تضطلع بها إيران إلى قضية سياسية. وأشار ممثل إيران إلى أن المدير العام للوكالة قام في عام ٢٠٠٠ بأول زيارة لإيران، حينما أحاطته منظمة الطاقة الذرية الوطنية علما باعتزامها الاضطلاع ببعض الأنشطة المتعلقة بتكنولوجيا دورة الوقود النووي وبناء مرافق، بما في ذلك مرفق لتحويل اليورانيوم. ورغم أن إيران لم تكن قد انضمت بعد للمدونة ٣-١ من الترتيب الفرعي التي كان قد تم تعديلها حديثا، إلا أنها قدمت للوكالة عن طيب خاطر استبيان معلومات التصميم لمرفق تحويل اليورانيوم في أصفهان. وقد قدمت إيران هذا الاستبيان للوكالة في عام ٢٠٠٠،

قبل أربع سنوات تقريبا من التاريخ الذي يطلب منها أن تقدمه فيه وفقا لاتفاق الضمانات الشاملة.

٩٢ - وفي عام ٢٠٠٣، قام المدير العام للوكالة بزيارة مرافق ناتانز لتخصيب اليورانيوم. واقترح، أثناء اجتماعه ورئيس جمهورية إيران، أن تقبل إيران المدونة ٣-١ المعدلة من الترتيب الفرعي وأن توقع البروتوكول الإضافي. وقد وافقت إيران على تنفيذ المدونة ٣-١ المعدلة التي اقترحها مجلس محافظي الوكالة ودعت خبراء الوكالة لاستطلاع مختلف الأبعاد التقنية والقانونية والأمنية للبروتوكول الإضافي من أجل تمهيد السبيل أمام اتخاذ قرار لتنفيذه. وأفادت الوكالة بأن إنشاء مرفق تخصيب اليورانيوم هذا لا يتنافى مع التزامات الضمانات وأن إيران لم تكن ملزمة بتقديم الاستبيان. ولذلك، لا مبرر إطلاقا للادعاء بأن هذه الأنشطة تشكل عدم امتثال أو اخفاء.

٩٣ - واختتم كلمته قائلا وأخيرا ومن أجل إبداء أقصى قدر من التعاون مع الوكالة، تفاوضت إيران على خطة عمل معها في عام ٢٠٠٧ وقد تم تنفيذ هذه الخطة بالكامل. ولذلك، ليس أمام الوكالة أي خيار سوى الوفاء بالتزاماتها باعتبار ضمانات إيران مسألة روتينية وإسقاط هذه القضية من جدول أعمال المحافظين. لقد بدأ فصل جديد وستواصل إيران، بالطبع، تعاونها وستبدد أي حالات لبس قائمة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

NPT/CONF.2010/MC.II/SR.2

Distr.: General
29 June 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

اللجنة الرئيسية الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٠ أيار/مايو ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد يِلتشينكو . . . . . (أوكرانيا)

المحتويات

تبادل عام للأراء (تابع)

دور المعاهدة في تعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية ودور نزع السلاح النووي في تعزيز السلام والأمن الدوليين، والتدابير الرامية إلى تعزيز تنفيذ المعاهدة وتحقيق عالميتها

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب أن تقدَّم التصويبات بإحدى لغات العمل في مذكرة وتُدرَج في نسخة من المحضر. ويجب أن ترسل التصويبات في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

سيصدر أي تصويب لمحضر هذه الجلسة وأية جلسات أخرى في وثيقة تصويب.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

تبادل عام للأراء (تابع)

١ - **السيد بينيتيز فيرسون** (كوبا): قال إن عدم الانتشار هو أفضل ضمان لنزع السلاح النووي ومن ثم ينبغي عدم الفصل بينهما عند النظر فيهما. والتحسين النوعي للأسلحة النووية القائمة واستحداث أسلحة جديدة - وهما انتهاكان لالتزامات الدول بموجب معاهدة عدم الانتشار - يشكلان مصدر قلق بالغ، ولا سيما بالنظر إلى أن بعض الدول تعتزم نشر منظومات دفاعية جديدة مضادة للقذائف وتعزيز تحالفاتها مع دول أخرى تتضمن استراتيجياتها العسكرية الأسلحة النووية. وترفض كوبا النهج الانتقائي والمعايير المزدوجة التي تحاول بعض الدول فرضها على المجتمع الدولي في معالجة مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة وارتباطاتها بالإرهاب. وهذا النهج يركز بصورة مفرطة على منع الانتشار الأفقي، بينما يتجاهل مخاطر الانتشار الرأسي؛ ذلك أنه لا يمكن ضمان عدم وقوع الأسلحة النووية في أيدي الإرهابيين إلا عن طريق حظر تلك الأسلحة والقضاء عليها تماما.

٢ - ومضى قائلا إن كوبا برهنت على التزامها الراسخ بنظام عدم الانتشار بتقيُّدها تماما بالتزاماتها بموجب المعاهدة وعمليات التفتيش التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتقع على الدول الأعضاء في الوكالة مسؤولية كفالة احترام نظامها الأساسي، ومنع التدخل في أنشطتها، ولا سيما فيما يتعلق بعمليات التحقق، الأمر الذي يمكن أن يقوِّض فعاليتها ومصداقيتها. وأعرب عن قلقه إزاء قيام دول معينة بفرض تدابير أُحادية وتدخُّل مجلس الأمن في ممارسة الوكالة لولايتها: إذ إن الوكالة هي وحدها التي يمكنها أن تتحقق من التقيُّد باتفاقات الضمانات الخاصة بها.

٣ - واستطرد قائلا إن كوبا طرف في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتؤيد تنفيذ مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها. وتتقيَّد كوبا تقيُّدا صارما بالتزاماتها بموجب المادة ١٤ من معاهدة تلاتيلولكو بتقديم تقارير نصف سنوية إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتشارك مشاركة نشطة في تنفيذ تلك المعاهدة. كما تشارك كوبا في قاعدة بيانات الوكالة المتعلقة بالاتجار غير المشروع؛ ولم يبلَّغ عن حدوث أي حوادث تتعلق بالمواد النووية بالنسبة لكوبا. واختتم كلمته بقوله إنه يجب حل الشواغل المتعلقة بمنع الانتشار بالوسائل الدبلوماسية، كما يجب اتخاذ التدابير المتصلة بذلك في إطار القانون الدولي، والاتفاقيات ذات الصلة، وميثاق الأمم المتحدة.

٤ - **السيد إنخسيخان** (منغوليا): قال إنه من المهم اتخاذ تدابير عملية لتعزيز الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدور الهام الذي تقوم به في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك عن طريق توفير موارد وتكنولوجيا إضافية. والبروتوكولات الإضافية لاتفاقات الضمانات الشاملة مهمة للغاية حيث إنها توفر تأكيدات بأن المواد النووية المعلَنة لا يتم تحويلها عن الاستخدامات السلمية، وأنه لا توجد أية مواد نووية أو أنشطة نووية غير معلنة في أي دولة. ودعا الدول التي لم تصدِّق بعد على هذه الاتفاقات والبروتوكولات أن تفعل ذلك دون إبطاء.

٥ - واستطرد قائلا إن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تساعد بدرجة كبيرة في الترويج لإخلاء العالم من الأسلحة النووية. لذلك أعرب عن ترحيبه بالمعاهدات التي عُقدت مؤخرا بشأن هذه المناطق وما أعلنته حكومة الولايات المتحدة من اعتزامها التصديق على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، فضلا عن نتائج المؤتمر الثاني للمناطق الخالية من الأسلحة النووية ومنغوليا الذي عُقد في نيسان/أبريل ٢٠١٠. وبينما يحظى وضع منغوليا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية مكوَّنة من دولة واحدة بدعم دولي واسع النطاق، فإنه يلزم إضفاء طابع مؤسسي على ذلك الوضع مع كل من الاتحاد الروسي والصين بغية الحصول على تعهُّد منهما باحترامه. وأعرب عن أمله في ألا تقتصر الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الحالي على مجرد الاعتراف بوضع منغوليا وتأكيده، بل الإعراب عن دعم سياستها الرامية إلى إضفاء طابع مؤسسي على وضعها بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية في المستقبل القريب. واختتم كلمته بقوله إنه ينبغي أن تتضمن أولويات المؤتمر أيضا وضع توصيات عملية لتنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتُّخذ في المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥.

٦ - **السيد فان دِن إيسِل** (هولندا): قال إنه في حين تؤيد حكومته حق الدول الأطراف في تطوير استخدامات سلمية للطاقة النووية، فإنه من الضروري كفالة أن يفي ذلك التطوير بالاشتراطات اللازمة لمنع الانتشار. وتُعدّ الشفافية أمرا أساسيا لبناء الثقة في ذلك الصدد وينبغي أن تبرز أهميتها في الوثيقة الختامية للجنة. وعلاوة على ذلك، فإن اتفاقات الضمانات الشاملة، التي تُعدّ أساسية في التحقق من عدم تحويل المواد النووية المعلَنة، يلزم استكمالها ببروتوكولات إضافية للسماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتقديم تأكيدات موثوقة بشأن عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة. لذلك فإن وفده يود أن تتضمن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الحالي إشارة إلى البروتوكولات الإضافية.

٧ - وأضاف قائلا إن هولندا ملتزمة بالتمسك بأعلى معايير ضوابط التصدير، التي تُعدّ وسيلة مشروعة وضرورية ومستصوَبة لتنفيذ التزامات الدول الأطراف بموجب المادة الثالثة من المعاهدة، وبتحقيق الشفافية الكاملة في هذا الصدد. ومن المستصوب إجراء إصلاح مؤسسي هادف لعملية استعراض المعاهدة على النحو المبيَّن في ورقة العمل رقم ٤، حيث إنه يمكن أن يسهم في نهاية المطاف في إحراز تقدم بشأن المسائل الموضوعية المتعلقة بتنفيذ المعاهدة. وأعرب في نهاية كلمته عن ترحيب حكومته بالمبادرات التي اتُّخذت مؤخرا لمكافحة الإرهاب النووي بصورة أكثر فعالية وكذلك بإعلان إندونيسيا اعتزامها التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٨ - **السيد فاليرو بريسينيو** (فنزويلا - جمهورية - البوليفارية): قال إن وجود الأسلحة النووية يشكِّل أكبر تهديد على الإطلاق للسلام العالمي. وبالرغم من أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية قد بذلت جهودا لتعزيز نظام عدم الانتشار، بوسائل من بينها إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، فإنه ما زال هناك الكثير الذي يتعين عمله. وحث الدول الأطراف على الأخذ بعدد من التدابير في المؤتمر الاستعراضي الحالي لتعزيز كلٍّ من عدم الانتشار ونزع السلاح النووي: إذ يلزم أن تقوم الدول الحائزة للأسلحة النووية بسحب الإعلانات التفسيرية للبروتوكولات الإضافية ولمرفقات المعاهدات المنشِئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية؛ ويجب على الدول الأطراف أن تُعيد تأكيد أهمية إنشاء هذه المناطق على أساس الاتفاقات التي يتم التوصل إليها بحرية فيما بين الدول المعنية؛ ويجب على الدول الأطراف أن تؤكد من جديد الالتزامات التي قطعتها في المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥، ولا سيما القيام دون إبطاء بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، فضلا عن غيرها من أسلحة الدمار الشامل، في الشرق الأوسط.

٩ - ومضى قائلا إن الجهود المبذولة لمنع الانتشار، رأسيا وأفقيا على السواء، وجهود نزع السلاح، تشكل جزءا من عملية مترابطة يجب أن تشمل اعتماد تدابير محددة، أولا وقبل كل شيء من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بغية النهوض بأهداف المعاهدة. ويتعين على الدول الأطراف أن تتخذ إجراءات مشتركة لتعزيز نظام نزع السلاح النووي، فضلا عن تعزيز سلطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومصداقيتها. وأعرب عن قلقه إزاء اتخاذ أي مبادرة لمحاولة تجاهل أو نزع الشرعية عن النظام المتعدد الأطراف لنزع السلاح، الذي سبق التفاوض عليه في المنتديات المتعددة الأطراف ذات الصلة أو للسعي لتقويض الطابع التقني غير السياسي للمؤسسات التي أنشئت للتعامل مع ذلك النظام. وذكر أن حكومته تعارض الممارسات غير المستصوبة التي تنتهك مبدأ المساواة القانونية للدول.

فعلى سبيل المثال، يُتوقع من بعض الدول أن تتقيد بالتزامات غير مدرجة في أي اتفاق دولي، في حين يتم إعفاء دول أخرى من التزاماتها بموجب الاتفاقات الدولية القائمة.

١٠- وأكد من جديد الحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية دون تمييز، ولا سيما البلدان النامية التي تسعى إلى تنويع مصادر طاقتها وتحقيق الاستقلال التكنولوجي. وأي محاولة تُبذل لتقييد ذلك الحق تُقوض المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المعاهدة. ومن ثم، فإن فرض التزامات بالإضافة إلى الالتزامات التي تفرضها اتفاقات ضمانات الوكالة كشرط للتعاون التقني يقتضي إعادة تفسير المعاهدة والتزامات الدول بموجب المعاهدة.

١١ - **السيد كونغستاد** (النرويج): قال إن إيران تقع عليها مسؤولية استعادة مصداقيتها عن طريق التقيد بالمطالب الدولية بتعليق العناصر الحساسة من برنامجها النووي، وممارسة الشفافية الكاملة، والدخول في مفاوضات حقيقية بغية التوصل إلى نتيجة مقبولة لجميع الأطراف المعنية. غير أنه من المهم التأكيد على أنه ليس هناك مَن يحرم إيران من حقها في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية؛ بل إن النرويج قامت بتخصيص أموال لمشاريع الأمان النووي التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إيران. كذلك يلزم إعادة بدء العملية الدبلوماسية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل إعادة إخضاعها لسلطة نظام عدم الانتشار.

١٢ - واستطرد قائلا إنه يجب تزويد الوكالة الدولية للطاقة الذرية بما يلزمها من أدوات مالية وسياسية وقانونية لتمكينها من الاضطلاع بولايتها المتعلقة بالضمانات. وشدد على الدور الرئيسي الذي تقوم به الوكالة باعتبارها الحارس لنظام عدم الانتشار، فقال إن النرويج قد دأبت على الدعوة إلى تزويد الوكالة بموارد إضافية. ويجب على الدول الأطراف أن تتفق على نقطة مرجعية قياسية لنظام الضمانات، الذي ينبغي أن يكون في حدِّه الأدنى اتفاقا شاملا للضمانات وبروتوكولا إضافيا. والبروتوكولات الإضافية لا تمثل قيدا على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بإمكانية حصولها على التكنولوجيا والمعدات النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية، كما أنها تساعد على تعزيز الثقة الدولية وبالتالي تيسير التعاون النووي السلمي. وينبغي جعل البروتوكولات الإضافية ذات طابع عالمي كجزء من نظام الضمانات الدائم التطور: فهي الطريقة الوحيدة التي تتمكن بها أية دولة من الدول الأطراف من التأهل للضمانات المتكاملة، وهو ما ينبغي أن يصبح القاعدة في عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وينبغي للدول الأطراف أن تستطلع السُّبل التي يمكن للوكالة عن طريقها توسيع نطاق قدراتها على جمع البيانات، وتحديث مختبرها التحليلي للضمانات، وزيادة تعزيز

شبكتها من المختبرات المستقلة. كما أنه من المهم زيادة تعزيز التعاون في مجال الضمانات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والوكالة الدولية للطاقة الذرية وضمان إخضاع جميع الأنشطة النووية لإشراف الوكالة.

١٣ - واسترسل قائلا إن البدء المبكر لنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإجراء مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية هما أمران أساسيان لمنع كل من الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية. ومن شأن جعل المعاهدة الأولى ملزِمة قانونا لجميع البلدان في الشرق الأوسط وتعزيز الضمانات أن يسهم في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في تلك المنطقة. ورحب بتوافق الآراء الواسع النطاق بشأن الحاجة إلى زيادة تعزيز دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تأمين جميع المواد النووية الحساسة في غضون أربع سنوات، وفقا لما جاء في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمن النووي الذي عُقد مؤخرا في واشنطن العاصمة، وأشار إلى أن حكومته أعلنت تقديم مساهمة كبيرة في صندوق الأمن النووي التابع للوكالة. وردد الدعوة إلى انضمام جميع الدول إلى الاتفاقيات المتعددة الأطراف ذات الصلة وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) عن طريق إقرار وإنفاذ تشريعات وطنية ملائمة وشدد على أنه ينبغي في هذا الصدد الاعتراف بأهمية الرقابة على الصادرات. وقال إنه من الأمور المشجعة بوجه خاص أن يلاحَظ أن تحويل المفاعلات البحثية المدنية إلى يورانيوم منخفض التخصيب بدلا من اليورانيوم العالي التخصيب يكتسب زخما متجددا. واختتم كلمته بقوله إن التخلص من اليورانيوم العالي التخصيب في القطاع المدني من شأنه أن يزيد من تيسير تطوير الطاقة النووية بصورة آمنة ومأمونة وفقا للمادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار.

١٤ - **السيد القنَّاص** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إنه نظرا لأن التقيُّد بالمعاهدة على الصعيد العالمي يوفر أفضل وسيلة لمنع الانتشار النووي، فإنه ينبغي بذل قصارى الجهود لكفالة انضمام جميع الدول غير الأطراف في المعاهدة إليها بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية، بلا شروط ودون إبطاء، وإبرام اتفاقات ضمانات شاملة. والتعاون بين بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة وبعض الدول غير الأطراف يقوِّض أساس نظام عدم الانتشار وينبغي بالتالي حظره. وبالمثل، فإن محاولة أي بلد للانضمام إلى المعاهدة بوصفه دولة حائزة للأسلحة النووية من شأنه أن ينال من مصداقية النظام ويُعطي البلدان مبررا للانسحاب من المعاهدة.

١٥ - واستطرد قائلا إن نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية يمثل دعامة محورية لنظام عدم الانتشار النووي. وينبغي عدم تقويض أساس سلطة الوكالة بالنظر إلى ما تضطلع

به من دور هام في منع تحويل الطاقة النووية من الاستخدامات السلمية إلى الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. ويجب اتخاذ تدابير لحماية حقوق الدول الأطراف بموجب المعاهدة ومنع فرض أي قيود على ممارسة تلك الحقوق، وبصفة خاصة الحق غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

١٦ - ومضى قائلا إنه ينبغي تدعيم الضمانات المقدَّمة إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية؛ فالاتفاقات الطوعية وحدها ينبغي ألا تكون كافية في هذا الصدد. وقد آن الأوان لتوسيع نطاق ولاية الوكالة بحيث تشمل التحقق من وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها في مجال نزع السلاح، من خلال عقد اتفاقات مع الوكالة بهدف التثبُّت من التخفيضات المعلنة في الترسانات والمخزونات، وذلك بغية تعزيز مصداقية المعاهدة.

١٧ - وأعرب عن تأييده للجهود الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع مناطق العالم، فرحب بالتطورات التي حدثت مؤخرا والتي أسفرت عن بدء نفاذ معاهدة بليندابا والمعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى.

١٨ - وأردف قائلا إن مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ما انفكت تمثل مصدر قلق بالغ لبلدان المنطقة، ليس فقط بسبب ما تشكله الترسانة النووية الإسرائيلة من تهديد للسلم والأمن الإقليميين والدوليين، بل أيضا بسبب الإخفاق، لمدة ١٥ سنة حتى الآن، في تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتُّخذ في مؤتمر الاستعراض والتمديد لعام ١٩٩٥. وقد اعتُبر ذلك القرار عنصرا أساسيا في مجموعة المقررات التي أدت إلى التمديد اللانهائي للمعاهدة.

١٩ - ومضى قائلا إن المجموعة العربية قدمت عددا من ورقات العمل بشأن الموضوع، استنادا إلى القرارات التي اتخذتها جامعة الدول العربية في عدد من مؤتمرات القمة العربية، كان آخرها المؤتمر الذي عُقد في ليبيا في آذار/مارس ٢٠١٠. وأعرب عن أمله في أن يناقش مؤتمر الأطراف بموضوعية الأفكار والتدابير الواردة في الموقف العربي الموحَّد بشأن تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط، وأن تُدرَج تلك الأفكار والتدابير في وثيقته الختامية. ويجب حفز إسرائيل على الانضمام إلى المعاهدة بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية دون إبطاء وعلى إخضاع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وينبغي أن تقوم الوكالة بتنفيذ القرارات ذات الصلة، ولا سيما قرارها المتعلق بالقدرات النووية الإسرائيلية. ويجب أن تتعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية بألا تنقل إلى إسرائيل أية مواد نووية أو أن تساعدها في استخدام الطاقة النووية، سواء للأغراض السلمية أو الأغراض

العسكرية، عملا بأحكام المعاهدة ذات الصلة. كما يجب على الأمم المتحدة أن تعقد مؤتمرا، في غضون إطار زمني محدد، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وينبغي إنشاء لجنة دائمة تتألف من أعضاء مكتب المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ لمتابعة تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط وما جاء بالوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠.

٢٠ - وأضاف قائلا إن إجراء مناقشة موضوعية للخطوات العملية الملموسة التي يمكن اتخاذها لتنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط سيكون عاملا رئيسيا في تحديد نجاح المؤتمر الحالي. وعلاوة على ذلك، سيكون من غير المنطقي تعليق تنفيذ ذلك القرار على شروط أخرى قد يثبت استحالة الوفاء بها حتى في الأمد الطويل بسبب تعنت إسرائيل، وبالتالي إطالة أمد حالة الجمود الراهنة إلى ما لا نهاية. واختتم كلمته بقوله إن على المجتمع الدولي، وبخاصة الدول الأطراف الوديعة للمعاهدة، الذي اتخذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط، أن يضطلع بالمسؤولية وأن يعمل على تنفيذه.

٢١ - **السيد غارسيا موريتان** (الأرجنتين): قال إن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الحالي ينبغي أن تتضمن إشارة إلى قضايا عدم الانتشار الحالية التي أبدت الدول الأطراف إزاءها قلقها لأنها تمس النظام ككل. ونظام عدم الانتشار لا يقوم فحسب على أساس معاهدة عدم الانتشار ونظام الضمانات الذي أُنشئ بموجب اتفاقات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتفاقات الإقليمية، بل أيضا على أساس صكوك تكميلية، مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأعرب عن ترحيبه بإنفاذ الوكالة لنظام الضمانات الذي وضعته، والذي يُعَد أساسيا للتحقق من تقيُّد جميع الدول بالتزاماتها. كما ينبغي أن يساعد النظام على إنشاء إطار موثوق به لتطوير الطاقة النووية واستخدامها في الأغراض السلمية والتعاون الدولي في هذا الصدد. واستمرار فعالية الوكالة مرتبط بالاستخدام الملائم لمواردها في تطبيق نظام الضمانات. وبالرغم من أنه من المهم توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى أي حالة من حالات عدم التقيُّد تحددها الوكالة، فإن التدابير المتخذة للتعامل مع عدم تقيد دول معينة يجب أن يظل هو الاستثناء، وليس القاعدة. وقد أنشأت الأرجنتين والبرازيل الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر ومراقبة المواد النووية لمراقبة استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في البلدين.

٢٢ - وأردف قائلا إنه من المهم كفالة استمرار استرشاد الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أعمالها بالموضوعية والخبرة التقنية وعدم التمييز، وفوق كل ذلك، بالشفافية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تظل المبادئ مثل التعاون التقني وحماية التطوير الصناعي والتجاري

لاستخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية هي أساس نظام الضمانات الدولية. وشدَّد كذلك على أهمية اتباع سياسات مسؤولة فيما يتعلق بالصادرات النووية، بما في ذلك توفير مزيد من الشفافية بشأن ضوابط التصدير. بيد أنه ينبغي ألا تجور المبادرات ذات الصلة على حق الدول الأطراف المشروع في الاستفادة من استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. والأرجنتين عضو نشط في جميع النظم المعنية بضوابط التصدير والتي تسعى إلى كفالة ألا تُستخدم الطاقة النووية إلا في الأغراض السلمية. واختتم كلمته بقوله إن تقيُّد جميع الدول الأطراف تقيُّدا تاما بالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في عدم الانتشار وفي مكافحة الإرهاب.

٢٣ - **السيد داي هواشِينغ** (الصين): قال إن منع انتشار الأسلحة النووية يُعَد خطوة ضرورية نحو الحظر الكامل للأسلحة النووية والمحافظة على السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وينبغي لجميع الدول أن تؤسس عقيدتها الأمنية على الثقة والمنفعة المتبادَلين، والمساواة والتنسيق من أجل تهيئة بيئة دولية تقوم على السلم والاستقرار.

٢٤ - واسترسل قائلا إنه ينبغي أن تكون النُّهج المتبعة في معالجة قضايا الانتشار النووي متعددة الأطراف، وأن تعمل من خلال الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية التي تكون المشاركة فيها عالمية وعملية صنع القرار فيها ديمقراطية وأن تنأى عن اتباع معايير مزدوجة وأسلوب برغماتي. وينبغي تقوية النظام الدولي لمنع الانتشار عن طريق تعزيز عالمية المعاهدة وسلطتها وفعاليتها. ويُعَد نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية عنصرا رئيسيا في المحافظة على فعالية النظام الدولي لمنع الانتشار، الذي يقضي بأن يكون اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة وبروتوكوله الإضافي عالميْ الطابع، وأن تقوم الدول باتخاذ إجراءات لتنفيذ قراريْ مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٨٨٧ (٢٠٠٩) تنفيذا صارما. وينبغي معالجة القضايا النووية الإقليمية بالوسائل السلمية والدبلوماسية، دون فرض جزاءات أو استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. وينبغي ألا تنتقص جهود منع الانتشار النووي من الحق المشروع في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وإن كان ينبغي منع البلدان من القيام بأنشطة تؤدي إلى الانتشار تحت ستار الاستخدامات السلمية.

٢٥ - واستطرد قائلا إن الصين تفي تماما بالتزاماتها الدولية المتعلقة بمنع الانتشار ووضعت ونفَّذت مجموعة شاملة من القوانين والأنظمة لمراقبة الصادرات. كما التزمت بتشجيع المبادلات والتعاون في هذا المجال على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي. وترى الصين أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل على إيجاد حلول سلمية للقضايا النووية الإقليمية من خلال الحوار والمفاوضات. وهذا ينطبق على كل من القضية النووية في شبه الجزيرة الكورية

والقضية النووية الإيرانية. ووجَّه الانتباه في هذا الصدد إلى ورقتيْ العمل المقدمتين من الصين بشأن منع الانتشار والمناطق الخالية من الأسلحة النووية (NPT/CONF.2010/WP.64 و 67).

٢٦ - **السيد كِيم بونغ – هيون** (جمهورية كوريا): قال إن معاهدة عدم الانتشار تواجه تحديات غير مسبوقة، يتعلق أخطرها بمنع الانتشار. ويمثِّل برنامج التطوير النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تهديدا خطيرا للسلم والأمن الإقليميين والنظام الدولي لمنع الانتشار. وهذا البلد هو الدولة الطرف الوحيدة التي انسحبت من المعاهدة، وقامت بعد ذلك بإجراء عدد من التجارب النووية. وكان رد فعل المجتمع الدولي على هذا التحدي حازما، سواء من خلال مجلس الأمن أو في المحادثات السداسية الأطراف. وسعت جمهورية كوريا إلى حل المشكلة النووية في شبه الجزيرة الكورية عن طريق مبادرة ''الصفقة الكبرى''، التي تهدف إلى إقناع جارتها الشمالية بالامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتخلي عن أسلحتها النووية، والعودة إلى المعاهدة.

٢٧ - واستطرد قائلا إن البرنامج النووي الإيراني يشكل تحديا مماثلا للمعاهدة، ولا سيما منذ إفصاح جمهورية إيران الإسلامية عن عدد من الأنشطة النووية التي لم يُكشف عنها في السابق. وفي حين تؤيد جمهورية كوريا بحزم حق الدول الأطراف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، فإن رفض إيران للتعاون بشكل كامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولفتح أنشطتها للتحقق الدولي يقوض ثقة المجتمع الدولي في امتثالها لالتزاماتها الدولية. ويتمثل أحد دواعي القلق الرئيسية في البرنامج الإيراني لتخصيب اليورانيوم، وهو يمثل مشكلة يمكن معالجتها عن طريق تزويد ذلك البلد بما يلزمه من وقود المفاعلات من مصادر متعددة الأطراف خاضعة للأنظمة ذات الصلة.

٢٨ - واسترسل قائلا إنه يلزم زيادة تعزيز نظام ضمانات الوكالة بالنظر إلى تنامي عدد الدول التي تتطلع إلى استخدام الطاقة النووية لتلبية احتياجاتها المتزايدة من الطاقة. وتؤيد جمهورية كوريا تأييدا قويا تحقيق عالمية اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي بوصفهما معيار التحقق الجديد. ويحث وفده جميع الدول على التصديق على كلا الصكين في أسرع وقت ممكن.

٢٩ - وأعرب عن ترحيب جمهورية كوريا ببدء نفاذ المعاهدة المنشئة لمنطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وفي هذا الصدد، حث المناطق الأخرى على اعتماد البروتوكول الإضافي بوصفه معيار الضمانات الرئيسي ودعا البلدان الأعضاء إلى النظر في التصديق على بروتوكول الكميات الصغيرة.

٣٠ - ومضى قائلا إن جمهورية كوريا تشارك في نطاق من الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب النووي ومنع انتشار المواد النووية الحساسة، بما في ذلك الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل التابعة لمجموعة الثماني والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. وقد رحب بلده بمؤتمر قمة الأمن النووي الذي عُقد في واشنطن العاصمة، في نيسان/أبريل ٢٠١٠، والذي وضع أساسا جديدا للتعاون النووي في مجال الأمن النووي. وهو يؤيد تماما المبادئ والمبادئ التوجيهية المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، التي اعتُمدت في دورة عام ١٩٩٩ لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح ويرحب بالخطط التي أعلنتها الولايات المتحدة مؤخرا للتصديق على بروتوكوليْ المعاهدتين المنشئتين للمنطقتين الخاليتين من الأسلحة النووية في أفريقيا وجنوب المحيط الهادئ. واختتم كلمته بقوله إن بلده يؤيد أيضا القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتُّخذ في المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ ودعوته إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط.

٣١ - **السيد بلعورة** (الجزائر): قال إن الدعائم الثلاث التي تقوم عليها المعاهدة يكمل بعضها بعضا وإن المحاولات الرامية إلى جعل دعامة منها تسود على الدعامتين الأخريين من شأنها أن تنال من سلامة المعاهدة ومصداقيتها وفعاليتها. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بنزع السلاح بموجب المادة السادسة من المعاهدة، الأمر الذي من شأنه أن يساعد في تعزيز عدم الانتشار.

٣٢ - ومضى قائلا إن الجزائر تدعو إلى التنفيذ الصارم للمعاهدة، حيث إنه لا يمكن ضمان نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين إلا في إطار معاهدة عدم الانتشار. والوكالة الدولية للطاقة الذرية هي المؤسسة المنوط بها رصد وإنفاذ التقيُّد بالمعاهدة، ويجب تزويدها بما يلزمها من مواد وسلطة للتعامل مع جميع حالات عدم الانتشار. وتدعو الجزائر إلى تحقيق عالمية المعاهدة، وهو ما يقتضي انضمام جميع الدول المتبقية بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية. وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وفقا للمادة السابعة من المعاهدة يُسهم كذلك في تعزيزها. وحث الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على التصديق على المعاهدات المنشئة لهذه المناطق. وفي هذا الصدد، لا بد من الإشارة إلى أن القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتُّخذ في المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ والذي يتضمن نصا يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لا يزال حبرا على ورق. وقد كان ذلك القرار جزءا من الصفقة التي تم التوصل إليها في مؤتمر عام ١٩٩٥ من أجل الحصول على الموافقة على تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى. ومن الضروري أن تُخضع إسرائيل مرافقها وأنشطتها النووية لضمانات الوكالة وعمليات التفتيش التي تقوم بها، وفقا

لما يطالب به القرار الصادر في عام ١٩٩٥. واختتم كلمته بقوله إن الجزائر قدمت مجموعة من المقترحات العملية إلى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ بهدف كفالة تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ وأعرب عن أمله في أن يعتمد المؤتمر تلك المقترحات وأن يُنشئ الجهاز اللازم لتنفيذها.

دور المعاهدة في تعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية ودور نزع السلاح النووي في تعزيز السلام والأمن الدوليين، والتدابير الرامية إلى تعزيز تنفيذ المعاهدة وتحقيق عالميتها

٣٣ - **السيد غرينيوس** (كندا): قال إنه يود أن يتطرق إلى بعض المسائل المؤسسية المتصلة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأشار إلى أن الأمين العام ذكر في افتتاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ أن تنفيذ المعاهدة يمكن أن يفيد من زيادة الطابع المنهجي لتقديم التقارير الوطنية وتحسين الدعم الموضوعي والتنظيمي، وأن المشاركين قد يودون النظر في السبل التي يمكن لإنشاء هيكلٍ صغير دائم أن يساعد في هذا الصدد، مبيِّنا أن الافتقار إلى وجود أداة فعالة للتعامل مع حالات عدم التقيد يمثل نقصا مؤسسيا مهما، فذكر أن المعاهدة، على عكس معاهدتيْ الأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية، لا يتوفر لها أي دعم مؤسسي. وهناك بعض أوجه القصور في عملية الاستعراض، كما يمكن ملاحظته من إخفاق المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ وغياب ردٍّ فعال على انسحاب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من المعاهدة. وتدرك كندا أن ثمة حاجة إلى توفُّر الإرادة السياسية لتفعيل عملية الاستعراض. فهدفها النهائي هو إحراز تقدم بشأن المسائل الموضوعية التي تواجه المعاهدة. ووجَّه انتباه المشاركين إلى ورقة عمل مقدمة من كندا و ١٦ دولة أخرى بشأن زيادة تعزيز عملية الاستعراض (NPT/CONF.2010/WP.4)، طُرحت فيها ثلاثة اقتراحات وبعض المقررات المصاحبة لكل اقتراح. وتشمل الاقتراحات اتخاذ ترتيبات لعقد اجتماعات سنوية أقصر ولكن أكثر تواترا، بما في ذلك عقد اجتماعات استثنائية، يمكن أن تتخذ مقررات ذات طابع إجرائي وموضوعي على السواء، مشكِّلة ''دائرة للرؤساء'' تضم الرؤساء السابقين والحاليين والمقبلين لزيادة دعم عمل المعاهدة خلال الاجتماعات وفيما بينها، وتعزيز القدرة الإدارية للعملية الاستعراضية بوحدة دعم صغيرة.

٣٤ - **السيد سلطانيه** (جمهورية إيران الإسلامية): تساءل عما إذا كانت النقاط التي أثارها ممثل كندا تتصل ببند جدول الأعمال وما إذا كان ينبغي طرحها في هيئة فرعية أخرى.

٣٥ - **الرئيس**: ذكر أنه تقرر في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية في عام ٢٠٠٩ أن تُناقَش المسائل المؤسسية في اللجنة الرئيسية الثانية في إطار البند الحالي من جدول الأعمال.

٣٦ - **السيد سلطانيه** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه ما زال يتساءل عن علاقة تلك القضايا بجدول أعمال اللجنة وإنه باستطاعة اللجنة أن تلغي المقرر المتعلق بإدراجها.

٣٧ - **الرئيس:** أشار إلى أن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، أكد المقرر المعني في اجتماعه المعقود على هيئة جلسة عامة أثناء الأسبوع الافتتاحي، ويمكن الاطلاع عليه في الوثيقة NPT/CONF.2010/1 في نهاية المرفق الخامس.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.

NPT/CONF.2010/MC.II/SR.3

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

8 July 2010
Arabic
Original: English

اللجنة الرئيسية الثانية

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٢ أيار/مايو ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد يلشينكو . . . . . (أوكرانيا)

المحتويات

تبادل عام للآراء (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب أن تقدَّم التصويبات بإحدى لغات العمل في مذكرة وتُدرَج في نسخة من المحضر. ويجب أن ترسل التصويبات في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

سيصدر أي تصويب لمحضر هذه الجلسة وأية جلسات أخرى في وثيقة تصويب.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

تبادل عام للآراء (تابع)

١ - **السيد بدورة** (لبنان): قال، متحدثا باسم مجموعة الدول العربية ومشيرا إلى ورقة العمل (NPT/CONF.2010/WP.29)، إن القرار المتعلق بالشرق الأوسط، والمعتمد في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥، كان واحدا من العناصر الأساسية التي جعلت من الممكن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى دون تصويت. وبعد مرور خمس عشرة سنة، لم يضرّ فشل تنفيذ القرار بمصداقية جميع القرارات التي اعتمدها المؤتمر فحسب بل أضر أيضا بالمعاهدة نفسها. فقد ذكرت الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ أن قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط لا يزال ساري المفعول حتى يتم تحقيق أهدافه، ودعا إسرائيل إلى الانضمام إلى المعاهدة وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة لوكالة الطاقة الدولية للطاقة الذرية.

٢ - وفي جلسات اللجنة التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠١٠، قدمت الدول العربية ورقات عمل وردت فيها مواقفها بخصوص تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط. ويهدد رفض إسرائيل المستمر الانضمام إلى المعاهدة، وتحدّيها للقرارات ذات الصلة سلامة وأمن الدول العربية، وكلها أطراف في المعاهدة، وسلامة وأمن المنطقة ككل، مما يزرع الشك في قدرة المعاهدة على توفير الأمن، الأمر الذي يمكن أن يؤدي بالدول العربية إلى إعادة النظر في النهج الذي تتبعه إزاء هذا الموضوع.

٣ - وقال، مشددا على ضرورة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، إن المجموعة العربية تدعو مجلس الأمن إلى ممارسة ضغط حقيقي على إسرائيل للامتثال إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتصر المجموعة أيضا على إنشاء هيئة فرعية في إطار اللجنة الرئيسية الثانية لتناول هذه المسألة وتحديد آلية للمتابعة.

٤ - وفي ضوء هذه الاعتبارات، تحث الدول العربية مؤتمر عام ٢٠١٠ على اعتماد قرارات من أجل التأكيد على أن وجود أي أسلحة نووية في الشرق الأوسط يشكل تهديدا للسلام والأمن الإقليميين والدوليين؛ وتكرر دعوة إسرائيل إلى الانضمام بدون تأخير إلى المعاهدة كدولة غير حائزة للأسلحة النووية، وإخضاع جميع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وتؤكد أن الدول الحائزة للأسلحة النووية ينبغي أن تمتنع عن نقل أي أسلحة نووية إلى إسرائيل أو أي أجهزة تدميرية نووية أخرى، أو مساعدتها على الحصول هذه الأسلحة أو تطويرها؛ وتشدد على أن جميع الدول الأطراف في المعاهدة ينبغي أن تعلن التزامها بعدم التعاون مع إسرائيل في المجال النووي؛ وتدعو الأمم المتحدة إلى عقد

مؤتمر دولي يهدف حقا، في إطار زمني محدد، إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط تنفيذا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛ وتطلب من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إعداد الوثائق المرجعية اللازمة، وإنشاء لجنة دائمة تتألف من أعضاء مكتب المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ تقتصر ولايتها على متابعة ورصد تنفيذ الدول الأطراف قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، والوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، وتقديم تقرير شامل عن ذلك إلى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ وإلى دورات اللجنة التحضيرية؛ وتوجه طلبا إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة لتعميم تقارير الدول الأطراف لكي ينظر فيها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ ودورات اللجنة التحضيرية؛ وتؤكد للوكالة الدولية للطاقة الذرية أنه ينبغي تنفيذ قراراتها ذات الصلة، بما في ذلك القرار المتعلق بالقدرات النووية الإسرائيلية (GC(53)/RES/17)، وأنه ينبغي تقديم تقارير مرحلية عن عملية التنفيذ إلى مجلس محافظي الوكالة والمؤتمر العام.

٥ - وقال متحدثا بوصفه ممثل لبنان، إن معاهدة عدم الانتشار لعبت دورا محوريا في احتواء الانتشار النووي، إلا أنها لم تمنع بعض البلدان من الحصول على أسلحة نووية. وعلاوة على ذلك، لم تكن كافية فيما يتعلق بتعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية بنزع سلاحها.

٦ - وأضاف أنه يجب على المشاركين في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ زيادة جهودهم على عدة جبهات متوازية: يجب أن يكون الانضمام إلى المعاهدة عالميا؛ ويجب تنفيذ قرارات المؤتمر الاستعراضي ولا سيما قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط تنفيذا كاملا؛ ويجب على كل الدول أن تبرم اتفاقات ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية، كما أن المعاهدات المنشِئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية مهمة من حيث إحراز تقدم في مجال عدم الانتشار؛ وينبغي السعي إلى بذل جهود ترمي إلى إبرام صك عالمي ملزم قانونا وغير مشروط بشأن تقديم ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية؛ ويجب ألا تعرقل المشاغل والجهود في مجال عدم الانتشار، وإن كانت على قدر كبير من الأهمية، التعاون النووي الدولي، لا سيما مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة، ولا ينبغي كذلك أن تمس حق جميع الأطراف في المعاهدة غير القابل للتصرف في إجراء أبحاث في مجال الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية بدون تمييز؛ وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة أن تتقيد على نحو كامل بالمادتين الأولى والثالثة من المعاهدة.

٧ - **السيد السديري** (المملكة العربية السعودية): قال، في معرض تلخيصه للنقاط البارزة الواردة في ورقة العمل التي قدمتها مجموعة الدول العربية (NPT/CONF.2010/WP.29)، إن بلده يشعر بقلق بالغ بسبب فشل تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط، بعد مرور خمس عشرة سنة على اعتماده في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥. وتؤكد المملكة العربية السعودية أيضا على ضرورة تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠، وتشير إلى أن رفض إسرائيل المستمر الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة يشكل تهديدا لأمن المنطقة ككل واستقرارها، وهو وضع قد يدفع الدول العربية، وكلها أطراف في المعاهدة، إلى إعادة النظر في النهج الذي ستتبعه إزاء هذه المسألة. ومن شأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط أن يعزز نظام عدم الانتشار ويشكل خطوة إلى الأمام نحو تحقيق شمولية المعاهدة في المنطقة. وعليه ينبغي لمجلس الأمن أن يضغط على إسرائيل لإرغامها على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي تدعو إلى إنشاء مثل هذه المنطقة. ويؤمل أن القرارات المعتمدة في مؤتمر عام ٢٠١٠ ستعكس التوصيات الواردة في ورقة العمل التي قدمتها الدول العربية.

٨ - **السيد ريابتسيف** (أوكرانيا): قال إنه يجب على جميع الدول أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار، بما في ذلك اتفاقات الضمانات التي أبرمتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتؤيد أوكرانيا تأييدا كاملا جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية الرامية إلى تسوية المسائل المتعلقة بتنفيذ الضمانات والمرتبطة باتفاقات الضمانات التي أبرمتها مع الدول. ومن الأهمية بمكان أن تقبل الدول اتفاقا للضمانات الشاملة مع بروتوكول إضافي، بحيث تستطيع الوكالة تقديم ضمانات تتسم بالمصداقية فيما يتعلق بعدم تحويل المواد النووية المعلنة وعدم وجود مواد نووية أو أنشطة نووية غير معلنة.

٩ - وأضاف أن أوكرانيا تدعو إلى إنشاء مناطق خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، لا سيما في مناطق التوتر وفي الشرق الأوسط بصفة خاصة. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، تدعو جميع الأطراف المعنية إلى اتخاذ الخطوات العملية والعاجلة اللازمة للتنفيذ الكامل للقرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمده المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥.

١٠ - ومضى يقول إن أوكرانيا ترحب بالتصديق الأخير على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بيليندابا)، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، وتشكل المعاهدتان خطوة هامة نحو تعزيز نظام عدم الانتشار النووي، ومكافحة الإرهاب الدولي، ومنع الموارد والتكنولوجيات النووية من الوقوع في أيدي جهات من غير الدول.

١١ - **السيد كوشينوف** (الاتحاد الروسي): قال، في معرض إشارته إلى المادة الثالثة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إن تنفيذ الوكالة الدولية للطاقة الذرية للضمانات شرط مسبق أساسي للتعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وعلاوة على ذلك، يجب التوقيع على بروتوكولات إضافية تساعد على الكشف عن أنشطة غير معلنة محتملة، كما ينبغي لجميع الدول التصديق عليها بأسرع وقت ممكن، وينبغي أن يكون ذلك أيضا أحد المعايير المستخدمة في اتخاذ القرارات بشأن الصادرات النووية. والاتحاد الروسي مستعد بالفعل لجعل وجود بروتوكول إضافي أحد شروط نقل التكنولوجيا والمعدات النووية الحساسة. وينبغي أن تتضمن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ توصيات من هذا النوع.

١٢ - وأضاف أن للبلدان الحق في استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية، شريطة أن تفي بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، وتمتثل لاتفاقات الضمانات التي أبرمتها مع الوكالة. وفيما يتعلق بالبرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية، قال إنه يدعو المجتمع الدولي إلى البحث عن حل سياسي ودبلوماسي للأزمة الحالية، ويحث إيران على إظهار حسن النية اللازمة لاستعادة الثقة في الطبيعة السلمية لبرنامجها النووي، بما في ذلك الامتثال إلى القرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن للأمم المتحدة ومجلس محافظي الوكالة.

١٣ - ومضى يقول إن الاتحاد الروسي يدعم الجهود التي تبذلها الوكالة لتعزيز فعالية ضماناتها، بما في ذلك ما يتعلق بجوانبها القانونية والتنظيمية والتقنية. وقدم الاتحاد الروسي لمدة ٢٦ سنة، من خلال برنامجه الوطني، الدعم التقني لنظام الضمانات الذي وضعته الوكالة، ويقوم هذا البرنامج في جملة أمور بتحليل العينات البيئية في المختبرات الروسية، وتدريب المفتشين والعاملين على تقنيات الحصر والمراقبة في المؤسسات المتخصصة الروسية، وتطوير تكنولوجيات جديدة للكشف عن الأنشطة النووية غير المعلنة.

١٤ - وأضاف أن وفده يؤيد أيضا الأنشطة التي تقوم بها مجموعة مورّدي المواد النووية ولجنة زانغر. فقد تبين من أنشطتهما أنه مما يمكن عمله اتخاذ إجراء متفق عليه لنقل المواد المراقبة دون الحد من الحق في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وقال إنه من الأمور المستصوبة التطبيق الشامل لقوائمهما المؤلفة من المواد المراقبة على الصادرات والمشاريع النووية لغرض التعاون على استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ويعتمد نظام رقابة الصادرات في الاتحاد الروسي على قوائم المواد الخاضعة للرقابة وعلى أنظمة التصدير التي أعدتها الهيئتان.

١٥ - وقال إنه ينبغي لجميع البلدان تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لمنع وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي جهات من غير الدول ولا سيما الإرهابيين. وسهلت الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر القمة للأمن النووي المنعقد مؤخرا في واشنطن العاصمة إحراز مزيد من التقدم في هذا المجال.

١٦ - وأضاف أن الاتحاد الروسي يتعاون على نحو نشط مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية. وفي هذا الصدد، تؤكد حكومته على أهمية الجهود التي تبذلها الوكالة بصورة منتظمة من أجل تعزيز نظام الحماية المادية الدولي، وترحب بالتنفيذ الناجح لخطة الأمن النووي التي وضعتها الوكالة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩؛ وتقدم حكومته بانتظام معلومات إلى الوكالة لإدراجها في قاعدة بياناتها المتعلقة بالاتجار غير المشروع؛ وسوف تقدم في عام ٢٠١٠ تبرعات إلى صندوق الأمن النووي للوكالة بهدف زيادة تعزيز نظام الأمن النووي؛ وتحث جميع الدول على التوقيع والتصديق على تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية بأسرع وقت ممكن.

١٧ - ومضى يقول إن الاتحاد الروسي يؤيد برنامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية الرامي إلى خفض مستوى الوقود النووي المخصب المستخدم في مفاعلات البحوث في الدول الأعضاء في الوكالة إلى أقل من ٢٠ في المائة. وإن النجاح الذي تم إحرازه حتى الآن هو موضع ترحيب، إلا أنه لم يتم بعد تحويل أقوى مفاعلات البحوث التي تستخدم أكبر كميات من الوقود العالي التخصيب إلى مفاعلات تستخدم يورانيوم منخفض التخصيب.

١٨ - وأخيرا قال إن وفده يرحب بالتقدم الذي أحرزته المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي التي أطلقها رئيسا الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٦. والمبادرة العالمية التي تنتسب إليها في الوقت الراهن ٧٩ من الدول الأعضاء هي نموذج إيجابي للجهود الدولية المبذولة لمكافحة التهديدات والتحديات الجديدة. ويعلق الاتحاد الروسي أهمية كبيرة على الاجتماع العام السادس المقبل للمبادرة العالمية المقرر عقده في أبو ظبي في حزيران/يونيه ٢٠١٠.

١٩ - **السيد لوبير** (سويسرا): قال إن بلده يتوقع إدراج أربعة عناصر في الوثيقة الختامية في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. العنصر الأول عبارة عن نداء موجه إلى جميع الدول التي لم تنفذ بعد اتفاقا للضمانات الشاملة مع الوكالة لكي تفعل ذلك بأسرع وقت ممكن. وتنفيذ اتفاق الضمانات الشاملة هو التزام بموجب الفقرة ١ من المادة الثالثة من معاهدة عدم الانتشار، وهو التزام لم تف به بعد حوالي ٢٠ دولة. والعنصر الثاني عبارة عن طلب موجه إلى الوكالة الدولية لتنظيم مناقشات من أجل تحديد حوافز للدول لكي تنفذ بروتوكولا

إضافيا فضلا عن الضمانات المتكاملة، بما في ذلك خفض تكاليف التحقق. ومن شأن هذا النهج تيسير المناقشات حول البروتوكول الإضافي النموذجي واحتمال اعتباره عنصرا رئيسيا في المعيار القياسي الجديد للضمانات. والعنصر الثالث يتمثل في اعتماد عملية لتنفيذ إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، عملا بالقرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمده المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥. والعنصر الرابع يتمثل في التزام جميع الدول الأطراف بالبحث عن طرق لجذب الدول غير الأعضاء في المعاهدة لتقترب أكثر من نظام عدم الانتشار دون تقويض مبادئ المعاهدة. وتتحمل هذه الدول نفس مسؤوليات الدول الأطراف عن الاستقرار العالمي. ومن ثم فإن توجيه طلب إليها لكي تدرج قواعد نظام عدم الانتشار في ممارساتها أمر مشروع. ومن شأن بدء مفاوضات حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أن تكون وسيلة مفيدة لزيادة إشراك الدول غير الأعضاء في المعاهدة في الجهود المبذولة في مجال عدم الانتشار.

٢٠ - وأضاف أن سويسرا تأمل أن تتناول الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي التعزيز المؤسسي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتحقيقا لهذه الغاية، انضمت إلى عدد من الدول الأخرى في تقديم ورقة العمل رقم ٤ (NPT/CONF.2010/WP.4)، التي تتوخى عقد اجتماعات سنوية مع القوى صاحبة القرارات، وإنشاء وحدة لدعم المعاهدة.

٢١ - **السيد أسكاروف** (أوزبكستان): قال إنه من مصلحة جميع البلدان تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تشكل حجر الزاوية للأمن الدولي، وإن للمحافظة على التوازن بين ركائزها الثلاث أهمية أكثر من أي وقت مضى.

٢٢ - وإزاء هذه الخلفية، قال إنه يرحب بالتوقيع على معاهدة جديدة بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، وأثنى على ما للجهود التي بذلها مؤتمر القمة للأمن النووي المنعقد مؤخرا في واشنطن العاصمة في مجال عدم الانتشار من مساهمة بنّاءة.

٢٣ - وأضاف أن وفده يود بصفة خاصة أن يشير إلى أن المؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقِّعة عليها ومنغوليا المنعقد مؤخرا في نيويورك أكد من جديد أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، ساهمت مساهمة رئيسية في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار، وفي عملية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وفي الأمن الإقليمي والدولي، وعليه يجب على المجتمع الدولي ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية توفير الدعم الملائم لتسهيل الجهود التي تبذلها الدول الأطراف في المعاهدات التي أنشأت هذه المناطق.

٢٤ - وفي هذا السياق، قال إنه يرحب بقرار حكومة الولايات المتحدة السعي للحصول على موافقة مجلس الشيوخ للتصديق على البروتوكولات التي تنص على مشاركة الولايات المتحدة في المناطق الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا وجنوب المحيط الهادئ، فضلا عن استعدادها للتشاور مع الأطراف في المناطق الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا بهدف التوقيع والتصديق على بروتوكولات هذه المعاهدات. ومع ذلك، يتعين على جميع أصحاب المصلحة بذل مزيد من الجهود لتنفيذ قرار عام ١٩٥٥ المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٢٥ - وأخيرا حث المشاركين في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ على تأييد ورقة العمل المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والمقدمة من جمهورية كازاخستان، وجمهورية قيرغيزستان، وجمهورية طاجيكستان، وتركمانستان، وجمهورية أوزبكستان (NPT/CONF.2010/WP.54).

٢٦ - **السيدة ميشار** (ماليزيا): دعت، في معرض تأكيد التزام بلدها بعدم الانتشار وتأكيد الدور المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الضمانات النووية وأنشطة التحقق، جميع الدول إلى الالتزام بتطبيق اتفاقات الضمانات؛ وممارسة شفافية كاملة في برامجها النووية التي ينبغي أن تخضع للضمانات الشاملة وللبروتوكولات الإضافية التي وضعتها الوكالة الدولية؛ والامتثال الكامل لأحكام معاهدة عدم الانتشار. ومن شأن تلك التدابير وحدها أن تقدم للمجتمع الدولي تأكيدات تتسم بالمصداقية فيما يتعلق بالطبيعة السلمية لجميع البرامج النووية. وفي هذا الصدد، ينبغي توفير الموارد اللازمة للوكالة الدولية لكي تضطلع بولايتها بطريقة فعالة ومهنية. ويتعين أيضا على الوكالة تعزيز القواعد والطرائق التي تنظم سرية المعلومات المتصلة بالضمانات.

٢٧ - وأضافت أن ماليزيا بصفة خاصة تود أن تُعرب عن تأييدها لمشروع الوكالة الدولية المعنون ''تعزيز قدرات الخدمات التحليلية للضمانات'' ولإضافة مختبرات جديدة معتمدة إلى شبكة المختبرات التحليلية التابعة للوكالة لتدارك التأخير في أخذ العينات. وفي هذا الصدد، يسرها أن تعلن أن ماليزيا في سبيل إنشاء مختبرها البيئي لأخذ العينات ويؤمل أن يكون هذا المختبر في يوم ما جزءا من شبكة المختبرات التحليلية للوكالة.

٢٨ - ومضت تقول إن ماليزيا بوصفها بلدا ملتزما بالوفاء بتعهداته في مجال الضمانات بشكل كامل، ترحب بعمليات التفتيش المتعلقة بالضمانات في مرفقها الوحيد الذي يحتوي على مفاعل للبحوث. وبالإضافة إلى ذلك، تعهدًا منها بضمان الشفافية، تواصل قبول دخول

المفتشين المسؤولين عن الضمانات في الوكالة إلى أماكن تتجاوز المناطق المحددة التي يتم فيها قياس المواد النووية في المرفق.

٢٩ - وقالت إن ماليزيا، التي أحاطت علما بجهود الوكالة الرامية إلى تحسين السلامة النووية في كل أنحاء العالم، دعت إلى مزيد من التعاون الدولي في التعامل مع المواد النووية والإشعاعية نظرا للطبيعة العابرة للحدود للمخاطر المحتملة. ودعت أيضا تلك الدول التي لم توقع بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي صدقت عليها ماليزيا في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى أن تفعل ذلك.

٣٠ - **السيد عباس** (العراق): قال إنه تم إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وتسهيل تبادل المعلومات والتكنولوجيا العلمية ذات الصلة بين الدول الأطراف في المعاهدة، الأمر الذي من شأنه أن يساهم مساهمة كبيرة في تقدم البشرية وسد الفجوة العلمية والتكنولوجية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. غير أن البرامج النووية السلمية عانت من ثقل قيود وشروط لا مبرر لها تتعارض مع نص وروح المعاهدة، مما حال دون قيام الوكالة بالاضطلاع بولايتها.

٣١ - وفي معرض إشارته إلى ورقات العمل التي قدمها العراق في هذا المؤتمر (NPT/CONF.2010/WP.57-59)، والتي يأمل وفده إدراج مضمونها في نتائج مؤتمر عام ٢٠١٠، دعا الوكالة الدولية إلى تكثيف جهودها لمساعدة الدول الأطراف على تطوير تطبيقات سلمية للطاقة النووية وتسهيل نقل التكنولوجيا النووية إلى الدول النامية، لا سيما من خلال برنامج التعاون التقني الذي وضعته. والوكالة الدولية في وضع مثالي يسمح لها بضمان الطبيعة السلمية للبرامج النووية؛ وينبغي أن يكون من الممكن، ضمن إطار الوكالة الدولية، وضع آلية مقبولة وغير تمييزية من أجل تعزيز شفافية هذه البرامج. وينبغي أن تتعاون الدول في المجال النووي في إطار أحكام المعاهدة ووفقا لأحكامها.

٣٢ - وأضاف أنه ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية والوكالة الدولية أن توفر المزيد من المساعدة التقنية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة، وينبغي حث الدول غير الأطراف على الانضمام إلى المعاهدة وبذلك تصبح مؤهلة لجني فوائد البرامج التقنية.

٣٣ - ومضى يقول إن العراق ملتزم التزاما كاملا لا بمعاهدات واتفاقات نزع السلاح وعدم الانتشار فحسب بل أيضا بالترتيبات الدولية المتصلة بنزع السلاح، والحد من الأسلحة، وعدم الانتشار وفقا للدستور العراقي. وقد وقّع بلده بروتوكولا إضافيا لاتفاقات الضمانات الشاملة التي أبرمها مع الوكالة الدولية في عام ٢٠٠٨، وسوف يطبق البروتوكول

طوعيا اعتبارا من ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٠، بانتظار التصديق عليه. وبالإضافة إلى ذلك، أكد أيضا وزير الخارجية العراقي التزام حكومته بنظام عدم الانتشار في الرسائل الرسمية التي وجهها إلى مجلس الأمن والوكالة الدولية (S/2010/37) وكلاهما رحبا بالخطوات التي اتخذها العراق في هذا الصدد.

٣٤ - وأضاف أن الإرهاب النووي يشكل تهديدا خطيرا للأمن الدولي، وبالتالي هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير صارمة في مجال الأمن النووي لمنع المواد النووية من الوقوع في أيدي الإرهابيين أو أطراف أخرى غير مخولة بامتلاكها.

٣٥ - وبما أن الاعتماد على الأسلحة النووية لضمان الأمن سيؤدي حتما إلى سباق تسلح إقليمي، يتعين على البلدان بدلا من ذلك أن تختار المناقشة السلمية والدبلوماسية المتعددة الأطراف من أجل حل التوترات والصراعات. ولا يمكن تحقيق عدم الانتشار النووي إلا من خلال الانضمام العالمي لمعاهدة عدم الانتشار ولمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وإخضاع جميع المنشآت والبرامج لضمانات الوكالة الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن قبول الدول للبروتوكول الإضافي الذي وضعته الوكالة الدولية أن يعزز دور الوكالة في مجال التحقق.

٣٦ - وقال إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية سيعزز بدون شك نظام عدم الانتشار ومن ثم الأمن الوطني والإقليمي والدولي. وإن أية محاولة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يجب أن تشمل نزع سلاح إسرائيل النووي، وانضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار، وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية. وسيؤدي فشل تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط إلى إدامة التوترات الإقليمية، وزيادة تعقيد التحديات المرتبطة بتحقيق عالمية المعاهدة، الأمر الذي سيقوض مصداقيتها. ويتطلب الأمن والاستقرار في المنطقة إزالة جميع أسلحة الدمار الشامل، وبصفة خاصة الأسلحة النووية، عملا بقرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي يتم اعتمادها كل سنة بتوافق الآراء، بالإضافة إلى القرار المتعلق بالشرق الأوسط.

٣٧ - **السيد رايس** (كولومبيا): قال إن وفده يود التأكيد على أهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية وتنفيذ القرار الذي اعتمده المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ المتعلق بإنشاء مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط.

٣٨ - وأضاف أن كولومبيا تود التأكيد على ضرورة الانضمام العالمي لمعاهدة عدم الانتشار. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إحراز تقدم في التفاوض على صك ملزم قانونا لتوسيع وتعزيز الضمانات الأمنية، وتعزيز عملية الاستعراض.

٣٩ - ومضى يقول إن تشديد تدابير عدم الانتشار أمر هام خاصة لمنع الجماعات الإرهابية من الحصول على الأسلحة أو التكنولوجيا النووية. وتدعم كولومبيا استقلال ونزاهة الوكالة الدولية. وعليه فإنها ترفض أية محاولة لتسييس عمل الوكالة. وينبغي أن تضطلع الوكالة بأنشطتها، لا سيما تلك الأنشطة المتعلقة بالتحقق، بصورة فعالة وبشفافية كاملة.

٤٠ - **السيد الحجرف** (الكويت): إذ أشار إلى أن الدول العربية وافقت على تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥ شريطة أن يعتمد المؤتمر القرار المتعلق بالشرق الأوسط، قال إنه يأسف لأنه لم يتم حتى اليوم تنفيذ القرار. وكان أمام هذا المؤتمر فرصة هامة لتدارك الحالة من خلال وضع برنامج عمل واضح لتحقيق هذه الغاية.

٤١ - وأضاف أن انضمام الدول العربية إلى المعاهدة دليل على نهجها الاستباقي المتعلق بالسلام وبادرة حسن نية، مما يمثل خطوة أولى نحو إيجاد منطقة خالية من الأسلحة النووية. وإن حيازة الأسلحة النووية، بدلا من أن تضمن أمن أية دولة، تسبب تفاقم التوترات، وتجعل إمكانية وجود سباق تسلح إقليمي احتمالا مرعبا بصفة متزايدة، لا سيما في سياق ما تتعرض له منطقة الشرق الأوسط من تحديات أمنية خاصة.

٤٢ - وقال إن بلده يصر على أن إسرائيل يجب أن تنضم إلى المعاهدة وإخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبما أن وجود الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يشكل تهديدا للسلام والأمن الإقليميين والدوليين، يجب على المجتمع الدولي ممارسة الضغط على إسرائيل لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة والوكالة الدولية ذات الصلة، بالإضافة إلى الامتناع عن تزويد إسرائيل بالتكنولوجيا النووية أو التعاون معها في هذا المجال.

٤٣ - **السيد يونكير** (هولندا): قال، متحدثا أيضا باسم إسبانيا وبلجيكا وبولندا وتركيا وليتوانيا والنرويج، إنه يوجه النظر إلى ورقة العمل (NPT/CONF.2010/WP.69) التي تتضمن آراء هذه البلدان عما لمعاهدة عدم الانتشار من دور مركزي في نظام منع الانتشار الدولي. وأعرب عن الأمل في أن الآراء المعرب عنها في ورقة العمل هذه، التي توسعت فيما تطرقت إليه ورقة العمل التي قدمتها هذه البلدان إلى الدورة الثالثة للجنة التحضيرية المنعقدة في أيار/مايو ٢٠٠٩ (NPT/CONF.2010/PC.III/WP.33)، سوف تقدم إسهاما مفيدا في الوثائق الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

٤٤ - **السيد أوبيساكين** (نيجيريا): قال إنه ينبغي تشجيع إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية إلى أن يحين الوقت الذي لم تعد توجد فيه أسلحة نووية. وإذ أحاط علما مع الارتياح

ببدء نفاذ معاهدة بيليندابا، قال إنه يدعو جميع الدول الأفريقية إلى التوقيع أو التصديق على هذه المعاهدة ويتطلّع خاصة إلى تصديق الولايات المتحدة الأمريكية عليها.

٤٥ - وفي هذا الصدد، أكد من جديد دعم بلده لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط؛ ودعا جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفي الشرق الأوسط، وجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى دعم التنفيذ العاجل لقرار الجمعية العامة ٥٠/٦٦؛ ودعا الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر يرمي إلى حل أزمة الشرق الأوسط يشارك فيه جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك البلدان العربية، وإيران، وإسرائيل، والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن.

٤٦ - وأخيرا، قال إن وفده يدعو إلى وجود تعاون وثيق بين الأعضاء في المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وشدد على ضرورة بذل كل الجهود الممكنة لتعزيز فعالية التكاليف وكفاءة العمل الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.

NPT/CONF.2010/MC.II/SR.4

Distr.: General
29 June 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

اللجنة الرئيسية الثانية

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٣ أيار/مايو ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد يلتشينكو . . . . . (أوكرانيا)

المحتويات

تبادل عام للآراء (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب أن تقدَّم التصويبات بإحدى لغات العمل في مذكرة وتُدرَج في نسخة من المحضر. ويجب أن ترسل التصويبات في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

سيصدر أي تصويب لمحضر هذه الجلسة وأية جلسات أخرى في وثيقة تصويب.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

تبادل عام للآراء (تابع)

١ - السيد زاناثي (هنغاريا): قال إن ''النهضة النووية'' التي أوجدها الطلب المتزايد على الطاقة النووية ستجلب معها تحديات جديدة في مجال الانتشار، ناجمة عن عمليات نقل المواد النووية. لقد وُضع فعلا نظام نشيط لضوابط التصدير لرصد وتيسير التعاون النووي السلمي امتثالا لقراري مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٨٨٧ (٢٠٠٩) ووفقا للفقرة ٢ من المادة الثالثة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، تحث هنغاريا جميع الدول الأطراف المعنية على أن تسترشد بترتيبات ضوابط التصدير الواردة في تفاهمات لجنة زانغير والمبادئ التوجيهية لمجموعة موردي المواد النووية. لقد تم التأكيد على التضامن الدولي المعزز والشفافية المعززة في عمليات نقل المواد والتكنولوجيا النووية في القرار ٢ بشأن مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين الذي اتخذه مؤتمر الاستعراض والتمديد، ١٩٩٥، وأعيد التأكيد عليهما في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٠.

٢ - وواصل القول إن مجموعة موردي المواد النووية كانت تعمل على أساس تلك المبادئ وقد سعت إلى تعزيز انفتاح وفهم أنشطتها وأهدافها. وهي على استعداد لدعم جهود الدول للتقيد بالمبادئ التوجيهية ولتنفيذها، كما هي منعكسة في البيان العام المعتمد في جلستها العامة في بودابست في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ومؤخرا استكملت أيضا وثيقة تفصّل أصولها ودورها وأنشطتها، وعممتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها INFCIRC/539. وقد نفذت المجموعة أيضا برنامجا طموحا للتوعية الإعلامية لتعزيز التقيد بالمبادئ التوجيهية.

٣ - واستطرد قائلا إنه منذ مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥ عملت مجموعة موردي المواد النووية بنشاط لاستكمال وتعزيز قوائم المراقبة التي تضعها وقد نُشرت نتائج ذلك الاستعراض في وثيقتي الوكالة الدولية للطاقة الذرية INFCIRC/254/Rev.9/Part 1 و INFCIRC/254/Rev. 7/Part 2. وعلى أساس المبادئ التوجيهية تعمل المجموعة على تعزيز ضوابط التصدير لتكنولوجيات التخصيب وإعادة المعالجة وعلى جعل التقيد بالبروتوكول الإضافي شرطا لتوريد المواد النووية. ودرست المجموعة أيضا مسائل يثيرها التعاون النووي المدني المقترح بين الولايات المتحدة والهند.

٤ - وواصل القول إن البرلمان الهنغاري قد وافق في آذار/مارس ٢٠٠٩ على اقتراح بشأن توسيع محطة الطاقة النووية الهنغارية في باكس بوحدة أو وحدتين. تعين على السلطات أن تولي الاهتمام الخاص للحماية المادية ولتطبيق لوائح عدم الانتشار فيما يتعلق بالتكنولوجيات

النووية ذات الاستخدام المزدوج. وتأمل هنغاريا، في هذا الصدد، في أن تصبح النظم الدولية للرقابة على الصادرات، خصوصا نظام مجموعة موردي المواد النووية، معترفا بها عالميا.

٥ - **السيد غومبي** (جنوب أفريقيا): قال إن مؤتمر الاستعراض والتمديد، ١٩٩٥ قد قرر، وفقا للفقرة ٢ من المادة العاشرة من معاهدة عدم الانتشار، بأن تبقى المعاهدة نافذة إلى أجل غير مسمى. لقد اتُّخذ ذلك القرار بوصفه جزءا من مجموعة من القرارات بشأن مبادئ عملية الاستعراض وأهدافها وتعزيزها والقرار بشأن الشرق الأوسط. ولكن، بعد ذلك بأكثر من عقد، لم يحرز أي تقدم في تنفيذ القرار بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. تدعو جنوب أفريقيا إسرائيل إلى الانضمام إلى المعاهدة وإلى وضع مرافقها ونشاطاتها النووية تحت النطاق الكامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية دون تأخير.

٦ - **السيدة باربوليسكو** (رومانيا): عرضت ورقة العمل رقم ٣ التي قدمتها رومانيا والاتحاد الروسي بشأن إعادة كل اليورانيوم الطازج العالي التخصيب الروسي الأصل وأيضا الوقود المستهلك من رومانيا إلى بلد الأصل برعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية. من اللازم توخي وضع برامج الطاقة النووية بالمراعاة الواجبة للسلامة النووية وتطبيق معايير السلامة للوكالة الدولية.

٧ - وقالت إن المناقشات في ١٩٩٩ بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي حول إمكانية التعاون مع برنامج الاسترداد الروسي قد تطورت إلى مبادرة ثلاثية الأطراف مع الوكالة الدولية، تقدم الولايات المتحدة في إطارها التمويل بشرط أن يوافَق على تحويل اليورانيوم عالي التخصيب الذي يعاد إلى روسيا إلى يورانيوم منخفض التخصيب. لقد أطلقت مبادرة الحد من التهديدات العالمية في ٢٠٠٤ لتعزيز إعادة وقود مفاعل الأبحاث إلى الوطن، وقد أُطلقت عملية الإقلال إلى أدنى حد من اليورانيوم العالي التخصيب، وهي عملية تدعى أحيانا ''التطهير النووي العالمي'' لمكافحة التهديد الذي تشكله المواد النووية التي وُضعت أحيانا كثيرة في مرافق بحوث ذات ظروف أمان رديئة. إن عدم الانتشار والأمن المادي والشواغل البيئية جوانب هامة أيضا في العملية، تنطوي على الإدارة المأمونة للوقود النووي المستهلك، وطاقة التخزين، وتوفر الوقود العالي الكثافة المؤهل الذي تمكن إعادة معالجته والكفاية الذاتية الوطنية. لقد أرسل المدير العام للوكالة الدولية رسالة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى جميع الدول تقريبا الممتلكة لمفاعلات بحوث أمدها الاتحاد السوفياتي بها، تعلن برنامج الاسترداد الروسي وعرض الولايات المتحدة فيما يتعلق بالتكاليف. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣ وضع برنامج الاسترداد الروسي في صيغة رسمية تمثلت في اتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي.

٨ - ومضى قائلا إن مفاعلات البحوث قد أدت دورا هاما في تطوير العلوم والتكنولوجيا النووية. ومن بين مفاعلات البحوث التي تجاوز عددها ٦٥٠ والتي قد بُنيت حول العالم، كانت ٢٧٥ مفاعلا ما تزال مُشغّلة، وكان ٣٧٥ مفاعلا قد أُغلقت، ومنها أُوقف تشغيل ١٦٨. إن عددا من المفاعلات المُشغّلة حاليا لم يُستفد منها استفادة كاملة قد تُغلق في المستقبل القريب. ومفاعلات البحوث النووية المدنية التي تستخدم وقود اليورانيوم العالي التخصيب استُخدمت في الطب والزراعة والصناعة وفي البحوث العلمية الأساسية. وكان لبلدان المنشأ لذلك الوقود هدف عدم الانتشار الذي طال أمده، وهو هدف تخفيض كمية اليورانيوم العالي التخصيب الذي استُخدم واختُزن في تلك المفاعلات. لقد وضعت الولايات المتحدة برنامجا لتحويل المفاعلات من وقود اليورانيوم العالي التخصيب إلى وقود اليورانيوم المنخفض التخصيب، الذي كان يُعتبر أنه لا يرقى إلى مصدر تهديد بالانتشار، وأيضا برامج أخرى لاسترداد اليورانيوم العالي التخصيب من مفاعلات البحوث الأجنبية إلى التخزين والتخلص المأمونين. وكان الهدف الرئيسي لتلك البرامج إزالة المخزونات من اليورانيوم العالي التخصيب عن طريق إعادة الوقود النووي المستهلك إلى البلد الذي كان قد خُصب أصلا فيه. تلك البرامج تدعمها الوكالة الدولية دعما كاملا بمقتضى برنامجها للتعاون التقني.

٩ - وأضاف قائلا إن مفاعلات تريغا للأبحاث، مثل المحطة الرومانية في بيتيستي التي تُشغَّل بـ ١٤ ميغاواط من الطاقة الحرارية، فريدة بأنها تقدم السلامة الأصيلة الحقيقية بدلا من الاعتماد على ''السلامة الهندسية''.إن محطة بيتيستي قد أكملت عملية التحويل إلى وقود اليورانيوم المنخفض التخصيب. ومفاعل البحوث الروماني الآخر في ماغيريل كان من نوع آخر وقد أوقِف تشغيله. وكان أحد أهم جوانب إيقاف التشغيل كيفية التعامل مع الوقود النووي الطازج والمستهلك المختزن على موقع في بِرَك التخزين الرطبة. في إطار البرامج الموصوفة أعلاه أعادت رومانيا كل وقود اليورانيوم الطازج العالي التخصيب إلى الاتحاد الروسي في ٢٠٠٣، وكل وقود اليورانيوم المستهلك المنخفض التخصيب في ٢٠٠٩. وبالتالي أصبحت رومانيا أحد بلدان عشرة أو أكثر أزيل كل اليورانيوم عالي التخصيب الذي كان فيها، الأمر الذي قد أدى إلى تخفيض التهديد الدائم في تلك المواد التي كان من الممكن أن تصنع قنابل منها. والتعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن إعادة الوقود النووي المستهلك إلى الوطن أفاد العالم برمته وشكّل الريادة من قِبل الدولتين العظميين النوويتين.

١٠ - **السيد رؤوف** (الوكالة الدولية للطاقة الذرية): قال إنه يرغب في إخبار اللجنة بأن تصديقا حدث مؤخرا قد خفّض عدد اتفاقات الضمانات غير النافذة بعد من ٢٠ إلى ١٩ وبأن ثمة ١٠٠ دولة طرف وقعت على البروتوكولات الإضافية.

١١ - **السيد حلاق** (الجمهورية العربية السورية): قال إن الجمهورية العربية السورية ترى أن اتفاقات الضمانات الشاملة بمقتضى المادة الثالثة من معاهدة عدم الانتشار توفر الركن الأساسي لنظام معاهدة عدم الانتشار. بيد أن تنفيذ الضمانات يجب ألا يعيق النمو الاقتصادي أو التعاون الدولي في التطبيقات السلمية للطاقة النووية. ويجد وفد بلده أن من المُستكرَه القيام بادعاءات من قِبل وفود معينة بأن المرفق العسكري الذي دمرته إسرائيل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ كان مرفقا نوويا في مرحلة البناء وبأن سورية لم تتعاون تعاونا كاملا وصريحا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ دعت سورية المفتشين التابعين للوكالة الدولية إلى القيام بجولة في المرفق العسكري المدمر ومواقع أخرى، ولا سيما مفاعل البحوث في دمشق، وعرضت عليهم توفير سبل الوصول والتعاون. وقد جمع المفتشون نماذج بيئية ومقاييس إشعاعية، وقرروا أن الموقع المدمر ليست له أي علاقة بالأنشطة النووية وأن المواد النووية المعلن عنها لسورية تبقى في إطار الأنشطة السلمية. ويحسُن بالدول التي تقوم بهذه المزاعم الزائفة أن تحسن تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتعاون سورية مع الوكالة الدولية سيستمر وفقا لاتفاقات الضمانات الشاملة التي أبرمتها مع الوكالة.

١٢ - **السيد إنخسيخان** (منغوليا): لاحظ أن مختلف المؤتمرات والمنظمات، ولا سيما المؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا، وبلدان حركة عدم الانحياز، أيدت مؤخرا إضفاء منغوليا للطابع المؤسسي على مركزها الخالي من الأسلحة النووية. بيد أن الوقت قد حان لتجاوز مجرد الاعتراف بمركز منغوليا إلى الإعراب عن الدعم لسياستها. وفي هذا الصدد استرعى الانتباه إلى ورقة الاجتماع حول الموضوع التي كان وفد بلده قد قدمها إلى الهيئة الفرعية التابعة للجنة.

١٣ - **السيد هوفمان** (ألمانيا): أكد على أهمية نظام التحقق للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يقوم على أساس اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية الموضوعة مؤخرا، التي تشكل عناصر أساسية في تأكيد استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وغياب مواد وأنشطة نووية غير معلن عنها. وأشار إلى أن تنفيذ البروتوكولات الإضافية لم يؤد إلى تحقيق مكاسب في الفعالية فقط ولكنه أدى أيضا إلى وفورات في التكاليف.

١٤ - **السيد ماسيك** (الجمهورية التشيكية): استرعى الانتباه إلى العبء المتنامي للرقابة والتحقق على الوكالة الدولية للطاقة الذرية ودعا إلى الاعتراف باتفاق الضمانات الشاملة ببروتوكوله الإضافي بوصفهما معيار التحقق الأساسي الجديد. ومن شأن متطلب تنفيذ البروتوكولات الإضافية أن ييسر التعاون بين الدول والوكالة، وأن يمنح الوكالة مجالا أوسع لاختصاص التحقق وأن يمكّن من اتخاذ نهج أكثر تنظيما تجاه التشغيل الآمن والتحقق.

انتهت المناقشة المشمولة في المحضر الموجز في الساعة ١١/٠٥.

NPT/CONF.2010/MC.II/SR.10

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

2 July 2010
Arabic
Original: English

اللجنة الرئيسية الثانية

محضر موجز للجلسة العاشرة*

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٠، الساعة ٥/٣٠ مساءً

الرئيس: السيد يلشينكو . . . . . (أوكرانيا)

المحتويات

مشروع تقرير اللجنة الرئيسية الثانية

* لم تصدر محاضر موجزة للجلسات من الخامسة إلى التاسعة.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب أن تقدَّم التصويبات بإحدى لغات العمل في مذكرة وتُدرَج في نسخة من المحضر. ويجب أن ترسل التصويبات في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

سيصدر أي تصويب لمحضر هذه الجلسة وأية جلسات أخرى في وثيقة تصويب.

افتتحت الجلسة الساعة ٦/٠٥ مساءً.

مشروع تقرير اللجنة الرئيسية الثانية

١ - **الرئيس:** قال إنه بالنظر إلى عدم التوصّل إلى توافق في الآراء سيعتبر أن اللجنة ترغب في أن تقدّم إلى المؤتمر مشروع تقرير لا يعدو أن يكون سرداً تقنياً وإجرائياً وذلك حسبما يرد في الوثيقة NPT/CONF.2010/MC.II/CRP.2/Rev.1.

٢ - **السيد سلطانيه** (جمهورية إيران الإسلامية): اقترح أن تلغى عبارة ''واعتزام الرئيس أن يقدّم إلى رئيس المؤتمر مشروعي التقريرين الواردين في الوثيقتين NPT/CONF.2010/MC.II/CRP.1/Rev.2 و NPT/CONF.2010/MC.II/SB.2/CRP.1''، وهي العبارة الواردة في الفقرة ٧ من مشروع التقرير.

٣ - **السيد على** (مصر): تحدث نيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز، واقترح أن تضاف في الفقرة ٧ من مشروع التقرير، في نهاية الجملة الأخيرة، عبارة ''دون الإخلال بأي مقرر تتخذه الجلسة العامة''.

٤ - **الرئيس:** قال إنه سيعتبر أن أعضاء اللجنة يرغبون في إنهاء عملهم بتقديم مشروع التقرير، بصيغته المنقّحة شفوياً، إلى الجلسة العامة للمؤتمر.

٥ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ٦/١٥ مساءً.

دال – اللجنة الرئيسية الثالثة

NPT/CONF.2010/MC.III/SR.1

Distr.: General
8 July 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

اللجنة الرئيسية الثالثة

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ١٠ أيار/مايو ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد ناكاني ..... (اليابان)

المحتويات

تنظيم الأعمال

تبادل عام للآراء

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب أن تقدَّم التصويبات بإحدى لغات العمل في مذكرة وتُدرَج في نسخة من المحضر. ويجب أن ترسل التصويبات في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

سيصدر أي تصويب لمحضر هذه الجلسة وأية جلسات أخرى في وثيقة تصويب.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

تنظيم الأعمال

١ - **الرئيس:** قال إن اللجنة الرئيسية الثالثة تقع على عاتقها مهمة بحث البندين الفرعيين (د) (هـ) من البند ١٦، والبند ١٧، من جدول الأعمال (NPT/CONF.2010/1). وإضافة إلى ذلك فإن اللجنة بكامل هيئتها قد أنشأت هيئة فرعية ستركز على البند الفرعي (هـ) من البند ١٦. ولفت الانتباه إلى أن مشروع برنامج عمل اللجنة وهيئتها الفرعية يرد في الوثيقة NPT/CONF.2010/MC.III/INF.1.

٢ - اعتُمد برنامج العمل.

٣ - **السيد كانسيلا** (أوروغواي)، رئيس الهيئة الفرعية الثالثة: قال إن الهيئة الفرعية ستناقش أحكام معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية التي لم تُبحث من جانب اللجنتين الرئيسيتين الأولى والثانية أو الهيئات الفرعية التابعة لهما. وأضاف قائلاً إن هدف الهيئة الفرعية هو إعداد نص يُعتمد بتوافق الآراء كي يُدرَج في تقرير اللجنة الرئيسية الثالثة التابعة للمؤتمر. واختتم حديثه قائلاً إنه سوف تُعقد مشاورات تتسم بالانفتاح والشفافية والشمولية من أجل تحديد الموضوعات التي تستحق أن يُنظر فيها.

تبادل عام للآراء

٤ - **السيد عبد العزيز** (مصر): تحدث نيابة عن دول مجموعة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وأشار إلى أن صياغة البند ١٦ من جدول الأعمال تبين أنه ينبغي على اللجنة الرئيسية الثالثة ليس فقط أن تستعرض المعاهدة بل أيضاً أن تأخذ في الاعتبار المقررات والقرارات التي اتُفق عليها في المؤتمرين الاستعراضيين لعام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٠. وذكر أن المجموعة عازمة على أن تعمل مع اللجنة للاتفاق على تحقيق نتيجة قوية ومتماسكة. ولتحقيق ذلك، لفت الانتباه إلى ورقة العمل الشاملة التي أعدتها المجموعة (NPT/CONF.2010/WP.46)، وبصفة خاصة إلى المقترحات المحدَّدة الواردة في الفقرات المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

٥ - **السيدة لاكانلالي** (الفلبين): قالت إنه يحق لجميع الدول الأطراف في الاتفاقية، بموجب المادة الرابعة، أن تطور البحوث المتعلقة بالطاقة النووية، وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية دون تمييز. وأشارت إلى أن برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية هو الآلية الأساسية لتنفيذ هذه المادة. وقالت إنه لذلك فإن وفدها يرحِّب بإعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن تعهدها بتقديم مبلغ إضافي قدره ٥٠ مليون دولار من

دولارات الولايات المتحدة على مدى فترة السنوات الخمس المقبلة لصالح مبادرة جديدة للاستخدامات السلمية تنفذها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وذكرت أن وفدها يشجع الدول الأخرى على أن تقدِّم المزيد من الإسهامات ويؤيد ورقة العمل رقم ١٣ (NPT/CONF.2010/WP.13) المقدَّمة من اليابان والتي تشدِّد على أهمية تبادل المعرفة النووية ونقل التكنولوجيا النووية إلى البلدان النامية.

٦ - وواصلت حديثها قائلة إن وفدها يؤيد تعزيز نظام الضمانات والتحقق للوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل ضمان أن تفي الدول بما عليها من التزامات بشأن عدم الانتشار. وذكرت أن الأمن النووي له أهمية حيوية وتقع المسؤولية الأساسية بالنسبة لتحقيقه على عاتق الدول. وأضافت قائلة إن بلدها يقدِّر في الوقت نفسه قيمة الشبكات والمبادرات الإقليمية التي تكمِّل أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأشارت إلى أن الفلبين تنظر في تطوير الطاقة النووية وتعمل من أجل إدخال إجراءات تشريعية للتصديق على ملحق الاتفاقية الخاصة بالحماية المادية للمواد النووية. وعلى الرغم من أنه قد جرى إحراز تقدم ملحوظ بالنسبة لتحسين الأمن النووي فإن استخدام الطاقة النووية لا يزال يواجه تشكيكاً واسع النطاق. وهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود من أجل تعزيز النظام الأمني وزيادة الوعي. وذكرت أن الفلبين تقر أيضاً بأهمية الانضمام إلى الاتفاقية المشتركة بشأن سلامة تصريف الوقود المستعمل.

٧ - واستطردت قائلة إن الفلبين تؤيد اتباع نهج متعدد الأطراف إزاء دورة الوقود النووي مع قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور مركزي من هذه الناحية. ومثل هذا الترتيب من شأنه أن يتيح خيارات لخدمة المرافق النووية وأن يؤدي في الوقت نفسه إلى تعزيز نظام منع الانتشار. وذكرت أنه ينبغي مواصلة عملية التشاور من أجل معالجة أوجه القلق القائمة. وينبغي أن تضمن الآليات التي ستنتج عن هذه المشاورات المساواة في إمكانية الحصول على الوقود النووي وأن تضمن ألاّ تسيطر أية دولة أو مجموعة من الدول على العملية. وغالبية المقترحات التي قُدِّمت حتى الآن تتعلق بالمرحلة الاستهلالية من دورة الوقود. واختتمت حديثها قائلة إنه مع ذلك يجب أن تُبحث أيضاً المسائل المتعلقة بتصريف الوقود المستعمل وبالطرائق السليمة لتخزين النفايات النووية والإشعاعية وللتخلص منها.

٨ - **السيد كروس** (أستراليا): قال إن بلده، باعتباره ثالث أكبر بلد منتج لليورانيوم في العالم، يأخذ على محمل الجد ما عليه من التزام بموجب المادة الرابعة بأن يسهِّل التبادلات من أجل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وأضاف قائلاً إن استراليا هي أحد الجهات الرئيسية التي تسهم في صندوق التعاون التقني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما أنها

قدَّمت إسهامات كبيرة خارجة عن الميزانية إلى اتفاق التعاون الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ في مجالات البحث والتنمية والتدريب المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية. وأعرب عن ترحيبه بما أعلنته وزيرة خارجية الولايات المتحدة من أن بلدها سوف يقدِّم إسهاماً إضافياً قدره ٥٠ مليون دولار إلى برامج الوكالة من أجل الاستخدامات السلمية. وذكر أن الحق في الاستخدامات السلمية الذي تنص عليه المادة الرابعة من المعاهدة يرتبط ارتباطاً واضحاً بأحكام المادتين الأولى والثانية المتعلقة بعدم الانتشار، وينبغي أن يمارَس هذا الحق في إطار يحدّ من خطر الانتشار ويحقق أعلى المعايير الدولية للضمانات والأمن والسلامة.

٩ - وواصل حديثه قائلاً إن الدول التي لديها برامج نووية ليست جميعها بحاجة إلى أن تكون لديها مرافق لإثراء اليورانيوم، كما أن انتشار مرافق دورة الوقود من شأنه أن يؤدي إلى مخاطر أمنية شديدة. واتباع نهج متعدد الأطراف إزاء دورة الوقود مع وجود سوق يعمل على نحو سليم هو أفضل ضمان لتوفير الإمدادات الكافية. وينبغي إقرار اتفاق الضمانات الشامل مع البروتوكول الإضافي باعتبارهما معيار التحقق بالنسبة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وأعرب عن الأمل في أن يتفهم المؤتمر ردود الفعل الدولية الملائمة للانسحاب من المعاهدة.

١٠ - وذكر أن بلده واليابان قد قدَّما إلى المؤتمر مجموعة جديدة من التدابير العملية المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار باعتبارها ورقة العمل ٩، وهي تدابير أكدت من جديد، في جملة أمور، حق جميع الدول الأطراف في المعاهدة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وأيّدت الأعمال التي تقوم بتنفيذها الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تقديم المساعدة إلى الدول لتحقيق ذلك الاستخدام، وحثَّت الدول التي تخطط لبناء مفاعلات نووية على أن تصبح أطرافاً في الصكوك الدولية ذات الصلة المتعلقة بالأمن النووي. وأعرب في نهاية حديثه عن أمل وفده في أن تنعكس عناصر ورقة العمل هذه في التقرير الذي ستقدمه اللجنة إلى المؤتمر.

١١ - **السيد غومبي** (جنوب أفريقيا): قال إن التعاون النووي السلمي والحصول على فوائد الاستخدامات السلمية للطاقة النووية هما عنصران أساسيان للمعاهدة. وأضاف قائلاً إن التبادل العلمي له أهمية خاصة بالنسبة لبلده ولبلدان أخرى في أفريقيا تعمل على استكشاف أساليب لتنويع مصادر الطاقة فيها. وبالنظر إلى أن استخدام الطاقة النووية قد أصبح أكثر شيوعاً فإن أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ ولايتها من أجل توسيع نطاق إسهام الطاقة الذرية في السلم والصحة والرخاء في جميع أنحاء العالم سوف تتزايد أهميتها، خاصة بالنسبة لتعجيل التنمية والحدّ من الفقر في أفريقيا، وأعرب عن ترحيبه من

هذه الناحية بإعلان الولايات المتحدة عزمها على زيادة الإسهام الذي تقدمه إلى الوكالة لصالح هذه الأنشطة. واختتم حديثه قائلاً إنه قد آن الأوان لإدراج برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية ضمن الميزانية العادية للوكالة وذلك من أجل ضمان إمكان التنبؤ بالتمويل، بصفة عامة، وكي تحظى الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية بنفس المعاملة التي تحظى بها الأهداف الأخرى للمعاهدة.

١٢ - **السيد عبد العزيز** (مصر): قال إنه بالنظر إلى أن أثر أزمة الطاقة والاحتباس الحراري لا يزال مستمراً فإن استخدام الطاقة النووية في مجال الطاقة وفي مجال التطبيقات المتعلقة بالصحة والغذاء والزراعة وإدارة مصادر المياه سوف يزيد. وأضاف قائلاً إن من الأمور الهامة للغاية أن يتخذ المؤتمر خطوات لحماية الحق في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والعمل، بصفة خاصة، على تعزيز أنشطة التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتمويل تلك الأنشطة بالكامل. وأشار إلى أن المؤتمر ليس المحفل الملائم لإجراء مناقشات تقنية لها علاقة بالسلامة أو الأمن أو النقل أو المسؤولية.

١٣ - وواصل حديثه قائلاً إن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ قد أقر بأن حماية الحق في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية هو هدف أساسي للمعاهدة وبأنه لتحقيق هذا الهدف ينبغي أن تعامَل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة معاملة تفضيلية، مع أخذ احتياجات البلدان النامية، بصفة خاصة، في الاعتبار. وأعرب عن القلق لأن الحديث عن اتباع نُهج متعددة الأطراف بالنسبة لدورة الوقود من شأنه أن يؤدي إلى إعاقة حق الدول غير القابل للتصرف في تطوير دورة وقود نووي كاملة. وذكر أن أوجه القلق هذه تزيدها تعقيداً الحقيقة القائلة بأن شروط التعاون التقني المفروضة على الدول الأطراف يتم التغاضي عنها عند الدخول في اتفاقات مع دول ليست أطرافاً، وهو ما يُعتبر في الواقع منح مكافأة للدول لبقائها خارج المعاهدة. وبالمثل فإنه في بعض الأوساط هناك مَيل للنظر إلى الانسحاب من المعاهدة على أنه تهديد للسلم والأمن الدوليين أكثر مما هو عدم التزام في حين أن العكس هو الصحيح في واقع الأمر. واختتم حديثه قائلاً إنه ليس من قبيل المصادفة أن تكون الدعوات التي تدعو إلى تقييد الحق في الانسحاب موجَّهة من نفس المصادر مثلما هو الحال بالنسبة لفرض شروط مسبقة بصورة انتقائية على التعاون التقني.

١٤ - **السيدة مانغين** (فرنسا): قالت إن الطاقة النووية قد أصبحت بديلاً له جاذبية متزايدة في العالم حيث أخذ سعر الوقود الأحفوري في التزايد وأصبحت تكلفته بالنسبة للبيئة واضحة بشكل متزايد. وأضافت قائلة إن البلدان النامية تتطلع إلى الاستفادة من الإسهام المحتمل للطاقة النووية في التنمية، كما أن البلدان التي توجد لديها احتياطيات من اليورانيوم

حريصة على استغلال تلك الاحتياطيات. وهناك حاجة عاجلة إلى أن يعمل المجتمع الدولي على تسهيل هذه العملية مع الحدّ من المخاطر.

١٥ - وواصلت حديثها قائلة إن فرنسا، كبلد يحصل على نسبة ٨٠ في المائة من الكهرباء التي يستخدمها من الطاقة النووية، تدرك بقوة التزامها بأن تشرك بقية العالم في خبرتها الطويلة في إدارة دورة الوقود النووي. وأضافت قائلة إنه بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبدعم من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي استضافت فرنسا مؤتمراً دولياً بشأن الحصول على الطاقة النووية المدنية في باريس في آذار/مارس ٢٠١٠ وهو مؤتمر حضرته ٦٣ دولة إضافة إلى منظمات دولية مختلفة وشركات خاصة.

١٦ - وقالت إن تزايد استخدام الطاقة النووية ينطوي على تحديات عديدة من بينها منع الاتجار غير المشروع، وتصريف النفايات المشعة، وحماية البيئة، وتمويل التدريب والتطوير. وسوف تكون هناك حاجة إلى مواجهة هذه التحديات من خلال نظام نووي تتولى إدارته الوكالة الدولية للطاقة النووية بعد دعمها. والحق في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية الذي تنص عليه المادة الرابعة هو حق مشروط بتقديم تعهد بمنع الانتشار والمحافظة على أعلى مستويات السلامة والأمن. وهذه الحقوق لا تقلل بأي شكل من أن يكون الحق في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية حقاً غير قابل للتصرف، بل على العكس فإن ضمان ممارسة هذا الحق بروح المسؤولية من شأنه أن يساعد في الحفاظ عليه وتعزيزه. وذكرت أن بلدها له موقف ثابت بالنسبة لدعم الحق في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بالنسبة للبلدان التي تلتزم بالضمانات الدولية مثلما هو في معارضته للتعاون النووي مع أي بلد يستخف بها. وقالت إن بلدها يشجع البلدان التي يتعاون معها ثنائياً للتوقيع على البروتوكول الإضافي بجانب اتفاق ضمانات شامل.

١٧ - واستطردت قائلة إن الموارد البشرية التي يتم تدريبها تدريباً ملائماً لها أهمية أساسية بالنسبة لجميع جوانب الطاقة النووية. وحثت المؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير على تمويل الطاقة النووية باعتبارها مصدراً غير كربوني للطاقة بشكل كامل. وذكرت أن فرنسا تؤيد إنشاء معهد أوروبي للتدريب والإرشاد في مجال السلامة النووية وإنشاء شبكة دولية لخبراء السلامة النووية لإجراء تقييمات مستقلة لمحطات الطاقة النووية تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأضافت قائلة إن فرنسا تؤيد أيضاً إنشاء مصرف دولي لليورانيوم المنخفض التخصيب لضمان عدم توقف إمدادات الوقود. وذكرت أنه في حين تعارض فرنسا التدابير التي تحول دون حصول البلدان على تكنولوجيات دورة الوقود فإنها تقر بوجود مخاطر للانتشار مرتبطة بهذه التكنولوجيات

وسوف تواصل، إلى أن تتخذ جماعة مورِّدي المواد النووية قرارات أخرى، إتباع سياسات تتماشى مع البيان المتعلق بعدم الانتشار الذي اعتمدته مجموعة قمة الثمانية في لاكويلا. وقالت إن بلدها يستخدم دائرة مغلقة تعيد تدوير أكبر قدر ممكن من اليورانيوم وتقلل النفايات إلى أقل حدٍ ممكن، وسوف يسعدها أن تضع مرافق إعادة التجهيز التابعة لها تحت تصرف دول أخرى.

١٨ - وأثنت على المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لتركيزه على التطبيقات النووية في مجالات الصحة والزراعة وإدارة الموارد. واختتمت حديثها قائلة إن المؤتمر قد أتاح فرصة لخلق ''تضامن نووي'' جديد يحقق التوازن الصحيح بين تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وإتباع سياسات لعدم الانتشار تتسم بالمسؤولية.

١٩ - **السيد كوميزو** (اليابان): قال إن اليابان، كبلد لديه موارد طبيعية قليلة، استخدمت الطاقة النووية في وقت مبكر، وإن نسبة ٣٠ في المائة تقريباً من الكهرباء المولَّدة فيها توفرها محطات للطاقة النووية. وأضاف قائلاً إن اليابان قد وقَّعت على اتفاق للضمانات الشاملة وعلى البروتوكول الإضافي، وصدَّقت على الصكوك الدولية ذات الصلة، وسنَّت تشريعات وطنية ملائمة. وذكر أن اليابان تدعم التعاون الدولي في مجال الطاقة النووية ويسعدها أن تتبادل خبرتها لمساعدة البلدان الأخرى على إقامة بنية أساسية تستند إلى الضمانات والسلامة والأمن. وباعتبار أن اليابان بلد معرَّض للهزات الأرضية فإنه يهتم اهتماماً خاصاً بسلامة محطات الطاقة النووية من الهزات الأرضية. وسوف يدخل اليابان أيضاً في حوار لبناء الثقة مع الدول الساحلية ليطمئنها على سلامة نقل المواد النووية. واليابان تؤيد تماماً البلاغ وخطة العمل اللذين اعتمدا في مؤتمر قمة واشنطن للأمن النووي. وأعرب عن أمله في أن يكون من الممكن صياغة توافق في الآراء من مجموعة الآراء الكبيرة التي يجري الإعراب عنها بشأن دورة الوقود النووي.

٢٠ - وواصل حديثه قائلاً إن أحد الأهداف الرئيسية للمعاهدة يتمثل في تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ليس فقط من أجل توليد الطاقة الكهربائية بل أيضاً من أجل تطبيقات في مجالات الصحة والزراعة والصناعة. وأضاف قائلاً إن بلده قدَّم ورقة عمل بشأن تعزيز أنشطة التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تشدد على أهمية تبادل المعرفة النووية ونقل التكنولوجيا النووية إلى البلدان النامية. وقال إن بلده يرحِّب، من هذه الناحية، بمبادرة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بعلاج السرطان. وأضاف قائلاً إن معدل سداد بلده لمساهماته في صندوق التعاون التقني التابع للوكالة هو ١٠٠ في المائة وإن بلده يشجع الدول الأخرى على سداد أنصبتها.

٢١ - وذكر أن هناك حاجة إلى أن تبحث بجدية من جانب الهيئات الفرعية للمؤتمر مسألة الانسحاب، غير أنه لن يكون من الضروري تعديل المادة العاشرة. واختتم حديثه قائلاً إن اليابان، كبلد استفاد بدرجة كبيرة من الطاقة النووية، يشدِّد على أنه ينبغي أن تكون الاستخدامات السلمية للطاقة النووية متفقة مع أعلى معايير السلامة والأمن والشفافية ويؤكد من جديد دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية من هذه الناحية.

٢٢ - **السيد بارنوهادينغرا** (إندونيسيا): قال إن إندونيسيا، مثل البلدان النامية الأخرى، تهتم اهتماماً كبيراً بالإسهام المحتمل للطاقة النووية في التنمية. وأضاف قائلاً إن الحق في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية هو مكونة أساسية للصفقة الكبرى التي حققتها المعاهدة، وإنه ينبغي الاهتمام بضمان ألاّ تكون المهام الإضافية التي توكل إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية متعارضة مع ولاية الوكالة المنصوص عليها في النظام الأساسي والمتمثلة في تشجيع استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية. وأعرب عن ترحيبه بإعادة المدير العام للوكالة تأكيد التزامه بأن يكون من الممكن بدرجة أكبر التنبؤ بالتمويل المقدَّم من أجل التعاون التقني وعن ارتياحه لأن يعلن أن بلده سوف ينضم إلى مقدمي ورقة العمل المتعلقة بتعزيز أنشطة التعاون التقني والتي قدمتها اليابان إلى المؤتمر.

٢٣ - وواصل حديثه قائلاً إنه كلما اتسع نطاق نشر التكنولوجيا النووية زادت احتمالات استخدامها في أغراض تتعارض مع المعاهدة. وإضفاء طابع تعددية الأطراف على دورة الوقود النووي هو حل ممكن لتلك المشكلة شريطة أن يكون توفير الإمدادات مضموناً وأن يكون الانضمام إلى المعاهدة شرطاً للحصول عليها. وأضاف قائلاً إنه من الممكن أيضاً أن تؤدي ضوابط التصدير إلى الحدّ من مخاطر الانتشار طالما ظلت تلك الضوابط غير تمييزية ويراعى فيها عدم وضع قيود على المواد التي تستخدم لأغراض إنسانية. وذكر أنه ينبغي أن يكون برنامج التعاون التقني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية الوسيلة الرئيسية لنقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، كما ينبغي عدم إضفاء الطابع السياسي بأي شكل على الوكالة. واختتم حديثه قائلاً إنه يتطلع إلى مناقشة المقترحات التي تهدف إلى منع الدول الأطراف من الانسحاب وتشجيع جميع الدول التي تخطط لبناء مفاعلات نووية على أن تتخذ التدابير المحلية اللازمة لتصبح أطرافاً في الصكوك الدولية ذات الصلة.

٢٤ - **السيد موراو** (البرازيل): قال إن بلده يرفض الرأي القائل بأن المجتمع الدولي لا تتوفر لديه أدوات ملائمة تحت تصرفه لمواجهة الانتشار. وأضاف قائلاً إن الطاقة النووية هي مكونة أساسية للتنمية وبديل للوقود النووي تتزايد الرغبة في الحصول عليه. وإقرار الحق غير القابل للتصرف في الطاقة النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية سبق إبرام المعاهدة

وينبغي أن يظل عملاً له قدسيته. وينبغي ألاّ يؤدي اتباع نُهج متعددة الجوانب بالنسبة لدورة الوقود إلى الإخلال بهذا الحق أو إعاقة التشغيل العادي للسوق الدولي للسلع والخدمات النووية. وفي حين أن التعاون الدولي له أهمية فإنه ينبغي ألاّ يُطلب من أي بلد أن يعتمد على النية الحسنة لبلدان أخرى في الحصول على مزايا التكنولوجيا النووية. وأضاف قائلاً إن بلده من بين عدد من البلدان حُرمت في بعض الأحيان من الحصول على السلع والخدمات النووية التي يحق لها التعاقد عليها.

٢٥ - وواصل حديثه قائلاً إنه بالإضافة إلى إعادة تأكيد حق الدول في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وإقراراً بشرعية البرامج النووية السلمية، ينبغي أن يركز المؤتمر على أن يكون للمعاهدة طابع عالمي وعلى تعزيز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك على دعم تطوير تكنولوجيات تقاوم الانتشار. واختتم حديثه قائلاً إنه بدلاً من إدامة الانقسام بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها ينبغي أن يعمل المؤتمر على ضمان حماية الحقوق والوفاء بالالتزامات التي تنص عليها المعاهدة.

٢٦ - **السيد غرينيوس** (كندا): قال إن بلده قد عقد مع عشرات البلدان عشرات من اتفاقيات التعاون النووي ويرغب في توسيع نطاق التعاون ليشمل أي شركاء يحققون اشتراطات بلده بالنسبة لعدم الانتشار. وأضاف قائلاً إن ضمان ألاّ يؤدي الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية إلى انتشار الأسلحة النووية له أهمية أساسية بالنسبة للحفاظ على موثوقية المعاهدة.

٢٧ - واستطرد قائلاً إنه ينبغي أن توصي اللجنة بأن يتخذ المؤتمر إجراءات لضمان حماية التوازن بين الحقوق والمسؤوليات التي تجسدها المعاهدة وأن تكون تلك الحقوق والمسؤوليات قابلة للتنفيذ عملياً؛ وأن يشدِّد على أن يكون الالتزام باشتراطات عدم الانتشار والتحقق الواردة في المعاهدة هي الأساس بالنسبة للتعاون النووي السلمي؛ وأن توصي بمواصلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية القيام بدورها الأساسي في تقديم التعاون التقني إلى البلدان النامية. وذكر أنه ينبغي أن يكون برنامج التعاون التقني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية متسماً بالشفافية والمساءلة وموجَّهاً نحو تحقيق النتائج. وأضاف قائلاً إنه باعتبار أن بلده يتولى حالياً رئاسة مجموعة الثمانية فإنه يلاحظ أن أعضاء الجماعة مستعدون لتقديم المساعدة التقنية اللازمة للدول كي تفي بالضمانات وبمتطلبات السلامة والأمن وتستفيد من التطبيقات النووية في مجالات الطاقة والصحة والأمن الغذائي. وأشار إلى أن كندا تسهم في البرامج الرئيسية للوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ إنشاء الوكالة، كما أنها تدعم، في جملة أمور، برنامجها الذي يحمل اسم ''معالم بارزة في إنشاء بنية تحتية وطنية للطاقة النووية''.

٢٨ - وأعرب عن ترحيبه بالقرار الذي اتخذه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتوفير احتياطي من اليورانيوم المنخفض التخصيب في روسيا، وكذلك بالمقترحات الأخرى التي تهدف إلى وضع نُهج متعددة الأطراف بالنسبة لدورة الوقود بحيث تضمن الإمداد بالوقود والخدمات. وقال إنه ينبغي أن يقر المؤتمر بأنه من المفيد اتباع نُهج متعددة الأطراف بالنسبة لدورة الوقود، وهي نُهج يمكن أن تجعل الثقة في الإمدادات أكبر من الثقة التي يوفرها السوق، كما أنها تلغي الحاجة إلى أن تضع الدول استثمارات في تكنولوجيات لدورة الوقود باهظة التكاليف ومعقَّدة. وينبغي أيضاً أن يبحث المؤتمر الانتهاكات المحتملة للنص المتعلق بالانسحاب الوارد في الاتفاقية. وفي نهاية حديثه لفت الانتباه إلى ورقات العمل التي قدمتها جماعة فيينا المكوَّنة من ١٠ دول والتي تتضمن توصيات محدَّدة تتعلق بالاستخدامات السلمية وضوابط التصدير والحماية المادية ومسائل أخرى لها أهمية بالنسبة لأعمال اللجنة.

٢٩ - **السيد أغويري دي كارسير** (إسبانيا): تحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي؛ والبلدين المرشحين وهما جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والترابط وهي ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا؛ إضافة إلى أوكرانيا وأيسلندا وجورجيا وليختنشتاين ومولدوفا؛ وقال إنه يحق لكل دولة أن تحدِّد استراتيجيتها بالنسبة للطاقة وأن تطوِّر البحث والإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون تمييز. وأضاف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي سوف يواصل تقديم الدعم المتسم بالكفاءة والفعالية إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأردف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يدعم خططاً لتحديث مختبر التحليل الخاص بالضمانات التابع للوكالة، ويُعدّ لتقديم إسهام مالي كبير لدعم أعماله. وذكر أن عدداً متزايداً من الدول الأطراف في المعاهدة تنظر في وضع برامج نووية مدنية؛ وأن الاتحاد الأوروبي سوف يعمل على تعزيز هذه المساعي مع ضمان ألاّ تستخدَم التكنولوجيات النووية في الأغراض العسكرية.

٣٠ - واستطرد قائلاً إن مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي يعتقد بأنه ينبغي أن تركز اللجنة الرئيسية الثالثة على توسيع نطاق القبول والدعم بالنسبة للتطوير المتسم بالمسؤولية للاستخدامات السلمية للطاقة النووية في أفضل ظروف للسلامة والأمن ومنع الانتشار، وبالنسبة لاتباع نُهج متعددة الجوانب لدورة الوقود النووي (NPT/CONF.2010/WP.31). ولفت الانتباه أيضاً إلى المقترحات الواردة في الوثيقة NPT/CONF.2010/WP.26، وبصفة خاصة الفقرة ٦. وأشار إلى أنه من الممكن أن تدرَج تلك المقترحات في خطة عمل يعتمدها المؤتمر.

٣١ - وقال إن الاتحاد الأوروبي قد طوَّر واحدة من الصناعات النووية الرائدة في العالم استناداً إلى المعايير الواردة في الاتفاقية التي أنشئت بموجبها الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية. وسوف يواصل الاتحاد الأوروبي ضمان ألاّ يؤدي التحقق الفعال من هذه البرامج إلى إعاقة الاستخدام المتسم بالمسؤولية للطاقة النووية. وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي يقرّ بالحاجة إلى دعم الدول المهتمة بوضع برامج للطاقة النووية وذلك بالمساعدة في تقديم التدريب وإيجاد البيئة التنظيمية والإدارية والإنسانية اللازمة. وذكر أن الاتحاد الأوروبي يشير باهتمام إلى انعقاد المؤتمر الدولي المعني بالحصول على الطاقة النووية المدنية في باريس يومي ٨ و٩ آذار/مارس ٢٠١٠، وهو ما أتاح تبادلاً مثمراً للخبرات.

٣٢ - وأضاف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي قد قدَّم إسهامات طوعية كبيرة إلى صندوق التعاون التقني التابع للوكالة الدولية الطاقة الذرية ويعمل على تشجيع مشاريع الأمن النووي التي تنفذها الوكالة وذلك من خلال آليات مثل ''الصك المتعلق بالتعاون في مجال الأمان النووي''، ومن خلال التعاون في مجال الأمان النووي، وكذلك من خلال التعاون الثنائي مع الدول. ويُعتبر الاتحاد الأوروبي الجهة التي تسهم بأكبر قدر في صندوق الأمان النووي التابع للوكالة. وقد جرى استثمار ما يزيد عن ٢٠ مليون يورو لتحسين الأمان النووي في دول ثالثة. ودعا الدول الأطراف في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية إلى أن تصدِّق على التعديل في أقرب وقت ممكن.

٣٣ - وواصل حديثه قائلاً إنه ينبغي أن تقلِّل الدول إلى أدنى حدّ ممكن استخدام اليورانيوم العالي التخصيب في الأنشطة النووية السلمية وذلك حسبما يكون ملائماً من الناحتين التقنية والاقتصادية. وهناك الكثير الذي يمكن أن تقدمه النُهج المتعددة الجوانب لدورة الوقود النووي. وأشار إلى أن هذه الدول سوف تكمِّل السوق الحالي دون التسبب في اختلاله وهو ما يوفِّر للدول التي تعمل على وضع برامج نووية سلمية السلامة بالنسبة للإمداد بالوقود النووي.

٣٤ - وذكر أن تنفيذ مبادرات مثل إنشاء مصرف لليورانيوم منخفض التخصيب تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية يمكن أن يسهِّل التوصل إلى حلول متعددة الأطراف وطويلة الأجل. وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي على استعداد للإسهام بمبلغ يصل إلى ٢٥ مليون يورو من أجل إنشاء مصرف للوقود النووي تابع للوكالة وذلك بعد أن يتم تحديد الوسائل واعتمادها من مجلس محافظي الوكالة. وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بالاتفاق الذي عُقد بين الاتحاد الروسي والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتوفير احتياطي من اليورانيوم المنخفض التخصيب. وذكر أن عدداً من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد

قدَّمت مقترحات مماثلة. واختتم حديثه قائلاً إن المدير العام للوكالة قد طرح مبادرات قيِّمة بالنسبة لاستخدامات الطاقة النووية في الأغراض الطبية في البلدان النامية بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية.

٣٥ - **السيد كروس** (أستراليا): تحدث نيابة عن جماعة فيينا المكوَّنة من ١٠ دول وقال إن الجماعة تؤكد حق جميع الدول الأطراف في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها لأغراض سلمية دون تمييز ما دامت تلك الدول تفي بمسؤولياتها المتعلقة بعدم الانتشار والسلامة والأمن. وأضاف قائلاً إن الجماعة قدَّمت ورقات عمل بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والسلامة النووية ودورة الوقود النووي والحماية المادية للمواد النووية، وإن كل ورقة من تلك الورقات تتضمن لغة صيغت بعناية لتسهيل تحقيق توافق في الآراء. واختتم حديثه قائلاً إن الجماعة قدَّمت أيضاً ورقة عمل تقترح عناصر محدَّدة ترغب الجماعة في أن تراها مدرجة في أية خطة عمل يعتمدها المؤتمر.

٣٦ - **السيد ستراتفورد** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه بالنظر إلى مرور ٥٠ عاماً على إبرام الاتفاقية فإن المؤتمر يتيح فرصة لاستعراض التقدم الذي أُحرز بالنسبة للاستخدام السلمي للطاقة النووية. ووفقاً للمادة الرابعة يحق للدول أن تستخدم الطاقة النووية للأغراض السلمية ما دامت تفي بما عليها من مسؤوليات بالنسبة لعدم الانتشار. وبالنظر إلى أن تخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة الوقود المستهلك يمكن تحويلهما لأغراض عسكرية فإن الوكالة الدولية للأسلحة النووية قد صنّفتهما كمجالين تكنولوجيين يتسمان بالحساسية. ولحسن الحظ فإن الدول ليست بحاجة إلى أن تستثمر في تكنولوجيات لدورة الوقود باهظة التكاليف ومعقدة لأن السوق قادر على ضمان توفر وقود نووي كافٍ للاستخدامات المدنية، كما أنه من الممكن لمصارف الوقود النووي الدولية أن تقدِّم تأكيدات إضافية بالنسبة للإمداد.

٣٧ - وذكر أن بلده له دور رائد في التعاون النووي المدني. فمنذ أن بدأ برنامج ''الذرَّة من أجل السلام'' في عام ١٩٥٣ يتعاون بلده مع شركاء حول العالم بشأن استخدامات الطاقة النووية. وأشار إلى أن بلده هو أكبر مساهم في برامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالنسبة لتطوير التطبيقات النووية في مجالات الصحة والزراعة وإدارة المياه ويقدِّم نسبة تزيد عن ٢٥ في المائة من الميزانية العادية للوكالة ولصندوق التعاون التقني التابع لها. وقال إن وزيرة خارجية بلده قد أعلنت في الخطاب الذي ألقته في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر عن تقديم إسهام إضافي قدره ٥٠ مليون دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة. وأشار إلى أن الاهتمام باستخدام الطاقة النووية لتوليد الكهرباء قد زاد زيادة كبيرة في السنوات الخمس

التي تلت المؤتمر الاستعراضي السابق وأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تتوقع أن تزيد إلى أكثر من الضعف بحلول عام ٢٠٣٠. وقال إن الولايات المتحدة هي واحدة من الجهات الرئيسية التي تدعم الجهود التي تبذلها الوكالة لتوجيه هذا التوسع استناداً إلى علامات طريق واضحة. وأضاف قائلاً إن الولايات المتحدة قد وضعت ترتيبات تعاون ثنائية مع ما يزيد عن ٤٠ بلداً.

٣٨ - واستطرد قائلاً إن الركائز الثلاث للمعاهدة يعزز بعضها بعضاً وإنه ينبغي عدم السماح بأن تؤثر إحداها على أي من الدعامتين الأخريين. واختتم حديثه قائلاً إن الولايات المتحدة ستظل ملتزمة بمعالجة مخاطر الانتشار بحيث لا تصادف أية دولة من الدول الأطراف عائقاً في التوصل إلى الاستخدامات السلمية.

٣٩ - **السيد كافاندو** (بوركينا فاسو): قال إنه بالنظر إلى أن الحصول في المستقبل على الوقود الأحفوري ليس مضموناً فإن عدد الدول التي تسعى لتطوير الطاقة النووية آخذ في التزايد. وأضاف قائلاً إنه من الممكن أن تسهم التكنولوجيات النووية إسهاماً أساسياً في الزراعة والصحة وحماية البيئة. وذكر أن جميع الدول الأطراف في المعاهدة لها حق غير قابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية؛ غير أن هذا الحق مشروط بالوفاء بالالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار وبالضمانات التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولهذا فإن عدم الانتشار والاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية يعزز بعضها بعضاً.

٤٠ - وواصل حديثه قائلاً إن بوركينا فاسو تعلق أهمية بالغة على الحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وتعتقد بأن مسؤولية تعزيز هذا الحق تقع على عاتق الوكالة وحدها. وينبغي ألاّ توضع عقبات أمام ممارسة الدول التي تفي بالتزاماتها لحقوقها. واختتم حديثه قائلاً إن بلده يرحِّب بقيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالدور القيادي ويعتقد بأنه ينبغي أن تحصل الوكالة على الموارد اللازمة كي تفي بولايتها.

٤١ - **السيد غارسيا لوبيز - تريغو** (كوبا): قال إن الحفاظ على وجود توازن بين الركائز الثلاث للمعاهدة له أهمية حيوية. وأضاف قائلاً إنه يحق لجميع الدول وفقاً للمادة الرابعة من المعاهدة أن تطور استخدام، وإنتاج، الطاقة النووية للأغراض السلمية. وقد ذُكر في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ أن خيارات وقرارات كل بلد في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ينبغي احترامها دون الإخلال بسياسته أو باتفاقات التعاون الدولي التي يعقدها. وأشار إلى أنه ينبغي أن يؤكد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ من جديد هذا المبدأ.

٤٢ - وواصل حديثه قائلاً إن كوبا تعلق أهمية خاصة على برامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتتعاون مع الوكالة منذ عام ١٩٧٧. ومع ذلك فإن الوكالة قد واجهت صعوبات بالنسبة للحصول على المعدات اللازمة للمشاريع التي تنفذها مع كوبا. وبسبب الحظر من جانب واحد وغير العادل الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا لا يمكن للشركات التابعة للولايات المتحدة أو للشركات التي يساهم فيها مستثمرون من الولايات المتحدة أن تبيع معدات لكوبا. وهذا الوضع يعوق البرامج النووية السلمية لكوبا وذلك لأنه ينبغي، على سبيل المثال، أن تُشترى المعدات من أماكن نائية.

٤٣ - وواصل حديثه قائلاً إنه وفقاً للنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ينبغي ألاّ تفرَض أية شروط سياسية على برامج التعاون التقني. وذكر أن كوبا تشعر بالقلق إزاء المحاولات التي تهدف إلى فرض شروط بالنسبة للممارسة الكاملة للحق الذي تجسده المادة الرابعة وذلك، مثلاً، من خلال فرض التزام بالتصديق على بروتوكول إضافي. وهذه العقبات تتعارض مع نص المعاهدة وروحها، كما أنها تحول دون وفاء الوكالة بما عليها من التزام. وأية محاولة لاستخدام الوكالة كأداة سياسية يجب أن ترفض. ويجب أن تكون الاتفاقات المتعلقة برصد التحويلات متسمة بالشفافية وعدم التمييز والانفتاح بالنسبة لجميع الدول. وينبغي أن يضع المؤتمر الاستعراضي آلية، مثل اجتماع لجنة دائمة بين المؤتمرات الاستعراضية، من أجل بحث أية حالات معيَّنة تتعلق بوقف نقل المواد النووية للأغراض السلمية.

٤٤ - وقال إن كوبا قد أحاطت علماً بالمقترحات المختلفة المتعلقة باتباع نُهج متعددة الأوجه بالنسبة لدورة الوقود النووي. وذكر أن المسألة هي مسألة معقدة ومتعددة الأوجه ولها مجموعة كبيرة من الآثار التقنية والقانونية والسياسية والاقتصادية. وأضاف قائلاً إنه لذلك فإن المسألة تتطلب أن يُنظر فيها بحرص وبالتفصيل وأن تُجرى بشأنها مفاوضات تتسم بالشمولية والشفافية. وينبغي أن تكون مناقشة المسألة مستندة إلى الفكرة القائلة بأنه ينبغي ألاّ يصبح تقديم المواد النووية، تحت أي ظرف، حكراً على عدد صغير من الدول، ناهيك عن أن يكون آلية إضافية للضغط السياسي. وينبغي أن تكون المقترحات المتعلقة بالموضوع متماشية مع النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية وألاّ تُخل بالحق الأساسي الذي تجسده المادة الرابعة للاتفاقية. وينبغي أن يكون اتخاذ أي قرار بتوافق الآراء وبمشاركة من جميع الدول.

٤٥ - واستطرد قائلاً إن أي هجوم، أو تهديد بالهجوم، على المنشآت النووية المدنية، سواءً كانت في حالة تشغيل أو تحت الإنشاء، إنما يشكل خطراً على الإنسانية وعلى البيئة وينتهك ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. واختتم حديثه قائلاً إنه

ينبغي اعتماد صك شامل بالاستناد إلى مفاوضات متعددة الأطراف من أجل حظر هذه الأفعال.

٤٦ - **السيد إنخسايخان** (منغوليا): قال إن الطاقة النووية يمكن أن تساعد في توفير الاحتياجات من الطاقة، وتحسين الرعاية الصحية، وحماية البيئة، وتعزيز التنمية الزراعية، وتحسين إدارة الموارد المائية، بما يدعم التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف قائلاً إنه ينبغي أن يؤكد المؤتمر من جديد حق جميع أطراف المعاهدة في تطوير البحوث والإنتاج وفي استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون تمييز. وينبغي أيضاً التأكيد بوضوح على أن الطاقة النووية تعني الكهرباء والتطبيقات الأخرى.

٤٧ - وأضاف قائلاً إن ما يزيد عن ٦٠ بلداً تنظر في تطوير الصناعة النووية، وخاصة من خلال إنشاء محطات للطاقة النووية. وذكر أنه في حين يؤيد وفده بالكامل الحق غير القابل للتصرف الذي تجسده المادة الرابعة من المعاهدة فإنه يعتقد بأن الالتزام بمتطلبات المعاهدة التي تتعلق بعدم الانتشار والتحقق ضروري كي يكون التعاون فعالاً ومثمراً. وأشار إلى أن منغوليا قررت مؤخراً بناء محطة للطاقة النووية وتنمية موارد اليورانيوم فيها مع الالتزام الكامل بمعايير السلامة النووية والأمن النووي. وينبغي أن تخضِع جميع الدول أنشطتها وموادها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وذلك للحفاظ على الثقة في طبيعتها السلمية. وبنفس الطريقة ينبغي أن تسمح الدول الحائزة للأسلحة النووية بمزيد من عمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل ضمان الالتزام بالقواعد والمعايير المقبولة.

٤٨ - واستطرد قائلاً إن منغوليا تتخذ الآن إجراءات للانضمام إلى الاتفاقية الدولية المتعلقة بالسلامة النووية وتدرس الاتفاقيات المتعلقة بالمسؤولية النووية. ومع أن المسؤولية الأساسية عن السلامة تقع على عاتق الدول فإن التعاون الدولي له أهمية حيوية بالنسبة لتبادل المعلومات والخبرات. وقال إنه لذلك فإن وفده يرحب بالنتائج التي أسفر عنها مؤتمر القمة المتعلق بالأمن النووي الذي عُقد في واشنطن في نيسان/أبريل ٢٠١٠.

٤٩ - وأعرب عن ترحيب منغوليا بالمبادرة التي قامت بها لجنة معايير السلامة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية لاستعراض وتحسين الهيكل العام لمعايير السلامة التي وضعتها الوكالة. وتعزيز دور الوكالة يعني، في جملة أمور، دعم فعاليتها وشفافيتها وزيادة مواردها المخصصة لأنشطة التعاون التقني بحيث تكون كافية ومضمونة ويمكن التنبؤ بها.

٥٠ - وقال إن الاتفاق المعقود بين الوكالة والاتحاد الروسي لتوفير احتياطي من اليورانيوم المنخفض التخصيب هو خطوة أولى في اتجاه معالجة المسألة. وأشار إلى أنه قد قُدِّمت

مقترحات أخرى عديدة. واختتم حديثه قائلاً إن وفده يعتقد بأنه ينبغي أن تبحث المسألة على نحو شامل وأن ترفض أية أي محاولة لمنع نقل الوقود لأسباب سياسية.

٥١ - **السيد فان دين إجسيل** (هولندا): قال إنه في وقت يشهد نهضة نووية يُعتبر الحق في استخدام الطاقة النووية حقاً أساسياً مثلما تعتبر المسؤوليات المناظرة مسؤوليات أساسية. وأضاف قائلاً إن هولندا، كبلد لديه إمكانات التخصيب، يهتم اهتماماً خاصاً بوضع نُهج متعددة الجوانب بالنسبة لدورة الوقود النووي. وهذه الآليات ستتيح زيادة حجم سوق الوقود النووي مع خفض مخاطر الانتشار إلى الحدّ الأدنى. وأعرب عن ترحيب بلده بالاتفاق الذي عُقد بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتحاد الروسي لتوفير احتياطي من اليورانيوم المنخفض التخصيب. ويتعيَّن أن تؤدي المناقشة الدولية المتعلقة بهذه النُهج المتعددة الجوانب نتائج ملموسة. وأعرب عن أمل بلده في أن يعتمد المؤتمر عملية لوضع ضمانات متعددة الجوانب بالنسبة للوقود النووي.

٥٢ - وواصل حديثه قائلاً إن الوكالة تقوم بدور أساسي في مساعدة الدول على ممارسة حقوقها والوفاء بما عليها من التزامات بموجب المادة الرابعة للمعاهدة. وأضاف قائلاً إن هولندا تدعم بقوة برامج التعاون التقني للوكالة، وبصفة خاصة البرامج التي تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ودعم أقل البلدان نمواً. وقال إنه ينبغي أن تقدَّم هذه المساعدة في ظل أفضل ظروف السلامة والأمن. واختتم حديثه قائلاً إن هولندا سوف تستمر في تقديم إسهامات وتدعو المؤتمر إلى البحث عن طرائق لضمان أفضل استخدام للأموال المتاحة.

٥٣ - **السيد فاليرو بريسينيو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن واحداً من أكثر التحديات المعاصرة إلحاحاً هو ضمان توفير موارد نظيفة للطاقة من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية. وقد طلبت دول نامية يزيد عددها عن ٦٠ دولة المساعدة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية كي تتمكَّن من الحصول على الطاقة النووية، وهو ما قد يساعد على مواجهة تغيُّر المناخ وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. غير أن دولاً نووية معيَّنة تُطبِّق أحكام المعاهدة بشكل انتقائي وتضع قيوداً على التعاون التقني الذي يتيح تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية. وأضاف قائلاً إن بلده يرفض أية محاولة لإعاقة هذا الحق المشروع. وذكر أنه مما يثير القلق أن دولاً معيَّنة تميل إلى وضع شروط تتعلق بالتعاون التقني على الوفاء بالتزامات علاوة على الالتزامات المحدِّدة في اتفاقات الضمانات المعقودة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأية محاولة لإعاقة الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية تعتبر تفسيراً جديداً للاتفاقية وتلغي شرعيتها.

٥٤ - واستطرد قائلاً إنه لذلك ينبغي أن يؤكد المؤتمر من جديد حق الدول في تطوير الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية. وينبغي أن يقر المؤتمر بأهمية الطاقة النووية في تحسين مستويات المعيشة وأن يؤكد الطبيعية التقنية لأعمال الوكالة. وأية محاولة لتقييد التعاون التقني لأسباب سياسية ستكون متعارضة مع المعاهدة ومع النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية وينبغي أن ترفض. واختتم حديثه قائلاً إنه إذا عجز المؤتمر عن دعم الثقة في النظام الدولي ستتعرَّض مصداقية نظام الأمن النووي لأضرار.

٥٥ - **السيد أرغويلو** (الأرجنتين): قال إن الحق في إستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية كان موجوداً قبل إبرام المعاهدة وهو يشكل جزءاً أساسياً من المفهوم الذي أتاح اعتمادها. وأية محاولة لإعادة تعريف التوازن بين الالتزامات الواردة في الاتفاقية أو للتشكيك في الحق الذي تجسده المادة الرابعة سوف تضر بنظام منع الانتشار. وذكر أن الأرجنتين مقتنعة بالفوائد التي تحققها التكنولوجيا النووية السلمية واكتسبت خبرة كبيرة في هذا المجال. وأعرب عن رغبة وفده في أن يرى المزيد من التدابير لتشجيع تبادل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. وذكر أنه تقع على عاتق الوكالة مسؤولية خاصة بالنسبة لتشجيع التعاون التقني والمحافظة على الضمانات؛ وأنه يجب أن تعمل الوكالة على إيجاد توازن بين تلك الوظائف وأن تزوَّد بما يكفي من أموال وموظفين.

٥٦ - واستطرد قائلاً إن المحاولات التي اضطلع بها مؤخراً لإعادة تعريف المادة الرابعة من الاتفاقية لم تكن مفيدة. وينبغي، بدلاً من ذلك، التأكيد على عدم الانتشار من خلال التطبيق العقلاني للوائح الموجودة. وأشار إلى أن آليات الضمانات النووية قد أظهرت فعاليتها على مدى السنين؛ وفي الوقت نفسه فإنه لا يزال هناك احتمال لأن يُساء استخدام النظام الحالي لتطوير أسلحة نووية. وفي هذه الحالات ينبغي أن ينظر المجتمع الدولي في اتخاذ تدابير لفرض جزاءات أو لتعليق التعاون أو تقييده. وقال إن الأرجنتين لن تتعاون بشأن التكنولوجيا النووية مع أية دولة لا تفي بما عليها من التزامات وفقاً للمعاهدة واتفاقات الضمانات. ولا بُد من تنفيذ سياسات لتصدير المواد النووية تكون متسمة بالمسؤولية وضمان زيادة الشفافية في رصد تلك الصادرات. وينبغي أيضاً ألاّ تتأثر التجارة النووية بتدابير لها طبيعية غير تقنية. واختتم حديثه قائلاً إنه يجب أن يؤيد المجتمع الدولي معايير عدم الانتشار وأن يؤكد من جديد على المادة الرابعة من المعاهدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.

NPT/CONF.2010/MC.III/SR.2

Distr.: General
13 July 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

اللجنة الرئيسية الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١١ أيار/مايو ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ناكاني ..... (اليابان)

المحتويات

تبادل عام للآراء (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب أن تقدَّم التصويبات بإحدى لغات العمل في مذكرة وتُدرَج في نسخة من المحضر. ويجب أن ترسل التصويبات في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

سيصدر أي تصويب لمحضر هذه الجلسة وأية جلسات أخرى في وثيقة تصويب.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٥

تبادل عام للآراء (تابع)

١ - **السيدة بوخبالونا** (أوكرانيا)، أشارت إلى الحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في تطوير بحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، دون تمييز، وقالت إنه ينبغي أن تحصل الدول على هذه الطاقة دون قيد وهو أمر مهم من أجل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية المستدامة، شريطة أن تمتثل لكامل نطاق الضمانات التي تطبقها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن الأهمية الحاسمة كفالة تمويل برنامج التعاون التقني للوكالة تمويلا كافيا ويمكن التنبؤ به، لأنه يؤدي دورا هاما في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

٢ - ومضت قائلة إنه ينبغي للدول أن تتخذ خطوات جريئة لكفالة استخدام الطاقة النووية بطريقة تُحد من مخاطر الانتشار النووي، وفقا لأعلى المعايير الدولية للسلامة والأمن. وقد التزمت أوكرانيا بالقيام بدورها في مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عُقد مؤخرا في واشنطن العاصمة، وأعلنت حكومتها قراراها للقضاء على مخزونها الوطني من اليورانيوم عالي التخصيب بحلول عام ٢٠١٢، شريطة أن تتلقى مساعدات دولية كافية في هذا الصدد. ويبرهن هذا القرار أيضا على التزام أوكرانيا بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٧٨ (٢٠٠٩).

٣ - واستطردت قائلة إنه من الأهمية استمرار التعاون الدولي بغية تعزيز الأمن النووي، والإدارة الآمنة للنفايات النووية، والحماية من الإشعاعات النووية، والمسؤولية النووية المدنية. ودعت الدول التي لم تنضم بعد إلى جميع الاتفاقيات ذات الصلة للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الانضمام إليها وتنفيذها دون تأخير. وذكرت أن كفالة إمدادات الوقود النووي عملية معقدة، تترتب عليها العديد من الآثار التقنية والقانونية والتجارية والاقتصادية. وفوائد النُهج متعددة الأطراف لدورة الوقود النووي واضحة، إلا أنه ينبغي ألا تؤدي آليات ضمانها إلى حدوث انحرافات في السوق الحالية. وفي الوقت نفسه، ينبغي لهذه الآليات أن تعالج الحق في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من خلال توفير أمن إمدادات الوقود النووي للبلدان التي تطور برنامجا نوويا في أفضل ظروف السلامة والأمن وعدم الانتشار. ويمكن لمبادرات مثل إنشاء مصرف لليورانيوم منخفض التخصيب تحت سلطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن توفر آليات دعم للدول المعنية وتيسر التوصل إلى حلول دائمة متعددة الأطراف للحاجة المتزايدة للحصول على الوقود النووي والخدمات ذات الصلة في حين تقلل خطر الانتشار إلى الحد الأدنى. وحثت مجلس محافظي الوكالة على الموافقة على تدابير لتحقيق هذه الغاية ورحبت بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا بين الوكالة والاتحاد الروسي لإنشاء احتياطي

من اليورانيوم منخفض التخصيب من أجل إمداد الوكالة به سيقع في المركز الدولي لتخصيب اليورانيوم في أنغاريسك، بالاتحاد الروسي.

٤ - **السيد قشوط** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن بلده يعلق أهمية خاصة على الحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في المعاهدة في تطوير وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وفقا للمعاهدة والنظام الأساسي للوكالة. وبناء على ذلك ينبغي ألا تتدخل الشواغل بشأن الانتشار النووي في ممارسة هذا الحق. ويجب ألا تفرض البلدان متقدمة النمو أي شروط أو قيود على نقل المواد أو التكنولوجيا أو المعارف النووية للأغراض السلمية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة والتي أبرمت اتفاقات ضمانات شاملة مع الوكالة.

٥ - ومضى قائلا إن الوكالة هي السلطة الوحيدة المسؤولة عن التحقق من الامتثال للالتزامات بموجب المعاهدة واتفاقات الضمانات الشاملة. وكي يكون للوكالة طابع دولي حقا، يجب توسيع نطاق ولايتها في التحقق والتفتيش لتشمل جميع الدول، سواء كانت نووية أو غير نووية.

٦ - وأردف قائلا إنه ينبغي للوكالة أن تسعى على نحو متوازن إلى تحقيق هدفها المتمثل في تعجيل وتوسيع مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والرخاء في جميع أنحاء العالم. وبناء على ذلك، يجب ألا يخضع ما تقدمه الوكالة من تعاون تقني ومساعدة تقنية لشروط سياسية أو عسكرية أو اقتصادية تتجاوز ما هو محدد في النظام الأساسي للوكالة. وبالمثل، ينبغي عدم إضافة أي معايير أو مبادئ توجيهية جديدة لاختيار مشاريع التعاون التقني، حيث أن المعايير المعمول بها حاليا فعالة. ولا يرد في المعاهدة ما يمنع نقل أو استخدام المواد أو المعدات النووية للأغراض السلمية، طالما اخضعت لضمانات الوكالة. ويلزم إجراء دراسة متعمقة ومفاوضات شفافة بشأن مختلف الأبعاد التقنية والقانونية والتجارية والاقتصادية لاقتراح ضمان الحصول على إمدادات الوقود النووي.

٧ - ومضى قائلا إنه يجب أن تساهم الوكالة في تطوير المعايير الدولية للسلامة والأمن لصالح كل دولة من الدول، دون إعاقة الاستخدام السلمي للطاقة النووية، ولا سيما من جانب البلدان النامية. وقال إن ليبيا تدعو الوكالة إلى وقف برنامجها للتعاون التقني مع إسرائيل، وهي دولة من الدول غير الأطراف في المعاهدة لم تخضع منشآتها وأنشطتها النووية للرصد والتفتيش الدوليين. كما نبذت ليبيا رفض الهجوم على مرافق نووية أو التهديد بالهجوم عليها، نظرا لما قد يترتب على هذه الأعمال من عواقب على البشرية والبيئة.

٨ - وأردف قائلا إن من بواعث القلق تزايد عدد الأسلحة النووية ووسائل نقلها، والزيادة في المواد الانشطارية للأسلحة النووية، ومبدأ الردع النووي، وعدم تحديد إطار زمني لتدمير ترسانات الدول الحائزة للأسلحة النووية، وسياسة الكيل بمكيالين. ويمكن أن تسهم الدول الحائزة للأسلحة النووية مساهمة كبيرة في السلام والأمن الدوليين وتتحمل مسؤوليتها عن طريق تنفيذ التزاماتها بنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، يجب منح الوكالة الدولة للطاقة الذرية السلطة اللازمة للاضطلاع بولايتها بشأن التحقق من نزع السلاح النووي.

٩ - وفي الختام، أكد الحق السيادي للدول الأطراف في الانسحاب من المعاهدة، على النحو المنصوص عليه في المادة العاشرة ونفى مشروعية أي محاولة لتعديل هذه المعاهدة أو إعادة تفسيرها أو اعتماد تدابير تقييدية فيما يتعلق بها.

١٠ - **السيد بارك** تشول - من (جمهورية كوريا): قال إن تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ذو أهمية حاسمة لكفالة مشروعية ومصداقية المعاهدة والحفاظ على التوازن الدقيق بين ركائزها الثلاث. ولدى جمهورية كوريا خبرة كبيرة في تطوير برنامج نووي سلمي، يغذي تنميتها الاقتصادية بالطاقة وأصبح جزءا لا غنى عنه من الهيكل الأساسي للطاقة لديها. واعترافا بالدور الجوهري الذي تؤديه الوكالة في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وأهمية كفالة توفير موارد كافية لصندوق التعاون التقني، ستواصل حكومته دعم الأنشطة التي تضطلع بها الوكالة عن طريق مساعدة دول أخرى في مجالات مثل الهياكل الأساسية والموارد البشرية للطاقة النووية. وستساهم علاوة على ذلك في الجهود التي تبذلها الوكالة لإقرار ثقافة للسلامة النووية في تلك البلدان.

١١ - ومضى قائلا إن دعم جمهورية كوريا للبحث والتطوير في المجال النووي يرتبط ارتباطا وثيقا بالحفاظ على أعلى معايير عدم الإنتشار والسلامة والأمن، وتحقيقا لهذه الغاية، تشارك حكومته بنشاط في عدد من المبادرات الدولية ذات الصلة. وأشار إلى مختلف الاقتراحات بشأن المخططات متعددة الأطراف لضمان إمدادات الوقود التي قدمت إلى مجلس محافظي الوكالة، وقال إن معالجة مسألة أمن الإمدادات سيساعد على الحفاظ على الثقة في المعاهدة خلال الانتقال الراهن إلى نهضة نووية. ورحب بتوقيع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتحاد الروسي مؤخرا على اتفاق لإنشاء احتياطي لليورانيوم منخفض التخصيب في أنغارسك، مما سيشكل اختبارا للجهود الرامية إلى كفالة إمكانية الحصول على الوقود النووي على نحو موثوق به. وينبغي أيضا إيلاء الاعتبار الواجب للمرحلة الختامية من دورة الوقود، بما في ذلك إدارة النفايات.

١٢ - ومضى قائلا إنه على الرغم من ضرورة احترام حق الدول الأطراف في الانسحاب من المعاهدة، من المهم إدراك أن أي انسحاب منها لن ينال من مشروعية المعاهدة فقط، وإنما سينال أيضا من الجهود الرامية إلى تحقيق عالميتها. ومن شأن التعسف في استعمال حقوق الدول بموجب المادة العاشرة، لا سيما حينما تصحب ذلك انتهاكات للمعاهدة، أن يلحق الضرر بأمن الجميع. ويشكل انسحاب جمهورية كوريا الشعبية الديموقراطية من المعاهدة مع ارتكاب انتهاكات سافرة لها، أوضح مثال على التعسف في استعمال هذا الحق على هذا النحو. وفي هذا الصدد، تكرر جمهورية كوريا تأكيد أهمية التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن الحاجة إلى آلية فعالة للتصدي لذلك. وينبغي ممارسة الحق في الانسحاب مع التقيد الصارم بالشروط الإجرائية التي تتطلبها المعاهدة. وتتحمل الدول المسؤولية عن أي انتهاكات للمعاهدة قبل انسحابها وينبغي تنفيذ نظام للضمانات الاحتياطية.

١٣ - **السيد راييس رودريغيس** (كولومبيا): قال إن حكومته تعلق أهمية كبيرة على نتائج مؤتمرات الاستعراض السابقة. ويساعد حق الدول الأطراف غير القابل للتصرف في الحصول على فوائد التطبيقات السلمية للطاقة النووية على الحفاظ على توازن بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ويؤدي التعاون الدولي وبناء القدرات الوطنية دورا حاسما نظرا لأهمية الطلب على الطاقة كعامل من عوامل التنمية. وتمثل التكنولوجيا النووية أيضا مسألة جوهرية في تحقيق الأهداف التي حددها المجتمع الدولي فيما يتعلق بحماية البيئة ومكافحة تغير المناخ. ويلزم التوصل إلى حل آمن وعادل يتيح للبلدان النامية إمكانية الحصول على دورة الوقود النووي.

١٤ - وأردف قائلا إنه من أجل تلبية الاحتياجات التكنولوجية للدول الأطراف بصورة مرضية، لا محيد عن تعزيز الموارد المالية والبشرية والتقنية للوكالة. ويجب أن تتخذ اللجنة توصيات لضمان إمكانية حصول جميع الدول على التكنولوجيا النووية، في حين تكفل ألا تؤدي عمليات النقل هذه إلى انتهاكات لنظام عدم الانتشار. ورحب بالمساهمة التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل عمل الوكالة ودعا البلدان متقدمة النمو الأخرى، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على تقديم مساهمات مماثلة.

١٥ - ومضى قائلا إنه من أجل كفالة أن يصبح حلم ''الربيع النووي'' حقيقة واقعة، يجب تقديم الدعم السياسي الكامل والموارد المالية اللازمة لآليات الرصد التابعة للوكالة. وشدد على ضرورة الحفاظ على السلامة الكلية للمعاهدة، وقال إن وفده سيعارض إجراء أي تعديل على نص المعاهدة، بما في ذلك المادة العاشرة، وأي محاولة لتفسير أحكامها بطريقة تضعف نظام عدم الانتشار.

١٦ - **السيد لايافا** (فنلندا): قال إن القبول العام والثقة الدولية في السلامة النووية والأمن النووي شرطان أساسيان لنجاح أي برنامج وطني للطاقة النووية. ويتسم التعاون وتقاسم الخبرات على الصعيد الدولي بأهمية حاسمة في هذا الصدد. وفنلندا، بوصفها بلدا صغيرا يتمتع بفوائد الطاقة النووية منذ السبعينات من القرن الماضي، لديها سجل سلامة جيد ومؤشرات أداء ممتازة. وقد وافقت حكومته مؤخرا من حيث المبدأ على بناء وحدات إضافية لمحطات الطاقة النووية ومستودع موسع للتخلص النهائي من الوقود النووي المستهلك المولد في فنلندا. وبناء على ذلك ستتحول فنلندا تحولا هائلا نحو إنتاج الطاقة الخالية من انبعاثات الكربون، في حين تكفل تحقيق اكتفائها الذاتي في إنتاج الكهرباء لأول مرة منذ عدة عقود.

١٧ - واستطرد قائلا إنه يجب على الدول التي ترغب في تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية أن تدرس مسألة إدارة النفايات النووية منذ البداية. ومن الأهمية الحاسمة وضع خطة للتخلص النهائي من الوقود النووي المستهلك والنفايات النووية فضلا عن تمويل هذه الأنشطة. وفي حالة فنلندا، اعتمدت السياسة المعنية بإدارة الوقود النووي المستهلك في عام ١٩٨٣. وسيبدأ في عام ٢٠٢٠ التخلص النهائي من الوقود النووي المستهلك، وتتحمل شركات الطاقة النووية، وليست الحكومة، جميع تكاليف إدارة النفايات ووقف تشغيل المنشآت النووية. وقد دفعت الطبيعة الفريدة لمرفق التخلص النهائي في صناعة الطاقة النووية الوكالة إلى تطوير نهج ضمانات محددة. ويتيح نظام الضمانات المتكاملة الجديد للوكالة تحقيق الاستفادة المثلى من جميع المعلومات المتاحة لها، في حين مكنتها تجربة فنلندا في تنفيذ الضمانات على صعيد الدولة من تحقيق زيادة الكفاءة.

١٨ - وتؤكد سياسة الطاقة في فنلندا بقوة على الطاقة المتجددة، مثل طاقة الرياح والطاقة الإحيائية. وقال إن حكومته طرف في جميع الصكوك الدولية والترتيبات غير الرسمية ذات الصلة المعنية بالسلامة النووية والأمن النووي وعدم الانتشار النووي، وتشارك بنشاط في وضع المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية ذات الصلة، وخاصة في إطار الوكالة. وقد استفادت فنلندا من الخدمات الاستشارية التي تقدمها الوكالة وتم القيام بالعديد من بعثات استعراض الأقران للسلامة على أراضيها، وتشجع الدول الأخرى على أن تحذو حذوها.

١٩ - **السيدة بريزا** (الجزائر): قالت إن المؤتمر الاستعراضي ينبغي أن يتخذ خطوات لحماية وتعزيز الحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في التطبيقات السلمية للطاقة النووية، بما في ذلك عن طريق اتخاذ تدابير عملية لتيسير الحصول على هذه التطبيقات والتعاون بشأنها. وأعربت عن تأييد الجزائر للدور الهام الذي تؤديه الوكالة، وجميع المبادرات الإقليمية والدولية التي تسعى إلى تعزيز وتنويع التعاون العلمي والتقني في هذا الصدد. وينبغي للمؤتمر اعتماد

توصيات لتعزيز ولاية الوكالة، لا سيما في المجالات المتعلقة بالاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية. ويجب إزالة جميع العقبات التي تعترض سبيل ممارسة الدول الأطراف الكاملة لحقها في تطوير برامج نووية مدنية، بصرف النظر عن مجال تطبيقها، شريطة أن تمتثل الدول الأطراف المعنية للمعاهدة ونظام ضمانات الوكالة. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمؤتمر أن يدعو جميع الدول التي لم تصدق بعد على تعديل المادة السادسة من النظام الأساسي للوكالة إلى القيام بذلك كي يدخل حيز النفاذ على الفور. وفي الواقع، من شأن توسيع مجلس المحافظين أن يعزز مصداقية الوكالة وعملية صنع القرار فيها. وأخيرا، ينبغي للمؤتمر الاستعراضي أن يتخذ توصيات لزيادة الميزانية العادية للوكالة للتعاون التقني والعلمي. وينبغي أن يدعو البلدان المانحة إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة الرابعة من المعاهدة عن طريق تقديم المزيد من الدعم المالي لأعمال الوكالة.

٢٠ - وقالت إن الطاقة النووية خيار استراتيجي للكثير من البلدان التي تشهد تزايد احتياجاتها من الطاقة. ويجب توفير الموارد اللازمة للوكالة كي تنقل النهضة النووية، بعد أن طلب منها حوالي ٦٠ بلدا من البلدان النامية المساعدة في إدخال استخدام الطاقة النووية إليها. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا تصمم الآلية متعددة الأطراف المقترحة لإمدادات الوقود النووي، بطريقة تحد من حقوق الدول في تطوير برنامج نووي مدني. وفي حين يمكن أن تتيح هذه الاقتراحات تيسير إمكانية الحصول على الطاقة النووية، لا سيما للبلدان النامية، ينبغي إجراء مناقشات بروح من الانفتاح والشفافية، بغية التوصل إلى حلول بتوافق الآراء تحترم الحق في الاستفادة من التطبيقات السلمية للطاقة النووية. وقد استضافت الجزائر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ المؤتمر الإقليمي الأفريقي رفيع المستوى المعني بمساهمة الطاقة النووية في السلم والتنمية المستدامة، بدعم من الوكالة والاتحاد الأفريقي. وقد قُدم إلى اللجنة إعلان الجزائر النهائي وخطة العمل المفصلة اللذين اعتمدهما المؤتمر كي تنظر فيهما، ويعقد الأمل على أن تعتمد التوصيات التي اتخذت من أجل تيسير وتعجيل تنفيذها، ولا سيما عن طريق الوكالة.

٢١ - **السيد كوتشينوف** (الاتحاد الروسي): أعرب عن تأييد حكومته لحصول الدول الأطراف على التطبيقات السلمية للطاقة النووية، فضلا عن زيادة التعاون الدولي في هذا المجال، من أجل الحفاظ على التوازن اللازم بين تطوير التطبيقات السلمية وتعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، لا سيما نظام ضمانات الوكالة. ومضى قائلا إن حكومته تشارك بنشاط في عدد من مبادرات التعاون متعدد الأطراف بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وعلى الصعيد الوطني، تكتسي الطاقة النووية أهمية متزايدة، وفي الواقع، وضعت خطط لمضاعفة حصة الطاقة النووية تقريبا بحلول عام ٢٠٣٠. وتم بالفعل وضع الأطر

القانونية والمالية والمؤسسية اللازمة لتحقيق هذا التقدم. وذكر أن الصناعة النووية الروسية على استعداد حاليا لإمداد السوق بمفاعلات منخفضة ومتوسطة القوة للطاقة مما يسهم بالتالي في تنمية العديد من البلدان. وقد وضعت حكومته أيضا خططا لبناء محطات وتكنولوجيات جديدة للطاقة النووية وتتعاون بنشاط مع الدول الأطراف في هذا المجال وغيره من المجالات، مثل إمدادات الوقود النووي والأمن النووي وإدارة النفايات. ويتاح أيضا التدريب المهني للطلاب والأخصائيين الوطنيين والدوليين، كعنصر أساسي من عناصر البرنامج الروسي لتطوير الطاقة النووية. ويعلق الاتحاد الروسي أهمية كبيرة على التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية مع أعضاء رابطة الدول المستقلة.

٢٢ - ومضى قائلا إن حكومته تعتزم مواصلة تقديم تبرعات لصندوق التعاون التقني. ومن المهم الإبقاء على آلية التمويل الحالية عن طريق تقديم الدول الأعضاء في الوكالة مساهماتها بعملاتها الوطنية، التي يحدد مقدارها على أساس جدول الأنصبة المقررة المعمول به في الأمم المتحدة. ويعمل الاتحاد الروسي مع الوكالة في مشاريع لتطوير اقتصادات الدول الأعضاء في الوكالة، فضلا عن تطوير الدول الأطراف في معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية. وينبغي كفالة إمكانية الحصول على التطبيقات السلمية للطاقة النووية عن طريق التعاون، مما يمكن هذه الدول من خفض التكاليف عندما تبدأ برنامجا وطنيا للطاقة النووية والحد من إنتشار تكنولوجيا دورة الوقود النووي الحساسة أيضا. وقد اقترحت حكومته في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ إنشاء مراكز دولية لخدمات دورة الوقود النووي في محاولة لتطوير هياكل أساسية عالمية للطاقة النووية؛ ويمثل المركز الدولي لتخصيب اليورانيوم في أنغاريسك مساهمة عملية من أجل تحقيق هذا الهدف. ومن المهم ملاحظة أن هذا الاقتراح لا يتعدى على حقوق الدول الأعضاء في الوكالة في تطوير قدرتها الإنتاجية النووية الخاصة بها، ولا تحدد أي شروط لحصول الدول على اليورانيوم منخفض التخصيب من الاحتياطي المضمون. وعلاوة على ذلك، لا يتعارض هذا الاقتراح مع الآليات متعددة الأطراف الأخرى لضمان إمدادات الوقود النووي. وأكد استعداد الاتحاد الروسي للتعاون مع الدول الأطراف في المعاهدة من أجل تعزيز هذه المبادرات. وقد وقعت الوكالة مؤخرا على عدة اتفاقات تنظم إنشاء واستخدام مخزون مضمون من اليورانيوم منخفض التخصيب لإمداد الوكالة به كي تزود به أعضاءها.

٢٣ - وتعلق حكومته، بوصفها من الدول الموقعة على اتفاقية الأمن النووي، أهمية كبيرة على سلامة مرافق الطاقة النووية. وفي محاولة لتعزيز السلامة والأمن الدوليين، ساعدت جمهورية أرمينيا في تعزيز معايير سلامة محطتها للطاقة النووية كجزء من برنامج التعاون التقني للوكالة، وخصصت اعتمادات لتحسين الأمن في محطة تشيرنوبل للطاقة النووية وللتعجيل

بوقف تشغيلها. كما صدق الاتحاد الروسي على الاتفاقية المشتركة بشأن الإدارة المأمونة للوقود المستهلك وبشأن الإدارة المأمونة للنفايات المشعة وشارك في مختلف المبادرات المضطلع بها في إطار الاتفاقية والوكالة فيما يتعلق بإدارة النفايات. وقد يكون من الأفضل حل مسألة الوقود النووي المستهلك عن طريق نهج متعددة الأطراف وتقديم البلدان الموردة خدمات متكاملة في هذا الشأن، وهو نهج اعتمد مع العديد من البلدان.

٢٤ - **السيد دولفي** (السويد): قال إنه ينبغي إيلاء الأولوية العليا لضمانات الوقود النووي متعددة الأطراف وعمل الوكالة في هذا المجال. وتسهم هذه الضمانات، التي ينبغي أن تظل طوعية تماما كآلية احتياطية، في تحقيق هدفي زيادة ضمان الإمدادات وعدم الإنتشار. وكما أثبتت تجربة السويد، أنه حتى في حالة الاضطلاع ببرنامج نووي وطني كبير إلى حد ما، ثبت أن الاعتماد على حسن أداء السوق الدولية أكثر فائدة من الشروع في خطط وطنية مكلفة وغير مؤكدة. وفي حين كانت الاضطرابات نادرة في سوق الوقود النووي في الماضي، ستفيد الآليات متعددة الأطراف لإمدادات الوقود النووي، على سبيل المثال، في كفالة الإمدادات للدول التي تشهد حاجة غير متوقعة للحصول على يورانيوم منخفض التخصيب. ويمكن أن تؤدي هذه الآليات، سواء كاحتياطي دعم أو في شكل أكثر تطورا، دورا مفيدا في المساهمة في تعزيز أمن الإمدادات وفي نظام عدم الإنتشار، دون المساس بحقوق الدول بموجب المعاهدة. وفي هذا الصدد، لفت الانتباه إلى ورقة العمل التي قدمها وفده بشأن الفوائد المحتملة لهذه الترتيبات (NPT/CONF.2010/WP.7) فضلا عن ورقة عمل قدمتها مجموعة فيينا للدول العشر (NPT/CONF.2010/WP.18) بشأن نهج لدورة الوقود النووي.

٢٥ - **السيدة موسلي** (نيوزيلندا): قالت إنه يجب معالجة مسائل عدم الانتشار النووي والسلامة النووية والأمن النووي وإدارة النفايات النووية عند تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ويجب أن يظل الحصول على التكنولوجيا النووية متاحا لجميع الدول الأطراف، إلا أنه من الأهمية الحاسمة كفالة سلامة وأمن إدارة هذه التكنولوجيا وألا تؤدي إلى انتشار الأسلحة النووية. ويمكن أن توفر النهج متعددة الأطراف لدورة الوقود النووي بديلا عمليا وفعالا من حيث التكلفة لتطوير قدرات دورة الوقود النووي دون أن يؤثر ذلك على حقوق الدول بموجب المعاهدة. وينبغي أن تعالج الضمانات الاحتياجات الحقيقية، بما في ذلك المرحلة الختامية لدورة الوقود؛ وينبغي علاوة على ذلك أن تكون شفافة ومستقلة وشاملة للجميع وتطبق على نحو منصف، وذلك باستخدام المعايير المحددة وفقا لضمانات الوكالة. وينبغي لأي اقتراح بشأن آلية متعددة الأطراف لدورة الوقود النووي أن يوفر الحماية المادية الفعالة للمواد والمرافق النووية المرتبطة بها فضلا عن أعلى معايير السلامة النووية والسلامة من الإشعاع النووي وفي نقل المواد النووية وإدارة النفايات النووية. وأكدت أن حكومتها تقر

بأن الدول المنفردة تتحمل المسؤولية الأولى عن الحفاظ على سلامة المنشآت النووية داخل أراضيها أو الأراضي الخاضعة لولايتها التشريعية وتدرك الأهمية الحاسمة لإنشاء هياكل أساسية تقنية وبشرية وتنظيمية وطنية لسلامة النفايات. ورحبت بالدور الأساسي الذي تؤديه الوكالة في تحسين إطار الأمن النووي العالمي، ودعت جميع الدول إلى تحسين قدراتها الوطنية من أجل كشف وردع ووقف الإتجار غير المشروع بالمواد النووية في جميع أنحاء أراضيها وحثت الدول التي يمكنها وضعها من العمل على تعزيز الشراكات وبناء القدرات الدولية في هذا المجال على القيام بذلك. وينبغي لجميع الدول الأطراف، التي تشترك في إصدار التكليف بإنشاء مفاعلات للطاقة النووية أو بنائها أو تخطيطها أو تدرس الاضطلاع ببرامج للطاقة النووية، أن تصبح أطرافا في اتفاقية الأمن النووي دون تأخير. كما حثت الدول الأطراف على تطبيق معايير السلامة الخاصة بالوكالة من أجل تحسين الهياكل الأساسية الوطنية للسلامة من الإشعاع النووي ونقل المواد النووية والنفايات النووية.

٢٦ - ومضت قائلة إنه يلزم تعزيز التعاون الدولي بشأن سلامة النقل البحري والنقل بوسائط أخرى للمواد المشعة، بما في ذلك معايير السلامة والأمن وتوفير المعلومات في الوقت المناسب بشأن عمليات النقل هذه. ويجب إنشاء آليات وطنية ودولية فعالة للمسؤولية النووية من أجل تقديم تعويض عن الأضرار في حالة وقوع حادث أثناء النقل البحري لمواد مشعة. ورحبت بالأعمال التي يقوم بها حاليا فريق المتعاقدين الدولي المعني بالمسؤولية النووية في هذا الشأن، فضلا عن المناقشات غير الرسمية بشأن الاتصالات بين دول النقل البحري والدول الساحلية ذات الصلة والتي تشترك الوكالة فيها والمناقشات الثنائية الجارية بين دول النقل البحري والدول الساحلية ذات الصلة بشأن مسائل ذات الاهتمام المتبادل.

٢٧ - **السيد فزام** (الكويت): أشار إلى أهمية الطاقة النووية كمصدر من مصادر الطاقة والفوائد المحتملة لتطبيقاتها السلمية، وكرر تأكيد أن لجميع الدول الأطراف الحق الأساسي في حيازة وتطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية دون تمييز. وقد أعلنت الكويت في عام ٢٠٠٩ اعتزامها بدء برنامج للاستخدام السلمي للطاقة النووية، من أجل تلبية الطلب المحلي المتزايد على الكهرباء والمياه. وتحقيقا لهذه الغاية، أُنشئت لجنة وطنية معنية بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

٢٨ - وقد عقدت الكويت ١٠ ملايين دولار لمبادرة إنشاء مصرف للوقود النووي تحت إشراف الوكالة وتتطلع إلى إجراء حوار بناء يؤدي إلى توافق في الآراء بشأن هيكله وإدارته.

٢٩ - وردد الآراء التي أعربت عنها وفود أخرى فيما يتعلق بوجود معايير مزدوجة في نقل المواد والتكنولوجيا النووية إلى الدول غير الأطراف، ودعا إلى تعليق المساعدة التقنية لتلك

الدول حتى تنضم إلى المعاهدة بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية وتخضع مرافقها النووية لضمانات الوكالة.

٣٠ - **السيد وانغ كون** (الصين): قال إنه يتزايد عدد البلدان التي ترى أن الطاقة النووية مصدرا للطاقة ثبتت جدواه التقنية ونظيف وآمن وقادر على المنافسة اقتصاديا وخيار هام لتلبية الطلب على الطاقة. وإضاف قائلا إن تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ومنع انتشار الأسلحة النووية يكمل ويعزز بعضهما بعضا. بيد أنه ينبغي ألا تنال جهود عدم الانتشار من الحق المشروع للبلدان، خاصة البلدان النامية، في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

٣١ - ومضى قائلا إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ظلت تقدم المساعدة عن طريق التعاون التقني للدول الأعضاء فيها، وفقا لولايتها، في ميادين الطاقة النووية، والسلامة النووية، وإدارة النفايات وتطبيقات التكنولوجيا النووية عن طريق التعاون التقني. وفي هذا الصدد، ينبغي دعم صندوق التعاون التقني بموارد كافية.

٣٢ - واستطرد قائلا إن ضمان امدادات الوقود النووي تتسم بأهمية كبيرة في تعزيز تطوير الطاقة النووية. وتشمل مختلف الآليات والمبادرات متعددة الأطراف للإمدادات النووية عوامل سياسية واقتصادية وتقنية وقانونية وينبغي دراستها بتعمق لإيجاد وسيلة عملية مقبولة للجميع، وينبغي في غضون هذا عدم المساس بالحق في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

٣٣ - وأردف قائلا إن تعزيز الأمن النووي يتسم بأهمية شديدة وتتحمل جميع البلدان المسؤولية عن اتخاذ تدابير حماية مادية لتأمين المواد والمرافق النووية الخاضعة للولاية التشريعية لكل منها. ويلزم تعزيز الإطار القانوني الدولي الحالي والتعاون الدولي في هذا المجال.

٣٤ - ومضى قائلا إن الصين أنشأت صناعة نووية سليمة وصاغت خطة متوسطة الأجل وطويلة الأجل لتنمية الطاقة النووية، بالتشديد على البحث والتطوير لتكنولوجيات الجيل القادم والسلامة والأمن النوويين بما يتفق مع المعايير الدولية وقد انضمت إلى اتفاقية الأمن النووي والاتفاقية المشتركة بشأن الإدارة المأمونة للوقود المستهلك وبشأن الإدارة المأمونة للنفايات المشعة وتقدم بنشاط مساعدات الأمن النووي لبلدان نامية أخرى. كما صدقت على تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية في عام ٢٠٠٨، وبدأت العملية الداخلية للتصديق على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وتؤيد الصين بفعالية أنشطة الوكالة في ميدان الأمن النووي وتعاونت على نحو وثيق مع الوكالة وبلدان أخرى في هذا الميدان أثناء دورة الألعاب الأوليمبية في بيجين في عام ٢٠٠٨.

٣٥ - وقد تبادلت البلدان الآراء بشأن الخبرات واستراتيجيات المستقبل فيما يتعلق بتطوير الطاقة النووية، وذلك في المؤتمر الوزاري الدولي المعني بالطاقة النووية في القرن الحادي والعشرين، الذي اشتركت الصين في رعايته. وتقيم الصين تعاونا مثمرا مع الوكالة في مجال التكنولوجيا النووية، والسلامة النووية، وعدم الانتشار، والموارد البشرية، وتشارك بنشاط في برامج تعاون دولي هامة مثل مرفق البيئة العالمية والمفاعل الدولي النووي الحراري التجريبي والشراكة العالمية بشأن الطاقة النووية. وقد وقعت الصين اتفاقات بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية مع أكثر من ٢٠ بلدا ومنظمة. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن وجهات نظر الصين المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية في ورقة العمل NPT/CONF.2010/WP.65.

٣٦ - **السيد ناظيري** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في الحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية دون تمييز وفقا للمادة الرابعة من المعاهدة ينبثق من أن الإنجازات العلمية والتكنولوجية تراث مشترك للإنسانية ومن ضرورة تحقيق التوازن بين الحقوق والالتزامات، التي توفر حوافز للعضوية والامتثال. بل ويتسم الحق في الاستخدام السلمي بالمزيد من الأهمية نظرا لتزايد الطلب على الطاقة والتكنولوجيات النووية في ميادين الصحة البشرية والطب والصناعة والزراعة وحماية البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة، خاصة في العالم النامي.

٣٧ - واستطرد قائلا إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تؤدي دورا أساسيا في تشجيع استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، ولكنها لا تزال تواجه نقصا في الموارد فضلا عن القيود التي تفرضها بعض الدول. وعلى سبيل المثال، يقوم تمويل التعاون التقني للوكالة على أساس التبرعات، التي لا يمكن التنبؤ بها وتخضع لدوافع سياسية. ويرى وفده ضرورة تمويل التعاون التقني للوكالة، شأنه في ذلك شأن أنشطة ضماناتها، من الميزانية العادية. وأعرب عن استعداد إيران للتعاون الكامل مع بلدان المنطقة لعقد حلقات تدريبية وحلقات دراسية تقنية لنقل المواد الطبية النووية ذات الصلة تحت إشراف الوكالة.

٣٨ - ومضى قائلا إنه مما يبعث على القلق العميق أن النظم المعمول بها حاليا للرقابة على الصادرات، والتي تعمل بطريقة تتسم بعدم الشفافية والتعسف، ما زالت تخلق قيودا لا موجب لها على نقل المواد والمعدات والتكنولوجيات النووية للاستخدامات السلمية، بما يتعارض مع نص المعاهدة وروحها. وبناء على ذلك، تدعو إيران إلى إنشاء آلية في إطار عملية الاستعراض للتصدي للتحديات التي تصادف في تنفيذ المادة الرابعة.

٣٩ - وأردف قائلا إن هناك مصدرا آخر للقلق الشديد يتمثل في اعطاء بلدان خارج المعاهدة معاملة تفضيلية في التجارة النووية. وتشكل مجموعة موردي المواد النووية نظاما حصريا ويتسم بعدم الشفافية للرقابة على الصادرات، يزعم أنه قد أنشئ لتعزيز نظام عدم الانتشار، إلا أنه ألحق الضرر بمصداقية المعاهدة باعتماد مقررها الشائن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ في تحد كامل للفقرة ١٢ من المقرر ٢ لمؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥ المعنون ''مبادئ وأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي''، الذي دعا إلى قبول النطاق الكامل لضمانات الوكالة والالتزامات الدولية الملزمة قانونا بعدم حيازة الأسلحة النووية كشرط مسبق ضروري لأي ترتيبات لإمدادات جديدة.

٤٠ - ومضى قائلا إن وفده يرى أن الحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في الاستخدامات السلمية يشمل جميع جوانب التكنولوجيات النووية، بما في ذلك دورة الوقود. وتنص المادة الرابعة على أنه: ''يحظر تفسير أي حكم من أحكام هذه المعاهدة بما يفيد إخلاله بالحقوق غير القابلة للتصرف التي تملكها جميع الدول الأطراف في المعاهدة في إنماء بحث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية...''. كما لا توجد أي أحكام في النظام الأساسي للوكالة أو اتفاق الضمانات الشاملة أو حتى البروتوكول الإضافي تحظر أو تقيد حقوق الدول الأطراف في أنشطة التخصيب وإعادة التجهيز. وقد أكد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ ضرورة احترام الخيارات والقرارات التي يتخذها كل بلد في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية دون المساس بسياساته أو اتفاقاته وترتيباته للتعاون الدولي من أجل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وسياساته لدورة الوقود.

٤١ - وفيما يتعلق بمسألة النهج متعددة الأطراف لدورة الوقود وضمانات إمدادات الوقود النووي، تشارك إيران حركة بلدان عدم الإنحياز في الرأي القائل بأن هذه المسألة معقدة جدا ومتعددة الأبعاد وتترتب عليها آثار تقنية وقانونية وتجارية واقتصادية ينبغي دراستها على نطاق واسع قبل أن يتسنى التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها. وفيما يتعلق بالسلامة والأمن النوويين، أنشأت إيران، بموجب قانونها بشأن الحماية من الإشعاع، هيئة تنظيمية وطنية لكفالة سلامة وأمن مرافقها النووية السلمية. وقال إن السلامة والأمن مسؤوليات وطنية، وينبغي أن تؤدي الوكالة الدور الرئيسي في تطوير معايير دولية للسلامة والأمن النوويين.

٤٢ - وأردف قائلا إنه ما زالت لدى البلدان النامية توقعات مشروعة بإعمال الحق في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وهو ركيزة أساسية من ركائز المعاهدة المنصوص عليها في المادة الرابعة. ومع اتساع الفجوة بين البلدان النامية والبلدان متقدمة النمو في

استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، ينبغي أن يتخذ المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ خطوات ملموسة لتحقيق هذا الهدف.

٤٣ - وفي هذا الصدد، اتخذت إيران عددا من التوصيات التي تود أن ترد في تقرير اللجنة. ينبغي إعادة تأكيد الحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في تطوير بحوث واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون أي تمييز واحترام خيارات وقرارات كل بلد في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية دون المساس بسياساته أو اتفاقاته وترتيباته للتعاون الدولي من أجل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وسياساته لدورة الوقود. ويجب أن يشدد أيضا على أن التنفيذ الكامل للمادة الرابعة جوهري لتحقيق هدف المعاهدة ومقاصدها ورفض أي تفسير يؤثر على الحق غير القابل للتصرف لجميع الأطراف في المعاهدة في تطوير بحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون تمييز. وينبغي كفالة التمويل المضمون والذي يمكن التنبؤ به لصندوق التعاون التقني للوكالة بما يكفي لتمكين الوكالة من الاستجابة للحاجة المتزايدة للبلدان النامية للطاقة النووية للأغراض السلمية. وبناء على ذلك، يجب أن تفي البلدان متقدمة النمو بالتزاماتها بالمساعدة في تطوير البلدان النامية للطاقة النووية عن طريق تيسير مشاركتها في تبادل المعدات والمواد النووية والمعلومات العلمية والتكنولوجية للأغراض السلمية بأقصى ما يمكنها. ولا تحظر المعاهدة نقل أو استخدام المعدات أو المواد النووية للأغراض السلمية على أساس ''حساسيتها'' وإنما تنص فقط على أنه يجب أن تخضع هذه المعدات والمواد للضمانات الشاملة للوكالة. وينبغي ألا يؤثر تعزيز ضمانات الوكالة تأثيرا عكسيا على الموارد المتاحة لتقديم المساعدة التقنية والتعاون وينبغي تنفيذ الضمانات بطريقة تهدف إلى الامتثال للمادة الرابعة من المعاهدة دون عرقلة التنمية الاقتصادية أو التكنولوجية للدول الأطراف أو التعاون الدولي في ميدان الأنشطة النووية السلمية، بما في ذلك التبادل الدولي للمواد والمعدات النووية لتجهيز واستخدام وإنتاج المواد النووية للأغراض السلمية. ومن شأن فرض قيود وحدود على نقل المواد والمعدات والتكنولوجيات النووية للاستخدامات السلمية أن يعرقل إمكانية حصول البلدان النامية على المواد والمعدات والتكنولوجيات النووية للأغراض السلمية؛ وبناء على ذلك ينبغي إزالة القيود والحدود المفروضة بما يخالف نص المعاهدة وروحها. وينبغي إنشاء لجنة دائمة، تتألف من أفراد حكوميين مؤهلين من الدول الأطراف الأعضاء في مكتب المؤتمر الاستعراضي السابق وذلك للنظر في حالات رفض نقلها بناء على طلب الدول الأطراف المعنية واتخاذ القرارات المناسبة في هذا الشأن. وأخيرا، ينبغي إعادة تأكيد القرار الذي اتخذه المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ١٩٩٥ بأن ''كل ترتيبات جديدة لإمدادات تتعلق بنقل المواد المصدرية أو المواد أو المعدات الإنشطارية الخاصة أو المواد المصممة أو المعدة خاصة لتجهيز أو استخدام أو إنتاج

مواد انشطارية خاصة إلى دول غير حائزة للأسلحة النووية ينبغي أن تكون مرهونة بتوافر شرط مسبق أساسي وهو قبول كامل نطاق ضمانات الوكالة والتعهد بالتزامات لها صفة الالزام القانوني دوليا بعدم اقتناء أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى".

٤٤ - **السيد البياتي** (العراق): أشار إلى ورقة العمل التي قدمها العراق بشأن المادة الرابعة من المعاهدة (NPT/CONF.2010/WP.59)، وقال إن حكومته تؤكد الحق غير القابل للتصرف للدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية والحصول على التكنولوجيا النووية ونقلها دون تمييز ودون فرض أي عقبات أو شروط ملزمة أو قيود انتقائية. وشدد أيضا على دور الوكالة في مساعدة الدول الأطراف، ولا سيما البلدان النامية، في تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وحثها على مضاعفة جهودها لتحقيق هذه الغاية. وفي هذا الصدد، رحب بالملاحظات الأخيرة التي أبداها المدير العام للوكالة بشأن استعدادها لمساعدة البلدان المعنية في إنشاء هياكل أساسية نووية. وفي هذه الحالات، يجب تطبيق معايير السلامة التي وضعتها الوكالة من أجل تلافي وقوع حوادث نووية. ورحب أيضا بالتعهد الذي عقدته مؤخرا الولايات المتحدة الأمريكية بالمساهمة بمبلغ ٥٠ مليون دولار لصندوق التعاون التقني على مدى السنوات الخمس القادمة.

٤٥ - ومضى قائلا إنه في حين يدعم بلده الجهود المبذولة لتحقيق عالمية نظام ضمانات الوكالة، شدد على أنه لا يمكن اعتبار البروتوكولات الإضافية، بوصفها تدبيرا طوعيا، شرطا مسبقا لاستيراد الطاقة النووية للأغراض السلمية. وأعرب عن تأييد العراق أيضا لمبادرة الوكالة لإنشاء مصرف لليورانيوم منخفض التخصيب، شريطة توفير جميع الضمانات اللازمة بأن تحتفظ جميع الدول بحقها في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، فضلا عن حقوقها في تخصيب اليورانيوم والحصول على التكنولوجيا المتقدمة واليورانيوم المخصب دون تمييز وبأسعار عادلة.

٤٦ - وفيما يتعلق بالضمانات الأمنية بشأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية، ينبغي للدول التشاور مع البلدان المجاورة عند إنشاء محطات نووية، وينبغي أن تتخذ ترتيبات فيما بينها، تحت إشراف الوكالة ووكالات البيئة الإقليمية والدولية ذات الصلة، لكفالة الحد من تعرض البشر والبيئة لآثار سلبية من جراء ذلك. ويجب إيلاء النظر في التجمعات السكانية عند الحدود، ومجاري المياه الدولية ومصادر المياه السطحية والجوفية عند التخلص من النفايات أو استخدام تكنولوجيا عتيقة قد تؤدي إلى التلوث. ويجب مراعاة معايير ومتطلبات السلامة النووية عند تصميم وبناء منشآت نووية، وذلك لأن الاشعاعات الضارة المتسربة تتجاهل الحدود وتؤثر تأثيرات وخيمة على البشر والبيئة.

٤٧ - **السيد كانشولا** (المكسيك): قال إنه من نتائج ما يسمى بالنهضة النووية، ينبغي تعزيز النظام النووي الدولي الذي أقيم على مدى العقود الستة الماضية. وينبغي أن تحتل الوكالة الدولية للطاقة الذرية مكانة مركزية في هذا المخطط، بوصفها آلية التنفيذ، ولن يتسنى هذا إلا عن طريق تعزيز سلطة الوكالة وقدراتها.

٤٨ - واستدرك قائلا إنه لا ينبغي تعزيز النظام الدولي لعدم إنتشار الأسلحة النووية إلا عن طريق تنفيذ أحكامه الحالية، وليس بإعادة تفسيره. ومضى قائلا إن معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية، على عكس معظم صكوك القانون الدولي، لم تحرز تقدما كافيا في الانتقال من التدوين إلى التنفيذ. وبناء على ذلك، انضمت المكسيك إلى الدول الأخرى المشتركة في تقديم الوثيقة NPT/CONF.2010/WP.4، التي تتضمن اقتراحات تهدف إلى تعزيز التنفيذ. ويتضمن النظام الأساسي للوكالة والصكوك الدولية المعنية بالمسائل النووية، بما في ذلك عدم الانتشار، العناصر اللازمة لتعزيز وضمان الاستخدام السلمي للطاقة النووية ومعاقبة أي انتهاكات ترتكب.

٤٩ - وأكد ضرورة أن تشدد الجهود، المبذولة لتعزيز الوكالة بوصفها الضامن للاستخدام السلمي للطاقة النووية، على الطابع التقني لولايتها، وأن تعترف بالقيمة المضافة للوظائف التي تؤديها، وأن تسعى إلى تعزيز قدراتها على نحو شامل ومنظم، مع مراعاة الدور الذي تؤديه الوكالة في جهات أخرى من منظومة الأمم المتحدة، لا سيما في مجلس الأمن، والمبادرات المختلفة لدعم عدم الانتشار، والمساعدة التقنية التي تقدمها الوكالة. وأعرب عن رغبة وفده في أن يؤكد في هذا الصدد على أهمية توفير المزيد من الموارد المالية للوكالة كي تتمكن من الاضطلاع بولايتها على النحو الصحيح.

٥٠ - وأعرب عن أمل وفده في أن يوافق المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ على الالتزامات التالية: إعادة تأكيد مضمون أحكام المعاهدة ونطاقها ومشروعيتها، لا سيما الأحكام الواردة في المادة الرابعة؛ وحث الدول الأطراف على أن تمتثل امتثالا تاما لالتزاماتها بموجب المعاهدة؛ والتشديد على أهمية تنفيذ ضمانات الوكالة بوصفها معيار الامتثال لأحكام المعاهدة؛ وتشجيع التوقيع و/أو التصديق على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، فضلا عن تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية؛ وإعادة تأكيد الدور المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في النظام النووي الدولي، وتعزيز قدرات الوكالة على نحو كاف.

٥١ - **السيد كونغستاد** (النرويج): قال إنه على الرغم من أن لجميع الدول الأطراف الحق غير القابل للتصرف في تطوير بحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون تمييز بما يتفق مع المواد الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة، تم التركيز أكثر مما ينبغي على

الطابع التقييدي المحتمل لتدابير عدم الانتشار التي تمس الحاجة إليها، وخاصة في مناقشات الجهود التعاونية الدولية المعنية بدورة الوقود النووي. وقد أتاح تطوير ضمانات الوقود إمكانية استفادة بلدان دخلت حديثا في مجال الطاقة النووية من هذا المصدر للطاقة دون استثمارات باهظة في إنتاج الوقود. ويمثل الاقتراحان الألماني والروسي بشأن اتخاذ ترتيبات تعاونية للوقود وسيلة للتوفيق بين الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ومشاعر القلق الجماعية بشأن عدم الانتشار.

٥٢ - وأردف قائلا إن ''النهضة النووية'' تطرح تحديات لنظام عدم الانتشار، والسلامة البشرية والبيئة. ويجب أن تطبق البلدان التي تسعى لإنتاج الطاقة النووية أعلى معايير الأمن والسلامة وأن تحافظ على التزاماتها بعدم الانتشار. وحثت النرويج جميع الدول الأطراف على التوقيع على تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية واتفاقية الأمن النووي وغيرهما من صكوك الوكالة ذات الصلة، والتصديق عليها وتنفيذها ويجب أيضا إيلاء المزيد من الاهتمام لنقل المواد النووية، ولا سيما في ضوء تزايد احتمالات التعاون الدولي في المراحل الأولى والمراحل الختامية من دورة الوقود.

٥٣ - واستطرد قائلا إن تنفيذ تدابير عدم الانتشار، مثل اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة والبروتوكول الإضافي، يعزز الثقة وييسر التنفيذ الكامل للمادة الرابعة من المعاهدة. وينبغي تذكر أن التعاون النووي المدني لا يشمل فقط الطاقة النووية وإنما يشمل أيضا تطبيقات سلمية أخرى تتعلق بتحسين الصحة والأمن الغذائي وإدارة المياه ورصد البيئة. بيد أنه يجب أن يشكل تنفيذ الالتزامات بعدم الانتشار الشرط المسبق للتعاون والمساعدة في الاستخدامات السلمية. ومن مجالات النشاط الأخرى، التي ستزيد الثقة والمصداقية وتعزز الأمن النووي، مواصلة الحد من استخدام اليورانيوم عالي التخصيب في المفاعلات النووية وتحويل المخزونات العسكرية من اليورانيوم عالي التخصيب تدريجيا إلى اليورانيوم منخفض التخصيب وإخضاع المخزونات العسكرية لضمانات الوكالة.

٥٤ - **السيد سلام** (لبنان): تكلم بالنيابة عن المجموعة العربية وأشار إلى ورقة العمل التي قدمتها (NPT/CONF.2010/WP.30)، فقال إن معاهدة عدم الانتشار قد حققت توازنا دفع الكثير من البلدان إلى الانضمام إليها وذلك بمنح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الحق غير القابل في التصرف في الاستفادة من الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية. وفي الواقع، جعل التوازن بين عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي من ناحية، والاستخدام السلمي للطاقة النووية من ناحية أخرى، من المعاهدة محور نظام عدم الانتشار. وتنص المعاهدة على أحقية جميع الدول الأطراف في إجراء بحوث وتبادل المعلومات العلمية من أجل

تطوير التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية، وعدم تفسير أي حكم من أحكامها على أنه يمس بحقوق الدول الأطراف في هذا الشأن. بيد أن بعض الدول الأطراف في المعاهدة عدلت من سياستها التصديرية من أجل تقييد نقل المعارف والتكنولوجيا إلى دول نامية أطراف فيها. وعلاوة على ذلك، يشير تقديم دول مصدرة معينة للمساعدة التقنية في المسائل النووية إلى دول غير أطراف إلى وجود معايير مزدوجة ويتعارض مع المعاهدة والمقرر ٢ الذي اعتمده مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥، والذي ينص على أن ترتيبات الإمدادات الجديدة التي تتعلق بنقل المواد النووية ينبغي أن تكون مرهونة بقبول كامل نطاق ضمانات الوكالة والالتزامات التي لها صفة الالزام القانوني دوليا بعدم اقتناء أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى.

٥٥ - ومضى قائلا إن جامعة الدول العربية اعتمدت، في دورتيها العاديتين لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، قرارين هامين بشأن ممارسة الدول العربية للحق في استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. وفي عام ٢٠٠٩، اعتمدت الجامعة الاستراتيجية العربية للاستخدامات السلمية للطاقة النووية حتى عام ٢٠٢٠. ويخطط عدد من الدول العربية لزيادة استخدامها للتكنولوجيات النووية في جميع المجالات التي تعزز التنمية المستدامة، وذلك ممارسة منها لحقوقها بوصفها أطرافا في المعاهدة. وقد أحاطت المجموعة العربية علما بالمبادرات التي اتخذتها بعض الأطراف فيما يتعلق بإمدادات الوقود النووي، وهي ترفض بشدة أي محاولة لثني دول أطراف عن تطوير التكنولوجيا النووية أو الحصول عليها للأغراض السلمية.

٥٦ - وأعرب عن التزام الدول العربية الكامل بالتقيد بجميع الصكوك الدولية التي هي أطراف فيها، وبالتعاون مع الوكالات الدولية ذات الصلة، وعلى رأسها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تؤدي دورا بارزا في مساعدة الدول النامية الأطراف على تحسين قدراتها العلمية والتكنولوجية في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

٥٧ - وفي هذا السياق، تشدد المجموعة العربية على المواقف المبدئية التالية. أولا، لا يمكن قبول أي محاولة لتفسير المعاهدة بطريقة تقيد الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في حيازة وتطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. ثانيا، أن اتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة هي الإطار والمعيار القانوني للتحقق من الاستخدام السلمي للطاقة النووية، في حين أن البروتوكولات الاضافية لهذه الاتفاقات طوعية وغير ملزمة. ثالثا، لا يمكن قبول أي التزامات جديدة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية إلى أن يتم إحراز تقدم حقيقي نحو تحقيق عالمية المعاهدة ونزع السلاح النووي وامتثال الدول الأطراف لجميع الالتزامات الحالية، وبخاصة تنفيذ القرار المعني بالشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر استعراض المعاهدة

وتمديدها لعام ١٩٩٥. رابعا، يجب على الوكالة، بوصفها السلطة الوحيدة المسؤولة عن التحقق من تنفيذ اتفاقات الضمانات الشاملة، أن تحافظ على حيادها، وفقا لنظامها الأساسي. خامسا، تدعو الدول العربية الوكالة لوقف جميع أشكال التعاون التقني مع إسرائيل حتى تنضم إلى المعاهدة، بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية وتخضع جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة. سادسا، ترفض الدول العربية شن هجمات والتهديد بشنها ضد المرافق النووية، حيث أن هذه الإجراءات تنال من القانون الدولي وتهدد السلام والأمن الدوليين.

٥٨ - **السيد على** (الجمهورية العربية السورية): قال إن إعلاء الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في تطوير التطبيقات السلمية للطاقة النووية وإجراء بحوثها والاستفادة منها يشكل أحد الأهداف الأساسية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتعرب الجمهورية العربية السورية في هذا الصدد عن القلق إزاء استمرار فرض قيود على تصدير المواد والمعدات لاستخدامها في برامج الطاقة الذرية السلمية إلى دول نامية غير حائزة للأسلحة النووية أطراف في المعاهدة ووقعت اتفاقات ضمانات شاملة مع الوكالة. وتعوق هذه القيود مشاريع التنمية في هذه البلدان. وترفض سوريا أي محاولة تقوم بها دول أطراف لاستخدام برنامج التعاون التقني للوكالة كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية، حيث أن هذه الأعمال تشكل انتهاكا للمعاهدة ومهمة الوكالة.

٥٩ - ومضى قائلا إن حكومته تعترف بالدور المهم الذي تؤديه الوكالة في مساعدة الدول الأطراف متقدمة النمو والنامية، وخاصة في التعجيل بمشاريع التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وفقا لنظامها الأساسي. ويجب توفير الموارد المالية والبشرية وتنفيذ برنامج واستراتيجية مفصلين لتلبية احتياجات الدول النامية وذلك من أجل الحفاظ على استدامة برنامج التعاون التقني.

٦٠ - واستطرد قائلا إن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تزال تنتهك التزاماتها بموجب المعاهدة من خلال تزويد إسرائيل بجميع المواد والمعدات والتكنولوجيا لتطوير ترساناتها النووية، وهي مسألة تثير قلقا بالغا. ويجب أن تتسم ترتيبات مراقبة نظام المعاهدة بالشفافية الكاملة وتكون خالية من المعايير المزدوجة.

٦١ - ولاحظ أن استمرار وجود الترسانات النووية الإسرائيلية خارج نظام المعاهدة يشكل تهديدا لسلامة شعوب المنطقة وأمنها واستقرارها، وحث المجتمع الدولي، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، على اتخاذ تدابير جدية لتصحيح هذا الاختلال الرئيسي في نظام عدم الانتشار.

٦٢ - وأردف قائلا إنه بغية تعزيز فعالية المعاهدة ومصداقيتها، يجب أن يكشف المؤتمر الاستعراضي الجهود المبذولة لحماية حق الدول الأطراف في استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية والحفاظ على التوازن الدقيق بين الحقوق والمسؤوليات المنصوص عليها في المعاهدة. وأعرب عن أمل سوريا في أن تتضمن الوثيقة الختامية إشارات واضحة إلى النقاط التالية. أولا، يجب أن تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاما كاملا بوقف جميع أشكال الدعم لتنمية إسرائيل أسلحة نووية بما يتعارض مع الشرعية الدولية. ثانيا، يجب تلافي أي إعادة تفسير لأحكام المعاهدة بطريقة تتعارض مع روحها والغرض منها، ويجب الحفاظ على التوازن بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ثالثا، يجب ألا تفرض البلدان قيودا على الحق المشروع للدول الأطراف في الاستفادة من التطبيقات السلمية للطاقة الذرية أو تتخذ أي إجراءات أخرى تعرقل ممارستها لحقها في ذلك، ويجب الحيلولة دون تسييس عمل الوكالة. وإذا اغفلت هذه التوصيات واستمرت السياسة الانتقائية الحالية، سيواجه نظام عدم انتشار الأسلحة النووية مستقبلا غامضا غارقا في الفوضى.

٦٣ - وأردف قائلا إن الطلب الذي قدمته بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية بفرض قيود صارمة على الحق في الإنسحاب من المعاهدة، المنصوص عليه في المادة العاشرة منها، يشكل أصرخ مثال على المعايير المزدوجة، ولا سيما في ضوء تقديم بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية مساعدات نووية بلا حدود لإسرائيل، التي طورت قدرات نووية عسكرية خارج نطاق الاشراف الدولي. ويجب تلافي إجراء أي تعديل على أحكام المادة العاشرة، ويجب أيضا تجنب القيام بأي محاولة لاتخاذ تدابير جديدة فيما يتعلق بالانسحاب.

٦٤ - **السيد بدورة** (لبنان): قال إن جزءا من ''الصيغة السحرية'' التي تجعل المعاهدة مترابطة ومتسقة وذات معنى يتمثل في الحق غير القابل للتصرف، المكفول للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في المادة الرابعة من المعاهدة، في الاستفادة استفادة كاملة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في مقابل التخلي عن خيار حيازتها أسلحة نووية. وقد أخضعت لبنان أنشطتها النووية المتواضعة لضمانات الوكالة ونظام التحقق وتعتمد على برنامج التعاون التقني في مجالات مثل الصحة والزراعة والموارد المائية والبحوث. وقد صدق لبنان على جميع الصكوك الدولية ذات الصلة تقريبا وسيجري قريبا التصديق على الاتفاقية المشتركة بشأن الإدارة المأمونة للوقود المستهلك وبشأن الإدارة المأمونة للنفايات المشعة.

٦٥ - ومضى قائلا إن جميع المؤشرات تتجه إلى زيادة الاعتماد على الطاقة النووية والقوى النووية في المستقبل، مما يستدعي زيادة التأكيد على أهمية الحق غير القابل للتصرف في

الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، خاصة للبلدان النامية. وحذر وفده من المبادرات أو التطورات التي يمكن أن تنال من هذا الحق، إذا لم توجه بعناية وبطريقة متعددة الأطراف.

٦٦ - واستطرد قائلا إنه ينبغي للدول الأطراف أن تتلافى اتخاذ أي إجراء يمكن أن يخل بالتوازن بين الركائز الثلاثة للمعاهدة، أو أن تسعى إلى إعادة ترتيب أولويات الوكالة المنصوص عليها في نظامها الأساسي مما قد يحد من أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها. وفي هذا الصدد، يكرر لبنان الدعوة التي وجهتها وفود أخرى عديدة لتجديد الالتزام بتمويل التعاون التقني في الوكالة تمويلا كافيا ومضمونا ويمكن التنبؤ به. وفي حين يقر لبنان بأن كل حق، بما في ذلك الحق في الاستخدام السلمي، يستلزم بعض الواجبات، ينبغي توخي الحرص لعدم طمس الحدود بين ما هو ملزم قانونا للدول الأطراف وما توافق عليه طوعا، وما قد يبدو مستصوبا مثل تدابير بناء الثقة. وتتسم مشاعر القلق بشأن عدم الانتشار بالأهمية القصوى، إلا أنها ينبغي ألا تفضي إلى فرض قيود بلا موجب أو بلا مبرر على تصدير المواد النووية أو التكنولوجيا النووية إلى البلدان النامية. ومضى قائلا إن مسألة ضمانات امدادات الوقود النووي، أو على نطاق أوسع تحقيق تعدد أطراف دورة الوقود، تستحق إجراء دراسة جادة بشأنها حيث أن التسرع في اتخاذ ترتيبات معقدة مثل هذه لن يؤدي سوى إلى خلق المزيد من المشاكل.

٦٧ - **السيدة مرابط** (المغرب): قالت إن الإطار العالمي الحالي، بحقائقه الاجتماعية - الاقتصادية الجديدة واستمرار الزيادة السكانية وتغير المناخ وارتفاع تكاليف الوقود الأحفوري، يؤثر تأثيرا شديدا على الطلب العالمي على الطاقة والكهرباء. وبناء على ذلك أصبحت الطاقة النووية المولدة للأغراض السلمية تشكل حاجة ملحة لجميع البلدان التي تسعى إلى كفالة تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

٦٨ - واستطردت قائلة إنه على الرغم من أن الكثير من الوفود أكدت الحق غير القابل للتصرف في الاستخدام السلمي للتعاون النووي، شددت وفود أخرى على الصلة بين الحصول على الطاقة النووية ومخاطر الانتشار النووي. وهناك خطر في تعميم هذه الصلة بصورة منهجية، بيد أنها يمكن أن تعمق الانقسامات بين الدول النووية والدول غير النووية. ويمكن العثور على حلول لمخاطر الانتشار هذه في النظام المعمم لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبروتوكولات الإضافية. وقد تعهدت جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك الدول غير النووية، بتجنب جميع مخاطر الانتشار والمساهمة في تعزيز نظام عدم الانتشار.

٦٩ - وأردفت قائلة إن الاستخدام السلمي والشفاف والمسؤول للطاقة النووية يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي ألا يؤدي تعزيز نظام عدم الانتشار النووي إلى إقامة حواجز جديدة أمام تشجيع التعاون الدولي ونقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. وينبغي تعزيز دور الوكالة في مساعدة البلدان النامية وفي تشجيع الحصول على الطاقة النووية للاستخدامات السلمية، وينبغي أن تتعاون الدول الأطراف التي لديها برامج علمية، بما في ذلك التكنولوجيا النووية، مع البلدان النامية التي تحتاج إلى تطبيقات نووية، لا سيما في مجالات الصحة والزراعة والطاقة.

٧٠ - **السيد خير ابراهيم** (ماليزيا): أكد أنه يجب تزويد الوكالة بموارد كافية ومضمونة ويمكن التنبؤ بها من أجل الحفاظ على أنشطة التعاون التقني، وبصفة خاصة نقل التكنولوجيا النووية إلى الدول التي تتبع استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وينبغي مواصلة تطوير هذه البرامج بطريقة فنية ومتجردة وغير تمييزية، بما يتمشى مع النظام الأساسي للوكالة. وأعرب عن اعتقاد ماليزيا القوي بأن المبادئ التوجيهية والمعايير الحالية الواردة في INFCIRC/267 لفحص مقترحات المشاريع وتنفيذ البرامج وتقييمها بعد ذلك، كافية وفعالة.

٧١ - ومضى قائلا إنه بموجب المعاهدة، يحق للدول الأطراف الحصول على التكنولوجيا النووية دون تمييز. وتنص المعاهدة أيضا على تبادل المعارف النووية والمعلومات العلمية وعلى التعاون فيما بين الدول لتطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، التي تفيد المشتركين في ميادين الطاقة والأغذية والأمن المائي والرعاية الصحية، فضلا عن الحفاظ على البيئة. وكانت ماليزيا من بين البلدان التي اشتركت في تقديم ورقة العمل المقدمة من اليابان بشأن تعزيز أنشطة التعاون التقني للوكالة (NPT/CONF.2010/WP.13).

٧٢ - وأعرب عن رغبة ماليزيا في استكشاف الإمكانيات التي تتيحها ضمانات إمدادات الوقود النووي ودعا إلى إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية لمناقشة هذه المسألة بالتفصيل. ويجب إتاحة الوقود النووي وخدمات الوقود بموجب النظام الأساسي للوكالة لجميع الدول الأطراف التي تمتثل امتثالا كاملا لالتزاماتها بشأن عدم الانتشار في إطار آليات ضمانات الوكالة، ومع تحقق الوكالة الحصري للامتثال. بيد أنه أعرب عن قلق ماليزيا بشأن رفض نقل التكنولوجيا والمواد والمعدات النووية، خاصة إلى بلدان نامية، مما قد يؤثر تأثيرا معاكسا على التقدم في التكنولوجيا الطبية وتطبيقات الرعاية الصحية. وأعرب عن ترحيب ماليزيا بالجهود التي تبذلها اللجنة التوجيهية الدولية المعنية بحالات رفض وتأخير شحن المواد المشعة لمعالجة هذا القلق المتزايد.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.

NPT/CONF.2010/MC.III/SR.4

Distr.: General
29 June 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

اللجنة الرئيسية الثالثة

محضر موجز للجلسة الرابعة*

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٣ أيار/مايو ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد ناكاني ..... (اليابان)

المحتويات

تبادل عام للآراء

* لم يصدر محضر موجز للجلسة الثالثة.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب أن تقدَّم التصويبات بإحدى لغات العمل في مذكرة وتُدرَج في نسخة من المحضر. ويجب أن ترسل التصويبات في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

سيصدر أي تصويب لمحضر هذه الجلسة وأية جلسات أخرى في وثيقة تصويب.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

تبادل عام للآراء

١ - **السيدة تروجانووسكا** (بولندا): قالت إن التحسينات في معايير الأمان والأمن النوويين على الصعيدين الدولي والوطني ينبغي أن يُنظر إليها في سياق التنمية الاقتصادية والتكنولوجية؛ فهي أدت إلى تجدُّد الاهتمام العالمي بالطاقة النووية. وقد قررت بولندا من جانبها في عام ٢٠٠٩ إطلاق برنامج الطاقة النووية الخاص بها. وجاء ذلك القرار إلى حد كبير بسبب الرغبة في تحقيق أمن الطاقة بصورة ملائمة للبيئة بتكلفة معقولة، رهنا بالأنظمة ذات الصلة.

٢ - وقالت إن الاقتراح المتعلق ببدء تشغيل أول مفاعل للطاقة النووية بحلول عام ٢٠٢٠ جاء استجابة لالتزام البلد بالوفاء بالأهداف الدولية التي حددتها حزمة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمناخ والطاقة وعلى أساس الحاجة إلى توفير أمن الإمداد بالطاقة الكهربائية على المدى الطويل، والمحافظة على أسعار مقبولة للطاقة، وخفض انبعاث الملوِّثات، وزيادة أهمية مصادر الطاقة المتجددة.

٣ - ومضت قائلة إن إنشاء محطات للطاقة النووية يشكل تحديا كبيرا لبولندا. فالأعمال التحضيرية اللازمة تنطوي على وضع برنامج للطاقة النووية وتقدير تكاليفه، وتحديد نطاقه الأمثل في المستقبل المنظور، ووضع جدول زمني للأنشطة التي يتعين الاضطلاع بها لتحقيق غرضيْ الإدارة والاستثمار. وتُناط الموافقة النهائية على ذلك البرنامج بمجلس الوزراء على أساس مشاورات مستفيضة ومناقشة عامة. وفي هذا الصدد، وُضِع مؤخرا نموذج تشغيلي لقطاع الطاقة النووية، يغطي دورة الإنشاء بكاملها، وتشغيل المحطة النووية بأسلوب يتسم بالأمان والأمن والكفاءة، ووقف التشغيل، بما في ذلك إدارة الوقود المستنفَد والنفايات المشعة، ووضع نظام للأمان النووي والوقاية الإشعاعية. وينبغي أن تحدِّد الأنظمة الجديدة حقوق ومسؤوليات جميع المؤسسات والمنظمات المشارِكة كليا أو جزئيا في برنامج الطاقة النووية وأن يكفل تعاونها على نحو فعال. ويجري إعداد حزمة من القوانين الجديدة تحكمها مبادئ الفصل بين مهام التنظيم ومهام الترويج والتنسيق؛ والشفافية؛ والأمان في كل مرحلة. ويجري تنفيذ جميع الأعمال التحضيرية لبرنامج الطاقة النووية في بولندا مع المراعاة الكاملة للقانون الدولي، وأنظمة الاتحاد الأوروبي، والمبادئ التوجيهية والتوصيات ذات الصلة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك جميع الصكوك القانونية الدولية التي وُضِعت برعاية الوكالة. وتعلِّق بولندا أهمية قصوى على ارتفاع مستوى الأمان النووي على الصعيد العالمي.

٤ - واسترسلت قائلة إن تطوير الطاقة النووية في بولندا يتطلب مساعدة المنظمات الدولية التي تملك المعارف التقنية والخبرات اللازمة، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ودعمٍ من المبادرات المهمة الأخرى مثل الشراكة العالمية للطاقة النووية ومبادرة الحد من التهديدات العالمية. وبدون هذه المساعدات، التي تساعد على الاضطلاع بالعملية على النحو الأمثل وخفض التكاليف، فإن المهمة من المؤكد أن تخفق. وينبغي أن تتضمن مواضيع التعاون تدريب الأفراد، ومسألة الحصول على الوقود النووي والإمداد به بصورة آمنة، وإدارة الوقود المستنفَد والنفايات المشعة. وفضلا عن إمكانية استفادة بولندا من هذا التعاون، فإنه سيمكنها أيضا تقديمه في ميادين كثيرة.

٥ - **السيد السُّديري** (المملكة العربية السعودية): قال إن التوازن بين منع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي من ناحية، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية من الناحية الأخرى، جعل معاهدة عدم الانتشار النووي حجر الزاوية في منظومة عدم الانتشار النووي. وتنص المعاهدة على أن من حق جميع الدول الأطراف الاضطلاع بجهود بحثية وتبادل المعلومات العلمية لإنماء التطبيقات السلمية للتقنية النووية، ولا يتضمن أيُّ حكم من أحكامها ما يمكن تفسيره بما يفيد الإخلال بحقوق الدول الأطراف في هذا الصدد. غير أن بعض الدول الأطراف في المعاهدة عدَّلت سياستها التصديرية بوضع قيود مشدّدة على نقل المعرفة والتكنولوجيا إلى الدول الأطراف النامية، بالإضافة إلى فرض التزامات إضافية عليها أو مطالبتها بالتنازل عن حقوقها التي ضمِنتها المعاهدة. وعلاوة على ذلك، فإن قيام بعض الدول المصدِّرة بتزويد دول غير أطراف في المعاهدة بالمساعدات الفنية المتعلقة بالمسائل النووية يشير إلى أن هناك ازدواجية في المعايير ويخالف نص وروح المعاهدة والمقرَّر ٢ الصادر عن مؤتمر استعراض وتمديد المعاهدة عام ١٩٩٥، الذي ينص على أن ترتيبات التوريد الجديدة لنقل مواد نووية يستلزم قبول الضمانات الشاملة للوكالة والالتزامات الدولية الملزِمة قانونا بعدم الحصول على أسلحة نووية أو غيرها من أجهزة التفجير النووي.

٦ - ومضى قائلا إن المملكة العربية السعودية تؤكد التزامها بكافة الصكوك الدولية التي هي طرف فيها، وتتطلع إلى التعاون مع المنظمات الدولية المعنية، وعلى رأسها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما يشدِّد بلده على الدور الرئيسي الذي تقوم به الوكالة في مساعدة الدول النامية الأطراف في المعاهدة على تحسين قدراتها العلمية والتكنولوجية كيما تفيد من استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٧ - واستنادا إلى ما سبق، أكد على الحق الأصيل غير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في المعاهدة في امتلاك وتطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وعدم قبول أي محاولة لإعادة تفسير أحكام المعاهدة التي تمنح ذلك الحق. كما دعا الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى وقف تعاونها مع إسرائيل إلى أن تنضم إسرئيل إلى المعاهدة بوصفها دولة غير حائزة لأسلحة نووية وتُخضع جميع منشآتها النووية لضمانات الوكالة، كشرط مسبق لتعزيز عالمية المعاهدة وفعاليتها ومصداقيتها.

٨ - **السيد جينبايف** (جمهورية قيرغيزستان): تكلم باسم جمهورية كازاخستان وجمهورية قيرغيزستان وجمهورية طاجيكستان وتركمانستان وجمهورية أوزبكستان، فقال إنه لم يولَ اهتمام كافٍ في الماضي لتخفيف الآثار البيئية لبرامج الأسلحة النووية. وكما أُشير إليه في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، هناك حالات وقع فيها ضرر بيئي كبير من تعدين اليورانيوم والأنشطة المصاحِبة لدورة الوقود النووي. وكثيرا ما تُغفَل المشاكل البيئية الناجمة عن ذلك والتي تعاني منها دول آسيا الوسطى من جراء إنتاج الأسلحة النووية؛ ولهذا السبب، تعلِّق هذه البلدان أهمية كبيرة على أعمال المؤتمر الحالي.

٩ - وأشار بصفة خاصة إلى حالة نفايات اليورانيوم المشعة السُّمِّية التي تخلفها صناعة التعدين في أراضي دول آسيا الوسطى التي لم تفِ بمعايير الأمان في ذلك الوقت بل وتدهورت منذ ذلك الحين، حيث أُغلقت عمليات التعدين أو أُعيد توجيهها؛ وفي عدد من الحالات تكاد الحالة تكون مأساوية. ومما زاد الحالة سوءا أن الكثير من مواقع دفن اليورانيوم العالي السُّمِّية توجد في مناطق تحدث فيها اهتزازات بصورة نشطة، ومناطق معرّضة لخطر الانهيالات الأرضية والفيضانات، ومناطق ترتفع فيها مستويات المياه الجوفية، وضفاف الأنهار القريبة، التي تشكل أساس حوض المياه الممتد لمنطقة آسيا الوسطى. وفي حالة وقوع كارثة طبيعية أو تدهور طبيعي في التراكيب الواقية، من المرجح أن تتسرب المواد العالية السُّمِّية من هذه النفايات إلى مصادر المياه العذبة. ونظرا لأن هذه النفايات يمكن عندئذ أن تنتشر بسرعة بلا عائق في أنحاء المنطقة، فإنها يمكن أن تؤدي إلى حدوث تلوث على نطاق واسع لمساحات شاسعة في البلدان المجاورة، مسبِّبة أضرارا لعشرات الملايين من الناس. ولن تكون الكارثة البيئية الناجمة عن ذلك إقليمية فحسب، بل ستكون عالمية النطاق. لذلك يلزم بذل جهود فعالة على جميع الصُّعد للحيلولة دون حدوث مزيد من التلوث.

١٠ - واستطرد قائلا إن حكومة جمهورية قيرغيزستان اجتمعت في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في بيشكيك مع ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية لمناقشة التدابير العملية التي يلزم اتخاذها لمعالجة مشكلة نفايات اليورانيوم وتقديم مقترحات محددة إلى المنتدى الدولي الرفيع المستوى المعني بنفايات اليورانيوم المعقود في جنيف في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وكرر النداء الذي وُجِّه في مؤتمريْ ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ إلى جميع الحكومات والمنظمات الدولية التي تمتلك الخبرة الفنية في مجال إزالة الملوِّثات المشعة والتخلص منها للنظر في تقديم المساعدات الملائمة لأغراض تقييم الحالة الإشعاعية وعلاجها في المنطقة المتضررة.

انتهت المناقشة التي يغطيها هذا المحضر الموجز الساعة ١٥/٤٠.

NPT/CONF.2010/MC.III/SR.10

Distr.: General
29 June 2010
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

اللجنة الرئيسية الثالثة

محضر موجز للجلسة العاشرة*

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٠، الساعة ١٧/٣٠

الرئيس: السيد ناكاني ..... (اليابان)

المحتويات

مشروع تقرير اللجنة الرئيسية الثالثة

* لم تصدر محاضر موجزة للجلسة الثالثة وللجلسات الخامسة إلى التاسعة.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب أن تقدَّم التصويبات بإحدى لغات العمل في مذكرة وتُدرَج في نسخة من المحضر. ويجب أن ترسل التصويبات في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

سيصدر أي تصويب لمحضر هذه الجلسة وأية جلسات أخرى في وثيقة تصويب.

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٣٠.

مشروع تقرير اللجنة الرئيسية الثالثة (NPT/CONF.2010/MC.III/CRP.5)

١ - **الرئيس:** قال إن مشروع التقرير وصف تقني لعمل اللجنة، الذي كان يؤمل في أن يضاف إليه جزء موضوعي، يضم استنتاجات مداولات اللجنة. ولكن، نظرا إلى أنه لم يُتوصل إلى توافق في الآراء على ذلك الجزء من التقرير، الذي استُنسخ على حدة بوصفه مشروع التقرير المنقح للرئيس للجنة الرئيسية الثالثة (NPT/CONF.2010/MC.III/CRP.4)، ينبغي حذف الكلمات ''نتائج المناقشات الموجزة في الفقرة ٧ أدناه'' الواردة في الفقرة ٦.

٢ - **السيد نصري أسل** (جمهورية إيران الإسلامية): طلب تأكيدا بأنه، كما كان في تقارير اللجان الرئيسية الأخرى، ستُضاف فقرة مفادها أن اللجنة لم تتمكن من الموافقة على أن ترفق الوثيقة NPT/CONF.2010/ MC.III/CRP.4 بالتقرير لتنظر اللجنة فيها.

٣ - **الرئيس:** أكد فهم ممثل جمهورية إيران الإسلامية. سيبلِّغ رئيس المؤتمر بأنه لم يُتوصَّل إلى توافق في الآراء على النص الذي اقترحه الرئيس.

٤ - اعتُمد مشروع تقرير اللجنة الرئيسية الثالثة بصيغته المنقحة.

٥ - **السيد إدريس** (مصر): يرغب في معرفة ما إذا كانت الجملة الأخيرة من الفقرة ٦ من التقرير الذي اعتُمد قبل هنيهة، وهي الجملة التي نصها ''المحاضر الموجزة [للجنة] وأوراق العمل [المقدمة إليها] تشكل جزءا لا يتجزأ من اللجنة إلى المؤتمر''، متمشية مع ممارسة اللجان الرئيسية الأخرى.

٦ - **الرئيس:** قال إنه يفهم أن جميع اللجان الرئيسية تتبع نفس النَّهج.

٧ - **السيد إدريس** (مصر): قال إن المحاضر الموجزة للجنة وأوراق العمل المقدمة إليها تشكل جزءا لا يتجزأ من عمل المؤتمر في مجموعه. ووفد بلده يحتفظ بالحق في العودة إلى الجملة المذكورة أعلاه على ضوء النهج المعتمد من قِبل اللجان الرئيسية الأخرى.

٨ - **السيد بوشعرة** (المغرب): قال إنه على الرغم من أن اتفاقا قد تم التوصل إليه في المشاورات غير الرسمية على بعض الفقرات الموضوعية التي اقترحها الرئيس، فإن تلك الفقرات لم تُدرج في مشروع التقرير. ويرغب في معرفة ما إذا كان باب المناقشة بشأن تلك الفقرات قد أُقفل.

٩ - **الرئيس:** قال إن باب المناقشة قد أُقفل بدون الإخلال بأي مسائل قد تثار في المؤتمر بكامل هيئته.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٠.

هاء – قائمة المشاركين

NPT/CONF.2010/INF/12

2010 Review Conference of the Parties to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons

25 May 2010

ENGLISH/FRENCH/SPANISH

New York, 3-28 May 2010

List of participants

I. STATES PARTIES

AFGHANISTAN

H.E. Mr. Zahir Tanin — Ambassador
Permanent Representative to the United Nations
New York

Mr. Mohammad Erfani Ayoob — Minister Counsellor
Permanent Mission to the United Nations

Mr. Naseer Ahmad Faiq — Third Secretary
Permanent Mission to the United Nations

ALBANIA

H.E. Mr. Ferit Hoxha — Ambassador
Permanent Mission to the United Nations
New York
Head of Delegation

Alternate Representatives

Mr. Petrika Jorgji	Minister Counsellor Permanent Mission to the United Nations New York
Mr. Andris Stastoli	First Secretary Permanent Mission to the United Nations New York
Mr. Andi Xhoi	Second Secretary Permanent Mission to the United Nations New York

ALGERIA

H.E. Mr. Mourad Medelci	Minister of Foreign Affairs Head of Delegation

Members

H.E. Mr. Mourad Benmehidi	Ambassador Permanent Representative to the United Nations New York
H.E. Mr. Benchaa Dani	Ambassador General Director for Political and International Affairs Ministry of Foreign Affairs
H.E. Mr. Idris Al Djazairi	Ambassador Permanent Representative United Nations Office and International Organizations in Geneva
Mr. Djamel Gueroui	Advisor Ministry of National Defense
Mr. Mohamed Derdour	Commissioner for Atomic Energy

Mr. Mohamed Remadna	Director Ministry of Mining and Energy
Mr. Merzak Remki	Director Atomic Energy Commissioner
Mr. Mohamed Moulay	Director Atomic Energy Commission
Mr. Hamza Khelif	Deputy Director for Disarmament Ministry of Foreign Affairs
Ms. Linda Briza	Counselor Ministry of Foreign Affairs
Mr. Mohammed Belaoura	Minister Counselor Permanent Mission to the United Nations New York
Mr. El Hadj Lamine	Head of Desk Ministry of Foreign Affairs

ANDORRA

H.E. Mr. Narcis Casal	Ambassador Permanent Representative to the United Nations Representative
Mr. Cristel Molné	First Secretary Permanent Mission to the United Nations Alternate Representative

ANGOLA

H.E. Mr. Ismael A. Gaspar Martins	Ambassador Permanent Representative to the United Nations New York

H.E. Mr. Arcanjo do Nascimento	Ambassador Permanent Representative to the United Nations Geneva
Mrs. Margarida Izata	Director a.i. of International Organizations Ministry of External Relations
Mr. Jose Carlos Daio da Silva	Third Secretary Permanent Mission to the United Nations
Mr. Manuel Carlos Eduardo	Third Secretary Permanent Mission to the United Nations
Ms. Yema dos Santos Silva	Third Secretary Angola Embassy Vienna

ANTIGUA AND BARBUDA

H.E. Mr. John W. Ashe	Ambassador Permanent Representative Permanent Mission to the United Nations New York
Ms. Gillian Joseph	First Secretary Permanent Mission to the United Nations New York Representative

ARGENTINA

S.E. Sr. Jorge Taiana	Ministro de Relaciones Exteriores Comercio Internacional y Culto
S.E. Sr. Roberto García Moritán	Embajador Jefe de Delegación
S.E. Sr. Jorge Argüello	Embajador Jefe de Delegación Alterno Representante Permanente ante las

Naciones Unidas

Delegados

S.E. Sr. Eugenio Curia	Gobernador El Organismo Internacional de Energía Atómica
Sr. Diego Limeres	Ministro Representante Permanente Alterno ante las Naciones Unidas
Sr. Mauricio Bisauta	Vicepresidente de la Comisión Nacional de Energía Atómica
Sra. Elena Maceiras	Vicepresidente de la Autoridad Regulatoria Nuclear
Sr. Gustavo Ainchil	Ministro Director de Seguridad Internacional, Asuntos Nucleares y Espaciales Ministerio de Relaciones Exteriores, Comercio International y Culto
Sr. Enrique Cinat	Gerente de Seguridad Nuclear y Ambiente Comisión Nacional de Energía Atómica
Mr. Gabriel N. Barcelo	Gerente de Relaciones Institucionales Comisión Nacional de Energía Atómica
Sr. Gabriel Terigi	Gerente de Asuntos Nucleares y Comunicación Institucional Autoridad Regulatoria Nuclear
Sra. Laura Zerillo	Secretario de Tercera Dirección de Seguridad Internacional, Asuntos Nucleares y Espaciales Ministerio de Relaciones Exteriores, Comercio Internacional y Culto
Sr. Pablo Zunino	Subgerente de Asuntos Nucleares Autoridad Regulatoria Nuclear
Sr. Facundo Deluchi	Departamento de Relaciones Bilaterales Comisión Nacional de Energía Atómica
Sra. Agustina Alvarez Vicente	Gerencia de Asuntos Nucleares y Comunicación Institucional

	Autoridad Regulatoria Nuclear
Sra. Gabriela Acosta	Gerencia de Asuntos Nucleares y Comunicación Institucional Autoridad Regulatoria Nuclear
Sra. Sonia Fernández Moreno	Responsable Unidad de Capacitación y Entrenamiento Autoridad Regulatoria Nuclear
Sr. Diego Desmoures	Consejero Misión Permanente ante las Naciones Unidas
Sr. Gerardo Díaz Barolomé	Secretario de Primera Misión Permanente ante las Naciones Unidas
Sra. Pía Poroli	Secretario de Segunda Misión Permanente ante las Naciones Unidas

ARMENIA

H.E. Mr. Garen Nazarian	Ambassador Permanent Representative New York Head of Delegation

Members

Ms. Karine Khoudaverdian	Counsellor
Mr. Nikolay Sahakov	First Secretary
Ms. Ani Kocharyan	Third Secretary
Ms. Tamar Kherlopian	Adviser

AUSTRALIA

H.E. Mr. Stephen Francis Smith	Minister of Foreign Affairs
Mr. Gary Francis Quinlan	Alternate Representative

Mr. Peter Richard Woolcott	Alternate Representative

Advisers

Mr. Allan James McKinnon

Mr. Peter John Hooton

Mr. Michael Benjamin Kachel

Ms. Erika Simone Thompson

Mr. Jeremy Peter Kruse

Mr. Phillip James Kimpton

Ms. Sarah Clair deZoeten

Ms. Amanda Elise Rawnsley

Mr. Christopher David King

Ms. Corinne Trang Tran

Ms. Sara Louise Goldsworthy

Mr. Gareth John Evans

Mr. Ian David Grainge Biggs

Ms. Dorothy Louise Holgate

AUSTRIA

H.E. Mr. Michael Spindelegger	Federal Minister for European and International Affairs Vienna Head of Delegation

Alternate Heads of Delegation

H.E. Mr. Alexander Marschik	Ambassador Director for Disarmament, Arms Control and Non-Proliferation Federal Ministry for European and International Affairs Vienna

H.E. Mr. Thomas Mayr-Harting	Ambassador Permanent Representative to the United Nations New York
H.E. Mr. Christian Strohal	Ambassador Permanent Representative to the United Nations Office and Specialized Institutions Geneva

Representatives

H.E. Mr. Helmut Böck	Ambassador Permanent Representative to the United Nations Vienna
Mr. Ronald Sturm	Minister Department for Disarmament, Arms Control and Non-Proliferation Federal Ministry for European and International Affairs Vienna
Mr. Christoph Wieland	Counsellor Permanent Mission to the United Nations New York
Mr. Stephan Heisler	Counsellor Permanent Mission to the United Nations Vienna
Ms. Stephanie Karner	Permanent Mission to the United Nations Office and Specialized Institutions Geneva

Advisers

Mr. Jonathan Conlon	First Secretary Permanent Mission to the United Nations New York
Mr. Johannes Gamse	Arms Control Section Military Policy Division Federal Ministry of Defence and Sport Vienna
Ms. Christine Göstl	Department for Nuclear Inspections and Nuclear Non-Proliferation

	Federal Ministry of Economy, Family and Youth Vienna
Mr. Günter Greimel	Arms Control Section Military Policy Division Federal Ministry of Defence and Sports Vienna
Mr. Clemens Mayr-Harting	Department for Disarmament Arms Control and Non-Proliferation Federal Ministry for European and International Affairs Vienna
Ms. Julia Schindelka	Permanent Mission to the United Nations New York

AZERBAIJAN

H.E. Mr. Aqshin Mehdiyev	Permanent Representative to the United Nations Head of Delegation
Mr. Tofig Musayev	Counsellor Permanent Representative to the United Nations Alternate
Mr. Ogtay Ismayilzada	First Secretary Permanent Representative to the United Nations Adviser

BAHAMAS

H.E. Ms. Paulette A. Bethel	Ambassador Permanent Representative Permanent Mission to the United Nations New York
Ms. Allison P. Booker	Counsellor Permanent Mission to the United Nations New York
Mrs. Tishka Francis	First Secretary

United Nations

Permanent Mission to the

New York

BAHRAIN

H.E. Mr. Tawfeeq Ahmed Almansoor	Ambassador Permanent Representative to the United Nations New York Head of Delegation

Members

Mr. Jamal Fares Alrowaiei	Deputy Permanent Representative
Ms. Shaikha Aysha Al-Khalifa	First Secretary
Mr. Ahmed Al-Muharraqi	Second Secretary
Ms. Najah Ali Rashed	Second Secretary
Ms. Maram Anwar Al-Saleh	Third Secretary

BANGLADESH

H.E. Ms. Dipu Moni	Member of Parliament Minister Ministry of Foreign Affairs Head of Delegation

Representatives

Mr. Mohamed Mijarul Quayes	Foreign Secretary Ministry of Foreign Affairs
H.E. Mr. A.K. Abdul Momen	Ambassador Permanent Representative to the United Nations New York
Mr. Md. Zulfiqur Rahman	Director General (United Nations) Ministry of Foreign Affairs
Mr. Tareq Ahmed	Counsellor

	Permanent Mission to the United Nations New York

BARBADOS

Ms. Joyce Bourne	Charge d'Affaires a.i. Permanent Mission to the United Nations New York
Mr. Selwin Hart	Counsellor Permanent Mission to the United Nations New York
Ms. Rosalind Riley	Second Secretary Permanent Mission to the United Nations New York

BELARUS

H.E. Mr. Valentin Rybakov	Assistant to the President of the Republic of Belarus Representative Head of Delegation
Mr. Vladimir Gerasimovich	Head of International Security and Arms Control Department Ministry of Foreign Affairs Alternate Representative
Mr. Andrei Dapkiunas	Permanent Representative to the United Nations New York Alternate Representative

Advisers

Ms. Zoya Kolontai	Deputy Permanent Representative to the United Nations
Mr. Nikolai Ovsyanko	Counsellor Permanent Mission to the United Nations New York

Mr. Aleksandr Ponomarev	Counsellor Permanent Mission to the United Nations Office and other International Organizations Geneva

BELGIUM

S.E. M. Werner Bauwens	Directeur du Service Désarmement et Non-Prolifération au Service public Féderal Affaires étrangès Bruxelles Chef de delegation
Mme. Brigitte Minart de la Belgique l'Office des Nations Unies à Genève	Représentant permanent adjoint auprès de
M. Jean-Cédric Janssens de Bisthoven	Premier Conseiller à la Représentation permanente de la Belgique auprès des Nations Unies à New York
Mme. Sibille de Cartier d'Yves	Conseiller Ambassade de Belgique à Vienne
M. Kurt Franck Economie à	Expert au Service Public Féderal Bruxelles
M. Stéphame Célestin contrôle nucléaire	Expert à l'Agence fédérale de en Belgique

BELIZE

H.E. Mrs. Janine Coye Felson	Ambassador Deputy Permanent Representative Chargé d'affaires a.i. Permanent Mission to the United Nations
Ms. Paulette Elrington	Counsellor Permanent Mission to the United Nations
Ms. Sharleen Henderson	Attaché Permanent Mission to the United Nations

BENIN

S.E. M. Jean-Francis R. Zinsou	Ambassadeur Représentant Permanent
auprés de	l'Organisation des Nations Unies New York Chef de delegation

Membres

M. Jonas Djebou	Deuxième Conseiller
Brig. Gen. Alassane Kpembi Massouhoudou	Attaché de Défense
M. Hervé Djokpe	Premier Secrétaire
M. Ludovic Biaou	Assistant de l'Attaché de Défense
M. Bienvenu A. Houngbedji	Attaché

BHUTAN

H.E. Mr. Lhatu Wangchuk	Ambassador Permanent Representative to the United Nations New York Leader of the delegation Representative
Ms. Nima Ome	Deputy Permanent Representative to the United Nations New York Alternate Representative
Mr. Sonam Tobgay	Counselor Permanent Mission to the United Nations New York Adviser

BOLIVIA (PLURINATIONAL STATE OF)

S.E. Sr. Pablo Solón Romero	Embajador Representante Permanente Jefe de Delegación

Delegados

S.E. Sr. Javier Loayza	Embajador Representante Alterno Representación Permanente
Sra. Maricarmen Castellón	Primer Secretario Representación Permanente
Crnl. Jhonny Santa Cruz	Agregado Militar Representación Permanente

BOSNIA AND HERZEGOVINA

H.E. Mr. Sven Alkalaj	Minister of Foreign Affairs Head of Delegation

Members

H.E. Mr. Ivan Barbalić to the United Nations	Ambassador Permanent Representative in New York
Ms. Mirsada Čolaković Representative to the	Minister-Counsellor Deputy Permanent United Nations in New York
Mr. Miloš Vukašinović Representative to the	Minister-Counsellor Deputy Permanent United Nations in New York
Ms. Valentina Marinčić	Counsellor Permanent Mission to the United Nations in New York
Ms. Šejla Džurbuzović	First Secretary Permanent Mission to the United Nations in New York

BOTSWANA

H.E. Mr. C.T. Ntwaagae	Ambassador

	Permanent Representative Head of Delegation
Ms. T. Mongwa	Deputy Permanent Representative Alternate Head of Delegation
Mr. Stephen D. Williams	Director Department of Radiation Protection Ministry of Communications, Science and Technology Representative
Col. Conrad Otsile Isaacs	Military, Defence and Air Attaché Embassy of the Republic of Botswana Representative
Mr. Dimpho Tsiane	First Secretary (Political) Representative

BRAZIL

H.E. Mr. Celso Amorim	Ambassador Minister of External Relations Head of Delegation
H.E. Mr. Luiz Filipe de Macedo Soares	Ambassador Permanent Representative to the Conference on Disarmament Alternate Representative

Delegates

H.E. Ms. Vera Barrouin Machado	Ambassador Undersecretary General for Political Affairs Ministry of External Relations
H.E. Mr. Antonio José Vallim Guerreiro	Ambassador Permanent Representative to the International Atomic Energy Agency
H.E. Ms. Maria Luiza Ribeiro Viotti	Ambassador Permanent Representative to the United Nations
H.E. Ms. Regina Maria Cordeiro Dunlop	Ambassador Deputy Permanent Representative to the United Nations
H.E. Ms. Maria Laura da Rocha	Ambassador

	Chief of Staff of the Minister of External Relations
Mr. Odair Gonçalves	President of National Nuclear Energy Commission
Ms. Carmen Lídia Richter Ribeiro Moura	Minister Chief of Staff of the Undersectretary General for Political Affairs Ministry of External Relations
Mr. Carlos Sérgio S. Duarte	Minister Director of the Department of International Organisations Ministry of External Relations
Mr. Santiago Irazabal Mourão	Head of the Disarmament and Sensitive Technologies Division Ministry of External Relations
Mr. Antonio Francisco da Costa e Silva Neto	Minister-Counsellor of the Brazilian Embassy in Mexico
Mr. Guilherme de Aguiar Patriota	Minister Brazilian Mission to the United Nations
Mr. Fernando Apparicio da Silva	Minister Special Adviser to the Secretary of Strategic Affairs
Mr. Julio Cesar Fontes Laranjeira	Counsellor Brazilian Mission to the Conference on Disarmament
Mr. Ricardo Maschietto Ayrosa	Counsellor Adviser Depeartment of International Organisations Minstry of External Relations
Mr. Mauricio Carvalho Lyrio	Counsellor Assistant to the Minister of External Relations
Mr. Leonardo Gorgulho Fernandes	Counsellor Assistant to the Minister of External Relations
Mr. Pedro Marcos de Castro Saldanha	Counsellor Assistant to the Minister of External Relations

Lt.-Col. Paulo Ferreira Leal-Filho	Ministry of Defence
Mr. Fábio Abud Antibas	Secretary Adviser Disarmament and Sensitive Technologies Division Ministry of External Relations
Mr. André Simas Magalhães	Secretary Permanent Mission to the United Nations
Col. (R) Ilton José Vieira	Ministry of Defence
Col. (R) Cássio Antonio Rocha Bastos	Adivser to the Secretary of Strategic Affairs
Ms. Mirian Medeiros da Silva	Adviser to the Institutional Security Office of the Brazilian Presidency

BRUNEI DARUSSALAM

H.E. Mr. Latif Tuah	Permanent Representative to the United Nations New York
Mr. Karim Wahab	Deputy Permanent Representative Permanent Mission to the United Nations New York
Mr. Muhammad Firdaus Kadir	Second Secretary Permanent Mission to the United Nations New York
Ms. Sarina Suhaili	Second Secretary Permanent Mission to the United Nations New York

BULGARIA

H.E. Mr. Nickolay Mladenov	Minister of Foreign Affairs Head of Delegation
H.E. Mr. Rayko Raytchev	Permanent Representative to the United Nations New York

Mr. Valeri Ratchev	Chief of Cabinet Minister of Foreign Affairs
H.E. Ms. Elena Poptodorova	Director Security Policy Directorate Ministry of Foreign Affairs
Mr. Ognemir Stoimenov	Head Arms Control and Non- Proliferation Department Security Policy Directorate Ministry of Foreign Affairs
Mr. Branimir Zaimov	Deputy Permanent Representative to the United Nations New York
Ms. Vessela Tcherneva	Spokesperson Ministry of Foreign Affairs
Ms. Lachezara Stoeva	Second Secretary Permanent Mission to the United Nations New York
Ms. Tatyana Karadzhova	Second Secretary Security Policy Directorate Ministry of Foreign Affairs

BURKINA FASO

S.E. M. Michel Kafando	Ambassadeur Représentant Permanent auprès de l'Organisation des Nations Unies New York Chef de Délégation

S.E. M. Salif Diallo	Ambassadeur Représentant Permanent auprès de l'Office des Nations Unies et des autres Organisations internationales à Vienne Chef de Délégation Adjoint

Membres

M. Hilaire Soulama	Ministre Conseiller à la Mission permanente auprès de l'Office des Nations Unies et des autres Organisations internationales à Vienne
Col. Noufou Beremwoudougou	Attaché de Défense à la Mission permanente auprès de l'Organisation des Nations Unies à New York
M. Saïdou Zongo	Deuxième Conseiller à la Mission permanente auprès de l'Organisation des Nations Unies à New York
M. Ouépia Karim Idogo	Chef de Service des Traités et Accords internationaux au Ministère des affaires étrangères et de la coopération régionale

CAMBODIA

H.E. Mr. Sea Kosal	Ambassador Permanent Representative to the United Nations New York
Mr. Ngoun Sokveng	First Secretary Permanent Mission to the United Nations

CAMEROON

S.E. M. Tommo Monthe	Ambassadeur Représentant Permanent auprès des Nations Unies
M. Ferdinand Ngoh Ngoh	Ministre Conseiller

M. Mamoudou Mana	Premier Conseiller

CANADA

Hon. Mr. Lawrence Cannon	Minister of Foreign Affairs Head of Delegation (3 May 2010)
Mr. Yves Brodeur	Assistant Deputy Minister International Security and Political Director Foreign Affairs and International Trade Canada (DFAIT) (3 May 2010)
Mr. Paul Hong	Policy Director Office of the Minister of Foreign Affairs (3 May 2010)
Ms. Catherine Loubier	Director of Communications Office of the Minister of Foreign Affairs (3 May 2010)
Ms. Heather Munro	Protocol Officer supporting the Minister of Foreign Affairs (3 May 2010)
Mr. Marius Grinius	Head of Mission Permanent Representative to the Office of the United Nations and to the Conference on Disarmament Foreign Affairs and International Trade Canada Head of Delegation (4-18 May 2010)

Deputy Heads of Delegation

Mr. André-François Giroux	Director Non-Proliferation and Disarmament
Mr. Geoff Gartshore	Counsellor Deputy Permanent Representative to the Office of the United Nations and to the Conference on Disarmament DFAIT

Delegation Members

Mr. Don Sinclair	Director General International Security Bureau

	DFAIT
Ms. Annick Goulet	Deputy Director Nuclear Non-Proliferation, Arms Control and Disarmament Policy DFAIT
Ms. Janice Fitchett	First Secretary Permanent Mission of Canada to the International Organization DFAIT
Mr. Philippe Tremblay	Senior Policy Officer Nuclear Non-Proliferation, Arms Control and Disarmament Policy DFAIT
Mr. Jonathan Tan	Senior Policy Officer Nuclear Non-Proliferation, Arms Control and Disarmament Policy DFAIT
Ms. Chantale Walker	First Secretary (Political Affairs) Permanent Mission of Canada to the United Nations DFAIT
Ms. Angela Peart	Arms Control Policy Division Department of National Defence
Ms. Jacqueline Littlewood	Senior Advisor Non-Proliferation and Export Controls Division Canadian Nuclear Safety Commission (CNSC)
Mr. Angus Laidlaw	Senior Advisor Non-Proliferation and Export Controls Division CNSC
Ms. Karen Owen	Senior Safeguards Advisor International Safeguards Division CNSC
Mr. Jim Casterton	Director International Safeguards Division CNSC

Ms. Daniella Gilles	Executive Assistant Non-Proliferation and Disarmament DFAIT

CAPE VERDE

H.E. Mr. Antonio Pedro Monteiro Lima	Ambassador Permanent Representative to the United Nations Head of Delegation
Mr. Manuel Cardoso	Counsellor Permanent Mission to the United Nations

CENTRAL AFRICAN REPUBLIC

H.E. Mr. Fernand Poukre-Kono	Ambassador Permanent Representative to the United Nations
Mr. Mario de Gonzales Bengabo-Gomo	Attaché Permanent Mission to the United Nations

CHILE

H.E. Mr. Alfredo Labbé	Ambassador Director of International and Human Security Ministry of Foreign Affairs
H.E. Mr. Eduardo Gálvez	Deputy Permanent Representative to the United Nations
Mr. Francisco del Campo	Counsellor Permanent Mission to the United Nations
Ms. Carolina Horta	Third Secretary Permanent Mission to the United Nations
Mr. Julio Torres	Adviser Permanent Representative to the United Nations

CHINA

H.E. Mr. Li Baodong	Ambassador

to the United Nations	Permanent Representative Head of Delegation

Deputy Heads of Delegation

H.E. Mr. Cheng Jingye	Ambassador Director General Department of Arms Control and Disarmament, Ministry of Foreign Affairs
H.E. Mr. Wang Qun	Ambassador Ambassador for Disarmament Affairs Permanent Mission of China to Geneva

Advisers

Mr. Dong Baotong	Director General China Atomic Energy Authority
Mr. Hu Side	Expert Ministry of Defense
Mr. Huang Wei	Minister Counsellor Permanent Mission to Vienna
Mr. Li Yang	Counsellor Permanent Mission to Geneva
Mr. Zhang Junan	Counsellor Permanent Mission to the United Nations
Mr. Shen Jian	Division Director Department of Arms Control and Disarmament Ministry of Foreign Affairs

Mr. Dai Huaicheng	Deputy Division Director Department of Arms Control and Disarmament Affairs Ministry of Foreign Affairs
Mr. Wu Gang	Official Ministry of Defense
Mr. Jiang Zhengming	Official Ministry of Defense
Ms. Xia Ruijia	Official Ministry of Defense
Ms. Zhang Xiaoqian	Official Ministry of Defense
Mr. Li Hu	Official Ministry of Defense
Mr. Li Sen	Official China Atomic Energy Authority
Ms. Tian Jingmei	Expert Ministry of Defense
Mr. Wang Chang	Second Secretary Permanent Mission to Geneva
Mr. Zhang Junxin	Second Secretary Permanent Mission to Vienna
Mr. He Zhi	Third Secretary Department of Arms Control and Disarmament Ministry of Foreign Affairs
Mr. Zhang Hongliu	Third Secretary Department of Arms Control and Disarmament Ministry of Foreign Affairs
Mr. Cui Wei	Attache

	Permanent Mission to the United Nations

COLOMBIA

S.E. Sr. Camilo Reyes Rodriquez	Embajador en Misión Especial
S.E. Sra. Claudia Blum De Barberi	Embajadora Permanente ante la Organización de las Naciones Unidas Nueva York
S.E. Sr. Jairo Montoya Pedroza	Embajador Representante Permanente Alterno ante la Organización de las Naciones Unidas Nueva York
Sra. Betty Escorcia Baquero	Ministra Plenipotenciaria de la Misión Permanente ante la Organización de las Naciones Unidas Nueva York
Sra. Nohra Maria Quintero	Coordinadora del Grupo Interno de Trabajo sobre Desarme y Seguridad Internacional del Ministerio de Relaciones Exteriores

COMOROS

S.E. M. Ahmed Ben Said Jaffar	Ministre des Relations Extérisures et de la Coopération de l'Union
S.E. M. Toihiri Mohamed	Ambassadeur New York
M. El-Maarouf Mohamed	Spécial Adviser à la Mission Permanente aux Nations Unies New York

CONGO

S.E. M. Raymond Serge Bale	Ambassadeur Représentant Permanent
M. Jean-Lezin Fila	Ministre Conseiller Mission Permanente auprès des Nations Unies

M. Boniface Lezona	Premier Conseiller Mission Permanente auprès des Nations Unies

COSTA RICA

S.E. Sr. Jorge Urbina Ortega	Embajador Representante Permanente ante las Naciones Unidas Jefe de Delegación
S.E. Sr. Jairo Hernández Milian	Embajador Representante Alterno de la Misión Permanante ante las Naciones Unidas Jefe Alterno de Delegación

Delegados

Sra. Alejandra Valderrama Chimienti	Consejero de la Misión ante las Naciones Unidas
Sr. Randall González Villalobos	Ministro Consejero de la Misión ante las Naciones Unidas
Sra. Adriana Murillo Ruin	Ministro Consejero de la Misión ante las Naciones Unidas
Sr. Jairo López Bolaños	Funcionario de la Dirección General de Política Exterior (Desarme)
Sra. Manuela Ureña Ureña	Ministro Consejero de la Misión ante las Naciones Unidas
Sra. Marcela Zamora Ovares	Ministro Consejero de la Misión ante las Naciones Unidas

CÔTE D'IVOIRE

S.E. M. Djedje Ilahiri Alcide	Ambassadeur Représentant Permanent auprès des Nations Unies New York Chef de délégation
M. Guillaume Niagri Bailly	Premier Conseiller

	Mission Permanent auprès
des Nations Unies	
	Chef de délégation adjoint
Membres	
M. Bafétigué Ouattara	Conseiller Mission Permanente New York
Lt.-Col. David Aphanou	Attaché de Défense Mission Permanente New York

CROATIA

H.E. Mr. Mario Nobilo	Ambassador Director General for
Multilateral Affairs	
Affairs and European	Ministry of Foreign
	Integration Head of Delegation
H.E. Mr. Ranko Vilović	Ambassador Permanent Representative
to the United Nations	
	New York Representative
Mr. Mario Horvatić	Director of the State Office for
Nuclear Safety	
	Representative
Alternate Representatives	
Mr. Neven Mikec	Minister Plenipotentiary Deputy Permanent Representative to the United Nations New York
Mr. Andrej Dogan	Minister Counsellor Head of the Department
for International	
	Security Ministry of Foreign Affairs and European Integration

Advisors

Mr. Toma Galli	Counsellor Permanent Mission to the United Nations New York
Mr. Mato Škrabalo	First Secretary Permanent Mission of to the United Nations New York

CUBA

S.E. Sr. Pedro Núñez Mosquera	Embajador Representante Permanente ante las Naciones Unidas Jefe de la Delegación
S.E. Sr. Rodolfo Benítez Versón	Embajador Representante Alterno ante las Naciones Unidas Alterno

Miembros

Sra. María del Carmen Orellana	Consejera Misión Permanente ante las Naciones Unidas
Sr. Camilo García López-Trigo	Consejero Dirección de Asuntos Multilaterales del Ministerio de Relaciones Exteriores

CYPRUS

H.E. Mr. Minas A. Hadjimichael	Ambassador Permanent Representative to the United Nations Head of Delegation
Ms. Eleni Apeyitou	Secondary Secretary Representative

CZECH REPUBLIC

H.E. Mr. Hynek Kmoníček	Deputy Minister of Foreign Affairs Head of Delegation
H.E. Mr. Martin Palouš	Permanent Representative to the United Nations in New York Deputy Head of Delegation
Ms. Dana Drábová	President State Office for Nuclear Safety Alternate
Ms. Kateřina Sequensová	Director United Nations Department Ministry of Foreign Affairs Alternate
Mr. Karel Komárek	Minister-Counsellor Permanent Mission to the United Nations in New York Alternate

Advisers

Mr. Petr Krs	Vice-President State Officer for Nuclear Safety
Mr. Ladislav Steinhübel	Deputy Director United Nations Department Ministry of Foreign Affairs
Mr. Otakar Gorgol	Head of Non-proliferation Unit Ministry of Foreign Affairs
Mr. David Mašek	Head of Disarmament Unit Ministry of Foreign Affairs
Mr. Ivan Pintér	Counsellor Permanent Mission to the United Nations Geneva
Mr. Jiři Svoboda	Counsellor Permanent Mission to the United Nations Vienna
Mr. Michael Merxbauer	Director of Department State Office for Nuclear Safety

Mr. Adam Pavlík	State Office for Nuclear Safety

DENMARK

H.E. Ms. Lene Espersen	Minister of Foreign Affairs
H.E. Mr. Carsten Staur	Ambassador Permanent Representative to the United Nations New York
Mr. Karsten Kolding	Counsellor Permanent Mission to the United Nations New York
Mr. Lars Bo Møller	Head of Department Department for Security Policy Ministry of Foreign Affairs
Mr. Per Fischer	Special Advisor to the Ministry of Foreign Affairs on Non-Proliferation Department for Security Policy Ministry of Foreign Affairs
Mr. Asger Kroll	Head of Section Department for Security Policy Ministry of Foreign Affairs

DJIBOUTI

S.E. M. Robleh Olhaye	Ambassadeur Représentant Permanent
Mlle. Kadra Ahmed Hassan	Première Secrétaire
Mme. Saada Daher Hassan	Deuxième Secrétaire
M. Adou Mohamed Ali	Deuxième Secréetaire
M. Moussa Djama Ali	Troisième Secrétaire

DOMINICAN REPUBLIC

S.E. Sr. Federico Alberto Cuello Camilo	Embajador Representante Permanente ante las Naciones Unidas

Sr. Máximo Medina Morel	General de Brigada Encargado de Seguridad Física, Tecnológica y de las Salvaguardias
Sr. Francisco Tovar Morillo	Ministro Consejero
Sr. Sully Saneaux	Ministro Consejero
Sra. Joan M. Cedano	Ministro Consejero

ECUADOR

H.E. Mr. Francisco Carrión Mena	Ambassador Permanent Representative Head of Delegation

Delegates

H.E. Mr. Diego Morejón Pazmiño	Ambassador Deputy Permanent Represesentative
Mr. Walters Shuldt	Second Secretary

EGYPT

H.E. Mr. Maged A. Abdelaziz	Ambassador Permanent Representative to the United Nations New York Head of the Delegation
H.E. Mr. Hisham Badr	Permanent Representative to the United Nations Geneva
Mr. Sameh Mahmoud Aboul Enein	Minister Plenipotentiary Deputy Head of the Mission in London
Mr. Khaled Abdel Rahman Shamaa	Minister Plenipotentiary Deputy Assistant Minister of Foreign Affairs for Disarmament Affairs Ministry of Foreign Affairs
Mr. Hossam Eldeen Aly	Counsellor Permanent Mission to the United Nations New York
Mr. Wael Badawi	First Secretary Cabinet of the Minister of Foreign Affairs

	Ministry of Foreign Affairs
Mr. Obaida El-Dandarawy	Second Secretary Permanent Mission to the United Nations Geneva
Mr. Bassem Yehia Hassan	Second Secretary Permanent Mission to the United Nations Vienna
Mr. Mohamed Elghitany	Third Secretary Permanent Mission to the United Nations New York
Ms. Aliaa Eldeeb	Diplomatic Attaché in Disarmament Affairs Ministry of Foreign Affairs

EL SALVADOR

H.E. Sra. Carmen María Gallardo de Hernández	Embajadora Representante Permanente
ante la Organización	de las Naciones Unidas Jefe de Delegación

Delegados

Sr. Mario Antonio Rivera Mora	Licenciado Representante Permanente Adjunto ante la Organización de las Naciones Unidas
Sr. Juan Carlos Orellana	Capitán Consejero Militar Adjunto
ante la Misión	Permanente de la Organización de las Naciones Unidas

EQUATORIAL GUINEA

H.E. Mr. Anatolio Ndong Mba	Ambassador Permanent Representative to the United Nations
H.E. Mr. Toribio Obiang Mba Meye	Counsellor
Mrs. Lourdes Oyono Angue	Second Secretary

ERITREA

H.E. Mr. Araya Desta	Ambassador Permanent Representative to the United Nations New York
Mr. Amanuel Giorgio	First Secretary Permanent Mission to the United Nations New York
Ms. Saba Habte	Permanent Mission to the United Nations New York

ESTONIA

H.E. Mr. Urmas Paet	Minister of Foreign Affairs Head of Delegation
H.E. Ms. Tiina Intelmann	Ambassador Permanent Representative to the United Nations Alternate Representative Deputy Head of Delegation

Alternate Representatives

Mr. Margus Kolga	First Secretary of the First Political Department of the Ministry of Foreign Affairs
Ms. Ketlin Süsmalainen	Third Secretary Permanent Mission to the United Nations
Ms. Kai Kaarelson	First Secretary Permanent Mission to the United Nations
Mr. Jaak Lensment	Councellor of the Third Division of the First Political Department of the Ministry of Foreign Affairs
Ms. Margot Endjärv	Second Secretary of the Third Division of the First Political Department of the Ministry of Foreign Affairs

Ms. Kadi Metsandi Permanent Mission	Second Secretary of the to the United Nations and Other International Organizations Geneva
Ms. Kersti Luha Office of the	Head of Press Spokesperson's Ministry of Foreign Affairs
Ms. Mai Jõhimaa Foreign Affairs	Counsellor to the Minister of Advisor

ETHIOPIA

Mr. Reta Alemu Nega	Chargé d'affaires a.i. Permanent Mssion to the United Nations

FIJI

H.E. Mr. Peter Thomson	Ambassador Permanent Representative to the United Nations New York Head of Delegation
Mr. Luke Daunivalu	Counsellor Permanent Mission to the United Nations New York Alternate Representative
Mr. Esala Nayasi	Second Secretary Permanent Mission to the United Nations New York

FINLAND

H.E. Mr. Hannu Himanen	Ambassador Permanent Representative Permanent Mission to the United Nations Geneva Head of Delegation

Alternate Representatives

Mr. Jaakko Laajava	Under-Secretary of State Ministry for Foreign Affairs
Mr. Jarmo Viinanen	Ambassador Permanent Representative Permanent Mission to the United Nations
Ms. Outi Holopainen	Director Ministry for Foreign Affairs

Delegates

H.E. Ms. Heidi Schroderus-Fox	Ambassador Permanent Mission to the United Nations
Mr. Riku Huttunen	Deputy Director General Ministry of Employment and the Economy
Mr. Mauri Riihonen	Chief Counsellor Ministry of Employment and the Economy
Ms. Tarja Pesämaa	Counsellor Permanent Mission of Finland Geneva
Ms. Outi Hyvärinen	Counsellor Ministry for Foreign Affairs
Mr. Pentti Olin	Senior Specialist Ministry of Defence
Ms. Tiina Raijas	Senior Specialist Ministry of Defence
Mr. Tapio Tolvanen	First Secretary Permanent Mission to the United Nations
Mr. Jani Raappana	First Secretary Embassy of Finland in Vienna
Mr. Heikki Hietala	Intern Permanent Mission to the United Nations
Mr. Juha Raut Järvi	Project Manager STUK - Radiation and Nuclear Safety Authority

Advisors

Ms. Johanna Sumuvuori	Member of Parliament
Ms. Tarja Cronberg	President of Peace Union of Finland

FRANCE

S.E. M. Gérard Araud	Ministre plénipotentiaire Ambassadeur Représentant permanent auprès de l'Organisations des Nations Unies
S.E. M. Eric Danon	Ambassadeur Représentant à la Conférence du désarmement
M. Jacques Audibert	Ministre plénipotentiaire Directeur général des Affaires politiques et de Sécurité
M. Michel Miraillet	Directeur de la Délégation aux affaires stratégiques Ministère de la Défense
M. Philippe Bertoux	Conseiller technique au Cabinet du Ministre
M. Patrick Maisonnave	Directeur des Affaires stratégiques de Sécurité et du Désarmement
Mme. Florence Mangin	Représentante permanente auprès de l'Office des Nations Unies et des Organisations internationales Vienne
M. Frédéric Mondoloni	Gouverneur pour la France auprès de l'AEIA Directeur des Relations internationales du Commissariat à l'Energie atomique
M. Nicolas de Rivière	Conseiller des Affaires etrangères Représentant permanent adjoint auprès des Nations Unies
Mme. Sophie Moal-Makame	Représentante permanente adjointe auprès de la Conférence du désarmement
M. Martin Briens	Sous-Directeur du Désarmement et de la Non-Prolifération nucléaires
M. Marc Albert	Représentation permanente auprès de l'Office

	des Nations Unies et des Organisations internationales à Vienne
M. Stéphane Baude	Représentation permanente auprès de l'Office des Nations Unies et des Organisations internationales à Vienne
Col. Eric Steinmyller	Conseiller millitaire Représentation permanente auprès de la Conférence du désarmement
Mme. Elisabeth Quanquin	Représentation permanente auprès de la Conférence du Désarmement
Com. Tiphaine de Champchesnel	Ministére de la Défense Délégation aux affaires stratégiques
M. Bruno Tertrais	Fondation pour la Recherche stratégique
M. Philippe Delaune	Directeur adjoint des Relations internationales du Commissariat à l'Energie atomique
Mme. Alexandra Thevenot	Direction des relations internationales du Commissariat à l'Energie atomique
M. François Bonino	Direction des relations internationales du Commissariat à l'Energie atomique
M. François Bugaut	Directeur matières et environnement Direction des applications militaires Commissariat à l'Energie atomique
Mme. Anne Guichard	Direction des applications militaires Commissariat à l'Energie atomique
Mme. Emmanuelle Volant	Direction des applications militaires Commissariat à l'Energie atomique
M. Xavier Chatel	Premier secrétaire Représentation permanente de la France auprès de l'Organisation des Nations Unies
M. Stéphane Crouzat	Deuxième conseiller Conseiller presse Représentation permanente auprès de l'Organisation des Nations Unies
M. Brieuc Pont	Conseiller presse adjoint

	Représentation permanente auprès de l'Organisation des Nations Unies
M. Florent Sonntag	Représentation permanente auprès de l'Organisation des Nations Unies
M. Cyril Pinel	Direction de la mondialisation Sous-direction de l'innovation et des entreprises
Mme. Céline Jurgensen	Sous-direction du désarmement et de la non-prolifération nucléaires
M. François Revardeaux	Sous-direction du désarmement et de la non-prolifération nucléaires
Mlle. Eléonore Daillencourt	Représentation permanente auprès de la Conférence du Désarmement
Mme. Anita Vieux	Représentation permanente auprès de la Conférence du Désarmement Secrétaire de la délégation
Mme. Chantal Dubouchet	Représentation permanente auprès de la Conférence du Désarmement Secrétaire de la délégation

GAMBIA

H.E. Mr. Abu Bakarr Gaye	Minister of Health and Social Welfare Head of Delegation
H.E. Mrs. Susan Waffa-Ogoo	Ambassador Permanent Representative to the United Nations Representative
Mr. Lamin Faati	Counsellor Permanent Mission to the United Nations Representative

GEORGIA

Mr. Alexander Lomaia	Permanent Representative to the United Nations Head of Delegation
Mr. Archil Gheghechkori	Counsellor of the Permanent Mission to the

	United Nations Alternate

GERMANY

H.E. Mr. Werner Hoyer	Vice Minister and Minister of State
H.E. Mr. Claus Wunderlich	Ambassador Deputy Commissioner of the Federal Government for Disarmament and Arms Control Federal Foreign Office Berlin
H.E. Mr. Peter Wittig	Ambassador Permanent Representative to the United Nations New York
H.E. Mr. Martin Ney	Ambassador Permanent Mission to the United Nations New York
H.E. Mr. Hellmut Hoffmann	Ambassador Permanent Representative to the Conference on Disarmament Geneva Alternate Head of Delegation
H.E. Mr. Peter Gottwald	Ambassador Federal Commissioner for Disarmament and Arms Control Federal Foreign Office Berlin Alternate Head of Delegation
Mr. Nikolai von Schoepff	Director Nuclear Arms Control and Non-Proliferation Division Federal Foreign Office Berlin
Mr. Stefan Kordasch	Counsellor Nuclear Arms Control and Non-Proliferation Division Federal Foreign Office Berlin
Mr. Andreas Prothmann	Head of Division Export Controls

	Non-Conventional Dual-Use Goods
Mr. Jörg Polster	Counsellor/Head Unit Nuclear Energy and Non-Proliferation
Mr. Bernd Rinnert	Counsellor International Energy and Nuclear Energy Policy
Mr. Albrecht von Wittke	Deputy Permanent Representative to the Conference on Disarmament Geneva
Mr. Hellmut Jost	Colonel Military Adviser Permanent Representation to the Conference on Disarmament Geneva
Mr. Guido Kemmerling	Deputy Head of the Permanent Mission of the Federal Republic of Germany to the United Nations and the International Organisation Vienna
Mr. Markus Pfaff	Expert Gesellschaft für Anlagen-und Reaktorsicherheit GRS
Mr. Werner Heidemann	Colonel Head of Division for Arms Control, Non-Proliferation, United Nations, and OSCE Armed Forces Staff Federal Ministry of Defence Berlin
Mr. Michael Broer	Counsellor Division for Arms Control, Non-Proliferation, United Nations, and OSCE Armed Forces Staff Federal Ministry of Defence Berlin
Mr. Hans-Christoph Pape	Director Division for International Nuclear Policy, Research and Fuel Cycle Federal Ministry of Economics and Technology
Mr. Axel Göhner	Deputy Director

	Division for International Nuclear Policy, Research and Fuel Cycle Federal Ministry of Economics and Technology
Mr. Florian Laudi	First Secretary Permanent Mission to the United Nations New York
Ms. Julia Löer	Assistant Attaché Permanent Mission to the United Nations New York
Prof. Harald Müller	Expert Peace Research Institute Frankfurt
Mr. Götz Neuneck	Expert Institute for Peace Research and Security Policy at the University of Hamburg
Mr. Oliver Thränert	Expert German Institute for International and Security Affairs Berlin
Mr. Gotthard Stein	Expert Institute of Energy Research Jülich
Mrs. Irmgard Niemeyer	Expert Institute of Energy Research Jülich
Mrs. Sylvia Hartleif	Secretary of the Committee on Foreign Affairs German Parliament
Mrs. Uta Zapf	German Parliament
Mr. Roderich Kiesewetter	German Parliament
Mr. Robert Hochbaum	German Parliament
Mr. Christoph Schnurr	German Parliament
Mrs. Inge Höger	German Parliament
Mrs. Agnes Malczak	German Parliament

GHANA

H.E. Mr. Leslie Kojo Christian	Ambassador Permanent Representative to the United Nations in New York Leader
Hon. Ms. Sherry Aylttey Science & Technology	Minister Ministry of Environment, Alternate Leader
Members	
Mr. S. K. Dapaah Commission	Chairman Ghana Atomic Energy
Brig. Gen. Paul K. Opoku United Nations	Military Adviser Permanent Mission to the New York
Col. Enusah Abdulal United Nations	Deputy Military Adviser Permanent Mission to the New York
Mr. S. R. Yaw Bimpong United Nations	Minister-Counsellor Permanent Mission to the New York
Mr. George K. Scott Science & Technology	Chief Director Ministry of Environment,
Mr. Rudolph S. Kuuzegh Science & Technology	Director Ministry of Environment,

GREECE

H.E. Mr. Anastassis Mitsialis to the United Nations	Ambassador Permanent Representative Head of Delegation

Mr. Dimitris Caramitsos-Tziras	Minister Plenipotentiary Deputy Permanent Representative Permanent Mission to the United Nations
Ms. Calliope Douti	First Counsellor Permanent Mission to the United Nations
Mr. Alexandros Yennimatas	Second Secretary Permanent Mission to the United Nations
Ms. Anastasia Poulakida	Attaché Permanent Mission to the United Nations
Mr. Vasileios Savvidis	Adviser

GRENADA

H.E. Ms. Dessima M. Williams	Head of Delegation
Mrs. Marguerite St. John-Sebastian	Alternate

GUATEMALA

S.E. Mr. Gert Rosenthal Koenigsberger	Embajador Representante Permanente ante las Naciones Unidas Nueva York Jefe de la Delegación

<u>Representantes</u>

Sr. José Alberto Briz Gutiérrez	Representante Permanente Alterno
Srita. Mónica Bolaños Pérez	Consejero
Srita. Ana Cristina Rodriguez Pineda	Primer Secretario

GUINEA

S.E. M. Alpha Ibrahima Sow	Ambassadeur

	Représentant Permanent Chef de délégation
M. Mamadouba Camara	Conseiller Membre

GUYANA

Mr. George Talbot	Chargé d'Affaires a.i.
Ms. Donnette Critchlow	Counsellor
Ms. Bibi Sheliza Ally	First Secretary

HAITI

S.E. M. Léo Mérorès	Ambassadeur Représentant Permanent
M. Frisnel Azor	Ministre Conseiller
M. Jean Claudy Pierre	Conseiller

HOLY SEE

H.E. Archbishop Celestino Migliore	Permanent Observer to the United Nations Apostolic Nuncio Head of Delegation

Members of Delegation

Monsignor Mykhaylo Tkhorovskyy

Prof. Douglas Roche

Mrs. Joan McGrath Triulzi

HUNGARY

H.E. Mrs. Márta Horváth Fekszi	Ambassador Permanent Representative Permanent Mission to the United Nations Head of Delegation
H.E. Mrs. Györgyi Martin Zanathy	Ambassador

	Chair of the Nuclear Suppliers Group (NSG) Ministry of Foreign Affairs Alternate Head of Delegation

Members

Mr. Attila Zimonyi	Deputy Permanent Representative to the United Nations
Mr. Márk Horváth	Head of Unit Ministry of Foreign Affairs
Mr. András Pamuk	Desk Officer Ministry of Foreign Affairs
Mr. Sándor Ráez	Desk Officer Ministry of Foreign Affairs
Mr. Gyula Somogyi	Third Secretary Permanent Mission to the United Nations Office and Other International Organizations in Geneva
Mr. Dávid Horváth	Third Secretary Permanent Mission to the United Nations
Ms. Anita Szilágyi	Third Secretary Permanent Mission to the United Nations
Ms. Zsófia Entz-Tóth	Legal Adviser Permanent Mission to the United Nations

ICELAND

H.E. Mr. Gunnar Pálsson	Ambassador Permanent Representative to the United Nations Head of Delegation
Mr. Jón Erlingur Jónasson	Minister-Counsellor Deputy Permanent Representative to the United Nations Deputy Head of Delegation
Ms. Stella Samúelsdóttir	Attaché Permanent Mission to the United Nations

INDONESIA

H.E. Mr. R.M. Marty M. Natalegawa	Minister of Foreign Affairs Head of Delegation

Alternates

H.E. Mr. Rezlan I. Jenie	Director General of Mulilateral Affairs
H.E. Mr. Dian Triansyah Djani	Ambassador Permanent Representative Embassy/Permanent Mission to the United Nations Geneva
H.E. I Gusti Agung Wesaka Puja	Ambassador Permanent Representative Embassy/Permanent Mission to the United Nations Vienna
H.E. Mr. Hasan Kleib	Charge d'Affaires Ad Interim Permanent Mission to the United Nations New York
H.E. Mr. Desra Percaya	Ambassador Deputy Permanent Representative Embassy/Permanent Mission to the United Nations Geneva
H.E. Mr. Sudjadnan Parnohadiningrat	Ambassador Senior Official Minister of Foreign Affairs

Members

Mr. Fikry Cassidy	Acting Director of International Security and Disarmament Ministry of Foreign Affairs
Mr. Jose Tavares	Minister Counsellor Permanent Mission to the United Nations Geneva

Mr. Febrian A. Ruddyard	Counsellor Permanent Mission to the United Nations New York
Mr. Aris Munandar	Counsellor Embassy/Permanent Mission to the United Nations Vienna
First Adm. Antonius Sugiarto	Military Adviser Permanent Mission to the United Nations New York
Mr. Daniel T. Simanjuntak	First Secretary Permanent Mission to the United Nations New York
Mr. Lalu M. Iqbal	First Secretary Political Function Embassy/Permanent Mission to the United Nations New York
Mr. Rolliansyah Soemirat	Head of Section of Nuclear Weapons Directorate of International Security and Disarmament Ministry of Foreign Affairs
Ms. Luna Amanda Fahmi	Staff Directorate of International Security and Disarmament Ministry of Foreign Affairs
Mr. Dody Harendro	Staff Directorate General of Multilateral Affairs Minstry of Foreign Affairs
Ms. Rina Setyawati	Third Secretary Permanent Mission to the United Nations New York
Ms. Etika Juniarti Yustisianingrum	Third Secretary Permanent Mission to the United Nations Geneva
Ms. Gardina Kartasasmita	Third Secretary Embassy/Permanent Mission to the United Nations Vienna

Lt. Col. Joko Yochanan	Assistant of Military Adviser Permanent Mission to the United Nations New York

IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

H.E. Mr. Mahmoud Ahmadinejad	President
H.E. Mr. Manouchehr Mottaki	Foreign Minister Ministry of Foreign Affairs Head of the delegation
H.E. Mr. Mohammad Mehdi Akhondzade	Deputy Foreign Minister for Legal & International Affairs Ministry of Foreign Affairs Alternate

Senior Advisors

H.E. Mr. Mohammad Khazaee	Ambassador Permanent Representative to the United Nations New York
H.E. Mr. Gholamhosein Dehghani	Director-General for International Political Affairs Ministry of Foreign Affairs
H.E. Mr. Ali Asghar Soltanieh	Ambassador Permanent Representative to the United Nations Vienna
H.E. Mr. Kazem Gharibabadi	Ambassador to the Netherlands Hague
H.E. Mr. Eshagh Al Habib	Ambassador Deputy Permanent Representative to the United Nations New York
H.E. Mr. Hamid Baeidi Nejad	Deputy Permanent Representative to the United Nations Geneva
H.E. Mr. Masoud Akhavan Fard	Deputy for Planning, International & Parliament

	Affairs Iranian Atomic Energy Organization
Advisors	
Mr. Mehdi Khaniki	Director for the Office of Vice President & Head of Iranian Atomic Energy Organization
Mr. Reza Najafi	Director for Disarmament & International Security Ministry of Foreign Affairs
Mr. Hamid Reza Asgari	Ministry of Foreign Affairs
Mr. Mohsen Naziri Asl	Senior Expert Department for International Political Affairs Ministry of Foreign Affairs
Mr. Mohammad Taghi Hoseini	Permanent Mission to the United Nations Geneva
Mr. Mohammad Kazem Asayesh Talab Tousi	Department for Disarmament & International Security Ministry of Foreign Affairs
Mr. Seyed Mohammad Ali Robatjazi	Permanent Mission to the United Nations New York
Mr. Khodadad Seifi Parguo	Permanent Mission to the United Nations New York
Mr. Mohammad Hassan Daryaei	Permanent Mission to the United Nations Geneva
Mr. Taghi Mohammad Pour Ferami	Department for Disarmament & International Security Ministry of Foreign Affairs
Mr. Hojatollah Salehi	Permanent Mission to the United Nations Vienna
Mr. Mostafa Shishechiha	Department for Disarmament & International Security Ministry of Foreign Affairs

IRAQ

H.E. Mr. Hamed Al-Byati	Permanent Representative Head of Delegation
H.E. Mr. Mohammed Al Humaimidi	Ambassador Ministry of Foreign Affairs
Ms. Jwan H. Tawfiq Khioka	Counsellor Ministry of Foreign Affairs
Mr. Abbas Kadhom Obaid Abbas	Deputy Permanent Representative Geneva
Mr. Ahmed Hameed Mohammed	First Secretary Deputy Permanent Representative
Mr. Marwan Abdulkreem Majeed Hameed	Third Secretary Ministry of Foreign Affairs
Mr. Anas Abdullateef Mohi Al-Neiami	Third Secretary Ministry of Foreign Affairs
Mr. Abdulmajeed H. Hasan	Head of Energy Directorate Ministry of Sciences & Technology
Mr. Safaa Kamil Kadhim	Head of Supervision Department Ministry of Sciences & Technology

IRELAND

H.E. Mr. Micheál Martin T.D.	Minister for Foreign Affairs Head of Delegation
Ms. Alison Kelly	Director Disarmament and Non-Proliferation Department of Foreign Affairs Dublin Alternate Head of Delegation
H.E. Ms. Anne Anderson	Ambassador Permanent Representative to the United Nations
Mr. David Donoghue	Political Director Department of Foreign Affairs
H.E. Mr. Gerard Corr	Ambassador Permanent Representative to the

	United Nations Office and other International Organisations Geneva
Mr. Jim Kelly	Deputy Permanent Representative Permanent Mission to the United Nations
Mr. Derek Hannon	Deputy Director Disarmament and Non-Proliferation Department of Foreign Affairs
Mr. James C. O'Shea	Deputy Permanent Representative to the Conference on Disarmament Geneva
Mr. Conleth Brady	Deputy Permanent Representative to the International Organizations Vienna
Mr. Aidan Cronin	Private Secretary to the Minister for Foreign Affairs
Mr. Kevin O'Donoghue	Advisor Department of Environment, Heritage and Local Government
Mr. David Keating	Desk Officer Disarmament and Non-Proliferation Department of Foreign Affairs
Ms. Nicole Mannion	Second Secretary Permanent Mission to the United Nations
Mr. Duncan Smith	Attaché Department of Foreign Affairs
Mr. Jamie Walsh	Attaché Department of Foreign Affairs
Ms. Kyra Hild	Attaché Permanent Mission to the United Nations
Ms. Patricia Lewis	Advisor

ITALY

Hon. Mr. Vincenzo Scotti	Under-Secretary of State for Foreign Affairs Ministry of Foreign Affairs Head of Delegation
Alternate Heads of Delegation	
H.E. Mr. Cesare Ragaglini	Ambassador Permanent Representative to the United Nations
H.E. Mr. Giovanni Manfredi	Ambassador Permanent Representative to the Conference on Disarmament
Senior Advisers	
Mr. Carlo Trezza	Minister Plenipotentiary Chairman of the United Nations Secretary-General's Advisory Board on Disarmament Matters
Mr. Stefano Ronca	Minister Plenipotentiary Director General for Multilateral Political Cooperation and Human Rights Ministry of Foreign Affairs
Advisers	
Mr. Roberto Natali	Minister Plenipotentiary Chief of Staff of the Under-Secretary of State Ministry of Foreign Affairs
Mr. Giovanni Pugliese	Minister Plenipotentiary Head of the Disarmament and Non-Proliferation Office General Directorate for Multilateral Political Cooperation and Human Rights Ministry of Foreign Affairs
Mr. Paolo Cuculi	First Counsellor Permanent Mission to the United Nations
Mr. Tommaso Andria	First Secretary General Directorate for Multilateral Political Cooperation and Human Rights Ministry of Foreign Affairs
Mr. Stefano Dell'Aquila	Captain (Navy) Head of the Arms Control Office Defence Joint Chiefs of Staff

Eng. Raffaele Di Sapia	General Directorate for Multilateral Economic and Financial Cooperation Ministry of Foreign Affairs
Eng. Franca Padoani	National Agency for New Technologies, Energy and Sustainable Development

JAMAICA

H.E. Mr. Raymond Wolfe	Ambassador Permanent Representative to the United Nations New York Head of Delegation
Mrs. Angella Hamilton-Brown	Deputy Permanent Representative to the United Nations New York
Mr. Deon L.Williams	Counsellor Permanent Mission to the United Nations New York

JAPAN

H.E. Mr. Tetsuro Fukuyama	State Secretary of Foreign Affairs Head of Delegation

Representatives

H.E. Mr. Yukio Takasu	Ambassador Permanent Mission to the United Nations
H.E. Mr. Akio Suda	Ambassador Delegation of Japan to the Conference on Disarmament Geneva
H.E. Mr. Takeshi Nakane	Ambassador Mission of Japan to the International Organizations in Vienna
H.E. Mr. Nobuyasu Abe	Ambassador

Special Assistant to the Minister for Foreign Affairs	Ministry of Foreign Affairs
H.E. Mr. Toshio Sano	Ambassador and Director-General
Disarmament, Non-Proliferation and Science Department	Ministry of Foreign Affairs
H.E. Mr. Yasuyoshi Komizo	Ambassador
Permanent Mission to the International Organizations in Vienna	

Alternate Representatives

Mr. Yasunori Nakayama	Minister
Delegation of Japan to the Conference on Disarmament	Geneva
Mr. Ichiro Ogasawara	Minister
Permanent Mission to the International Organizations in Vienna	
Mr. Hideo Suzuki	Director
Arms Control and Disarmament Division	Ministry of Foreign Affairs
Mr. Tsutomu Koizumi	Director
Non-Proliferation, Science and Nuclear Energy Division	Ministry of Foreign Affairs
Mr. Tsutomu Arai	Director
International Nuclear Energy Division	

Ministry of Foreign Affairs

Mr. Jun Miura — Counsellor, Permanent Mission to the United Nations

Col. Toru Namatame — Counsellor and Military Adviser, Permanent Mission to the United Nations

Mr. Naoto Nakahara — Principal Deputy Director, Non-Proliferation, Science and Nuclear Energy Division, Ministry of Foreign Affairs

Advisers

Ms. Takiko Sano — Director for International Nuclear Energy Affairs, Nuclear Energy Policy Planning Division, Agency for Natural Resources and Energy, Ministry of Economy, Trade and Industry

Ms. Keiko Yanai — Senior Deputy Director, Arms Control and Disarmament Division, Ministry of Foreign Affairs

Mr. Zentaro Naganuma — Principal Deputy Director, International Nuclear Energy Division, Ministry of Foreign Affairs

Mr. Shigeru Umetsu — Deputy Director, Arms Control and Disarmament Division, Ministry of Foreign Affairs

Mr. Shoichi Nagayoshi	Deputy Director International Nuclear Energy Division Ministry of Foreign Affairs
Mr. Naoaki Kamoshida	Private Secretary to State Secretary for Foreign Affairs
Mr. Shinji Matsui	Deputy Director Non-Proliferation, Science and Nuclear Energy Division Ministry of Foreign Affairs
Mr. Daisuke Namioka	First Secretary Delegation of Japan to the Conference on Disarmament Geneva
Mr. Yoshizane Ishii	Deputy Director Non-Proliferation, Science and Nuclear Energy Division Ministry of Foreign Affairs
Mr. Kazuyoshi Onishi	Deputy Director Non-Proliferation, Science and Nuclear Energy Division Ministry of Foreign Affairs
Mr. Yasuyuki Ebata	First Secretary Permanent Mission to the International Organizations in Vienna
Mr. Yoshinori Takeda	Deputy Director Arms Control and Disarmament Division Ministry of Foreign Affairs

Mr. Toshio Kaneko	First Secretary Special Assistant for Nuclear Issues Permanent Mission to the International Organizations in Vienna
Mr. Shinichi Nishinosono	Inspector Office for Nuclear Non-Proliferation and Safeguards Research and Development Policy Division Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology
Ms. Kazuko Goto	Inspector Office for Nuclear Non-Proliferation and Safeguards Research and Development Policy Division Ministry of Education, Culture, Sports, Science and Technology
Mr. Masaomi Koyama	Deputy Director Nuclear Energy Policy Planning Division Agency for Natural Resources and Energy Ministry of Economy, Trade and Industry
Ms. Kazuko Hikawa	Second Secretary Embassy of Japan in the United States of America
Mr. Michiru Nishida	First Secretary Special Assistant for Disarmament and Non-Proliferation Affairs Delegation to the Conference on Disarmament Geneva

Mr. Chihiro Mochizuki	Deputy Director Arms Control and Disarmament Division Ministry of Foreign Affairs
Ms. Shizuka Morita	Official Non-Proliferation, Science and Nuclear Energy Division Ministry of Foreign Affairs
Ms. Shoko Haruki	Official Arms Control and Disarmament Division Ministry of Foreign Affairs
Prof. Mitsuru Kurosawa	Professor Osaka Jogakuin College
Prof. Nobumasa Akiyama	Associate Professor Hitotsubashi University

JORDAN

H.E. Mr. Nasser Judeh	Foreign Minister Head of Delegation
<u>Representatives</u>	
H.E. Mr. Mousa Burayzat	Ambassador Director of International Relations and Organizations Foreign Ministry
H.E. Mr. Makram Qaisi	Ambassador Embassy of Hashemite Kingdom of Jordan in Vienna
Mr. Khalid Shawabkah	Chargé d'Affaires, a.i. Permanent Mission to the United Nations
Mr. Kamal Al-Araj	Jordan Atomic Energy Commission
Mr. Zeid Abuhassan	First Secretary Permanent Mission to the United Nations

Brig. Gen. Mohammad Awwad	Jordanian Armed Forces
Col. Mohammed Al Jboor	Military Adviser Permanent Mission to the United Nations

KAZAKHSTAN

Ms. Byrganym Aitimova	Permanent Representative to the United Nations Head of Delegation
Mr. Erzhan Kazykhanov	Permanent Representative to the International Organizations in Vienna Deputy Head of Delegation
Mr. Murat Tashibayev	Deputy Permanent Representative Permanent Mission to the United Nations
Mr. Dastan Yeleukenov	Minister-Counselor Embassy of the Republic of Kazakhstan to the United States
Mr. Anuar Tanalinov	Head of International Security Division Department of Multilateral Cooperation Ministry of Foreign Affairs
Mr. Rustem Sagindikov	Counsellor Permanent Mission to the United Nations
Mr. Israil Tlegen	Counsellor Permanent Mission to the United Nations
Ms. Arman Mukhamedzhanova	First Secretary Department of Multilateral Cooperation Ministry of Foreign Affairs
Mr. Arsen Omarov	First Secretary Department of Multilateral Cooperation Ministry of Foreign Affairs
Mr. Sergey Viktorov	Second Secretary Permanent Mission to the United Nations
Ms. Aigul Aimanbetova	Advisor Secretariat of the Security Council of the

Republic of Kazakhstan

Ms. Vera Mehta	Advisor Permanent Mission to the United Nations
Ms. Gaukhar Mukhatzhanova	Research Associate Monterey Institute of International Studies

KENYA

H.E. Mr. Zachary D. Muburi-Muita	Ambassador Permanent Representative New York Head of Delegation
Mr. Salim M. Salim	Second Counsellor Permanent Mission New York Alternate Head of Delegation

Delegates

Mr. Tom. M. Adala	Second Secretary Permanent Mission New York
Ms. Jacqueline Moseti	Third Secretary Permanent Mission New York
Ms. Esther Njoroge	Third Secretary Ministry of Foreign Affairs Nairobi

KUWAIT

H.E. Mr. Mansour Ayyad Al-Otaibi	Ambassador Permanent Representative to the United Nations Head of Delegation
Mr. Khalaf M. Bu Dhhair	Counsellor Deputy Permanent Representative

	Permanent Mission to the United Nations
Mr. Talal Sulieman Al-Fazzam	First Secretary Embassy of the State of Kuwait in Vienna
Mr. Falah Badah Al-Hajraf	First Secretary International Organization Ministry of Foreign Affairs

KYRGYZSTAN

Mr. Nurbek Jeenbaev	Permanent Representative to the United Nations
Mr. Kuban Toktonov	Counsellor Permanent Mission to the United Nations
Mr. Turdakun Sydykov	First Secretary Permanent Mission to the United Nations
Mr. William Potter	Director of James Martin Center for Nonproliferation Studies Technical Adviser

LAO PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC

H.E. Mrs. Kanika Phommachanh	Permanent Representative to the United Nations Head of Delegation
Mr. Songkane Luangmuninthone	Counsellor Deputy Permanent Representative to the United Nations Deputy Head of Delegation
Mr. Khampheng Douangthongla	Second Secretary Permanent Mission to the United Nations Member

LATVIA

H.E. Mr. Normans Penke	Ambassador Permanent Representative to the United Nations Organization New York Head of Delegation

Ms. Kristine Malinovska	Counsellor Permanent Mission to the United Nations Organization New York Alternate

LEBANON

H. E. Mr. Nawaf Salam	Ambassador Permanent Representative to the United Nations Representative
Ms. Caroline Ziade	Deputy Permanent Representative to the United Nations Representative
Mr. Majdi Ramadan	Counsellor Permanent Mission to the United Nations Representative
Mr. Fadi Ziadeh	Counsellor Permanent Mission to the United Nations Representative
Mr. Salim Baddoura	Counsellor Permanent Mission to the United Nations Office Vienna Representative

LESOTHO

H.E. Mr. Motlatsi Ramafole	Ambassador Permanent Mission to the United Nations Head of Delegation
Mr. Mafiroane Motanyane	Counsellor Permanent Mission to the United Nations Delegate

LIBERIA

H.E. Mme. Marjon V. Kamara	Ambassador Permanent Representative to the United Nations Head of Delegation
H.E. Mrs. Famatta Rose Osode	Deputy Permanent Representative to the United Nations
H.E. Mrs. Philomena Bropleh-Mensah	Adviser

LIBYAN ARAB JAMAHIRIYA

H.E. Mr. Abdurrahman Mohamed Shalgham	Ambassador Permanent Representative to the United Nations Head of Delegation
Mr. Ali Mohamed Kashout	Secretary of the Management Committee of the Atomic Energy Corporation Representative
Mr. Tajouri Sharadi Tajouri	Chief of the Division for Security and Disarmament at the Department of International Organisations General People's Committee for Foreign Liaison and International Cooperation
Mr. Ali Dawi	Legal Consultative Committee Adviser
H.E. Mr. Ibrahim Omar Dabbashi	Ambassador Deputy Permanent Representative to the United Nations
Mr. Abdurrahman A. H. Elgannas	Second Secretary at the Mission
Ms. Emad m. B. Ben-Shaban	First Secretary at the Mission
Mr. Adam A.M. Tarbah	Third Secretary at the Mission
Mr. Esam A.M. Ganbour	Third Secretary at the Mission

LIECHTENSTEIN

H.E. Mr. Christian Wenaweser	Ambassador Permanent Representative to the United Nations in New York
Mr. Stefan Barriga	Counsellor Permanent Mission to the United Nations in New York
Mr. Georg Sparber	Second Secretary Permanent Mission to the United Nations in New York
Mr. Swen Dornig	Attaché Permanent Mission to the United Nations in New York
Mr. René Holbach	Adviser Permanent Mission to the United Nations in New York

LITHUANIA

H.E. Mr. Dalius Čekuolis	Ambassador Permanent Representative to the United Nations New York Representative
Ms. Rita Kazragïené	Minister Counsellor Permanent Mission to the United Nations New York Alternate Representative
Mr. Aidas Sunelaitis	Third Secretary Permanent Mission to the United Nations New York Adviser

LUXEMBOURG

S.E. M. Jean Asselborn étrangères	Vice-Premier Ministre Ministre des Affaires Chef de délégation

H.E. Mme. Sylvie Lucas — Ambassadeur
Représentant Permanent
auprès de
l'Organisation des Nations Unies à New York
Chef de délégation adjoint

Délégués

M. Georges Friden — Directeur des Affaires politiques
Ministère des Affaires étrangères

M. Jean Olinger — Représentant Permanent adjoint
auprès de
l'Organisation des Nations Unies à New York

M. Claude Faber — Secrétaire de Légation
Ministère des Affaires étrangères

M. Guy Diederich — Conseiller
Ministère des Affaires étrangères

M. Robert Steinmetz — Attaché
Ministère des Affaires étrangères

Mme. Anne Dostert — Attachée
Représentantion Permanent auprès de
l'Organisation des Nations Unies à New York

M. Per Bjornstad — Stagiaire
Représentation Permanente auprès de
l'Organisation des Nations Unies

MADAGASCAR

S.E. M. Zina Andrianarivelo-Razafy — Ambassadeur
Représentant Permanent auprès des

	Nations Unies Chef de délégation
M. Marius Andrianady	Conseiller á la Mission Permanente auprès des Nations Unies

MALAWI

H.E. Mr. S.D. Matenje, SC	Ambassador Permanent Representative to the United Nations
Col. G. Spoon-Phiri	Counsellor
Mr. John Kachenjera	Second Secretary

MALAYSIA

H.E. Mr. Datuk Hamidon Ali	Permanent Representative to the United Nations New York Head of Delegation

Alternate Heads of Delegation

H.E. Mr. Dato Muhammad Shahrul Ikram Yaakob	Governor of Malaysia to the International Atomic Energy Agency (IAEA) Vienna
Mr. Bala Chandran Tharman	Undersecretary Disarmament and Non-Proliferation Ministry of Foreign Affairs Putrajaya

Delegates

Mr. Jamal Khaer Ibrahim	Director Planning and International Relations Malaysian Nuclear Agency Kajang
Ms. Marina Mishar	Principal Assistant Director Policy, Code and Standards

Board	Atomic Energy Licensing
	Bangi
Mr. Azril Abdul Aziz	Counsellor
United Nations	Permanent Mission to the
	Geneva
Mr. Mohd Ishrin Mohd Ishak	First Secretary
United Nations	Permanent Mission to the
	New York
Ms. Osmawani Osman	Second Secretary
United Nations	Permanent Mission to the
	Vienna
Mr. Khornelisman Jasri	Assistant Secretary
Proliferation	Disarmament and Non-
Affairs	Ministry of Foreign
	Putrajaya

MALDIVES

H.E. Mr. Abdul Ghafoor Mohamed	Ambassador Permanent Representative to the United Nations Head of Delegation
Representatives	
Ms. Thilmeeza Hussain	Deputy Permanent Representative Permanent Mission to the United Nations
Mr. Amin Javed Faiza	Second Secretary Permanent Mission to the United Nations
Ms. Aishath Shiuna	Attaché Permanent Mission to the United Nations
Ms. Rose Parris Richter	Advisor Permanent Mission to the United Nations

MALI

S.E. M. Oumar Daou	Ambassadeur Représentant permanent auprès des Nations Unies
Mme. Traoré Ami Diallo	Premier Conseiller Mission permanente auprès des Nations Unies

MALTA

H.E. Mr. Saviour F. Borg	Ambassador Permanent Representative to the United Nations Head of Delegation
Mr. Claude Bonello	Deputy Permanent Representative to the United Nations Alternate Head of Delegation
Mr. Walter Mallia	First Secretary Permanent Mission to the United Nations
Mr. Adam Kuymizakis	First Secretary Permanent Mission to the United Nations

MARSHALL ISLANDS

H.E. Mr. Phillip Muller	Ambassador Permanent Representative to the United Nations Head of Delegation
Ms. Rina Tareo	Deputy Chief of Mission Permanent Representative to the United Nations Alternate Head
Mr. Caleb Christopher	Advisor Permanent Mission to the United Nations Member

MAURITANIA

H.E. Mr. Abderrahim Ould Hadrami	Ambassador Permanent Representative
Col. Lebbat Ould Mayouf	First Councellor Military Attaché
Mr. El-Hacen Ould Ahmedane	Councellor

MAURITIUS

H.E. Mr. Somduth Soborun	Ambassador Permanent Representative to the United Nations New York Head of Delegation
Mr. Yousouf Mohamed Ramjanally	Second Secretary Permanent Mission to the United Nations New York Member
Miss Prema Appadu	Second Secretary Permanent Mission to the United Nations New York Member

MEXICO

S.E. Sra. Patricia Espinosa Cantellano	Embajadora Secretaria de Relaciones Exteriores Jefe de Delegación

<u>Jefes Alternos</u>

S.E. Sr. Juan Manuel Gómez-Robledo	Embajador Subsecretario de Asuntos Multilaterales y Derechos Humanos
S.E. Sr. Claude Heller	Embajador Representante Permanente ante la Organización de las Naciones Unidas

S.E. Sr. Pablo Macedo	Embajador Director General para la Organización de las Naciones Unidas
S.E. Sr. Juan José Gómez Camacho	Embajador Representante Permanente ante los Organismos Internacionales
S.E. Sra. Socorro Rovirosa	Embajadora Representante Permanente Alterna ante las Naciones Unidas
Sr. Ulises Canchola	Ministro Representante Permanente Alterno ante los Organismos Internacionales

Delegados

Sr. Enrique Ochoa	Misión Permanente ante la Organización de las Naciones Unidas
Sra. Maria Antonieta Jáquez Huacuja	Misión Permanente ante los Organismos Internacionales con sede en Ginebra
Sr. Pablo Arrocha	Misión Permanente ante las Naciones Unidas

MICRONESIA (FEDERATED STATES OF)

H.E. Masao Nakayama	Permanent Representative to the United Nations Head of Delegation
Mr. Jeem Lippwe	Deputy Permanent Representative Alternate Head of Delegation
Mr. Martin Zvachula	Second Secretary Permanent Mission to the United Nations Delegate

MONACO

S.E. Mme. Isabelle Picco	Ambassadeur Représentant Permanent auprès de l'Organisation des Nations Unies à New York
Mme. Valérie Bruell-Melchior	Premier Conseiller Représentant Permanent Adjoint à la Mission

	Permanente auprès de l'Organisation des Nations Unies à New York
M. Johannes De Millo Terrazzani	Premier Secrétaire à la Mission Permanente auprès de l'Organisation des Nations Unies à New York

MONGOLIA

H.E. Ms. Ochir Enkhtsetseg	Ambassador Permanent Representative to the United Nations Head of Delegation
H.E. Mr. Jargalsaikhan Enkhsaikhan	Ambassador Permanent Representative to the United Nations Office and other International Organizations at Vienna Deputy Head of the Delegation
Mrs. Nyam-Osor Tuya	Minister Counsellor Permanent Mission of to the United Nations

MONTENEGRO

Representatives

H.E. Mr. Milorad Šćepanović	Permanent Representative to the United Nations Head of Delegation
Mr. Gojko Čelebić	Minister Counsellor Deputy Permanent Representative to the United Nations Member
Ms. Dragana Šćepanović	Third Secretary Permanent Mission to the United Nations Member

MOROCCO

S.E. M. Taib Fassi Fihri	Ministre des Affaires Étrangères et de la Coopération
S.E. M. Mohammed Loulichki	Ambassadeur

	Représentant Permanent auprès de l'Organisation des Nations Unies New York
S.E. M. Nasser Bourita	Ambassadeur Directeur Général des Relations Multilatérales et de la Coopération Globale
S.E. M. Omar Zniber	Ambassadeur Représentant Permanent auprès des Organisations Internationales Vienne
M. Azzedine Farhane	Directeur des Nations Unies et des Organisations Internationales
M. Lotfi Bouchaara	Représentant Permanent Adjoint auprès de l'Organisation des Nations Unies New York
M. Bouchaib El Oumni	Chef du Service du Désarmement et de la Sécurité Internationale au sein de la Direction des Nations Unies et des Organisations Internationales
Mlle. Siham Mourabit	Conseiller des Affaires Étrangères près la Mission Permanente auprès de l'Organisation des Nations Unies New York

MOZAMBIQUE

H.E. Mr. Daniel António	Permanent Representative Head of delegation
Delegates	
Mr. Ananias Benjamim Sigauque	Counsellor
Mr. Fernando Augusto	Military Adviser
Mrs. Laura Nhacale	Head of Department Ministry of Energy
Mrs. Judite Justino	First Secretary

MYANMAR

H.E. Mr. Than Swe	Ambassador Permanent Representative to the United Nations New York Leader of Delegation

Representatives

H.E. Mr. Kyaw Zwar Minn	Ambassador Deputy Permanent Representative to the United Nations New York
Mr. Soe Lynn Han	Minister Counsellor Permanent Mission to the United Nations New York
Mr. Aung Ko	Counsellor Permanent Mission to the United Nations New York

NAMIBIA

Hon. Utoni Nujoma	Minister of Foreign Affairs Head of Delegation
H.E. Mr. Kaire Mbuende	Ambassador Permanent Representative to the United Nations Deputy Head of Delegation

Advisors

H.E. Ms. Selma Ashipala-Musavyi	Ambassador to the Republic of Austria
H.E. Ms. Frieda N. Ithete	Ambassador Deputy Permanent Representative to the United Nations
Col. Solomon Shilongo	Military Adviser
Mr. Pinehas Aluteni	Personal Assistant to the Minister of Foreign Affairs

Mr. David Thomas	First Secretary Permanent Mission to the United Nations
Ms. Aino S. Kuume	First Secretary Embassy of Namibia to the Republic of Austria

NAURU

H.E. Ms. Marlene Moses	Ambassador Permanent Representative to the United Nations New York
Ms. Teall Crossen	Adviser

NEPAL

H.E. Mr. Gyan Chandra Acharya	Ambassador Permanent Representative to the United Nations New York Head of Delegation

Members

Mr. Shanker Das Bairagi	Minister Plenipotentiary Deputy Permanent Representative to the United Nations New York
Mr. Amrit Banadur Rai	Minister Counsellor Permanent Mission to the United Nations New York
Mr. Sudhir Bhattarai	First Secretary Permanent Mission to the United Nations New York
Mr. Prakash Mani Paudel	Section Officer United Nations and International Organization Division Ministry of Foreign Affairs Government of Nepal

NETHERLANDS

H.E. Mr. Maxime Verhagen	Minister of Foreign Affairs Principal Delegate
H.E. Mr. Paul van den IJssel	Ambassador to the Conference on Disarmament Geneva Principal Delegate

Alternate Delegates

H.E. Mr. Herman Schaper	Permanent Representative to the United Nations New York
Mr. Piet de Klerk	Deputy Permanent Representative to the United Nations New York
Mr. Henk Swarttouw	Director Security Policy Department Ministry of Foreign Affairs The Hague
Mr. Henk Cor van der Kwast	Head of the Non-Proliferation, Disarmament, Arms Control and Export Control Policy Division Security Policy Department Ministry of Foreign Affairs The Hague
Ms. Marjolijn van Deelen	Deputy Permanent Representative to the United Nations Organisations Vienna
Mr. Christoffer Jonker	Deputy Head of the Non-Proliferation, Disarmament, Arms Control and Export Control Policy Division Security Policy Department Ministry of Foreign Affairs The Hague

Advisors

Mr. Pieter de Gooijer	Director-General for Political Affairs Ministry of Foreign Affairs The Hague
Mr. Jean-Pierre Kempeneers	Head of the Political Section Permanent Representation to the United Nations

	New York
Mr. Dirk-Jan Vermeij	Policy Advisor Non-proliferation, Disarmament, Arms Control, and Export Control Policy Division Security Policy Department Ministry of Foreign Affairs The Hague
Mr. Mark van der Velden	First Secretary Permanent Representation to the United Nations New York
Ms. Eva Verberne-Schreuder	Second Secretary Disarmament Permanent Representation to the Conference on Disarmament Geneva

Special Advisors

Ms. Krista van Velzen	Member of Parliament
Ms. Kathleen Ferrier	Member of Parliament
Mr. Harm Evert Waalkens	Member of Parliament
Mr. Bart Rijs	Spokesperson of the Minister of Foreign Affairs
Mr. Jeroen Boender	Personal Secretary of the Minister of Foreign Affairs
Mr. Has Bakker	Assistant Attaché Permanent Representation to the United Nations New York
Mr. Frederik Voûte	Non-proliferation PhD student Ministry of Foreign Affairs The Hague
Mr. Tom Coppen	Non-proliferation PhD student Ministry of Foreign Affairs The Hague
Mr. Sybren van der Meer	Non-proliferation PhD student Ministry of Foreign Affairs The Hague

Mr. Elmar Hellendoorn	Non-proliferation PhD student Ministry of Foreign Affairs The Hague

NEW ZEALAND

Hon. Georgina te Heuheu	Minister for Disarmament and Arms Control Wellington

Alternates

H.E. Ms. Dell Higgie	Ambassador for Disarmament Permanent Representative to the Office of the United Nations and the Conference on Disarmament Geneva
Ms. Joan Mosley	Senior Negotiator for Disarmament Ministry of Foreign Affairs and Trade Wellington
H.E. Ms. Jennifer Macmillan	Permanent Representative to the Office of the United Nations Vienna

Advisers

Ms. Raylene Liufalani	First Secretary Permanent Mission to the Office of the United Nations and the Conference on Disarmament Geneva
Mr. Joseph Ballard	Policy Officer Ministry of Foreign Affairs and Trade Wellington
Ms Yvonne Raureti-Carso	Private Secretary to the Minister for Disarmament and Arms Control Wellington
Mr. Anthony Simpson	First Secretary Permanent Mission to the United Nations New York
Ms. Nicky Wagner	Member of Parliament Christchurch Parliamentary Representative

Ms. Natasha Barnes	Christchurch Non-Governmental Representative
Mr. George Hampton	Policy Officer Ministry of Foreign Affairs and Trade Wellington

NICARAGUA

H.E. Mrs. Maria Rubiales de Chamorro	Ambassador Permanent Representative to the United Nations
H.E. Mr. Jaime Hermida	Ambassador Deputy Permanent Representative to the United Nations
Sra. Claudia Loza	Third Secretary Permanent Mission to the United Nations

NIGER

S.E. M. Ibrahim Aboubacar Abani	Ambassadeur Représentant Permanent auprès des Nations Unies
M. Boubacar Boureima	Conseiller Mission Permanente

NIGERIA

Hon. H. Odein Ajumogobia	Senior Advocate of Nigera (SAN) Minister of Foreign Affairs Head of Delegation
H.E. Mr. U. Joy Ogwu	Ambassador Permanent Representative to the United Nations New York Alternate Head

Members

H.E. Mr. Martin Uhomoibhi	Ambassador Permanent Secretary

	Ministry of Foreign Affairs Abuja
H.E. Mr. T.D. Hart	Ambassador Senior Special Assistant to the President on Foreign Affairs Abuja
Ms. Maria O. Laose	Director International Organizations Department Ministry of Foreign Affairs Abuja
H.E. Mr. Ralph Onemola	Ambassador Deputy Permanent Representative to the United Nations New York
Mr. U.H. Orjiako	Director Office of the Honorable Minister of Foreign Affairs
Mr. Lawrence Obisakin	Minister Permanent Mission to the United Nations New York
Mr. Chuka Udedibia	Director First United Nations Division Ministry of Foreign Affairs Abuja
Mr. Kemjika L. Ekedede	Charge d'Affaires ai/Minister Embassy of Nigeria Permanent Mission to the United Nations Vienna
Mr. Syndoph Endonin	Desk Officer Permanent Mission to the United Nations Geneva
Mr. Franklin E. Ossaisai	Director-General Nigeria Atomic Energy Commission Abuja
Prof. A.O. Elegba	Director-General Nigeria Nuclear Regulatory Agency Abuja

Ms. Oge C. Nwakanma	Director Nigeria Atomic Energy Commission Abuja Adviser

NORWAY

H.E. Mr. Jonas Gahr Støre	Minister of Foreign Affairs Head of Delegation

Alternate Heads of Delegation

Ms. Gry Larsen	State Secretary Ministry of Foreign Affairs
Mr. Steffen Kongstad	Director General Ministry of Foreign Affairs

Members of the Delegation

H.E. Ms. Mona Juul	Ambassador Permanent Mission to the United Nations New York
Mr. Knut Langeland	Ambassador for Disarmament Ministry of Foreign Affairs
Ms. Inga Marie Weidemann Nyhamar	Deputy Director General Ministry of Foreign Affairs
Ms. Hilde Skorpen	Deputy Permanent Representative Delegation to the United Nations Geneva
Mr. Erling Skjønsberg	Senior Adviser Ministry of Foreign Affairs
Mr. Marius Bjørningstad	Adviser Ministry of Foreign Affairs
Ms. Silja Skjelnes	First Secretary Norwegian Embassy Vienna

Advisers

Mr. Ole Reistad	Head of Section Norwegian Radiation Protection Authority
Mr. Steinar Høibråten	Chief Scientist Norwegian Defence Research Establishment

OMAN

H.E. Mr. Fuad Mubarak Al-Hinai	Ambassador Permanent Representative to the United Nations Representative and Head of Delegation
Mr. Mohammed Aqeel Ba-Omar	Deputy Permanent Representative to the United Nations Alternate Representative
H.E. Mr. Mohammed bin Said Al-Busaidi	Ambassador Ministry of Foreign Affairs Adviser
Mr. Arfah Frijoon Jaman Bait Sameer	Counsellor Ministry of Foreign Affairs Adviser
Prof. Haj Sulaiman Sharif	Ministry of Foreign Affairs Adviser

PANAMA

S.E. Sr. Pablo Antonio Thalassinos	Embajador Representante Permanente ante la Organización de las Naciones Unidas, quien la preside

Delegados

S.E. Sr. Norman Harris	Embajador Representante Permanente Adjunto ante la Organización de las Naciones Unidas
S.E. Sr. Hernán Tejeira Jaén	Embajador Representante Permanente Alterno ante la

	Organización de las Naciones Unidas
Hon. Sr. Quintín Sanjur	Agregado de la Misión Permanent ante la Organización de las Naciones Unidas

PAPUA NEW GUINEA

H.E. Mr. Robert G. Aisi	Ambassador Permanent Representative Chairman of Delegation
Mr. Dino Mas	Second Secretary Delegate

PARAGUAY

S.E. Sr. José Antonio Dos Santos	Embajador Representante Permanente ante las Naciones Unidas Jefe de Delegación
Sr. Víctor Alcides Bogado González	Diputado Nacional Poder Legislativo de la República del Paraguay
Sr. Juan Roberto Espinola Rivero	Diputado Nacional Poder Legislativo de la República del Paraguay
Sr. Salustiano Salinas Montania	Diputado Nacional Poder Legislativo de la República del Paraguay
S.E. Sr. Julio César Arriola	Embajador Representante Permanente Adjunto del Paraguay ante las Naciones Unidas
Sr. Luis Conrado Benitez	Secretario Misión Permanente del Paraguay ante las Naciones Unidas

PERU

S.E. Sr. Gonzalo Gutiérrez Reinel	Embajador en el Servicio Diplomático de la República Representante Permanente ante la Organización de las Naciones Unidas
S.E. Sr. Antonio Javier Alejandro Garcia Revilla	Embajador en el Servicio Diplomático de la República

	Representante Permanente ante los Organismos Internacionales con sede en Viena, Austria
Sr. Roberto Rodríguez Arnillas	Ministro en el Servicio Diplomático de la República Representación Permanente ante la Organización de las Naciones Unidas
Sr. Alexis Aquino Albengrin	Consejero en el Servicio Diplomático de la República Representación Permanente del Perú ante la Organización de las Naciones Unidas

PHILIPPINES

H.E. Mr. Alberto G. Romulo	Secretary of Foreign Affairs Head of Delegation
H.E. Mr. Libran N. Cabactulan	Permanent Representative to the United Nations in New York
H.E. Mr. Domingo L. Siazon, Jr.	Ambassador to Japan Deputy Head of Delegation

Members

H.E. Mr. Enrique A. Manalo	Ambassador to Belgium
H.E. Mr. Linglingay F. Lacanlale	Ambassador to Austria
H.E. Mr. Evan P. Garcia	Permanent Representative to the United Nations in Geneva
H.E. Mr. Leslie B. Gatan	Assistant Secretary Office of the United Nations and Other International Organizations
H.E. Mr. Mario L. De Leon	Ambassador to South Africa
Mr. Carlos D. Sorreta	Deputy Permanent Representative to the United Nations in New York
Mr. Jesus S. Domingo	Minister Permanent Mission to the United Nations in Geneva

Mr. Frank R. Cimafranca	Minister Philippine Embassy in The Hague
Ms. Donna M. Rodriguez	Director Office of the United Nations and Other International Organizations
Mr. Patrick A. Chuasoto	Special Assistant Office of the Secretary Department of Foreign Affairs
Mr. Elmer G. Cato	First Secretary Mission to the United Nations in New York
Mr. Raphael S. Hermoso	Second Secretary Mission to the United Nations in New York
Ms. Sharon R. Rivera	Second Secretary Philippine Embassy in Vienna
Ms. Rona Beth G. Goce	Principal Assistant Office of the United Nations and Other International Organizations
Ms. Shirley Flores	Principal Assistant Office of the Secretary Department of Foreign Affairs
Mr. Edwin R. de Pacina	Attaché Permanent Mission to the United Nations New York

POLAND

H.E. Mr. Jacek Najder	Under-Secretary of State Ministry of Foreign Affairs Warsaw Representative Head of Delegation

Alternates

H.E. Mr. Witold Sobków	Ambassador Permanent Mission to the United Nations

	New York
H.E. Mr. Andrzej Towpik	Ambassador Chair of the 2010 NPT Review Conference Drafting Committee Ministry of Foreign Affairs Warsaw
Mr. Marek Szczygieł	Deputy Director Security Policy Department Ministry of Foreign Affairs Warsaw
Advisers	
Mr. Cezary Lusiński	Minister Counsellor Permanent Mission to the United Nations Geneva
Mr. Przemysław Wyganowski	Minister Counsellor Permanent Mission to the United Nations Vienna
Mr. Tomasz Kaszyński	Counsellor Permanent Mission to the United Nations New York
Mr. Marek Zadroźny	Counsellor Permanent Mission to the United Nations Geneva
Mr. Łukasz Zieliński	Counsellor Permanent Mission to the United Nations New York
Mr. Szymon Bocheński	Second Secretary Non-Proliferation and Disarmament Division Security Policy Department Ministry of Foreign Affairs Warsaw
Mr. Łukasz Różycki	Expert Non-Proliferation and Disarmament Division International Security Policy Department Ministry of National Defense Warsaw

PORTUGAL

H.E. Mr. João Titterington Gomes Cravinho	Secretary of State for Foreign Affairs and Cooperation Ministry of Foreign Affairs Representative

Alternate Representatives

H.E. Mr. José Filipe Mendes Moraes Cabral	Ambassador Permanent Representative to the United Nations in New York
Mr. Rui Filipe Belo Macieira	Deputy Director-General for External Policy Ministry of Foreign Affairs
Mr. Jorge Lobo De Mesquita	Deputy Permanent Representative to the United Nations in New York

Advisers

Mr. Fernando Coelho	Deputy Permanent Representative to the United Nations in Vienna
Mr. Mário Miranda Duarte	Deputy Permanent Representative to the United Nations in Geneva
Mr. Francisco Vaz Patto	Minister-Counsellor Permanent Mission to the United Nations in New York
Mr. João Pedro de Vasconcelos Fins Do Lago	Head of Disarmament and Non Proliferation Division Ministry of Foreign Affairs
Mr. Pedro Perestrelo Pinto	Second Secretary Permanent Mission of Portugal to the United Nations in New York
Mr. João Palma Fialho	Counsellor Permanent Mission to the United Nations in New York
Mr. Carlos Coelho	Advisor

	Permanent Mission to the United Nations in New York

QATAR

H.E. Mr. Nassir Abdulaziz Al-Nasser	Ambassador Permanent Representative to the United Nations Head of Delegation
Mr. Nasser Mohammed Al-Ali	Staff Brigadier (Air Force) Director of the National Committee for the Prohibition of Weapons General Command
Mr. Hassan Saleh Al-Nisf	Colonel (Air Force) Confidant Secretary of the National Committee for the Prohibition of Weapons
Mr. Ahmad Hassan Al-Hamadi	Director Department of Legal Affairs Ministry of Foreign Affairs Member of the National Committee for the Prohibition of Weapons
Mr. Ali Khalfan Al-Mansour	Representative at the United Nations Vienna
Ms. Nouf Ahmad Mohamad Al-Thani	National Committee for the Prohibition of Weapons
Ms. Hamda Sultan Al-Suaidi	National Committee for the Prohibition of Weapons

REPUBLIC OF KOREA

Representatives

H.E. Mr. Park In-kook	Ambassador Permanent Representative to the United Nations
H.E. Mr. Cho Hyun	Deputy Minister for Multilateral and Global Affairs Ministry of Foreign Affairs and Trade
H.E. Mr. Im Han-taek	Ambassador Deputy Permanent Representative to the United Nations Office at Geneva

H.E. Mr. Kim Bong-hyun	Ambassador Deputy Permanent Representative to the United Nations
Alternative Representatives	
Mr. Shin Dong-ik	Director-General for International Organizations Ministry of Foreign Affairs and Trade
Mr. Park Chul-min	Counsellor Permanent Mission to the United Nations
Mr. Koo Hyun-mo	Director for Disarmament and Non-proliferation Division Ministry of Foreign Affairs and Trade
Mr. Lee Jang-keun	Counsellor Permanent Mission to the United Nations at Vienna
Mr. Kam Woon-an	Counsellor Permanent Mission to the United Nations at Geneva
Advisers	
Mr. Jang Hyun-cheol	First Secretary Permanent Mission to the United Nations at Vienna
Mr. Youn Jong-kwon	First Secretary Permanent Mission to the United Nations
Mr. Lee Dong-gy	First Secretary North Korean Nuclear Affairs Policy Division Ministry of Foreign Affairs and Trade
Mr. Shin Hee-sun	Second Secretary Disarmament and Non-proliferation Division Ministry of Foreign Affairs and Trade
Ms. Kim Sung-eun	Second Secretary Disarmament and Non-proliferation Division Ministry of Foreign Affairs and Trade

Ms. Lee Yun-joo	Second Secretary North Korean Nuclear Affairs Policy Division Ministry of Foreign Affairs and Trade

REPUBLIC OF MOLDOVA

H.E. Mr. Alexandru Cujba	Ambassador Permanent Representative to the United Nations Head of delegation
Mr. Gheorghe Leucă	Deputy Permanent Representative to the United Nations Counsellor Member of delegation
Ms. Carolina Popovici	First Secretary Permanent Mission to the United Nations Member of delegation

ROMANIA

H.E. Mr. Teodor Baconschi	Minister of Foreign Affairs Head of Delegation

Alternate Heads of Delegation

H.E. Ms. Simona Miculescu	Ambassador Permanent Representative to the United Nations New York
Ms. Nineta Barbulescu	Minister Plenipotentiary Director of the OSCE Asymmetrical Risks and Non-Proliferation Department Ministry of Foreign Affairs

Members

Mr. Traian Filip	Minister Counsellor Permanent Mission to the United Nations New York
Mr. Eugen Mihut	Minister Counsellor Permanent Mission to the United Nations New York
Ms. Narcisa Vlãdulescu	First Secretary Ministry of Foreign Affairs

RUSSIAN FEDERATION

H.E. Mr. Anatoly I. Antonov	Ambassador Director Department for Security Affairs and Disarmament Ministry of Foreign Affairs Head of Delegation
Deputy Heads of the Delegation	
Mr. Oleg V. Rozhkov	Deputy Director Department for Security Affairs and Disarmament Ministry of Foreign Affairs
Mr. Sergey I. Shushlebin	Deputy Head of the General Directorate Ministry of Defense
Mr. Valentin S. Kuznetsov	Deputy Director of the Department State Corporation “Rosatom”
Members of the Delegation	
Mr. Victor L. Vasiliev	Deputy Permanent Representative to the United Nations and Other International Organizations in Geneva
Mr. Andrey A. Belyakov	Senior Counsellor Department for Security Affairs and Disarmament Ministry of Foreign Affairs
Mr. Evgeny Y. Ilin	Head of the Directorate General Directorate for International Military Cooperation Ministry of Defense
Mr. Vladimir P. Kuchinov	Advisor of the Director General State Corporation “Rosatom”
Mr. Sergey R. Rudenko	Chief Counsellor Department for Security Affairs and Disarmament

	Ministry of Foreign Affairs Executive Secretary
Mr. Andrey A. Sapunov	Administration of the Government

Advisers, experts and interpreters of the Delegation

Mr. Alexey Y. Karpov	Head of Division Department for Security Affairs and Disarmament Ministry of Foreign Affairs Adviser
Mr. Vladimir L. Leontiev	Chief Counsellor Department for Security Affairs and Disarmament Ministry of Foreign Affairs Adviser
Mr. Albert V. Sitnikov	Counsellor Permanent Mission to the United Nations Adviser
Mr. Vladimir A. Orlov	President Center for Political Studies in Russia Adviser
Mr. Ivan A. Dybov	State Corporation “Rosatom” Adviser
Mr. Andrey A. Egorov	State Corporation “Rosatom” Adviser
Mr. Alexander S.Emelyanov	Ministry of Defense Adviser
Mr. Nikolay N. Fokin	Ministry of Defense Adviser
Ms. Lyudmila V. Oleandrova	State Corporation “Rosatom” Adviser
Ms. Darya A. Siko	State Corporation “Rosatom” Adviser
Mr. Dmitry A. Yashkov	Ministry of Defense Adviser

Mr. Andrey A. Malyugin	Second Secretary Department for Security Affairs and Disarmament Ministry of Foreign Affairs Expert
Ms. Elena Vodopolova	Third Secretary Department for Security Affairs and Disarmament Ministry of Foreign Affairs Expert
Ms. Natalia V. Fuzhenkova	Third Secretary Department for Security Affairs and Disarmament Ministry of Foreign Affairs Expert
Mr. Roman A. Ustinov	Attaché Department for Security Affairs and Disarmament Ministry of Foreign Affairs Expert
Ms. Marina V. Zharkikh	Attaché Department for Security Affairs and Disarmament Ministry of Foreign Affairs Expert
Ms. Elena S. Gorshkova	State Corporation “Rosatom” Expert
Mr. Alexander A. Pupov	State Corporation “Rosatom” Expert
Ms. Violetta S. Evarovskaya	Third Secretary Department for Linguistic Support Ministry of Foreign Affairs Interpreter
Mr. Vladimir M. Lakeev	Expert Department for Linguistic Support

	Ministry of Foreign Affairs Interpreter

Administrative Staff

Ms. Irina Y. Veselovskaya	Ministry of Foreign Affairs
Ms. Elena A. Lapshina	Ministry of Foreign Affairs
Ms. Alexandra A. Grishina	Ministry of Foreign Affairs
Ms. Yulia N. Tymko	Ministry of Foreign Affairs
Ms. Olga A. Nesterova	Ministry of Foreign Affairs
Ms. Irina V. Ilipurova	Ministry of Foreign Affairs
Mr. Vitaly P. Belyy	Ministry of Foreign Affairs
Mr. Yuriy P. Efimov	Ministry of Foreign Affairs
Mr. Igor A. Vesnin	Ministry of Foreign Affairs

RWANDA

H.E. Mr. Eugène-Richard Gasana	Ambassador Permanent Representative to the United Nations
Mr. Alfred Ndabarasa	Second Secretary

SAINT VINCENT AND THE GRENADINES

H.E. Mr. Camillo Gonsalves	Ambassador Permanent Representative Head of Delegation

Delegates

Ms. Nedra P. Miguel	Deputy Permanent Representative
Mr. Mozart S. Carr	Attaché

SAMOA

H.E. Mr. Ali'ioaiga Feturi Elisaia	Ambassador Permanent Representative to the United Nations Head of Delegation
Ms. Rona Meleisea	Counsellor Permanent Mission to the United Nations Representative
Ms. Noelani Manoa	First Secretary Permanent Mission to the United Nations Alternate Representative
Prof. Roger S. Clark	Professor of Law Adviser

SAN MARINO

H.E. Mr. Daniele D. Bodini	Ambassador Permanent Representative to the United Nations in New York
Mr. Damiano Beleffi	Counsellor Deputy Permanent Representative to the United Nations in New York
Ms. Natascia Bartolini	Adviser Permanent Mission to the United Nations in New York

SAUDI ARABIA

Mr. Tareq Bin Mohamad Shukri	King Abdulaziz City for Science and Technology Head of Delegation

Members

Mr. Abdullah Bin Sulaiman Al-Habib	King Abdulaziz City for Science and Technology
Col./Engr. Mohammad Bin Seddiq Al Ansari	Ministry of Defense
Lt. Col. Mr. Imad B. Mohammed Saleh Al-Tuff	Ministry of Interior
First Lt. Omar Bin Mesnad Al-Saifi	Ministry of Defense

First Lt. Saud Bin Abdullah Al-Athibi	Ministry of the Interior
First Lt. Riyad Bin Faisal Al-Hakim	Ministry of Interior
Mr. Faisal Alharbi	Second Secretary Permanent Mission to the United Nations

SENEGAL

S.E. M. Paul Badji	Ambassadeur Représentant Permanent auprès de l'Organisation des Nations Unies New York Chef de délégation
M. Mame Baba Cisse	Ministre-Conseiller Mission Permanente auprès de l'Organisation des Nations Unies New York
Col. Abdoulaye Badiane	Conseiller Militaire Mission Permanente auprès de l'Organisation des Nations Unies New York
M. Coly Seck	Deuxième Conseiller Mission Permanente auprès de l'Organisation des Nations Unies New York
M. El Hadji Magatte Seye	Deuxième Conseiller Mission Permanente auprès de l'Organisation des Nations Unies New York

SERBIA

H.E. Mr. Vuk Jeremic	Minister of Foreign Affairs Head of Delegation

Members of Delegation

Mr. Zoran Vujic	Assistant Minister of Foreign Affairs

H.E. Mr Feodor Starcevic — Ambassador, Permanent Representative to the United Nations

H.E. Mr. Vladimir Petrovic — Ambassador to the United States of America

H.E. Mr. Milan Milanovic — Ambassador, Deputy Permanent Representative to the United Nations in New York

Mr. Damjan Krnjevic Miskovic — Counselor in the Cabinet of the Minister of Foreign Affairs

Ms. Aleksandra Radosavljevic — Counselor in the Cabinet of the Minister of Foreign Affairs

Ms. Danijela Cubrilo — Second Secretary, Permanent Mission of the Republic of Serbia to the United Nations in New York

SIERRA LEONE

H.E. Mr. Rupert S.D. Davies — Ambassador, Deputy Permanent Representative to the United Nations

Lt. Col. Ronnie Harleston — Military Attaché, Alternate

SINGAPORE

H.E. Mr. Vanu Gopala Menon — Ambassador, Permanent Representative to the United Nations, Head of Delegation

Ms. Kok Li Peng — Deputy Permanent Representative and Counsellor, Permanent Mission to the United Nations

Col. Lim Yoon Boon	Military Advisor Permanent Mission to the United Nations
Mdm. Chin Siew Fei	Counsellor Alternate to the Resident Representative to the International Atomic Energy Agency (IAEA) Vienna
Mr. Jonathan Tow Shen Han	First Secretary (Political) Permanent Mission to the United Nations
Miss Chan Yu Ping	First Secretary (Political) Permanent Mission to the United Nations

SLOVAKIA

Representatives

H.E. Mrs. Ol'ga Algayerová	State Secretary Ministry of Foreign Affairs Head of Delegation
H.E. Mr. Miloš Koterec	Ambassador Permanent Representative to the United Nations Alternate Head of Delegation
Mrs. Marta Žiaková	Chairperson Nuclear Regulatory Authority of the Slovak Republic
Mr. Milan Cigánik	Director Arms Control, Disarmament and Global Challenges Department Ministry of Foreign Affairs

Alternate Representatives

Mr. Peter Uhrík	Director-General Department of Safety Evaluation and Inspection Activities
Mr. Mikuláš Turner	Director

	Department of International Relations and European Affairs Nuclear Regulatory Authority of the Slovak Republic
Mr. Igor Kucer	Deputy Director Arms Control, Disarmament and Global Challenges Department Ministry of Foreign Affairs
Mr. Manuel Korček	Counsellor Deputy Permanent Representative to the United Nations
Ms. Denisa Frelichová	First Secretary Permanent Mission to the United Nations
Advisers	
Mr. Richard Galbavý	Director Office of the State Secretary Ministry of Foreign Affairs
Ms. Dominika Forgáčová	Intern Permanent Mission to the United Nations

SLOVENIA

H.E. Mr. Samuel Žbogar	Minister of Foreign Affairs Head of Delegation
H.E. Ms. Sanja Štiglic	Ambassador Permanent Representative
to the United Nations	
Delegation	Deputy Head of
Members of Delegation	
Mr. Aljaž Arih	Minister Plenipotentiary Head of Minister's
Cabinet	Ministry of Foreign Affairs
Mr. Igor Jukič	Minister Plenipotentiary Head of Security Policy
Department	

	Ministry of Foreign Affairs
Ms. Barbara Žvokelj	Minister of Plenipotentiary Security Policy Department Ministry of Foreign Affairs
Ms. Simona Leskovar	Minister Counsellor Deputy Permanent Representative to the United Nations
Mr. Boštjan Jerman	Minister Counsellor Deputy Permanent Representative to the United Nations Office and Other International Organisations in Geneva
Mr. Aljaž Zupan	First Secretary Permanent Representation to the United Nations
Mr. Kemen Polak	Second Secretary Permanent Mission to the United Nations Vienna

SOLOMON ISLANDS

H.E. Mr. Collin Beck	Permanent Representative to the United Nations Chair of Delegation
<u>Members of Delegation</u>	
Mrs. Helen Beck	Counsellor Permanent Mission to the United Nations
Mrs. Vanessa Kenilorea	Third Secretary Permanent Mission to the United Nations

SOUTH AFRICA

H.E. Mr. Abdul Samad Minty — Deputy Director-General, Department of International Relations and Cooperation

Head of Delegation

Alternate Representatives

H.E. Mr. Baso Sangqu — Permanent Representative to the United Nations, New York

Mr. Leslie Mbangambi Gumbi — Chief Director, Department of International Relations and Cooperation

Advisers

H.E. Mr. Jerry Matthews Matjila — Permanent Representative to the United Nations, Geneva

H.E. Mr. Xolisa Mabhongo — Permanent Representative to the United Nations, Vienna

Ms. Talent Dumisile Georgina Molaba — Minister-Counsellor, Permanent Mission to the United Nations, Vienna

Mr. Michiel Johannes Combrink — Counsellor, Permanent Mission to the United Nations, Geneva

Mr. Johann Paschalis — Counsellor, Permanent Mission to the United Nations

	New York
Mr. Johann Kellerman International Relations and	Deputy Director Department of Cooperation

SPAIN

S.E. Sr. Miguel Ángel Moratinos	Ministro de Asuntos Exteriores y de Cooperación Jefe de la Delegación
<u>Representantes</u>	
S.E. Sr. Juan Antonio Yáñez-Barnuevo	Embajador Representante Permanente Misión Permanente ante Naciones Unidas
Dña. Carmen Buján	Directo General de Asuntos Estratégicos y Terrorismo Ministerio de Asuntos Exeriores y de Cooperación
Sr. Miguel Aguirre de Cárcer	Embajador en Misión Especial para Asuntos de Desarme Ministerio de Asuntos Exteriores y de Cooperación
<u>Representante Suplentes</u>	
S.E. Sr. Román Oyarzun	Embajador Representante Permanente Adjunto Misión Permanente ante Naciones Unidas
Sr. Gonzalo de Salazar	Subdirector General de No Proliferación y Desarme Ministerio de Asuntos Exteriores y de Cooperación
<u>Consejeros</u>	
Sr. Santiago Barber	Vocal Asesor Gabinete del Sr. Ministro de Asuntos Exteriores

	y de Cooperación
Sr. Juan Ignacio Morro	Consejero Misión Permanente ante Naciones Unidas
Sra. Mónica Colomer	Consejera Técnico Subdirección General de No Proliferación y Desarme Ministerio de Asuntos Exteriores y de Cooperación
Sr. Carlos Torres Vidal	Consejera Técnico Subdirección General de No Proliferación y Desarme Ministerio de Asuntos Exteriores y de Cooperación
Sr. Diego Martínez Belío	Consejero Técnico Gabinete del Sr. Ministro de Asuntos Exteriores y de Cooperación
Sr. Antonio Pérez-Hernández	Jefe de Área Dirección General de Comunicación Exterior Ministerio de Asuntos Exteriores y de Cooperación
Sra. Caterina Tino	Asesora Misión Permanente de España ante Naciones Unidas
Unión Europea	
Sra. Catherine Ashton	Alta Representante de la Unión Europea para Asuntos Exteriores y Política de Seguridad/ Vicepresidenta de la Comisión Europea
Sra. Annalisa Gianella	Representante de la Unión Europea para la No Proliferación y el Desarme
Sr. Ramiro Cibrián	Director de Unidad Dirección General de Relaciones Exteriores Comisión Europea
Mr. Stephan Klement	Asesor para asuntos nucleares Oficina de la Representante de la Unión Europea para la No Proliferación y el Desarme
Sr. Adebayo Babajide	Consejero

	Delegación de la Unión Europea ante los Organismos Internacionales
Sr. Roland Tricot	Consejero Delegación de la Unión Europea ante las Naciones Unidas
Sr. Finlay Maclean	Dirección General de la Energía Comisión Europea
Sra. Ine Declerck	Agregada Delegación de la Unión Europea ante las Naciones Unidas

SRI LANKA

H.E. Mr. Palitha T.B. Kohona	Ambassador Permanent Representative to the United Nations New York Head of Delegation

Delegates

Mr. Bandula Jayasekara	Deputy Permanent Representative to the United Nations New York
Mr. M.R. Keegal	Counsellor Permanent Mission to the United Nations New York
Ms. H.M.M.J. Halliyadde	Counsellor Permanent Mission to the United Nations New York
Mr. K.M. Ransiri Perera	First Secretary Permanent Mission to the United Nations New York
Mr. S. N. Sanjeewa Perera	Third Secretary Permanent Mission to the United Nations New York

SUDAN

H.E. Mr. Abdalmahmood Abdalhaleem Mohamad	Ambassador Permanent Representative to the United Nations New York Head of Delegation
H.E. Mr Hamza Ahmed Al-Amin	Director Department of International Organization Ministry of Foreign Affairs
Prof. Mohamed Ahmed Hassan	Directoral General of the Sudanese Atomic Energy Commission
Col. Esam Mustafa Ali	Ministry of Defense
Mr. Hassan Hamid Hassan	Minister Plenipotentiary Permanent Mission United Nations New York

SWAZILAND

H.E. Mr. Joel M. Nhleko	Ambassador Permanent Representative Leader of Delegation
Ms. Petunia Lindiwe Mndebele	Counsellor Deputy Leader
Ms. Sibongile Gladys Dlamini	First Secretary Representative
Mr. Kennedy Fitzgerald Groening	First Secretary Representative

SWEDEN

H.E. Mr. Carl Bildt	Minister for Foreign Affairs Head of Delegation (3-4 May)
Mr. Björn Lyrvall	Director-General for Political Affairs

	Ministry for Foreign Affairs Alternate Head of Delegation (3-4 May)

Alternate Heads of Delegation

H.E. Mr. Anders Lidén	Ambassador Permanent Representative to the United Nations New York
Mr. Christer Ahlström	Deputy Director-General Ministry for Foreign Affairs
Mr. Ingemar Dolfe	Director Ministry for Foreign Affairs
Ms. Anna-Karin Holm Ericson	Minister Permanent Mission of Sweden Geneva

Delegates

H.E. Mr. Lars-Erik Wingren	Ambassador Ministry for Foreign Affairs
Ms. Rosita Runegrund	Member of Parliament
Ms. Carina Hägg	Member of Parliament
Ms. Kerstin Lundgren	Member of Parliament
Ms. Åsa Gustafsson	Deputy Director Ministry for Foreign Affairs
Mr. Ulf Lindell	Deputy Director Ministry for Foreign Affairs
Mr. Jonas Norling	Deputy Director Ministry for Foreign Affairs
Mr. Peter Ericson	Counsellor Permanent Representative to the United Nations New York
Ms. Hanna Björklund	Second Secretary Embassy of Sweden Vienna

Advisers

Ms. Karin Höglund	Director Ministry for Foreign Affairs
Ms. Irena Busic	Press Secretary to the Minister
Ms. Katarina Wilhelmsen	Scientific Adviser Swedish Defence Research Agency
Mr. Jens Wirstam	Scientific Adviser Swedish Defense Research Agency

SWITZERLAND

H.E. Mrs. Micheline Calmy-Rey	Minister for Foreign Affairs Head of the Federal Department of Foreign Affairs
H.E. Mr. Jürg Lauber	Permanent Representative to the Conference on Disarmament Head of Delegation
H.E. Mr. Peter Maurer	Permanent Representative to the United Nations Alternate Head of Delegation
Mr. Giancarlo Kessler	Minister Deputy Permanent Representative to the United Nations and the International Organisations in Vienna
Mr. Jean-Daniel Praz	Deputy Head Arms Control and Disarmament Federal Department of Foreign Affairs Berne
Mr. Christian Schoenenberger	Head Task Force on Nuclear Disarmament and Non-proliferation Federal Department of Foreign Affairs Berne
Mr. Serge A. Bavaud	Counsellor Permanent Mission to the United Nations New York
Mr. Reto Wollenmann	Counsellor Permanent Representation to the Conference on

	Disarmament Geneva
Mr. Pierre Multone	Special Representative for International Nuclear Affairs Swiss Federal Office of Energy SFOE Transport, Energy and Communications
Mr. Laurent Masmejean	Political Affairs Officer Arms Control and Disarmament Federal Department of Foreign Affairs Berne

SYRIAN ARAB REPUBLIC

H.E. Mr. Fayssal Al-Mekdad	Ambassador Vice Minister of Foreign Affairs Head of Delegation

Deputy Heads of Delegation

H.E. Mr. Bashar Ja'afari	Ambassador Permanent Representative to the United Nations
H.E. Mr. Bassam Sabagh	Ambassador Permanent Representative of the Syrian Arab Republic to the International Atomic Energy Agency Ambassador of the Syrian Arab Republic in Austria

Representatives

Mr. Hussameddin A'ala	Cef d'Cabinet of the Vice Minister of Foreign Affairs

Alternate Representatives

Mr. Louay Falouh	First Secretary Permanent Mission to the United Nations
Mr. Abdullah Hallak	First Secretary Permanent Mission to the United Nations
Mr. Mazen Adi	First Secretary Permanent Mission to the United Nations

Mr. Osama Ali	Third Secretary Permanent Mission to the United Nations
Mr. Bassel Skouti	Attaché Ministry of Foreign Affairs

TAJIKISTAN

H.E. Mr. Sirodjidin Aslov	Ambassador Permanent Representative
Mr. Khusrav Noziri	Counsellor
Mr. Luqmon Isomatov	First Secretary
Mr. Bahodur Rahmonov	Third Secretary

THAILAND

H.E. Mr. Norachit Sinhaseni	Ambassador Permanent Representative to the United Nations Head of Delegation

Representatives

Prof. Emeritus Chaiwat Toskulkao	Secretary-General Office of Atoms for Peace
Ms. Siriatana Biramontri	Director Bureau of Technical Support for Safety Regulation Office of Atoms for Peace
Ms. Siriporn Chaimongkol	Minister Counsellor Permanent Mission to the United Nations New York
Mr. Thawatchai Itthipoonthanakorn	Senior Nuclear Physicist Bureau of Technical Support for Safety Regulation Office of Atoms for Peace
Ms. Chatvadee Orrattanachai	First Secretary Department of International Organizations

	Ministry of Foreign Affairs
Mr. Netithorn Praditsarn	First Secretary Permanent Mission of Thailand to the United Nations Office Geneva
Ms. Pornprom Petklai	First Secretary Permanent Mission to the United Nations New York

THE FORMER YUGOSLAV REPUBLIC OF MACEDONIA

H.E. Mr. Slobodan Tashovski	Ambassador Permanent Mission to the United Nations in New York Head of Delegation
Ms. Tanja Dinevska	Counsellor Permanent Mission to the United Nations in New York Deputy Head of Delegation
Mr. Kjire Delov	Counsellor Permanent Mission to the United Nations in New York Member
Mr. Vladimir Nikuljski	Second Secretary Permanent Mission to the United Nations in New York Member

TIMOR-LESTE

H.E. Ms. Sofia Borges	Ambassador Permanent Representative to the United Nations
Ms. Josefina Tilman	Second Secretary Permanent Mission to the United Nations
Ms. Claudia Abate	Adviser Permanent Mission to the United Nations

TOGO

S.E. M. Menan Kodjo	Ambassadeur Representant Permanent auprès des Nations Unies Chef de Délégation

Membres

Hon. M. Akoda Tchiko Koffi Joseph	Deputé 1er Rapporteur de la Commission Defense et Securité de L'Assemblée Nationale
M. Hemou Kossi Tchonda	Attaché de Cabinet du Ministre des Affaires Étrangères et de L'Integration Regionale
Liet.-Col. Manzi Pidalatan	
M. M'Beou Kokou Nayo	Ministre Conseiller à la Mission Permanente auprès des Nations Unies
Mme. Balli Koumealou	Ministre Conseiller à la Mission Permanente auprès des Nations Unies
M. Yagninim Wake	Premier Secrétaire à la Mission Permanente auprès des Nations Unies

TONGA

H.E. Hon. Sonatane Tu'akinamolahi Taumoepeau Tupou	Ambassador Permanent Representative to the United Nations Head of Delegation
Mr. Viliami Malolo	Deputy Permanent Representative Permanent Mission to the United Nations
Ms. Marcella Tupouohomohema	First Secretary Permanent Mission to the United Nations

TRINIDAD AND TOBAGO

H.E. Ms. Marina A. Valère	Ambassador Permanent Representative to the United Nations Head of Delegation

Delegates

Mr. Eden Charles	Counsellor Permanent Mission to the United Nations
Ms. Melissa Boissiere	Second Secretary Permanent Mission to the United Nations

TUNISIA

S.E. M. Ghazi Jomaa	Ambassadeur Représentant Permanent auprès de l'Organisation des Nations Unies New York Chef de délégation
M. Sahbi Khalfallah	Conseiller des Affaires Étrangères Mission Permanente auprès de l'Organisation des Nations Unies New York Membre

TURKEY

H.E. Mr. Feridun Sinirlioğlu	Ambassador Undersecretary Ministry of Foreign Affairs
H.E. Mr. Ertuğrul Apakan	Ambassador Permanent Representative to the United Nations Head of Delegation Representative
H.E. Mr. Tacan Ildem	Ambassador Director-General Ministry of Foreign Affairs Representative
Mr. Aydin Sezgin	Minister Plenipotentiary Director-General Ministry of Foreign Affairs Alternate Representative

Mr. Fazh Çorman — Deputy Permanent Representative to the United Nations

Delegation — Deputy Head of Representative

Alternate Representatives

Mr. Zafer Alper — Acting President Turkish Atomic Energy Authority

Mr. Mehmet Kemal Bozay — Head of Department Ministry of Foreign Affairs

Ms. Denisz Eke — Head of Department Ministry of Foreign Affairs

Mr. Mustafa Yurdakul — Head of Department Ministry of Foreign Affairs

Mr. Mehmet Ceyhan — Head of Department Turkish Atomic Energy Authority

Col. Savaş Celepoğlu — Military Advisor Permanent Mission to the United Nations

Mr. Melih Bora Kerimoğlu — Counsellor Permanent Mission to the United Nations in Vienna

Mr. Ismail Çobanoğlu — Counsellor Permanent Mission to the United Nations

Ms. Asli Güven — First Secretary Ministry of Foreign Affairs

Ms. Malike Selçuk Sancar	Advisor Permanent Mission to the United Nations in Geneva

TURKMENISTAN

H.E. Mrs. Aksoltan Atayeva	Permanent Representative to the United Nations

UGANDA

H.E. Mr. Ruhakana Rugunda	Ambassador Head of Delegation
Mr. Akisophel Kisolo	Alternate Head of Delegation
Delegates	
Eng. Bill Kabanda	
H.E. Mr. Patrick Mugoya	Ambassador
Brig. Fred Tolit	
Mr. Arthur Kafeero	
Mr. George Baitera	
Mr. Elly Kamahungye	
Ms. Sarah Nafuna	
Mr. John Leonard Mugerwa	
Mr. Nasanairi Kamudoli	
Mrs. Margaret Kafeero	
Mr. Steven Nkayivu Ssenabulya	

UKRAINE

H.E. Kostyantyn Gryshchenko	Minister for Foreign Affairs Head of Delegation
H.E. Yuriy Sergeyev	Permanent Representative to the United Nations
	Deputy Head of Delegation
H.E. Mr. Volodymyr Yelchenko	Ambassador Permanent Representative to the International Organizations in Vienna
	Deputy Head of Delegation
Mr. Sergii Lopatin	Head of Safeguards Division State Nuclear Regulatory Committee of Ukraine
	Adviser
Mrs. Zoia Olinyk	Counsellor Arms Control and Military and Technical Cooperation Department Ministry of Foreign Affairs of Ukraine
	Adviser
Ms. Yevheniia Filipenko	Counsellor Directorate General for the United Nations and Other International Organizations Ministry of Foreign Affairs of Ukraine
	Adviser
Mr. Oleg Pavlyshyn	First Secretary Permanent Mission to the International Organizations in Vienna
	Adviser
Ms. Tetiana Pokhval'ona	Second Secretary of the Permanent Mission to the United Nations
	Adviser
Mr. Volodymyr Ryabtsev	National Security and Defence Council of Ukraine

	Adviser

UNITED ARAB EMIRATES

H.E. Sheikh Abdullah Bin Zayed Al Nahyan	Minister of Foreign Affairs Head of Delegation
Representatives	
H.E. Mr. Saeed Mohammed Ali Al Shamsi	Ambassador Assistant Foreign Minister for International Organization Affairs
H.E. Mr. Abdulrahim Yousif Al-Awadi	Ambassador Assistant Foreign Minister for Legal Affairs
H.E. Mr. Ahmed Abdulrahman Al-Jarman	Ambassador Permanent Representative to the United Nations, New York
H.E. Mr. Yousif Mana Saeed Al-Otaiba	Ambassador to the United States
H.E. Mr. Hamad Ali Al Kaabi	Ambassador Permanent Representative to the United States, Washington DC
H.E. Mr. Hamad Ali Al Kaabi	Ambassador Permanent Representative to the International Atomic Energy Agency in Vienna
Alternate Representatives	
Mr. Anwar Othman Al Barout	Counsellor Permanent Mission to the United Nations New York
Miss Hend Abdulaziz Al Owais	Second Secretary Permanent Mission to the United Nations New York
Mr. Ali Khalil Khaled Al Meraikhi	Second Secreatary Ministry of Foreign Affairs
Mr. Hamad Obaid Ibrahim Al Zaabi	Third Secretary Permanent Mission to the United Nations

	New York
Mr. Mohamed Ahmed Salem Farea Al Harbi	Third Secreatary Ministry of Foreign Affairs

Advisers

Mr. Hani Mohamed Ali M. Bin Huwaidin	Diplomatic Attache Permanent Mission to the United Nations New York
Mr. Ali Mohammed Ali R. Al Shemaili	Diplomatic Attache Permanent Mission to the United Nations New York
Mr. Faisal Abdulrahman Abdulrahim Al Zarooni	Diplomatic Attache Permanent Mission to the United Nations New York
Mr. Saeed Ali Saeed Alyouh Al Naqbi	United Arab Emirates Armed Forces
Mr. Obaid Ali Obaid Rashed Al Mansoori	United Arab Emirates Armed Forces
Mr. Omar Humaid Obaid Al Rahoomi	Dubai Police Headquarters
Mr. Hasan Hussein Mohamed Al Ali	Dubai Police Headquarters

UNITED KINGDOM OF GREAT BRITAIN AND NORTHERN IRELAND

H.E. Mr. John Duncan	Her Majesty's Ambassador for Multilateral Arms Control and Disarmament Permanent Representative to the United Nations Conference on Disarmament Head of Delegation
Ms. Joanne Adamson	Deputy Permanent Representative Permanent Mission to the Conference on Disarmament Geneva
Mr. Iain Twigg	Permanent Mission to the Conference on Disarmament Geneva
Ms. Lynne Sowerby	Permanent Mission to the Conference on Disarmament Geneva

Mr. Daniel Shepherd	Permanent Mission New York
Mr. Daniel Workman	Permanent Mission New York
Ms. Elena Mercadante	Permanent Mission New York
Ms. Clare Bloomfield	British Embassy Washington
Ms. Judith Gough	Foreign and Commonwealth Office London
Mr. James Mortimer	Foreign and Commonwealth Office London
Mr. Michael J. Clark	Foreign and Commonwealth Office London
Ms. Zoe Smith	Foreign and Commonwealth Office London
Ms. Amelia Bate	Foreign and Commonwealth Office London
Ms. Victoria Woodbine	Foreign and Commonwealth Office London
Ms. Jessica Murphy	Ministry of Defence London
Mr. Peter Carter	Department of Energy and Climate Change London
Mr. Melvyn Draper	Department of Energy and Climate Change London
Ms. Caroline Cliff	United Kingdom Deputy Permanent Representative to the IAEA Vienna
Mr. John Simpson	University of Southampton
Mr. Colin Waters	Ministry of Defence London

Mr. David Chambers	Atomic Weapons Establishment
Mr. Stuart Templar	Foreign and Commonwealth Office London
Ms. Gina Evans	British Embassy Washington
Ms. Bekki Field	Foreign and Commonwealth Office London
Mr. John Noble	Ministry of Defence London
Ms. Dephine Hournau	Foreign and Commonwealth Office London
Mr. Richard Tauwhare	Foreign and Commonwealth Office London
Ms. Nicola Stanton	Foreign and Commonwealth Office London
Professor Richard Clegg	National Nuclear Centre of Excellence

UNITED REPUBLIC OF TANZANIA

H.E. Mr. Augustine Mahiga	Ambassador Permanent Representative to the United Nations New York Head of Delegation

UNITED STATES OF AMERICA

Hon. Ms. Hillary Rodham Clinton	Secretary of State Representative
Hon. Ms. Susan E. Rice	Ambassador Permanent Representative to the United Nations New York Deputy Representative

Alternate Representatives

Hon. Ms. Brooke D. Anderson	Ambassador Representative for Special Political Affairs Permanent Mission to the United Nations

	New York
Hon. Ms. Susan F. Burk	Ambassador Special Representative of the President for Nuclear Nonproliferation Department of State
Hon. Mr. Thomas D'Agostino	Under Secretary for Nuclear Security Department of Energy
Hon. Ms. Ellen O. Tauscher	Under Secretary for Arms Control and International Security Department of State
Special Advisors	
Hon. Ms. Esther D. Brimmer	Assistant Secretary for International Organization Affairs Department of State
Hon. Mr. Glyn T. Davies	Ambassador Representative to the Vienna Office of the United Nations and Resident Representative to the International Atomic Energy Agency Permanent Mission to the United Nations Vienna
Mr. Robert J. Einhorn	Special Adviser for Nonproliferation and Arms Control Department of State
Ms. Rebecca K. C. Hersman	Deputy Assistant Secretary of Defense for Countering Weapons of Mass Destruction Department of Defense
Hon. Ms. Laura E. Kennedy	Ambassador Permanent Representative to the Conference on Disarmament Permanent Mission to the United Nations Geneva
Mr. Gary Samore	Special Assistant to the President and Senior Director for Counterproliferation Strategy

	National Security Council Executive Office of the President

Senior Advisor

Mr. Richard J. K. Stratford	Director Office of Nuclear Energy, Safety and Security Bureau of International Security and Nonproliferation Department of State

Advisors

Mr. J. Stephen Adams	Office of Multilateral Nuclear and Security Affairs Bureau of International Security and Nonproliferation Department of State
Ms. Julie Gianelloni Connor	Director Office of Global Systems Bureau of International Organization Affairs Department of State
Mr. Toby Dalton	Office of International Regimes and Agreements National Nuclear Security Administration Department of Energy
Ms. Jody L. Daniel	Office of Regional Affairs Bureau of International Security and Nonproliferation Department of State
Mr. M. Scott Davis	Deputy Director Office of Multilateral Nuclear and Security Affairs Bureau of International Security and Nonproliferation Department of State
Mr. James E. DeTemple	Office of Global Systems Bureau of International Organization Affairs Department of State
Mr. Jeffrey L. Eberhardt	Director Office of Nuclear Affairs Bureau of Verification, Compliance and

	Implementation Department of State
Ms. Ellen J. Germain	Deputy Political Counselor Permanent Mission to the United Nations New York
Mr. Richard Goorevich	Director Office of International Regimes and Agreements National Nuclear Security Administration Department of Energy
Mr. Mark Goodman	Office of Special Adviser for Nonproliferation and Arms Control Department of State
Mr. Michael Gordon	Political Officer Permanent Mission to the United Nations New York
Ms. Erin E. Harbaugh	Office of the Special Representative for Nuclear Nonproliferation Department of State
Mr. David Hodson	Deputy Director Office of Transnational Threats Policy Office of the Secretary of Defense Department of Defense
Ms. Jennifer S. Holzman	International Relations Officer Office of International Programs Nuclear Regulatory Commission
Mr. Marc A. Humphrey	Office of Nuclear Energy, Safety and Security Bureau of International Security and Nonproliferation Department of State
Mr. Kurt G. Kessler	Permanent Mission to the United Nations Offices in Vienna Vienna
Mr. Garold N. Larson	Deputy Permanent Representative to the Conference on Disarmament Permanent Mission to the United Nations Geneva

Mr. Duke G. Lokka	United States Delegation to the Conference on Disarmament Permanent Mission to the United Nations Geneva
Mr. William F. Menold Jr.	Office of Multilateral Nuclear and Security Affairs Bureau of International Security and Nonproliferation Department of State
Mr. Richard M. Nephew	Office of Regional Affairs Office of International Security and Nonproliferation Department of State
Mr. Sean E. Oehlbert	Office of International Regimes and Agreements National Nuclear Security and Administration Department of Energy
Ms. Deborah Ozga	Branch Chief Weapons of Mass Destruction Treaties Joint Chiefs of Staff Department of Defense
Ms. Demitra M. Pappas	Political Officer Permanent Mission to the United Nations Offices in Vienna Vienna
Ms. Whitney Raas	Office of Nuclear Affairs Bureau of Verification, Compliance and Implementation Department of State
Mr. Alexander S. Rinn	Office of Multilateral Nuclear and Security Affairs Bureau of International Security and Nonproliferation Department of State
Mr. Adam Scheinman	Director for Nonproliferation National Security Council Executive Office of the President
Ms. Meha Shah	Attorney Office of the Legal Adviser Department of State

Mr. Ariel Stukalin	Office of Regional Affairs Bureau of International Security and Nonproliferation Department of State
Mr. Alex Wagner	Office of the Assistant Secretary of Defense for Global Strategic Affairs Department of Defense
Ms. Lauren Young	Political Officer Permanent Mission to the United Nations New York

URUGUAY

S.E. Sr. José Luis Cancela	Embajador Representante Permanente ante las Naciones Unidas
Sr. Federico Perazza	Ministro Consejero

UZBEKISTAN

Mr. Aziz Aliev	First Secretary Permanent Representative to the United Nations
Ms. Asal Abbasova	Second Secretary Permanent Representative to the United Nations

VENEZUELA (BOLIVARIAN REPUBLIC OF)

H.E. Jorge Valero	Embajador Representante Permanent ante las Naciones Unidas Jefe de la Delegación
H.E. Julio Escalona	Embajador Representante Alterno Misión Permanente ante las Naciones Unidas
Mr. Guillermo Moreno	Consejero Misión Permanente ante las Naciones Unidas

Mr. Wilmer Méndez	Primer Secretario Misión Permanente ante las Naciones Unidas
Mr. Alfredo Toro	Primer Secretario Misión Permanente ante las Naciones Unidas
Ms. Liseth Ancidey	Tercer Secretario Misión Permanente ante las Naciones Unidas

VIET NAM

H.E. Mr. Pham Binh Minh	Standing Deputy Foreign Minister Head of Delegation
H.E. Mr. Le Luong Minh	Ambassador Permanent Representative to the United Nations
Mr. Le Hoai Trung	Director General for International Organizations Minister of Foreign Affairs
Mr. Pham Vinh Quang	Minister Deputy Permanent Representative to the United Nations
Mrs. Pham Thi Nga	Counsellor Permanent Mission to the United Nations
Mrs. Le Thi Minh Thoa	Third Secretary Permanent Mission to the United Nations

YEMEN

H.E. Mr. Abdullah M. Alsaidi	Ambassador Permanent Representative to the United Nations
Mr. Abdullah Fadhel Al-Saadi	Minister Plenipotentiary
Mr. Waleed Al-Shahari	Third Secretary

ZAMBIA

Hon. Mr. Fashion Phiri	Deputy Minister Ministry of Foreign Affairs Lusaka

H.E. Mr. Lazarous Kapambwe	Ambassador Permanent Representative Permanent Mission to the United Nations New York
Mr. Muyambo Sipangule	Deputy Permanent Representative Permanent Mission to the United Nations New York
Brig.-Gen. Bob Kulima	Military Advisor Permanent Mission to the United Nations New York
Mr. Silumelume Mubukwanu	Assistant Director International Organizations Ministry of Foreign Affairs Lusaka
Mr. Brian Tembo	Counsellor - Political Permanent Mission to the United Nations New York
Mr. Christopher M. Sitwala	Counsellor Permanent Mission to the United Nations Geneva
Mr. Febian Mukeya	Research, Planning and Projects Ministry of Defence Lusaka
Mr. Lackson Tonga	Acting Chief Science & Technology Officer Ministry of Science, Technology and Vocational Training Lusaka
Mr. Henry Njapau	Advisor Ministry of Science, Technology, and Vocational Training Lusaka

ZIMBABWE

H.E. Mr Boniface Chidyausiku	Ambassador

	Permanent Representative to the United Nations New York Head of Delegation

Delegates

Mr. Nhamo Matambo	Counsellor Permanent Mission to the United Nations New York
Group Capt. Simon Nyowani	Military Advisor Permanent Mission to the United Nations New York
Mr. Onismo Chigejo	First Secretary Permanent Mission to the United Nations New York

II. OBSERVER

PALESTINE

H.E. Mr. Riyad Mansour	Ambassador Permanent Observer Head of Delegation
Ms. Somaia Barghouti	Senior Adviser
Mr. Ammar Hijazi	First Secretary

III. UNITED NATIONS SYSTEM

UNITED NATIONS

Mr. Sergei Ordzhonikidze	Director-General of the United Nations Office at Geneva
Mr. Sergio Duarte	High Representative for Disarmament Affairs
Ms. Hannelore Hoppe	Director and Deputy to the High Representative for Disarmament Affairs
Mr. Jarmo Sareva	Deputy Secretary-General of the Conference on Disarmament and Director Geneva
Ms. Gabriele Kraatz-Wadsack	Chief Weapons of Mass Destruction Branch Office for Disarmament Affairs
Mr. Ioan Tudor	Special Assisant to the High Representative for Disarmament Affairs

UNITED NATIONS INSTITUTE FOR DISARMAMENT RESEARCH

Ms. Theresa Hitchens	Director Head of Delegation
Mr. Yury Yudin	Senior Project Researcher

IV. INTERNATIONAL ATOMIC ENERGY AGENCY

Mr. Yukiya Amano	Director General Head of IAEA Delegation
Alternate Heads of Delegation	
Mr. Tariq Rauf	Head Verification and Security Policy Coordination Office of External Relations and Policy Coordination
Mr. Geoff Shaw	Director IAEA Liaison Office, New York
Delegation	
Mr. Olli Heinonen	Deputy Director General for Safeguards
Mr. Vilmos Cserveny	Assistant Director General for External Relations and Policy Coordination
Mr. Christian Charlier	Head, Safeguards Operations Department of Safeguards
Ms. Gill Tudor	IAEA Spokesperson Office of Public Information
Ms. Tracy Brown	Public Information Officer IAEA Liaison Office New York
Mr. Ionut Suseanu	Legal Officer Office of Legal Affairs
Mr. Shota Kamishima	External Relations and Policy Officer Office of External Relations and Policy Coordination
Mr. Bernardo Ribeiro	External Relations and Policy Officer Office of External Relations and Policy Coordination
Ms. Zoryana Vovchok	External Relations and Policy Officer Office of External Relations and Policy Coordination

V. INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

AGENCY FOR THE PROHIBITION OF NUCLEAR WEAPONS IN LATIN AMERICA AND THE CARIBBEAN (OPANAL)

S.E. Sra. Gioconda Ubeda Rivera	Embajadora Secretaria General Jefe de Delegación
Srita. Daniela Vallarino Moncada	Asistente de la Secretaría General Miembro de la Delegación

BRAZILIAN-ARGENTINE AGENCY FOR ACCOUNTING AND CONTROL OF NUCLEAR MATERIALS (ABACC)

Mr. Odilon Marcuzzo Do Canto (3-8 May)

Mr. Antonio Oliveira (17-28 May)

INTERNATIONAL COMMITTEE OF THE RED CROSS (ICRC)

Mr. Walter A. Füllemann	Permanent Observer Head of Delegation New York
Mr. Robert M. Young	Deputy Permanent Observer Deputy Head of Delegation New York
Mr. Peter Herby	Head of the Arms Unit Legal Division Geneva
Mrs. Véronique Christory	Adviser New York

INTER-PARLIAMENTARY UNION

H.E. Mrs. Anda Filip	Ambassador Permanent Observer to the United Nations

LEAGUE OF ARAB STATES

H.E. Mr. Yahya Mahmassani	Ambassador Permanent Representative New York Head of Delegation

Members

H.E. Mr. Wail Al Assad	Ambassador Director of Department for Disarmament Cairo
Mr. Mohamed S. Yumni	Counsellor Department of Disarmament Cairo

PREPARATORY COMMISSION FOR THE COMPREHENSIVE NUCLEAR-TEST-BAN TREATY ORGANIZATION (CTBTO)

Mr. Tibor Tóth	Executive Secretary
Mr. Genxin Li	Director Legal and External Relations Division
Mr. Lassina Zerbo	Director International Data Centre Division
Mr. Jean Du Preez	Chief External Relations and International Cooperation Section Legal and External Relations Division
Ms. Annika Thunborg	Chief Public Information Section Legal and External Relations Division
Ms. Denise Brettschneider	Public Information Section Legal and External Relations Division

NORTH ATLANTIC TREATY ORGANIZATION (NATO)

Mr. Paul van der Heijden	Liaison Officer to the United Nations New York

Mr. Guy Roberts Weapons of Mass Destruction Policy Director of Nuclear Policy Defence Policy and Planning Division NATO Headquarters/International Staff Brussels	Deputy Assistant General for

NATO PARLIAMENTARY ASSEMBLY

Mr. Michael Mates	Chairman
Mr. Jan Arild Ellingsen	Vice Chair
Mr. Pierre Claude Nollin	Vice Chair
Mr. David Scott	General Rapporteur
Mr. Antonín Seda	Delegation Member Czech Republic
Mr. Michel Lefait	Delegation Member France
Mr. Philippe Vitel	Delegation Member France
Mr. Robert Hochbaum	Delegation Member Germany
Mr. Paolo Guzzanti	Delegation Member Italy
Mr. Andrzej Galażewski	Delegation Member Poland
Ms. Luísa Salgueiro	Delegation Member Portugal
Ms. Kathryn Falk	Delegation Interpreter
Mr. Charles King	Delegation Interpreter
Mr. Andrius Avizius	IS - Committee Director

Mr. Valerie Geffroy	IS - Committee Co-ordinator

ORGANISATION FOR THE PROHIBITION OF CHEMICAL WEAPONS (OPCW)

Mr. Malik Azhar Ellahi	Head Government Relations and Political Affairs

VI. NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

Acronym Institute for Disarmament Diplomacy
Matthew Harries
Rebecca Johnson
Carol Naughton
Nandanam Meenakshee Singelee
Jody Williams

Action des Citoyens pour le Désarmament Nucléaire (ACDN)
Jean-Marie Matagne

American Academy of Arts and Sciences
Scott Sagan

Archivio Disarmo, Istituto Ricerche Internazionali
Giorgio Alba

Armes Nucleaires STOP
Claude Collombier
Bernadette Lucet
Sophie Morel
Gilbert Nicolas
Catherine Pavlovsky
Marie Claude Thibaud
Claire Wery

Arms Control Association (ACA)
Meredith Lugo
Oliver Meier

Ban All Nukes generation (BANg)
Tobias Bollinger
Nina Eisenhardt
Marion Küpker
Mehmet Fatih Oezcan
Janis Schroeder
Barbara Streibl

Beati I Costruttori di Pace
Lisa Pelletti Clark

British American Security Information Council (BASIC)

James Goodby
Paul Ingram
Trevor McCrisken
Christina Lee Lindborg Pena
Anne Penketh

Campaign for Nuclear Disarmament (CND)
Sarah Cartin
Alan Mackinnon
Dawn Rothwell
Benjamin Soffa
David Webb

Canadian Voice of Women for Peace
Janis Alton

Carnegie Endowment for International Peace
Deepti Choubey
Kimberly Misher

Center for Nonproliferation Studies, Monterey Institute of International Studies
Philipp Bleek
Anya Erokhina
Stephanie Harris
Hee-Seog Kwon
Lala Kylycheva
Gaukhar Mukhatzhanova
Sarah Poe
Miles Pomper
William Potter
Eugene Scerbakov
Margarita Zolotova

Center for Policy Studies in Russia (PIR)
Elena S. Geleskul

Center for Strategic & International Studies (CSIS)
Jenifer Mackby

Center on International Cooperation, New York University
Christine Wing

Centre d'Etudes de Sécurité Internationale et de Maîtrise des armements (CESIM)
Benjamin Hautecouverture

Centro Peruano de Estudios Internacionales (CEPEI)

China Arms Control and Disarmament Association (CACDA)

Hong Li

Chinese People's Association for Peace and Disarmament (CPAPD)
Hongyu Hou
Qiang Niu
Jian Tao Zhi

Christian Campaign for Nuclear Disarmament (CCND)
Caroline Gilbert
Michael Pulham
Patricia Pulham
Christopher Wood

Christian Campaign for Nuclear Disarmament-Kenya

Daisy Alliance
Gawdat Bahgat
Avner Cohen
Holly Lindamood
Bruce Roth
Karen Roth
Michael Yaffe

Danish Institute for International Studies
Cindy Vestergaard

David Davies Memorial Institute of International Studies, Aberystwyth University

Egyptian Council for Foreign Affairs (ECFA)
Haidy Ghoneim
Mohamed Ibrahim Shaker

Federation of American Scientists (FAS)
Charles Ferguson
Alicia Gosberg
Hans Kristensen
Ivan Oelrich

Fellowship of Reconciliation (FOR)
Rolf Heidorn
Mark Johnson
John Kim
Elke Koller

Foot Prints for Peace
Marcus Atkinson
Michael Deakin
Kerrie Ann Garlick

Lawrence Soehnel

Franciscans International
Sarah Bailey
Edmund Breitling
Ethan Breitling
Sarah De Souza
Michael Fraser
Kevin Gaughan
Damla Isik
Ricky Jacob
Christopher Kukk
Michael Lasky
Carmel Lynn
Kareena McCalla
Kayana McCalla
Sarah Menichelli
James Norberto
Caitlin Olson
Shannon Ring
Gabrielle Sachse-Skidd
Debra Salvato
Mary Salvato
Kathleen Uhler
Matthew Ulman
Katherine Voorhees

Friedrich Ebert Stiftung (FES)
Marius Marius Müller-Hennig
Werner Puschra

Friends World Committee for Consultation (FWCC)
Joseph Gerson
Joe Thwaites

Global Family
Margo La Zaro

Global Security Institute (GSI)
Irfan Ahmed
Ian Churchill
Kevin Davis
Beverly deLong
Kate Dewes
Thomas Graham
Jonathan Granoff
Rob Green
Lara Husseiny

David Ives
Adam Nester
Katherine Prizeman
Tyler Stevenson
Rhianna Tyson
Jesse Zeigler

Global Zero
Galit Gun
Nathan Kirby-Glatkowski
Dan Nechita

Greenpeace International
Sharon Dolev
Dominic Moran

Heinrich Boell Foundation
Marc Berthold

Hibakusha Stories
Michimasa Hirata
Haruka Katarao
Chiori Miyagawa
Takashi Morita
Mary Olson
Yumi Tanaka
Ayumi Temlock
Junko Watanabe

Hiroshima Reconstruction Project
Asuka Abe
Nanase Kusano
Arisa Manabe
Toshihiko Tanabe
Noriko Wada

Hudson Institute
Christopher Ford

Institute for Energy and Environmental Research (IEER)
Arjun Makhijani
Jennifer Nordstrom

Institute for Science and International Security (ISIS)
David Albright
Jacqueline Shire
Andrea Stricker

Institute for Security Studies (ISS)
Amelia Du Rand
Hubert Foy
Noel Stott
International Association of Democratic Lawyers (IADL)

International Association of Lawyers against Nuclear Arms (IALANA)
Remi Alapo
Robert Alpern
Ian Anderson
Cristina Ayo
Peter Becker
Robin Borrmann
Reiner Braun
Ed Chen
Anabel Dwyer
David Dwyer
Ugoji Eze
Ryan Faello
Heike Nora Zoe Heuschkel
Kristine Karch
Jenneth Macan Markar
Charles Moxley
Elizabeth Shafer
Lori Sims
Alan Ware
Peter Weiss
Lucas Wirl
Jules Zacher
Robert Zuber

International Association of Peace Messenger Cities (IAPMC)
Ewa Bialek
David Cadman
Vincent Kouaoh Cho
Line Rachel Cho-Toussagnon
Zoran Damjanovski
Brian Roger Fitch
Avgoustina Hadjiavraam
Victoras Hadjiavraam
Lamine Koita
Lilianna Krasniewska
Mieczyslaw Majcher
Alfred L. Marder
Andrzej Pietrasik
Oliver Spasovski

International Association of Soldiers for Peace

International Law Campaign (ILC)
Nicolas Apfel
Niels Böhm
Lukas Bretzinger
Sergej Erler
Mia Gandenberger
Yannik Hake
Sebastian Werner Herwig
Leo Hoffmann-Axthelm
Anne Kerlin
Marie Lüders
Hanna Marx
Lea Manjana Pecht
Lara Polus
Lukas Rantzau
Jacob Romer
Nina Salzer
Simona Schliessler
Luise Eva Voget

International Network of Engineers and Scientists Against Proliferation (INESAP)
David Aberspach
Franziska Baumann
Tuba Bozkurt
Julie Ann Daludado
Sarah De Graeve
Farbod Fachri Khiawi
Louisa Frey
Malte Göttsche
Regina Hagen
Simon Hebel
Lars Jügensen
Oliver Kaas
Janette Karsten
Maja Kleer
Svea Agneta Kleiner
Philipp Köster
Patrick Köster
Katharina Krüger
Katarzyna Kubiak
Leon Leschus
Michael Martin
Gaston Meskens
Julien Che Motschiedler
Stefan Nothelfer
Pascal Notz
Dennis Ohletz

Sébastien Phillippe
Frederik Postelt
Fabian Richter
Jürgen Scheffran
Bastian Schicha
Jessica Seiler
Mahwish Shahad
Sarah von Kaminietz
Thomas Warnke
Britta Wiemers
Mihoko Yamamoto

International Panel on Fissile Materials (IPFM), Princeton University
Harold Feiveson
Alexander Glaser
Zia Mian
Frank von Hippel

International Peace Bureau (IPB)
Colin Archer
Edith Eddy
Haleh Hatami
Wayne Jaquith
Tomas Magnusson
Katherine Magraw
Patricia Nicholas
Agneta Norberg
Carah Ong
Carl Robichaud
Alexandra Toma
Cora Weiss
Penny Willgerodt

International Peace Institute (IPI)
Francois Carrel-Billiard

International Physicians for the Prevention of Nuclear War (IPPNW)
César A. Alemán
Malte Andre
Katharina Bergmann
Inga Blum
Mykolas Byrne
Maria Cederlund
Nancy Covington
Tad/Claude Daley
Cathey Falvo
Carlos Ferreira
Tova Fuller

Ira Helfand
Yonesato Hirata
Inga Kravchik
Josefin Lind
Âsa Lindström
Vegard M. Lundevall
Sumeet Singh Multani
Bridget Nolan
Maki Nunomura
Ida Persson
Lars Pohlmeier M.D.
Victor W. Sidel
Thomas Silfverberg
Ashish Sinha
Steven Starr
Timothy Street
Kirsten K. Strømme
Owen Brian Toon
Hiroyuki Urasaki
Angelika Wilmen
Timothy Wright
James Yamazaki
Lauren Zajac

International Trade Union Confederation (ITUC)
Gemma Adaba
Yoshinari Akashi
Yoshihito Aoki
Junya Arita
Kristin Blom
Tadamitsu Endo
Yasunari Fujimoto
Tomoyuki Goto
Yukihiro Haruki
Hiroshi Hashimoto
Jiro Higaki
Katsuhiro Hirano
Senji Hiraoka
Mari Ikada
Masahiro Ikemoto
Toshihiro Inoue
Yoshiko Ishide
Yasuhisa Iwakawa
Hiroo Kamataki
Masayoshi Kano
Kozue Katagiri
Mamiko Katsumata
Koichi Kawano

Nobuaki Koga
Masanori Kominami
Koshiro Kusano
Ikuro Maruo
Yutaka Matoba
Yoshihiro Mikami
Yuki Mizutani
Hideaki Momma
Masanari Morimasu
Soichiro Muku
Shoichi Nagasawa
Yukio Nakagawa
Kiyokazu Nakasone
Masao Nishikawa
Hajime Okita
Raghavan Pillai
Koji Sakata
Masaaki Sako
Ryuici Sasai
Midori Sasaki
Fujiko Sato
Tsuguhiko Sato
Osamu Sato
Hirofumi Sato
Nahoko Sato
Kazuo Sawada
Kazuko Shimizu
Hideyuki Shimizu
Masayuki Shiota
Keiko Sugahara
Takayuki Sugai
Hironobu Sugihara
Masachika Sugimoto
Kenji Sugiura
Miyuki Tada
Yoshihiro Takafuji
Katsuhiro Takahashi
Mutsuko Takahashi
Shinichi Takeyama
Yachiko Takizawa
Etsushi Tanifuji
Nobuaki Tominaga
Manabu Tomori
Yonosuke Tsunekawa
Yoichi Ueda
Akira Umeyama
Nagahisa Wada
Toshiyuki Wakatsuki

Yukiharu Yamasaki
Masanori Yoneda

Japan Association of Lawyers Against Nuclear Arms (JALANA)
Shuichi Adachi
Katsuya Aisu
Yuka Aoki
Sumiya Arima
Kazuko Ito
Yui Kayano
Masaharu Kobe
Hiroshi Miyasaka
Takahiro Mori
Shiho Murayama
Masayoshi Naito
Shigenori Nakagawa
Toshihisa Nakamori
Mutsumi Nakamura
Naosato Nakamura
Sachiko Narumi
Akiko Narumi
Teruyuki Nishiyama
Chihiro Oka
Kenichi Okubo
Takeya Sasaki
Yoshinori Shibata
Chikako Shimuzo
Chieko Tabe
Shun Tanaka
Toshinori Yamada

Japanese Consumers' Co-operative Union (JCCU)
Katsumi Aikawa
Fumiko Akaho
Kazutada Akasaka
Fumiyo Ebisawa
Tetsuji Gamo
Shigeru Hanamori
Kimiyo Haraguchi
Naoyuki Hashimoto
Toshiko Hashino
Kimiko Hayashi
Atsuko Ichiyoshi
Hwaji Im
Mami Imanishi
Nobuko Ito
Masako Iwanaga

Takahiro Kajiura
Hideko Kamata
Seiko Kawabata
Keiko Kawaguchi
Akari Kimura
Yuka Kiya
Yasuko Kono
Michiko Koura
Toshiaki Kubo
Shigetomo Kyogoku
Masato Maeda
Minami Matsumoto
Masae Matsushima
Misako Matsushita
Yuichi Mineta
Masue Morosawa
Yukiko Nakagawa
Yoshiki Nakagawara
Osamu Nakamura
Miyuki Nakashima
Minoru Nishiyama
Kazue Odagawa
Nobuhide Okamura
Kozo Okawa
Hiroki Onishi
Tomoko Oshikawa
Rika Sato
Hiromi So
Sachiyo Takagaki
Tadashi Takahashi
Koki Takata
Hiroki Takenouchi
Makoto Takeuchi
Daichi Tamura
Kiyo Ueno
Sakiko Yamada
Hiroshi Yamauchi
Akiko Yamauchi
Mieko Yuasa

Lawyers' Committee on Nuclear Policy (LCNP)
John Burroughs

Le Mouvement de la Paix
Jeremy Agard
Dany Allaire
Danielle Allaire
Christian Allys

Genevieve Allys
Anne Marie Amar
Michel Amar
Claudine Amary
Jerome Amat
Chloé Ambaud
Aline Arrouze
Dalila Atik
Francis Azan
Arlette Azan
Pascal Battistelli
Wahiba Bechir
Oualid Bechir
Yvon Bellassee
Djoher Inès Benadjoud
Essia Benbaba Khelil
Nadia Bennad
Rafika Benrabah
Emna Berrima
Frédéric Bertrand
Roger Bille
Zoubida Boughlama
Edith Boulanger
Elise Bourdier
Walid Boutekka
Khaola Boutekka
Milena Brait
Christophe Breton
François Cadiou
Claire Cailliez
Noëlle Canadell
Florence Castandet
Emilie Cester
Jean-Claude Chabreyon
Noëlla Chabreyon
Dominique Chanaud
Marion Charton
Claire Chastain
Kamel Chieb
Suzanne Chiron
Alexandre Clermont
Christine Colin Bourassin
Frédéric Collart
Alexandre Corral
Grace Coston
Alain Cousin
Alain Crouzet
Aline Crouzet

Christophe Cunniet
Jean Czilinder
Marie Ange Darbas
Renaud Darbas
Michèle Darmon
Sylvie Decis
Ludovic Degli Innocenti
Claude Delevacq
Christophe Deroubaix
Lucien Deschamps
Cédric Desmarais
Jade Dewinter
Asya Djelali
Michel Dolot
Jérôme Dorny
Guillaume du Souich
Thierry Durand
Anne-Marie Durand
Daniel Durand
Sylvie Durand
Marie-Noëlle Dutrieux
Ibtisam El Hariki
Ilhem Essayeh
Audrey Faivre
Frédéric Favas
Ghislaine Fondacci
Georges Fondacci
Sandra Fondacci
Jean-Luc Fontaine
Joseph Fuentes
France Fuentes
Yves-Jean Gallas
Stéphane Gallienne
Rémy Ganguet
Adela Garcia Moreno
Alain Garcia Sanchez
Evelyne Garcia Sanchez
Roland Gardien
Jean-Claude Garnier
Laetitia Garsaud
Nathalie Gauchet
Gilles Genty
Audrey Genty
Sandrine Genty
Yann Germe
Simon Giovannangeli
Marion Girault Daussan
Mélanie Gourd

Roger Guerin
Marc Guillaud
Danielle Guillaud
Geneviève Guillonne
Gérard Halie
Rachid Hassaïne
Martine Herve
Nathalie Herve
Daniel Hofnung
Brigitte Joseph
Alain Katchadourian
Lynda Kedjounia
Sofiatout Konaté
Leïla Laldji
Valérie Lalut
Nicolas Bruno Lambert
Valérie Lapoule
Catherine Lecoq
Florian Lepape
Fabien Loison
Catherine Lucas
Mohamed Naëm Madi
Aurore Mannina
Raphaëlle McMillan
Claude Miachon
Régine Minetti
Jacques Mollenmeyer
Dominique Moncourt
Philippe Moreau
Estelle Nazarkiewicz
Laetitia Nazarkiewicz
Catherine Nelaton
Roland Nivet
Grégoire Normand
Hermann Obodji
Marie Orset
Yvonne Papazian
Denis Papazian
Romain Pellier-Cuit
Simon Pelozuelo
Christophe Pereira da Silva
Solenn Pereira da Silva
Michelle Petricevic
Virginie Phillipe
Magali Picano-Nacci
Daniel Pinna
Marie Rose Pinna
Ludovic Pouzache

Michel Pronesti
Cécile Quintiliani
Albertino Ramael
Christine Raphaël
Rija Razafimahatratra
Servane Revault
Michelle Reynbaud
Véronique Riba
Philippe Riba
Céline Richerme
Catherine Rio
Adrien Ripoche
Max Roman
Christine Rosemberg
Sabine Rouillot
Phillipe Roux
Kevin Roux
Alexia Russo
Brigitte Sabatier
Abdelouhid Safadi
Gilles Saint Gal
Pascal Savoldelli
Anne Shirley
Boulenouar Sirat
Jérome Soriano
Leila Tabamer
Elise Taillaumard
Tarik Tazi
Ilhem Tazi
Vanessa Tenente
Lydia Texier
Athisone Thammavong
Raoudha Troudi
Jacky Valero
Véronique Valleroy
Fanny Velten
Stéphanie Vidou
Jean-Paul Vienne
Lucas Villard
Jérome Villard
Pierre Villard
Laurence Villard
Abdelmjid Wannass

Los Alamos Study Group
Francine Lindberg
Willem Malten
Gregory Mello

Maryknoll Fathers and Brothers
Marie Dennis
James Noonan
Massachusetts Institute of Technology (MIT) Program in Science, Technology and Society
Subrata Ghoshroy
Sir John Thomson

Mayors for Peace
Erika Abiko
Tadatoshi Akiba
Gharib Ali Mohammed Ali Karam
Vincenzo Asaro
Alain Audoubert
Monique Audoubert
Jasminka Bajlo
Elizabeth Baldwin
Alexia Berny
Jan Breyne
Maria Carme Barbany
Michel Chatzopoulos
Michel Cibot
Miho Cibot-Shimma
Samir Darwish
Luc Dehaene
Franck Demaumont
Paul Dhuyvetter
Marie-Claire Doumbia
Dominique Etave
Anne Finger
Josette Fontaine
Daniel Fontaine
Masahiro Fujimori
Hiroyuki Fujita
Taeko Goto
Rafael Grasa
Sonia Guenine
Melvin Hardy
Bob Harvey
Eriko Hatakeyama
Mitsuhiro Hayashida
Yoshiaki Hori
Masayuki Horie
Shosaku Hosoda
Kiyomi Iguro
Toyokazu Ihara
Chieko Iizuka
Maki Ikeda

Manabu Iwasaki
Kazuchika Kamidera
Kheder Kareem Mohammed
Masanori Kawakami
Chizuko Kawamura
Hisako Kikuchi
Fujikazu Kimura
Yoko Kimura
Mariko Komatsu
Terumi Kuramori
Kyoko Kuwata
Christina Madden
Takashi Maeda
Tomoko Maekawa
Tina Magazzini
Kyoko Maniwa
Shigeto Matsui
Sunao Matsuo
Midori Matsuo
Shinya Matsushita
Josep Mayoral i Antigas
Fumiko Miyazaki
Keiko Mizomoto
Mirko Montuori
Tadanori Morimoto
Atsuko Morishita
Sean Morris
Chiyoko Motomura
Dominique Mourier
Gwenaëlle Mouton
Shigemi Muramatsu
Yayoi Muramoto
Chihiro Muramoto
Naoki Nakajima
Kazuaki Nakajima
Yoshie Niki
Tamiko Nishijima
Tomoko Nishiyama
Nao Nishiyama
Yukari Nomi
Daisuke Nomi
Kazunari Nomi
Tristan Nuiaouet
Kenji Odawara
Kazuya Okubo
Takako Osuga
Masami Owaki
Cédric Pelletier

Christoph Pilger
Ingrid Pira
Jean Prince
George Regan
Alain Rouy
Mihoko Sakamoto
Hiroshi Sasaki
Luciano Scambiato
Anthony Seaboyer
Hiroshi Shimizu
Sakue Shimohira
Mieko Shintani
Hideko Snider
Toshinori Sone
Yasujirou Tanaka
Tomihisa Taue
Mark Tchelistcheff
Masao Tomonaga
Aaron Tovish
Keiko Tsuyama
Kazumi Wada
Miwako Watanabe
Ichiko Yamamoto
Isao Yoshida
Mutsuko Yoshida
Takashi Yoshihara
Harvey Zendt

Mediators Beyond Borders (MBB)
Karl Mercier

Mountbatten Centre for International Studies (MCIS), University of Southhampton
Mark Smith

Mutlangen Peace Workshop (Friedenswerkstatt Mutlangen e.V.)
Arnold Arpaci
Michael Bergmann
Silvia Bopp
Hannah Buchter
Lisa Eisenhardt
Lukas Rene Fischer
Kai Hagen
Carla Ostermayer
Ernsto Malte Gerald Ruge
Wolfgang Schlupp-Hauch
Dora Kristina Striebl
Annette Wanner
Sandra Marina Weiss

Anneliese Weissenböck

National Council of Japan Nuclear Free Local Authorities
Michiyo Anzai
Yasunori Ebine
Hideji Ide
Yumi Ishido
Yuko Tahata
Osamu Takeuchi
Kazuo Yoshimoto

Natural Resources Defense Council (NRDC)
Christopher Paine

Nei til atomvaapen (No to nuclear weapons)
Paal Christian Carlsen
Ivan Christiansen
Eva Solfrid Fidjestøl
Anne Margrete Halvorsen
Robert Hansen
Astrid Holtermann
Ole Andreas Kopreitan
Hedda Langemyr
Monica Kathrine Mattsson
Stine Rødmyr
Neving Rudskjær
Anne Brinch Skaara

New York Metropolitan Martin Luther King Jr. Center for Nonviolence
Minerva Diaz
Tomonobu Fuchigami
Rafee Kamaal
Ademola Olugebefola
Yohei Suzuki

NGO Committee on Disarmament, Peace and Security
Andre Benchtein
Jo Marie Chrosniak
Christian Ciobanu
Sally Dunne
Katsumi Furitsu
Melissa Gillis
Jungwon Kim
David Koller
Ann Lakdhir
Masako London
Isabel Macdonald
Haruko Moritaki

Vernon Nichols
Marianne Rijke
Marcella Shields
Eldon Shields

Nihon Hidankyo (Japan Confederation of A- and H- Bomb Sufferers Organizations)

Toshiki Fujimori
Toshiko Hamanaka
Hiroshi Hayasaka
Yutaka Hirasue
Masaki Hironaka
Mikiso Iwasa
Michiko Kakezuka
Masaki Kamei
Yuko Kawanaka
Sueichi Kido
Hisako Kimura
Hiroko Kimura
Fumio Kiyomasa
Michiko Kodama
Masakoi Kudo
Yasuo Makizoe
Hideto Matsuura
Shoo Michigami
Toshiyuki Mimaki
Setsuko Morita
Hiroshi Nakamura
Sumiko Nakamura
Yuko Nakamura
Yukiko Nakamura
Yoshishige Nakata
Takamitsu Nakayama
Mayumi Nakayama
Hanae Nakayama
Tamiko Nishimoto
Satoko Norimatsu
Yumiko Odaka
Emiko Sakakibara
Yoshio Sato
Toshihiko Sato
Yasuo Shiose
Yoshio Tamura
Terumi Tanaka
Sumiteru Taniguchi
Sunao Tsuboi
Keiji Tsuchiya
Koji Ueda
Toshie Uematsu
Tomoko Ueno

Reiko Yamada

Nuclear Age Peace Foundation
David Krieger
Nickolas Roth
Alice Slater
Richard Wayman
Rob van Riet

Nuclear Threat Initiative (NTI)
Matthew Dupuis
Corey Hinderstein

Nuclear Watch New Mexico
James Coghlan

Nuclear Weapons Non-Proliferation & International Safeguards System (NWN& ISS)
Elahe Mohtasham

Olof Palme International Center of Sweden
Gunnar Lassinantti
Jens Orback

Pax Christi International
Elisabeth Betty Begley
Anthony D Costa
Veronica Fellerath-Lowell
Laurens Hogebrink
Madeline Labriola
Manuel Padilla
Dave Robinson
Susanne Snyder
Welmoed Annefieke Verhagen
Matatoshi Yoshimura

Peace Action
Pauline Cantwell
Alicia Dressman
Jessica Folgore
Shelagh Foreman
Rhonda Gibson
Irene Goldman
Sharon Hannah
James Hannah
Julia Herzig
Madelyn Hoffman
Kathleen Hollings
Theodore Hughes

Desmond Jones
Judy Learner
Judith LeBlanc
Joan Levy
Kevin Martin
Paul Martin
George Martin
Grace Pok
Kathleen Reddington
Joanne Robinson
Henry Stoever
Jane Stoever
Ann Suellentrop

Peace Boat
Kunihiko Bonkohara
Meredith Joyce
Akira Kawasaki
Narae Lee
Michiko Tsukamoto

Peace Depot
Emi Akiyama
Yusuke Hasunuma
Miyu Kanasashi
Kazuo Matsui
Fumiyasu Miyano
Mamadou Falilou Sarr
Satoshi Shinden
Takao Takahara
Aya Tatsumi
Hiromichi Umebayashi
Ichiro Yuasa
Ryo Yoshida

People for Nuclear Disarmament, Nuclear Flashpoints Campaign (PND)
John Hallam

People's Solidarity for Participatory Democracy (PSPD)
Huisun Kim
Maria Kim
Tae ho Lee
Chae-lee Lim
Jung Eun Park

People's Solidarity for Social Progress (PSSP)
Su-yeol Lee

Philadelphia Yearly Meeting of the Religious Society of Friends
Robert Campbell
Susan Campbell
Ruthann Purchase James

Project for Nuclear Awareness
Edward Aguilar
Mary Boardman
Emily Gleason
Kim-Thao Nguyen

Project Ploughshares
Cesar Jaramillo

Psychologists for Social Responsibility
Diane Perlman

Pugwash Conferences on Science and World Affairs
Jeffrey Boutwell
Sandra Butcher
Paolo Cotta-Ramusino
Jayantha Dhanapala
Mark Suh
Bob van der Zwaan

Rideau Institute
Lauren Hunter
Steven Staples

Rissho Kosei-Kai
Kiyonori Chiba
Reverend Masamichi Kamiya
Yasutomo Sawahata
Akiko Tazawa

Seriously, Time to stop
Martha Goodings
Anna Jaikaran

Simons Centre for Disarmament and Nonproliferation Research, University of British Columbia
David Santoro

Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI)
Ian Anthony

Soka Gakkai International
Emily Aoyama
Chiaki Sakurai

Solidarity for Peace and Reunification of Korea (SPARK)
Young-Dae Ko
Hyun-Chong Lee
Jae-Won Lee
Hye-Ran Oh
Seok-Jin Park
Yeon-Shik Pyon
Joanne C. Rhee
Elizabeth Yoon

The Canadian Peace Alliance
Judith Berlyn
Lauren Lallemand
Judith Quinn

The Japan Council against Atomic & Hydrogen Bombs (Japan Gensuikyo)
Harue Abe
Rieko Asato
Takeo Ennyu
Sanai Hashimoto
Yukihiro Hayashi
Emiko Hirano
Hajime Hirose
Akira Horiuchi
Satoshi Inoue
Kazuhiro Ishimura
Yoshiaki Jinno
Shushi Kajimoto
Akiyo Kanamori
Akira Kasai
Akiyoshi Katayama
Mineo Kato
Tadaaki Kawata
Isamu Kimura
Tetsuo Kobayashi
Tamiko Komatsu
Isao Kosugi
Shiro Maekawa
Osamu Mori
Shigenobu Mori
Yasuyuki Mori
Kimitoshi Morihara
Takeo Nagasawa
Mizuki Nakamura
Noboru Nishikata
Yoshikazu Odagawa
Yasuo Ogata
Masataka Ohmaki

Matashichi Oishi
Fuki Ozaki
Megumi Sasaki
Yasuyuki Satake
Shoji Sawada
Keiko Seki
Kazuo Shii
Haruki Shirai
Hiroshi Takakusaki
Yu Tanaka
Akifumi Tanaka
Ryuichiro Tanaka
Yayoi Tsuchida
Masako Watanabe

The Nonproliferation Policy Education Center (NPEC)
Henry Sokolski

The Ribbon International
Susan Nickerson
Dorothy Prunhuber

The Royal Society
Neil Davison
Ben Koppelmann

The Simons Foundation
Jennifer Allen Simons

The World Association of Former United Nations Interns and Fellows (WAFUNIF)
Ibne Hassan
Valdemar Prado
Luis Ruis Rios

Tri-Valley CAREs - Communities Against a Radioactive Environment
Joanne Dean-Freemire
Marylia Kelley

Union of Concerned Scientists
Mark Donaldson
Lisbeth Gronlund
Edwin Lyman
Sean Meyer
Stephen Young

United Nations Association of New York
Robin van Puyenbroeck

United Nations Association of the United Kingdom
Owen Greene

University of Canterbury
Tanya Ogilvie-White

University of Copenhagen
Anine M.B. Hagemann

Verification Research, Training and Information Centre (VERTIC)
Andreas Persbo

War & Peace Foundation
Kevin Sanders

Western States Legal Foundation
Jacqueline Cabasso
Andrew Lichterman
Phyllis Olin
William Olin

Wisconsin Network for Peace & Justice (WNPJ)
Charles Baynton

Women for Peace
Ingela Mårtensson

Women's International League for Peace and Freedom (WILPF)
Rachel Acheson
Amy Agigian
Kozue Akibayashi
Ellen Barfield
Emma Bjerten-Gunther
Asha Castleberry
Joan Ecklein
Beatrice Fihn
Stephanie Fraser
Lauretta Freeman
Ursula Geils
Elizabeth B. Gerlach
Claire Gosselin
Aaron Hayman
Gabriel Holmbom
Sylvia Ikerionwu
Bernetta Johnson
Sameer Kanal
Robin Lloyd

JoAnn Loulan
Jay Marx
Judith Mohling
Kathleen Nee
Malin Nilsson
Barbara Paul
Emma Rosengren
Laura Helene Roskos
David Rothauser
Maureen Saduwa
Leslie J. Salas
Nicole Scott
Nicole Shortt
Dagmar Karin Sørbøe
Ida Tapchom
Ellen Thomas
Petra Tötterman Andorff
Sharon Tramer
Carol Reilley Urner
Marjorie Van Cleef
Joel Van Wagenen
Jean E. Verthein
Ana Vidal

World Conference on Religion and Peace (WCRP)
Gustavo Ali
Lama Mahmoud Azab
Daniel Barton
Daniel Calder
Lawrence Fook Kheong Chong
Flavio Conrado
Soher El Sukaria
Rev. Ryoichi Fukata
Omar Harami
Taoufik Hartit
Rev. Yoshitaka Tomokazu Hatakeyama
Rev. Yukihiro Hozumi
Rev. Koichi Matsumoto
Errick Lutambwe Milindi
Rev. Yutaka Minabe
Rev. Taikyo Murakami
Catherine Njunguna
Parthipan Palanisamy
Allison Pytlak
Aikaterini Ragoussi
Ibrahim Clayton Ramey
Yoshinori Shinohara
Kayo Shirashi

Gunnar Stalsett
Kyoichi Sugino
Rev. Gijun Sugitani
Stein Villumstad

World Council of Churches
Jonathan Frerichs
Michael Kinnamon
Kalapaarampil Ninan Koshy

World Court Project - UK
Roslyn Cook
George Farebrother
Jean Farebrother

World Federalist Movement, Institute for Global Policy
Mahmoud Sharei

World Federation of United Nations Associations (WFUNA)
Bonian Golmohammadi
Sangeun Lim
Fruzsina Molnar Straus

World Peace Council
Rabindra Adhikari
Rubens Diniz

World Without Wars
Silvia Bercu
Lucie Chocholatá
Martine De Henau
Teodoro Rafael de la Rubia
Marco Paolo Giorgino
Jana Jedlicková
Anna Teresa Elisabetta Polo
Montserrat Prieto
Tony Robinson
Tiziana Volta

NPT/CONF.2010/INF/12/Corr.1

2010 Review Conference of the Parties to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons

3 June 2010

ENGLISH/FRENCH/SPANISH

New York, 3-28 May 2010

List of participants

Corrigendum

I. STATES PARTIES

GERMANY

H.E. Mr. Werner Hoyer	Minister of State at the Federal Foreign Office Head of Delegation
Alternate Heads of Delegation	
H.E. Mr. Hellmut Hoffmann	Ambassador Permanent Representative to the Conference on Disarmament Geneva
H.E. Mr. Peter Gottwald	Ambassador Federal Commissioner for Disarmament and Arms Control Federal Foreign Office Berlin
Delegates	
H.E. Mr. Claus Wunderlich	Ambassador Deputy Commissioner of the Federal Government for Disarmament and Arms Control Federal Foreign Office Berlin

H.E. Mr. Peter Wittig	Ambassador Permanent Representative to the United Nations New York
H.E. Mr. Martin Ney	Ambassador Permanent Mission to the United Nations New York
Mr. Nikolai von Schoepff	Director Nuclear Arms Control and Non-Proliferation Division Federal Foreign Office Berlin
Mr. Stefan Kordasch	Counsellor Nuclear Arms Control and Non-Proliferation Division Federal Foreign Office Berlin
Mr. Andreas Prothmann	Head of Division Export Controls Non-Conventional Dual-Use Goods
Mr. Jörg Polster	Counsellor/Head Unit Nuclear Energy and Non-Proliferation
Mr. Bernd Rinnert	Counsellor International Energy and Nuclear Energy Policy
Mr. Albrecht von Wittke	Deputy Permanent Representative to the Conference on Disarmament Geneva
Mr. Hellmut Jost	Colonel Military Adviser Permanent Representation to the Conference on Disarmament Geneva
Mr. Guido Kemmerling	Deputy Head of the Permanent Mission of the Federal Republic of Germany to the United Nations and the International Organisation Vienna
Mr. Markus Pfaff	Expert Gesellschaft für Anlagen-und Reaktorsicherheit GRS

Mr. Werner Heidemann	Colonel Head of Division for Arms Control, Non-Proliferation, United Nations, and OSCE Armed Forces Staff Federal Ministry of Defence Berlin
Mr. Michael Broer	Counsellor Division for Arms Control, Non-Proliferation, United Nations, and OSCE Armed Forces Staff Federal Ministry of Defence Berlin
Mr. Hans-Christoph Pape	Director Division for International Nuclear Policy, Research and Fuel Cycle Federal Ministry of Economics and Technology
Mr. Axel Göhner	Deputy Director Division for International Nuclear Policy, Research and Fuel Cycle Federal Ministry of Economics and Technology
Mr. Florian Laudi	First Secretary Permanent Mission to the United Nations New York
Ms. Julia Löer	Assistant Attaché Permanent Mission to the United Nations New York
Prof. Harald Müller	Expert Peace Research Institute Frankfurt
Mr. Götz Neuneck	Expert Institute for Peace Research and Security Policy at the University of Hamburg
Mr. Oliver Thränert	Expert German Institute for International and Security Affairs Berlin
Mr. Gotthard Stein	Expert Institute of Energy Research Jülich

Mrs. Irmgard Niemeyer	Expert Institute of Energy Research Jülich
Mrs. Sylvia Hartleif	Secretary of the Committee on Foreign Affairs German Parliament
Mrs. Uta Zapf	Member of German Parliament
Mr. Roderich Kiesewetter	Member of German Parliament
Mr. Robert Hochbaum	Member of German Parliament
Mr. Christoph Schnurr	Member of German Parliament
Mrs. Inge Höger	Member of German Parliament
Mrs. Agnes Malczak	Member of German Parliament

POLAND

H.E. Mr. Witold Sobków	Ambassador Permanent Mission to the United Nations New York Representative Head of Delegation

Alternates

H.E. Mr. Andrzej Towpik	Ambassador Ministry of Foreign Affairs Warsaw
H.E. Ms. Hanna Trojanowska	Under-Secretary of State Government Commissioner for Nuclear Energy Ministry of Economy Warsaw Alternate
Mr. Marek Szczygieł	Deputy Director Security Policy Department Ministry of Foreign Affairs Warsaw

Advisers

Mr. Cezary Lusiński	Minister Counsellor Permanent Mission to the United Nations Geneva
Mr. Przemysław Wyganowski	Minister Counsellor Permanent Mission to the United Nations Vienna
Mr. Tomasz Kaszyński	Counsellor Permanent Mission to the United Nations New York
Mr. Marek Zadroźny	Counsellor Permanent Mission to the United Nations Geneva
Mr. Łukasz Zieliński	Counsellor Permanent Mission to the United Nations New York
Mr. Szymon Bocheński	Second Secretary Non-Proliferation and Disarmament Division Security Policy Department Ministry of Foreign Affairs Warsaw
Mr. Łukasz Różycki	Expert Non-Proliferation and Disarmament Division International Security Policy Department Ministry of National Defense Warsaw

SAUDI ARABIA

Mr. Naif Bin Bandar Al-Sudairy	Head of Delegation

Members

Mr. Tareq Bin Mohamad Shukri	King Abdulaziz City for Science and Technology
Mr. Abdullah Bin Sulaiman Al-Habib	King Abdulaziz City for Science and Technology
Col./Engr. Mohammad Bin Seddiq Al Ansari	Ministry of Defense

Lt. Col. Mr. Imad B. Mohammed Saleh Al-Tuff	Ministry of Interior
First Lt. Omar Bin Mesnad Al-Saifi	Ministry of Defense
First Lt. Saud Bin Abdullah Al-Athibi	Ministry of the Interior
First Lt. Riyad Bin Faisal Al-Hakim	Ministry of Interior
Mr. Faisal Alharbi	Second Secretary Permanent Mission to the United Nations

TURKEY

H.E. Mr. Feridun Sinirlioğlu	Ambassador Undersecretary Ministry of Foreign Affairs
H.E. Mr. Ertuğrul Apakan	Ambassador Permanent Representative to the United Nations Head of Delegation Representative
H.E. Mr. Tacan Ildem	Ambassador Director-General Ministry of Foreign Affairs Representative
Mr. Aydin Sezgin	Minister Plenipotentiary Director-General Ministry of Foreign Affairs Alternate Representative
Mr. Fazh Çorman	Deputy Permanent Representative to the United Nations Deputy Head of Delegation Representative

<u>Alternate Representatives</u>

Mr. Zafer Alper	Acting President Turkish Atomic Energy Authority
Mr. Tahir Akbas	Vice President Turkish Atomic Energy Authority
Mr. Mehmet Kemal Bozay	Head of Department Ministry of Foreign Affairs

Ms. Denisz Eke	Head of Department Ministry of Foreign Affairs
Mr. Mustafa Yurdakul	Head of Department Ministry of Foreign Affairs
Mr. Mehmet Ceyhan	Head of Department Turkish Atomic Energy Authority
Col. Savaş Celepoğlu	Military Advisor Permanent Mission to the United Nations
Mr. Melih Bora Kerimoğlu	Counsellor Permanent Mission to the United Nations in Vienna
Mr. Ismail Çobanoğlu	Counsellor Permanent Mission to the United Nations
Ms. Asli Güven	First Secretary Ministry of Foreign Affairs
Ms. Malike Selçuk Sancar	Advisor Permanent Mission to the United Nations in Geneva

UNITED REPUBLIC OF TANZANIA

H.E. Mr. Augustine Mahiga	Ambassador Permanent Representative to the United Nations New York Head of Delegation
Mr. Justin N. Seruhere	Minister Plenipotentiary Permanent Mission to the United Nations New York Alternate Head of Delegation

الرجاء إعادة استعمال الورق

140211 110211 10-57481 (A)